وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
مخبر الانتماء: إيكوفيما ECOFIMA

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه " ل . م . د "

الموسومة بعنوان:

تحرير تجارة الخدمات العربية البينية كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي

إعداد الطالب: غواس سفيان

نوقشت علنا بتاريخ: 05 جوان 2023

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور بوالكور نورالدين	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
الدكتور كعوان سليمان	أستاذ محاضر قسم "أ"	مقررا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
الدكتورة سلامة وفاء	أستاذ محاضر قسم "أ"	مناقشا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
الدكتور بلارو علي	أستاذ محاضر قسم "أ"	مناقشا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
الدكتور حناش إلياس	أستاذ محاضر قسم "أ"	مناقشا	جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل
الدكتور شتوح وليد	أستاذ محاضر قسم "أ"	مناقشا	جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس

السنة الجامعية: 2023/2022

«وَعَلَّمَكَ مَا لم تَكُن تَعلم وَكَانَ فضلُ الله عَليكَ عَظِيماَ»

سورة النساء الآية ﴿113﴾

« صدق الله العظيم »

قال علي بن أبي طالب:

«..محبة العلم دين يُدان به، يُكسب الإنسان الطاعة في حياته وجميل الأحدوثة بعد وفاته، والعلم حاكم والمال محكوم عليه...مات خُزّان المال وهم أحياء، والعلماء باقون ما بقي الدهر، أعيانهم مفقودة وأمثالهم في القلوب موجودة.. »

من وصية الإمام علي بن أبي طالب لكميل النخعي

من ديوان الإمام الشافعي :

يريد المرء أن يعطى مناه ... ويأبى الله إلا ما أرادا

قول المرء فائدتي ومالي ... وتقوى الله أفضل ما استفادا

المؤمنون الآية 52

هي لمسة

وفاء لأجيال من الروّاد والقادة الذين آمنوا بالعمل العربي المشترك وحلموا بالتكامل الاقتصادي كمدخلٍ للوحدة الشاملة وبوّابةٍ لتحقيق أحلام الشعوب العربية في التقدم والرّفاه.

إهداء

على الأصل نمشي والأصل يدفعنا أن نهدي هذا العمل المتواضع إلى ذوي الفضل والخير علينا عرفانا وتقديرا:

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

أضع هذا العمل المتواضع تاجا من نور على رأس والدي العزيزين

وإن كان هناك من يستحق أن يهدى، فلا أحد يسبق:

أمي حورية وأبي محمد الغاليين

إلى من شاركوني حبل الوريد وتقاسموا معي حلو الحياة ومرها إخوتي جابر، بلال، صهيب ومعاد وأخواتي نجمة، عبير ونجاة. ولكل أفراد عائلتي كل باسمه؛

إلى الذين جمعتني بهم أقدار الله ومشيئته عبر أيام الزمن مشكلين بذلك فسيفساء بألوان الوفاء، الصراحة...عنوانها الصداقة:

أصدقائي كل باسمه.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضعة

إلى المجهول الذي سيبحث عن موضوع أطروحتي، أهديك بحثي وسلامي وتحياتي، أهديك ثمرة مجهودي لعلها تكون بذرة لمشروعك العلمي.

غواس سفيان

شكر وتقدير وعرفان

الحمد لك ربي حتى ترضى والحمد لك بعد الرضى، حمدا يليق بعظيم فضلك على منتك علي وتوفيقك لي وتسديدك لخطاي، حتى أنجز هذا العمل المتواضع

مصداقا لقول العزيز الحكيم:" ولئن شكرتم لأزيدنكم"

لقد جفت دموع الأقلام إلى أوراق تخط عليها أجمل العبارات، ولئن كتبت شعرا طول العمر ينتهي العمر ولا تنتهي الأبيات، فهل تكفي الأوراق لكل الكلمات ! فما علي سوى اختصارها في هذه العبارات، فكل الشكر والتقدير والاحترام إلى أستاذي المشرف: الأستاذ الدكتور كعوان سليمان

فشكرا، وأعانك الله على أداء مهامك النبيلة ومقاصدك السامية. ومن خلاله أتقدم بالشكر المسبق للسادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين يتحملون عناء قراءة و تقييم هذا العمل.

إلى أعضاء فريق التكوين في الدكتوراه الذين رافقوني بنصائحهم القيمة خلال سنوات التكوين.

كما لن أنسى الحرص الكبير الذي كان يبديه **الوالدين الكريمين** من أجل استكمال الأطروحة، وبهذا أكدا مثل كل مرة، دورهما القيادي في الحرص على مستقبلي و تحديد العديد من المعالم في حياتي.

من جهة أخرى شكل وجود ودعم عدة أشخاص بجانبي بطانة و سندا ارتكز عليه، ومن هؤلاء، نلت شرف التعرف والإفادة الكبيرة من عدة أساتذة، وأخص بالذكر كل من: **توات عثمان، محمد بن بوزيان، لقوي عبد الحفيظ، غواس سكينة..**

ولا أبخل بتوجيه أسمى عبارات الشكر و التقدير لأشخاص آخرين، و كثير من الأساتذة والرفاق الذين تعرفت عليهم خلال مساري الدراسي و البحثي أو المهني.

وكل من مد لي يد العون دون أن أنسى أساتذتي الذين أناروا لي سبيل العلم.

فشكرا لكـــــم جميعا.

غواس سفيان

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على تجارة الخدمات العربية البينية، إذ يعد تحرير التجارة في الخدمات مجال أساسي لتوسيع نطاق مبادرات التكامل الاقتصادي الإقليمي، وله من آثار محتملة عميقة على تحويل الاقتصادات فرادى وعلى التكامل الاقتصادي الإقليمي. لهذا، فإنه من الهام تعزيز هذا الإتجاه وتنميته بين الدول العربية. وإزالة جميع العوائق والإجراءات التعقيدية أمام تجارة الخدمات البينية. وبغية الإلمام والإحاطة بجوانب الموضوع وأبعاده اعتمدنا على المنهج التاريخي والوصفي وكذا المنهج الاستقرائي التحليلي، الذي استخدمناه في سرد وصفي للخلفية التاريخية للتكامل الاقتصادي العربية واتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، وأيضا لطبيعة التجارة في الخدمات وتحليل طبيعة اقتصاديات الدول العربية وخصائص تجارتها الخدمية، كما اعتمدنا على المنهج الاستقرائي التحليلي في تحليل واقع وأداء تجارة الخدمات في الدول العربية، وتحليل آثار تحرير تجارة الخدمات على التكامل الاقتصادي العربي. وهذا لتوضيح وتبيان الإمكانيات والمكاسب المتاحة والمحتملة من تحرير تجارة الخدمات في السوق الإقليمي للدول العربية.

وفي ظل الوضع الإقليمي والدولي، تشير الدراسة إلى إمكانية ان يكون مجال تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية مجالا واعدا لدفع التكامل الإقليمي بين الدول العربية نحو مرحلة أخرى من مراحل التكامل. وأنه لزاما عليها أن تتجه نحو الاهتمام بتحرير تجارة الخدمات، وتذليل العقبات فيما بينها لزيادة التجارة البينية في الخدمات في إطار الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات. فمن خلال المبادرات التي قامت بها الدول العربية لتحرير تجارة الخدمات البينية والإمكانيات التي تتمتع بها هذه الدول في مجال تجارة الخدمات نجد أنها لم تحقق الكثير مقارنة بما تم تحقيقه على أرض الواقع، رغم أنه يظل يمثل مدخل لتحقيق التكامل الاقليمي. لهذا فإنه من أجل تنفيذ تكامل ناجح والاستفادة من الفوائد المحتملة سواء من خلال الاتفاقيات المصادق عليها أو من نظام التجارة متعدد الأطراف، تحتاج الدول العربية إلى اتباع سياسات مناسبة لتعزيز التكامل داخل المنطقة ومع الأسواق العالمية. كما سيتطلب إدارة التكامل التجاري المتزايد في المنطقة حوافز اقتصادية وسياسية جديدة، وتحرير التجارة المستمر، والتحسينات المستمرة في البنية التحتية المادية والمؤسسية. كما يجب أن تعزز الاتفاقيات الإقليمية المختلفة بين الدول العربية التعاون في الإنتاج المشترك للسلع بصفة عامة، والتي تسهم في دعم وتعزيز تجارة الخدمات مثل السياحة، التعليم، الاتصالات، شبكات النقل وتنسيق حوافز الاستثمار. علاوة على ذلك، فإن السوق العربية المشتركة ستعزز الموقف التفاوضي للدول العربية تجاه التكتلات الاقتصادية الأخرى، إذا ما تم تفعيلها.

الكلمات المفتاحية: تجارة الخدمات؛ تحرير تجارة الخدمات؛ الخدمات البينية العربية؛ التكامل الاقتصادي العربي؛

Abstract

This study aims to highlight trade in intra-Arab services. The liberalization of trade in services is a key field for the expansion of regional economic integration initiatives and has profound potential implications for individual economic transformation and regional economic integration. It is therefore important to promote and develop this trend within the Arab countries. and the removal of all barriers and complex actions to intra-service trade. In order to familiarize ourselves with the topic's aspects and dimensions, we have relied on the historical and descriptive approach as well as the analytical inductive approach. s economic integration ", which we used in a descriptive account of the historical background of Arab economic integration and the Convention on the Liberalization of Trade in Services among Arab States, Also for the nature of trade in services and analysis of the nature of the economics of Arab countries and the characteristics of their service trade s trade in services in the Arab States and the effects of liberalization of services trade on Arab economic integration. This is to illustrate and demonstrate the potential opportunities and gains from the liberalization of trade in services in the Arab regional market.

In the context of the regional and international situation, the study suggests that liberalization of trade in services among Arab States could be a promising area for advancing regional integration among Arab States towards another stage of integration. It was imperative to focus on liberalizing trade in services and to overcome the obstacles between them to increasing intra-trade in services under the Arab Convention on the Liberalization of Trade in Services. Through initiatives undertaken by the Arab States to liberalize trade in intraregional services and their potential in services trade, they have not achieved much in comparison with what has been achieved on the ground, although it remains a gateway to regional integration. Therefore, in order to implement successful integration and take advantage of the potential benefits of both ratified agreements and the multilateral trading system, the Arab States need to pursue appropriate policies to promote integration within the region and with global markets. The management of the region's growing trade integration will also require new economic and political incentives, sustained trade liberalization and continuous improvements in physical and institutional infrastructure. The various regional agreements between the Arab States should also promote cooperation in the common production of goods in general, which would contribute to the supporting and enhancing of trade in services such as tourism, education, communications and transport networks, and harmonize investment incentives. Moreover, the Arab Common Market would strengthen Arab States' negotiating position vis-à-vis other economic blocs, if they were activated.

Keywords: Trade services; Liberalization of services trade; Arab Interactive Services; Arab Economic Integration

الفهرس

الفهرس

المحتويات	الصفحة
♦ الإهداء	I
♦ الشكر والتقدير	II
♦ الملخص	III
♦ الفهرس	V
♦ قائمة الجداول	X
♦ قائمة الأشكال	XII
♦ قائمة الملاحق	XIV
♦ المقدمة العامة	أ-ك
الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي العربي	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي	24-3
المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي	3
الفرع الأول: تعرف التكامل الاقتصادي	5-4
الفرع الثاني: آلية التكامل الاقتصادي أولا: شروط التكامل الاقتصادي ثانيا: مراحل التكامل الاقتصادي	5 9-5 12-9
الفرع الثالث: أهداف التكامل الاقتصادي	13-12
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي والآثار المترتبة عليها	13
الفرع الأول: النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي	15-13
الفرع الثاني: التطورات الحديثة في نظرية التكامل الاقتصادي أولا: تطوير نظرية الاتحاد الجمركي ثانيا: نظرية السوق المشتركة	15 19-16 21-20
المطلب الثالث: مزايا التكامل الاقتصادي ومشاكله	22
الفرع الأول: مزايا التكامل الاقتصادي	23-22
الفرع الثاني: مشاكل التكامل الاقتصادي	24-23
المبحث الثاني: أساسيات التكامل الاقتصادي العربي	31-25
المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي العربي	26-25
المطلب الثاني: أهمية التكامل الاقتصادي العربي وأهدافه	27-26
المطلب الثالث: مقومات التكامل الاقتصادي العربي	31-27
المبحث الثالث: مسيرة التكامل الاقتصادي العربي	53-32
المطلب الأول: جهود التكامل الاقتصادي العربي خلال الفترة (1944-1996)	33-32
الفرع الأول: الاتفاقيات العربية المتعددة الأطراف قبل قيام السوق العربية المشتركة	36-33
الفرع الثاني: السوق العربية المشتركة	39-37
الفرع الثالث: الاتفاقيات العربية المتعددة الأطراف بعد السوق العربية المشتركة	42-40
المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	48-42

المطلب الثالث: الاتفاقيات الإقليمية العربية	**48**
الفرع الأول: الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي	**50-49**
الفرع الثاني: إتحاد المغرب العربي	**52-50**
الفرع الثالث: اتفاقية أغادير	**53-52**
المبحث الرابع: مداخل التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته	**66-54**
المطلب الأول: مداخل التكامل الاقتصادي العربي	**54**
الفرع الأول: التجارة العربية البينية	**55-54**
الفرع الثاني: الاستثمارات العربية البينية	**55**
الفرع الثالث: تحويلات العاملين العرب البينية	**56-55**
الفرع الرابع: تفعيل مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	**58-56**
الفرع الخامس: تحرير تجارة الخدمات العربية البينية	**59-58**
المطلب الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي العربي	**62-59**
المطلب الثالث: مظاهر التكامل الاقتصادي العربي	**62**
الفرع الأول: التكامل على مستوى المشاريع المشتركة	**64-62**
الفرع الثاني: تدفق العون الإنمائي العربي	**66-64**
خلاصة الفصل	**67**
الفصل الثاني: تحرير تجارة الخدمات، مفاهيم وتجارب دولية	
تمهيد	**69**
المبحث الأول: الإطار النظري لتجارة الخدمات	**97-70**
المطلب الأول: ماهية الخدمات	**70**
الفرع الأول: مفهوم الخدمات	**74-70**
الفرع الثاني: الأنشطة الاقتصادية التي تندرج تحت مصطلح الخدمات	**76-75**
الفرع الثالث: تصنيفات الخدمات وأنماط توريدها	**80-76**
الفرع الرابع: أهمية الخدمات في الاقتصاد	**81-80**
المطلب الثاني: نظرة عامة حول تجارة الخدمات	**81**
الفرع الأول: مفهوم تجارة الخدمات	**85-81**
أولا: مفهوم تجارة الخدمات في الاقتصاد الكلاسيكي ثانيا: مفهوم تجارة الخدمات في الاقتصاد المعاصر ثالثا: مفهوم تجارة الخدمات في الوقت الحاضر	**83-81** **84-83** **85-84**
الفرع الثاني: تصنيف تجارة الخدمات	**88-85**
الفرع الثالث: خصائص تجارة الخدمات	**88**
المطلب الثالث: أهمية تجارة الخدمات	**89-88**
الفرع الاول: حجم تجارة الخدمات	**96-90**
الفرع الثاني: دور تجارة الخدمات في التحول الهيكلي	**97-96**
المبحث الثاني: تحرير تجارة الخدمات ضمن الاتفاقية متعددة الأطراف	**116-98**
المطلب الأول: ماهية تحرير تجارة الخدمات	**98**
الفرع الأول: مفهوم تحرير تجارة الخدمات	**99-98**

الفرع الثاني: أهداف تحرير تجارة الخدمات	100-99
الفرع الثالث: منافع وعوائق تحرير تجارة الخدمات أولا: منافع تحرير تجارة الخدمات ثانيا: عوائق تحرير تجارة الخدمات	100 104-100 104
المطلب الثاني: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)	105
الفرع الأول: ماهية تجارة الخدمات من منظور الاتفاقية	106-105
أولا: تعريف الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات **ثانيا:** المراحل الرئيسية في مفاوضات الخدمات **ثالثا:** أهداف الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات	111-109 110-107 110
الفرع الثاني: أنماط التوريد	112-110
الفرع الثالث: صور القطاعات الخدمية الخاضعة للاتفاقية	114-113
المطلب الثالث: آلية تحرير التجارة في الخدمات ونطاق التطبيق في ظل اتفاقية الجاتس	114
الفرع الأول: آلية تحرير تجارة الخدمات في ظل اتفاقية الجاتس (GATS)	116-114
الفرع الثاني: نطاق تطبيق الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات	116
المبحث الثالث: مساهمة الدول العربية في مفاوضات الجاتس وبعض الاتفاقيات الإقليمية	140-117
المطلب الأول: مساهمة والتزامات البلدان العربية في مفاوضات تحرير تجارة الخدمات	117
الفرع الأول: مساهمة البلدان العربية في مفاوضات تحرير تجارة الخدمات	120-117
الفرع الثاني: التزامات الدول العربية بشأن الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات	125-121
الفرع الثالث: الحقوق المكتسبة ومزايا الدول العربية في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات	126-125
المطلب الثاني: تأثيرات تحرير التجارة في الخدمات على اقتصاديات الدول العربية	128-127
المطلب الثالث: مساهمة الدول العربية في بعض الاتفاقيات الإقليمية لتحرير تجارة الخدمات	128
الفرع الأول: تحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاق الشراكة الأورومتوسطية	131-129
الفرع الثاني: تحرير تجارة الخدمات في إطار السوق الافريقية المشتركة	133-131
الفرع الثالث: تحرير تجارة الخدمات في إطار دول مجلس التعاون الخليجي العربية	140-134
خلاصة الفصل	141
الفصل الثالث: مسار تفعيل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية	
تمهيد	143
المبحث الأول: التطور التاريخي لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية	156-144
المطلب الأول: اتفاقيات التجارة الاقليمية في الدول العربية والمدخل لتحرير تجارة الخدمات	148-144
الفرع الأول: دول مجلس التعاون الخليجي	146
الفرع الثاني: اتحاد الدول المغاربية	148-147
الفرع الثالث: اتفاقية أغادير	148
المطلب الثاني: تحرير التجارة البينية في الخدمات في إطار منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى"GAFTA"	153-149
المطلب الثالث: المفاوضات الجارية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية	156-154
المبحث الثاني: اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية	179-157

المطلب الأول: ماهية تحرير تجارة الخدمات من منظور الاتفاقية	157
الفرع الأول: تعريف تحرير تجارة الخدمات من منظور الاتفاقية	158-157
الفرع الثاني: مضمون اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية	160-158
الفرع الثالث: أهداف الاتفاقية وأنماط التوريد	161-160
المطلب الثاني: نطاق وآلية تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية	161
الفرع الأول: الدول العربية المعنية بالاتفاقية	163-161
الفرع الثاني: مفهوم الإجراءات المؤثرة على التجارة في الخدمات	163-162
الفرع الثالث: الأجهزة المعنية للقيام بالإجراءات المؤثرة على تجارة الخدمات ومهامها	165-163
الفرع الرابع: نطاق تطبيق الاتفاقية من حيث الأشخاص	166-165
الفرع الخامس: منهج المفاوضات داخل الاتفاقية العربية للخدمات	168-166
الفرع السادس: اعداد الأحكام العامة لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية	177-168
المطلب الثالث: الالتزامات العامة والمحددة للاتفاقية	169
الفرع الأول: الالتزامات العامة	177-169
الفرع الثاني: الالتزامات المحددة	179-177
المبحث الثالث: موقف الدول العربية من تحرير تجارة الخدمات البينية	201-180
المطلب الأول: أوجه التشابه والاختلاف بين الاتفاقية العربية في الخدمات واتفاقية الجاتس	180
الفرع الأول: أوجه الشبه	181-180
الفرع الثاني: أوجه الاختلاف	182-181
المطلب الثاني: موقف الدول العربية فيما يخص اتفاقية تجارة الخدمات العربية	183
الفرع الأول: مخاوف التحرير	185-183
الفرع الثاني: مؤيدو التحرير	187-185
الفرع الثالث: الموقف الحالي للدول العربية اتجاه الاتفاقية	190-187
المطلب الثالث: هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية	190
الفرع الأول: قطاع خدمات السياحة والسفر	196-190
الفرع الثاني: قطاع خدمات النقل	200-197
الفرع الثالث: القطاعات الخدمية الأخرى	201-200
خلاصة الفصل	202
الفصل الرابع: دور تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية في دفع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي	
تمهيد:	204
المبحث الأول: تحليل واقع وأداء التجارة العربية في الخدمات	231-205
المطلب الأول: واقع تجارة الخدمات في الدول العربية	205
الفرع الأول: تطور مساهمة قطاع الخدمات في اقتصادات الدول العربية	209-205
الفرع الثاني: مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي	212-209
الفرع الثالث: مساهمة قطاع الخدمات في التشغيل	214-212
المطلب الثاني: التجارة الخارجية في الخدمات للدول العربية	214
الفرع الأول: صادرات وواردات الخدمات التجارية	217-214
الفرع الثاني: ميزان تجارة الخدمات للدول العربية	222-217

المطلب الثالث: أداء تنافسية القطاعات الخدمية في المنطقة العربية	222
الفرع الأول: هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية	224-223
الفرع الثاني: المزايا النسبية للقطاعات الخدمية للدول العربية	224
أولا: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للقطاعات الخدمية في الدول العربية	226-224
ثانيا: الميزة النسبية الظاهرة للصادرات الخدمات العربية على الصعيد الدولي	228-226
الفرع الثالث: مؤشرات تقييد تجارة الخدمات في المنطقة العربية	231-229
المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية الشاملة لتعزيز تجارة الخدمات في المنطقة العربية	257-232
المطلب الأول: آثار تحرير تجارة الخدمات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والبيني العربي	232
الفرع الأول: تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية	235-232
الفرع الثاني: تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة عن الدول العربية	236-235
الفرع الثالث: آثار تحرير تجارة الخدمات على الاستثمارات العربية البينية	248-236
أولا: من حيث حجم التدفقات	239-236
ثانيا: من حيث تنافسية الشركات	242-239
ثالثا: من حيث حماية المستثمرين	243-242
رابعا: من حيث التوزيع القطاعي	248-243
المطلب الثاني: توسيع حركة انتقال الأشخاص بين الدول العربية	252-248
المطلب الثالث: آثار تحرير التجارة في الخدمات على التكنولوجيا وأهداف التنمية المستدامة	257-252
المبحث الثالث: تعميق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وآلية تحرير تجارة الخدمات	282-258
المطلب الأول: المكاسب المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية	258
الفرع الأول: الإمكانيات المحتملة من تحرير تجارة الخدمات في السوق الإقليمي للدول العربية	262-258
الفرع الثاني: اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية وأبعاد تأثيراتها	265-262
المطلب الثاني: سبل تعزيز تنافسية القطاعات الخدمية بين الدول العربية ومواجهة آثار الجاتس في المنطقة العربية	265
الفرع الأول: تحسين القطاعات الخدمية في المنطقة العربية	269-265
الفرع الثاني: سبل مواجهة آثار اتفاقية الخدمات ضمن قواعد منظمة التجارة العالمية (OMC)	272-269
المطلب الثالث: إستراتيجية تعميق التكامل الاقتصادي العربي وإمكانات توسيع نطاق تحرير تجارة الخدمات	272
الفرع الأول: خطوات توسيع نطاق تحرير تجارة الخدمات وتعزيز التنوع بين الدول العربية	274-272
الفرع الثاني: مداخل العمل للدفع نحو السوق العربية المشتركة	278-274
الفرع الثالث: التكامل الاقتصادي العربي ضرورة حتمية في عصر التحرير التجاري والسياسات الحمائية	282-278
♦ **خلاصة الفصل**	283
♦ **الخاتمة العامة**	294-285
♦ **قائمة المراجع**	310-296
♦ **الملاحق**	366-312

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	مقارنة بين الصيغتين التقليدية والبديلة للتكامل الاقتصادي	8
2-1	مؤسسات العمل العربي المشترك والمنظمات العربية المتخصصة للفترة من 1970-1980	39
3-1	الأنشطة والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الإقليمية في الدول العربية	41
4-1	تدرج الأسس التكاملية حسب النموذج التقليدي للتكامل الإقليمي	44
5-1	أهم محطات (جهود) التكامل الاقتصادي العربي	45
6-1	مساحة خمس دول عربية	52
1-2	تصنيف درجة الملموسية	72
2-2	نسب مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الإجمالي للفترة ما بين 2010-2019	90
3-2	توزيع الاستثمارات الخدماتية المباشرة حسب الأقاليم الاقتصادية للفترة 2016-2019	96
4-2	المراحل الرئيسية في مفاوضات الخدمات للفترة (2000-2019)	107
5-2	مفاوضات منظمة التجارة العالمية في الخدمات بعد سنة 2006	120
6-2	وضعية الدول العربية في منظمة التجارة العالمية	121
7-2	القطاعات الخدمية التي التزمت الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتحريرها	122-124
1-3	أهم محطات تجارة الخدمات في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	152-153
2-3	أهم محطات إتفاقية "تحرير تجارة الخدمات العربية"	156
3-3	ملاحق الاتفاقية الإطارية لتحرير تجارة الخدمات العربية	160
4-3	موقف الدول العربية فيما يخص تحرير تجارة الخدمات	187
5-3	عدد القطاعات المحررة في إطار الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية	189
6-3	مساهمة قطاع السياحة في الناتج والعمالة والصادرات في الدول العربية عام 2019	191
7-3	جدول التزامات الدول العربية في قطاع الخدمات السياحية	194
8-3	ترتيب الدول العربية في المؤشرات الرئيسية لتنافسية السياحة والسفر عام 2018	195
9-3	الاتفاقيات العربية في مجال النقل	198-199
1-4	تطور القيمة المضافة للخدمات في الدول العربية بالنسبة للقيمة المضافة للخدمات في العالم	207
2-4	تطور متوسط معدل النمو للتجارة الخارجية في الخدمات للدول العربية خلال الفترة 2005-2020	215
3-4	حساب الميزة النسبية الظاهرة للقطاعات الخدمية في الدول العربية الفترة 2005-2020	225-226
4-4	الميزة النسبية الصريحة لصادرات بعض الدول العربية من الخدمات على الصعيد الدولي الفترة (2005-2020)	226-228
5-4	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية لعام 2018 حسب عدد المشاريع	234
6-4	تطور عدد المشروعات العربية البينية وتكلفتها للفترة (2005- 2020)	238
7-4	مؤشر قدرة الشركات في الدول العربية على النفاذ لأسواق رؤوس الأموال المحلية والدولية الفترة (2007-2009)	240
8-4	مؤشر قدرة الشركات على بدء النشاط التجاري في الدول العربية للفترة (2019-2020)	241-242
9-4	أهم الإجراءات التي عززت من حماية المستثمرين في بعض الدول العربية (2018-2019)	243
10-4	مقارنة تحويلات العاملين البينية العربية بالتدفقات المالية العربية الأخرى الواردة للدول العربية	250

4-11	التحويلات المالية المرسلة من المنطقة العربية	251
4-12	تنمية الحكومة الالكترونية في الدول العربية لعام 2020	253
4-13	التكنولوجيا وتطوير النقل البري والروابط مع أهداف التنمية المستدامة	256

قائمة الأشكال

الرقم	العنـوان	الصفحة
1-1	العناصر الأساسية لقيام السوق المشتركة	11
2-1	مراحل التكامل الاقتصادي	12
3-1	خريطة المنطقة العربية	29
4-1	إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر للفترة (2000-2018)	65
1-2	شرح مفهوم الخدمات	71
2-2	أمثلة للخدمات في مراحل سلاسل القيمة	80
3-2	تطور الأداء العالمي والإقليمي للخدمات للفترة ما بين 2008-2020	89
4-2	نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي	91
5-2	التغيّر السنوي في توزيع العمالة في قطاعات مختارة بحسب مستوى التنمية، 2001-2018	92
6-2	موقف الخدمات في عملية الإنتاج	94
7-2	حصة أنشطة الخدمات في مراحل عملية الإنتاج	97
8-2	منحنى ابتسامة يوضح دور الخدمات في عملية الإنتاج	103
9-2	الإطار العام لجولة الأوروغواي واتفاقياتها	106
10-2	أساليب توريد الخدمات وفقا لاتفاقية الجاتس Mode of supply	112
11-2	التزامات بعض الدول العربية بشأن التجارة في الخدمات.	124
1-3	إقليمية كرة معكرونة السباقيتي – Spaghetti-Bowl Regionalism في الدول العربية	145
2-3	الالتزامات المحددة في اتفاقية تحرير تجارة الخدمات العربية	179
3-3	نسبة السياحة العربية البينية بين أقطار الوطن العربي لعام 2019	193
4-3	عدد السياح الدوليين الوافدين إلى العالم العربي ونسب التغير	196
5-3	الإطار المفاهيمي لنظام النقل	197
1-4	نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية	206
2-4	النمو السنوي للقيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي	208
3-4	مساهمة تجارة الخدمات في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 2005-2020	210
4-4	حصة التجارة في الخدمات من إجمالي الناتج المحلي للفترة من 2005-2020	211
5-4	تطور معدلات التشغيل في قطاع الخدمات مقارنة بمعدلات التشغيل العالمية	213
6-4	صافي تجارة الخدمات للدول العربية للفترة من (2005-2020)	217
7-4	هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية عام (2007)	223
8-4	هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية عام (2018)	223
9-4	تقييد تجارة الخدمات حسب القطاع عبر مناطق وتكتلات مختلفة	230
10-4	تقييدية تجارة الخدمات حسب القطاع في المنطقة العربية	231
11-4	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية (2005-2020)	234
12-4	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة إلى الدول العربية (2005-2020)	236
13-4	تطور التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار العربي البيني	238
14-4	التوزيع القطاعي للاستثمارات البينية حسب التكلفة الاستثمارية خلال عام 2021	244
15-4	أداء مؤشر الخدمات اللوجستية لسنة 2018	245
16-4	سهولة ممارسة الأعمال لعام 2019	246

4-17	النمو في تدفقات التحويلات المالية إلى المنطقة العربية بحلول عام 2018	**250**
4-18	نمو التجارة الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	**254**
4-19	التأثيرات على الفقر لسنة 2020	**256**
4-20	تحرير تجارة الخدمات في السوق الإقليمي للدول العربية للفترة من 2005-2020	**259**
4-21	تأثير اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية	**276**

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية (المساحة وعدد السكان تاريخ الانضمام للجامعة العربية)	312
1-2	هيكل الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات	313
2-2	مكونات قطاع الخدمات حسب تصنيف منظمة التجارة العالمية	314
1-3	الهيكل العام لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية	315
2-3	إتفاقيات التجارة الثنائية والإقليمية المخطر عنها لمنظمة التجارة العالمية / الغات والمعمول بها إلى غاية 24 مارس 2022	316
3-3	عدد القطاعات المحررة في إطار الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية	320-317
1-4	القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الدول العربية للفترة 2005-2020	322-321
2-4	مساهمة تجارة الخدمات في إجمالي الناتج المحلي للفترة 2005-2020	323-322
3-4	نسبة العاملون في قطاع الخدمات من إجمالي المشتغلين للفترة 2005-2020	324-323
4-4	تطور صادرات (متحصلات) وواردات (مدفوعات) الخدمات التجارية للدول العربية للفترة 2005-2020	327-325
5-4	ميزان إجمالي تجارة الخدمات للدول العربية للفترة 2005-2020	328-327
6-4	تطور معدلات النمو لصادرات وواردات الخدمات للدول العربية للفترة (2005-2020)	330-329
7-4	إجمالي صادرات الخدمات في العالم للفترة 2005-2020	331
8-4	هيكل بيانات الخدمات في موقع TRADE MAP	333-332
9-4	حساب الميزة النسبية الظاهرة للقطاعات الخدمية في الدول العربية الفترة 2005-2020	352-334
10-4	قيم الميزة النسبية الظاهرة لصادرات الدول العربية من الخدمات على الصعيد العالمي للفترة (2005-2020)	362-353
11-4	تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية للفترة 2005-2020	363
12-4	تحرير تجارة الخدمات في السوق الإقليمي للدول العربية للفترة 2005-2020	364
13-4	مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل	365
14-4	مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية	366

المقدمة العامة

مقدمة:

إدراكا من الدول العربية لديناميكية التكامل الاقتصادي العربي كخطوة للتوجه نحو الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة، ووسيلة أساسية لدفع التنمية العربية الشاملة في إطار اقتصاد عربي حر متطور، مترابط ومتوازن، وتحقيقا لما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية لعام 1945 على أن دول الجامعة يجب أن تتعاون بشكل وثيق في الشؤون الاقتصادية والمالية، بما في ذلك تعزيز وتوسيع المبادلات التجارية في الزراعة، الصناعة، الخدمات وما يتصل بها. لذا فإن تحقيق مستوى أعمق من التكامل الاقتصادي هو الهدف الأكثر ضرورة حاليا للدول العربية أكثر من أي وقت مضى، فالتغيرات التي يشهدها الوضع الدولي تستلزم من الدول العربية المضي قدما نحو الاستفادة من مزايا بعضها البعض. ترتكز التكتلات الاقتصادية الإقليمية على المبدأ الأساسي، وهو تحرير التجارة البينية داخل هذا الإقليم وخاصة الخدمات البينية، بحيث يعد تحرير تجارة الخدمات مجالًا أساسيًا لتوسيع نطاق مبادرات التكامل الاقتصادي الإقليمي وله تأثير مباشر وعميق على تحول الاقتصادات الفردية ودعم خطط التعاون المشترك. وإزالة جميع العقبات والإجراءات التعقيدية أمام تجارة الخدمات البينية، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى حقيقة أن نصيب الخدمات في الإنتاج والتوظيف والاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا كبير، وهو ما يمكن رؤيته خاصة في البلدان ذات الدخل المرتفع. إن وجود قطاع خدمات نابض بالحياة وفعال وتنافسي له أهمية كبيرة للتوظيف وتوليد الدخل. كما أنه سيوفر دفعة قوية للإنتاج الصناعي والتجارة. مما ينعكس مباشرة على حجم التجارة الإقليمية ومنه على حجم التجارة الدولية وما يصاحب ذلك من دعم للإقتصادات المشاركة من خلال تحقيق كفاءة أعلى وزيادة المنافسة والإنتاجية. وكذا بناء نسق جديدة من المصالح والحوافز التي ستجمع الاطراف المشاركة بعضها مع بعض.

قامت الدول العربية بمحاولات في مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي وتنظيم التجارة، وخاصة في وضع إطار للتعاون في تحرير تجارة الخدمات فيما بينها في ميثاق جامعة الدول العربية لعام 1945، وإن لم تشر إليه صراحة إلا أنها أعطت أولوية للتعاون في الشؤون ذات الصلة بالخدمات (المواصلات، النقل بفروعه، حركة الأشخاص، الشؤون الاجتماعية والصحية...إلخ). كما تجسدت في العديد من الاتفاقيات منها اتفاقية تسديد المدفوعات والمعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال، اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق المشتركة، الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، وإدراكا من الدول العربية لتلك الأهمية أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية عام 2001 قرار يحث الدول العربية

على سرعة إدماج التجارة في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وذلك تنفيذا لما تضمنه البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية، وتوافقا مع الالتزامات الدولية للدول العربية الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية وفقا لما سمحت به المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس). إلا أنها لم تتطرق إليها بشكل صريح حتى مطلع عام 2002 أين بدأت الدول العربية تتفاوض على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات فيما بينها، لتختتم تلك المفاوضات في عام 2017 بتوصيفها اتفاقية مستقلة عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لتشهد سنة 2019، دخول اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية حيز النفاذ، بمصادقة ثلاث دول عربية عليها.

- **إشكالية الدراسة:**

وبناءا على ما سبق، تبرز معالم المشكلة التي سنعمل على معالجتها وهذا من خلال التساؤل التالي:

- **التساؤل الرئيسي للدراسة:**

كيف تساهم تحرير تجارة الخدمات العربية البينية في دفع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي؟

التساؤلات الفرعية:

تنبثق عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية، نصيغها فيما يأتي:

1. هل تشكل الخدمات مجالا رئيسيا في السعي الى تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي؟
2. ماهو دور تجارة الخدمات في اقتصاديات الدول العربية، وأهم الآثار المترتبة عنها على صعيد السوق الإقليمي؟
3. هل تولي الدول العربية إهتمام لتحرير تجارة الخدمات فيما بينها؟
4. ماهي الفرص المتاحة والإمكانيات التي تتمتع بها تحرير تجارة الخدمات في السوق العربية البينية والتي يُمكّن الدول العربية من استغلالها لتعميق الاندماج الإقليمي؟

فرضيات الدراسة:

كمحاولة لبلوغ إجابة للتساؤلات أعلاه، نفترض ما يلي:

الافتراض الرئيسي للدراسة:

ينطوي تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية على مكاسب معتبرة، لما لها من تأثيرات إيجابية في تنشيط عملية التكامل الاقتصادي العربي.

الفرضيات الفرعية:

1. أصبحت الخدمات تشكل على نحو متزايد القطاع الاقتصادي الرئيسي في معظم دول العالم، ولما لها من أهمية في المساهمة في عملية التنمية الإقتصادية، فهي تدخل ضمن النطاق المتعدد الأطراف مع ما تتضمنه من التزام الدول بفتح أسواقها أمام تجارة الخدمات.
2. تعتبر تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية لها انعكاسات وآثار متعددة على اقتصاديات المنطقة العربية سواء على مجمل نتيجة التجارة الخارجية، وفي زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية، وأيضا في توسيع حركة انتقال الأشخاص بين الدول العربية.
3. لم تولي الدول العربية الإهتمام الكافي لتجارة الخدمات وتأمين مستلزمات تطورها، مما جعلها تستورد الخدمات من الدول المتقدمة، وهذا لأن جميع الدول العربية تعاني من إنعدام المزايا النسبية في القطاعات الخدماتية.
4. تسهم تحرير تجارة الخدمات البينية في دفع التكامل الاقتصادي العربي نحو مرحلة لاحقة من مراحل التكامل الاقتصادي، وتعتبر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية سمة أساسية من شأنها أن تسهم في خلق مزايا نسبية للقطاعات الخدمية في الدول العربية، لكنها ما زالت لحد الآن بعيدة عن الاستفادة من المزايا النسبية لبعضها البعض في تجارة الخدمات.

- **دوافع اختيار موضوع الدراسة:**

لم يكن اختيار موضوع تحرير تجارة الخدمات العربية البينية كآلية لتفعيل التكامل العربي، ليكون محل بحث وتقصي في هذه الأطروحة، مجرد صدفة، وإنما كانت له أسبابه ومبرراته الموضوعية والذاتية.

أ. **مبررات موضوعية:**

يظل موضوع تجارة الخدمات دائما موضوعا متجددا، ومتماشيا مع التطورات في مفهوم التجارة الدولية، ومع بيئة وبنية النظام التجاري الدولي ومؤسسته (منظمة التجارة العالمية)، وهذا التجدد يجعله موضوعا جديرا بالدراسة والمتابعة، وبالتالي مواكبة تطور الأطروحات التي تعالج قضاياه.

كما أنه، في ظل التطور الرقمي والتكنولوجي ... يعتبر الوضع الذي فرضته البيئة العالمية على الاقتصاد العربي ككل وموقعه في توليفة القوى العالمية ومستقبله موضوعا جذابا ومثيرا للإهتمام، لأن العالم العربي يعتبر جزء لا يتجزأ من العالم الدولي، وقضية التكامل الاقتصادي ضرورة ملحة لا يمكن أن تتأجل في وقت تتعمق فيه باقي التكتلات في وحدتها وإندماجها، حيث أضحت التجمعات الاقتصادية من الحقائق المسلم بها في النظام التجاري الدولي الراهن.

أما عن دوافع اختيار تجارة الخدمات بين الدول العربية كآلية لتفعيل التكامل العربي فيرجع للاعتبارات التالية:

- إنحصار معظم الدراسات التي تتناول موضوع التكامل الإقليمي بين الدول العربية عند التجارب السابقة وفق منظور كلي وتحديد معوقاتها دون أن تركز على جانب تحرير تجارة الخدمات الإقليمية.
- تحقيق فهم لمدى وطبيعة ونطاق التحديات التي تواجهها البلدان العربية.
- وعيا من الدول العربية لأهمية الخدمات وما قد يمثله تحرير تجارة الخدمات البينية من طفرة في علاقاتها الاقتصادية والتجارية، ومعرفة مدى هذه الأهمية في الدفع بعجلة التكامل الاقتصادي العربي.
- إستحواذ هذا القطاع على حصص كبيرة ومتنامية من العمالة والإنتاج والاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من البلدان العربية.
- إهتمام الدول العربية بتنظيم عدد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف المعنية بتحرير تجارة الخدمات في ظل وضعية موازين الدخل والخدمات في الدول العربية.

ب. مبررات ذاتية:

- الرغبة في إثراء المكتبة الجزائرية خاصة والمكتبات العربية عامة بمثل هاته البحوث الأكاديمية التي تتناول موضوع التجارة الدولية والمتخصصة في تحرير تجارة الخدمات باستخدام مجموعة من المؤشرات الدولية.
- إهتمامنا الشخصي بالموضوع باعتباره يدخل في إطار التخصص.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية قطاع الخدمات في تشكيله علاقة تكاملية تكافلية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى ولاسيما القطاع الصناعي، كونه يعمل على خلق الترابطات الأمامية والخلفية، وتوفير بنية تحتية فعالة للقطاعات الأخرى، كما يحظى بالنصيب الأكبر من حجم التجارة الدولية مقارنة بالقطاع السلعي، إذ أولت الدول العربية موقع هام لهذا القطاع بفروعه المختلفة باتجاهها نحو تطبيق أحكام الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بعد إنضمامها بعضها إلى منظمة التجارة العالمية، والاتجاه نحو زيادة تجارة الخدمات البينية، وخصوصا الموقف إتجاه الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات. ومن هنا أضحى من الضروري تسليط الضوء على هذا الموضوع لما كونه يحاجج أن تحرير تجارة الخدمات وسيلة قوية لتحقيق التكامل الاقتصادي

العربي، كما يعمل على تقوية العلاقات بين الأقطار العربية لإرتباطها بتلبية حاجات أساسية في الدول العربية.

- **أهداف الدراسة:**

يعتبر موضوع حديث نظرا لتزايد دور هذا القطاع في المبادلات التجارية الدولية، حيث يحظى بالنصيب الأكبر من حجم التجارة الدولية مقارنة بالقطاع السلعي، ولهذا سنحاول تحليل الموضوع للوصول إلى الأهداف التالية:

- محاولة تقديم طرح نظري شامل لموضوع التكامل الاقتصادي العربي وتجارة الخدمات؛
- محاولة توضيح أهم بنود وأنماط ومبادئ الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس)، كونها الإطار العام الذي يجمع أكبر عدد من الدول على المستوى الدولي، ومساهمة الدول العربية في مفاوضاتها؛
- مناقشة جدوى مثل هذه الصيغ لتحقيق التكامل الإقليمي بين الدول العربية؛
- تحليل مضمون إتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية؛
- توضيح الأهمية الكامنة لتحرير تجارة الخدمات ومساهمتها في التأثير على الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي في مرحلة السوق المشتركة؛
- محاولة الوقوف على تجارة الخدمات العربية، ومعرفة مدى مساهمتها في دفع عجلة التكامل الاقتصادي العربي؛
- الخروج بمجموعة من التوصيات التي من شأنها المساهمة في وضع جدول أعمال إقليمي موسع يتعدى تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، تنعكس نتائجه على الرفاه العام في هذه الدول.

- **منهج الدراسة:**

حتى نتمكن من الإجابة عن الأسئلة المطروحة أعلاه والإشكالية وأبعادها واختبار الفرضيات الموضوعة وبالنظر إلى الموضوع محل الدراسة فقد تم استخدام:

في الجانب النظري: تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث يتطلب البحث في هذا الموضوع سرد وصفي لمحاولات التكامل الاقتصادي بين العالم العربي المعاصر، والوقوف على تاريخها، وأسباب تعثرها. ودراسة المعوقات التي حالت دون تشكل كيان عربي مشترك، ونستخدمه في سرد وصفي لتجارة الخدمات وجهود تحريرها في إطار الاتفاق متعدد الأطراف (الجاتس) ومساهمة الدول العربية في مفاوضاتها، وكذا مفاوضات بعض الاتفاقيات الإقليمية لتحرير تجارة الخدمات، وأيضا استعراض الخلفية التاريخية لاتفاقية

تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، وتحليل الجوانب المختلفة لها باعتبارها أول جهد عربي إقليمي لتحرير تجارة الخدمات، وكذا تحليل دوافع تطور هذا التحرير من موقف الدول العربية لها.

في الجانب التطبيقي: المنهج التحليلي الاستقرائي والذي يساعد على إعطاء صورة واضحة عن الموضوع المتناول وكذا أبعاده وجوانبه المختلفة، انطلاقا من استقراء الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وتحديد ملامح اتفاقية تجارة الخدمات بين الدول العربية، يقودنا الأمر إلى محاولة توضيح الدور الذي يلعبه مدخل تحرير تجارة الخدمات في تعميق التكامل الاقتصادي العربي، وذلك من خلال تحليل واقع وآداء تجارة الخدمات في الدول العربية، وتحليل آثار تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية وإنعكاساتها على رصيد ميزان الخدمات والاستثمارات العربية البينية وكذا حركة تنقل الأشخاص ونقل التكنولوجيا، محاولين بذلك الوصول إلى المكاسب التي من الممكن أن تحققها هذه التجارة على الدول العربية، من خلال المزايا النسبية التي تتوفر عليها كل دولة عربية في القطاعات الخدماتية.

- **حدود الدراسة (الإطار الزماني والمكاني):**

اهتمت الدراسة بموضوع مساهمة تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية لدفع التكامل الاقتصادي العربي من خلال التطرق لدراسة الدول العربية ككل (22) دولة، بحيث يشمل الإطار:

الحدود الزمانية: تم اختيار الفترة الممتدة من العام 2005 إلى 2020، كون ما تتضمنه هذه الفترة من أحداث هامة لتحليل مسار تطور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية إنطلاقا من تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع الإشارة للسنوات قبلها في إطار جهود التكامل الاقتصادي العربي لمعرفة الخلفية التاريخية لبوادر ظهور هذه التجارة.

الحدود المكانية: شملت الدول العربية (22 دولة).

- **الدراسات السابقة:**

في استعراضنا للدراسات السابقة سنقتصر هنا على أكثرها قربا من إشكالية الأطروحة، ومنهجها وأهدافها ذات الطبيعة المقاربة والإستكشافية، وتتمثل في:

- دراسة حسين الفحل، "**الجاتس وآفاق التجارة العربية في الخدمات**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد02، سوريا، سنة 2007، تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل تأثير الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات على التجارة الدولية والعربية في الخدمات، واستعراض تطور وبنية حجم التجارة العربية في الخدمات، وتحديد موقع الدول العربية في تجارة الخدمات وأثرها على موازين المدفوعات للدول العربية وتحديد معوقات تطور تجارة الخدمات العربية

وآفاقها، وهذا في عالم تنامى فيه دور تجارة الخدمات في تحويل التقدم التكنولوجي إلى قدرات إنتاجية، وفي مستوى التوظيف والناتج المحلي الإجمالي، وفي خلق الروابط مع بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

- دراسة الوالي خالد، **الإتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية**، المؤتمر العربي الثالث الموسوم بعنوان: التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة: الفرص والتحديات أمام الدول العربية، دمشق، الجمهورية العربية السورية، مارس 2008. تمحورت الدراسة حول دراسة تجارة الخدمات على المستوى العالمي بتقديم الإطار العام للإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، ثم تطرقت إلى تجارة الخدمات على المستوى العربي مع تحديد الآثار الايجابية للتعاون العربي في مجال تجارة الخدمات، والإلتزامات التي تقدمت بها الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية، كما استعرضت جهود ادماج تجارة الخدمات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بهدف تحريرها بين دول أعضاء المنطقة العربية بوضع إتفاقية عربية لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية. بعدها تم توضيح أهم النقاط التي تمت مراعاتها في إعداد هذه الإتفاقية وفي أحكامها العامة.
- دراسة توات عثمان، وهي أطروحة دكتوراه دولة تحت عنوان "**اتفاقيات التجارة الإقليمية: التشابكات، فرص وتحديات النظام التجاري العالمي حالة اتفاقيات التجارة الإقليمية بين الدول العربية**" بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2012. وقد تطرق الباحث فيها إلى موضوع اتفاقيات التجارة الإقليمية: التشابكات، فرص وتحديات النظام التجاري العالمي (حالة اتفاقيات التجارة الإقليمية بين الدول العربية). والذي تمحورت دراسته حول ما تنتظره الدول العربية من تحرير التجارة البينية الإقليمية وأثرها على مسار التكامل الإقليمي بينها في ظل وجود عدد كثير من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي تدخل الدول العربية أو بعضها طرفا فيها.
- دراسة وصاف عتيقة، **آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الاشارة إلى حالة الجزائر 1999-2009**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة، 2013-2014. وقد تطرقت هذه الدراسة أهمية قطاع الخدمات في اقتصاديات الدول العربية واستعراض واقع التجارة العربية في الخدمات وأثرها على موازين المدفوعات للدول العربية وتحديد معوقات تطور تجارة الخدمات العربية وآفاقها، كما إستعرضت أداء القطاعات الخدمية في الجزائر

وأكدت الدراسة أنه على الدول العربية المضي قدما نحو تحرير تجارة الخدمات ووضع خطوات جادة للتعاون العربي في هذا المجال.

- دراسة عبد الكريم شنجار العيساوي، "**التكامل الاقتصادي العربي**"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015. تطرق الباحث إلى التكامل الاقتصادي العربي مقاربة مع تجارب عالمية للاستفادة من الدروس والإطلاع على المستجدات، لينتقل بعد ذلك إلى التجارة العربية في الخدمات انطلاقا من توضيح اتفاقية جولة الأوروغواي وتجارة الخدمات، والسبل التي يمكن بها مواجهة آثار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس)، وكذا التعرض إلى النظام المصرفي العربي والتجارة الزراعية العربية في ظل الأزمة الغذائية العالمية وتحليل ميزان التحويلات دون مقابل في ميزان المدفوعات العربي، كما تناول المساعدات الانمائية العربية ومتضمنات التنمية البشرية العربية وأعباء الديون الخارجية للدول العربية، ليستعرض بعدها اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص ثم الاقتصاد العربي بشكل عام، ثم يُبرز المعطيات الجديدة للعلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة في شكل ايضاح التوجه نحو نظام اقتصادي دولي جديد.
- دراسة توات عثمان، **تحرير تجارة الخدمات على الصعيد الاقليمي: المكاسب الكامنة للتكامل العميق بين الدول العربية**، مجلة الباحث، العدد 16، 2017. تناولت الدراسة تحليل الإتفاقيات التجارية بين الدول العربية وتحرير تجارة الخدمات مع تحليل أداء وتطور هذه التجارة في الدول العربية، وكذا تحليل الإمكانيات التي ينطوي عليها أداء التجارة الخارجية في الخدمات للدول العربية، والمكاسب المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، لتحقيق تكامل عميق بين الدول العربية خاصة في قطاعات وأنماط توريد تتمتع فيها الدول العربية بقدرات وميزات على الصعيد الإقليمي العربي.
- دراسة خالد عبد الوهاب البنذاري الباجوري، "**آفاق التجارة العربية البينية في الخدمات**"، **دائرة البحوث الاقتصادية، اتحاد الغرف العربية، 2019.** وقد استعرضت الدراسة آفاق التجارة العربية البينية في الخدمات في ثلاثة محاور رئيسية، وهي التجارة في الخدمات في الاطار العالمي وتطورات التجارة العربية البينية في الخدمات والمعوقات التي تواجهها، ثم استعراض مستقبل التجارة العربية البينية في الخدمات واحتياجات التطوير، لتبرز الدراسة أهمية تنمية هذا الاتجاه وتعزيزه بين الدول العربية، وتذليل العقبات والعوائق أمام تجارة الخدمات البينية، ووضع إستراتيجية عربية لتحرير تجارة الخدمات لتعميق الاتجاه نحو التكامل في مجال الخدمات، وصولا إلى توسيع نطاق سوق الخدمات العربية، وهذا من خلال التعرف على الآثار الناتجة عن تحرير القطاعات الخدماتية كل

على حدة، والتعرف على الفرص المتاحة للنفاذ إلى الأسواق الخارجية، والبدء بتحرير القطاعات الفرعية ذات الميزة النسبية على المستوى الوطني، وبناء جداول التزامات قطرية تراعي تحقيق التكامل بين موردي الخدمة العرب.

أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

على الرغم من أن دراستنا تُماثل في عدد من النواحي الدراسات السابقة، إلا أنها قد تختلف عنها وتكملها في عدة جوانب أهمها:

- محاولة التركيز على تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية عبر الاتفاقية العربية بصورة تحليلية، دون إغفال السياق التجاري العالمي الذي تتأثر به، مع التركيز على دور هذه الاتفاقيات في تنشيط وتكثيف تجارة الخدمات الخارجية والبينية للدول العربية.
- المساهمة في صياغة خطة طريق للتقدم نحو الأمام في مجال التكامل الإقليمي تأخذ بعين الاعتبار مجمل القضايا المتصلة بالاستثمارات الأجنبية والبينية ونقل التكنولوجيا وزيادة التبادل التجاري بين الدول العربية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف، مع التركيز على أولويات السياسة التي تنسجم مع إستراتيجيات النمو والرفاه في الدول العربية.
- الحداثة من حيث المعلومات والبيانات، إضافة إلى إعطاء صورة واضحة عن تجارة الخدمات بين الدول العربية بطريقة لم تتطرق لها الدراسات الأخرى السابقة.

- **مشاكل وصعوبات الدراسة:**

كل دراسة جامعية أو عمل بحثي لا يخلو من العراقيل، ومما لاشك فيه أنه يتعرض لجملة من الصعوبات والمعوقات التي تنعكس سلبا على الموضوع محل الدراسة وتجعله دائما بحاجة للبحث والتطوير من أجل تغطية أوجه القصور للإلمام بجوانب الموضوع للوصول إلى نتائج أكثر دقة، ومن بين الصعوبات التي وجدناها ما يلي:

- ندرة ونقص المراجع المتخصصة والمرتبطة مباشرة بالموضوع نظرا لحداثة الدراسة وعدم إكتمالها نهائيا، بالإضافة إلى وجود صعوبة في جمع أشتات الموضوع وهو الأمر الذي أدى بنا إلى التركيب والاقتباس غير المباشر من المادة البحثية في المقالات والبحوث والمواقع الإلكترونية؛
- التضارب في الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة؛

- **هيكل الدراسة:**

سعيا منا إلى تحقيق أهداف الدراسة، وبغية الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار فرضياتها، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول، كل فصل منها تضمن من ثلاث إلى أربع مباحث، وذلك على النحو الآتي:

- **الفصل الأول**، جاء تحت عنوان "الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي العربي" تم التطرق فيه إلى التكامل الاقتصادي الإقليمي بصفة عامة، ثم إلى التكامل الاقتصادي العربي بصفة خاصة، من جانب الجهود والإتفاقيات، المداخل والمعوقات ومظاهر التكامل الاقتصادي العربي في مسيرة جهوده.
- **الفصل الثاني**، وتم عنونته بـ: " تحرير تجارة الخدمات، مفاهيم وتجارب دولية"، تم الانطلاق فيه بالتعرف على الخدمات ومفهوم تجارة الخدمات، وكذا تحرير تجارة الخدمات لتتضمن أهم عوائق ومنافع التحرير في الخدمات، ثم تخصيص المبحثين الآخرين في تحرير تجارة الخدمات في الإطار المتعدد الأطراف وبعض التجارب في إطار الاتفاقيات الإقليمية والدولية.
- **الفصل الثالث**، وهو بمثابة تمهيد للفصل الرابع، وهو أساس بناء الدراسة، حيث تم من خلاله التعرف على مسار تفعيل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية والذي تمثل في التطور التاريخي لمدخل تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، ثم التطرق لجوانب الاتفاقية من الإطار القانوني لها إلى مواقف الدول العربية وإتجاهها، والتي تشكل في مجملها أبعاد تبني هذه الأخيرة. ثم تخصيص المبحث الأخير للتعرف على هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية.
- **الفصل الرابع**، ضمن هذا الفصل تم بناء تصور واضح لدور آلية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية كعامل دافع لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وهذا من خلال إبراز واقع تجارة الخدمات في الدول العربية وأداء تنافسية القطاعات الخدمية العربية، وأهم الانعكاسات التي تساهم بها تجارة الخدمات على الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي، والتي من خلالها تساهم في تعميق التكامل وتسير به إلى مرحلة أخرى من مراحل التكامل. لنحاول في الأخير وضع تصور للإمكانات المحتملة لتحرير تجارة الخدمات في السوق الإقليمي العربي، والجهود والقضايا التي يتعين على الدول العربية إيلائها أولوية من أجل الدفع بجهود التكامل الإقليمي لمرحلة متقدمة من مراحل التكامل، وهذا باعتبار التكامل الاقتصادي العربي ضرورة حتمية في عصر التكتلات الاقتصادية.

ختاما نحاول استخلاص أهم النتائج المتوصل إليها واختبار الفرضيات الموضوعة، وتقديم التوصيات التي نراها مناسبة ومتوافقة مع نتائج الدراسة.

وأخيرا تم تضمين الأطروحة العديد من الملاحق، كهيكل الاتفاقيات التجارية المنعقدة بين الدول العربية أو بعض ملاحقها، بالإضافة إلى البيانات الإحصائية التفصيلية ذات العلاقة بموضوع الأطروحة، وهذا نظرا للاعتماد عليها في التحليل.

الفصل الأول

الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي العربي

تمهيد:

يعتبر التكامل الاقتصادي العربي ضرورة ملحة، تمليها تحديات النظام العالمي الجديد المبني على التكتلات الاقتصادية وتحرير المبادلات التجارية. وأمام الاتجاه العام لدول العالم نحو إقامة التكتلات الاقتصادية كان لابد على الدول العربية إعادة التفكير في إحياء تكاملها الاقتصادي للنهوض والعمل على تنمية اقتصادياتها ومحاولة استغلال إمكانياتها على أكمل وجه من أجل ايجاد موقع في الاقتصاد العالمي وتجنب الاقصاء والتهميش، وقد بدأت محاولات وجهود التكامل الاقتصادي العربي بعد الحرب العالمية الثانية، ثم تعددت المداخل التي تم اتباعها لتحقيق هذا الهدف، لتعيد العمل بعد ذلك لإحياء ما تم العمل عليه بحيث بادرت الدول العربية بمحاولة لإحياء السوق العربية المشتركة، وكذا العمل على إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لبناء تكاملها الاقتصادي. ثم توالت، منذ ذلك الحين قرارات القمم العربية العادية والاقتصادية والاجتماعية التي ترتكز على استكمال مقومات هذه المنطقة ووضع رؤية واضحة المعالم للعمل العربي المشترك. بيد أنه كان اتباع هذه المداخل يشكل قفزات جزئية لكن في بعض الأحيان تقف وراءها بعض الظروف السياسية. ولم تكن هناك رؤية طويلة الأجل للتكامل الاقتصادي العربي.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى مسيرة التكامل الاقتصادي العربي في ضوء الخلفية التاريخية له، ومن ثم التذكير بمداخل وآليات التعاون الاقتصادي العربي ومعوقاته، بعد أن نتطرق إلى صورة العديد من المقومات العربية.

وقد قسمنا هذا الفصل على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** الإطار النظري للتكامل الاقتصادي
- **المبحث الثاني:** أساسيات التكامل الاقتصادي العربي
- **المبحث الثالث:** مسيرة التكامل الاقتصادي العربي
- **المبحث الرابع:** مداخل التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته

المبحث الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

يعتبر التكامل الاقتصادي عملية اقتصادية واجتماعية وذو أهمية بالغة في عالمنا المعاصر، خصوصا في التشابكات الدولية بين دول العالم، ولا ننسى كونه من أهم الوسائل التي من شأنها أن تساهم في دفع التنمية الاقتصادية وتحقيق التقدم الاقتصادي في اقتصاديات الدول.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

برز مصطلح التكامل الاقتصادي في العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي كنتيجة لرغبة العديد من الدول في الانضمام إلى تجمعات إقليمية لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية، السياسية والأمنية. وقد شهدت قارة أوروبا ولادة أول وأكبر تجمع إقليمي في العالم، وهو الاتحاد الأوروبي. فقد تم إنشاء العديد من الاتفاقيات التجارية منها مناطق التجارة الحرة، الاتحادات الجمركية، الاتحادات الاقتصادية وغيرها من الاتفاقيات التي تندرج ضمن أشكال التكامل الاقتصادي، والتي كانت مدفوعة بعدة عوامل منها الاقتصادية، السياسية والاجتماعية وذلك في معظم أنحاء العالم واشتملت على الدول المتقدمة والنامية على حد سواء: أمريكا الجنوبية (MERCOSUR)*، أمريكا الشمالية (NAFTA) **، آسيا والمحيط الهادي (... ****APEC, ASEAN***)، الكاريبي (CARICOM)*****، افريقيا (...******SADC, UEMOA*)، أوروبا (UE)**، وهكذا أصبحت جميع الدول عبر العالم منخرطة في اتفاقية واحدة أو أكثر.

---

* **The Common Market Of The South (MERCOSUR)** المريكسور السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية التي تم إنشاؤها في عام 1991 وتضم 5 بلدان (الأرجنتين، البرازيل، باراغواي وفنزويلا التي انضمت إلى السوق في سنة 2006).

** **The North American Free Trade Area (NAFTA):** اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وتضم كل من أمريكا، كندا والمكسيك، ودخلت حيز التنفيذ سنة 1994. في 30 نوفمبر 2018، وقعت **United States-Mexico-Canada Agreement (USMCA)** من طرف الرئيس "دونالد ترامب"، ثم الرئيس المكسيكي "إنريكي بينيا نييتو"، ورئيس الوزراء الكندي "جاستن ترودو". **(Villarreal & Fergusson, 2019, p. 45)**.

*** **Asia-Pacific Economic Cooperation (APEC):** منتدى التعاون الإقتصادي لآسيا والمحيط الباسيفيكي (تكتل الأبيبك) تأسست سنة 1989 وتضم إثنى عشر دولة من منطقة آسيا والمحيط الهادي، والذي ضم في عضويته 21 دولة (استراليا، بروناي ، كندا، الشيلي ، الصين، هونغ كونغ، أندونيسا، اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلاندا، غينيا الجديدة، البيرو، الفلبين، روسيا، سنغافورة، تايلاند، تايبي، الولايات المتحدة الأمريكية، فيتنام)، ليشكل أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم.

**** **The Association of Southeast Asian Nation (ASEAN):** رابطة دول جنوب شرق آسيا المعروف اختصارا باسم آسيان هو منظمة اقتصادية تأسست سنة 1967.

***** **Caribbean Community (CARICOM):** مجموعة الكاريبي هي عبارة عن سوق مشتركة بين خمسة عشرة دولة من منطقة الكاريبي تأسست سنة 1973.

(******) **The Southern Community African Development (SADC):** الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي تم تأسيسها سنة 1974، تضم حاليا 14 عضو.

الفرع الأول: تعرف التكامل الاقتصادي:

لغة: التكامل في اللغة مترجمة من الكلمة اللاتينية Integration وهي تعني تجمع الأشياء لتؤلف شكلا واحدا، أما التكامل فهو كواقع يعني الحالة التي لا يبقى فيها تمييز بين الدول الداخلة في التكامل (balassa, 1961, p. 1).

اصطلاحا: في الاصطلاح يستخدم عادة للدلالة على ذلك الصنف من الترتيبات التي بموجبها ترفع الحواجز التجارية الاصطناعية كالتعريفة الجمركية بين الإقتصاديات المتكاملة (balassa, 2005, p. 11).

ويعرف "بيلا بلاسا"*** (BILA BALASSA) على أنه عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الوحدات الإقتصادية المتعلقة بالدول المختلفة، وكحالة تتمثل في السعي نحو الغاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.

من جانب الفكر الرأسمالي: وبالنسبة للفكر الرأسمالي فقد عرف التكامل الاقتصادي على أنه عملية خلق هيكل اقتصادي دولي عن طريق إزالة الحواجز المصطنعة أمام التجارة الحرة مع الأخذ بجميع صور التعامل (الابراهيمي، 1970، صفحة 372).

من جانب الفكر الاشتراكي: أما الفكر الاشتراكي يرى أن التكامل الاقتصادي "التكامل الاشتراكي****" يتم بالاستناد إلى خطط مشتركة تهدف إلى إحلال مستوياتها الاقتصادية في تطوي اقتصادياتها على أسس حديثة في الكفاءة العالية وإقامة روابط مثبتة وثابتة بين الفروع الأساسية في الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا وإلى توسيع وتعزيز السوق الدولية لتلك الأقطار وذلك من أجل تحسين العلاقات السلعية.

---

* **West African Economic and Monetary Union (UEMOA)**: الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا تأسس سنة 1994 من قبل سبعة بلدان افريقية (بنين، بوركينا فاسو، ساحل العاج، مالي، النيجر، السنغال وتوغو).

** **The European Union (UE)**: الاتحاد الأوروبي هو تكتل سياسي واقتصادي يضم حاليا 28 دولة من القارة الأوروبية بدأ مساره منذ خمسينات القرن الماضي.

*** **بيلا بلاسا:** هو إقتصادي مجري ولد بمدينة بودابست سنة 1928 وتوفي سنة 1991 ، إقترح سنة 1961 مخطط التكامل الجهوي وأصبح مرجعا للتكتلات الإقتصادية في كتاب نظرية التكامل الإقتصادي.

**** **التكامل الاشتراكي:** "عملية موضوعية يجري توجيهها بشكل واع ومنتظم من قبل الأحزاب الشيوعية والعمالية وحكومات الدول الأعضاء في المجلس (سيف)، لتقسيم العمل الدولي الاشتراكي، والتقرب والمساواة المطردين لمستويات تطورها الاقتصادي، وبناء هياكل اقتصادية حديثة عالية الفاعلية للاقتصادات الوطنية، وإقامة روابط وثيقة ودائمة في فروع الاقتصاد والعلوم والتقنية، وتوسيع أسواق هذه الدول وتحقيق الربط بينها، وتحسين العلاقات السلعية النقدية" (الامام، 1989، صفحة 234)

التعريف الحديث للتكامل الاقتصادي: يبقى التكامل في مفهومه الحديث عملية سياسية اقتصادية إجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات إندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة، وتحقيق عوائد مشتركة متناسبة، من خلال الاستغلال المشترك لإمكانيات وموارد الأطراف المساهمة بغية خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، لصالح تعزيز تنميتها (اقليميا ومحليا) وبلوغ درجة من الاندماج بينها تصل في صورتها المثلى إلى الوحدة الاقتصادية، وهذا يؤكد أولوية وشرطية القرار السياسي الموحد في ظل ظروف موضوعية تخدم أهداف العملية التكاملية (عبد الرحيم، 2002، صفحة 43).

وفي هذا الاطار يتضح من التعريفات السابقة أن عملية التكامل الاقتصادي عملية ليست بسيطة بل هي عملية على درجات عالية من التعقيد والشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية، والذي يهدف من خلال مجموعة من الاجراءات إلى إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تقيد حركة السلع، الخدمات، العمالة ورأس المال، بين دولتين أو أكثر. كما أنها ترتبط بتحقيق تغيرات وآثار شكلية في الاقتصاد الوطني لأطراف في عملية التكامل.

الفرع الثاني: آلية التكامل الاقتصادي

لتحقيق الأهداف التي تم تسطيرها من قبل الدول المتكاملة والتقدم في مسيرة التكامل يجب على هذه الدول أخذ جملة من الشروط والانتقال التدريجي في سلم التكامل وفق منهج معين.

الفرع الأول: شروط التكامل الاقتصادي

يتطلب نجاح التكامل الاقتصادي في تحقيق أهدافه توفر عدة شروط اقتصادية وأخرى سياسية وتتمثل هذه الشروط فيما يلي (السبتي و شمس، 2019، الصفحات 56-58):

أولا: الشروط التقليدية للتكامل

- **التقارب الجغرافي:** يعتبر من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي وتثبيت دعائمه لدوره في تسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يساهم في تخفيض تكاليف النقل وسهولة وسرعة التنقل بين الدول الأعضاء.
- **وجود الإرادة السياسية:** تمثل الظروف السياسية عنصرا هاما من عناصر نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية، لذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالتزامات ستؤدي في نهاية المطاف إلى خلق

مؤسسات للاندماج الإقليمي ووضع حدود متفق عليها لحرة العمل الوطني، كما يعمل كل عضو من الأعضاء على بذل الجهد المطلوب لإنجاح التكامل ويقبل كل التضحيات المؤقتة التي يفرضها العمل المشترك بمعنى التوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقا لمقتضيات الحاجة. ومن هذا المنطلق يصبح من الضروري وضع تصور عملي لكيفية الاستجابة لصالح الجماعة المتكاملة على المستوى الإقليمي، وتحقيق توافق السياسات والتجانس بين سرعات تنفيذها بالإضافة إلى أهمية التوصل لأحكام مشتركة في مرحلة مبكرة حول الاستثمار وتسوية المنازعات ومعايير العمل كما تعد مسألة زيادة القدرة التفاوضية لمجموعة الدول المتكاملة على المستوى الدولي من أهم الأمور المعززة للتكامل مما يتيح للدول الصغيرة مشاركة كاملة إذا توفرت لديها قدرة نسبية على التفاوض إقليميا (السيد متولي، 2011، صفحة 86).

- **توفر وسائل النقل والمواصلات:** فالمجال الإقليمي لا يتيح إمكانية انتقال وفورات الحجم والوفورات الخارجية والتقدم الإقتصادي إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة ذلك لأن عدم وجود وسائل كافية للنقل والمواصلات في الدول الأعضاء سيضعف أهمية التكامل الإقتصادي ويصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكتل الإقتصادي الإقليمي، وكذا تعذر تنمية إقتصاديات المناطق المتخلفة بصورة مشتركة خاصة تكامل عمليات الإستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد الإقليمية بصفة موحدة. فكلما كانت هناك وسائل نقل وتوفر بنى تحتية كلما ساهم في ذلك في توسيع حركة التبادل التجاري ويزيد من إمكانية التخصص وتشجيع الاستثمار الاقليمي بين الدول أعضاء التكامل.

- **وجود العجز والفائض:** لا بد أن تتوفر في دولة ما ارادة الانضمام إلى كتلة اقتصادية، العجز والفائض في اقتصادياتها مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة ولكن هذا ليس بالأمر الهين لأن الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز إلا إذا كانت تتوفر منافع تستبدلها مع غيرها من الدول.

- **تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل:** يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة، وقابلة للتكامل وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن وهذا الفضاء يعكس أنه لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، مما يؤدي إلى تشكيل وحدة اقتصادية مسيطرة.

- **تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية:** الدول التي تكون متناسبة ومتقاربة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والثقافية هي قادرة على تحقيق التكامل الاقتصادي بسهولة، على عكس الدول المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كان هناك تقارب وتناسق بين المجتمعات كلما كان تحقيق التكامل أمر سهل.

- **تنسيق السياسات الاقتصادية والقومية:** وهو من ضمن الشروط اللازمة لنجاح التكامل الإقتصادي وتأمين مستقبله، لأن حرية انتقال السلع بين مختلف الدول المتكاملة لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بد من تهيئة البيئة الملائمة والشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية، فتنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول المتكاملة يعد شرطا ضروريا لزيادة المبادلات داخل المنطقة التكاملية، وخاصة بين السياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية، كما أنه من الضروري تنسيق سياسات الإستثمار لتنمية إقتصادية إقليمية متوازنة حيث يمكن التوثيق بين المصالح الوطنية والمصالح الإقليمية، ولابد من مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، ووضع أجهزة ومؤسسات متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على التغييرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية.

ثانيا: الشروط الحديثة للتكامل

خلال العقدين الماضيين من القرن الماضي ظهرت صيغ حديثة للتكامل وهي لا تخضع للشروط التقليدية، بحيث يتم تجميع عدد من الدول في درجة من درجات التكامل الاقتصادي، لا تنتمي إلى اقليم واحد. ولا تربطها لغة أو تاريخ أو ثقافة. كما أنها تختلف في درجات تقدمها الاقتصادي أي أنها لا تقتصر على مجموعة من الدول المتقدمة فقط، والتي يقع ضمن إقليم معين، بل يكون الأساس فيها إتفاق الدول النامية مع الدول المتقدمة. هذا التحول كان نتيجة للتغيرات التي عرفتها البيئة الاقتصادية العالمية من تطور تكنولوجي وبروز للعولمة الاقتصادية (نوري، 2016، الصفحات 12-13).

لذلك اتخذ التكامل بعدا قاريا، وشهد العالم نشاطا واسع النطاق في إطار ثنائي أو شبه اقليمي تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه وإن كانت ذات مستويات تنمية مختلفة عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات، تسمى بالفضاءات الاقتصادية الكبرى، غايتها النهائية من التكامل هو تحرير التجارة وحركة

رأس المال ويتولى قيادة هذا التكامل قطاع الأعمال والشركات العابرة للقارات. والجدول الموالي يوضح الفرق بين الصيغة التقليدية والصيغة الجديدة للتكامل:

الجدول رقم(1-1): مقارنة بين الصيغتين التقليدية والبديلة للتكامل الاقتصادي

الخصائص	المنهج التقليدي	المنهج البديل
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولا متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورتين
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الإقتصادية	التباين، أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الخصائص الإجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات، وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الإستقرار السياسي
تحرير التجارة	إتفاقيات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم أو إتحاد جمركي	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
عدم إشتراط المعاملة بالمثل	مجاز لصالح الدول الأقل تقدما	غير مجاز، مع تعويض الدول الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسا للمنتجات الصناعية، بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
رأس المال	تحرير تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدما على الأقل تقدما
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة يستكمل عند الإتحاد	غير متاح لموطني الأعضاء الأقل تقدما
تنسيق السياسات	تدريجي، مع توسيع صلاحيات سلطة فوق الوطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابرة القارات
المرحلة النهائية	وحدة إقتصادية على أمل أن تفضي لوحدة سياسية	أساسا مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال
النظام الإقتصادي	تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على الاستثمار	الإلتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية دخول الإستثمار الأجنبي المباشر
الدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية	قطاع الأعمال وعابرات القوميات

المصدر: (محمد محمود، 1996، صفحة 35)

ومن إيجابيات الصيغة الجديدة، من شأنها تحرير الأسواق وانفتاحها للتجارة، هذا يؤدي إلى توزيع أفضل لعوامل الإنتاج وترقية المنافسة، مما يمكن من رفع القدرة الإنتاجية، وتتضمن الإتفاقية الإقليمية الجديدة على إعادة وتأهيل هيكلة المؤسسات في مجال الجودة وجذب الإستثمار وتحقيق حالة المنطقة التفضيلية بسبب اتساع السوق وحرية دخول السلع وخروجها من وإلى الدول النامية والمتقدمة، وتوفير رؤوس الأموال والتنقل التكنولوجي بسبب الاستثمار المباشر والشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية.

الفرع الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي

يمر التكامل الاقتصادي بين دولتين فأكثر بمراحل وأشكال عديدة، وهي حسب التدرج التالي (المكاوي، 2013، الصفحات 327-329):

- **منطقة التفضيل الجزئي Partial preference Area:**

ويطلق عليها كذلك منطقة التجارة التفضيلية وتعد أولى سلم مراحل التكامل الاقتصادي وأقدمها. وهي الاجراءات التي تتخذها بعض الدول بمنح بعض المزايا لدول أخرى في مجال الرسوم الجمركية أو التقليل من القيود على السلع فيما بينها. ويقوم نظام التفضيل الجمركي على أساس مبدأ التبادل في اعطاء المعاملة التفضيلية للدول الأعضاء في هذا النظام (شاهين محمد، 2018، صفحة 31)، ولهذا من المفترض أن تكون الدول الأعضاء فيه على نفس المستوى الاقتصادي حتى يتم تبادل المنافع والمزايا بشكل عادل فيما بين الدول، ومن ثم خفض العراقيل التي تشوب حركة السلع وانسيابها بين أعضاء هذه المنطقة. وفي ظل هذا تترتب على إنشاء هذه المنطقة آثار على الدول الأعضاء بصفة مباشرة وأخرى على الدول الغير أعضاء (شاهين محمد، 2018، الصفحات 35-36) فبالنسبة للدول الأعضاء تنعكس آثار هذه المنطقة بين الدول الأعضاء بإعطاء المعاملة التفضيلية الجمركية لهذه الدول، وذلك من أجل تنشيط عملية التبادل التجاري فيما بينهم دون أن يؤثر ذلك على السيادة الوطنية في سوق كل دولة من دول هذه المنطقة. أما بالنسبة للدول غير الأعضاء فهذه الدول لا تستفيد من المعاملة التفضيلية والمزايا المترتبة على هذه المنطقة، فهي ملزمة إذا تعاملت مع أي دولة من دول المنطقة أن تقوم بدفع الرسوم الجمركية وغير الجمركية كاملة على السلع والخدمات وانتقال رأس المال وهذا وفقا للسياسة الجمركية لكل دولة من هذه الدول.

- **منطقة التجارة الحرة Free Trade Area:** تتمثل في التحرير التدريجي للتجارة الخارجية وإلغاء القيود والرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في الاتفاقية حتى تصل درجة الإلغاء التام على أن تحتفظ بهذه القيود واردة على الدول الغير الأعضاء. وتعد ثاني مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي والأولى من ناحية تحقق الأسس العامة التي يجب توفرها لتحقيق التكامل، حيث يستمر هذا النظام بـ(رميدي، 2007، صفحة 11):
  - تتجه منطقة التجارة الحرة إلى دمج أسواق السلع للدول الأعضاء في ظل احترام قواعد المنشأ.
  - لا يلغي هذا الشكل من التكامل الاقتصادي القيود على حركة العمالة ورؤوس الأموال.
  - ترفع معدلات التبادل التجاري الداخلي وتنوع هيكل السلع المتبادلة.

- ضرورة وضع رزنامة زمنية محددة لتشكيل منطقة التجارة الحرة للوصول إلى إلغاء القيود الجمركية بصفة نهائية.
- لا تلغي هذه الاتفاقية حق الدول الأعضاء في إبرام اتفاقيات تجارية مع دول غير عضو و بهذا فالدول الأعضاء غير ملزمون بتوحيد سياستهم الجمركية الخارجية.

- **الاتحاد الجمركي Customs Union:** إن الوصول إلى هذه المرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي يستلزم على الدول الأعضاء إنشاء إقليم جمركي موحد بين الدول الأعضاء. فبالإضافة إلى إلغاء القيود التي تعيق حركة التجارة داخل المجموعة المتحدة، فهو يقوم بتوحيد التعريفات الجمركية وغير الجمركية للدول الأعضاء مع الدول الغير الأعضاء أي العمل بشكل كتلة موحدة مع ضرورة مراعاة عوامل معينة عند نشأة الاتحاد الجمركي حتى يسهم في تدعيم وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، ونذكر من هذه العوامل ما يلي (شاهين محمد، 2018، صفحة 47):

- مراعاة مستوى التعريفات الجمركية التي كانت سائدة بين الدول الأعضاء قبل التكامل، والتي كانت مطبقة على الدول غير الأعضاء.
- العمل على تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء، وهذا بتخصص كل دولة في إنتاج سلعة تتمتع فيها بمزايا نسبية عن غيرها.
- مراعاة عامل القرب الجغرافي بحيث يساهم بشكل كبير في إنجاح التكامل بين الدول الأعضاء، لأنه يساعد على التقليل من تكاليف النقل وسهولة التنسيق وهذا لطبيعة الدول المتقاربة من حيث أنماط السلوك والعادات المتشابهة.

- **السوق المشتركة Common Market:**

تأتي منطقة السوق المشتركة كنتيجة حتمية لوجود منطقتي التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي، فلا تكتفي الدول المشاركة في السوق المشتركة بإلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية المطبقة على التجارة البينية للدول الأعضاء، بل تتعداها إلى حرية انتقال عناصر الانتاج المختلفة بما فيها العمالة ورأس المال، بجانب إعادة توزيع تلك العناصر مع العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية بإنشاء هيئات مستقلة تتولى إدارة هذه السوق وتمتعها بالشخصية القانونية المستقلة عن الدول الأعضاء بها مما يترتب عليها تحسين التبادل التجاري، وتشغيل الأيدي العاملة، وكذا تعزيز التنوع في الدول الأعضاء مما يساهم في رفع الكفاءة الانتاجية والقدرة التنافسية (شاهين محمد، 2018، الصفحات 53-54). ويمكن توضيح العناصر الأساسية لقيام السوق المشتركة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-1): العناصر الأساسية لقيام السوق المشتركة

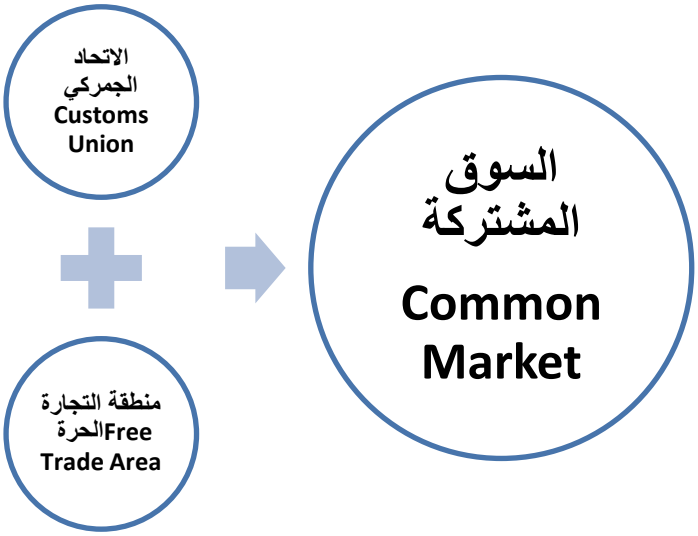

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

أي بعبارة أخرى السوق المشتركة تتمثل في حرية حركة عناصر الإنتاج من عمل وراس مال بإلغاء باقي القيود من التجارة على عوامل الإنتاج الأخرى من أجل استغلال امثل للموارد الاقتصادية.

- **الوحدة الاقتصادية The Economic Union:** وهي تجمع بين توحيد التعريفة الجمركية وبين إلغاء القيود التجارية وحركة عوامل الإنتاج التي يقوم على أساسها السوق المشترك وبين خلق درجة التوافق بين السياسات الاقتصادية لدول الوحدة والفوارق الراجعة لاختلاف في تلك السياسات وفي الأخير توحيد السياسات المالية والنقدية لدول الإتحاد.
- **الاتحاد النقدي Monetary Integration:** إن مثل هذا التدرج للوصول في النهاية إلى تكتل اقتصادي وهو الهدف الذي تسعى له كل الدول وحتى يكون شامل وبغض النظر عن درجة شمولية أو مثالية فهو يدعو إلى خلق سوق واحدة بأسعار موحدة بتوحيد السياسات المالية والنقدية والاجتماعية للدول الأعضاء بحيث تعتبر الدول وكأنها اقتصاد واحد تحدد سياساته المختلفة سلطة عليا مشتركة من الدول الأعضاء بحيث تعتبر قراراتها ملزمة للأعضاء جميعا. والشكل الموالي يوضح أشكال التكامل الاقتصادي:

الشكل رقم (1-2): مراحل التكامل الاقتصادي

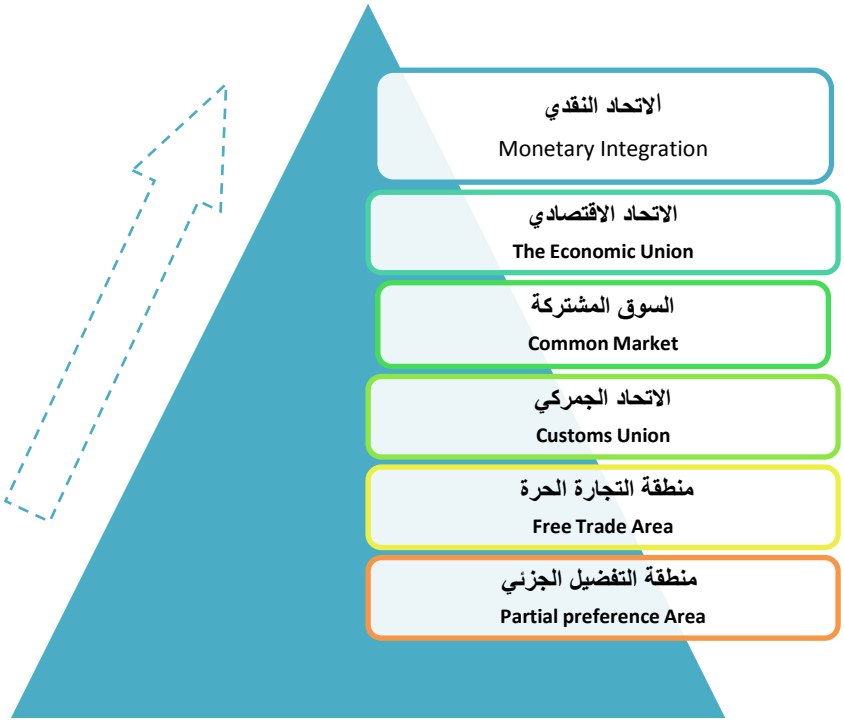

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

الفرع الثالث: أهداف التكامل الاقتصادي

لا شك أن لتشكيل التكتلات الإقليمية وراءه أهدافا مسطرة بدقة، ويتفاوت مستواها حسب درجة التكامل ومستوى جهود وسياسات الدول الأعضاء. وإن الدخول في أي تكتل إقتصادي يعد وسيلة لا غاية في حد ذاته، ولكن الهدف الحقيقي هو الاستفادة من زيادة حجم السوق والمزايا الجمركية والتجارية التي يقدمها وهذا من خلال (أبو ستيت، 2004، صفحة 49):

- الاستفادة من الأثر الإنتاجي للتكتل والذي يسميه "فينر" بمصطلح "أثر خلق التجارة" والذي يساعد على زيادة رفاهية الأعضاء من خلال تحسين كفاءة المشروعات.
- التمتع بوفورات السوق، حيث يؤدي قيام التكتل إلى توسع السوق، مما يسمح للمشاريع بالتوسع ضمن هذا النطاق.
- الأثر الإستهلاكي للتكتل الاقتصادي، التكتل يزيد من رفاهية المستهلك عن طريق احلال السلع الرخيصة محل السلع عالية الثمن، مع تنويع وتحسين جودة مجموعة من الخيارات (رميدي، 2007، صفحة 17).

- تعبئة الموارد الاقتصادية المتاحة، وخلق بيئة ملائمة للتنمية والإستثمار، من خلال التنسيق وصياغة السياسات الإقليمية المشتركة.
- يساعد التكامل الاقتصادي في زيادة القوة التنافسية والتفاوضية للدول الأعضاء.
- يساهم التكامل الاقتصادي في رفع معدلات التبادل التجاري بعيد عن كل أنواع الحواجز الجمركية وما ينتج عنه من رفع لمعدلات النمو الاقتصادي وخفض الضغط على الميزان التجاري و تنشيط المنافسة بين المشروعات الإنتاجية المتماثلة داخل الدول الأعضاء مما يسهم في القضاء على الإحتكار.

- يعمل التكامل الاقتصادي على تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة وهذا بإلغاء القيود المفروضة على حركة رأس المال و سوق العمالة و الوصول إلى الإستثمار الكفء.

ويمكننا القول أنه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا بوضع خطط استراتيجية بعيدة المدى، مع مراعاة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لكل دولة من دول التكامل.

المطلب الثاني: المقاربات النظرية للتكامل الاقتصادي والآثار المترتبة عليها

نتناول من خلال هذا العنصر نظرية التكامل الاقتصادي وتطوراتها، حيث يتعرض للنظرية التكامل التقليدية للتكامل الاقتصادي التي نشأت في رحاب النظريات التقليدية للتجارة الدولية والتي ارتكزت بدورها على فلسفة حرية التجارة، وسيتم التطرق بعدها للتطورات التي لحقت بهذه النظرية.

الفرع الأول: النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي

تستند النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي في تحليلاتها إلى نظرية الاتحاد الجمركي التي أرسى دعائمها جاكوب فاينر Jacob Viner في كتابه The Customs Union وطورها كل من ميد J.Mead وليبسي R. Lipsy ولانكاستر K. Lancaster وآخرون، وهذا نقسمها إلى قسمين هما (حويج، 2013، الصفحات 23-24):

أولا: نموذج فاينر للاتحادات الجمركية:

فند جاكون فاينر أفكار سابقيه ممن اعتبروا اقامة الاتحادات الجمركية خطوة نحو تحرير التجارة وأنها تعزز الرفاهية الاقتصادية دائما مؤكدا على أنه من الصعوبة بمكان الجزم بصحة الرأي المتقدم، وذلك

لأن إقامة الاتحاد الجمركي تنطوي على آثار ضارة وأخرى مفيدة للرفاهية الاقتصادية، وأن النتيجة المتوقعة من إقامة هذا الاتحاد الجمركي على الرفاهية الاقتصادية تعتمد على محصلة الأثرين المذكورين سلفا، وقد أكد فاينر في بحثه حول آثار الاتحاد الجمركي على الرفاهية الاقتصادية أن ازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعترض تدفق التجارة البينية لدول الاتحاد وما سينجم عنها من تغيرات في الأسعار النسبية ستؤدي إلى إعادة توزيع مراكز الانتاج والتأثير في الرفاهية الاقتصادية بطريقتين هما:

- **خلق التجارة Trade Creation "الأثر المفيد أو الايجابي"**: يسمح التكامل الإقليمي بنقل الإنتاج من المصادر الأقل كفاءة ذات التكلفة المرتفعة إلى المصدر الأكثر كفاءة ذو التكلفة المنخفضة داخل حدود الدول المتكاملة، وهذا الأثر ما يعرف بـ"أثر خلق التجارة"، ويعتبر أثر ايجابي للتكامل الاقتصادي بحيث يساعد على توزيع أفضل للموارد الاقتصادية وبالتالي الرفع من الرفاهية الاقتصادية في ظل مبدأ التخصص بحثا عن توسيع السوق ورفع حجم الإنتاج و نتيجة لذلك يحدث ما يلي (خلوفي، 2012، صفحة 71):

- خروج بعض المنتجين المحليين ذو تكلفة الإنتاج العالية مقارنة بسعر الاستيراد المنخفض نتيجة المنافسة، حيث يتم تعويض منتجاتهم بالاستيراد من السوق الإقليمية.
- استفادة المستهلك المحلي من خفض السعر وبالتالي زيادة حجم الإستهلاك المحلي أي زيادة رفاهية المستهلك.

ومنه يكون لأثر خلق التجارة نفعا مباشرا على المستوى الإقليمي والدولي، بزيادة حجم الإنتاج والإستهلاك ومكاسبهما، وما يرافقهما من زيادة في رفاهية المجتمعات.

- **تحويل التجارة Trade diversion "الأثر الضار أو السلبي"**: في هذه الحالة يحول التبادل التجاري مع دول غير أعضاء في التكامل الاقتصادي بالرغم من كونها أكثر كفاءة إلى دول أخرى في التكامل تكون أقل كفاءة، ومرد ذلك هو إلغاء القيود الجمركية والحواجز الأخرى في منطقة التبادل الحر ورفعها اتجاه باقي الدول، مما يجعل السلعة المنتجة داخل التكتل أقل تكلفة مقارنة بنظيرتها من خارج التكتل وهذا لا يعكس الكفاءة الحقيقية لإنتاج هذه السلعة.

ومنه يمكن القول انه حدث تحويل للتجارة من المنتج الكفء خارج منطقة التكتل نحو المنتج داخل التكتل الأقل كفاءة، وعليه فإن هذا الأثر يخفض من الرفاهية كونه ينقل الإنتاج من منتجين أكثر كفاءة خارج التكتل إلى منتجين أقل كفاءة داخل التكتل بعيدا عن الميزة النسبية (طبني، 2014، صفحة 87).

وقد بحث فاينر في تحليله لأثر قيام الاتحاد الجمركي على الانتاج، وبالتالي على الرفاهية الاقتصادية كنتيجة لأثري خلق وتحويل التجارة وأهمل أثره على الاستهلاك.

ثانيا: تطوير نظرية الاتحاد الجمركي "الآثار الاستهلاكية"

طور ميد J.Mead دراسة جاكوب فاينر J. Viner فيما يتعلق بالاتحاد الجمركي بحيث أصبحت الافتراضات التي تقوم عليها أكثر واقعية، حيث افترض منحنيات طلب ذات مرونة موجبة وأسقط فرض النفقة الثابتة مفترضا أن الصناعة في مرحلة النفقة المتزايدة، وقد أضاف ميد أثرا ثالثا لخلق التجارة وتحويلها وهو توسيع التجارة، وتتمثل أوجه الاختلاف بينه وبين فاينر في هذا الشأن في الآثار الاستهلاكية التي أغفلها فاينر وأكد عليها ميد ومعه ليبسي وآخرون.

لقد برزت الآثار الاستهلاكية نتيجة افتراض منحنيات طلب ذات مرونة موجبة حيث أن الانخفاض في الأسعار النسبية للسلع الناجم عن التحول إلى مصادر الامداد الأعلى كفاءة سوف يعمل على زيادة الدخل الحقيقي للأفراد مما يؤدي إلى توسيع الاستهلاك، ويوازي هذا الأثر الاستهلاكي الموجب أثرا سالبا على الاستهلاك يحتمل حدوثه نتيجة التحول من المنتجين الأعلى كفاءة من خارج الاتحاد إلى المنتجين المحليين الأدنى كفاءة بسبب التمييز الجمركي، ويمكن تلخيص آثار الاتحاد الجمركي تحت هذه الفروض في التالي:
"يؤدي الاتحاد بين بلدين في مقابل العالم الخارجي إلى جملة من النتائج تتمثل في قدر من التجارة المحولة التي تمثل خسارة لدول الاتحاد في صورة زيادة في التكلفة الحقيقية لهذه الدول، وينشأ في المقابل أثرين ايجابيين هما" (حويج، 2013، الصفحات 29-30):

- **الأثر الانتاجي الموجب:** ويعبر عن الوفر الحقيقي في التكلفة الناجم عن التحول إلى المنتجين الأعلى كفاءة.
- **الأثر الاستهلاكي الموجب:** ويتمثل في الزيادة الصافية في فائض المستهلك الناجمة عن انخفاض الأسعار النسبية للسلعة المعنية.

الفرع الثاني: التطورات الحديثة في نظرية التكامل الاقتصادي: يمكن دراسة التطورات الحديثة الحاصلة في نظرية التكامل الاقتصادي في اتجاهين هما:

- تطوير نظرية الاتحاد الجمركي لتشمل الأوضاع المستجدة.
- إضافة عناصر مهمة للتحليل تتعلق بالمراحل الأكثر تطورا من عملية التكامل.

أولا: تطوير نظرية الاتحاد الجمركي

سعت المناهج الحديثة التي تناولت نظرية الاتحاد الجمركي لدراسة الآثار الاقتصادية لتكوين الاتحاد الجمركي، فهي تسعى إلى التعرف على المبرر الذي يدفع إلى إنشاء الاتحاد الجمركي للحصول على دخل حقيقي أعلى. وفي هذا الاطار ظهر منهجان رئيسيان الأول يعرف بمنهج كوبر– ميسل Cooper Massell Approach، والثاني ما يعرف بمنهج جونسون Johnson Approach سعيا لمحاولة التعرف على تلك المبررات، وبدمج هذين المنهجين نحصل على منهج كوبر– ميسل–جونسون المركب، ونستعرض فيما يلي هذين المنهجين (حويج، 2013، الصفحات 32–33):

أ. **منهج كوبر ميسل Cooper Massell Approach:** يفرق هذا المنهج بين نوعين من الآثار الاقتصادية حول إنشاء الاتحاد الجمركي، يجد الأثر الأول سببا له في إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة البينية لدول الاتحاد، ويجد الثاني سببا له في فرض التعريفة الموحدة في مواجهة العالم الخارجي، ويعمل الأثر الأول في اتجاه احداث زيادة دالة رفاهية المستهلك بينما الثاني يعمل في اتجاه تحويل التجارة، وقد وضح هذا المنهج من خلال رغبة الدول الصناعية الصغيرة أو الدول النامية في التأثير على معدلات التبادل الدولية الخاصة بها وتحريكها في صالحها لذلك تجد فرصتها في الاتحادات الجمركية لأنها وسيلة للجمع بين مناهج الحماية ومناهج التحرير لأنها تمكنها من إقامة سياج جمركي موحد على وارداتها من خارج الاتحاد وتحرير التجارة البينية فيما بينها، وهذا ما لا يتوفر في نظم التخفيضات الجمركية العامة.

ب. **منهج جونسون Johnson Approach:** حاول هذا المنهج تقديم فلسفة عامة تتعلق بظاهرة الحماية، بحيث عالج الاتحاد الجمركي على كونه حالة من حالات الحماية، فالسياسات الحمائية في صورتها العامة أو الخاصة ما هي إلا وسيلة للحصول على السلع العامة، وينظر جونسون إلى الاتحادات الجمركية على تمتعها بقدرة كبيرة على توفير الحماية المطلوبة للسلع العامة بصورة أفضل باعتبارها إحدى السياسات الحمائية وأنها أكثر السياسات فاعلية في تحقيق التالي:

- تحسين معدل التبادل الدولي الدولي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول أعضاء الاتحاد؛
- اغتنام المكاسب الديناميكية للاتحاد؛
- زيادة المنافسة داخل أسواق الاتحاد؛

ج. **منهج كوبر_ ميسل_ جونسون المركب Johnson Cooper Massell Approach:** يشكل هذا المنهج المركب بشكل عام نظرية الاتحاد الجمركي بعد تعديل مسارها من حرية التجارة الخارجية إلى سياسات الحماية بمختلف أشكالها إلى أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية تفسر قيام التكتلات الاقتصادية الاقليمية وهي:

- **إدخال السلع العامة في التحليل:** استخدم هذا المنهج حجة السلعة العامة Public Goods Argument لتعديل مضمون الدوافع الباعثة على تفضيل الاتحاد الجمركية على نظم التخفيضات الجمركية العامة التي تتبناها منظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة الدولية، وإقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف (العفيفي، 2005، صفحة 82)، وذهب إلى أن السلع تتمثل في شكل التفضيل الجماعي للإنتاج الصناعي، واستنادا إلى ذلك تجد الدول الصناعية صغيرة الحجم في الاتحادات الجمركية ملاذا آمنا لحماية صناعاتها الضعيفة "الناشئة" من جهة وللاستفادة من مزايا تحرير التجارة البينية من جهة أخرى.
- **أثر الاتحاد الجمركي على معدلات التبادل:** يتطلب هذا التحليل إسقاط الفرض القاضي بصغر حجم الدولة العضو في الاتحاد مقارنة بالدول الأخرى غير الأعضاء، وهذا فقد أصبح المركز الخارجي لهذه الدول عرضة للتغيير ويشار دائما إلى أن معدلات التبادل الدولية للدول المعنية تتحسن على إثر تكوين الاتحاد الجمركي، وقد توصل الاقتصادي فانيك J.Vanek إلى هذه النتيجة باستخدام التحليل المتبع في نظرية التوازن الاقتصادي العام.
- **الآثار الديناميكية للاتحاد الجمركي The dynamics of Economic:** وتعتبر هذه الآثار طويلة الأجل، وهذا لكون آثار ظهورها أطول مقارنة بالآثار الساكنة. ويقصد بها تلك الآثار التي يخلقها التكتل الإقليمي على الهيكل الاقتصادي والمؤشرات الكلية للدول الأعضاء في الأجل الطويل.

في عام 1965، وضع كل من C. Cooper et B.F Massell أسسا جديدة لنظرية التكامل الاقليمي، وأوضحوا أن مبررات الاتحاد الجمركي، لا يمكن أن تستند إلى تأثيرات ساكنة فقط، بل أيضا يجب أن تعتمد على تحقيق الآثار الديناميكية، وهي الآثار المحتملة للتعاون الاقليمي على كل من النمو والاستثمار في الأجل الطويل. ويمكن تلخيصها فيما يلي (أبو ستيت، 2004، الصفحات 65-67) و (حويج، 2013، الصفحات 34-38):

1. **تشجيع الاستثمار:** مما لا شك فيه أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى اتساع حجم السوق، كما يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات الأمر الذي يسمح بخلق العديد من الفرص الاستثمارية المحلية والأجنبية، كما أن تشجيع الاستثمار يؤدي إلى فتح مجالات جديدة للصناعات التي تعتمد على التصدير، ومن جهة أخرى يحتمل أن يشجع تكوين الاتحاد الجمركي المستثمرين على إنشاء مشاريع استثمارية داخل الاتحاد الجمركي لتفادي الحواجز الجمركية التمييزية المفروضة على المنتجات الخارجية وهذا ما يسمى بمصانع التعريفة الجمركية. كما أن الشركات تفضل الاستثمار داخل نطاق الدول المتكتلة لتجنب التعريفة الخارجية المشتركة.
2. **تعزيز المنافسة:** وهذه ما تحققه إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء من مكاسب كبيرة في الكفاءة واكتساب وضع تنافسي، وبعبارة اخرى فإن منتجي السلعة الواحدة داخل التكتل يسعون إلى تخفيض تكاليف إنتاجهم وتعزيز موقعهم التنافسي مع بقية المنتجين، فالتكامل يؤدي إلى كسر البنى الاحتكارية المنتشرة في بعض فروع الانتاج مما يؤدي إلى رفع الكفاءة الانتاجية حيث يطاح بالوحدات الانتاجية ذات الكفاءة المتدنية التي لا تستطيع الصمود في وجه المنافسين الأكفاء، وتدفع هذه التغيرات بالمنتجين المحليين إلى محاولة الرفع من كفاءتهم الانتاجية عن طريق الاستثمار في البحث والتطوير واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة أو الاندماج مع غيرهم من المنتجين أو تصفية نشاطاتهم غير الكفؤة. ويعمل الاتحاد الجمركي على خلق المزيد من التجارة عن طريق حده المنافسة وتحسين الكفاءة، وتعد عملية إزالة الحواجز على التجارة أمرا ضروريا ولكنه لا يكفي لضمان زيادة المنافسة، إذ يتوقف ذلك على مستوى التكاليف في كل دولة ومستوى التعريفة المطبقة قبل الدخول في الاتحاد وقدرة المنتجين على تطوير الانتاج والفن الانتاجي المستخدم والبحث والتطوير، ويتطلب الأمر لحفز المنافسة اتخاذ السياسات التي تشجع المنافسة وتقييد السياسات التي تعوقها كمعايير حماية البيئة والعمالة وغيرها.
3. **تطوير ونقل التكنولوجيا:** تجبر زيادة المنافسة بين المنتجين داخل التكتل بحثا عن تحقيق اكبر كفاءة ممكنة إلى الرفع من عمليات البحث والتطوير والذي لا يتأتى إلا بدعم مراكز البحث وجلب التكنولوجيا الحديثة المساهمة في خفض تكاليف الإنتاج، وتعد تجارة الخدمات من القنوات المهمة في عملية نقل التكنولوجيا وكذا التجارة السلعية، وقد يترتب على تدفق الاستثمار الأجنبي على دول الاتحاد نقل التكنولوجيا وانتشارها داخل هذه الدول، ومن جهة أخرى فإن تعميق بعض اتفاقيات التكامل بما يجعلها تحتوي على اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية قد يؤدي إلى حفز الاستثمارات

الأجنبية وبخاصة الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار داخل دول التكتل مما يؤدي إلى انتشار التكنولوجيا داخله، وحيث أن العوامل المذكورة لا تتحقق بالضرورة فلا يمكن الجزم بأثر التكامل على نقل التكنولوجيا.

4. **تحقيق المزايا الاقتصادية الناتجة عن اقتصاديات النطاق Economic Of Scale:** تتخلص المزايا الناجمة عن اقتصاديات النطاق في أنها تؤدي إلى زيادة درجة التخصص، ومن ثم زيادة الانتاج نتيجة انخفاض التكاليف والاستفادة من الوفورات الاقتصادية المحققة عن اتساع نطاق السوق، حيث تتطلب زيادة الانتاج أسواق كبيرة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أبحاث السوق وتطوير الوحدات الإنتاجية، وهكذا فإن الاتحاد الجمركي بتوسيعه نطاق السوق يفتح مجالا واسعا أمام تحقيق وفرات النطاق.
5. **تقليص المخاطر والشكوك:** ينتظر أن يخلق التكامل الاقتصادي بين الدول عند رجال الأعمال نوعا من التفاؤل ويرفع من توقعاتهم بالنسبة للنمو في المستقبل، كما يؤدي اتساع نطاق السوق نتيجة قيام الاتحاد إلى الحد من المخاطر وعدم اليقين بالنسبة للصفقات الخارجية، وهذا سوف يحسن أكثر من توقعاتهم المستقبلية والتي سوف تترجم في معدلات أعلى للاستثمار والتوسع في التجارة.
6. **تحسين معدل التبادل الدولي:** وهذا ناتج عن أثر الاتحاد على معدل التبادل الدولي للدول الأعضاء منفردة وللتكتل ككل، بحيث يساهم في الرفع من معدلات التبادل التجاري بسبب:
   - منح الدول الأعضاء قوة تفاوضية تفوق قوتها منفردة.
   - اشتداد المنافسة داخل التكتل يجبر الدول خارجه على تخفيض أسعار صادراتها للمحافظة على نصيبها السوقي مما يعمل على رفع معدل التبادل التجاري لدول الاتحاد، أما أثر الاتحاد الجمركي على معدل التبادل الخاص بكل دولة فيختلف من دولة لأخرى ويعتمد على معدل التخفيض في الحواجز الجمركية المقدم من الدول المختلفة.

يتضح لنا من مما سبق أن الآثار الديناميكية تؤدي إلى إحداث تغيرات هيكلية في الأجل الطويل، ولذلك تعتبر هذه المكاسب الديناميكية أكثر أهمية من المكاسب الساكنة لما لها من أهمية كبيرة على الاقتصاديات المتكاملة بما يساهم في تنميتها ويزيد من رفاهيتها. وإن هذه المكاسب هي الدافع الرئيسي لانضمام المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي عام 1973، ونشوء وقيام التكتلات الاقتصادية في العالم.

ثانيا: نظرية السوق المشتركة:

مما سبق ذكره في مراحل التكامل الاقتصادي، فالسوق المشتركة هي اتحاد اقتصادي غير مكتمل قائم على حرية المبادلات التجارية وتدفقات اليد العاملة ورأس المال بين الدول الأعضاء، ومن الممكن أن يتسع نطاق هذه المبادلات لتشمل جميع المنتجات من الدول الأعضاء. وقد تقتصر على بعض المنتجات، ويرجع ذلك إلى بعض الحالات والاعتبارات التي قد تواجهها هذه البلدان، ويستلزم الافراج عن حرية تدفق عوامل الانتاج قدرا من التنسيق في بعض جوانب السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، وإنشاء مجموعة من المؤسسات المشتركة التي تتولى مهمة الاشراف على تطبيق نصوص الاتفاقية (تنفيذ أحكام الاتفاق) (حويج، 2013، صفحة 38).

1. **خصائص السوق المشتركة:** ويمكن تلخيص هذه الخصائص في النقاط التالية:

- **إزالة الحواجز الجمركية وفرض التعريفة الموحدة:** وهذا يعكس مرحلة الاتحاد الجمركي، مع مراعاة التدرج في تخفيض التعريفة الجمركية لاعتبارات تتعلق بحماية الصناعة الناشئة. وعلاوة على ذلك، فإن التعريفة الموحدة تحمي دول السوق من المشكلات المتعلقة بانحرافات الانتاج أو الاستثمار التي تنشأ عن رفع الحواجز الجمركية بين هذه الدول.
- **إلغاء القيود على حركة انتقال رؤوس الأموال:** الفرق في الوفرة النسبية لرأس المال بين دول السوق يؤدي إلى فرق في انتاجيتها الحدية وبالتالي مكافآة هذه العناصر، وهذا ما يدفع هذه العناصر إلى الدول التي تتمتع فيها بعوائد أكبر، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى ارتفاع مستوى كفاءة السوق بشكل عام. ومن شأن ذلك أن يحسن الدخل ومستويات المعيشة داخل دول السوق مع الأخذ في الاعتبار أن هذه التدفقات لا تؤدي دائما إلى تحسين كفاءة استخدام هذه الموارد، فإن تحرير حركة رؤوس الأموال يتطلب أيضا إزالة القيود المفروضة على المدفوعات الجارية والهدف من ذلك هو تحويل أرباح الاستثمارات والوفاء بقيمة السلع المتبادلة، وأحكام القيود على هذه الحرية بين دول السوق والعالم الخارجي حتى لا تتسرب رؤوس الأموال للخارج.
- **حرية انتقال الأشخاص:** يؤدي التفاوت بين أعداد السكان والموارد إلى انخفاض الدخل وارتفاع معدلات البطالة، مما يؤدي إلى إهدار الموارد المحدودة وبالتالي إعاقة التقدم الاقتصادي. ولكن حرية انتقال الأشخاص تؤدي إلى حل هذه المشاكل وتحسين استخدام هذه الموارد. وبالتالي ينعكس هذا على مستوى المعيشة والدخل القومي.

- **تنسيق بعض جوانب السياسات الاقتصادية:** بما في ذلك تنسيق النظم الضريبية، وتنظيم المدفوعات وتنسيق السياسات الإنتاجية، وإنشاء مؤسسات تتولى عمليات السوق.

2. الآثار الاقتصادية لتدفقات عوامل الانتاج في السوق المشتركة:

على الرغم من أن بعض الآراء التقليدية القائمة على نظرية التجارة العالمية تشير إلى أن التجارة الحرة في مجال السلع تؤدي إلى المساواة في أسعار عوامل الانتاج، فإن النظرية التقليدية في دراستها لشروط تحقيق الكفاءة في توزيع الموارد تذهب إلى أنه وفي حالة المنافسة الكاملة فإن الاتحاد الجمركي يحقق المساواة في الأسعار النسبية للسلع "المعادلات الحدية للتحويل بالنسبة لسلعتين"، ولا تتضمن هذه النتيجة بالضرورة تساوي أسعار عناصر الانتاج التي لن يتحقق في ظل انعدامها الاستخدام الأمثل للموارد وبالتالي الكفاءة الاقتصادية (حويج، 2013، صفحة 40). وفي هذا أولين Olin درس هذه المسألة واعتبر اختلاف المزايا النسبية لعوامل الانتاج من الأسباب الأصلية لقيام التجارة، وشدد على أن التجارة تقلل من الاختلافات في نسب الأسعار بين هذه العوامل، وقام صمويلسون Somuelson بتحليل شروط التسوية الكاملة بين أسعار هذه العوامل الذي احتوى شروطا يصعب تحققها. ولذلك لا يكفي تحرير حركة السلع لتسوية عناصر الانتاج التي تعد شرطا ضروريا للوصول للكفاءة المثلى، وتقود متطلبات تحقيق الكفاءة الاقتصادية إلى ضرورة تحقق المساواة بين أسعار عناصر الانتاج، وتؤدي حرية حركة أحد عنصري الانتاج "العمل أو رأس المال" أو هما معا وعن طريق التوازن الفني في الانتاج إلى القضاء على الندرة النسبية لهذه العناصر وإزالة الاختلاف في الناتج الحدي بما يعمل على (حويج، 2013، الصفحات 40-41):

- تساوي الناتج الحدي لعنصري العمل رأس المال في السوق.
- تساوي أسعار هذه العناصر.
- التناسب بين الناتج الحدي لهذين العنصرين وسعريهما.

ويتضح من ما تقدم أنه فيما يتعلق بتدفقات السلع بين الدول ذات الأوضاع المتماثلة في الانتاج لا يعد بديلا لتدفقات عوامل الانتاج من حيث التأثير على أسعار هذه العوامل، وقد تؤدي تحركات هذه العوامل إلى تقليل التجارة بين هذه الدول عندما تؤدي تدفقاتها إلى التقليل من الفوارق النسبية في وفرة هذه العوامل التي عدت سببا في قيام التجارة. ومن ناحية أخرى، يمكن لتدفقات اليد العاملة ورؤوس الأموال أن تزيد من التجارة عن طريق إدخال سلع جديدة إلى الدول التي تهاجر إليها هذه العناصر أو شراء السلع من هذه الدول أو تعزز انتاجيتها عن طريق نقل الخبرة الفنية.

المطلب الثالث: مزايا التكامل الاقتصادي ومشاكله

كما للتكامل الاقتصادي آثارا عدة تنتج عنه منها ما تؤدي إلى إحداث تغيرات هيكلية على الدول الأعضاء فيه ومنها ما يحدث تغيرات على دول غير أعضاء فيه. كما له مزايا عديدة، تنتج عنه. إلا أنه كذلك يواجه مشاكل مثبطة تحول دون التقدم في مراحله.

الفرع الأول: مزايا التكامل الاقتصادي

يضيف التكامل الاقتصادي مزايا وايجابيات يمكن أن تعود على الدول المتكاملة، بحيث تختلف هذه المزايا باختلاف درجة التكامل بين الدول الأعضاء وطبيعته. ويمكن توضيح أهم هذه المزايا في ما يلي (Sobry & Verez, 1998, p. 301):

1- اتساع حجم السوق:

وهو يمثل إحدى الدوافع الرئيسية في التكتل الإقتصادي، لأن ضيق حجم السوق تشكل عقبة أمام الدول التي ترغب أن تنظم إلى التكتل الإقتصادي، حيث يعمل التكتل الاقتصادي على حل مشكلة ضيق الأسواق، وبذلك تجد المنتجات المختلفة أسواق أوسع ومجالا أكبر، ومنه خلق صناعات جديدة استجابة لكبر حجم الطلب الداخلي، وبالتالي اتساع الدائرة التي تصرف فيها الدول الأعضاء منتجاتها نظرا لانفتاح أسواق الدول الأخرى الأعضاء أمامها بعدما كانت مغلقة بسبب الرسوم والحواجز الجمركية العالية. كما أن توسيع السوق يمكن كذلك من تعزيز مركز البلدان الأعضاء في المساومات وتحسن توسيع السوق. يمكن كذلك من تعزيز مركز البلدان الأعضاء في المساومات وتحسن معدلات تبادلها، ففي حقيقة الأمر نجد أن وجود الإقليم يمكن من إقامة مؤسسات أو أجهزة إقليمية هدفها توثيق التنسيق والتماسك بين بلدان المنطقة في مفاوضاتها مع البلدان الأخرى، وبذلك تعزيز مركزها التفاوضي (المخادمي، 2009، صفحة 2).

2- تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجاريا في ميادين الإنتاج المختلفة:

فامتداد حدود الدولة اقتصاديا وزيادة إمكانيات الإنتاج تعمل على تنويع مصادره وتزيد من اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجاتها من السلع ومن عوامل الإنتاج.

3- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق أوسع:

يتيح التكتل إمكانية أو نقول ضرورة تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوظيفي والتخصص خصوصا في الإنتاج، وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تهذيبها وتنميتها.

4- تحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة على التفاوض بين الدولة والعالم الخارجي:

يمثل الاندماج الاقتصادي قوة دافعة للدول المتكتلة أكبر بكثير مما كانت تحصل عليه منفردة قبل التكتل، وهذه القوة والأهمية الاقتصادية تمكنها من إملاء شروطها ومطالبها على الأطراف الأجنبية بما يحقق مصالحها الخاصة ككتلة اقتصادية واحدة.

5- زيادة معدل النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الإقتصادي هو إحدى الدوافع لغرض التكتل الاقتصادي لأنه يحفز الاستثمار، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكتل لتحقيق الوفورات الاقتصادية عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج، وهذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج وما يتولد عنه من زيادة الاستخدام الأفقي لرأس المال على نطاق إقليمي واسع، بحيث يشمل مختلف الصناعات والمناطق ويزيد من تكامل الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية.

الفرع الثاني: مشاكل التكامل الاقتصادي

يمنح التكامل الإقتصادي مزايا مختلفة للدول الأعضاء لكنه ينطوي على عيوب وتكاليف على هذه الدول، فتحقيق الإتحاد الشامل عملية صعبة وليست مجانية بل تقتضي تحمل العديد من التضحيات والمصاعب منها (رميدي، 2007، صفحة 24):

- **مشكلة ضياع استقلالية كل بلد عضو:** هنا يجب على الدول داخل المنطقة التكاملية احترام عدد معين من القواعد والسياسات بما يتناسب وظروف كل دولة وإمكانياتها وهذا لاختلافها بين الدول المتكاملة فهناك دول متقدمة وأخرى نامية.
- **مشكلة الحماية الجمركية:** إن إختلاف المصالح الإقتصادية للمشروعات والصناعات المحلية في دول الإتحاد عن بعضها البعض من ناحية، وبينها وبين المصلحة العامة والسياسة العليا للإتحاد من ناحية أخرى. فبعض الصناعات يجب أن تغلق أبوابها وأن تعدل عن سياساتها لأنها لم تقم إلا في ظل الحماية وأن زوال تلك الحماية يعني اختفائها، وهذا نتيجة المنافسة الجديدة لها من ناحية المشاريع أو الصناعات المشابهة لها داخل اقليم التكامل.
- **مشكلة التعريفة الجمركية:** تعتبر المشاكل الناجمة عن إختلاف نظم التعريفة ومستويات الرسوم في الدول الأعضاء، تدني الإنتاجية، إرتفاع المديونيات الخارجية، ضعف وتدني شبكات البنية الأساسية التي تربط بين هذه الدول، بالإضافة إلى ضعف النظام المصرفي علاوة على عدم إستقرار سياسات الإصلاح الإقتصادي وسياسات تحرير التجارة.

- **مشكلة تقسيم الايرادات والمنافع:** إن مبدأ مشاركة الدول الأعضاء في تقسيم الايرادات المحصلة من جمارك منطقة التكامل يحدث مشكلة في توزيع حصيلتها. بحيث تكون إيجابيات وتكاليف التكتل لكل بلد عضو مختلفة عن الآخر نظرا للإختلاف المبدئي لوضعيتها الإقتصادية، المالية، الإجتماعية والسياسية، كما أن هناك حاجة إلى أن يكون السير نحو التكامل الإقتصادي بمعناه الصحيح تدريجيا وبدرجات متفاوتة.

كما رأينا سابقا يترتب عن قيام التكامل الاقتصادي آثار ايجابية والتي تنعكس في المزايا التي تتحقق من وراءه، كما أن الدخول في أي تكامل اقتصادي لا يعني بالضرورة أن المزايا الكاملة سيتم الحصول عليها إنما هناك العديد من المشاكل والعراقيل التي تحد من الاستفادة من هذه المزايا والتي قد تظهر فيما بعد. ومن أجل تفادي هذه المشاكل من الضروري تفادي الاختلافات الكبيرة ومحاولة النظر إلى تكاليف التكامل أكثر من الأثر الايجابي التي يتحقق منه، وأيضا توفر الارادة السياسية الكافية لتفادي هذه الاختلافات، وإتباع نسق واضح في مراحل التكامل أي التدرج في مراحله حتى لا تتضرر مصالح الدول الأعضاء وتتأقلم مع الوضع الجديد.

المبحث الثاني: أساسيات التكامل الاقتصادي العربي

لطالما أدرك العرب أهمية الوحدة الاقتصادية نظرا للمقومات الأساسية التي تتوافر في الوطن العربي وهذا لإيجاد بنية ملائمة لعملية التنمية الشاملة، حيث أن عوامل التكامل الموجودة في الهياكل الاقتصادية العربية تفوق بشكل كبير العقبات التي تقف أمام تحقيق التكامل. وبهدف تشكيل مجموعة اقتصادية عربية موحدة كانت أول المحاولات تأسيس جامعة الدول العربية في عام 1945 بعد صدور بروتوكول الاسكندرية عام 1944، تلاها إنشاء السوق العربية المشتركة ثم إنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى، ثم تلتها محاولات أحرى في إطار اتفاقيات عربية.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي العربي

في ظل التكاملات الاقتصادية الكبرى التي تقودها الدول المتقدمة أصبح لزاما على الدول العربية أن تتحد فيما بينها لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة العالمية ووزن هذه التكتلات فيها، والتكامل الاقتصادي العربي من شأنه أن يدعم المركز التفاوضي العربي في الاقتصاد الدولي بالإضافة إلى قوته التنافسية ودعم أبعاد التنمية والتخفيض من درجة التبعية إلى العالم الخارجي.

يعني مفهوم التكامل الاقتصادي العربي هو تلك العملية التاريخية الطويلة المدى التي تهدف إلى خلق قاعدة اقتصادية منسجمة ومتطورة في البلدان العربية التي تجتهد في تطوير القوى الانتاجية الوطنية لنيل التحرر الاقتصادي من السيطرة الأجنبية (جنوحات، 2006، الصفحات 130-131).

ويعني أيضا إعادة دمج الوحدات الاقتصادية العربية مع بعضها مقابل إعادة فصلها عن الاقتصاد الرأسمالي (Economie Capitaliste)، بهدف تكوين وحدة اقتصادية كبيرة فيما بينها، تشكل القاعدة المادية الضرورية على طريق إقامة الدولة العربية الواحدة، باعتبار أن الصيغة تمثل الطريق الأفضل نحو الاستغلال الأحسن للموارد الاقتصادية العربية، باتجاه تعجيل التنمية (Developpment) الاقتصادية لصالح الجماهير العربية (المخادمي، 2009، صفحة 31).

حضي موضوع التكامل الاقتصادي بمكانة متميزة في الاهتمامات العامة للدول العربية، إذ تعد من بين أولى التجمعات الإقليمية التي حاولت تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها في إطار مراحل تاريخية مختلفة امتدت لأكثر من نصف قرن، من خلال التوقيع على العديد من الاتفاقيات الجماعية الهادفة إلى تحرير التبادل التجاري كمرحلة أولى تلاها التوقيع على اتفاقيات جماعية أخرى تهدف إلى توحيد سياسات التجارة

الخارجية وكذا السياسات المالية والنقدية، والضرائب وتشريعات العمل، وعقد الاتفاقيات والصفقات مع الدول الأخرى بصورة جماعية، إضافة إلى تحرير انتقال الأشخاص دون قيود ومساواة في الإقامة والعمل والتملك، وبالرغم من تعدد وتنوع هذه الاتفاقيات إلا أن هذا التكامل والتعاون مازال أدنى من مستوى الطموحات المرجوة والجهود المبذولة (بضيافا، 2014، صفحة 02).

مما سبق يتضح أن التكامل الاقتصادي العربي هو مسيرة تاريخية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق التشابك في العملية الانتاجية والخدمية بين الاقتصاديات العربية وفقا لخطط تنموية تستهدف التنمية الاقتصادية بالإضافة الى التحرر الاقتصادي من التبعية الأجنبية. وبناء كيان عربي له وزنه أمام الكيانات العالمية الأخرى. وعلى الرغم من توفر العالم العربي من العديد من الإمكانات لبناء صرح عربي فعال، ورغم كل ما يتوافر له من عناصر الوحدة والتكامل مازال مقسما في شكل كيانات صغيرة لا تمثل قوة أمام التكتلات الاقتصادية الأخرى.

المطلب الثاني: أهمية التكامل الاقتصادي العربي وأهدافه

يشهد العالم العديد من التحولات الاقتصادية الهامة والتي تقوم على الانفتاح الاقتصادي وهذا ما أفرزته اتفاقيات التجارة العالمية الرامية إلى إزالة الحواجز الجمركية والغير جمركية، من هنا تظهر أهمية التكامل الاقتصادي العربي باعتباره وسيلة لتحقيق غاية أعلى، أي أنه ليس غاية بحد ذاته، وبذلك يبرز دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية سواء على المستوى الوطني أو القومي (الرومي، 1997، صفحة 292). إن هذا يعني أنه يساعد بشكل جدي على علاج مشاكل التخلف والأمية والفقر التي تعاني منها معظم الدول العربية، مما يترتب عليه تأخر درجة النمو الاجمالي فيها مع انخفاض الاستثمارات في القطاعات المنتجة (الصناعة، الزراعة) وزيادة نسب البطالة وما يتبع ذلك من زيادة العجز في الموازنات العامة واضطرارها إلى الاقتراض من المؤسسات الاجنبية بشروط تعجيزية بحيث تصبح خدمة الدين عبئا ثقيلا يضغط بشدة على فرص التنمية المختلفة في هذه الدول. ومنه يعتبر التكامل الاقتصادي العربي السبيل الإستراتيجي الذي يمكن من مواجهة التحديات التي تفرضها البيئة العالمية والتعامل معها ككتلة واحدة كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي مما ينعكس على مركزها التفاوضي اتجاه الاتفاقيات الدولية الأخرى كذلك.

لذلك فإن الاتفاق العربي بالمضي في طريق التكامل الاقتصادي العربي يعتبر الوسيلة الناجحة والفعالة من أجل تحقيق أهداف طموحة، من أهمها ما يلي (الرومي، 1997، الصفحات 292-293):

- معالجة قضايا ومشاكل التنمية التي تواجه كل دولة، وما تحتاجه من استثمارات عربية مشتركة؛
- الاستجابة للتحديات الاقتصادية الخارجية من خلال التكتلات الخارجية، حيث أن هذه الاستجابة لا بد أن تتضمن ما يلي:

أولا: الاعتماد الجماعي على الذات لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحاجات الأساسية للمجتمعات العربية، وخاصة في مجال الأمن الغذائي؛

ثانيا: تطوير قدراتها الذاتية لبناء قاعدة علمية وتكنولوجية عربية بهدف توفير المعدات واحتياجات الانتاج وزيادتها وتنويعها لإشباع الاحتياجات الأساسية للدول العربية.

ثالثا: الابتعاد عن الاقتراض من الدول الأجنبية ومؤسساتها المالية قدر الإمكان ومحاولة استثمار الأموال العربية الموجودة، وتشجيع عودة الاموال العربية المختلفة، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال زيادة عامل الثقة بين الدول العربية بشكل عام.

المطلب الثالث: مقومات التكامل الاقتصادي العربي

تتوافر في الوطن العربي العديد من المقومات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي وإيجاد بنية ملائمة لعملية التنمية الشاملة. لأن عوامل التكامل الموجودة في الهياكل الاقتصادية العربية تفوق كثيرا العقبات التي تقف أمام تحقيق التكامل. ويمكن ارجاع مقومات التكامل الى:

1. **المقومات الثقافية والعقائدية:** تتمثل هذه المقومات في اللغة المشتركة والثقافة ووحدة الدين والمصير المشترك، إن الدول العربية تتكلم لغة واحدة، وتدين معظمها بدين واحد هو الإسلام، وهذه المقومات يمكن أن تؤدي دورا هاما في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي.

– **اللغة:** تعتبر اللغة العربية اللغة الرسمية في جميع الدول العربية ويتكلم بها جميع سكانها باستثناء بعض الجيوب اللغوية التي ترتبط بأصول قومية غير عربية، كما هي الحال في جنوب السودان أو في المغرب العربي أو العراق وحيثما تجمعت بعض الأقليات الوطنية المهاجرة ويتمسك العرب بلغتهم لكونها لغة القرآن الكريم ولغة التراث والأدب العربي–الاسلامي ولاشك أن هذا التجانس اللغوي ساهم في تمكين أواصر التشابه والتفاهم الثقافي بين المجتمعات العربية (سلامة و درويش، 2007، صفحة 30).

- **الدين:** يعتبر الإسلام الدين الرئيسي الذي تتبعه الغالبية العظمى من السكان العرب كما تنتشر المسيحية بنسب متفاوتة جنبا إلى جنب الإسلام في جميع الدول العربية كلبنان ومصر وسوريا والأردن. أما اليهودية فيقتصر انتشارها في أعداد محدودة من الدول العربية كالمغرب العربي وسوريا والعراق.

2. **المقومات التاريخية:** شكلت الأحداث التاريخية التي مر بها الوطن العربي من حروب واستعمار دورا فعالا في تكاثف الجهود وتوحيد الرؤى لمواجهة العدوان الخارجي، وشكل أيضا بدوره عامل مهم وهو التاريخ المشترك والذي يعتبر أهم عامل في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.
3. **المقومات الجغرافية:** تعتبر المساحة الجغرافية للدول العربية شاسعة حيث تقدر بـ 13.2 مليون كم^2 (1.4 مليار هكتار) ما تمثل 9.6 نسبتها في المائة إلى العالم (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 7). ويعتبر التقارب الجغرافي ما بين الدول عاملا أساسيا ومحفزا للتكامل نظرا للمزايا التي يتيحها هذا التقارب من خفض لتكاليف النقل وسرعته ما بين أسواق البلدان المتكاملة، ويحتل الوطن العربي موقعا استراتيجيا هاما وممتازا، وعليه يعتبر الوطن العربي ملتقى ثلاث قارات هي أوروبا، افريقيا وآسيا، أما من الناحية الفلكية فيقع ما بين درجتي عرض 2°جنوبا و27° شمال خط الاستواء، وبين درجتي طول 16° غربا و60° شرقا (الطاهر، 1998، صفحة 13)، وبهذا تتميز بتنوع الأقاليم المناخية بحيث أنها تقع بين المناطق الحارة والمناطق المعتدلة. وتطل على معظم محيطات وبحار العالم وهي البحر الأبيض المتوسط، الخليج العربي، الخليج الأطلسي، البحر الأحمر وبحر العرب. وبالتالي يمثل الوطن العربي من الناحية الجغرافية إقليما واحدا ممتدا من الخليج إلى المحيط، وهذا يمنح الأمة العربية مقوما هاما من مقومات بنائها وكيانها. والشكل الموالي يوضح خريطة المنطقة العربية وحدودها الجغرافية:

شكل رقم (1-3) : خريطة المنطقة العربية

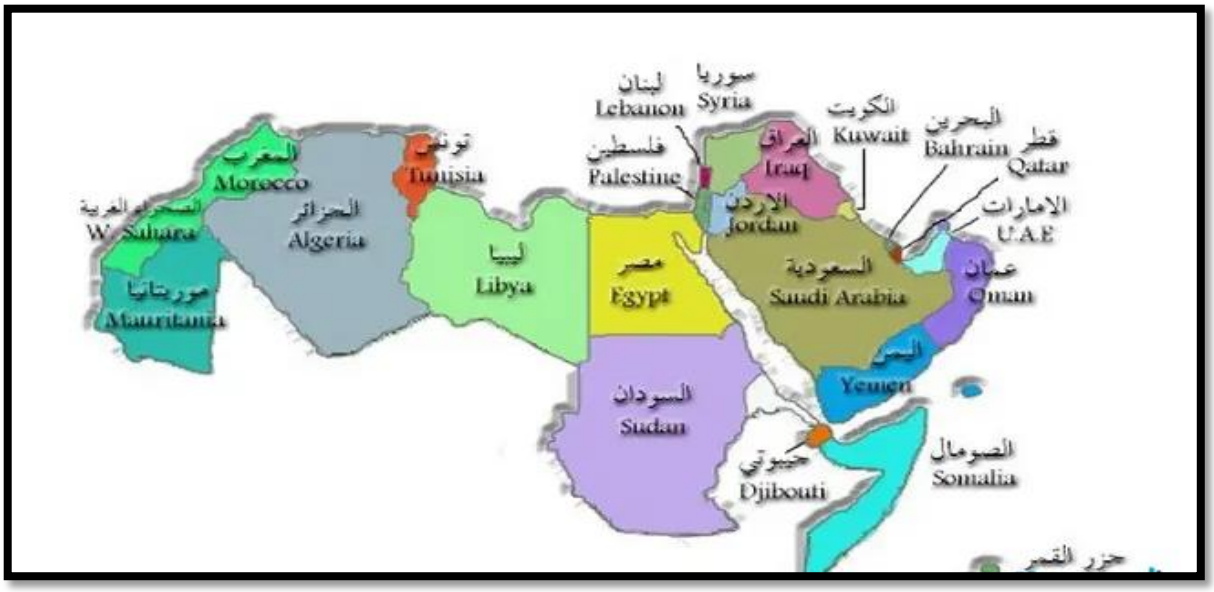

المصدر: (خريطة الوطن العربي، 2021)

من الشكل أعلاه نلاحظ أن الدول العربية تنقسم إلى أربعة أقسام سياسية حسب موقعها الجغرافي وهي:

- **دول منطقة شمال إفريقيا:** تشمل كل من مصر والسودان وتونس وليبيا وموريتانيا والمغرب والجزائر؛
- **دول شبه الجزيرة العربية:** تشمل كل من الكويت والبحرين وقطر والإمارات وسلطنة عمان واليمن والسعودية؛
- **دول حوضي الفرات ودجلة:** تضم كل من العراق وفلسطين والأردن وسوريا ولبنان؛
- **دول شرق قارة أفريقيا:** تضم كل من جزر القمر والصومال وجيبوتي؛

ولمزيد من المقارنة بين بلدان المنطقة العربية نقسمها حسب الموقع الجغرافي و/أو الهياكل الاقتصادية ومستويات الدخل وهي (الاسكوا، 2020، صفحة 9):

- **بلدان مجلس التعاون الخليجي:** وتشمل كل من الامارات العربية المتحدة، البحرين، عمان، قطر، الكويت، المملكة العربية السعودية؛
- **بلدان المشرق العربي:** وتشمل كل من الأردن، الجمهورية العربية السورية، دولة فلسطين، العراق، لبنان، مصر؛
- **بلدان المغرب العربي:** وتشمل كل من تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب؛
- **البلدان العربية الأقل نموا:** وتشمل جزر القمر، جيبوتي، السودان، الصومال، موريتانيا، اليمن.

بحيث تقوم على مساحة تقدر بحوالي 14158848 ألف كيلومتر مربع (كلم^2) (سلطان، 2013، صفحة 155)، وأهم معالم هذه المنطقة هو وحدة الأرض. يتوزع الوطن العربي بين 22 دولة عربية تتباين مساحتها بدرجة عالية، كما تتباين في ترتيبها المساحي بالنسبة لبعضها البعض وبالنسبة لباقي دول العالم، تمثل كل من السودان والجزائر والمملكة العربية السعودية وليبيا أكبر أربع دول عربية من حيث المساحة، في حين تحتل باقي الدول العربية (18 دولة) 37% من مجمل المساحة فقط. وتقابل ذلك وجود أربع دول هي الأصغر مساحة وهي كل من البحرين، جزر القمر، قطر، لبنان بحيث لا تشكل إلا 0.17% من مساحة الوطن العربي (سلامة و درويش، 2007، الصفحات 10-11).

4. **المقومات الاقتصادية:** يزخر الوطن العربي بموارد اقتصادية متنوعة وكبيرة على العديد من الأصعدة، بإمكانها تحقيق أعلى مستوى من التبادل التجاري وتتمثل هذه المقومات في (حيزية، 2013، صفحة 18):

- **تعدد وتنوع الموارد الطبيعية:** يزخر الوطن العربي بإمكانات وموارد طبيعية متنوعة، حيث يمتد على مساحة قدرها 14 مليون كلم^2 مما يتيح تنوع المناخ والموارد والتضاريس. كل هذه التنوع من أهم شروط نجاح التكامل الاقتصادي العربي؛
- **توفر الموارد البشرية في الوطن العربي:** حيث بلغ عدد سكان الدول العربية في عام 2021 حوالي 456 مليون نسمة، وحسب ترتيب الدول العربية وفقا لمجاميع سكانها، فإن أكثر الدول العربية سكانا هي مصر (المرتبة 1) ثم السودان (مرتبة 2) فالجزائر(مرتبة 3)، في حين تعتبر قطر(مرتبة 18) والبحرين (مرتبة 19)، وجيبوتي (مرتبة 21)، وجزر القمر (مرتبة 22) الأصغر مساحة وعند مقارنة مساحات الدول العربية بسكانها الملحق رقم (1-1)، كما يلاحظ ما يلي (سلامة و درويش، 2007، صفحة 15):

- دول تمتاز بقلة عدد سكانها وصغر مساحتها: وتشمل البحرين، الكويت، قطر، جيبوتي، وجزر القمر ولبنان.
- دول تمتاز بكبر عدد سكانها واتساع رقعتها الجغرافية: وتشمل كل من السودان، الجزائر، مصر والسعودية.
- دول تمتاز بعدم تناسب ما بين مجموع السكان ومساحتها: وتشمل كل من:
  - ✓ دول كبيرة المساحة محدودة السكان وتتضمن ليبيا، اليمن، المغرب وموريتانيا.
  - ✓ دول صغيرة المساحة كثيرة السكان وتشمل لبنان، الإمارات، الأردن والعراق.

فمن حيث عدد السكان فهو عدد كاف لتنمية المنطقة العربية بشكل ذاتي، كما ان توافر هذا العدد يوفي بشرط هام من شروط الاستثمار الناجح وهو توفير حد ادنى من الايدي العاملة (عبد الرحيم، 2002، صفحة 101) كما تمثل سوق استهلاكية واسعة. ومما لاشك فيه أن انتقال القوى البشرية داخل الوطن العربي يساعد على تحقيق منافع مشتركة ومتبادلة في دعم التنمية العربية، ويخدم التكامل الاقتصادي العربي، كما أن وجود الموارد البشرية العربية يسهل اقامة المشاريع العربية المشتركة، وبناء اقتصاد موحد، إذا تم استغلالها ضمن استراتيجية اقتصادية موحدة. وعلى العكس من ذلك فإن القوى البشرية العربية تصبح لا قيمة لها في ظل السياسات الاقتصادية المجزأة (نوفل و عبد الظاهر، 2008، الصفحات 79-80).

- **توافر رؤوس الاموال بشكل هائل:** ويرجع ذلك لضخامة عائدات البترول، وهذه الأموال لم تسهم حتى الآن في تنمية المنطقة العربية نظرا لأن معظمها يتجه نحو الاستثمار في الدول المتقدمة وهذه الأموال خاصة ببعض الدول البترولية.
- **إتساع السوق العربية:** حيث أن حجم السوق العربية التي تمتلكها الدول العربية تجعل منها سوقا نموذجا، من ناحية الاستهلاك أو الامتداد الجغرافي الكبير للوطن العربي، كما تعتبر مجالا رحبا للتكامل العربي الذي يمكن أن يقوم على أرضية التعاون بهدف تلبية حاجات السوق العربية؛
- **زيادة حصة الدول العربية من البترول الخام:** استقرت تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط الخام لعام 2020 للدول العربية ما قيمتيه 715.8 مليار برميل، والتي شكلت نسبة 55.7 في المائة من الاحتياطي العالمي من النفظ الخام (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 110). أما بالنسبة لاحتياطات الغاز الطبيعي لنفس السنة فقد استقرت في 54.4 تريليون متر مكعب.
- محاولة إحداث التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال التشريعات التي تشجع هذه الأخير (عمورة، 2013، صفحة 100)، مما يؤدي بدوره إلى تشجيع المستثمر العربي على الاستثمار في قطاعات كانت حكرا في السابق على الدولة.

على الرغم من كون التكامل الاقتصادي العربي جذوره قديمة ويتوفر على مقومات بشرية ومادية إلا أنه لم يتم تفعيله بشكل سريع وخطوات جادة، حيث لا يزال أمام الدول العربية الشوط الأكبر في نجاح هذا التكامل.

المبحث الثالث: مسيرة التكامل الاقتصادي العربي

تعتبر الدول العربية من الدول السباقة في مسار التكامل الاقتصادي، وهذا من خلال المحاولات التي قامت بها في هذا المجال وذلك من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة، لذا تمت العديد من المحاولات والجهود الرامية لدعم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، والاستفادة من المزايا التي يتيحها التعاون فيما بينها، وحل المشاكل المطروحة والتي تعترضها في هذا المسار التكاملي. وبهذا يمكن استعراض هذه المسيرة فيما يلي:

المطلب الأول: جهود التكامل الاقتصادي العربي خلال الفترة (1944-1996)

تمت في المنطقة العربية عدة جهود لتدعيم العلاقات الاقتصادية بينها، والاستفادة من مزايا تكثيف التعاون الاقليمي، وذلك بهدف تكوين كتلة اقتصادية عربية موحدة. وهذا من أجل زيادة المركز التفاوضي لها إتجاه التكتلات الاقتصادية الكبرى. نستعرض من خلال هذا الجزء الجهود* التي بذلتها الدول العربية فيما بينها خلال الفترة الممتدة من نهاية أربعينيات حتى نهاية التسعينات القرن العشرين. فقد بذلت محاولات تكاملية عربية سواء في اطار الجامعة العربية باعتبارها الوعاء الوحيد الذي يجمع الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية أو من خلال الاتفاقيات الثنائية، لتصل إلى اقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى كآلية أكثر ملائمة للتكيف مع التطورات في التجارة العالمية، في ضوء قيام الركن الثالث من أركان النظام التجاري العالمي عام 1995، وتسارع الدول نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي (صندوق النقد العربي وآخرون، 2005، صفحة 1).

أدرك العرب أهمية الوحدة الاقتصادية مبكرا حيث تضمنت محاولات عديدة من أجل **هذا الهدف**، وإقامة سوق مشتركة بدءا من بروتوكول الاسكندرية في عام 1944 وتلاه عقد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون

* تشكل هذه الجهود جزء مما يصطلح على تسميته في الأوساط الرسمية الراعية لجهود تحقيق التكامل بين الدول العربية بالعمل العربي المشترك كتجسيد لطموح الوحدة العربية الذي ظل السعي لتحقيقها موضوعا مسيطرا على ثقافة العرب و تاريخهم في القرن العشرين، وتجسد البعد الهيكلي لهدف الوحدة العربية المعاصرة في المقام الأول بتأسيس جامعة الدول العربية عام 1945 و حصول الدول العربية على استقلالها السياسي.و يشمل الإطار العام للعمل الاقتصادي العربي المشترك كافة العلاقات الاقتصادية و التجارية و المالية التي تتم بين الدول العربية وفق مجموعة من الاتفاقيات و الوثائق الجماعية العربية التي تمثل الإطار المؤسسي و القانوني للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

الاقتصادي* في عام 1950، ثم اتفاقية تسهيل التجارة وتنظيم الترانزيت في عام 1953 والتي اهتمت بشكل أساسي بمنح تفضيلات جمركية في شكل إعفاءات من الرسوم الجمركية للسلع الوطنية المتبادلة بين الدول العربية و خفضها على مجموعة أخرى بنسبة 25 % و كذا منح تسهيلات لتجارة الترانزيت بينها. و قد أقرتها ست دول مؤسسة لجامعة الدول العربية، ما عدا اليمن، و لحقت بها الكويت بتاريخ 11 أكتوبر 1962. و قد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 12 ديسمبر 1954. ومن هذا يمكن توضيح أهم الاتفاقية من ناحية كون الممثل جامعة الدول العربية أو من خارجها فيما يلي:

الفرع الأول: الاتفاقيات العربية المتعددة الأطراف قبل قيام السوق العربية المشتركة:

قد أحرزت الدول العربية تقدما ملموسا في توفير الإطار القانوني للتكامل الاقتصادي، كما يتضح من المواثيق والاتفاقات التي تحث على العمل العربي المشترك ودعم عملية التكامل الاقتصادي وتحديد مجالاته وآليات التنفيذ اللازمة. ونتناول ابرزها كالآتي:

أولا: المعاهدات والمواثيق

أ. ميثاق جامعة الدول العربية لعام 1945:

ذكرت المادة الثانية (02) من ميثاق جامعة الدول العربية أن الغرض من الجامعة تعزيز الروابط بين الدول المشاركة وتنسيق خططها السياسية لتحقيق التعاون فيما بينها والحفاظ على استقلالها وسيادتها، والنظر إلى شؤون ومصالح الدول العربية بشكل عام المنضمة للجامعة (أنظر تاريخ انضمام الدول العربية الملحق رقم 1-1). كما تشمل أغراضها التعاون الوثيق بين الدول المشاركة، وفقًا لأنظمة بعضها البعض وظروفها في الحالات التالية (الندوي، 2011، الصفحات 129-130):

- الشؤون الاقتصادية والمالية، بما في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة والزراعية والصناعية.
- مسائل النقل والمواصلات، بما في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد.
- الشؤون الثقافية.
- شؤون الجنسية، والجوازات، والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين.
- الشؤون الاجتماعية.

* من بين الدول الموقعة على اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي: سوريا، السعودية، لبنان، مصر، اليمن، العراق، الأردن وانضمت إليها كل من المغرب والكويت وليبيا وتونس والسودان سنة 1962 ثم الجزائر سنة 1964.

- الشؤون الصحية.

ب. معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي:

أدى عدم فاعلية دور جامعة الدول العربية في مواجهة التحديات التي يواجهها العالم العربي منذ عام 1948 إلى إبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين جامعة الدول العربية وملحقها العسكري بالإسكندرية بجمهورية مصر العربية بتاريخ 17 جوان 1950 (الندوي، 2011، صفحة 132)، والهدف منها في مجال التعاون الاقتصادي هو دعم التعاون من أجل اقتصادات عربية قوية من خلال الاستثمارات المشتركة وتبادل المنتجات المحلية والزراعية والصناعية. بحيث تم ترجمة هذا التعاون في عقد "**اتفاقية تسهيل التبادل التجاري والترانزيت***" بين بلدان جامعة الدول العربية.

ثانيا: الاتفاقيات

أ. اتفاقية تسهيل التجارة وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول جامعة الدول العربية لعام 1953:

تعد هذه الاتفاقية المحاولة الأولى في مجال التعاون العربي المشترك بشأن تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها، وقد وافق مجلس الجامعة عليها في 1953/09/07 ودخلت حيز التنفيذ في 1953/12/12. الهدف من هذه الاتفاقية (الذي جاء في مقدمة الاتفاقية) نصت عليه المادة الأولى منها وهو قيام تعاون اقتصادي بين الدول العربية عن طريق تسهيل التبادل التجاري (شنجار العيساوي، 2015، صفحة 38)، وهذا وفقًا لبنود ميثاق جامعة الدول العربية. تتضمن هذه الاتفاقية عددًا من الإعفاءات الجمركية التي تهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة عربية كنقطة انطلاق لخلق فضاء اقتصادي عربي متكامل ومتضامن (الندوي، 2011، صفحة 133) ، وتعتبر هذه الاتفاقية هي أولى الاتفاقيات الجماعية المنظمة لمدخل تحرير التجارة بين البلدان العربية، وتم توقيف العمل بها عمليا بعد تطبيق قرار إنشاء السوق المشتركة.

* "اتفاقية تسهيل التبادل التجاري والترانزيت" بين بلدان جامعة الدول العربية وهم الأردن، سوريا، العراق، السعودية، لبنان، مصر، ليبيا واليمن.

ب. اتفاقية تسديد المدفوعات والمعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال:

تم الموافقة على هذه الاتفاقية في 1953/09/07 من طرف ست (06) دول عربية وهي كل من لبنان والأردن ومصر، اليمن والعراق والسعودية، بحيث دخلت حيز التنفيذ في 1953/12/12. ومن أبرز الأهداف التي سعت إليها هذه الاتفاقية ما يلي (شنجار العيساوي، 2015، صفحة 39):

- العمل على تسهيل المدفوعات الخاصة بأسعار السلع والخدمات بين الدول الأعضاء؛
- تقديم التسهيلات الممكنة للدول الأعضاء التي تعاني من عجز مؤقت في ميزان المدفوعات؛
- تقديم التسهيلات والإعفاءات الضريبية على حركة انتقال رؤوس الأموال، وإزالة القيود والعراقيل التي تعتريها أمام عودتها إلى مواطنها الأصلي؛

ج. اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية:

كان عقد اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية* في عام 1957 علامة بارزة عن طريق العمل المشترك. وقد أسفرت هذه الاتفاقية عن تكوين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الذي أصدر قرار إنشاء السوق العربية المشتركة في عام 1964، وقد بلغ عدد الدول العربية المنضمة إلى هذه الاتفاقية سبع دول، وبتاريخ 30 أفريل من عام 1964 دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ.

وقد احتوت الاتفاقية على العديد من النصوص التي سعت من خلالها إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية والتي يمكن إجمالها فيما يلي (الجميلي، 2013، الصفحات 2-3):

المادة الأولى من الاتفاقية: نصت المادة على أن تقوم بين دول الجامعة العربية وحدة اقتصادية كاملة من خلال:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال؛
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية؛
- حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي؛
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية؛
- حقوق التملك والإيصاء والإرث؛

* اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 85 بتاريخ 1957 ودخلت حيز النفاذ عام 1964، وقعت عليها خمس دول عربية هي الأردن وسورية والعراق والكويت ومصر، وبعد نفاذها انضم اليها كل من اليمن والسودان والإمارات العربية المتحدة والصومال وليبيا.

المادة الثانية من الاتفاقية: حددت هذه المادة وسائل تحقيق الوحدة وذلك على النحو التالي:

- جعل بلاد الاتفاقية منطقة جمركية واحدة تخضع لإرادة موحدة، وتوحيد التعريفة والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها؛
- توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها، وكذلك أنظمة النقل والترانزيت؛
- تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة الداخلية، وتوحيد التشريع الاقتصادي؛
- تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي؛
- تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الجمركية المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة، وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص؛
- تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها؛
- توحيد أساليب التبويب والإحصاء؛

إلا أنه لم يكن من السهل تطبيق هذه الاتفاقية بعد الانتهاء من توقيعها، حيث واجهت العديد من العراقيل التي وقفت أمام الوحدة فتعارض الأنظمة السياسية وتنوع الأنظمة الاقتصادية، تفاوت الدخول (فهناك دول نفطية غنية كالسعودية والكويت والعراق، ودول فقيرة كمصر والأردن، ودول وسطية كسوريا)، كذلك تنوع وإختلاف الغايات الاقتصادية والنقدية فبعض الدول ارتبطت عملتها بالدولار والبعض الآخر ارتبطت عملتها بالجنيه الاسترليني...

الهدف من إنشاءه: تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، وإقامة وحدة اقتصادية كاملة فيما بينها بحيث يتم تحقيقها بصفة تدريجية، وعلى الرغم من ذلك فاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية نقلت التكامل الاقتصادي العربي من مجرد تعاون اقتصادي إلى إطار التنسيق والتكامل وإقامة وحدة اقتصادية. وقد تعزز ذلك بإصدار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قراره الخاص في عام 1964 بإنشاء السوق العربية المشتركة (صندوق النقد العربي وآخرون، 2005، صفحة 2).

الفرع الثاني: السوق العربية المشتركة:

في ظل فشل اتفاقية* الوحدة الاقتصادية العربية نتيجة تباين الأنظمة السياسية والاقتصادية وتخلف العديد من الدول العربية من أجل التوقيع والمصادقة على الاتفاقية، حاولت الدول العربية إعطاء فرصة أخرى للتكامل الاقتصادي العربي، وعليه تم إصدار القرار رقم 17 في دور إنعقاد المجلس الثاني (دحماني، 2019، الصفحات 80-81) بتاريخ 13 أوت 1964، الذي ينص على إنشاء السوق العربية المشتركة كخطوة نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة، وقعت على هذه الاتفاقية كل من مصر والعراق والأردن وسوريا، وانضمت كذلك كل من الكويت واليمن والسودان إلا أنها لم تصادق على الاتفاقية لتدخل بذلك اتفاقية السوق العربية المشتركة في 1965/01/01 حيز التنفيذ.

وقد نصت هذه السوق على ضرورة إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية بمعدل (20%) سنويا، وتحريرها من القيود الادارية بنفس النسبة، حتى تصل للإعفاء الكامل من جهة وتحرر جميعها من القيود الكمية من جهة ثانية. أما المنتجات الصناعية التي ساهمت المواد العربية أو اليد العربية بـ (40%) من كلفتها الاجمالية على الأقل، فتخفض الرسوم الجمركية عنها بواقع (10%) سنويا، وتحرر من القيود بنفس النسبة حتى الاعفاء والتحرر الكاملين.

وقد اشتركت السوق العربية المشتركة مع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في أغلب الأهداف والإجراءات المتبعة في تحقيقها التي سطرتها هذه الأخيرة، والتي يمكن إجمالها فيما يلي (العفيفي، 2005، صفحة 227):

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال؛
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية؛
- حرية الاقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي؛
- حرية النقل والعبور؛

لكن بقيت هذه الأهداف والتي عكست طموحات كبيرة في تحقيق التكامل العربي مجرد سطور في وثيقة الاتفاقية حيث أنها لم ترى النور على أرض الواقع، مع غياب العمل الجاد لتحقيق ذلك، عدا العمل على

* انضمت إلى هذه الاتفاقية كل من الكويت ومصر والأردن والعراق ثم اليمن والسودان وليبيا، ثم ما لبثت أن تخلت عنها الدول الأعضاء واتجهت إلى طريق آخر هو السوق العربية المشتركة.

تشجيع المبادلات التجارية بين الدول السبع والتي صادقت على اتفاقية السوق العربية من بين 22 دولة عضو بالجامعة العربية.

فإخفاق السوق العربية المشتركة كان وراءه العديد من العقبات التي حالت دون تنفيذها على أرض الواقع كان أهمها (دحماني، 2019، الصفحات 80-82):

- عدم تمكن الدول الأعضاء من ايجاد تنسيق حقيقي بين خططها الاقتصادية على الرغم من دعوة وزراء التخطيط لدول مجلس الوحدة الاقتصادية إلى عقد اجتماعين لهذا العرض سنتي 1980 و1981.
- غياب التنسيق بين السياسات عموما بين الدول الأعضاء والتركيز على الاجراءات دون التقدم في العمل الفعلي.
- اشتراط الانضمام لاتفاقية الوحدة الاقتصادية.
- تشابه التجارة السلعية للدول الأعضاء بالسوق.
- ضعف التبادل التجاري البيني، ودون أن نغفل الاختلاف في وجهات النظر بين السلطات المختصة في دول السوق حول السياسات التي يقوم عليها تصنيف السلع المستوردة إلى ضرورية وشبه كمالية وكمالية، مما ترتب عليه ضيق نطاق السلع المستوردة بين دول السوق.
- تغليب الخلافات الايديولوجية والنزاعات السياسية العربية، على هدف تحقيق المصالح المشتركة، فارتبطت العلاقات التجارية والاقتصادية، بدرجة صعود وهبوط الخلاف السياسي بين العواصم العربية، إضافة إلى غياب النظرة الكلية للتنمية الشاملة في الوطن العربي.

عموما نقول أن انجازات العمل الاقتصادي العربي المشترك كانت محدودة خلال فترة الخمسينات والستينات ولم تتمكن الدول العربية ومؤسسات التعاون الاقتصادي من تنفيذ الاتفاقات العربية الجماعية والتكاملية، وبالتالي لم يشهد العمل العربي تطورات مهمة آنذاك في كافة المجالات.

وفي السبعينات دخل العمل الاقتصادي العربي مرحلة جديدة وهذا بفعل مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية خلال تلك الفترة، ولعل أبرزها تعديل أسعار النفط العالمية في عام 1974 والذي أدى بدوره زيادة دخل الدول العربية المصدرة للنفط مما أدى إلى تراكم الفوائض المالية لديها (صندوق النقد العربي وآخرون، 2005، صفحة 3). نتج عنها توسع الكثير من الدول العربية في بناء قواعدها الانتاجية وبنيتها الأساسية. وبدأ التفكير، بوضع استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك حيث أقيم الكثير من

المشروعات العربية المشتركة، والاتحادات الصناعية العربية، والشركات العربية الدولية المشتركة كالشركة العربية للاستثمارات البترولية (1975) والشركة العربية للتعدين (1975) والشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (1976)، وأعدت دراسات عن الخطط الاقتصادية في الدول العربية، ومن بين هذه الانجازات في هذه الفترة ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (1-2): مؤسسات العمل العربي المشترك والمنظمات العربية المتخصصة للفترة من 1970-1980

اسم المنظمة	تاريخ التأسيس	تاريخ المباشرة
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	1970	1972
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	1970	1975
الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل الجوي	1972	1975
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا	1973	1975
صندوق النقد العربي	1975	1977
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	1976	1978
المنظمة العربية للاتصالات الفضائية	1976	1987
المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	1978	1980

المصدر: (صندوق النقد العربي وآخرون، 2005، صفحة 4)

ثم عقد مؤتمر قمة عربي عام 1980 ناقش قضية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وفي عام 1981 عقدت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، ولكن لم يبدأ العمل بها إلا بعد صدور البروتوكول التنفيذي لها عام 1987، والذي استهدف إقامة منظمة تجارة عربية بعد 10 سنوات (عبد الرحيم، 2002، الصفحات 82-83). وتعد هذه الاتفاقية من الاتفاقيات التجارية التي أبرمت في اطار جامعة الدول العربية والتي تربط ما بين الأهداف التنموية وتحقيق الأهداف التجارية. وبالتالي شكلت قاعدة قانونية لبناء عملية التكامل الاقتصادي على نحو تدريجي. بحيث وضعت عددا من الأهداف من أهمها (صندوق النقد العربي وآخرون، 2005، صفحة 5):

- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود غير الجمركية؛
- تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عنه؛
- منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة البينية؛

الفرع الثالث: الاتفاقيات العربية المتعددة الأطراف بعد السوق العربية المشتركة

بعدما أفرزت جهود التكامل الإقليمي السابقة من قصور في التقدم في مسيرة التكامل العربي برزت توجهات جديدة اتسمت بنوع آخر من الواقعية في هذا المسار، ومن بين هذه التوجهات نجد ما يلي:

أ. الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية:

من بين جهود الدول العربية في مسيرة التكامل الاقتصادي وجود اتفاقية لتشجيع الاستثمار بين الدول العربية، وهي اتفاقية داعمة للدول العربية للاستثمار تم التوقيع عليها عام 1980، لتدخل حيز النفاذ بعد تصديق (20) دولة من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية عليها باستثناء الجزائر وجزر القمر، تم مراجعة الاتفاقية من قبل فريق عمل من واضعي السياسات الاستثمارية من الدول الأعضاء عام 2012، وتم اقرار الاتفاقية المعدلة في قمة الرياض عام 2013.

من الأهداف التي نصت عليها الاتفاقية المعدلة هي ما يلي (جامعة الدول العربية، صفحة 2):

- العمل على زيادة الاستثمارات البينية للدول العربية؛
- تعزيز التعاون بين الدول العربية بوضع معايير مشتركة وتبادل المعلومات حول القواعد والفرص التجارية؛
- تقوية التكامل الاقتصادي الاقليمي بإتمام اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى وتعزيز الوصول إلى الأسواق الاقليمية؛
- تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى معيشة المواطنين العرب؛
- إرسال إشارة قوية إلى الوسط التجاري الدولي والمستثمرين الأجانب؛

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن هناك العديد من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية في الدول العربية* والتي تضطلع بدور مهم في توفير الموارد المالية وتوجيهها نحو دعم تمويل الاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية (ودول غير عربية أخرى) عبر عدة خدمات وبرامج (توات، 2012، صفحة 289).

* تندرج هذه المؤسسات في إطار مجموعة التنسيق لمؤسسات وصناديق التنمية العربية و التي تضم كل من: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، الصندوق السعودي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبو ظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولي، برنامج الخليج للتنمية، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، صندوق النقد العربي.

جدول رقم (1-3): الأنشطة و الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الإقليمية في الدول العربية

	تمويل مشروعات إنمائية	الاستثمار المباشر في الشركات والمشروعات	تمويل برامج الاصلاح الاقتصاد الكلي أو القطاعي	خدمات مصرفية	تمويل التجارة	ضمان مخاطر الاستثمار	ضمان ائتمان الصادرات	خدمات غير مالية (المعونة الفنية)
الصندوق العربي للإنماء*	✓	✓						✓
صندوق النقد العربي			✓		✓			✓
البنك الاسلامي للتنمية	✓	✓	✓		✓		✓	✓
صندوق الأوبك للتنمية	✓	✓	✓					✓
المصرف العربي للتنمية في افريقيا	✓							✓
الصندوق الكويتي للتنمية	✓							✓
صندوق أبوظبي للتنمية	✓							✓
الصندوق السعودي للتنمية	✓						✓	✓
الشركة العربية للاستثمار		✓		✓	✓			
الشركة العربية للاستثمارات البترولية	✓	✓						
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	✓	✓						✓
مؤسسة ضمان الاستثمار						✓	✓	

* بدأ الصندوق العربي بالاستثمار المباشر في الشركات في إطار عمليات القطاع الخاص، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2005، صفحة 166)

ب. اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية:

في ضوء النتائج المتواضعة لكل من اتفاقية تسهيل التبادل التجاري والسوق العربية المشتركة، وتنفيذا لتوجيهات القمة الاقتصادية العربية في عمان تم إعادة النظر في الاتفاقيات العربية الجماعية القائمة وتطويرها (شنجار العيساوي، 2015، صفحة 40). ومن بينها اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي أقرت من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (30) الثلاثين عام 1981، وقد امتلك واضعو هذه الاتفاقية نظرة شمولية لتطوير التبادل التجاري بين الدول العربية، كما روعي عند صياغة البرنامج التنفيذي أن يتماشى مع أوضاع واحتياجات الدول العربية وأحكام منظمة التجارة العالمية (صندوق النقد العربي وآخرون، 2002، صفحة 189).

المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA*)

جاء إعلان اتفاقية GAFTA بعد أن أصدر مؤتمر القمة العربي المنعقد في مدينة القاهرة، خلال شهر جوان 1996 قرارا بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بالإسراع في إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية. وبناء عليه، أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية في دورته التاسعة والخمسين (59) بالقاهرة قرار رقم (1317) بتاريخ 19 فيفري 1997 بالموافقة على البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بهدف الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى (شنجار العيساوي، 2015، صفحة 43). وهذا اعتبارا من 01 جانفي 1998، بحيث يتم تحقيقها بشكل متدرج على مدى عشر سنوات تنتهي مطلع 2007، ومن ثم تم تقليص المدة إلى سبع سنوات، انتهت مطلع 2005. والتي تتضمن الغاء القيود الجمركية وغير الجمركية، المفروضة على التجارة البينية، بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة، ويترك للدول الاعضاء وضع السياسة التجارية تجاه العالم الخارجي.

وقد تم البرنامج وفقا لأحكام "إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية" المبرمة بين الدول العربية عام 1981، وتتماشي هذه المنطقة مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية التي أقيمت عام 1991. (توات، 2012، صفحة 112) وانطلاقا من فكرة التجارة هي المدخل الرئيسي للتكامل الاقتصادي العربي من أجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية والحفاظ على

* درجت العادة على تسمية هذه المنطقة بعبارة "غافتا" اختصارًا للترجمة الإنكليزية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ (Greater Arab Free Trade Area–GAFTA)، وقد شاع مؤخرًا تعديل هذه التسمية فاستُبدل مصطلح" غافتا "بمصطلح" بافتا "اختصارًا للترجمة الإنكليزية لمنطقة التجارة الحرة العربية (Pan–Arab Free Trade Area–PAFTA)، و هي التسمية الرسمية المعتمدة في إطار منظمة التجارة العالمية بعد إخطارها بالاتفاقية سنة 2006.

مصالحها أمام التكتلات العالمية خاصة وأن الاتفاقيات الثنائية التجارية أصبح لا مجال لها، ولابد من تعميم ما تتيحه من مميزات تجارية على بقية الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة (تواتي بن علي، 2013، صفحة 16).

الهدف من انشاءها:

يجابه تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية، عددا من المشاكل التي يتعين العمل على تذليلها، حتى تتمكن منطقة التجارة الحرة تحقيق أهدافها في ظل المتغيرات التي حدثت وتحدث سواء على الساحة العربية او الدولية. (صقر، 2001، الصفحات 193-194). ومن بين أهداف المنطقة ما يلي (صندوق النقد العربي وآخرون، 2005، صفحة 151):

- تهيئة البنية التجارية البينية العربية الملائمة لاستغلال الفرص التجارية المتاحة في أسواق الدول العربية بين بعضها البعض؛
- تنشيط البنية الاستثمارية لجذب الاستثمارات والمشاريع المشتركة؛
- تحسين القدرة التنافسية للمنتجات العربية من خلال التخفيض الجمركي وإلغاء العديد من الرسوم والإجراءات ذات الأثر المماثل؛

ومن هذه الأهداف تتجلى بوضوح أهمية قيام منطقة التجارة الحرة الكبرى، حيث تعتبر نقطة البداية لتحريك المدخل الانتاجي للتكامل الاقتصادي (Economic Integration) (عبد المطلب، 2003، صفحة 140)، وهي تعتبر الاستثناء من كل محاولات اتفاقيات التجارة الإقليمية التي سعت من خلالها الدول العربية التكامل في إطارها في الخمسينات من القرن الماضي، وذلك من أجل حماية مواردها وتطوير اقتصادياتها، والاستفادة من الميزات التي يحققها السوق ضمن المنطقة العربية من أجل التسويق المتكامل لمنتجاتها (تواتي بن علي، 2008، صفحة 185).

وعلى الصعيد التعاون الجمركي العربي في إطار المنطقة، تم في عام 2010 صياغة اتفاقية التعاون الجمركي التي ستحدد مجالات التعاون الاداري والفني بين الإدارات الجمركية العربية. كما تم وضع الأطر العامة لصياغة مبادرة عربية موحدة حول أمن وتسهيل التجارة واعتماد محاورها المعنية بالأمن، وتسهيل التجارة والإجراءات الجمركية المؤهلة في إطار الإتحاد الجمركي، والموضوعات الخاصة بالتعاون الجمركي في مجال البريد.

ومن خلال توضيح مسيرة العمل العربي في إطار المنطقة تبين لنا هذه التجربة أن بناء التكامل الاقتصادي العربي يشوبه عددا من المعوقات خاصة من خلال مدخل تحرير التجارة البينية العربية، من أبرزها، عدم اتفاق الدول العربية حتى الآن على إزالة الرسوم غير الجمركية المفروضة، وخاصة تلك التي تتعلق بالإجراءات غير الجمركية لحماية إنتاجها الوطني والحد من المنافسة وضبط موازينها التجارية وتوفير الموارد المالية لميزانية الدولة، والتعقيدات الإدارية مما أدى، في غالب الأحيان، إلى تعقيد الإجراءات الإدارية وإجراءات التخليص في المنافذ الحدودية والتعسف في تطبيقها والتشدد في التحقق من منشأ السلع وتراكم أنواع عديدة من الرسوم وإجراءات التحقق والمطابقة للمواصفات والمقاييس الوطنية (صندوق النقد العربي وآخرون، 2005، صفحة 6).

ولا يتوقف طموح الدول العربية بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية، بل يتعداه إلى أبعد من ذلك. فالدول العربية كانت وما تزال تتفاوض لتحقيق درجة أكبر من التكامل الاقتصادي فيما بينها. ونتطرق أدناه للجهود الحالية والتطلعات المستقبلية. على نحو ما هو مبين في الجدول الموالي.

جدول رقم (1-4): تدرج الأسس التكاملية حسب النموذج التقليدي للتكامل الإقليمي

الأسس التكاملية / مراحل التكامل	إزالة بعض معوقات التبادل التجاري	حرية التبادل التجاري بين الأعضاء	تعريفة جمركية خارجية موحدة	حرية انتقال عوامل الإنتاج	تنسيق ومن ثم توحيد السياسات الاقتصادية
اتفاقية تجارة تفضيلية	X				
منطقة تجارة حرة	X	X			
الاتحاد الجمركي	X	X	X		
السوق المشتركة	X	X	X	X	
الاتحاد الاقتصادي	X	X	X	X	X

المصدر: (الإمام، 2000، صفحة 40)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن البداية تكون بإزالة العوائق أمام التجارة بإنشاء منطقة تجارة حرة، قد يسبقها اتفاق على تخفيضات متبادلة أمام التبادل البيني، ومن ثم التعامل مع متطلبات كل مرحلة أعلى من التكامل. والجدير بالذكر أن تجربة التكامل الاقتصادي العربي كانت متزامنة مع تجربة الاتحاد الأوروبي حيث نجحت هذه الأخيرة وعلى أعلى مستوى بينما الأولى كانت رهينة معوقات. لذا يجب البحث عن الجوانب المشتركة والمصالح المشتركة لتعظيمها برؤية واضحة تخدم جميع الأطراف المشاركة. وهنا يمكن طرح التساؤل التالي: **أين نحن على سلم التكامل الاقتصادي؟**

وفي هذا الاطار يمكننا توضيح مسيرة وأهم المحطات التي مر بها التكامل الاقتصادي العربي، في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-5): أهم محطات (جهود) التكامل الاقتصادي العربي

كرونولوجيا تجربة التكامل الاقتصادي العربي			
السنة	**المكان**	**التمثيل**	**الاتفاقية**
07 أكتوبر 1944			بروتوكول الاسكندرية، إعلان ميلاد جامعة الدول العربية
13 أفريل 1950			معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي
7 سبتمبر 1953	القاهرة	جامعة الدول العربية	**اتفاقية تسهيل التجارة وتنظيم الترانزيت**
7 سبتمبر 1953	القاهرة	جامعة الدول العربية	اتفاقية تسديد المدفوعات والمعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال
3 جوان 1957	القاهرة	جامعة الدول العربية	**اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية**
جانفي 1964	تونس	المجلس الاقتصادي المغربي	إنشاء اللجنة الدائمة الاستشارية المغاربية، لتشجيع إقامة برنامج تكامل اقتصادي مغاربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا)
13 أوت 1964	القاهرة	جامعة الدول العربية	**اتفاقية السوق العربية المشتركة**
1958			انشاء الاتحاد بين مصر وسوريا
1958			انشاء الاتحاد العربي بين العراق والأردن
1980			إعلان ميثاق العمل الاقتصادي المشترك، مؤتمر قمة عمان
1981		جامعة الدول العربية	**الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية** وتعتبر اتفاقية داعمة للدول العربية للاستثمار
27 فيفري 1981	تونس	جامعة الدول العربية	**اتفاقية تيسير وتنمية التجارة** وأصبحت نافذة المفعول في 1982/11/26
25 ماي 1981	الدوحة	المجلس الاقتصادي الخليج	إنشاء مجلس التعاون الخليجي
17 فيفري 1989	مراكش	رئيس الدولة المغربية	إنشاء إتحاد المغرب العربي (UMA)
19 فيفري 1997	القاهرة	جامعة الدول العربية وزارة الاقتصاد	**اقرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**
08 ماي 2001	المغرب		اتفاقية إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطية (اتفاقية أغادير)، دخلت حيز التنفيذ في جويلية 2006.
19-20 جانفي 2009	الكويت	جامعة الدول العربية	انطلاق **الاتحاد الجمركي العربي**
2013	الرياض	جامعة الدول العربية	**الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة**
19 أكتوبر 2019		جامعة الدول العربية	**اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (جامعة الدول العربية، صفحة 2) (تواتي، 2007، صفحة 126) و (شنجار العيساوي، 2015، الصفحات 69-75).

من خلال الجدول أعلاه الذي يستعرض مسيرة العمل العربي المشترك* وهذا باستعراض كرونولوجية التعاون الاقتصادي والتجاري. والذي يبرز الادراك بأهمية التكامل الاقتصادي على مختلف مستوياته.

وفي ضوء ما سبق فإن الاتفاقيات السالفة الذكر بين الدول العربية معظمها باء بالفشل، فأسباب الفشل جاءت نتيجة العديد من المعوقات كغياب الارادة السياسية والتخوف من التنازل عن جانب من السيادة الوطنية للمؤسسات فوق القومية، وافتقار المنطقة إلى الآليات المؤسسية لتنفيذ مشروع التكامل وغياب التنسيق بين الدول المتكاملة على الصعيد الاقتصادي والتشريعي فأغلب القرارات التي تضمنتها تلك الاتفاقيات لم تجد لها تطبيقا على أرض الواقع، إلا أن اصطدام المنطقة العربية بانتشار المزيد من الاتفاقيات وضعف اقتصادياتها جعلها تفكر في اعطاء روح ومسار جديين للتكامل الاقتصادي فيما بينها من خلال الاعلان عن قيام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (دحماني، 2019، الصفحات 87-88).

فالملاحظ لتطور مسار العمل التكاملي العربي أن مجهوداته لم تشكل نقلة نوعية لإعادة ترتيب موقع العالم العربي في المنظومة العالمية. فلو اتجهنا إلى تشخيص مظاهر الاخفاق في بالنسبة لبعض الاتفاقيات المتعددة الأطراف فنجدها تتمثل فيما يلي (بلعور، 2008، صفحة 62):

- **بالنسبة لاتفاقية التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام 1953** فقد ظل أثرها محدودا لأن تطبيقها كان كثيرا ما يخضع لتغيرات المزاج السياسي لبعض الأطراف، ومرور البضائع كان يخضع للتغيرات المفاجئة لفترات التوتر والهدوء التي تعم المنطقة؛
- **وبخصوص اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1962** فإنها في غاية الطموح إذ ما قورنت باتفاق عام 1953، وفي الواقع لم يكن من السهل تطبيق هذه الاتفاقية نظرا لتعارض المنظمة السياسية وتنوع الأنظمة الاقتصادية، فضلا عن تأخر توقيعها فقد تمت مصادقة المجلس الاقتصادي للجامعة العربية على هذه الاتفاقية في عام 1957 ولم يتم توقيعها من طرف الدول الأعضاء إلا في عام 1962، كما أن ما يميز هذه الاتفاقية هو محدودية أعضائها فقد صادق عليها فقط كل من: مصر، سوريا، العراق، الأردن، الكويت، والمغرب في ذلك الوقت؛

* تستعرض الخلفية التاريخية لاقتصاد الوطن العربي ومسيرته التكاملية بكلام الدكتور محمد لبيب شقير حيث يقول"لا يمكن فصل دراسة موضوع الوحدة الاقتصادية العربية عن الاطار التاريخي لتطور الاقتصاديات العربية والعلاقات والروابط بينهما، فكل دراسة خارج إطار التاريخ لظاهرة ما لا تكون في الحقيقة دراسة لهذه الظاهرة بل دراسة لظاهرة أخرى في خيال الباحث وتصوره" (عبد الرحيم، 2002، صفحة 69)

- **أما عن السوق العربية المشتركة** فإن قرارها في حقيقة الأمر لا يتجاوز في مفهومه التجارة الحرة عن طريق الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية والقيود الادارية أمام السلع العربية المتبادلة ولم تفلح جهود مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تطوير هذه المنطقة الحرة إلى اتحاد جمركي عن طريق فرض جدار جمركي موحد.
- **بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، فبقدر التفاؤل الذي قوبل به قرار إنشاؤها، إلا أن الاحباط بدأ يتسلل إلى الدول العربية وأخذت الشكوك تتزايد حول إمكانية استمرارها ونجاحها، ولعل السبب في ذلك الإحباط وتلك الشكوك هي تلك المشاكل التي اصطدم بها تنفيذ بنود هذه الاتفاقية والتي من أهمها:
  - انخفاض معدلات التجارة والاستثمارات العربية البينية؛
  - غياب العدالة في توزيع المكاسب والتكاليف الناتجة عن منطقة التجارة الحرة العربية؛
  - مشكلة الاستثناءات السلعية وقواعد المنشأ؛
  - مشاكل تتعلق بالقيود الغير جمركية والتمييز في المعاملة الضريبية؛
  - غياب الشفافية والمعلومات حول التعامل التجاري؛

أما بالنسبة للتطورات الحالية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فإنه لا تزال جهود المجلس الاقتصادي والاجتماعي متواصلة بشأن العمل على تنفيذ الأحكام الخاصة بالمنطقة وتذليل الصعوبات التي واجهتها ولا تزال تواجهها وفي ما يلي أبرز ما توصل إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لغاية الوقت الحاضر بالنسبة إلى المنطقة (الشاذلي، وآخرون، 2022، الصفحات 10-12):

- تم وضع آليات لمعالجة القيود الجمركية، واستحداث آلية لمواجهة تزايد تطبيق القيود والتدابير غير الجمركية لدى بعض الدول العربية الأعضاء في المنطقة، ترتكز على مبدأ المعاملة بالمثل فيما يتعلق بالقيود غير الجمركية والإخطارات لأي اجراءات يتم اتخاذها في هذا الشأن؛
- استحداث آلية خاصة بمتطلبات الشفافية تلزم الدول الأعضاء بنشر لوائحها وقوانينها حول جميع الموضوعات الخاصة بالاتفاقية؛
- الانتهاء من بروتوكول التعاون في مجال تشجيع المنافسة ومنع الاحتكارات بالدول العربية وجاري العمل على اعتماده من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

- تم إلغاء شرط التصديق على شهادات المنشأ والفواتير والمستندات المصاحبة لها من قبل السفرات والقنصليات بالخارج لتسهيل لعملية التخليص الجمركي؛
- الانتهاء من إعداد آلية المعالجات التجارية (مكافحة الإغراق، الدعم والتدابير التعويضية والتدابير الوقائية) في اطار المنطقة؛
- تم وضع مسارات محددة لوضع المواصفات القياسية للسلع العربية بصيغتها النهائية، وبشأن اعتماد شهادات المطابقة، من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنطقة العربية للتنمية الصناعية والتعدين. كما تم استحداث مشروع اطلق عليه "برنامج تطوير نظام المواصفات القياسية العربية والقواعد الفنية وتطوير الأسلوب المتبع في الدول العربية لاعتماد الشهادات المطابقة وسلامة الغذاء بالنسبة للصادرات والواردات العربية البينية"، وهذا بعد إنشاء "الجهاز العربي للاعتماد" سنة 2011 (دحماني، 2019، الصفحات 128-129).
- دخول اتفاقية تحرير تجارة الخدمات العربية البينية حيز النفاذ في 14 أكتوبر 2019؛
- تقرر معاملة منتجات المناطق الحرة معاملة السلع الأجنبية عند تصديرها إلى الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛

كما تم تحديد برنامج تنفيذي للاتحاد الجمركي، وحددت مهام لجانه الفنية. بحيث يشتمل على عدة أقسام تتمثل في الإطار العام والقانون الجمركي الموحد، والتعريفة الجمركية والضرائب تجاه العالم الخارجي، والموارد المالية، والإطار المؤسسي للاتحاد، بما يتضمن جهاز الاشراف، والجهاز التنفيذي، والأحكام العامة، والمنافذ الجمركية المؤهلة. أما الجان الفنية الخاصة به، فقد تضمنت كل من لجنة القانون الجمركي العربي الموحد، لجنة الاجراءات والمعلومات الجمركية، لجنة التعريفات الجمركية، حيث كل واحدة منها لها مهام تساهم في مجملها في تنفيذ كافة المتطلبات المتعلقة بالمسارات تنفيذ الإتحاد الجمركي (الشاذلي، وآخرون، 2022، الصفحات 14-15)

المطلب الثالث: الاتفاقيات الإقليمية العربية

قد شهد عقد الثمانينات أيضا إقامة ثلاثة تجمعات فرعية (المجالس التعاونية الثلاثة) ويتعلق الأمر بـ: مجلس التعاون الخليجي في ماي 1981، ثم اتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون العربي.

الفرع الأول: الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

تم إنشاء مجلس التعاون الخليجي (GCC) في أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة يوم 25 ماي 1981م، وقد ضم هذا المجلس ستة دول هي:" الامارات، السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت" وهو من أشكال التكتل من النوع التقليدي يتمتع بمقومات الترابط المكاني والتواصل الاجتماعي والثقافي الفكري، والذي جعل تحقيق أكبر قدر من التنسيق والتكامل بين الدول الخليجية الستة في جميع المجالات من بين الأهداف المحورية له، وفي سنة 1983 دخل حيز التنفيذ.

وقد تضمنت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي الفقرات التالية (العفيفي، 2005، صفحة 270):

1. السماح بتصدير المنتجات الزراعية بين الدول الخليجية وعدم فرض أية رسوم جمركية عليها؛
2. تكتسب المنتجات الصناعية بدول المجلس صفة المنشأ الوطني بشرطين هما: ألا تقل نسبة القيمة المضافة عن 40% وأن لا تقل نسبة الملكية الوطنية عن 51%.
3. وضع حد أدنى لتعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، ويشترط لذلك الدخول في مفاوضات تدريجيا خلال خمس سنوات، وتراعي حماية المنتجات الوطنية؛
4. حرية تجارة الترانزيت؛
5. تنسيق السياسات التجارية اتجاه دول العالم الخارجي؛
6. ضمان حرية تنقل الأموال والأفراد و ممارسة النشاط الاقتصادي دون تمييز وحرية التملك؛
7. تنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية (تمهيدا لإطلاق عملية خليجية موحدة)؛

على الصعيد التجاري المحض، تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من إلغاء الرسوم الجمركية على المنتوجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية إضافة إلى المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني إبتداءا من عام 1983، وتوحيد التعريفة الجمركية على السلع الأجنبية ما بين 4% إلى 20%. كما تم إقرار نظام موحد للعبور والنقل البري بين الدول لتسهيل المبادلات التجارية البينية مع السماح لمنتجي دول مجلس التعاون الخليجي بتصدير منتجاتهم إلى بقية دول الأعضاء دون إلزامية تعيين وكلاء محليين (المخادمي، 2009، صفحة 97).

الهدف من إنشاءه:

وأهم ما ميز اتفاقية مجلس التعاون الخليجي انتهاجها للمدخل التجاري لإقامة التكامل الاقتصادي، وذلك بإزالة العقبات أمام التجارة العربية البينية مع إقامة تعريفة جمركية موحدة وصولا إلى قيام السوق الخليجية. كما اختارت الاتفاقية نمط التكامل السوقي وليس نمط التكامل الإنمائي فالنمط الأول يركز على قوى السوق كأدوات لتحقيق التكامل الاقتصادي، في حين يهتم النمط التكاملي الإنمائي بخلق جهاز إنتاجي مرن وهو ما تحتاجه فعليا دول المجلس أكثر من النمط الأول لأن التكامل السوقي يتم بين دول قد تمكنت فعلا من خلق جهاز إنتاجي مرن متقدم (العفيفي، 2005، الصفحات 271-273).

بالرغم من ما بدل من مجهودات وما تحقق من إنجازات، فقد ظلت درجة التكامل الإقتصادي بين دول المجلس محدودة، فتشابه هياكل الإنتاج واعتمادها على إنتاج وتصدير النفط والغاز، بالمقابل إستيراد السلع المصنعة والمنتجات الزراعية من الدول المتقدمة، إضافة إلى فشل الدول الأعضاء في تنويع النسيج الصناعي ما قلل من فرص الاندماج الإقليمي بينها. غير أن دول مجلس التعاون تفطنت في العقدين الأخيرين إلى ضرورة تنويع الاقتصاد مستفيدة من الطفرة البترولية بداية الألفية الثالثة ما سمح لها ببناء أقطاب صناعية كبرى مع التوجه نحو قطاعات هامة كالسياحة والخدمات، لكن المُعاب في ذلك هو غياب التنسيق في هذه السياسات لخلق تكامل حقيقي تزيد فيه درجة الاندماج الإقليمي بما يخدم مصلحة التجمع. كما أن بروز الخلاف السياسي بين بعض دول مجلس التعاون الخليجي خاصة الصراع القطري ضد كل من العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين، أدى إلى تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية بين الدول المتكاملة مما ثبط مصالحه.

الفرع الثاني: إتحاد المغرب العربي:

تزامن تأسيس اتحاد المغرب العربي مع تأسيس مجلس التعاون العربي **(UMA)*** اللذان قاما في عام 1989. بحيث كانت معاهدة تأسيس إتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش المغربية، وكان ذلك في 1989/02/17

* **مجلس التعاون العربي (UMA):** تم تأسيس مجلس التعاون العربي في 16 فيفري 1989، كمنظمة إقليمية تضم كل من الأردن، العراق، مصر، اليمن، فتأسيسه جاء تجسيدا وتتويجا لتطور العلاقات والمصالح المشتركة التي كانت قائمة بين الدول الأعضاء الأربعة، حيث كانت معالم تلك العلاقات تتمثل في تزايد حجم التبادل التجاري، الذي كان مستهدفا أن يصل سنة 1998 (سنة التأسيس) إلى 500 مليون دولار بين الأردن ومصر، ومليار دولار بين الأردن والعراق، ضف إلى ذلك حجم العمالة المصرية في كل من الأردن والعراق. لكن لم يمكث هذا المجلس طويلا نتيجة غزو العراق للكويت مما أدى إلى تفككه وانهياره.

الهدف من إنشاءه: كان الهدف منه هو تشجيع حرية انتقال الأشخاص، السلع والخدمات بين دول الأعضاء.

من طرف كل من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، وفي 1990/07/23 بالجزائر (مدينة زرالدة) التقى قادة الدول الخمسة في قمة عربية كانت نتيجتها تبني إستراتيجية مشتركة لتنمية اقتصادية تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقي، ويكون ذلك عبر ثلاث مراحل وهي على النحو التالي (محرزي، 2005، صفحة 46):

المرحلة الأولى (1992-1995): إنشاء منطقة التبادل حر عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

المرحلة الثانية (1996-1999): في هذه المرحلة يتم إنشاء اتحاد جمركي يتم من خلاله وضع تعريفة خارجية مشتركة.

المرحلة الثالثة (تبدأ من سنة 2000): يكون فيها تأسيس إتحاد اقتصادي وذلك بتوحيد السياسات والخطط الاقتصادية على أسس وأهداف مشتركة، بالإضافة إلى هذا أنه تم في نفس الإطار إبرام معاهدة متعلقة بتبادل المنتجات الفلاحية، ومعاهدة أخرى تتعلق بالأوجه التجارية والتعريفية، وامتداد لمعاهدة مراكش المغربية تم إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية للتبادل الحر بين الدول المغاربية.

الهدف من إنشاءه: إن إنشاء إتحاد المغرب العربي كان هدفه ما يلي (الاسكوا، 2014، صفحة 40):

- تعزيز حركة البضائع والأشخاص وتوحيد الأنظمة الجمركية؛
- التحرير التدريجي لانتقال السلع والخدمات وعوامل الانتاج بين الدول الأعضاء؛
- تحقيق تعاون اقتصادي واسع النطاق، وتطوير الزراعة والصناعة والتجارة والمن الغذائي، وإقامة المشاريع المشتركة والبرامج العامة للتعاون الاقتصادي؛
- تعزيز وتقوية الروابط السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين الدول الأعضاء، من أجل إنشاء كتلة اقتصادية إقليمية وموحدة ومتكاملة، وقد نصت المعاهدة التأسيسية على "**المسيرة التدريجية نحو تحقيق التكامل الكامل**" للتمكن من إكتساب وزن على الساحة الدولية؛

فمختلف العقبات التي سادت فترة السبعينات والثمانينات لم تصل الدول العربية بالعمل الاقتصادي العربي المشترك إلى المستويات التكاملية المطلوبة، وقد كانت أبرز هذه العقبات ضعف التزام العديد من الدول العربية بالاتفاقيات المعقودة في اطار جامعة الدول العربية، والقرارات المنعقدة من قبل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك أدت إلى عدم زيادة التبادل التجاري بين دول السوق العربية المشتركة ولا بين مجموع الدول العربية (المرصالي، 2016، صفحة 70).

فعلى العموم المغرب العربي يغطي مساحة تقدر بـ 5.783.961 كلم^2 تشكل ما نسبته 42% من المساحة الإجمالية للوطن العربي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1-6): مساحة خمس دول عربية

الوحدة: (كلم^2)

البلد	الجزائر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	تونس
المساحة	2.381.741	1.759.540	1.032.455	446.550	163.610

المصدر: (صبيحة، 2011، صفحة 76)

كما يتمتع المغرب العربي بموقع إستراتيجي هاما على البحر الأبيض المتوسط حيث يبلغ طول الشريط الساحلي حوالي 6505 كلم بنسبة 28% من سواحل الوطن العربي، بالإضافة إلى الثروات الطبيعية متنوعة وطاقات بشرية كبيرة، وموارد مالية معتبرة. فبالرغم من توفر جميع العوامل التي تصب في صالح التكامل المغاربي غير أن هذا الأخير تخلف كثيرا عن عمليات التكامل الأخرى، وذلك لمشاكل سياسية في منطقة الإتحاد (الصراع الدبلوماسي بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية). كما ركزت بعض البلدان اهتماماتها على اتفاقيات تجارية اخرى من أجل تنمية مبادلاتها التجارية والتغلب على المعوقات، حيث وقع المغرب وتونس على اتفاقية أغادير مع مصر والأردن، وانضمت الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الفرع الثالث: اتفاقية أغادير

تم الاعلان عن اتفاقية إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطية (اتفاقية أغادير) بالمغرب في 08 ماي 2001، حيث أعلنت كل من الأردن، تونس، مصر والمغرب رغبتهم في اقامة منطقة تجارة حرة فيما بينهم، وذلك بتشجيع من الاتحاد الأوروبي، وقامت الدول الأربعة بالتوقيع على الاتفاقية بالرباط في 25 فيفري 2004، ودخلت حيز التنفيذ في جويلية 2006، وبدأ التنفيذ الفعلي للاتفاقية في مارس 2007.

الهدف من إنشاءها:

وتشمل الأهداف العامة التي تصبو إليها الاتفاقية وفقا لنص الاتفاقية بالمادة الثنائية بالجزء الأول في التالي (الاسكوا، 2014، صفحة 41):

- تنمية النشاط الاقتصادي ودعم خلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية، إضافة إلى رفع مستوى المعيشة داخل الدول الأعضاء.
- توحيد السياسات الاقتصادية العامة والخاصة في مجالات التجارة الخارجية والزراعة و الصناعة والنظام الضريبي، إضافة إلى النظام المالي والخدمات والتعريفة الجمركية.
- تنسيق التشريعات الاقتصادية بين الدول الأعضاء لتوفير مناخ أفضل للأعمال وتهيئة بيئة مؤازرة لتحقيق التكامل الاقتصادي.

وتهدف الاتفاقية أيضا إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء من ناحية، وبينها والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى، وإعطاء أهمية لزيادة التكامل الصناعي، من خلال تطبيق قواعد المنشأ الأورومتوسطية، وكذا جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية والعالمية بفضل إتساع سوق أغادير الذي يضم حاليا أكثر من 120 مليون مستهلك.

وتعتبر اتفاقية أغادير خطوة هامة نحو تحقيق أهداف إعلان برشلونة، وذلك بإقامة منطقة تجارة حرة أورو متوسطية، كما أن هذه الاتفاقية تتوافق مع مبادئ ومتطلبات منظمة التجارة العالمية، والتي تتمتع الدول الاربعة بعضويتها، كذلك تتوافق مع ميثاق جامعة الدول العربية، والذي يدعو إلى تعزيز ودعم التعاون العربي المشترك وأيضا منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تنص الاتفاقية على إعفاء كامل من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل للسلع الصناعية والزراعية المصنعة المتبادلة بين الدول الأعضاء، وفيما يتعلق بالخدمات فتلتزم الدول الأعضاء بتطبيق جداول التزاماتها بموجب الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية (فواز و سليمان، 2016، صفحة 12).

المبحث الرابع: مداخل التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته

رغم التحديات التي تواجه الدول العربية والتي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، إلا أن هناك جهود مبذولة من طرف الدول العربية وذلك لضرورة التكامل الاقتصادي، وهذا ما يستدعي دراسة مداخل تفعيل التكامل الاقتصادي.

المطلب الأول: مداخل التكامل الاقتصادي العربي

من خلال هذه المسيرة من محاولات التكامل الاقتصادي العربي، قد يكون من المفيد أن نشير إلى بعض الآليات أو المداخل الرئيسية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي، والتي فرضت نفسها في هذه المسيرة التي كانت من الممكن أن تساهم في بناء التكامل الاقتصادي العربي. ويمكن التطرق إليها فيما يلي:

الفرع الأول: التجارة العربية البينية

وهي تعتمد على تنمية التجارة وتقوية المبادلات، وعلى فرضية أن تحرير التجارة يعد ضروريا للإسراع بعملية التنمية في ظل اقتصاد عالمي على درجة عالية من الاندماج (عبد المجيد، 2013، صفحة 125). بحيث تعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج ومخطط التعاون الاقتصادي العربي منذ إنشاء جامعة الدول العربية، ولقد اتخذت الدول العربية عددا من المبادرات لتحرير التجارة العربية البينية أهمها إبرام الاتفاقيات الثنائية والجماعية وذلك من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي للمنطقة العربية. وهذا ما تم الإشارة إليه في جهود التكامل الاقتصادي العربي بحيث أن غالبية أو بالأحرى جل الاتفاقيات جاءت لدعم وتنشيط وزيادة التجارة العربية البينية.

لذلك سنقوم بذكر بعض الطرق التي نرى من خلالها يمكن دعم عملية التجارة البينية العربية ويكون من خلال مجموعة من الطرق من أهمها (بن الزين و رحمان، 2019، صفحة 193) و (بلعور، 2008، صفحة 64):

- ربط جميع الغرف التجارية ببعضها البعض لتبادل المعلومات؛
- العمل على الإسراع باعتماد قواعد المنشأ تفصيلية موحدة بين الدول العربية والالتزام بها؛
- دعم المؤسسات المالية العربية التي تقوم بضمان ائتمان الصادرات والواردات بين الدول العربية؛
- إنشاء منطقة عربية خاصة بالترويج للمنتجات العربية داخل أسواق الدول العربية؛
- وجوب حصر المزايا التنافسية للاقتصاد العربي والعمل على تنميتها وإعطائها الأولوية في البرامج؛

- ترقية التجارة الالكترونية باعتبارها إحدى وسائل التجارة العربية البينية؛
- اتخاذ التدابير اللازمة لتفعيل التجارة العربية البينية، من خلال الإسراع باستكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من أهمها الوصول الى الاتحاد الجمركي العربي، وخلق آلية لفض النزاعات والرصد والمتابعة، وتهيئة المناخ المناسب لزيادة حجم التجارة العربية البينية، وإزالة العقبات التي تعترض نموها (الشاذلي، وآخرون، 2022، صفحة 65).
- سن التشريعات التي تضمن انسياب التجارة وإنشاء هيئة تحكيم عربية للفصل السريع في القضايا والنزاعات التي تنشأ بين الدول.

الفرع الثاني: الاستثمارات العربية البينية:

تعتبر الاستثمارات العربية البينية آلية لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي وسبيل لإزالة العقبات التي تواجه التجارة العربية للنهوض باقتصادياتها وزيادة مبادلاتها البينية. ويمكن تعريفها على أنها "تلك التدفقات الرأسمالية التي تكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربية معنوية–من خارج الدول العربية المضيفة– والتي توظف في مشاريع استثمارية عربية خاصة أو عامة أو مختلطة تدار على أسس تجارية" (بوخاري، 2009، صفحة 71). فهو يسهل في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي بتقوية أواصر العلاقات بين الدول العربية، من خلال ما يلي:

- **تخفيف أعباء التنمية العربية:** وهذا نتيجة إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لدول العجز العربية، وانسياب الاستثمارات العربية البينية يمكن من زيادة كفاءة الموارد المحلية ورفع انتاجيتها وتشغيل العاطل منها.
- **تحقيق التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي:** فهو يرتبط بتلبية حاجة أساسية في الدول العربية والمتمثلة بإقامة القاعدة الانتاجية وتوسيعها.

الفرع الثالث: تحويلات العاملين العرب البينية؛

تشكل العمالة العربية نسبة هامة من القوى العاملة في الدول العربية المرسلة للتحويلات، وهي بوجه خاص دول الخليج العربية وليبيا. وتأتي غالبية العاملين الوافدين العرب من مصر واليمن وفلسطين والأردن. ويتم جزء من تحويلات العاملين العرب من خلال القنوات المصرفية، غير أن الجزء الآخر من التحويلات يتم عن طريق العاملين أو أقاربهم والذين يقومون بنقلها في صورة مبالغ نقدية وكذلك سلع استهلاكية عند سفرهم

إلى دولهم الأصل. بحيث تبرز أهمية تدفقات تحويلات العاملين من الدول العربية المرسلة للتحويلات إلى الدول العربية المستقبلة لها، فقد تجاوزت قيمة التحويلات البينية تدفقات كل من المساعدات الإنمائية العربية الميسرة والعمليات التمويلية للمؤسسات المالية العربية الواردة إلى الدول العربية، مما يشير إلى أن العمالة المهاجرة من الدول العربية قد ساهمت وتساهم بشكل ملموس في التنمية الاقتصادية للدول العربية المستقبلة لتحويلات العاملين من خلال توفير التمويل للاستهلاك العائلي والاستثمار الخاص وتحسين مستوى الدخل وخلق فرص العمل (صندوق النقد العربي وآخرون، 2006، صفحة 173).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن حركة العمالة البينية العربية لم تأت بشكل أساسي نتيجة لاتفاقيات أو ترتيبات عربية جماعية بل كانت ناجمة عن قوى السوق وسياسات الهجرة في الدول العربية المستضيفة للعمالة. وقد يؤدي الانفتاح المتسارع للاقتصادات العربية على بعضها البعض في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وزيادة الاستثمارات الخارجية البينية إلى زيادة الاعتماد التدريجي على العمالة العربية المتخصصة بما يفيد جميع الاقتصادات العربية ويمكنها من مواجهة البطالة المتزايد فيها وتحقيق مستويات أعلى من النمو (صندوق النقد العربي وآخرون، 2006، صفحة 186).

الفرع الرابع: تفعيل مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

جاءت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كفرصة لتعويض فشل المحاولات السابقة وإعطاء روح جديدة للتكامل العربي وتفعيله. والهدف الأساسي من قيامها هو فتح الأسواق من أجل زيادة المبادلات التجارية البينية، بحيث استهدفت ثلاثة محاور، هي:

- تحرير التجارة السلعية وتسهيل التجارة بين الدول العربية.
- تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية.
- إنشاء الإتحاد الجمركي العربي.

باعتبار أن هذه المحاور تعكس مدى نجاح التكامل على أرض الواقع، كما تتوفر المنطقة على العديد من الامكانات والمقومات التي من شأنها تعزيز وتيرة التكامل الاقتصادي العربي.

وقد عرفت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تقدما كبيرا في مجال التطبيق والتنفيذ، إلا أن هناك عقبات تحول دون الوصول إلى الفوائد المرجوة منها، كما تعمل على تأخير مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ومشروعه.

ومن بين المهام التي يمكن أن تسهم في تعزيز آليات التكامل الاقتصادي العربي ما يأتي (سعد البطاط، 2008، صفحة 59):

- اعتماد إستراتيجيات إنمائية عربية قطرية وقومية تسمح وتشجع على توظيف رؤوس الأموال العربية محليا بدلا من تهجيرها إلى البلدان الصناعية مع تشجيع توظيف هذه الأموال في مشاريع إنمائية خصوصا منها الانتاجية في القطاعين العام والخاص بدلا من تمركزها في دعم الميزانيات العمومية للحكومات؛
- تشجيع فتح مؤسسات مصرفية ومالية أو فروع لها بين البلدان العربية بهدف ترقية الاستثمارات العربية القطرية والبينية، مع الاهتمام بتنمية الأسواق المالية القطرية التي تتميز بالضعف؛
- الاستمرار في تحسين بيئة أداء الأعمال ومناخ الاستثمار في البلدان العربية، مع التركيز في قوانين الاستثمار لمختلف الأقطار العربية على منح المستثمرين العرب نفس الحوافز والتشجيعات التي يمنحها كل قطر لرعاياه بهدف اجتذاب الاستثمارات البينية وتشجيعها والعمل في اقرب وقت ممكن على إزالة العقبات الإدارية وتطوير التشريعات الناظمة، وتحسين كفاءة وقدرات الأجهزة المشرفة على نشاط الاستثمار فيها؛
- ضرورة التركيز على إقامة صناعة متكاملة الحلقات ذاتيا، وذلك باعتماد أسلوب التعاقدات الصناعية الجزئية فيما بين البلدان؛
- إدماج القطاع الخاص في البلدان العربية والاتحادات والمنظمات غير الحكومية بعملية التنسيق والتكامل الاقتصادي من خلال إشراك هذه الجهات في المنظمات العربية الرسمية ذات الاختصاص العاملة في اطار جامعة الدول العربية؛
- إمكانية تنفيذ القرارات التي تتخذها مؤسسات العمل الاقتصادي المشترك، وأن تكون مصحوبة ببرامج تنفيذية تتضمن بوضوح آلية التنفيذ والمتابعة والتمويل والالتزامات المالية المترتبة عن الدول المشاركة، ومصادر التمويل، والمكاسب المالية والاقتصادية المحتملة للدول العربية المشاركة فيها (صندوق النقد العربي وآخرون، 2005، صفحة 8)؛
- البحث عن حلول للمشاكل والعقبات في حينه وعدم الانتقال إلى مراحل أعلى دون حل مشاكل المرحلة السابقة، لأن ما يعاني منه العمل الاقتصادي العربي المشترك هو تراكم هذه العقبات والمشاكل على مدى خمسين عاما من العمل العربي المشترك. وتجاهل التعامل معها والبحث عن حلول لها والتكيف النظري لتبريرها أو القفز عليها وهذا يتطلب وضع آلية تنفيذ ومتابعة لكل عمل يتم

على مستوى العمل الاقتصادي العربي المشترك من قبل الدول العربية المشاركة، ووضع وتطوير آليات منسجمة لمعالجة المشاكل بشكل فعال وفي وقت معقول.

يرتكز التكامل الاقتصادي العربي في نهاية المطاف على المصالح المشتركة فيما بين الدول العربية، انطلاقا مما هو قائم حاليا مستهدفا ما يأمله في المستقبل، من خلال نظام التكامل ومؤسساته بهدف تحقيق أمرين (المخادمي، 2009، الصفحات 36-37):

- توسيع قاعدة الطلب على منتجات كل دولة عربية، وذلك بإتاحة فرص التسويق أمام الأقطار الأخرى؛
- توسيع قاعدة العرض من منتجات كل قطر، والتأكيد على التخصص في الانتاج في كل قطر مع نسج علاقات التعاون بين الدول العربية؛

وعلى هذا الأساس فإن مستلزمات التكامل يجب اختيارها بعقلانية وعلى دراسة واقعية، فهي لن تعمل إلا إذا كانت تستجيب لاحتياجات نمو الاقتصاد العربي في مجموعه. وفي هذه الحالة يجب أن نميز بين طبيعة آليات التكامل العربي وطبيعة آليات التكامل الدولي. فهذه الأخيرة تعمل بصفة تلقائية بحكم الهياكل الاقتصادية القائمة.

الفرع الخامس: تحرير تجارة الخدمات العربية البينية

تعتبر من المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي وهو تحرير التجارة، وبذلك تعود محاولات التكامل الاقتصادي العربي مرة أخرى أيضا الى الأخذ بمدخل تحرير التجارة، وهو المدخل المسيطر على محاولات التكامل العربي منذ بدايتها، لتنبثق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية في اكتوبر 2019 كفرصة أخرى لدفع التكامل الاقتصادي العربي نحو التفعيل ورفع الجمود عليه. بحيث تعتبر محور أساسي ارتكزت عليه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في إنشاءها والمتعلق بالاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات، بحيث كإشارة إلى أن التجارة في الخدمات تنفرد باتفاقية منفصلة حيث وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية في عام 2003 (الشاذلي، وآخرون، 2022، صفحة 12).

بالرغم من كون مسيرة التكامل الاقتصادي العربي حافلة بالقرارات والاتفاقيات والمداخل والمؤسسات، إلا أن منجزات العمل الاقتصادي العربي المشترك ظلت متواضعة محدودة الوزن والأثر ولم تجسد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية، ولم تساعد على تخليص الاقتصادات العربية من اختلالاتها الهيكلية، ولم

تساعد على بناء القاعدة الاقتصادية العربية الصلبة التي تشكل السياج الواقي للأمن الاقتصادي العربي، ولم تساعد على تخليص الاقتصاد العربي من أزمة تبعية بعض اقتصادياته للخارج وتحرير موارده من السيطرة الأجنبية، بل إن هذه المنجزات لم تساعد على تشكيل نظام اقتصادي عربي مستقل قائم على الاعتماد على الذات والتعامل مع الخارج من موقع التكافؤ لا التبعية، فضلا عن أن تلك المنجزات لم تتناسب والإمكانيات القومية، كما لم تتناسب والطموحات القومية والآمال القومية المعقودة على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، كما أن منجزات هذه المسيرة لم تتناسب حتى مع ما بذل من جهد ومال لانعقاد مؤتمراتها وندواتها... فجاءت المنجزات مخيبة لآمال القومية (الجميلي، 2005، صفحة 11)

المطلب الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي العربي

على الرغم من توافر الطاقات، والإمكانات، والثروات الطبيعية، والموقع الاستراتيجي للوطن العربي، والعديد من الاتفاقيات، والمداخل التكاملية فإن تجربة التكامل الاقتصادي العربي سواء تحت مظلة جامعة الدول العربية، أو من خلال التجمعات الاقتصادية الإقليمية العربية لم تستطع تحقيق إنجاز يذكر في هذا المجال، بسبب العديد من المعوقات، يمكن تقسيمها إلى ثلاث أسباب رئيسة (اجتماعية، سياسية، اقتصادية) وهي:

1- أسباب اجتماعية: الاختلاف الكبير والتباين في مستويات المعيشة بين مختلف الدول من أهم عقبات التكامل حيث نجد أن الدول العربية منها الفقيرة ومنها الغنية، ومع تزايد معدلات نمو السكان في بعض الدول العربية أدى ذلك إلى تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء في هذه الدول مما ساهم في خلق مشكلات اقتصادية واجتماعية أسفرت عن ارتفاع معدلات البطالة وتناقص العمالة الماهرة وتفشي ظاهرة الأمية (محمد الطيب، 2021، صفحة 154).

2- أسباب سياسية: يمثل العامل السياسي أهم العوامل التي يبنى عليها أي تكتل اقتصادي، وهو جزء أساسي لفكرة التكامل الاقتصادي. وتعتبر التحديات السياسية، والتي تعتبر عن حق بأنها أخطر التحديات وأعمقها لأنها ارتبطت بالتجزئة الموجودة في الوطن العربي وأسبابها (نوفل و عبد الظاهر، 2008، صفحة 3)، ويمكن إيجاز أهم المعوقات السياسية فيما يلي:

- ضعف الادارة السياسية العربية، وخاصة فيما يتعلق بالالتزام بتطبيق الاتفاقيات وإزالة العقبات التي تواجه التكامل العربي. إن للأمة العربية من القدرة والإمكانات ما يجعلها قادرة لو توفرت لها الادارة

السياسية من رسم معامل مستقبلها طبقا لخياراتها الانمائية التكاملية ويجعلها قادرة على صيانة أمنها الاقتصادي بدلا من التفرج على الغير وهم يرسمون لها ذلك المستقبل (الجميلي، 2005، صفحة 169).

- غياب الارادة السياسية في المنطقة العربية (عبد الرحيم، 2002، صفحة 96) وغياب الاختيار الحر، وهذا يعكس في حقيقة الأمر عدم الحاجة إلى هذا التكامل وتنامي تيار الإقليمية على حساب التيار القومي، فالقرارات التي تتخذ في غياب عاملي الارادة السياسية والاختيار الحر فهي تتخذ إما بالمجاملة أو الإكراه أو بالمسايرة.
- انعكاس الخلافات السياسية على العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية؛
- اختلاف الأنظمة السياسية العربية وكذا أشكال نظم الحكم فيها وقد لخصها الدكتور "عمر هاشم ربيع" في كونها تعاني من أزمات عديدة أثرت على بنائها في ستة أزمات رئيسية: (أزمة الهوية–أزمة بناء الأمة–أزمة الشرعية–أزمة مشاركة–أزمة تكامل–أزمة توزيع).
- عدم منح الجامعة العربية أية سلطات فوق السلطة القطرية، وكذا عدم وجود هيئة لتسوية المنازعات على المستوى العربي مما يؤثر سلبا على التعاون العربي؛
- حالة عدم الاستقرار لبعض الدول العربية، وأزمة الثقة التي تعاني منها الأنظمة العربية؛

ومع هذه الأسباب وأخرى يمكن القول أن حتى الدول الغربية استغلت الوضع الاقتصادي في العالم العربي لصالحها، إذ حافظت على مكانتها كمصدر أساسي للتجهيزات الدفاعية والأسلحة المختلفة، وفي نفس الوقت تنظر إلى الدول العربية على أنها سوق مستهلكة لمنتجاتها من السلع والمواد الغذائية والخدمات (فلاحي، 2005، صفحة 62). ومن هذا يستخلص أن المصادر لا توزع على حسب المتطلبات الاقتصادية وإنما تحتل الحاجة السياسية والأمنية المقام الأول بكيفية مبالغ فيها، وما تبقى عندئذ يذهب الى التنمية الاقتصادية.

3– أسباب اقتصادية: ونجملها فيما يأتي (نوفل و عبد الظاهر، 2008، الصفحات 88–93):

- ضعف البنية الأساسية في العديد من الدول العربية وغياب سهولة وسائل الانتقال والاتصال بين البلدان العربية؛
- التبعية الاقتصادية والمالية للبلدان العربية إزاء البلدان المتقدمة، هذه التبعية الاقتصادية تجعل المصالح الخاصة لكل دولة عربية أكثر إلحاحا من السعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموع الدول العربية، لهذا الأمر حرمها من إقامة تكامل عربي–عربي. كما نشير في هذا المجال إلى أن البنى

الاجتماعية–الاقتصادية للبلدان العربية هي حاصل جمعي وعشوائي لأنماط اقتصادية مختلفة، ومع عدم تمتع أي من هذه الأنماط القائمة بالسيطرة على الأسلوب الإنتاجي. ومادام أن هذه التركيبة الانتقالية/التعايشية هي المسيطرة على الاقتصاد، تبقى البنية الاجتماعية /الاقتصادية انتقالية أيضا. وبالتالي يظل الطابع الأساسي للاقتصاديات العربية طابعا إنتقاليا كذلك. وهو أمر يتطلب إحداث تغيير سريع وجوهري في الهياكل الاجتماعية–الاقتصادية متعددة الأنماط والتي تشكل عائقا موضوعيا كبيرا أمام التطور المطلوب (الفتلاوي و مرزوق، 2009، صفحة 284).

- عدم الاهتمام بوجود شبكة نقل لربط أجزاء الوطن العربي ببعضها البعض؛
- تفاوت درجات النمو الاقتصادي بين الاقتصادات العربية، وتشابه في الهياكل الاقتصادية والقاعدة الإنتاجية بينها، يطرح إشكالية الاختلاف في نظم التخطيط الاقتصادي لكل دولة أو التكتلات الفرعية، والأمر أيضا جعلها في حالة تنافس وليس في حالة تكامل (عمورة، 2013، صفحة 97).
- تهميش القطاع الخاص في مبادرات التكامل الاقتصادي العربي، من ناحية إقامة مشروعات استثمارية بينية عربية.
- محاولة الاقتباس الآلي والتقليد الشكلي لتجارب التكتلات الاقتصادية الأخرى في العالم، وهذا دون دراسة وأيضا دون النظر إلى الامكانيات الفعلية لواقع البلدان العربية ومدى ملائمة تلك التجارب للظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية كتجربة السوق الأوروبية المشتركة (المرصالي، 2016، صفحة 73).
- تداخل الأهداف السياسية مع الأهداف الاقتصادية؛ هذه الأسباب وأخرى لم تتيح للتكامل العربي فرصة التطوير، ويعود ذلك لعدم توافر الرغبة الحقيقية لدى الدول المشاركة في تطوير التجارة فيما بينها. كما أن الاقتصاديات العربية تعاني من مشاكل ناجمة عن الاعتماد الكبير على الاقتصاديات الغربية ولذلك لم يحضى التكامل الاقتصادي بأي دور وأهمية تذكر في علاقاتها الاقتصادية

بعد أن تم احصاء مقومات التكامل الاقتصادي العربي والتطرق الى معوقاته نقول أن الدول العربية قد أضاعت فرصا كبيرة كان سيتيحها لها التكامل الاقتصادي المنشئ لسوق إقليمية قوامها أكثر من 431 مليون نسمة، سوق تعزز عمليات التصنيع المشترك وتذلل العقبات أمام تداول المنتجات العربية، الأمر الذي يزود المنطقة بقدرة هائلة على جذب الاستثمار العربي والأجنبي المباشر (الاسكوا، 2014، صفحة 57). فهي لا توجد هناك عوامل لا تكاملية طبيعية في الأقطار العربية تمنع تحقيق التكامل، بل يمكن ارجاعها إلى حد كبير إلى عقبات سياسية وإيديولوجية واجتماعية وتنظيمية وإعلامية هيكلية وإدارية اقتصادية، اتفق معظم

الاقتصاديين العرب على انها من الأسباب التي تحول دون الوصول الى الوحدة الاقتصادية العربية، التي يطمح الجميع الى تحقيقها (نوفل و عبد الظاهر، 2008، صفحة 88). وكما هو واضح أن مجموعة الدول العربية هي الوحيدة بين المجموعات الدولية التي لم تتعلم من دروس الماضي. لذا لا بد من تحليل عوامل الاخفاق على جبهة التكامل الاقتصادي القومي بموضوعية عالية لإستشراف آفاق المستقبل.

المطلب الثالث: مظاهر التكامل الاقتصادي العربي

من خلال تحليل جهود التكامل الاقتصادي في نطاق الجامعة العربية وخارجها وأهم الإنجازات في مساره وما الذي تم تحقيقه من كل ذلك. تكاد معظم التحليلات تتفق في هذا الشأن على نتيجة واحدة هي أن محاولات التكامل الاقتصادي العربي لم تكلل بالنجاح المطلوب، لكن وعلى الرغم من التباين الكبير بين الآمال والطموحات من جهة والواقع العربي المعاصر من جهة أخرى، إلا أنه لا يجب إغفال إنجازات التكامل الاقتصادي العربي التي وبالرغم من محدوديتها إلا أنها مهمة ولها انعكاساتها الايجابية على توسيع دائرة العلاقات الاقتصادية العربية البينية، لذا ولتحديد واقع التكامل الاقتصادي العربي لابد من النظر إلى كل من مظاهر هذا التكامل، والذي يبرز في المجالين التاليين:

الفرع الأول: التكامل على مستوى المشاريع المشتركة*: تعتبر هذه الصيغة أبسط آليات التكامل القومي (المخادمي، 2009، الصفحات 42-45)، إذ أنها تجري على مستوى المشروع الواحد، وأداة التكامل هي المشروع المشترك بين أكثر من دولة عربية. يدخل في ذلك المشروع الخاص أو العام أو المختلط، فالغاية هي إنتاج مشترك يكون من شأنه خلق روابط بين القطاعات الصناعية إما على مستوى القطر الواحد أو على مستوى الأقطار المشتركة في المشروع، وذلك بالاعتماد على الثراء الأمامي والخلفي الذي يحدثه كل مشروع إنتاجي في عملية التنمية الاقتصادية.

ففكرة المشاريع المشتركة العربية ظهرت منذ فترة طويلة في مسارها الاقتصادي سواء كان ذلك في نطاق المجلس الاقتصادي العربي أو مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أو من خلال محاولات ثنائية بين دولة

* **المشروع المشترك** يشمل كل صور التعاون الذي يستمر لفترة من الزمن بين طرفين أو أكثر ينتمون إلى دول مختلفة في سبيل القيام بنشاط استثماري معين أيا كان الشكل التنظيمي لهذا التعاون. وعلى هذا الأساس فإن العناصر الأساسية للمشروع المشترك هي تعدد الأطراف المشاركة، والقيام بالاستثمار والاستمرار الزمني. وقد يأخذ المشروع المشترك الصيغة التعاقدية بين الأطراف المساهمة، أو صيغة الشركة بأشكالها المتاحة في القانون التجاري، أو أية صيغة مناسبة أخرى.

أما مفهوم المشروع المشترك في اطار التكامل هو أن آفاق العمل الاقتصادي العربي المشترك لا تقتصر على مجرد اقامة المشروعات ذات التمويل المشترك أو حدوث التدفقات المالية والبشرية على رغم جدواها على طريق التكامل، إنما تتعدى ذلك إلى إحداث المزيد من الترابط العضوي في الهياكل الانتاجية للوطن العربي.

وأخرى، فيما بين الأقطار العربية خارج مؤسسات جامعة الدول العربية، للوصول إلى اتفاقات بإقامة أنواع من هذه المشاريع. ورغم أهمية المشاريع المشتركة كقاعدة أساسية ارتكازية في العلاقات الاقتصادية العربية، إلا ما يلاحظ عليها أنها مشاريع ذات طابع خدمي، وبالتالي، ضعيف القدرة في تحقيق الآمال المأمولة منها، وواقع الحال أن النزعة في كثير من الحالات، كانت في الاتجاه العكسي.

إن المشاكل والمعوقات القائمة بوجه إقامة هذه المشاريع عديدة، أهمها:

- مشاكل البحث العلمي، حيث لا تزال الدراسات العلمية والبحوث التطبيقية تفتقر إلى الحد الأدنى من مستلزماتها، وقدمت رسائل علمية قام بها طلاب الدراسات العليا إما في داخل الوطن العربي أو خارجه، وبقيت دون متابعة.
- افتقار مؤسسة إقليمية عربية واحدة متخصصة في مجال تطوير هذا النوع من العلاقات الاقتصادية العربية. وإذا سلمنا أن هناك أجهزة قائمة فإن مجال عملها لا يتعدى الدراسات والاستشارات إلى مؤسسات تشريعية وتنفيذية.

لهذا يجب النظر في نوع المؤسسات التي تقام مستقبلا ويجب التأكيد على ضرورة اقامة مؤسستين في المجال المذكور اعلاه نظرا لخطورتهما ونتائجهما بعيدة المدى وهما مؤسسة عربية للبحث العلمي لتوفير الدراسات اللازمة لإقامة المشاريع المشتركة، وكذا مؤسسة تعنى بتوفير الاطارات العلمية العليا والمتوسطية بهدف مواجهة حاجات عمليات التنمية عموما.

ومن ناحية واقع المشروعات العربية المشتركة فهي تطورت في الوطن العربي تطورا سريعا خلال العقود الماضيين 1980 حتى 2000، حتى أصبحت رافدا مهما من روافد النشاط الاقتصادي. أما في العقدين الأخيرين تأثرت المشروعات العربية المشتركة بالعديد من الظروف والأزمات الاقتصادية والسياسية ترجمت في حصيلتها من ناحية عدد هذه المشروعات المشتركة وكذا تكلفتها. فالتغيرات الحاصلة في الساحة الدولية يفرض على الدول العربية اقامة تكامل اقتصادي عربي والسعي الى إنجاحه ولإدراك هذا الدور المؤثر والمهم سنسلط الضوء على هذه المشروعات استنادا الى نوعين من التوزيعات هي (زياد عربية, مجموعة مؤلفين، 1998، صفحة 260 262):

تبقى **مشكلة مستقبل المشروعات العربية المشتركة** هي عدم اقامتها على أساس استراتيجية محددة للتنمية والتكامل الاقتصادي العربي، وبناء على عملية تخطيطية قومية تنطلق من المبادئ والأهداف التي تضمنتها الاستراتيجية، وتضع المشروعات العربية المشتركة في اطار الجهود الجماعية والقطرية الواجب بذلها لتحقيق

التنمية والتكامل طبقا لمفاهيم الاستراتيجية وتحقيق التنسيق والترابط بين هذه المشروعات جميعا، وبينها وبين المشروعات القطرية البحثة، وبما يجعل هذه المشروعات المشتركة من أجهزة للتنمية الحقيقية للاقتصادات العربية، وأداة من أدوات ايجاد الترابط العضوي الانتاجي والتبادلي بينها (زياد عربية, مجموعة مؤلفين، 1998، صفحة 266).

ومن هنا فإن العمل بروح "استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك" التي تم تجميدها من قبل النخبة الحاكمة في الوطن العربي، يمكن المشروعات العربية المشتركة من القيام بدورها التكاملي، ومن دون الالتزام بإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، فإن المشروعات العربية المشتركة ستتحول، كما عبر عنها المنذري، إلى حزر معزولة، وستتحول إلى عبء على مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، بعد أن كانت تمثل إحدى أهم صور التعاون الملائمة لظروف الواقع العربي.

الفرع الثاني: تدفق العون الانمائي العربي: تقدم المساعدات الانمائية العربية عبر ثلاث آليات رئيسية وهي (صندوق النقد العربي وآخرون، 2020، صفحة 223):

- المساعدات الحكومية الثنائية؛
- العون المقدم من صناديق والمؤسسات التنمية الأعضاء في مجموعة التنسيق؛
- مساهمات الدول العربية في مؤسسات التنمية الدولية متعددة الأطراف؛

إضافة إلى بعض الأنواع من العون التي تقدمه الهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية. ويعتبر هذا العون وسيلة فاعلة لانسياب المساعدات الانمائية الميسرة التي تقدمها البلدان العربية المانحة كما أنه صورة مهمة من صور التعاون الاقتصادي العربي نظرا لما يتميز به من انخفاض سعر الفائدة وطول فترة السماح والسداد. وارتفاع عنصر المنح فيه (بلعور، 2008، صفحة 61). إذ بلغ نصيب الدول العربية من المجموع التراكمي للمساعدات الرسمية الانمائية المقدمة للدول النامية خلال الفترة (1990-2018) حوالي 411.8 مليار دولار. والشكل الموالي يوضح تطور اجمالي المساعدات الانمائية الرسمية للدول العربية من خلال عدة مصادر لتمويلية للفترة ما بين 2000 إلى 2018:

الشكل رقم (1-4): إجمالي المساعدات الانمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

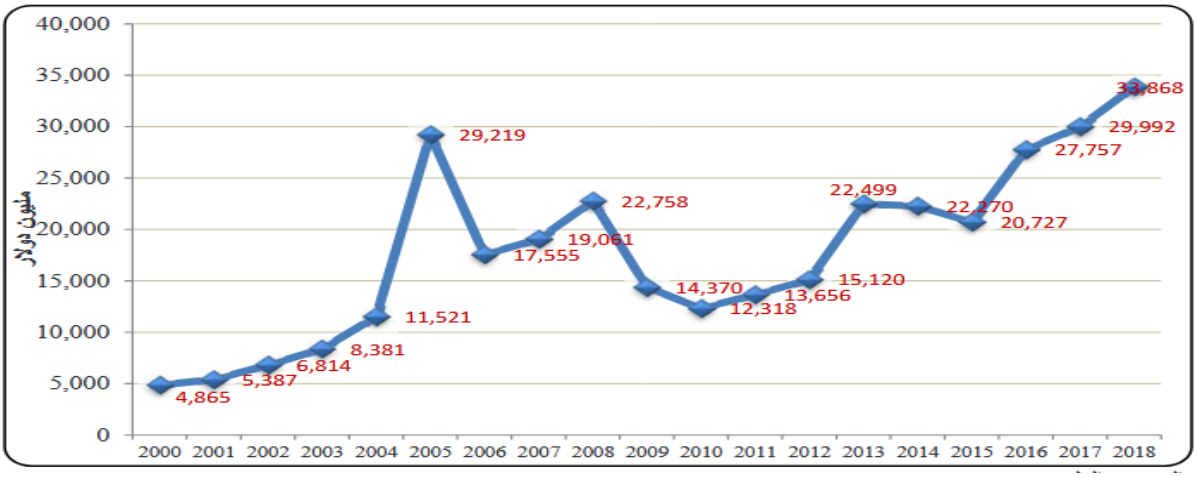

المصدر: (صندوق النقد العربي وآخرون، 2020، صفحة 235)

ومن خلال استعراض هذه **مسيرة** التكامل وأهم مظاهر النجاح والإخفاق فيه نستطيع التوصل إلى النتائج الآتية (الجميلي، 2005، الصفحات 35-36):

1. إن مسيرة التكامل الاقتصادي العربي خلال السنوات المنصرفة كانت تتعرض للمد والجزر في ظل ظروف وعلاقات سياسية واقتصادية دولية عربية متذبذبة.
2. بالرغم من توافر الظروف الموضوعية المواتية لتحقيق التكامل الاقتصادي فإن حصيلة الجهود التي بذلت من أجل تحقيقه كانت متواضعة، وقد اتسمت هذه الجهود بالتذبذبات الحادة نتيجة للمزاجية السياسية وافتقاد التقييم الموضوعي المنظم.
3. اتسمت هذه المراحل بالربط بين الأمن القومي والأمن الاقتصادي وقد تمثل ذلك في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.
4. كان المنطلق الفكري لمحاولات التكامل كافة خلال هذه المراحل التأكيد على إزالة العقبات القانونية والإدارية لانتقال السلع وعناصر الانتاج، من أجل تحقيق انسياب تلقائي لها، وتنسيق الاطار التنظيمي للنشاط الاقتصادي دون محاولة جادة لمعالجة الاختلالات الهيكلية في البنيان الاقتصادي للأقطار العربية.
5. إن الانجازات المتحققة لم تكن تتناسب مع الجهود المبذولة والإمكانات المتاحة والطموحات القومية، فهي لم تغير من الناحية الموضوعية لمصلحة علاقات التشابك بين الاقتصاديات العربية لذا لم

تسهم هذه المرحلة في تعزيز التعاون الاقتصادي بين القطار العربية، إذ ظل هذا التعاون هامشيا محدود الوزن والأثر ولم يكن الفكر التنموي لهذه المرحلة معبرا عن تخطيط تنموي.

6. بالرغم من اقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ونواتها السوق العربية المشتركة فإن الدخل الأساسي للتكامل ظل يتمحور حول التبادل التجاري ولم يتم تحقيق أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية باستثناء المرحلة الأولى في السوق العربية المشتركة وهي منطقة التجارة الحرة العربية والتي تحولت الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

بهذا يمكن القول أن جهود العمل العربي المشترك الرسمية لم تتمكن حتى الآن من تحقيق نهضة اقتصادية شاملة في البلدان العربية. وما زال التبادل الاقتصادي بين هذه البلدان ضعيفا مقارنة بما هو عليه في معظم التجمعات الاقليمية التي في العالم بالرغم من التحسن المسجل والذي يبقى حتما دون الآفاق الرحبة المتاحة للتكامل العربي الفعال في المجال الاقتصادي (الاسكوا، 2014، صفحة 57). وكما هو واضح أن مجموعة الدول العربية هي الوحيدة بين المجموعات الدولية التي لم تتعلم من دروس الماضي، فالمطلوب من الدول العربية أن تعمل جاهدة على تعزيز أواصرها التجارية والاقتصادية. فالمطلوب من الدول العربية أن تعمل على تعزيز التبادل التجاري (العربي_ العربي) في ضوء المستجدات الجديدة وبشكل خاص الاقتصادية منها والمتمثلة بسعي معظم الدول العربية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (شنجار العيساوي، 2015، صفحة 56).

خلاصة الفصل

إن التكامل الاقتصادي العربي ضرورة تاريخية يفرضها تاريخ الأمة العربية ومصيرها المشترك وهو حقيقة قومية أيضا لا تحتاج إلى تبرير، فالانتماء العربي ليس محلا للاختبار والبرهان، فالمصالح التكاملية العربية تدعو للبدء فورا في السعي لتفعيل الاتفاقيات الجماعية والثنائية وخصوصا منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والابتعاد عن الطروحات الجديدة التي بدأت تتعامل بها بعض الدول العربية على حساب التنازل عن مصالحها الوطنية مثل مناطق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة أو المبادرة الفرنسية للتعاون أو الشراكة مع دول حوض البحر المتوسط، فما يجري اليوم في العديد من الدول العربية يؤكد أن تلك الطروحات لا تحقق العربية في مواجهة التكتلات الاقتصادية والتجارية العالمية.

لهذا يجب على الدول العربية إعادة المنطلق التكاملي للتحرك من جديد لمواجهة هذه المتغيرات، فعليها أن تجمع كياناتها الصغيرة والمتشتتة في كيان واحد له وزن يمكن من تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك ودعم التجارة العربية والبينية خصوصا تحرير تجارة الخدمات العربية البينية وتعزيز القدرة التفاوضية مع التكتلات الاقتصادية الكبرى، ويعتبر تفعيل وإنجاح منطقة التجارة الحرة العربية خطوة حاسمة على هذا المسار والانضمام إليها استجابة أكيدة للتحديات الخارجية، وانطلاقة جادة نحو ربط وتعزيز المصالح العربية لإقامة سوق عربية مشتركة، بحيث أصبح الوضع لا يحتمل مجرد كلام أو مواصفات لإنشاء هذه السوق بل أصبح يتطلب خطوات عملية عاجلة ومدروسة.

الفصل الثاني

تحرير تجارة الخدمات، مفاهيم وتجارب دولية

تمهيد:

يلعب قطاع الخدمات دورا إستراتيجيا في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك تجارة الخدمات، حيث يعتبر من أسرع القطاعات الاقتصادية نموا وأكثرها استيعابا للعنصر البشري، وتتبع أهمية هذا القطاع من مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية، لا سيما أنه يلبي مجموعة من الاحتياجات الأساسية، إما بشكل مباشر في شكل تعليم أو رعاية صحية أو إسكان، أو بطريقة غير مباشرة في شكل خلق فرص عمل أو إدرار دخل وكذلك المساهمة في حشد الموارد المالية من خلال البنوك ونظام التأمين وفي استخدام الموارد من خلال خدمات البنية التحتية مثل النقل والنقل والإعلام وخلق الموارد من خلال التكنولوجيا التي تزيد الإنتاجية وبالتالي فإن كل هذه القطاعات هي قطاعات حيوية ومهمة لأنها مرتبطة عضوياً بالتنمية وخطط النمو داخل الدولة، وبهذا فإن الخدمات أصبحت تشكل على نحو متزايد القطاع الاقتصادي الرئيسي في معظم دول العالم، ويرجع ذلك لكون عدد من البلدان اتجهت إلى إضفاء الطابع الخدماتي على الإنتاج.

وقد قسمنا هذا الفصل على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي لتجارة الخدمات
- **المبحث الثاني:** تحرير تجارة الخدمات ضمن الاتفاقيات متعددة الأطراف
- **المبحث الثالث:** تجارب تحرير تجارة الخدمات في ظل الاتفاقيات الإقليمية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتجارة الخدمات

تؤدي الخدمات حاليا دورا هاما في الحياة الاقتصادية للدول، وتكتسي التجارة في الخدمات أهمية خاصة في الاقتصاديات المتقدمة أو النامية على حد سواء، وتتزايد أهمية الخدمات على جميع المستويات، وأدى ذلك إلى اختلاف مفهوم الخدمات والاهتمام بها بالنسبة لكل من الدول المتقدمة والدول النامية، أي أنه يعرف تباينات متعددة من اقتصاد لآخر. فبينما ترى الأولى أن كل ماهو ليس بسلعة يعتبر خدمة، ترى الثانية أن مفهوم الخدمة ينحصر فقط في المعاملات التي تتطلب إنتقال مورد عبر الحدود وانتقال المستهلكين وأيضا عناصر الانتاج لتقديم هذه الخدمة (مراد أ.، 2005، صفحة 51).

المطلب الأول: ماهية الخدمات

على الرغم من تعاظم حجم المعاملات التجارية وتنوعها في مجال الخدمات عبر الحدود الدولية فإنه لم يفكر أحد في تعريف هذه المعاملات عن طريق اعطائها وصفا دقيقا يبين خصائصها العامة المميزة لها. ولأغراض الحسابات الوطنية وبيانات ميزان المدفوعات فإن المعاملات التجارية الخدمية تظهر تحت إسم المعاملات غير المنظورة"، وحتى بالنسبة للمعاملات غير المنظورة، فإن أحد لم يفكر في تحديد مفهومها بوصفها مكونات تجارية.

الفرع الأول: مفهوم الخدمات

بالرغم من أن هناك محاولات عديدة لتعريف الخدمات، والتي ظهرت في السنوات الأخيرة، إلا أن الفكر الاقتصادي يكاد يجمع على أن التعريف العام المقبول للخدمات لا يزال غير موجود، غير أن هذا لا ينفي وجود جهود بذلت لمحاولة تعريف الخدمات وتصنيفها والتي سنحاول عرضها كما يلي:

1. تعريف الخدمات

بذلت العديد من المحاولات للوصول الى تعريف محدد للخدمة من خلال ما تتمتع به من خصائص تميزها عن السلعة، كما برزت أهمية الخدمات في دراسات متعددة لاختصاصات مختلفة ومن وجهات نظر علمية متنوعة (الهيتي، 2013، صفحة 17). ومع التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده هذا العصر؛ أصبح من الممكن وجود خدمات مرئية وملموسة كما يمكن تخزينها في بعض الأحيان، إلا أنه لم يتم التوصل إلى تعريف موحد لها من قبل المختصين والهيئات والمؤسسات.

فعرفت **الخدمة** بأنها:" نشاط أو أداء يخضع للتبادل ويكون غير ملموس ولا يحمل في طياته أي تحويل للملكية، وقد تكون الخدمة مرتبطة بمنتوج مادي أو تكون غير مرتبطة" (Kotler & Dubois, 2003, p. 463)، وهذا التعريف يقترب إلى حد كبير مع تعريف الخدمة من الناحية التسويقية باعتبارها تطرقت للخدمة من جانب الخصائص التي يمكن من خلالها تمييز الخدمة عن السلعة المادية.

وفي تعريف آخر **للخدمة** تشير إلى تلك: "النشاطات أو المنافع التي تعرض للبيع أو التي تعرض لارتباطها بسلعة معينة" (الضمور، 2006، صفحة 15).

وفقا لهذا التعريف فإن **الخدمة** هي كل ما يمنح المستهلك منافع محددة سواء بشكل مستقل أو من خلال ارتباطها بسلعة معينة، وهو الذي كان دارجا في بدايات الاهتمام بالخدمات، أين كانت هذه الأخيرة غالبا ما ترافق المنتجات الملموسة.

كما عرفت **الخدمات** على أنها أي نشاط أو منفعة يستطيع طرف ما تقديمها للآخر وتكون غير ملموسة أي غير مادية ولا ينتج عنها تملك أي شيء لا يرتبط توفيرها بإنتاج مادي (الهيتي، 2013، صفحة 17).

وجاء تعريف للخدمات بأنها إحداث تغيير في حالة شخص Person أو Belonging (المقصود بها الأمتعة المستخدمة في تقديم الخدمة مثل المرافق أو الأدوات أو المواد) والتي يتم تحقيقها من قبل مزود الخدمة Provider إلى متلقي الخدمة Customer وذلك بموافقة مسبقة _قد تكون موافقة ضمنية أو عقد مكتوب أو طلب بسيط_ على احداث هذا التغير من قبل الشخص مزود الخدمة.

ويعكس الشكل التالي توضيحا لهذا التعريف:

شكل رقم (2-1): شرح مفهوم الخدمات

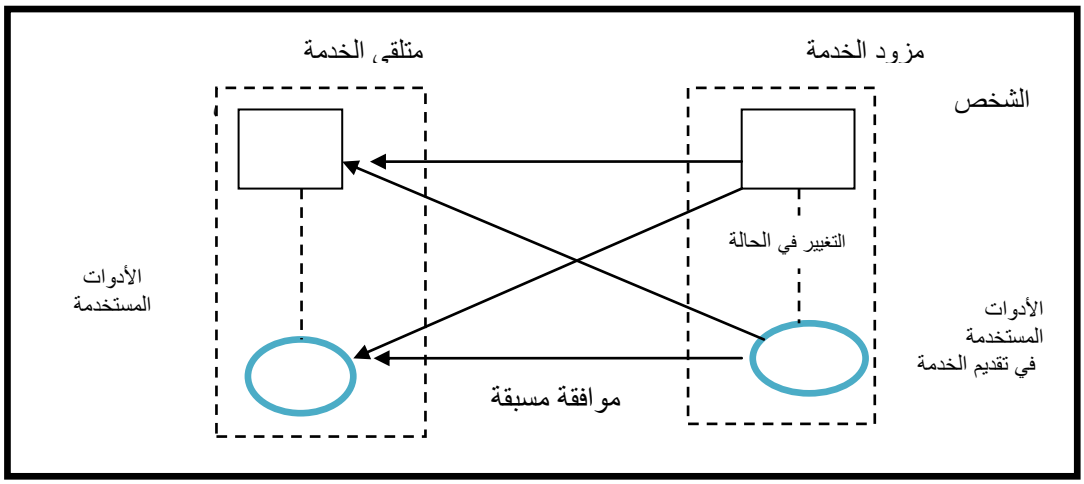

Source : (Cardoso, Fromm, Nickel, Satzger, Studer, & Weihardt, 2015, p. 10)

ومع تعدد أو صعوبة تعريف الخدمة، فإنه يمكن بالتوازي مع التحليل الإقتصادي تعريف الخدمة بأنها: "مخرج يتم إنتاجه بتضافر مجموعة من عوامل الإنتاج، وقد تكون الخدمات مخرجات نهائية يستفيد منها المستهلك مباشرة مثل خدمات نقل الأفراد، وخدمات الإتصالات وخدمات الصحة والتعليم، وقد تكون الخدمات ذاتها بمثابة مدخلات في عملية الإنتاج أو عملية التوزيع مثل خدمات التخزين أو نقل البضائع أو خدمات التصميمات والاستشارات الاقتصادية والهندسية" (عبيد, حسن، 2002، صفحة 4).

وبهذا تعتبر الخدمات من المفاهيم المتداولة في الأسواق والأعمال، حيث ترافق في معظم الأحيان المنتجات المقدمة من قبل مختلف المؤسسات أي ارتباطه بإنتاج مادي (سلعي)، والتي تأخذ شكل سلعة أو خدمة، مع تزايد الاهتمام بها من خلال تطويرها وإنشاءها وأساليب تقديمها حتى أصبح قطاعا مهما في النمو الاقتصادي للدول.

2. خصائص الخدمات

هناك مجموعة من الخصائص التي تتميز بها الخدمات عن السلع المادية، والتي يجب على كل مؤسسة في وقتنا الحالي سواء كانت خدمية أو تجارية أن تدرسها من أجل تصميم خدمات تحقق أغراضها، ومن أهم هاته الخصائص نجد (الحداد، 1999، صفحة 52):

اللاملموسية (Intangibbility): الخدمات غير ملموسة، أي ليس لها وجود مادي. ما يعني أن المستهلك لا يستطيع أن يتوقع ما سيحصل عليه حتى تقدم إليه الخدمة ويقدم ثمنها (كافي، 2016، صفحة 93). وتتميز أيضا بكونها تفتقد لخاصية التخزين وما يرتبط بها من مشاكل الرقابة على المخزون ومخاطره، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-1): تصنيف درجة الملموسية

درجة الملموسية	خدمات المنتج	خدمات المستهلك
الخدمات التي تتصف بعدم الملموسية بشكل كامل وأساسي	الأمن والحماية، أنظمة الاتصالات، التمويل، اندماج المنظمات، الاكتساب.	متحف، وكلات التوظيف، أماكن الترفيه، التعليم، خدمات النقل والسفر، المزادات العلنية.
الخدمات التي تعطي قيمة مضافة للسلع الملموسية	التأمين، عقود الصيانة، الاستثمارات الهندسية، الاعلانات، وتصميم العبوات والأغلفة.	خدمات التنظيف، التصليح، التأمين، العناية الشخصية.
الخدمات التي توفر منتجات مادية ملموسة.	متاجر المتاجر الجملة، وكالات النقل، المستوعات البنوك.	متاجر التجزئة، البيع الآلي، الخدمات البريدية، العقارات، التبرعات الخيرية.

المصدر: (منديل, عبد الجبار، 2006، صفحة 279)

- **عدم القابلية للتخزين:** فالخدمة تنتج وتستهلك في نفس اللحظة (ذات طبيعة فنائية) التي يتقدم فيها العميل أمام مقدم الخدمة أي تتلازم ولا تنفصل عن وجهة تقديمها فهي تعتبر مستهلكة لحظة إنتاجها.
- **عدم التجانس (Heterogeneity):** الخدمات غير متجانسة ومن الصعب تنميط أو توجيه مستوى أدائها من جانب مقدمي الخدمة، طالما أنها تعتمد على مهارة وأسلوب وكفاءة مقدمها وزمان ومكان تقديمها. بل إنه من الصعب أحيانا تنميط مستوى أداء الخدمة بالنسبة لمقدمها في كل مرة يقدم فيها تلك الخدمة للعملاء وذلك لاختلاف الشخصية، المزاج، اخبرة، المعرفة... الخ (الصميدعي و يوسف، 2010، صفحة 39).

ومن أجل التخفيف من درجة التباين والاختلاف التي تكون في الخدمات نجد أن المؤسسات الخدمية تلجأ إلى ما يلي (كافي، 2016، صفحة 24):

- اختيار أفضل مقدمي الخدمات والقيام بتدريبهم وتكوينهم.
- تقييم الخدمات المقدمة من خلال اعتماد أسلوب التغذية العكسية من أجل التعرف على آراء العملاء ومدى رضاهم على مستوى جودة الخدمات المقدمة.
- إستخدام الآلات لتنميط جودة الخدمة.

- **عدم امكانية إنتاج عينات من الخدمة:** اي لا يمكن تحديد نمط معين لأداء الخدمة، وانتاج عينات نموذجية حيث تطبق في جميع الحالات ومع كل الزبائن.
- **التنوع:** تعتبر الخدمات كثيرة التنوع كونها تعتمد على من يقدمها وعلى زمان ومكان تقديمها، كما أن الخدمات التي تقدمها أي منظمة يجب ان تراعي نوعية كل عميل على حدة، فبالرغم من أن بعض المنتجات يجب أن يراعي الحكم على مواصفاتها بمعايير ثابتة بين غالبية العملاء، إلا أن كل الخدمات تقريبا ترتبط بما يطلبه كل عميل على حده. وربما كان ذلك من أصعب ما يواجهه مقدمو الخدمات، حيث يجب عليهم الاهتمام الشخصي بكل عميل على حده، وربما ينزعج مقدم الخدمة من ذلك في بداية عمله، ولكن بمرور الوقت سيشعر بأن في ذلك متعة.
- **الخدمات غير قابلة للفحص بعد تقديمها:** فمقدم الخدمة بعد إعداده وتقديمه الخدمة لطالبيها لا يستطيع تأملها ومراجعة مواصفاتها، حيث يعمل مقدم الخدمة في مجال مبني على التفاعل البشري بينه وبين العميل، وكل ذلك يستلزم توفير الجودة والتميز قبل لحظة تقديم الخدمة.
- الطلب على الخدمات يتولد عن مدى الثقة في الشخص الذي يقدم تلك الخدمة.

- **عرض الخدمات هو عملية مرنة:** فطالما أن حاجات ورغبات العملاء طالبي الخدمة في تغير مستمر فإنه يمكن ابتكار وتطوير خدمات جديدة، أو تطوير وتبسيط اجراءات تقديم الخدمات الحالية، بما يضمن تلبية وإشباع كافة احتياجات طالبي الخدمة وبالشكل الذي يحقق لهم الرضا.
- **سرعة التلف (Perishabiltiy):** بحيث أن الخدمات تتميز بأنها تظهر وتزول خلال فترة معينة، مما يخلق صعوبة على المشتري في الحصول عليها في فترات أخرى (الحاج و عودة، 2011، صفحة 44)، ضف إلى ذلك أنها تتقلب الكثير من الخدمات وفقا للعوامل الموسمية والدورية أو لفترة زمنية معينة من اليوم.
- **يساهم العميل بشكل كبير في انتاج الخدمة:** فالبيانات التي يقدمها طالب الخدمة من أية منظمة عن نوع وشكل الخدمة يتوقف عليها نجاح مقدم الخدمة في تأدية الخدمة بالكفاءة المطلوبة. فمقدم الخدمة يصنع ويقدم الخدمة وفقا لحاجات ورغبات وتوقعات وتفضيلات العميل، والحكم على ما قدمه سيرتبط بما طلبه وتوقعه العميل.
- **ليس هناك حدود جغرافية لطلب الخدمات،** حيث أن توفير الخدمة للعميل يتماشى مع ما يطلبه وفي أقرب مكان يناسبه.

ومن الخصائص الأخرى للخدمات نجد ما يلي (عاطف، 2011، الصفحات 45-46):

- **التفاعل الشخصي** يقسم إلى مادي وذهني وعاطفي.
- **توجه الناس،** هل الخدمات التي تقدمها ذات توجه أكثر نحو الناس أو أنها ذات توجه أكثر نحو الأشياء.
- **الوقت،** ما طول الفترة التي تتطلبها تقديم الخدمة.
- **التدريب،** ما هو مقدار التدريب المطلوب أو التعليم.
- **الاشراف،** كم هو حجم الاشراف الذي يتطلبه نظام الخدمة.
- **الموقع،** هل يتم تقديم الخدمة في مكان العمل أو في مكان آخر.
- **التكيف،** ما مدى توفر المرونة لنظم الخدمة وقابليتها للتكيف.

الفرع الثاني: الأنشطة الاقتصادية التي تندرج تحت مصطلح الخدمات

يرى دونالد كويل أن الأنشطة الاقتصادية التي تندرج تحت مصطلح الخدمات في بريطانيا هي تلك الأنشطة التي تتضمنها القطاعات الثالث والرابع والخامس من القطاعات المكونة للناتج القومي هناك، وذلك على النحو التالي:

القطاع الثالث: ويشمل الفنادق، المطاعم، صالونات الحلاقة، محلات الغسيل والتنظيف الجاف، إصلاح وصيانة المنازل، الحرف المنزلية.

القطاع الرابع: ويشمل النقل والتجارة، الاتصالات، التمويل والادارة، الخدمات اللازمة لتسهيل العمالة.

القطاع الخامس: ويشمل الرعاية الصحية، التعليم، وسائل الترفيه.

ويرى كويل ان القطاعان الثالث والرابع يهدفان للمحافظة على العميل وتقسيم العمل كما هو، بينما يستطيع القطاع الخامس من خلال خدماته أن يحدث تغييرا وتطويرا في العميل على أي نحو.

وللتحديد الأمثل للأنشطة الاقتصادية التي تندرج تحت مصطلح الخدمات في المجال الداخلي نورد التحديد الذي تأخذ به (الانكتاد) وهو (مسعد، 2008، صفحة 91):

- الإنشاءات: وتتمثل الاصلاح وأعمال الهدم.
- المنافع (المؤسسات ذات النفع العام): وتشمل الكهرباء، الغاز، البحار، الامداد بالمياه، الخدمات الصحية.
- التجارة والأعمال التجارية: وتتضمن البيع بالجملة وبالتجزئة، البنوك ومؤسسات التمويل الاخرى، التأمين العقارات.
- النقل والاتصالات: وتشمل عمليات النقل بالسكك الحديدية، التراموای والحافلات، نقل الركاب على الطريق، النقل عبر المحيط، النقل المائي، النقل الجوي، الخدمات العارضة للنقل، طرق النقل الأخرى التخزين والإيداع، الاتصالات.
- الإدارة العمومية والدفاع: وتشمل الأنشطة الحكومية والادارية، كما هو الحال في مجالات النقل والاتصالات والتعليم والصحة والتسويق، وعمليات مؤسسات التمويل.
- خدمات أخرى وتشمل: الخدمات التعليمية، الخدمات الطبية والصحية، الهيئات الدينية، مؤسسات الترفيه، الخدمات القانونية، خدمات الأعمال، مؤسسات التجارة، الهيئات العمالية، مجمعات الخدمات

الأخرى، الإنتاج السينمائي، المسرح وما يرتبط به من خدمات، التوزيع، المطاعم والفنادق المعسكرات وأماكن الايواء، الغسيل وخدماته المرتبطة به، صالونات الحلاقة والتجميل، معارض الفن واستوديوهات التصوير الخارجية، الخدمات الشخصية التي لم يشر إليها في المسميات السابقة.

الفرع الثالث: تصنيفات الخدمات وأنماط توريدها

أ تصنيفات الخدمات:

تتعدد تصنيفات وتقسيمات الخدمات بتعدد المبادئ والمناهج والمعايير التي يراد التصنيف على أساسها، فعادة ما تقوم نظم التصنيف بتنظيم أنشطة الخدمات بعدد من المجموعات المتجانسة كأداة للتحليل في ضوء هذه التعريفات المتقدمة فإن هناك تصنيفات عدة للخدمات نحاول عرضها وفقا لتطورها وتسلسلها الزمني كما يلي (وصاف، 2014، الصفحات 7-8):

أولا: تصنيفات Murphy and Enis (1986):

لقد قام كل من Murphy and Enis بتصنيف الخدمات حسب الوقت المبذول في سبيل الحصول عليها والمخاطر المدركة والمرتبطة بشرائها إلى أربعة أنواع هي:

1. **الخدمات الاستقرابية:** وهي الخدمات التي لا يبدل مشتريها وقتا وجهدا كبيرين في سبيل الحصول عليها، حيث تكون مخاطرها المدركة سواء المالية أو النفسية أو المادية أو الوظيفية أو الاجتماعية صغيرة، ومن أمثلة هذه الخدمات النقل العام.
2. **الخدمات التفضيلية:** وهي الخدمات التي يبدل مشتريها وقتا وجهدا أكبر في سبيل الحصول عليها ومخاطرها المدركة أكبر نسبيا بالمقارنة بالخدمات الاستقرابية وتحاول بعض المنظمات تحويل خدماتها من استقرابية إلى تفضيلية عن طريق القيام بالأنشطة التسويقية المختلفة، مثل تمييز منتجاتها والإعلان عنها، ومن أمثلة هذه الخدمات تصفيف الشعر.
3. **الخدمات التسويقية:** وهي الخدمات التي يبدل مشتريها وقتا وجهدا أكبر في سبيل الحصول عليها ومخاطرها المدركة أكبر نسبيا بالمقارنة بالخدمات الاستقرابية والتفضيلية، ومن أمثلة هذه الخدمات التأمين والخدمة الصحية وتأجير المنازل.

4. الخدمات الخاصة: وهي الخدمات التي يكون مشتريها على استعداد لبدل وقت وجهد كبيرين في سبيل الحصول عليها، على الرغم من ارتفاع سعرها نسبيا ومن أمثلة هذه الخدمات خدمة الجراحين المشهورين (بوسالم، 2011، الصفحات 13-14).

ثانيا: تصنيفات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD:

من أهم التصنيفات التي قدمت للخدمات، نجد التصنيفات التي أوردها التقرير المقدم من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)[أ]، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1. تصنيف الخدمات وفقا لمعيار حداثة الاستهلاك:

إقترح M.A.Katouzian تصنيف الخدمات وفقا لدرجة حداثة إستهلاكها، ويتميز هذا التصنيف بقدرته على التنبؤ بتطور أنشطة الخدمات وهو يقسيم الأنشطة الخدمية إلى ثلاثة مجموعات وهي (عبد الرحيم، 2009، الصفحات 95-96):

أ. **الخدمات القديمة (Old Service):** وهي تلك التي كانت موجودة قبل الثورة الصناعية وفي طريقها للاختفاء تدريجيا، وتشمل تلك الأنشطة التي لم تعد مقبولة في المجتمعات الحديثة، حيث فقدت أهميتها نسبيا بمرور الوقت نتيجة للتطورات التكنولوجية وتم إحلالها بخدمات أخرى مثل الخدمات المنزلية.

ب. **الخدمات الحديثة (New Service):** وهي مجموع الخدمات التي تزداد درجة حساسيتها للتغير في متوسط دخل الفرد ووقت فراغه، ويعتبرها حديثة لأن استهلاكها يعتبر ظاهرة حديثة، مثل التعليم والتسلية والخدمات الصحية.

ت. **الخدمات التكميلية (Complementary Service):** وهي مجموع الخدمات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتصنيع ومستوى النمو الحضاري، مثل أعمال البنوك والمال والتأمين والنقل. كما أن معدل نمو هذه الخدمات يكون أكبر في المراحل الأولى للتصنيع ويقل تدريجيا في المراحل التالية (وصاف، 2014، صفحة 9).

[*] **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** أو ما يعرف **بالأونكتاد** (UNCTAD) وهي اختصارا لـ United Nations Conférence on Trade and Développement، تم إنشاء الأونكتاد كهيئة حكومية دائمة في عام 1964، وهو الهيئة الرئيسية التابعة لجهاز الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة، في مجال التجارة والتنمية.

2. تصنيف الخدمات وفقا لمعيار نوع الخدمة:

قام كل من Joachim Sungelman and Harley L.Browning بتصنيف الخدمات وفقا للتفرقة بين أنواع أربعة هي (Singelman & Browning, 1975, p. 342):

- **الخدمات التوزيعية (Distributive Services):** كخدمات النقل والتخزين والاتصال.
- **خدمات المنتج (Product Services):** من أمثلتها خدمات البنوك والتأمين والأنشطة المالية والخدمات الهندسية والأعمال والحسابات والاستشارات القانونية.
- **الخدمات الاجتماعية (Social Services):** مثل خدمات الصحة والتعليم، والخدمات الدينية وخدمات البريد وخدمات الرفاهية.
- **الخدمات الشخصية (Personal Services):** مثل الخدمات المنزلية وخدمات الاصلاح، ومحلات الحلاقة والتجميل والفنادق والمطاعم.

3. تصنيف الخدمات وفقا لمعيار المحتوى التكنولوجي:

أسهمت التطورات التكنولوجية في مجال الاعلام والاتصال في عدم انتقال عارض الخدمة وطالبها، وبذلك فقدت المعايير السابقة مصداقيتها وأصبح المعيار التكنولوجي هو المعيار الأمثل لتصنيف الخدمات حيث قدم المكتب الأمريكي للتقييم التكنولوجي تقسيما للخدمات وفقا لمحتواها التكنولوجي إلى نوعين هما:

أ. **خدمات قائمة على المعرفة (Knowledge Based Services):** مثل خدمات التأمين والخدمات الفنية والمهنية والخدمات البنكية وخدمات المعلومات التكنولوجية، الاعلان والصور المتحركة والرعاية الصحية التعليم، وهي خدمات تعتمد على رأس المال البشري.

ب.خدمات ثانوية (Tertiary Services): مثل الخدمات التأجيرية، خدمات النقل والتوزيع والتراخيص والسفر، وبعض الخدمات الاجتماعية، ومعظم خدمات التسلية والخدمات الشخصية، وهي خدمات ينخفض بها رأس المال البشري وتعتمد على طرق تقليدية في الانتاج (عمارة، 2008، صفحة 113).

من خلال ما سبق يتضح لنا معايير تصنيف الخدمات عرفت تطورات هامة تماشيا والتطورات التي مرت بها الساحة الاقتصادية الدولية، فبعد أن كان معيار إمكانية التداول هو الحكم في تصنيف الخدمات، فإن الواقع أثبت أن كل الخدمات المرتبطة بالإنتاج والاستثمار والنقل تكاد أن تدخل في إطار التعامل الدولي، لذلك فقد أصبحت معيار انتقال عارض او طالب الخدمة هو أساس تصنيف الخدمات، غير أن

التطورات التكنولوجية في مجال الإعلام والاتصال جعلت الكثير من الخدمات لا تحتاج لانتقال عارض الخدمة أو طالبها، اي تتعدى لدائرة أوسع تتم عبر الدول والحدود بلا أية قيود أو ما يعبر عنه بالانتشار الجغرافي للخدمة، وبذلك فقد أفقدت المعايير السابقة مصداقيتها وأصبح المحتوى التكنولوجي هو المعيار الأمثل لتصنيف الخدمات.

ب أنماط توريد الخدمة:

وفقا لتصنيف توريد الخدمة بين الدول الأطراف في إطار اتفاقية الجاتس، فإن ذلك يتم من خلال أربعة أنماط رئيسية وهي (صندوق النقد العربي وآخرون، 2019، صفحة 232):

- توريد الخدمة عبر الحدود: وهذا دون انتقال مورد أو مستهلك الخدمة عبر الحدود وأمثلة لذلك الخدمات التي تقدم عن طريق شبكة الانترنيت مثل التعليم عن بعد.
- استهلاك الخدمة في الخارج: ويعنى بذلك هو توجيه الخدمات إلى الاستهلاك الخارجي، حيث أن إنتاج الخدمة يكون في بلد عضو واستهلاكها يكون في بلد عضو آخر، أو انتقال الأشخاص للاستهلاك في بلد العضو الآخر ومثال ذلك انتقال المواطن إلى دولة أخرى بهدف السياحة أو لإجراء فحوصات طبية (دويدار، 2001، صفحة 24).
- التواجد التجاري في الخارج: تقديم الخدمات من قبل موردي الخدمات من بلد عضو من خلال التواجد التجاري في أراضي بلد عضو آخر، مثال ذلك انتقال رؤوس الأموال لإنشاء كيانات اعتبارية لتوريد الخدمات.
- انتقال الأشخاص الطبيعيين: مثل انتقال الطبيب لإجراء جراحة أو انتقال الخبراء.

نظرا للتقدم التكنولوجي الهائل في السنوات الأخيرة وتنامي دور سلاسل القيمة العالمية، فقد أصبح للخدمات دورا بارزا في المساهمة في سلاسل القيمة العالمية وذلك من خلال طريقتين، فيمكن أن يتم تداول الخدمات بصورة مباشرة عبر الحدود، ولكن بدرجة أقل من البضائع. كما تتجسد الخدمات في سلاسل انتاج السلع بالتالي يتم تداولها بشكل غير مباشر عبر سلاسل التوريد السلعية، فعلى سبيل المثال، فإن الخدمات الهندسية، اللوجستية والخدمات المالية التي تمثل جزءا من إنتاج سيارة سوف يتم تصديرها بشكل غير مباشر عند تصدير تلك السيارة. ويوضح الشكل رقم 02 أمثلة للخدمات في مراحل سلاسل القيمة:

شكل رقم (2-2): أمثلة للخدمات في مراحل سلاسل القيمة

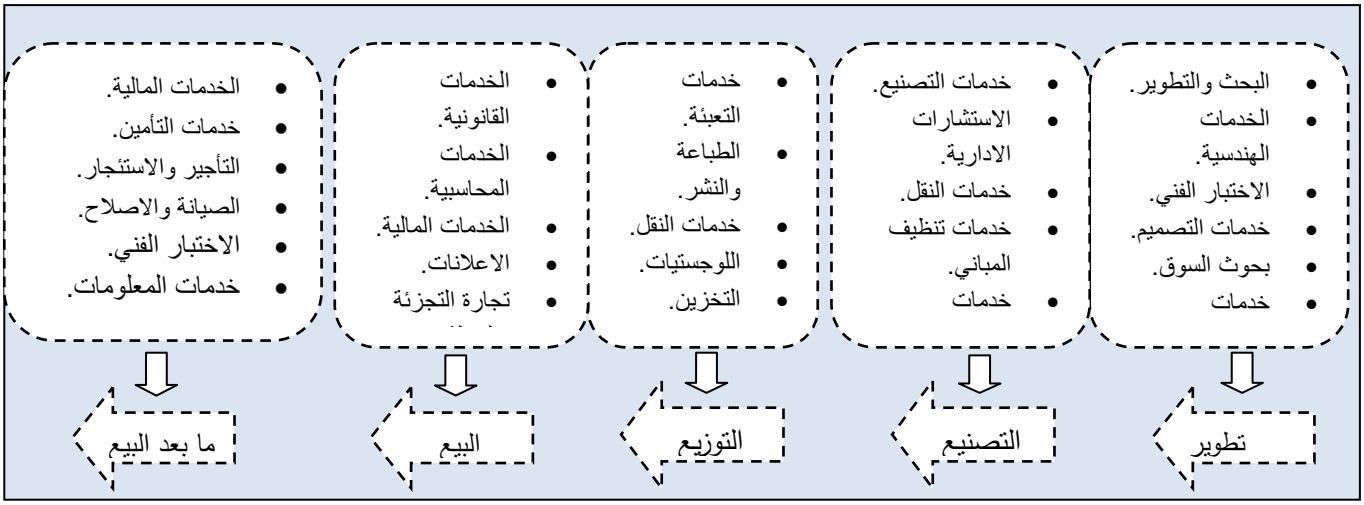

المصدر: (صندوق النقد العربي وآخرون، 2019، صفحة 232)

الفرع الرابع: أهمية الخدمات في الاقتصاد

ازدادت مكانة قطاع الخدمات في النشاط الاقتصادي والتجارة الدولية منذ أواخر الستينات وحتى اليوم بمعدل سريع، وقد ساعد على هذا النمو مجموعة من العوامل نوردها فيما يلي (منديل، 2002، صفحة 68):

- **ضخامة واستقلال الشركات التي تعمل في تجارة الخدمات:** حيث أقيمت شركات متخصصة للخدمات بعد أن كانت كل منشأة تقوم بالخدمات المطلوبة لإتمام عملياتها داخل الشركة متخصصة بنفسها سواء كانت خدمات مالية أو محاسبية، كما حدث تكامل بين الأسواق الوطنية والعالمية، فالعديد من الخدمات التي يتم إنتاجها في دولة معينة من الممكن أن يتم إنتاجها بشكل أكثر كفاءة في دولة أخرى، وهكذا ظهرت شركات خدمات متعددة الجنسية مما زاد من حدة المنافسة الدولية بين هذه الشركات وعزز تجارة الخدمات؛
- **التطور التكنولوجي:** أدى التطور إلى تنوع وابتكار خدمات جديدة وتزايد في مركزية وتخصص إنتاج الخدمات، ومن ثم سهولة وضرورة انتقال هذه الخدمات من المنتج إلى المستهلك؛
- **التكامل بين السلع والخدمات:** وهذا ما أدى إلي نمو قطاع الخدمات من خلال العلاقات الأمامية والخلفية بين الخدمات والسلع المنتجة، فاندماج الخدمات في العملية الانتاجية يضمن تقديم السلعة بشكل أفضل ومن ثم زيادة الطلب على المنتجات النهائية كما أن زيادة الطلب على هذه المنتجات تؤدي إلى تشغيل قدر أكبر للخدمات واستدعى الأمر خدمات أخرى مثل الصيانة والتدريب (العلاق و الطائي، 2007، صفحة 21)؛

- **مستوى التعليم والتدريب:** مع ارتفاع مستوى التعليم والتدريب أعطى دفعة جديدة لنمو الخدمات وابتكار خدمات جديدة تتناسب ورغبات المستهلكين؛
- **الثورة المعلوماتية:** وما أدت إليه من إحداث تغيرات جذرية في نطاق وملامح أهمية تجارة الخدمات.

المطلب الثاني: نظرة عامة حول تجارة الخدمات

يرجع ظهور مصطلح تجارة الخدمات إلى بداية اهتمام المفاوضات في الجات بهذه التجارة، ورغم تعدد المحاولات لتفسير التجارة في الخدمات من خلال تفسير التجارة في السلع، إلا أن هناك آراء ترى أن وجود نظرية قادرة على تفسير التجارة في الخدمات عموما أمر بعيد الاحتمال لأن هناك بعض الخدمات تتصف بخصائص تحتاج إلى نظريات حديثة جديدة.

وفيما يلي سنتطرق إلى مفهوم التجارة الدولية في الخدمات وأهميتها، كما سنقوم بالإشارة إلى محددات التجارة الدولية في الخدمات وتصنيفاتها المختلفة.

الفرع الأول: مفهوم تجارة الخدمات

يعد تعريف تجارة الخدمات أحد الموضوعات المهمة في جولة الأوروغواي (1986-1994)، فقد دارت المفاوضات حول تحرير التجارة الدولية في قطاع الخدمات، فبالرغم من المكانة البارزة التي تحتلها تجارة الخدمات فإنه من الصعب إيجاد تعريف واضح وشامل لتجارة الخدمات، فنجد أنها لم تأخذ حظا وافرا من جانب الاقتصاديين الذين أولو لتجارة السلع أهمية تفوق تجارة الخدمات إلا في فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، بعد المناداة بتحرير تجارة الخدمات على المستوى الدولي.

وقد انقسم الفقه الاقتصادي إلى فريقين: الفريق الأول ويمثله الفقه الاقتصادي التقليدي أو الكلاسيكي، والفريق الثاني يمثل الفقه الاقتصادي المعاصر والحديث. وسوف نعرض فيما يلي لمفهوم تجارة الخدمات لدى الفريقين (عمارة، 2008، صفحة 103):

أولا: مفهوم تجارة الخدمات في الاقتصاد الكلاسيكي

نظرت الاقتصاديون التقليديون في الخدمات على أنها لا تمثل بالنسبة لهم أي عمل منتج، ومن ثم لا تضيف للثروة أي شيء، وأن تجارة السلع وحدها تضيف للثروة وتؤدي إلى الانتاج وتدر دخلا وتعتبر نشاطا نافعا.

ولقد فرق **آدم سميت Adam Smith**[*] مؤسس المدرسة الكلاسيكية بين العمل المنتج والعمل غير المنتج، حيث رأى من وجهة نظره أن العمل المنتج هو الذي يظهر في صورة مادية ملموسة أو صورة شيء معين أو سلعة يمكن بيعها، وبالتالي يستبعد الخدمات من دائرة الأعمال المنتجة والتي لا تمثل فائضا، كما أنها غير معمرة، فهي تستهلك فور أدائها، وبالتالي يخرج المهنيون من الدائرة المنتجة لاعتبار ما يقدمونه من خدمات يتلقون عنها أجرا ولا يضيفون لرأس المال شيئا، ولم يستثني من تلك الطائفة سوى طبقة التجار الذين يملكون المتاجر، وبالطبع تخرج طبقة العمال الذين يعملون لديهم من هذا الاستثناء.

وقد حاول "**دافيد ريكاردو David Ricardo**[**] " الربط بين المنفعة والقيمة، واعتبر أن السلعة عديمة المنفعة هي سلعة عديمة القيمة، وأنكر دور الأنشطة الخدمية في زيادة الدخل القومي، وهذا ما أثار العديد من الانتقادات إليه وإلى آدم سميت خاصة وأنه استبعد الفئات المهنية التي كانت تمثل حوالي ربع النشاط الاقتصادي في ذلك القرن الثامن عشر، كما أن النشاط الاقتصادي لابد أن يشتمل على الانتاج بصورتيه السلع والخدمات ويصعب الفصل بينهما في معظم الأنشطة الاقتصادية (عمارة، 2008، الصفحات 103-105).

وعندما جاء **كارل ماكس Karl Marx**[***] تردد كثيرا في الاعتراف بتجارة الخدمات فقد اعتبرها غير منتج، لكنه اعتبرها أنها ضرورية لتراكم رأس المال وذلك في حالة تقديم الخدمة لحساب صاحب رأس المال ثم اعتبر الخدمات التمويلية جزءا أو مرحلة من عملية رأس المال، لا يمكن الاعتراف بها على الاستقلال وقد انتهى كارل ماركس بإسقاط تجارة الخدمات من الحسابات القومية للدولة والتي يقتصر القيد فيها على المنتجات المادية فقط.

---

[*] **آدم سميت Adam Smith (1723-1790)** فيلسوف أخلاقي وعالم اقتصاد استكلندي يعد مؤسس المدرسة الفكرية الكلاسيكية ومن رواد الاقتصاد السياسي. اشتهر بكتابيه الكلاسيكيين : "نظرية الشعور الأخلاقي" (1759)، وكتاب "بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها" (1776) إذ يعتبر من أهم آثاره، وهو أول عمل يتناول الاقتصاد الحديث وقد اشتهر اختصارا، باسم "ثروة الأمم". ودعا إلى تعزيز المبادرة الفردية، والمنافسة، وحرية التجارة بوصفها الوسيلة الفضلى لتحقيق أكبر قدر ممكن من الثروة والسعادة.

[**] **دافيد ريكاردو David Ricardo**؛ (1772-1823) هو اقتصادي سياسي بريطاني من أسرة يهودية تنحدر من هولندا، إشتهر بقيامه بشرح قوانين توزيع الدخل القومي في النظام الرأسمالي، وله من النظرية المعروفة بإسم " **قانون الميزة النسبية أو النفقة النسبية**" ويقال بأنه كان ذا اتجاه فلسفي ممتزج بالدوافع الأخلاقية لقوله: "إن أي عمل يعتبر منافياً للأخلاق ما لم يصدر عن شعور بالمحبة للآخرين".

[***] **كارل هاتريك ماركس Karl Marx (1818-1883)**، كان فيلسوف ألماني، واقتصادي وعالم اجتماع ومؤرخ واشتراكي ثوري، لعبت أفكاره دورًا هامًا في تأسيس علم الاجتماع وفي تطوير الحركات الاشتراكية. واعتبر ماركس أحد أعظم الاقتصاديين في التاريخ.نشر العديد من الكتب خلال حياته، أهمُها بيان الحزب الشيوعي (1848)، و رأس المال (1867).

أما **جان باتيست ساي Jean Baptiste Say*** فقد رفض نظرية العمل المنتج، واعتبر الأنشطة النافعة هي التي تحقق اشباعا للمستهلك واعترف بمصطلح الخدمات، وبذلك أدخل لأول مرة تجارة الخدمات في دائرة المنفعة، واعتبرها إنتاجا على الرغم من أنها أعمال غير مادية.

وفي نهاية القرن التاسع عشر جاء **ألفرد مارشال**** **Alfred Marshall** مؤسس المدرسة الكلاسيكية الكلاسيكية الحديثة، بحيث اعتبر تجارة الخدمات على أنها عمل نافع يشبع الحاجات ويضيف عمل خدم المنازل والأعمال الادارية على أنهما كخدمات تقدم نفع، ويدخلهما ضمن حساب الدخل القومي (عمارة، 2008، صفحة 106).

إذ يمكن القول أن مارشال قد أعطى قيمة للإنتاج على أنه ليس خلق للمادة وإنما هو خلق للمنفعة.

ثانيا: مفهوم تجارة الخدمات في الاقتصاد المعاصر

يكاد يجمع الفقه الاقتصادي المعاصر على اعتبار تجارة الخدمات عملا منتجا مثلها في ذلك مثل تجارة السلع، وبناء على ذلك فإن تجارة الخدمات تمثل شكلا من أشكال الثروة التي تدر دخلا اقتصاديا للدولة، لكن الأمر الذي اختلف فيه هذا الفقه هو تحديد الفروق أو الحدود الفاصلة بين السلعة والخدمة، وتحديد الدور الذي تلعبه الخدمات في نطاق التجارة الدولية.

وقد ذهب بعض الاقتصاديين إلى التفرقة بين السلعة والخدمة على أساس أن الاولى تمثل شكلا ماديا ملموسا بينما تقدم الثانية في صورة غير ملموسة، وقد اعترف الفقه الاقتصادي بأهمية الخدمات ودورها في الحسابات القومية بوصفها القطاع الثالث للأنشطة الاقتصادية.

---

* **جان باتيست ساي Jean Baptiste Say** (1767-1832)، هو مفكر وعالم اقتصاد، يعتبر ساي من أبرز أنصار المذهب الحر في القرن التاسع عشر، ومن الذين تميزت أفكارهم بالتحديد والتحليل العميق للظواهر الاقتصادية، وكان متفائلا في آراءه على عكس أنصار هذا المذهب في إنكلترا، من أمثال مالتوس، وريكاردو، وجون ستيوارت ميل، وقد تأثر ساي بأفكار آدم سميث، وهو الذي نقل تعاليمه إلى فرنسا، وهو من أوائل الاقتصاديين الذين بحثوا في القضايا الاقتصادية على ضوء التطورات التي جاءت بها الثورة الصناعية.

** **ألفرد مارشال Alfred Marshall** (1842-1924) اقتصادي بريطاني، كان من أكثر الاقتصاديين تأثيرا في عصره. اشتهر بكتابه "**مبادئ الاقتصاد** (1890) "حيث كان الكتاب المهيمن لتدريس الاقتصاد لفترة طويلة في إنجلترا، شرح من خلاله الأفكار الرئيسة للاقتصاد مثل العرض والطلب، المنفعة الحدية، كلفة الإنتاج .ويعتبر ألفرد من أهم مؤسسي علم الاقتصاد الحديث.

ويرى **إيرفينغ فيشر Irving Fishe**[*] أن الأنشطة الاقتصادية تتكون من ثلاثة قطاعات: تشكل الزراعة واستخراج المعادن القطاع الأول والقطاع الثاني يشتمل على الصناعة وتحويل المواد الخام، أما القطاع الثالث فيشتمل على مجال واسع من الأنشطة بالخدمات، وهي تنحصر في خدمات النقل والتجارة والتعليم والحرف والفلسفة، وهي قطاعات تؤدي إلى جذب رؤوس الأموال إليها ولا تقل أهمية عن القطاعين الأول والثاني (مراد، 2007، الصفحات 43-44).

أما **كولن غرانت كلارك Colin Grant Clark**[**] فقد حدد القطاع الأول بالزراعة والغابات والصيد، والقطاع الثاني يحتوي على الأنشطة الصناعية ويتم فيه تحويل عناصر الإنتاج إلى منتج، وحاول التضييق من قطاع الخدمات لكنه أضاف إليه خدمات الانشاءات والمنافع العامة والخدمات الشخصية والخدمات الحكومية والاتصالات، وهي كلها مجالات إنتاجية مثلها مثل السلع (وصاف، 2014، صفحة 24).

لكن **جان فروستييه Jean Fourastié**[***] اتخذ معيارا خاصا لتقسيم الأنشطة الاقتصادية بين القطاعات الثلاثة على أساس معدل الإنتاجية حيث تدخل الأنشطة ذات الإنتاجية المتوسطة في القطاع الأول، والأنشطة ذات الإنتاجية المرتفعة تدخل في القطاع الثاني، أما الأنشطة ذات الإنتاجية البطيئة أو عديمة النمو فإنها تنتمي للقطاع الثالث، وقد وجه لهذا التصنيف بعض الانتقادات لأن الإحصائيات العالمية التي تشير إلى ارتفاع معدل النمو في إنتاجية الخدمات متى قورن بإنتاجية السلع.

ثالثا: مفهوم تجارة الخدمات في الوقت الحاضر

يمكن تعريف تجارة الخدمات من خلال ما ورد في الوثيقة الختامية لجولة الأوروغواي، حيث عرفت على أنها توريد الخدمة من خلال أربعة أشكال (مراد أ.، 2005، صفحة 53):

- تقديم الخدمة من أراضي عضو ما إلى أراضي عضو آخر.
- تقديم الخدمة من عضو ما إلى مستهلك الخدمة في أراضي عضو آخر.

[*] **إيرفينغ فيشر Irving Fisher** (1867-1947) هو خبير اقتصادي أميركي وخبير إحصائي ومبتكر وناشط اجتماعي تقدمي .كان من أوائل الخبراء الاقتصاديين الأميركيين الكلاسيكيين الجدد، على الرغم من تبني أعماله عن انكماش الدين من قبل المدرسة بعد الكينيزية في وقت لاحق. وصفه جوزيف شامبيتر بأنه "أعظم خبير اقتصادي أنتجته أميركا على الإطلاق".

[**] **كولن غرانت كلارك Colin Grant Clark** (1905-1989) كان اقتصاديا وإحصائيًا بريطانيًا وأستراليًا عمل في كل من المملكة المتحدة وأستراليا. كان رائدا في استخدام الناتج القومي الإجمالي (GNP) كأساس لدراسة الاقتصادات الوطنية.

[***] **جان فروستييه Jean Fourastié** (1907-1990) اسمه الحقيقي جان بيير تورلاي (1914-1983) ولد بباريس. وهو كاتب وناقد أدبي فرنسي .حصل على جائزة رينودو الأدبية عام 1970.

- تقديم الخدمة من خلال التواجد التجاري لمورد الخدمة.
- من خلال وجود أشخاص طبيعيين من مورد الخدمة لعضو ما إلى أراضي عضو آخر.

وتعنى تجارة الخدمات في الإصطلاح: النشاط الاقتصادي الذي ينصرف الى التجارة في كل شيء غير منظورة أو غير ملموس، مقارنة بالتجارة في السلع، والتي تعتمد على التجارة في الأشياء المنظورة والملموسة (الحجازي، 1999، صفحة 131).

وفي ضوء ذلك، يمكن تعريف التجارة الدولية في الخدمات "بأنها تلك المعاملات الدولية في الخدمات والتي تتم بين المقيمين في دولة أخرى بغض النظر عن مكان إتمام هذه المعاملات"

بحيث: تشمل التجارة في الخدمات في كل الخدمات التي يقدمها قطاع الخدمات المقيم إلى أشخاص غير مقيمين، كما يقصد بها كل العمليات التي يقدمها قطاع الخدمات المقيم لأشخاص غير مقيمين من سياحة وخدمات أعمال تقليدية وترانزيت. ولتقديم هذا النوع من الخدمات تستغل الدولة عادة إرثها الحضاري من آثار وثقافة وجغرافية وطبيعية. وقد أصبحت الخدمات بكل مكوناتها صناعة قائمة بحد ذاتها، وتمثل المعرفة التكنولوجية أهم سلعة وأغلبها في تلك الصناعة.

كما تشمل التجارة في الخدمات كل من خدمات التأمين وإعادة التامين وخدمات المصارف وإدارة أسواق المال، وتعبئة المدخرات العالمية، وكذلك تشمل على عقود الخدمة في مجال إقامة الصناعات المختلفة وعقود الإدارة والترخيص استخدام ابتكار أو سجل أو علامة تجارية، وبضاف إلى دلك عقود تسليم على المفتاح، وفي عقود تلزم المقاول بالقيام بمسؤوليات مرتبطة بتقييم المشروع وتشغيله والعمليات الهندسية والإمداد والتشييد والاختبار حتى مرحلة الإنتاج، أو قد تتعدى دلك الى مرحلة تسليم المنتج (الباجوري خ.، 2019، الصفحات 4-5).

الفرع الثاني: تصنيف تجارة الخدمات

هناك عدة طرق لتصنيف تجارة الخدمات تستند كل منها إلى معيار معين، ومن تلك التصنيفات:

أولا: تصنيف الخدمات وفقا لأشكال تبادلها: تم تقديم هذا التصنيف من قبل منظمة الـ GATS لتوضيح تعريف التجارة الدولية للخدمات، وتوضيح ميزاتها، ووفقا لهذه المنظمة فإن الخدمات في التجارة الدولية تتخذ أحد الأشكال التالية (الفحل، 2007، الصفحات 122-123):

1. **تقديم الخدمة عبر الحدود السياسية للدولة:** بحيث لا ينتقل أي من المنتج أو المستهلك، في حين تنتقل الخدمة من دولة إلى أخرى عبر الحدود السياسية للدول.
2. **تقديم الخدمة من حدود إحدى الدول الأعضاء إلى حدود أي دولة عضو أخرى:** كالنقل بأنواعه الجوي والبحري، وتقديم الخدمات الاستشارية.
3. **تقديم الخدمة داخل الحدود السياسية للدولة:** هنا يقوم الشخص غير المقيم بالانتقال إلى الدولة للحصول على الخدمة، أو أن يقدم قطاع خدمات المقيمين خدمة لغير المقيمين داخل الحدود السياسية للدولة، مثل السياحة والتعليم والعلاج الطبي ونفقات البعثات الدبلوماسية وغيرها من الخدمات التي يحصل عليها الشخص غير المقيم داخل الدولة.
4. **التواجد التجاري في الخارج:** هنا ينتقل المنتج إلى دولة المستهلك من أجل تقديم الخدمة داخل الحدود السياسية للدولة مثل انتقال رأس المال للاستثمار المباشر كإنشاء فروع المصارف أو تقديم الخدمات مصرفية.
5. **الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين:** تطرقت لها الاتفاقية باعتبارها تقديم الخدمة بواسطة مقدم الخدمة إلى دولة المستهلك من خلال حضور الأشخاص الطبيعيين من دولة إلى دولة أخرى عضو، كخدمة العمل والخبراء.

ثانيا: التصنيف حسب شكل التجارة في الخدمات

ويتخذ هذا النوع ثلاث أشكال رئيسية وهي (عمارة، 2008، صفحة 10):

1. **خدمات متعلقة بالاستثمار**: كالخدمات البنكية والمهنية وخدمات التوظيف والفندقة.
2. **خدمات متعلقة بالتجارة:** مثل خدمات النقل البري والبحري والجوي.
3. **خدمات متعلقة بالتجارة والاستثمار**: مثل الاتصالات اللاسلكية والتأمين، وخدمات الكمبيوتر والتعليم والخدمات الصحية والخدمات التي تقدم في الاستشارات الفنية والهندسية.

ثالثا: التصنيف القائم على انتقال كل من عارضي وطالبي الخدمة:

وهي من المعايير الأكثر استخداما في تصنيف الخدمات عبر التجارة الدولية، وبناء عليه تظهر أربع أشكال رئيسية للخدمات يمكن التمييز بين الأشكال الثلاثة (عوض الله، 2002، صفحة 18):

1. **الخدمات المنفصلة أو المنعزلة:** وهي الخدمات التي لا تتطلب انتقال عارضي أو طالبي الخدمة بين الدول أو كل منهما للآخر، وإنما تنتقل الأنشطة الخدمية من خلال وسائل أخرى، ومن أمثلة

هذه الخدمات: خدمات النقل البري والبحري والجوي، خدمات الاستشارات القانونية والطبية والهندسية والمالية، والتي تتم عن طريق الاتصالات السلكية واللاسلكية وأجهزة الكمبيوتر، وهو ما يعني أن التقارب المادي غير ضروري، الأمر الذي يجعل التجارة الدولية في مثل هذه الخدمات تشبه التجارة الدولية في السلع.

2. **الخدمات المتمركزة في مواقع عارضيها:** وهي الخدمات التي تتطلب انتقال مستهلك أو طالب الخدمة إلى بلد منتجها أو عارضها، وتمثل هذه الخدمات قطاعا كبيرا من أنواع الخدمات، مثل الخدمات السياحية، وخدمات التعليم والخدمات الطبية في الخارج، وتسهيلات الشحن والتفريغ في الموانئ والمطارات، ويلاحظ في جميع هذه الأنماط استحالة تقديمها خارج موطنها.
3. **الخدمات المتمركزة في مواقع طالبها:** وهي الخدمات التي تنتقل فيها المنتج او عارض الخدمة على دولة مستهلك الخدمة أو طالبها، ومن أمثلة هذه الخدمات: الخدمات المالية والمصرفية وخدمات التأمين، وفي الغالب تأخذ هذه الخدمات أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يتطلب ضرورة انتقال رأس المال في شكل استثمار أجنبي مباشر، ومثل هذا النوع من الخدمات يتطلب التقارب المادي بين المتعاملين في الخدمات (عوض الله، 2002، الصفحات 18-20).
4. **الخدمات المرتبطة وغير المنفصلة:** وهي الخدمات التي تتطلب انتقال منتج الخدمة أو طالبها أو مستهلكها أو عارضها إلى بلد آخر للعمل به، وتقديم الخدمة إليه، وقد ينتقل كل من المنتج والمستهلك معا لبلد ثالث عند تقديم وطلب الخدمة، ومثال على ذلك الخدمات المالية المقدمة من بنك أجنبي إلى مستهلك أجنبي آخر، في بلد ثالث، وهو ما يعرف بالتواجد المؤقت للأشخاص الطبيعيين، والمقصود بذلك كما حددته الاتفاقية، أن ينتقل مقدم الخدمة سواء كان شخص طبيعي كالخبراء أو أشخاص معنويين كالعاملين لمؤسسة أو شركة معينة إلى بلد عضو آخر للعمل بها ويشترط في هذا العمل أن يرتبط بتقديم الخدمة.

إن قطاع الخدمات قطاع ضخم ومتسع يشمل كافة الخدمات يشمل أنشطة اقتصادية متعددة، ووفقا لتعريف الحسابات القومية 2008 فإن الإنتاج هو" نشاط يجري تحت مسئولية ومراقبة وإدارة وحدة مؤسسية تستخدم اليد العاملة ورأس المال والسلع والخدمات لإنتاج نواتج من سلع وخدمات"

وقد اختارت منظمة التجارة العالمية World Trade Organization WTO تصنيف من الخدمات المقترحة، والتي اشتملت على اثنى عشر نوعا من الخدمات يتم التفصيل فيها لاحقا في اطار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات.

الفرع الثالث: خصائص تجارة الخدمات

تتسم تجارة الخدمات ببعض الخصائص التي تجعلها مميزة عن التجارة في السلع مثل (بوسالم، 2011، صفحة 22):

- أن عملية إنتاج الخدمة واستهلاكها يجب أن يتم في نفس الوقت وفي نفس المكان لمعظم الخدمات مما يتطلب في هذه الحالة ضرورة انتقال المستهلك إلى بلد منتج الخدمة لكي يستطيع تلقي الخدمة، أو ضرورة إجراء جانب من جوانب عملية الإنتاج في بلد المستهلك، أو انتقال عناصر الانتاج عبر حدود بلد المنتج والمستهلك، وبناء عليه فإن بعد المستهلك دوليا وبعد المنتج دوليا وانتقال عناصر النتاج صفة تميز التجارة الدولية في الخدمات، وهذا يختلف عن التجارة في السلع حيث تنتج السلع في بلد ما وتنتقل عبر الحدود إلى بلد آخر ليتم استهلاكها.
- الانشطة الخدمية التي لا تتطلب انتقال كل من الافراد أو الشركات أي طالبي وعارضي الخدمة خارج حدود الدولة، فهذه الخدمات ممكن أن تصل إلى الأفراد في الدول الأخرى دون الحاجة إلى انتقال هؤلاء الأفراد إلى شركات هذه الخدمات، وكذلك دون الحاجة إلى تمركز هذه الخدمات في الدول الأخرى. بحيث أن تبادل هذه الأنشطة او هذه الخدمات المنفصلة يتم بطريقة مشابهة لتبادل السلع، ولكن في معظم الحالات يتطلب الأمر تقارب بين منتجي الخدمات ومستهلكيها ويكون انتقال الأفراد ورأس المال في شكل استثمار أجنبي مباشر هما الشكلين لتقديم الخدمات (بلخير، 2011-2012، صفحة 30).
- معظم العوائق في مجال تجارة الخدمات تفرضها الحكومة من خلال اللوائح الحكومية وهي عوائق معقدة لا يمكن قياسها على عكس التجارة في السلع التي يفرض عليها رسوم جمركية يمكن قياسها.

المطلب الثالث: أهمية تجارة الخدمات

يكتسي قطاع الخدمات أهميته من عدة اعتبارات تتمثل في توفير مناصب الشغل وتشجيع الاستثمارات وكثافة رأس المال، فضلا عن زيادة مساهمة قطاع الخدمات في التنمية الاقتصادية من حيث الإنتاج أو الاستخدام أو المدفوعات، إضافة إلى زيادة الاهتمام بتجارتها وتسويقها في السنوات الأخيرة، فكلما

تقدم المجتمع زاد مستوى الطلب على الخدمات أكثر من السلع، ويظهر ذلك مثلا في الخدمات المصاحبة للمنتجات كخدمات الصيانة، وخدمات مصاحبة للمنتجات المالية. (إبراهيم م.، 2016، الصفحات 62-63) يوضح الشكل الموالي الأداء العالمي والإقليمي للخدمات للفترة ما بين الربع الأول من 2008 إلى الربع الرابع لسنة 2020:

شكل رقم (2-3): تطور الأداء العالمي والإقليمي للخدمات للفترة ما بين 2008-2020

الوحدة: النسبة المئوية (%)

Source: (Fourth quarter 2020 Trade in services, 2021, p. 1)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تطور تجارة الخدمات العالمية والإقليمية للفترة الممتدة مابين 2008 إلى 2020، حيث نلاحظ في الفترة ما بين الربع الأول من 2016 إلى الربع الأول من عام 2018 نجد ارتفاع ملحوظ في نسب تجارة الخدمات وهذا نتيجة تدخل الخدمات في كامل العمليات الإنتاجية، فبروز قطاع الخدمات وزيادة أهميته في مختلف الاقتصاديات العالمية صاحبه نمو في حجم التجارة الدولية للخدمات، والانخفاض الحاصل فيها في مرحلة الأزمات العالمية الذي شهده الاقتصاد العالمي ككل منها أزمة الرهن العقاري 2008، كما تراجعت التجارة العالمية في الخدمات التجارية بنسبة 18% على أساس سنوي في الربع الأخير من عام 2020، وهي زيادة طفيفة عن الانخفاض المسجل في الربع الثالث وهذا نتيجة ظهور فيروس كورونا الجديد (كوفيد-19) وكذا إجراءات إغلاق جديدة قامت بها العديد من الاقتصاديات لحماية نفسها من انتشار هذا الوباء، وكذا سبقت هذه الأزمة الاجراءات الحمائية والتي تمثلت في الحرب التجارية بين أكبر الاقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية والصين والانعكاسات التي خلفتها على الاقتصاد العالمي.

الفرع الأول: حجم تجارة الخدمات

كما يمكن توضيح أهمية تجارة الخدمات من خلال الاشارة إلى مساهمتها في الاضافة إلى الناتج المحلي الاجمالي وفي اجمالي التوظيف، وكذا مساهمتها في الاستثمارات وكثافة رأس المال كما يلي:

أولا: مساهمة تجارة الخدمات في الناتج الداخلي الاجمالي: أصبح قطاع الخدمات من القطاعات ذات التأثير الكبير على الاقتصادات، خصوصا تلك التي ترغب في تحقيق معدلات نمو وتنويع جيدة، حيث يلاحظ أن العديد من الدول في العالم أصبحت تتوجه تدريجيا من الاقتصاد الصناعي والتجاري إلى الاقتصاد الخدمي، وحتى إن لم يكن التحول تاما، فإن مساهمة الخدمات بكل أنواعها وأقسامها أضحى ذو ملامح واضحة.

- **نسب مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي لدول متقدمة ودول نامية:** يوضح الجدول الموالي نسب مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي لدول متقدمة ودول نامية.

جدول رقم (2-2) : نسب مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الاجمالي للفترة ما بين 2010-2019

الوحدة: النسبة المئوية **(%)**

البلد	إجمالي الناتج المحلي بليون دولار		نسبة مساهمة الزراعة %		نسبة مساهمة الصناعة %		نسبة مساهمة الخدمات %	
	2010	2019	2010	2019	2010	2019	2010	2019
الولايات المتحدة الأمريكية	14.992,1	21.433,2	1	1	19	19	76.2	76.9
الصين	6.087,2	14.342,9	9	7	46	39	44,2	53.9
ألمانيا	3.396,4	3.861,1	1	1	27	27	62.3	62.6
الهند	1.675,6	2.868,9	17	16	31	25	45	49.4
البرازيل	2.208,9	1.839,9	4	4	23	18	57.6	63.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (قاعدة بيانات البنك الدولي، 2021)

من خلال الجدول تتضح الأهمية التي بات يحتلها قطاع الخدمات في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية حيث بات يساهم بأعلى نسبة في الناتج المحلي الاجمالي وتتزايد مساهمته من سنة إلى أخرى على عكس قطاعي الزراعة والصناعة فنسبة مساهمتيهما أقل وتتراجع من سنة إلى أخرى، بحيث سجل الاقتصاد الأمريكي حالة فارقة في نشاط قطاع الخدمات، حيث إهتم بتنميته بشكل كبير أدى إلى أن يكون مساهم في الناتج المحلي الاجمالي الأمريكي بنسبة تقارب 76.9% في عام 2019، ومن الدول التي حققت نموا

ملحوظا في قطاع الخدمات، سنجد أن الصين قد استطاعت في العقد السابق من تنمية هذا القطاع ومزاحمة الدول المتقدمة فيه، حيث ساهم هذا القطاع في ناتجها المحلي بنسبة 53.9%، وقد حقق قطاع الخدمات في قيمة الناتج المحلي الاجمالي في البرازيل ما نسبته 63.3%.

- **نسبة القيمة المضافة العالمية لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي:**

تشمل القيمة المضافة لقطاع الخدمات مجموع القيمة المضافة لكل من تجارة الجملة والتجزئة، بما في ذلك الفنادق والمطاعم، النقل، الخدمات الحكومية والمالية والمهنية والشخصية مثل خدمات التعليم والرعاية الصحية والخدمات العقارية (سعود و مداحي، 2021، صفحة 8)، وبذلك فإن الشكل التالي يوضح تطور مساهمة القيمة المضافة لقطاع الخدمات من إجمالي الناتج المحلي في العالم إجمالا، وفي الجزائر خصوصا:

الشكل رقم (2-4): نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة: النسبة المئوية **(%)**

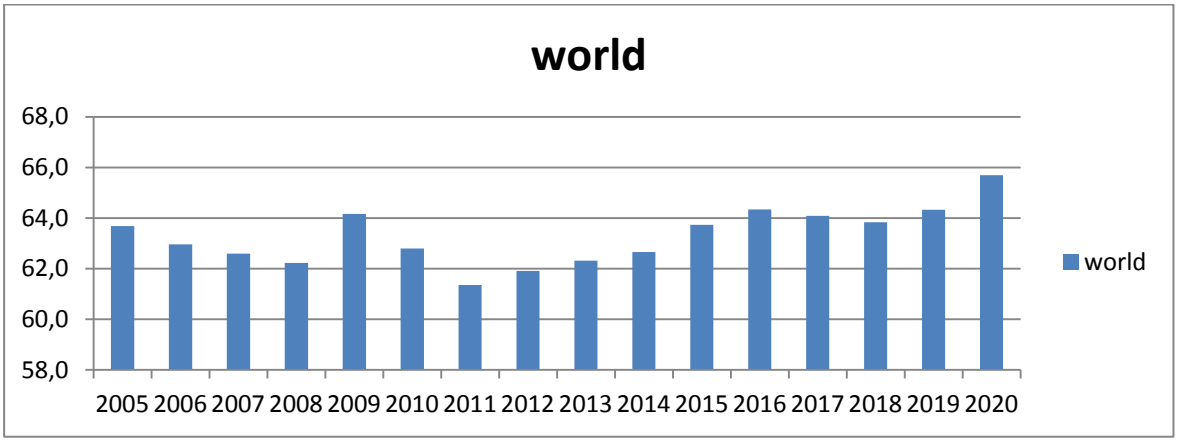

Source: (Banque-Mondiale, 2021)

من خلال الجدول يظهر أن قطاع الخدمات بتصنيفاتها المختلفة يساهم بصفة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، سواء على مستوى الاقتصاد العالمي إجمالا، حيث بلغت حصة قطاع الخدمات من إجمالي الناتج المحلي العالمي أكثر من 60% طيلة فترة الدراسة، مع انتقالها من 61.36% سنة 2011 إلى 64.33% سنة 2019، مع عدم توفر المعلومات الخاصة بسنة 2020. ويعود ذلك إلى أن التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال على المستوى العالمي أدى إلى تغيير جذري في كيفية توفير الخدمات واستهلاكها، إضافة إلى أن هذه التطورات فتحت مجالات جديدة أمام مقدمي الخدمات مما جعل قطاع الخدمات ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية وداعما لجذب الاستثمارات الأجنبية، مع دعم القدرات التسويقية للمنتجات داخل البلدان أو عبر الحدود (إبراهيم ع.، 2020، صفحة 523).

ومنه يمكن القول أن نمو قطاع الخدمات لا يمكن فصله عن نمو الاقتصاد نفسه أو عن نمو باقي القطاعات الاقتصادية. وعلى العموم، سيتقدم قطاع الخدمات على الصعيد العالمي، وإذا تم توفير المزيد من الدعم التشريعي والمرونة له فإنه سيكرس قيمته المضافة على التنمية بشكل عام.

ثانيا: نصيب تجارة الخدمات في توزيع العمالة:

يعتبر هذا القطاع من أكبر القطاعات استخداما للعمل، نظرا لطبيعته الخاصة والتي تعتمد على عنصر العمل باعتباره من أهم العناصر الانتاجية في إنشاء وتشغيل الخدمات، فهذا القطاع يمتص جانبا كبيرا من العمالة يفوق ما يحصل عليه قطاع إنتاج السلع (الذي يعتمد في الوقت المعاصر على المكينة) (شيحه، 2004، صفحة 177). وقد ساهم هذا القطاع في جميع الاقتصاديات في رفع معدلات التشغيل وتقليل معدلات البطالة.

ولا تزال العمالة ضمن قطاع الخدمات تزداد منذ عام 2000، فقد كان قطاع الخدمات المزوِّد الرئيسي بالوظائف منذ منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، بما في ذلك أثناء الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لعامي 2008 و2009. عندما كانت تمثل 38% من العمالة العالمية. و في عام 2018، كان قطاع الخدمات يمثل 51,1% من العمالة العالمية ويُعَدُّ المجال الرئيسي لإيجاد فرص عمل جديدة. كما بلغت حصة قطاع الخدمات من العمالة الإجمالية 75% في البلدان المتقدمة النمو و46% في البلدان النامية (ILO, 2019).

الشكل رقم (2-5): التغيّر السنوي في توزيع العمالة في قطاعات مختارة بحسب مستوى التنمية، 2001-2018

الوحدة: النسبة المئوية **(%)**

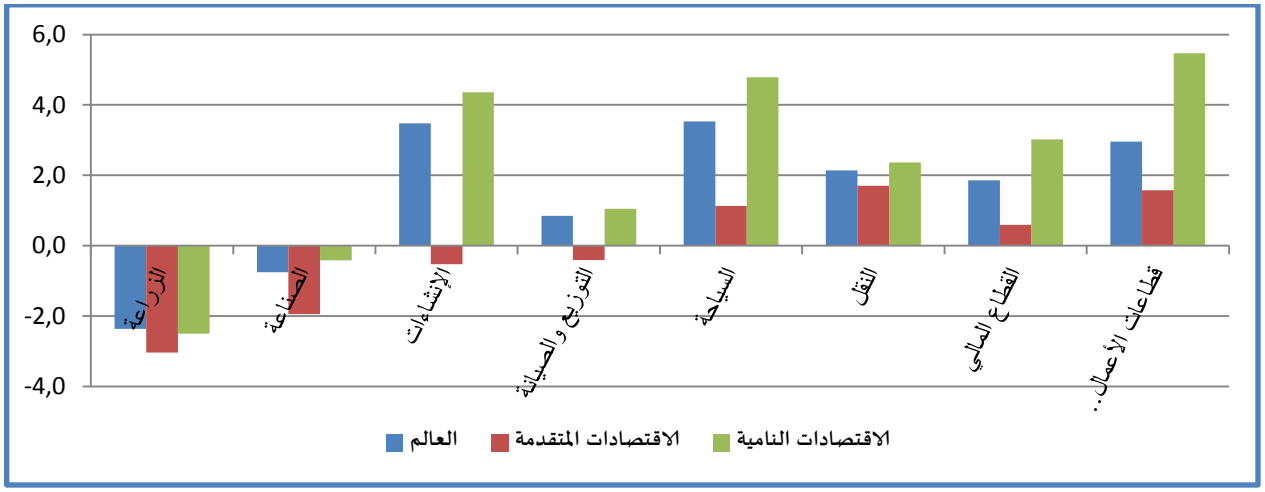

Source: (ILO, 2019)

نلاحظ من الشكل أعلاه أنه في الفترة 2001-2018، زادت أهمية قطاعات الخدمات في الإنشاءات والسياحة وفي غيرهما من قطاعات الأعمال سنوياً في السوق العالمية للوظائف، بما في ذلك في الاقتصاديات النامية. والتوظيف في قطاع الخدمات مناسب بوجه خاص للنساء، لذلك يستحوذن، في العالم بأسره، على الحصة الأكبر من الوظائف في هذا القطاع. وتبلغ نسبة مشاركة النساء في وظائف الخدمات في الاقتصاديات النامية 41%، وساهم هذا القطاع أيضاً في زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، مما أثر تأثيراً إيجابياً في المساواة بين الجنسين في العمالة. وفي عام 2018، بلغ توظيف المرأة ضمن قطاع الخدمات في البلدان النامية أكثر من 50% من النساء العاملات. وفي المقابل، بلغت هذه الحصة 87% في البلدان المتقدمة النمو(ILO, 2019) .

ثالثا: مساهمة قطاع الخدمات في الاستثمارات وكثافة رأس المال

يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر ارتباطا وثيقا بقطاع الخدمات، باعتباره منفذ أساسي يمر عبره مشغلو الخدمات الأجنبية إلى السوق المحلية مما يؤدي إلى فرص تنافسية جديدة للتخصص والارتقاء إلى المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وأما بالنسبة للخدمات، يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في التغلب على أعباء القرب الجغرافي التي لا تزال تؤثر في الخدمات، بحيث أن خاصية التخزين لا تتوفر في معظم الخدمات وهذا يتطلب تبادلها وجود المستهلكين والموردين فعليا قريبي من بعضهم. كما يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للخدمات ولإنتاج السلع منفذا هاما لاستقطاب التكنولوجيا والمهارات التقنية في مختلف القطاعات ما يكسب أسواق الخدمات ميزة تنافسية لتلبية احتياجات المستهلكين، وهذا يعتبر أمر ضروري لتطوير وإنتاج خدمات عالية الجودة وأقل تكلفة سواء لاستهلاك الأسر أو الشركات (الاسكوا، 2018، الصفحات 102-103).

وتعتبر الخدمات أقل تجزؤ من السلع في العملية الانتاجية مما يتيح فرص الانتاج وتطوير خدمات جديدة بما يتناسب واحتياجات الأسواق، أي أنها ترجع إلى الظروف وأذواق المستهلكين. ولفهم أفضل لموقف الخدمات في عملية الانتاج ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (2-6): موقف الخدمات في عملية الانتاج

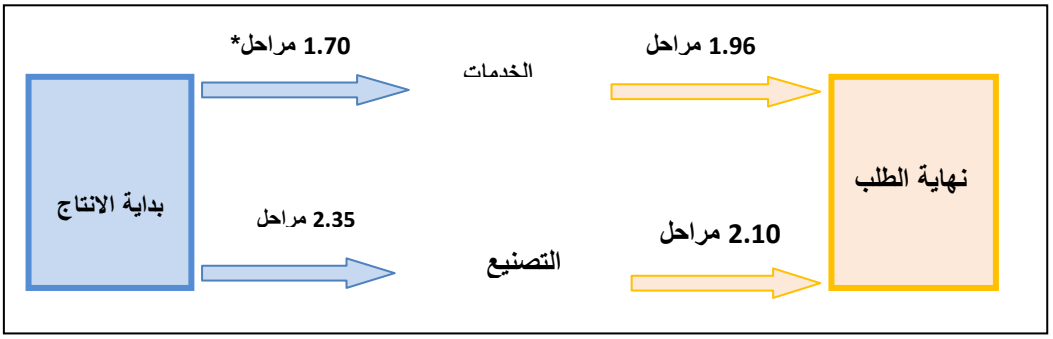

*يقيس مؤشر مراحل الإنتاج متوسط عدد المراحل المطلوبة لإنتاج ما (سلعة أو خدمة) وبالتالي تلتقط الروابط الخلفية. مؤشر المسافة إلى الطلب النهائي يقيس متوسط عدد مراحل الإنتاج قبل أن تصل السلعة أو الخدمة إلى الطلب النهائي ومن ثم يلتقط الروابط الأمامية.

القيمة الدنيا للمؤشرات هي 1 وتزيد مع عدد مراحل الإنتاج المطلوبة والمسافة إلى الطلب النهائي، على التوالي. المؤشرات لا تفرق بين المصادر المحلية والدولية.

Source : (Lanz & Maurer, 2015, p. 7)

من الشكل أعلاه نلاحظ أن الخدمات أقرب إلى الطلب النهائي من أنشطة التصنيع بحيث تتميز بعدد أقل من الروابط الخلفية، أي أن التصنيع ينطوي على متوسط مسافة تمثل 2.35 مراحل الانتاج مقارنة بالخدمات تنطوي فقط على 1.7 مراحل الانتاج. ومن ناحية الروابط الخلفية فمتوسط المسافة إلى نهاية الطلب 1.96 مراحل، وبهذا نقول أن انتاج الخدمات أقل تجزؤا من إنتاج السلع.

وهنا تكمن الفرص لزيادة الانتاج والتخصص والربط في سلاسل الانتاج الدولية، والفرص تخلق مع عامل الوقت نظر أن الاحتياجات في اطار الخدمات تتغير مع مرور الوقت وعوامل أخرى.

وتستهدف تجارة الخدمات مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية ما يجعلها أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي لأنها تعزز الكفاءة وتقلل تكاليف ممارسة الأعمال التجارية. وكذا تساهم في خلق مناصب العمل والتأثير على النمو وزيادة المنافسة المحلية والدولية. بالإضافة إلى ذلك، أن التعاون في تجارة الخدمات بين الدول وبعضها البعض يساعد في تسهيل التجارة وتنشيط الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، والحصول على تكنولوجيا جديدة ومتطورة، بما تسهم كذلك في تفعيل التعاون والتكامل الاقتصادي (مجدي، 2019).

كما اعتبر قطاع الخدمات منذ عقود أنه قطاع يفتقر الى كثافة رأس المال ويتسم باستثمار محدود، على عكس الصناعة، والتي اعتبرت محرك الاستثمارات. خلال سنوات 1980، في الولايات المتحدة، كوتشر ومارك من بين الأوائل من أعادوا النظر في فرضية كثافة رأس المال المنخفضة في الخدمات. هؤلاء المؤلفين قاموا بتصنيف 145 من الأنشطة حسب كثافة رأس المال (رأس المال لكل ساعة عمل) بترتيب تنازلي (من اعلى كثافة راس المال الى ادنى كثافة لراس المال) وتبين بالفعل في عام 1973.

- لا يوجد أي نشاط خدمي ينتمي إلى 30% من الأنشطة التي ترتب في المراتب الأخيرة، الأمر الذي يؤدي إلى رفض فرضية انخفاض كثافة رأس المال لهذه الأنشطة.
- العديد من الأنشطة الخدمية من بينها النقل، ظهرت من بين 10%.
- ما يقرب من نصف 30 نشاط ذوي أعلى كثافة رأس المال هي أنشطة تخص الخدمات.

وفيما يتعلق بتطور الانفاق على راس المال (الاستثمار في المباني والمعدات)، يمكننا أضا أن نسجل أنه منذ عام 1960، أنشطة الخدمات تفوق الأنشطة الصناعية وهذا حسب رأي الباحثين الاقتصاديين (F. GALLOUJ ; 1996 C.GALLOUJ).

الخدمات هي بوضوح الأنشطة التي تتميز بكثافة رأس المال وتزيد تدريجيا، في أوائل سنوات 2000 وفي فرنسا بالتحديد كان المبلغ الاجمالي لرأس المال الثابت لقطاع الصناعة هو 835 مليار، بينما تجاوز 1130 مليار أورو في القطاع المسوق وعلى مقربة من 2140 مليار يورو لقطاع الخدمي ككل.

إذا كان رأس المال الإجمالي للفرد أعلى في الصناعة (راجع الى وجود توظيف اكثر في قطاع الخدمات) وهذا يرجع أساسا، كما فسرها Gadrey سنة 2003، الى ترتيبات محددة تمس العديد من الخدمات من اجل التحديث حيث يتم استثمار رأس المال والعمل بطريقة اضافية او تكميلية بدلا من الطرق البديلة التقليدية (بوصالح و بوثلجة، 2015، صفحة 90).

هذا التطور في دور قطاع الخدمات أنتج أساليبا جديدة في خلق الخدمة وتقديمها، ما زاد من شدة المنافسة بين المؤسسات التي تصنع الخدمات، سواء من خدمات عامة أو خاصة، وهذا التنافس الشديد أدى إلى تسجيل نمو سريع في قطاع الخدمات في العالم، ففي الاقتصاد المعاصر الذي يميل إلى انتقال الموارد من القطاعات المنتجة للسلع إلى القطاعات المنتجة للخدمات، أصبحت صناعة الخدمات تساهم بأكثر من ثلاثة أخماس الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مع توظيف أكثر من ثلث القوى العاملة في جميع أنحاء العالم. والجدول الموالي يوضح توزيع الإستثمارات الخدماتية المباشرة حسب الأقاليم الاقتصادية 2016-2019.

الجدول رقم (2-3): توزيع الاستثمارات الخدماتية المباشرة حسب الأقاليم الاقتصادية 2016-2019

السنة	2016		2017		2018		2019	
إتجاه الإستثمار	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
الإقتصاديات المتقدمة	256443	152441	247587	163096	302643	200844	319206	193317
إقتصاديات في مرحلة إنتقالية	4731	11150	32691	11271	8375	17810	2468	13360
الإقتصاديات النامية	214636	287879	81597	175661	157549	249758	100503	215467
الإقتصاديات النامية لإفريقيا	5782	70969	2889	53671	5874	27019	4970	41186
الإقتصاديات النامية لآسيا	211680	208186	74612	99471	143750	183984	86307	111197
الإقتصاديات النامية لأمريكا اللاتينية والكاريبي	-2826	8724	4096	22519	7925	38755	9226	63084

Source : presented by the student : (UNICTAD, 2020, 2019,2018)

وبالتالي زادت مساهمة قطاع الخدمات في التنمية الاقتصادية من حيث الإنتاج أو الاستخدام أو المدفوعات، إضافة إلى زيادة الاهتمام بتجارتها وتسويقها في السنوات الأخيرة، فكلّما تقدم المجتمع زاد مستوى الطلب على الخدمات أكثر من السلع، ويظهر ذلك مثلا في الخدمات المصاحبة للمنتجات كخدمات الصيانة، وخدمات مصاحبة للمنتجات المالية (إبراهيم م.، 2016، الصفحات 62 - 63).

إن الفوائد التي تنجم من تحرير الخدمات كزيادة الصادرات، زيادة الرفاهية، تنويع عروض الخدمات، يجب أن تحرك وتدفع بالدول السائرة في طريق النمو إلى المشاركة الفعالة في التجارة الدولية. للوصول إلى هذه النتائج يجب على الدول النامية أن تعمل على تقوية الامكانيات ورفع مستوى خدماتها لتعرض خدمات في المستوى، فعالة وتنافسية، تحسين سوق خدماتها وتحسين استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال (رقيبة، 2019، صفحة 223).

الفرع الثاني: دور تجارة الخدمات في التحول الهيكلي من أجل التنمية

إن مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد كبيرة إذ بإمكان هذا القطاع، وبالأخص الخدمات المرتبطة بالهياكل الأساسية، تقديم إسهامات وسيطة لجميع الأنشطة الاقتصادية. وهذا التوسع في الخدمات يسهل الإنتاج والتصدير عن طريق عمليات إنتاجية، وبالأساس في المكاتب الخلفية ومراحل الإنتاج (مثل مراقبة النوعية والخدمات الهندسية)، وكذلك في مراحل الإنشاء وما قبل الإنتاج وما بعد الإنتاج وما بعد البيع. وفي عام 2015، كانت أنشطة دعم الخدمات (مثل البحث والتطوير، والخدمات الهندسية والتوزيع) تمثل نسبة من 25 إلى 60 في المائة من الوظائف في الشركات الصناعات التحويلية. وتكتسي الخدمات

أهمية أيضا في تنسيق عمليات الإنتاج. ومن ذلك على سبيل المثال، تتيح خدمات الاتصالات والتعاون بين مختلف الأنشطة في عملية إنتاج ما، كما أن الخدمات المرتبطة بالمعارف وبالتكنولوجيا تسهل عملية التخصص (الأونكتاد، 2017).

الشكل رقم (2-7): حصة أنشطة الخدمات في مراحل عملية الانتاج

الوحدة: النسبة المئوية (%)

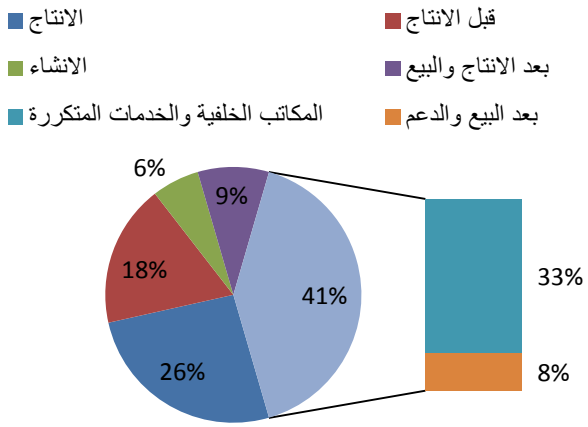

المصدر: (الأونكتاد، 2015)

كما إن بإمكان قطاع الخدمات، بدعمه القدرة الإنتاجية والتصديرية، تغيير الأسعار النسبية في القطاعات التي تساهم فيها، ومن ثم التأثير على قرارات هذه القطاعات فيما يتصل بالإنتاج والعمالة والاستثمار والتجارة والاستهلاك. ويؤدي ذلك إلى إحداث تغييرات تستحثها الخدمات في الهيكل الاقتصادي، حيث تصبح بعض القطاعات أكثر أهمية من بعض وذلك بالاستناد إلى نواتج الخدمات القادرة على المنافسة. وقد تكون مثل هذه التغييرات الهيكلية مفيدة للغاية إذا كانت في صالح القطاعات التي تميل إلى أن تكون ذات إنتاجية عالية أو تعتمد على التكنولوجيا بكثافة، أو تتمتع بإمكانية كبيرة للتطوير، بما يؤدي إلى النمو القائم على الخدمات. وثمة من يقول إنه لم يعد بالإمكان النظر إلى قطاع الخدمات على أنه بديل للتصنيع وإنما على أنه جزء من إستراتيجية لإحداث تحول في جميع القطاعات، بما فيها قطاع الصناعة التحويلية.

المبحث الثاني: تحرير تجارة الخدمات ضمن الاتفاقية متعددة الأطراف

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف عن قرب على ماهية تحرير تجارة الخدمات لننتقل إلى التعرف إلى طبيعة اتفاقية تحرير تجارة الخدمات من خلال التعرض أولا للقضايا المطروحة عند بدأ مفاوضات الجاتس وثانيا إلى الجوانب المختلفة للإتفاقية. بالإضافة إلى مساهمة الدول العربية في المفاوضات، وكذا التزاماتها بالنسبة للاتفاقية.

المطلب الأول: ماهية تحرير تجارة الخدمات

تزايد الاهتمام منذ القرن الماضي بتحرير تجارة الخدمات وتكاثفت الجهود الدولية لتحقيق ذلك بهدف تحسين قواعد السلوك التجاري في هذا القطاع وتحسين وتطوير فرص المنافسة فيه بقطاعاته المختلفة وفي هذا المبحث سنتعرض إلى المقصود بتحرير تجارة الخدمات ومبرراتها بالإضافة إلى تبيان عوائق تحرير تجارة الخدمات.

الفرع الأول: مفهوم تحرير تجارة الخدمات

ينصرف مفهوم تحرير تجارة الخدمات إلى عملية اتخاذ الإجراءات التي توسع فرص دخول موردي الخدمات الأجنبية للسوق المحلية أو تقلل التحيز إتجاههم في مواجهة الموردين المحليين ويعني أيضاً حرية المحليين في النفاذ للأسواق الأجنبية دون وجود تحيز بفضل موردي هذه الأسواق، ويبقى الأصل في الحصول على حصة من حجم السوق سواء في الداخل أو الخارج مرهوناً بالميزات التنافسية بين موردي الخدمات على إختلاف جنسياتهم أو مواطن تسجيلهم (عبيد, حسن، 2002، الصفحات 4-6).

وبالإضافة الى ذلك فإن مفهوم التحرير يشير أيضا "إلى حرية مستهلكي الخدمة في أي بلد اختيار أي من موردي الخدمة، أو الطريقة التي يتم بها عرضها، وعليه فإن المعنى ينصب أساسا على إلغاء القيود التي يفرضها التدخل الحكومي في مجال تجارة الخدمات، إلا إذا كان ذلك يتم لأسباب سيادية ويفرض القيود والحواجز على خدمات بذاتها سواء كان عارضها موردين محليين أو أجانب" (عبيد, حسن، 2002، صفحة 7).

يجب أن لا نخلط بين تحرير تجارة الخدمات وبين إلغاء القيود والنظم، لأن العديد من الخدمات يجب أن تخضع لتنظيم وسيظل كذلك من أجل الصالح العام. لذلك تميز الجاتس بين حواجز تجارة الخدمات التي تشوه المنافسة وتقيد دخول الأسواق من ناحية والنظم والقواعد الضرورية من أجل إتباع أهداف

السياسات المشروعة وضمان العمل المنظم للأسواق من ناحية أخرى، وعلى سبيل المثال تعتبر القيود على عدد الموردين في خدمة معينة أو التفرقة ضد موردين أجانب بمثابة حواجز على تجارة الخدمات وهي تخضع للتحرير، بينما يعتبر شرط التقيد بالمعايير الفنية أو شروط التأهيل التي تهدف إلى ضمان جودة الخدمات وحماية المصلحة العامة، أشكالا ضرورية للتنظيم (وصاف، 2014، صفحة 38).

الفرع الثاني: أهداف تحرير تجارة الخدمات

أدى التحول الرقمي الى تسريع الاتفاق بشأن الخدمات، وهذا لما شهدته الساحة الدولية من تحولات كبيرة في عديد من المجالات في زيادة حجم ونوعية الخدمات التي يمكن مبادلتها دوليا، فكان لزاما فتح الأسواق أمام هذه الخدمات، وإدخالها في النظام التجاري الدولي.

وقامت الدعوة إلى تحرير تجارة الخدمات على نفس الفلسفة التي قامت عليها فكرة تحرير التجارة الدولية في السلع، وهو قاعدة الميزة النسبية، لأن الميزة النسبية تساعد على رفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وتؤدي الى استمرار منتجي السلع والخدمات الأكثر كفاءة والأقل هدرا للمصادر الطبيعية في الأسواق، الأمر الذي يؤدي في محصلته النهائية إلى رفع مستوى أداء الاقتصاديات القومية ونمو حجم التجارة الدولية، ولذلك فالدول التي تتمتع بمزايا نسبية أو تتفوق في مجال إنتاج بعض الخدمات تكون لها الريادة والسبق في تجارة وتسويق هذه الخدمات في السوق الدولية (بوسالم، 2011، الصفحات 56-57). ويواصل أعضاء منظمة التجارة العالمية المناقشات حول دفع عجلة المفاوضات لتحقيق مستوى أعلى من فتح الأسواق (WTO, 2022)، كما هو منصوص عليه في المادة التاسعة عشرة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات. بدأت هذه المحادثات في عام 2000 بموجب التفويض الأصلي الوارد في الجاتس وأصبحت جزءًا من جولة الدوحة في مؤتمر الدوحة الوزاري عام 2001. في عام 2011، وافق الأعضاء على تنازل يسمح بمنح معاملة تفضيلية للخدمات وموردي الخدمات من أقل البلدان نموا.

تجري المفاوضات بشأن التزامات محددة، بموجب المادة 19 من الجاتس، في الدورة الخاصة لمجلس التجارة في الخدمات. يتفاوض الأعضاء أيضًا على القواعد الخاصة بالتنظيم المحلي في الخدمات، بما يتماشى مع المادة السادسة من الجاتس، بهدف ضمان ألا تشكل التدابير المتعلقة بمتطلبات التأهيل والمعايير الفنية ومتطلبات الترخيص حواجز غير ضرورية أمام التجارة في الخدمات.

وقد جاء في مقدمة الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات المبررات لضم الخدمات في إطار التحرير الكامل للتجارة الدولية، حيث استلهمت الجاتس أساسًا نفس الأهداف مثل نظيرتها في تجارة البضائع، وهي الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) (WTO, 2022):

- إنشاء نظام موثوق متعدد الأطراف لتجارة الخدمات بهدف التوسع في هذه التجارة في اطار من الشفافية والتحرير التدريجي كوسيلة من وسائل تعزيز النمو الاقتصادي لجميع الأطراف؛
- ضمان المعاملة العادلة والمنصفة لجميع المشاركين (مبدأ عدم التمييز)، مع الأخذ بعين الاعتبار المصاعب الجدية التي تعيشها الدول الأقل نموا بسبب ظروفها الاقتصادية الخاصة؛
- الاعتراف بالأهمية المتزايدة للتجارة في الخدمات وأثرها على نمو الاقتصاد العالمي؛
- تعزيز التجارة في الخدمات والتنمية من خلال التحرير التدريجي؛
- الرغبة في تسهيل زيادة مشاركة الدول النامية في تجارة الخدمات وزيادة صادراتهم الخدمية من خلال تعزيز قدراتهم الداخلية وكفاءتهم في تحرير الخدمات وكذلك مكانتهم التنافسية؛
- الرغبة المبكرة في تحقيق مستوى متقدم من التحرير في مجال التجارة في الخدمات من خلال جولات متعددة الأطراف من النقاش والمفاوضات، تهدف إلى تحقيق غايات مشتركة لجميع الأعضاء المشاركين مع ضمان توازن شامل بين الحقوق والواجبات؛
- الاعتراف بحقوق الأعضاء في تنظيم وإدخال الأنظمة الجديدة المتعلقة بتقديم الخدمات داخل حدودهم القومية لأجل تحقيق أهداف السياسات الوطنية، والإقرار بحاجة الدول النامية بوجه خاص إلى ممارسة هذا الحق نظرا للتباين في درجة تطور الضوابط التنظيمية للخدمات بين مختلف البلدان؛

الفرع الثالث: منافع وعوائق تحرير تجارة الخدمات

كما لتجارة الخدمات من منافع ومبررات يمكن من خلال إعطاء دافع لتحريرها لها معوقات وعراقيل تحد من تحريرها والتقدم في هذا التوجه.

أولا: منافع تحرير تجارة الخدمات:

توجد مجموعة من المبررات التي تحفز على تحرير تجارة الخدمات نورد منها ما يلي (وصاف، 2014، الصفحات 43-44):

1. **الأداء الاقتصادي:** تمثل البنية التحتية الخدمية الفعالة شرط أساسي للنجاح الاقتصادي. وتقدم خدمات مثل الاتصالات والبنوك والتأمين، والنقل مدخلات إستراتيجية مهمة لجميع القطاعات. كما

أن دافع المنافسة يعتبر عامل مهم في التفوق في هذا الدور مما يساهم في فاعلية النمو الاقتصادي العام.

2. **التنمية:** إن الحصول على الخدمات الجيدة يساعد المصدرين والمنتجين في الدول النامية على استغلال مزاياهم التنافسية، بغض النظر عن السلع والخدمات التي يبيعونها. واستفادت بعض الدول النامية أيضا من الاستثمار الاجنبي والخبرة الاجنبية في تحقيق تقدم في اسواق الخدمات الدولية، من السياحة والبناء إلى البرمجة وتطوير الخدمات الصحية. حتى أصبح تحرير الخدمات عنصرا أساسيا في العديد من استراتيجيات التنمية.
3. **ادخارات المستهلكين:** هناك أدلة قوية على أن تحرير تجارة الخدمات يمكن أن يوفر أسعارا أدنى ونوعية أفضل، وتشكيلة أوسع للمستهلكين، ليس في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية فحسب. وتؤدي مثل هذه الفوائد دورا مستمرا من خلال النظام الاقتصادي، كما أن تحسين شروط الإمداد يساعد العديد من المنتجات الأخرى. ونتيجة لذلك، وحتى إذا ارتفعت بعض الأسعار أثناء تحرير التجارة، مثل تكلفة المكالمات المحلية، فإن ذلك يتفق مع انخفاض السعر وزيادة الجودة.
4. **الشفافية:** إن التزام الدولة باتفاقية تحرير تجارة الخدمات في اطار منظمة التجارة العالمية هو ضمان ملزم قانونا يسمح للشركات الأجنبية بتقديم خدماتهم في ظل ظروف مستقرة، وهذا يتيح لكل من يملك حصة في القطاع سواء المنتجون، والمستثمرون، والعمال، والمستخدمون فكرة واضحة عن قواعد اللعبة. حتى يصبحوا قادرين على التخطيط للمستقبل بثقة أكبر، وبالتالي تشجيع الاستثمار الطويل الأجل.
5. من أجل تعزيز المنافسة في البيئة المالية وتعبئة المدخرات على نحو اكثر فعالية، يؤدي التحرير المالي عادة إلى القضاء على الاطراف غير الكفؤة، حيث تتاح للوسطاء الماليين فرصة العمل في العديد من الاسواق وفي العديد من المواقع المالية، ويؤدي التكامل المالي إلى تداخل عضوي بين مختلف أنواع المؤسسات المالية (المصارف وشركات التامين وجهات اصدار الاوراق المالية، وما إلى ذلك). ويتطلب كل ذلك قواعد تنظيمية قطاعية مرنة لا تعيق بدء عمل مؤسسات الائتمان.
6. **نقل التكنولوجيا:** تساعد التزامات الخدمات في منظمة التجارة العالمية على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (عبد المطلب ع.، 2005، الصفحات 129-130) ويساهم هذا الاستثمار الأجنبي المباشر بمهاراته وتقنياته الجديدة التي تنسكب ضمن اقتصاد أوسع بطرق مختلفة حيث يتعلم الموظفون المحليون المهارات الجديدة، ويقومون بنشرها عندما يتركون الشركة.

وتستخدم الشركات المحلية هذه التقنيات الجديدة. كما تستفيد الشركات في القطاعات الأخرى التي تستخدم معطيات قطاع الخدمات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والإدارة المالية.

5. يساعد توسع الاسواق الاقليمية على جذب الاستثمار، نظرا لحجم الاسواق وانخفاض المعاملات في بعض القطاعات الحساسة، وتحرير تجارة الخدمات ساعد أيضا على تنويع وتجزئة الانتاج في مواقع مختلفة (في سلاسل القيمه العالمية) بعد الثورة التكنولوجية.

فالخدمات تكتسب أهمية متزايدة في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وهذا لعدة اعتبارات أهمها: خلق وتعزيز النمو في الاقتصاد القومي، توفير فرص العمل للعاطلين عن العمل الدائمين منهم أو الذين تم الاستغناء عنهم في المشروعات والشركات الصناعية التي أجريت بها إعادة هيكلة أو إصلاحات جذرية، فضلا عما يقدمه هذا القطاع للاقتصاد القومي في بعض الدول من سياسات وإجراءات لتصحيح ميزان المدفوعات (وصاف، 2014، صفحة 29).

كما أن الاقتصادات النامية التي لا تزال أمامها إمكانات كبيرة في مجال الصناعة التحويلية، يجب أن تنمي خدماتها وفق أحدث التطورات وتحتاج شركات الصناعة التحويلية هذه الخدمات لكي تربطها بسلاسل القيمة العالمية وتطور قدراتها التنافسية في أنشطة أكثر اعتمادا على المهارات على امتداد سلسلة القيمة (لونغاني و ميشرا، 2014، صفحة 54). والشكل الموالي يوضح "شكل الابتسامة" لتحقيق القيمة، الذي يبين طريقة الشركات في الفصل بين مواقع أنشطة القيمة المضافة العالية وأنشطة القيمة المضافة المنخفضة:

الشكل رقم (2-8): منحنى ابتسامة يوضح دور الخدمات في عملية الانتاج

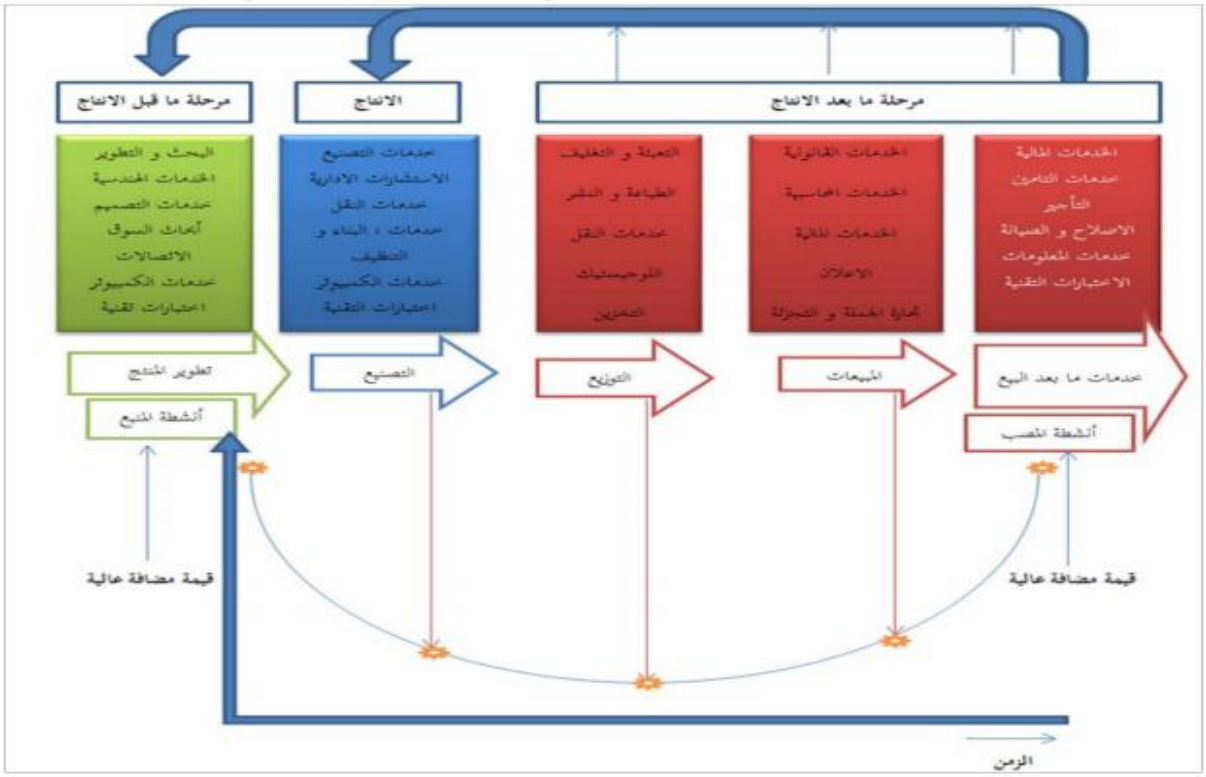

المصدر: (جرمون، 2020، صفحة 24)

كما يمكن توضيح المنافع من تحرير التجارة الدولية في الخدمات من خلال الإشارة إلى مزايا هذا التحرير بالنسبة للمؤسسات العاملة في قطاع الخدمات، وللعمالة في هذا القطاع وكذلك بالنسبة للمستهلك أو المستخدم (لاشين، 2005، الصفحات 36- 38).

أ. **المزايا للمؤسسات العاملة في قطاع الخدمات:** من الواضح أن المزايا التي تجنيها المؤسسات من فتح الأسواق تتمثل بالدرجة الأولى لتلك المؤسسات التي تعمل في مجال تصدير الخدمات، وكذلك الأمر-ولكن بدرجة مختلفة- بالنسبة للمؤسسات التي تعمل في مجال الاستيراد الخدمات. وقد تبث في حالات كثيرة أن الدول التي تفتح أسواقها للمنافسة الحرة للموردين الخارجيين استطاعت أن تحقق كفاءة عالية من هذه الخدمات وفق الموقف التنافسي للعديد من صناعاتها الإنتاجية والخدمية.

ب. **المزايا للعمالة في قطاع الخدمات:** من المعروف أن العمالة في قطاع الخدمات أفضل من العمالة الأخرى في القطاعات الانتاجية للبلد من حيث الأجور وظروف العمل والتنقل، وكذلك إمكانية الحركة للبحث عن وظائف أخرى إذا ما تغيرت أماكن إقامتهم. كما تتميز العمالة في قطاع الخدمات بمستويات أعلى من المهارات وبالذات لاسيما في مجال تطبيق التكنولوجيا الحديثة، حيث أنه كلما

تعمقت هذه المهارات كلما زادت قدرت العامل على الحركة سواء أفقيا (إلى مواقع أخرى) أو رأسيا (وظائف أفضل).

ت. **المزايا للمستخدم:** هناك العديد من الآراء حول هذا الموضوع، فبعض التحليلات تركز على مصلحة المنتج وليس المستخدم نظرا لوجود مؤسسات ونقابات قوية تدافع عن موردي تلك الخدمات مثل المحامين الأطباء، المهندسين، المعلمين، المؤلفين... وليس مستهلك الخدمة كالمرضى، والقراء ومستهلكي المياه والكهرباء وهكذا.

وبطبيعة الحال، فإن المزايا واضحة بالنسبة للمستهلك في سياق تحرير تجارة الخدمات حيث ستكون هناك خيارات واسعة أمامه وبأسعار تنافسية.

ثانيا: عوائق تحرير تجارة الخدمات: تواجه تجارة الخدمات عدة عوائق تعترضها وتحد من تحريرها، وتتمثل فيمايلي (شربال، 2019، الصفحات 29-30):

1. **الضغوط التنافسية:** وذلك للضغوط التي تتعرض لها الدول من قبل منظمة التجارة العالمية والمجتمع الدولي، والشركات المتعددة الجنسيات من أجل فتح قطاع الخدمات دون مراعاة لمستوى التنمية، وكذا مدى استعدادها لإحداث تغييرات في مجالات أخرى، هذا يجعلها تنحرف عن أهدافها المسطرة وتؤثر في هيكلها التنموي، وهذا ما يجعل الدول النامية بخاصة لا تستطيع مواكبة المنافسة الدولية ما يجعلها تحمي مصالحها واقتصادياتها.
2. **إتفاقية الاستثمار والعمل:** عند توقيع الاتفاقيات الثنائية يستفيد كل الشركاء بالمزايا الممنوحة، في حين أنه في اتفاقية التجارة الحرة هناك تداخل فيما بين أحكام الاستثمار والخدمات وبالتالي لابد من السير على نهج حذر عند التعامل معها، وينطبق نفس الشيء على عقود العمل التي قد تتفق الدول على أحكام معينة لحركة العمالة والتي غالبا مالا تظهر في جداول الجاتس.
3. **عدم قدرة الحكومة على التعامل مع قضايا الخدمات:** وهذا بالنسبة للتعامل مع القضايا المتعلقة بالخدمات.
4. **الإصلاح التنظيمي والإداري:** يستلزم تحرير الخدمات العديد من الإصلاحات التنظيمية والإدارية التي لابد أن تسهر الحكومة على تنظيمها لضمان إدخال قدر أكبر من المنافسة والتغلب على إخفاقات السوق.

المطلب الثاني: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS

تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) من أهم الاتفاقيات التجارية التي تم ضمها إلى جانب الاتفاقيات التجارية الأخرى للجات "GATT"* ومن ثم لمنظمة التجارة العالمية، والتي تعد حدثا تجاريا عالميا لم يسبق له مثيل..وتعتبر على جانب كبير من الأهمية خاصة في ظل التقدم التكنولوجي الكبير الذي يسوده العالم كله (أبوالعلا، بدون سنة نشر، صفحة 64)، لهذا سنقوم بعرض النظام المؤسساتي للتجارة المتعدد الأطراف للخدمات، والذي يعتبر بدوره تركيبة هامة في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

الفرع الأول: ماهية تجارة الخدمات من منظور الاتفاقية

إن الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات General Agreement on Trade in Services تهدف إلى تحرير الخدمات عن طريق جولات المفاوضات المتتابعة التي تحفظ مصالح كل الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة ** (OMC) (السيرتي، 2014، صفحة 195)، إنه يهدف إلى توسيع هذه التجارة في ظل ظروف الشفافية والتحرير التدريجي وكوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي لجميع الشركاء التجاريين وتطوير الدول النامية شأنها شأن الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (رقية، 2019، صفحة 54).

أولا: تعريف الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات

تعني الجاتس "GATS" الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات، الوارد في الملحق 1 (ب) من اتفاقية منظمة التجارة العالمية سرى مفعولها في 01 جانفي 1995 كنتيجة لمحادثات جولة الأورغواي***، عقدت المعاهدة لبسط النظام التجاري المتعدد الأطراف في قطاع الخدمات، بنفس الطريقة التي يقوم بها نظام الاتفاقية العامة حول الجارة والتعريفة "GATT" (لاشين، 2005، صفحة 50) ببسط نفس النظام في تجارة السلع.

كما تعتبر اتفاقية الجاتس الخطوة الأولى نحو ادخال الخدمات في النظام التجاري الدولي من خلال إنشاء إطار متعدد الأطراف للمبادئ والقواعد للتجارة في الخدمات، وهذه الاتفاقية لا تهدف فقط إلى توسيع نطاق التجارة متعددة الأطراف فيما يتعلق بالخدمات أو اكتمال النظام التجاري الدولي بحيث يتسع معا للسلع

---

* **الجات (GATT)** تعني الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة"Agreement on Tarafs and Trade" لعام 1994، الوارد في الملحق 1(أ) من اتفاقية منظمة التجارة العالمية. وهي عبارة عن اتفاقية دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقا والتزامات متبادلة بين حكومات الدول الموقعة عليها والتي تعرف اصطلاحا بالأطراف المتعاقدة، بهدف تحرير التجارة الدولية السلعية من القيود التي تعوق حركتها.

** **منظمة التجارة العالمية:** "هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم "ومهمتها ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر ممكن من السلامة واليسر والحرية"

*** **جولة الأوراغواي** تعتبر الأولى في تاريخ الجات بأنها أدخلت الخدمات إلى جانب السلع في عملية تحرير التبادل الدولي كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي، ولكن عملية وضع اطار متعدد الأطراف لمبادئ وقواعد التجارة في الخدمات لم يكن بالأمر الهين.

والخدمات، أو من مظاهر التعاون الدولي، ولكنها تعكس أيضا الأهمية الاقتصادية للتجارة في الخدمات في المجال الدولي، وتعالج وتنظم في الواقع سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، والنظم الرقابية الداخلية، والتي تعوق وتعرقل تطور وانتقال وتوظف الخدمات في مختلف الأسواق، فالأمر لا يتعلق أساسا بتحرير هذا النشاط ونتائجه من عوائق التعريفات الجمركية، وإنما تحرير هذا القطاع من العوائق غير التعريفية والعوائق التنظيمية الداخلية، والتي تمنع بصفة مباشرة التوسع في الأسواق وزيادة الصادرات والواردات من الخدمات. والشكل الموالي يوضح الإطار العام لجولة الأوروغواي واتفاقياتها ويمكن أن نوضحها كما يلي:

الشكل رقم (2-9): الإطار العام لجولة الأوروغواي واتفاقياتها

المصدر: (عبد المطلب ع.، 2005، صفحة 60)

وينقسم اتفاق التجارة في الخدمات إلى ثلاثة أجزاء كالآتي (أبو عيدة، 2014، صفحة 300):

- **الجزء الأول:** المبادئ العامة للاتفاقية والتي تطبق على جميع الأعضاء؛
- **الجزء الثاني:** التعهدات والالتزامات والتي تضمنتها البرامج الوطنية بما في ذلك البرامج الخاصة بسياسات التحرير الاقتصادي؛
- **الجزء الثالث:** يشمل الملاحق تتعلق بمجالات محددة في قطاع الخدمات؛

ثانيا: المراحل الرئيسية في مفاوضات الخدمات:

تدعو الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى الدخول في جولات متتالية من المفاوضات من أجل تحقيق مستويات أعلى من التحرير بشكل تدريجي. يجب أن تكون المفاوضات "موجهة نحو تقليل أو إزالة الآثار السلبية على التجارة في الخدمات للتدابير كوسيلة لتوفير الوصول الفعال إلى الأسواق. "يجب دفع عملية التحرير التدريجي "من خلال مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف أو متعددة الأطراف موجهة نحو زيادة المستوى العام للالتزامات المحددة التي تعهد بها الأعضاء". يواصل أعضاء منظمة التجارة العالمية المناقشات حول دفع عجلة المفاوضات لتحقيق مستوى أعلى من فتح الأسواق، كما هو منصوص عليه في المادة التاسعة عشرة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس)، والجدول الموالي يوضح المراحل الرئيسية في المفاوضات بشأن الخدمات للفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2019.

الجدول رقم (2-4): المراحل الرئيسية في مفاوضات الخدمات (2000-2019)

التاريخ	
جانفي 2000	بدء المفاوضات.
مارس 2001	اعتماد المبادئ التوجيهية والإجراءات الخاصة بالمفاوضات بشأن التجارة في الخدمات.
نوفمبر 2001	اعتماد أجندة الدوحة للتنمية.
مارس 2003	الموعد النهائي لتلقي "العروض الأولية.
جويلية 2004	"حزمة يوليو" تحدد الموعد النهائي في مايو 2005 لتقديم العروض المنقحة.
ديسمبر 2005	مؤتمر هونغ كونغ الوزاري يضع إرشادات مفصلة بشأن عملية ومضمون مفاوضات الخدمات.
جويلية 2006	تعليق مفاوضات جولة الدوحة.
جانفي 2007	استئناف مفاوضات الدوحة.
جويلية 2008	عقد مؤتمر إشارات الخدمات كجزء من حزمة "يوليو 2008 ."الوزراء يتبادلون الإشارات بشأن التحسينات التي يمكن توقعها في الخدمات.
2009	تباطؤ المفاوضات بشكل عام بسبب الإخفاق في الانتهاء من طرائق الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق.
ديسمبر 2011	اعتمد المؤتمر الوزاري تنازلاً للسماح لأعضاء منظمة التجارة العالمية بمنح معاملة تفضيلية للخدمات وموردي الخدمات من أقل البلدان نمواً.
ديسمبر 2015 (مؤتمر نيروبي الوزاري)	في مؤتمر نيروبي الوزاري، أقر الوزراء بأن الأعضاء "لديهم وجهات نظر مختلفة" حول كيفية معالجة مستقبل مفاوضات جولة الدوحة ولكنهم لاحظوا الالتزام القوي من جميع الأعضاء لدفع المفاوضات بشأن قضايا الدوحة المتبقية، بما في ذلك الخدمات .يقول بعض الأعضاء أن النهج الجديدة ضرورية.
ديسمبر 2017 (مؤتمر بوينس آيرس الوزاري)	جاء في البيان الختامي أن الأعضاء وافقوا على دفع المفاوضات بشأن جميع القضايا المتبقية، بما في ذلك الخدمات.
أفريل 2019	تبادل الأعضاء وجهات النظر حول الخدمات السياحية .
سبتمبر 2019	تبادل الأعضاء وجهات النظر حول الخدمات البيئية.

Source: (WTO Ministerial Conferences)

وسوف يتم إلقاء الضوء على هذه الأجزاء الثلاثة كالآتي:

أ. هيكل الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات

إن الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات تهدف إلى تحرير الخدمات عن طريق جولات المفاوضات المتتابعة التي تحفظ مصالح كل الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة (رقيبة، 2019، صفحة 54).

إن النص القانوني للاتفاقية يتكون من ستة (6) أجزاء وتسعة وعشرين (29) مادة، ولقد تم إحصاؤها في الملحق رقم01.

ب. المبادئ العامة للاتفاقية: تتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

1. **مبدأ حق الدولة بالرعاية (Most Favoured Nation Treatment):** في سياق اتفاقية الجاتس، وفقا لهذا المبدأ (المادة الثانية) ينطبق على أي إجراء يؤثر على التجارة في الخدمات في أي قطاع يندرج في إطار الاتفاقية، سواء تم التعهد بالتزامات محددة أم لا (WTO, 2022). وهذا ما يعني المعاملة المتساوية وإلغاء المعاملة التمييزية بين مقدمي الخدمات الأجانب، بالرغم من هذا المبدأ تقررت عليه عدة استثناءات*.
2. **مبدأ الشفافية (Transparency):** تنص الاتفاقية على ضرورة إنشاء مراكز لتقديم المعلومات ويلتزم العضو بنشر جميع الاجراءات ذات الصلة بالخدمات، كما طلبت الاتفاقية أيضا إنشاء ما يسمى "نقطة الاستعلام" (Inquiry Point) لتوفير كافة المعلومات التي يطلبها المستثمرين الأجانب (قابل، 2008، صفحة 227).
3. **مبدأ التحرير التدريجي (Progressive Liberalization):** نصت المادة (19) على أن عملية تحرير الخدمات هذه ينبغي أن تراعي أهداف السياسات الوطنية ومستويات التنمية في مختلف الدول

---

*وأهم الاستثناءات التي جاءت في الملحق 02 في المواد التي تقررت في مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:

مادة (1) يحدد الملحق الشروط التي تستثني بموجبها العضو من الالتزامات المترتبة عليه بموجب الفقرة أ من المادة 2 عند سريان هذا الاتفاق.

مادة (2) يقوم مجلس التجارة على الخدمات بمراجعة جميع الاستثناءات الممنوحة لمدة تزيد عن خمس سنوات، ويجري أول مراجعة من هذا القبيل بعد مدة لا تزيد عن خمس سنوات من بدء اتفاقية منظمة التجارة.

مادة (3) تشمل المراجعة التي تقوم بها مجلس التجارة في الخدمات:

أ. النظر فيما إذا كانت الظروف التي دعت إلى الاستثناءات ما زالت قائمة.

ب. تحديد موعد أي مراجعة لاحقة.

مادة (5) ينتهي الاستثناء الممنوح لعضو من التزاماته بموجب الفقرة 1 من المادة 2 من الاتفاق بالنسبة لإجراء معين في الموعد المحدد لذلك في الاستثناء.

مادة (6) لا يجوز مبدئيا أن تتجاوز مدة الاستثناءات 10 سنوات، ويجب في جميع الأحوال أن يطرح للمفاوضة في جولات تحرير التجارة القادمة.

الأعضاء في الاتفاقية، وكذا توفير المرونة للدول النامية من خلال التحرير بما يتناسب أوضاعها الاقتصادية مع التدرج في توسيع نطاق الوصول للأسواق.

4. **مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية (Increasing Participation Of Developing Countries):** ويمكن ملاحظة هذا المبدأ من خلال المادتين الثالثة والرابعة من الاتفاقية، حيث يتضح أنه يجب قيام مختلف الأعضاء بتسهيل زيادة مساهمة الدول النامية ومشاركتها في التجارة الدولية للخدمات من خلال التفاوض حول جداول الالتزامات الخاصة وكذا

دعم قدراتها في مجالات (لاشين، 2005، صفحة 107):

- التعرف على التقنيات من خلال أساليب تجارية؛
- تحسين سبل الاتصال بقنوات التوزيع وشبكات المعلومات؛
- تحرير الوصول إلى الأسواق في مجال الخدمات ذات الأهمية للدول النامية؛

5. **مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة (Monopoly and Exclusive Services Suppliers and Business Practices):** تطرقت المادتين 8 و9* لهذه الممارسات إلا أن معالجة هذه الأوضاع جاءت بغير محكم (عبد المطلب ع.، 2005، الصفحات 132-133).

ت. **الالتزامات المحددة Specific Commitments:** وقد شمل الاتفاق العام لتجارة الخدمات عددا من الالتزامات، تقدمها الدول في شكل جداول وتتفاوض حولها حسب أو في ضوء مراحل التنمية لها. وتتعلق الالتزامات المحددة بكل من مبدأي:

1. **مبدأ المعاملة الوطنية (National Treatment):** إن خدمات وموردي خدمات العضو المحلي يجب أن لا يكونا أقل تفضيلا من تلك المعاملة التي تمنح موردي الخدمات الأجنبية، أي أن المطلب الرئيسي يتضمن الامتناع عن التدابير التمييزية أو المؤقتة، وفي كل الأحوال على الدولة التي تلجأ للقيود أو تدابير تمييزية أن تتشاور مع باقي الدول وأن تعوض الدول المتضررة (قابل، 2008، صفحة 226).

*في هذا الاطار نصت المادة 8 على أنه على أن الدول التي تمنح هؤلاء المحتكرين الحق في احتكار السوق المحلي أن تتأكد من عدم استغلال هذا الحق بطريقة لا تتسق مع التزام الدولة بالتحرير، وقد يرى مجلس تجارة الخدمات بناء على طلب الدولة المتضررة من تلك الممارسات أن يطلب من العضو المانح للحق الاحتكاري معلومات محددة تخص هذه العمليات.

المادة 9 تناولت الممارسات التي تحد من المنافسة من خلال السماح بدخول الدول المتضررة والدول الراعية لتلك الممارسات في مشاورات بغرض الحد منها.

2. **النفاذ إلى الأسواق (Market Access):** تقرر المادة (16) بشأن النفاذ للأسواق أنه لا يجوز للعضو أن يستبقي أو يعتمد إجراءات يكون من شأنها الحد من قدرة الغير على الوصول للأسواق (لاشين، 2005، صفحة 110). ولكن يمكن فرض قيود على نوع الخدمات، أو عدد الموظفين في القطاع أو على عدد موردي الخدمات، أو الشكل القانوني لموردي الخدمة، أو عدد هؤلاء الموردين أو نسبة مشاركة رأس المال الأجنبي.

ثالثا: أهداف الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات

وتهدف الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات لتحقيق مايلي (دمشقية و صبيح، 2010، صفحة 173):

1. إنشاء إطار متعدد الأطراف من المبادئ والقواعد للتجارة في الخدمات لتوسيع هذه التجارة في ظروف من الشفافية، والتحرير التدريجي كوسيلة من وسائل تعزيز النمو الاقتصادي لجميع الشركاء التجاريين وتنمية البلدان النامية.
2. رفع مستويات تحرير التجارة في الخدمات تدريجيا، من خلال جولات متتابعة من المفاوضات متعددة الأطراف الهادفة إلى تعزيز مصالح المشاركين جميعا، على أساس من الفائدة المتبادلة، وضمان توازن شامل بين الحقوق والالتزامات، مع مراعاة أهداف السياسات الوطنية.
3. تكريس حق الأعضاء في سن القوانين الخاصة بتوريد الخدمات ووضع أنظمة جديدة بشأنها ضمن أراضي الأعضاء لتحقيق أهداف السياسات الوطنية، لاسيما لجهة حاجة البلدان النامية بوجه خاص، إلى ممارسة هذا الحق نظرا للتباين القائم في درجة تطور الضوابط التنظيمية للخدمات بين مختلف البلدان.
4. تسهيل زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة في الخدمات، وتوسيع صادراتها من الخدمات من خلال تعزيز قدراتها في مجال الخدمات المحلية، كفاءتها، وقدرتها على المنافسة (سليمان، 2013، صفحة 79). وكذا اعطاء عناية خاصة للبلدان الأقل نموا التي تعاني من ظروف اقتصادية معينة.

الفرع الثاني: أنماط التوريد

تعرف الجاتس التجارة في الخدمات بأنها توريد أو عرض أو تقديم خدمة ما بما في ذلك إنتاج الخدمة وتوزيعها وتسويقها وبيعها وتسليمها، فلقد حددت الاتفاقية في مادتها الأولى في الفقرة الثانية (1-2) أربعة أساليب لتوريد الخدمات بين الدول وهي(Murinde & Cillian, 2003, p. 190) :

- **الأسلوب الأول: توريد الخدمة عبر الحدود (Cross-Border Supply)** توريد الخدمة من أراضي (ب) إلى أراضي (أ): في هذه الحالة لا ينتقل أي من المنتج أو المستهلك، بينما تنتقل الخدمة من دولة إلى دولة أخرى عبر الحدود السياسية للدول (أبو عيدة، 2014، صفحة 299).
- **الأسلوب الثاني: الاستهلاك في الخارج (Consumption Abroad)** توريد الخدمة في أراضي (ب) إلى مستهلك الخدمة القادم من أراضي (أ): أي استهلاك الخدمة خارج البلاد، يتم ذلك عندما ينتقل المستهلك إلى بلد آخر ويشتري الخدمات هناك، وقد يحدث أيضا عندما يتم إرسال ملكية المستهلك إلى الخارج للصيانة (دمشقية و صبيح، 2010، صفحة 177)، مثل: السياحة والتعليم والعلاج الطبي ونفقات البعثات الدبلوماسية والترانزيت وغيرها من الخدمات التي يحصل عليها الشخص غير المقيم داخل الدولة.
- **الأسلوب الثالث: التواجد التجاري (Commercial Presence)** توريد الخدمة من خلال الحضور التجاري لمورد الخدمة من (ب) في أراضي (أ): بحيث ينتقل المنتج إلى دولة المستهلك من أجل تقديم الخدمة داخل الحدود السياسية للدولة، مثل: إنتقال رأس المال للاستثمار المباشر كإنشاء شركات أجنبية أو إنشاء فروع لمنشأة أجنبية، أو تقديم الخدمات البنكية، بإقامة فروع لمؤسسات بنكية تكون تابعة لإحدى البلدان الأعضاء.
- **الأسلوب الرابع: توريد الخدمات عن طريق انتقال الأشخاص الطبيعيين (presence of Natural Persons) توريد الخدمة من خلال انتقال أشخاص طبيعيين من (ب) في أراضي (أ)** (World Trade Organization, p. 286): وهي الخدمات التي يتطلب تأديتها ضرورة الانتقال الفعلي لمقدم الخدمة، باعتباره شخصا طبيعيا، أو انتقال العامل بمنشآته إلى الدولة المتلقية للخدمة، وصفة هذا التواجد تكون مؤقتة وليس على سبيل الدوام، مثل: انتقال خبير مالي للعمل بشكل مؤقت في مؤسسة مصرفية لدى دولة عضو أجنبية. وقد عرفتها الاتفاقية: "بأنها تقديم الخدمة بواسطة مقدم الخدمة إلى دولة المستهلك من خلال حضور الأشخاص الطبيعيين من دولة عضو إلى داخل دولة أخرى عضو، مثل: خدمة العمل والخبراء" (World Trade Centre, 1999).

كما يمكن اعطاء توضيح أكثر لأساليب توريد الخدمات الأربعة –الدولة (أ) هو البلد المستهلك للخدمة، الدولة (ب) العضو المورد للخدمة– من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-10): أساليب توريد الخدمات وفقا لاتفاقية الجاتس Mode of supply

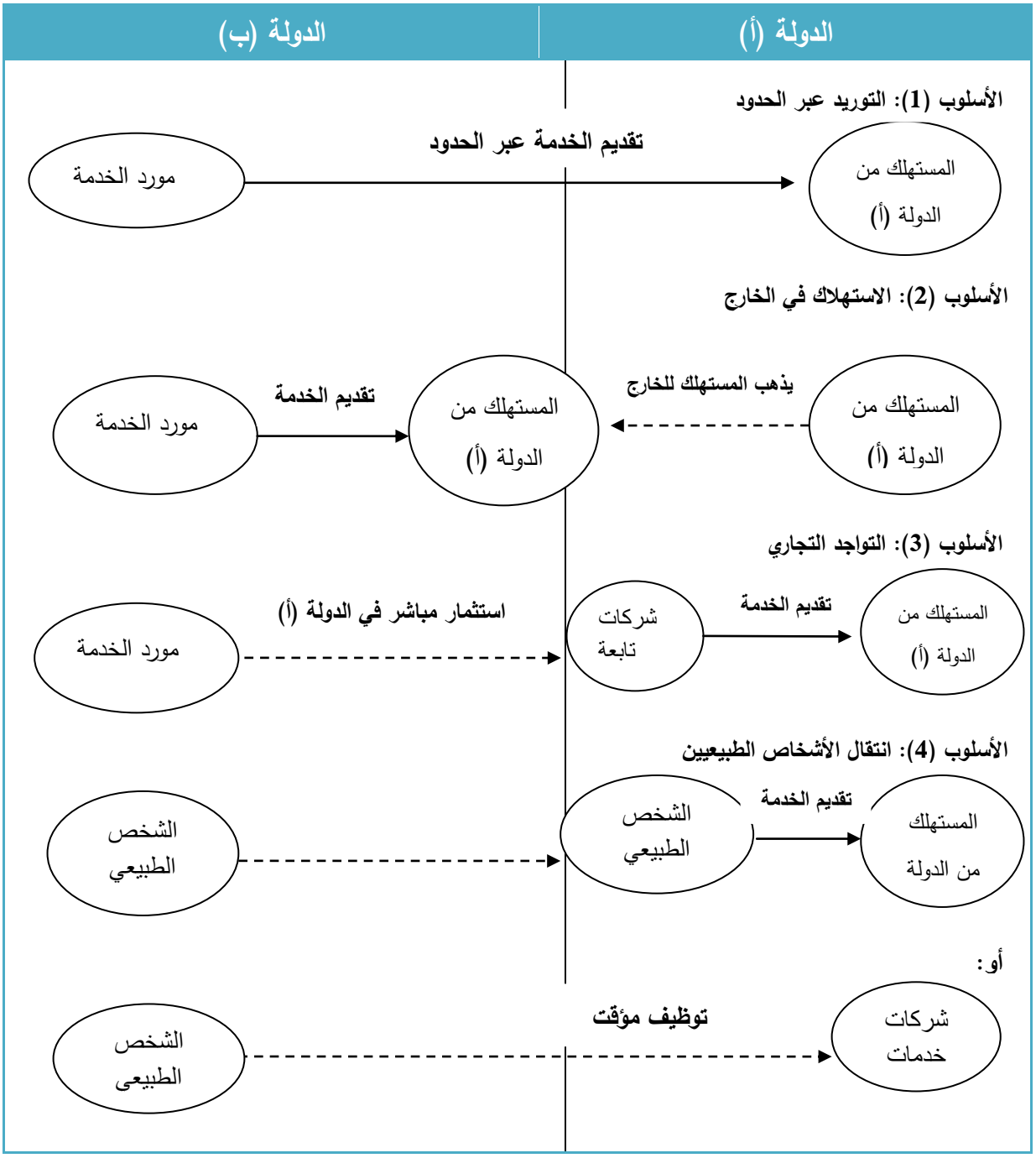

Source: (United Nations, 2002, p. 23)

ولا يعني أن تعدد أساليب توريد الخدمات أن كل خدمة تقدم بأسلوب محدد من هذه الأساليب بل يمكن لبعض الخدمات أن تقدم بكل هذه الأساليب.

الفرع الثالث: صور القطاعات الخدمية الخاضعة للإتفاقية–المجالات الرئيسية لتجارة الخدمات

أصدرت الأمانة العامة للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة عام 1991، حسب الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الاتفاقية، قائمة اشتملت على تصنيف قطاعات الخدمات عرفت بقائمة "التصنيف القطاعي للخدمات"، والتي تحتوي على اثني عشر فئة وهي (عمارة، 2008، صفحة 140):

1. خدمات الأعمال التجارية BUSINESS SERVICES.
2. خدمات الاتصالات COMMUNICATION SERVICES وتشمل خدمات البريد والمواصلات بمختلف أشكالها، بالاضافة إلى خدمات الوسائل السمعية والبصرية.
3. خدمات التشييد CONSTRUCTION AND RELATED ENGINEERING SERVICES ، وما يتصل بها من خدمات والخدمات الهندسية.
4. خدمات التوزيع DISTRIBUTION SERVICES وتشمل كل من: خدمات الوكلاء العمولة، خدمات تجارة الجملة والتجزئة وخدمات حقوق الامتياز التجارية...الخ.
5. الخدمات التعليمية EDUCATIONAL SERVICES ويشمل كل من: خدمات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي...الخ.
6. الخدمات البيئية ENVIRONMENTAL SERVICES مثل: خدمات التخلص من النفايات وخدمات الصرف الصحي...الخ.
7. الخدمات المالية FINANCIAL SERVICES.
8. الخدمات الصحية والاجتماعية HEALTH RELATED AND OTHER SERVICES وأهمها خدمات المستشفيات وخدمات الصحة البشرية الأخرى والخدمات الاجتماعية...الخ.
9. خدمات السياحة والسفر TOURISM AND TRAVEL RELATED SERVICES وتشمل الفنادق والمطاعم والتموين المرتبط بها، وخدمات وكالات السفر والسياحة ...الخ.
10. الخدمات الترفيهية والثقافية و الرياضية RECREATIONAL CULTURAL AND SPORTING SERVICES.
11. خدمات النقل TRANSPORT SERVICES.
12. الخدمات الأخرى غير المدرجة في موضع آخر OTHERS SERVICES.

وتتفرع من هذه القطاعات 155 قطاعا فرعيا، وكان ذلك أول تصنيف دقيق للخدمات القابلة للاتجار على المستوى الدولي الذي يعطي للأعضاء صورة واضحة للخدمات التي تعمل الاتفاقية على تحرير التجارة فيها فضلا على توفير عامل السهولة والوضوح للأعضاء في تقديم تعهداتهم والتزاماتهم على أساس القطاعات الرئيسية والفرعية (منظمة التجارة العالمية وآخرون، 1995، صفحة 257).

المطلب الثالث: آلية تحرير التجارة في الخدمات ونطاق التطبيق في ظل اتفاقية الجاتس GATS

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى آلية تحرير تجارة الخدمات في ظل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، وكذا نطاق تطبيقها. وهذا فيما يلي:

الفرع الأول: آلية تحرير التجارة في الخدمات في ظل اتفاقية الجاتس GATS

تبدأ عملية التحرير بتلقي الدولة العضو في منظمة OMC بطلب من الأعضاء الآخرين في المنظمة بفتح الأسواق في عدد معين من الخدمات أي تسهيل وصول موردي الخدمات الأجانب إلى الأسواق المحلية (قابل، 2008، صفحة 225). في المقابل تقوم الدولة بالرد على هذه الطلبات من خلال تقديم قائمة بالخدمات التي تكون مستعدة لتحرير التجارة فيها. ثم يتبع ذلك مفاوضات ثنائية سرية Bilateral secret negotiations من خلالها يتم التفاوض بين العروض والطلبات، بحيث في نهاية تتقدم كل دولة بجدول التزاماتها فيما يتعلق بالخدمات التي سيتم تحريرها.

❖ ولكن تبقى هنالك **مخاوف من تحرير التجارة في الخدمات** والتي تتضح في النقاط التالية:

- **عدم الاستقرار المالي:** وهذا بسبب الإجبار نحو الخصخصة، فمثلا إمكانية سيطرة البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية للدول الكبرى على الدول الأقل نموا نظرا لما تحوزه من تفوق فني ومالي وما تتمتع به من قدرات تكنولوجية عالية حيث يمثل هذا تهديدا لحركة التمويل والتنمية الاقتصادية في تلك البلدان (شيحه، 2004، صفحة 177).
- **الاحتكار:** وهذا نتيجة الأوضاع الاحتكارية والخوف من سيطرة موردي الخدمات الأجانب على السوق المحلي.
- **عدم مراعاة التوازن ومزايا الحجم:** أي أن الاتفاقية لم تراعي عدم التوازن بين حجم قطاعات الخدمات في الدول الغنية وحجمه في الدول النامية، فبحكم الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية فهناك ارتباط لبعض قطاعات الخدمات بصالحها الاستراتيجية وأن هناك من الدول النامية التي

تعتمد في دخلها على ما تدره عليها قطاعات الخدمات التي تحتكر تقديمها (قابل، 2008، صفحة 236). كما أن سياسات الشركات المتعددة الجنسيات نحو الاندماج للشركات المتماثلة أو المتكاملة، وما ينتج عن ذلك من زيادة مزايا الحجم الكبير الذي تتميز به هذه الشركات العملاقة يجعل الدول النامية غير قادرة على المنافسة مهما بذلت من جهد.

- **ضعف السيطرة والتحكم:** وهذا من جانب الحكومة اتجاه مجريات الأمور الخاصة فيما يتعلق بـ:

– التشريع والرقابة على القطاعات التي يتم تحريرها. ففي هذا الشأن أشارت الصين في اجتماع 2021/07/01 إلى إلغاء الأوامر التنفيذية ذات الصلة من قبل الولايات المتحدة بشأن المعاملات المحظورة مع Tik Tok WeChat والتطبيقات الصينية الأخرى، والتي قالت الصين إنها خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح(WTO, 2021) .

– فيما يتعلق بالمعلومات والتي تتعارض مع الأمن المحلي والاعتبارات الشخصية والسرية. ففي لمجلس التجارة في الخدمات برنامج عمل منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الإلكترونية وتفعيل التنازل عن قواعد المنظمة الذي يسمح للأعضاء بتوفير وصول أكثر ملائمة إلى الأسواق لمقدمي الخدمات من أقل البلدان نمواً. استعرض الأعضاء الإخطارات المتعلقة بالخدمات المقدمة من عدد من أعضاء منظمة التجارة العالمية وتناولوا العديد من الشواغل التجارية المتعلقة بالخدمات. كررت اليابان والولايات المتحدة مخاوفهما بشأن تدابير الأمن السيبراني لكل من الصين وفيتنام؛

– وجود عدة متناقضات بين مصالح الدول فيما يتعلق بالنقل البحري والنقل الجوي، ووجود اتفاقيات دولية وثنائية عديدة متناقضة مع هذه الاتفاقية.

- تعتبر الدول النامية هي المستورد الرئيسي للخدمات، كما أن عدد قليل من الدول النامية تقع ضمن أكبر 25 دولة مصدرة للخدمات، وربما لو تم استثناء قطاع السياحة لأصبح الوضع أكثر سوءا.

❖ وربما كان **ردود المؤيدين** لهذه الاتفاقية تمثلت في (قابل، 2008، الصفحات 231–234):

- لا تحتوي الاتفاقية على أي نصوص تجبر الدول على الخصخصة: أي أن الحكومات الأعضاء تختار قطاعات الخدمات أو القطاعات الفرعية التي تقوم بعمل التزامات.
- من ناحية المرونة فإن الاتفاقية تحتوي على عناصر كثيرة لها بحيث أن الدول هي التي تحدد القطاعات التي ترغب في فتح الأسواق فيها والمدى المسموح به في كل قطاع على حدى.
- التعامل مع ظاهرة الاحتكارات: وهذا من خلال عمل الدول النامية على تطوير أنظمتها التشريعية بما يتناسب وتحرير تجارة الخدمات والتحرير التجاري بصفة عامة (قابل، 2008، صفحة 242).

- لم تنص الاتفاقية على التشريع من جانب الحكومات، ولكن تحث الاتفاقية على التخلص من التشريعات غير الضرورية منها التي تعوق فتح الأسواق أمام الشركات الأجنبية.
- أن تحرير التجارة والنمو الاقتصادي ليس هدفا في حد ذاته بل الهدف الأسمى هو ضمان توفير الرفاهية بمعناه الواسع، والسياسة التجارية ماهي إلا مجرد أداة من أدوات كثيرة تعتمد عليها الحكومات في تحقيق ذلك وان كانت هي أهم هذه الأدوات.
- هناك من يدافع عن اتفاقية تحرير الخدمات على أساس أنها تعتبر عاملا محفزا من شأنه رفع كفاءة إنتاج الخدمات في الدول النامية، وأن الدول النامية ستحقق مكاسب كبيرة من سياسة التحرير لاسيما في خدمات البنية الأساسية مثل الاتصالات والنقل والخدمات المالية، كما أنها ستجني مكاسب مماثلة من رفع الحواجز على صادراتها من قبل الدول المتقدمة، وكما أنها حصلت على معاملة تفضيلية.

وعموما فالانجاز الذي تحقق من GATS هو خطوة أولية مبدئية إلى حد ما. ومن المهم أن السياسات الدولية التي تؤثر في المعاملات الدولية المتعلقة بتجارة الخدمات، قد تمت عن طريق التعلم من خلال الممارسة Learning by Doing. (شيحه، 2004، الصفحات 177-178) كما أن الجاتس لا تتضمن في الواقع حركة كاملة نحو التحرير الكامل للتجارة الدولية في الخدمات، وإنما سيتم استكمال هذا التحرير في خطوات ومفاوضات مستقلة.

الفرع الثاني: نطاق تطبيق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

جاءت الاتفاقية العامة للتجارة بالخدمات لتأمين معدلات مرتفعة من التحرير التدريجي للتجارة بالخدمات عبر جولات متعاقبة من المفاوضات بهدف تعزيز مصالح جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وتأمين توازن عام بين الحقوق والواجبات، كان ذلك من خلال وضع قواعد شفافة، ومتنامية في تحرير التجارة الدولية بالخدمات ما يشبه دور الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية في تجارة البضائع، أيضا وتماثلا مع أهداف الجات يلتزم أعضاء منظمة التجارة العالمية بدعم النمو الاقتصادي والتنمية في الدول النامية، بتسهيل زيادة مشاركتها في التجارة الدولية بالخدمات، وتوسيع صادراتها منها (دمشقية و صبيح، 2010، صفحة 173).

في هذا الإطار، تقدم الاتفاقية إطارا مرنا للدول السائرة في طريق النمو، كما تسمح بفتح تدريجي لخدماتها على حسب مستوى نموها، وأهداف سياساتها التجارية. (رقيبة، 2019، صفحة 224).

المبحث الثالث: مساهمة الدول العربية في مفاوضات الجاتس والاتفاقيات الاقليمية

تتحول اقتصاديات البلدان العربية بشكل سريع ومتزايد إلى الاعتماد على الخدمات، بما في ذلك الخدمات الصحية والتعليمية والسياحة والسفر والعمالة وانتقال الأشخاص وكذا الخدمات المالية والمصرفية والبناء والاستشارات والخدمات المعمارية والادارية. أما خدمات الطاقة والتنقيب ونقصد هنا النفط والموارد الطبيعية الأخرى فإنها تشكل عناصر مهمة في تجارة الخدمات أيضا (شو، دي فرانس، و محمدية، 2007، صفحة 29). غير أن قطاع الخدمات تتحكم فيه عدة اتفاقات بينية وقعتها البلدان العربية، أعطيت المجال للشركات المتعددة الجنسيات للتحكم في السوق قبل أن تتمكن الشركات العربية من اجتياز مرحلة النضج والتنافس مع الكيانات الدولية. ومع دخول اتفاقية "تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية" حيز النفاذ يجب تجاوز التحديات التي تفرضها هذه الاتفاقيات وكذا استغلالها لتحقيق أهداف المنطقة والنهوض بهذا القطاع.

المطلب الأول: مساهمة والتزامات البلدان العربية في مفاوضات تحرير تجارة الخدمات (GATS)

شاركت الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في مفاوضات تحرير تجارة الخدمات التي انطلقت سنة 2000، وقدمت آرائها واقتراحاتها بخصوص مختلف القضايا المطروحة بما في ذلك التجارة في الخدمات.

الفرع الأول: مساهمة البلدان العربية في مفاوضات تحرير تجارة الخدمات

ساهمت البلدان العربية خلال مراحل المفاوضات على شكل أوراق ورقية قدمتها إلى لجنة المفاوضات، وعبرت فيها عن مواقفها واهتماماتها في شتى المواضيع. وفي بداية المفاوضات تقدمت كل من (الاسكوا، 2010، الصفحات 6-7):

- في المجموعة الإفريقية تقدمت كل من تونس والمغرب ومصر وموريتانيا بمقترحاتها ومساهماتها في المستند S/CSS/W/7 المؤرخ في 10 أفريل 2000 تحت عنوان "المفاوضات في اطار القواعد الاسترشادية والإجراءات " والذي عبر فيه عن الرؤية الافريقية بخصوص الهدف الرئيسي للمفاوضات وهو تحقيق توازن في نتائجها المترتبة على البلدان النامية والبلدان الأقل نموا من جهة، ومن جهة أخرى البلدان المتقدمة، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير تتمثل في:
  - منح عناية خاصة للدول الأقل نموا؛

- التوصل إلى توافق للآراء بشأن إجراءات الوقاية الطارئة في مجال بناء الثقة، وتسهيل النفاذ إلى الأسواق، واعتماد المرونة مع الدول النامية؛
- تحديد القطاعات وأشكال التوريد التي تهم الدول النامية والأقل نموا؛
- إدراج صفقات متبادلة تصب في صالح الدول النامية والأقل نموا؛
- تعريف عبارات "التحرير الشامل" و"إعطاء ميزة" و"الشفافية" وإسناد هذه المهمة إلى منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة؛
- مراعاة نتائج قوائم استثناءات الدول الأكثر رعاية؛

- تقدمت مصر في المفاوضات مع كل من:

- مجموعة من البلدان النامية في امريكا اللاتينية، إندونيسيا، باكستان، ماليزيا والهند، ببيان مشترك بخصوص تنفيذ الفقرة 15 من توجيهات وإجراءات مفاوضات التجارة في الخدمات، وذلك بتاريخ 25 جويلية 2003.
- مجموعة من البلدان النامية الكبرى في أمريكا اللاتينية، اندونيسيا، باكستان، تايلاند، الصين والهند، بورقة عمل عن تقييم التقدم في مفاوضات النفاذ إلى الأسواق وفقا للقواعد الاسترشادية، في المستند TN/S/W/19 المؤرخ في 31 مارس 2004.

- أما بالنسبة لمساهمة البحرين وعمان جاءت في لجنة الخدمات المالية مع مجموعة كبيرة من الأطراف منها أستراليا، والاتحاد الأوروبي، وسنغافورة، وكندا، والنرويج، والولايات المتحدة، واليابان، وغيرها، في المستند TN/S/W/43 المورخ في 8 جوان 2005، بشأن أهمية تحرير الخدمات المالية وآثارها الايجابية في تحقيق التنمية، والتكنولوجيا، وضرورة تضمينها جداول الالتزامات، وإزالة العوائق التجارية، والشفافية، وتطوير القوانين واللوائح للتماشى مع قواعد السوق والمنافسة.
- كما اجتمع وزراء التجارة والاقتصاد العرب في سياق الاعداد لمؤتمر منظمة التجارة العالمية الوزاري في هونغ كونغ 2005، وأكدوا بهذا الصدد على التنفيذ الفعال للمادتين 4 و19 من الجاتس. فقد دعا الوزراء العرب إلى آلية حماية طارئة ومعاملة خاصة وتمييزية مناسبة للبلدان النامية، والتقدم على مسار التنظيمات والتشريعات الوطنية لضمان الالتزامات التي جرى التعهد بها من قبل الأعضاء ولتحديد إعانات الدعم التجاري التشويهية التي تبذلها البلدان المتقدمة وبالتالي إلغائها، ومن ثم تأمين المساعدة التقنية للبلدان العربية. أيضا ضرورة معالجة المسائل ذات الأهمية بالنسبة إلى البلدان النامية، بما في ذلك مسألة الحركة الدولية لانتقال الأفراد الطبيعيين التي تستفيد منها البلدان

النامية. وفي هذا السياق أملت البلدان العربية بالتوازي مع بلدان نامية أخرى أن (شو، دي فرانس، و محمدية، 2007، الصفحات 42-43):

- تتخذ مواقف حازمة حيال التنفيذ الفعال للمادة 04 من الجاتس، التي تلحظ تعديل المفاوضات، إذا بدا واضحا، بعد التقويم، أنها لم تعد تلبي أهداف الاتفاقية.
- تصر على توازي المفاوضات حول القواعد والالتزامات الخاصة.
- تربط التقدم على خط الصيغة 4 في المفاوضات حول الخدمات بأي تقدم يحدث على خط الصيغ الثلاث الأخرى المندرجة تحت الجاتس.
- تضمن أن استثناء عاما ما يشمل في اتفاقية الجاتس بما يحفظ حق البلدان النامية بتقديم إعانات دعم لقطاعها الخدمي دون انتهاك مبدأ المعاملة الوطنية.
- تضمن إجراءات حمائية فعالة في المفاوضات حول الخدمات لحماية موردي الخدمات المحليين من الاستيراد المفاجئ.إذ ينبغي عليها أن تدعم مقترحات البلدان النامية الخرى في هذا الصدد.
- تقف بحزم في التفاوض بشأن المناهج المتعلقة بالتأهيل والمعايير والمواصفات والترخيص، التي يمكن أن تشكل حواجز غير جمركية أمام خدماتها في أسواق البلدان المتقدمة.
- تؤمن فسحة لسياساتها وتحدد مستويات التعرفة المناسبة لتنمية قطاعاتها الخدمية مستقبلا.
- تقف بحزم حيال أهمية التفاوض بشان آليات الحماية الملحة الطارئة والمعاملة المناسبة الخاصة والتفضيلية، وتحدد إعانات الدعم التجاري المشوهة التي تبذلها البلدان المتقدمة بغية إلغائها، فضلا عن تأمين المساعدة التقنية اللازمة.
- تضطلع بدور ناشط في المفاوضات وفي إعداد المقترحات المتعلقة بالخدمات، بما يؤدي إلى حماية العائدات الكامنة المرتفعة الناجمة من قطاعها الخدمي.
- تتعاون مع البلدان النامية الأخرى لرفض المشاركة التفويضية في المقاربة القطاعية.

ولم تقف المفاوضات متعددة الأطراف من قبل أعضاء منظمة التجارة العالمية في هذا الحد بل أتت بعدها جولات ومفاوضات أخرى، حيث تم إجراء جولتين من المفاوضات متعددة الأطراف في عام 2006. ومع استمرار اللقاءات الثنائية، ناقش الأعضاء العناصر التي من شأنها توجيه مفاوضات الخدمات حتى الانتهاء. وفي هذا الصدد، يمكننا عرض هذه الأحداث وتواريخها ومكان انعقادها وأهم نتائجها:

الجدول رقم (2-5): مفاوضات منظمة التجارة العالمية في الخدمات بعد سنة 2006.

اسم الجولة	تاريخ الانعقاد	أهم النتائج المحققة
	2008	**في 26 ماي:** تم اصدار تقريرا يتضمن مسودة بعض الخدمات من قبل رئيس مفاوضات الخدمات (مجلس التجارة في الخدمات في جلسة خاصة) يمكن لأعضاء منظمة التجارة العالمية، بعد مزيد من المناقشة، اعتماده. حيث تناولت ما يلي: - قضايا مثل مستوى طموح المشاركين، واستعدادهم لربط المستويات الحالية والمحسنة للوصول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية؛ - إشارة محددة إلى الأسلوبين 1 و4 فيما يتعلق لمعالجة القطاعات وأنماط التوريد ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية. **في جويلية 2008:** عقد رئيس لجنة المفاوضات التجارية، بناءً على طلب أعضاء منظمة التجارة العالمية، "مؤتمر إشارات" للوزراء المهتمين كجزء من الاجتماع الوزاري المصغر. بحيث أشار الوزراء المشاركون إلى كيفية تحسين عروض الخدمات الحالية لحكوماتهم استجابة للطلبات التي تلقوها. مكنت هذا المؤتمر الأعضاء من تقييم التقدم المحرز في مفاوضات الطلب والعرض أثناء إعداد مسودة جداول زمنية جديدة للتقديم.
	أفريل 2011	▪ تم تقديم تقريرا إلى لجنة المفاوضات من طرف رئيس مجلس التجارة في الخدمات حول الإنجازات والثغرات المتبقية في جميع المجالات الأربعة لمفاوضات الخدمات: الوصول إلى الأسواق؛ التنظيم المحلي؛ قواعد الجاتس؛ وتنفيذ طرائق أقل البلدان نموا.
المؤتمر الوزاري الثامن	**2011**	▪ أدرك الوزراء أن مفاوضات جدول أعمال التنمية قد وصلت إلى "طريق مسدود" وأن هناك حاجة لاستكشاف نهج تفاوض مختلفة بشكل كامل. والتزموا بدفع المفاوضات قدما حيث يمكن إحراز تقدم. بحيث اعتمد الأعضاء التنازل الذي يسمح لأعضاء منظمة التجارة العالمية بالخروج عن التزام الدولة الأولى بالرعاية بعدم التمييز من أجل تقديم معاملة تفضيلية للخدمات وموردي الخدمات من أقل البلدان نموا. تم تمديد فترة الإعفاء حتى عام 2030 بقرار وزاري في المؤتمر الوزاري العاشر في **نيروبي** في عام 2015.
مؤتمر بوينس آيرس	**2019**	- تم اصدرا بيانا مشتركا من قبل 59 عضوا في المنظمة حول التنظيم المحلي للخدمات. مع التأكيد على الالتزام بالمضي قدما في المفاوضات بشأن اللوائح المحلية وتكثيف العمل من أجل اختتام المفاوضات بشأن التخصصات قبل المؤتمر الوزاري الثاني عشر. - ركزت المناقشات في الدورة الخاصة لمجلس التجارة في الخدمات على الاتصالات من الأعضاء فيما يتعلق بالمناقشات الاستكشافية حول الوصول إلى الأسواق. - كما تم تبادل وجهات النظر حول الخدمات السياحية في أفريل 2019 والخدمات البيئية في سبتمبر 2019.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:(WTO, 2022)

الفرع الثاني: التزامات الدول العربية بشأن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

التزمت الدول العربية الأعضاء بكل الاتفاقات التي تم التوصل اليها وفقا لمبادئ عضوية منظمة التجارة العالمية، ومن بين هذه الدول المنظمة إلى منظمة التجارة العالمية نشير إليه من خلال الجدول الموالي تواريخ إنضمام بعض الدول العربية بصفة عضو ومراقب إلى منظمة التجارة العالمية الذي يبين تاريخ وضعية كل دولة عربية مع منظمة التجارة العالمية، من ناحية تاريخ الانضمام إليها بصفة عضو كامل و مراقب.

جدول رقم (2-6): وضعية الدول العربية في منظمة التجارة العالمية

الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وتاريخ انضمامها			
الكويت	01 جانفي 1995	قطر	13 جانفي 1996
البحرين	01 جانفي 1995	الإمارات العربية المتحدة	10 أفريل 1996
المغرب	01 جانفي 1995	الأردن	11 أفريل 2000
تونس	29 مارس 1995	سلطنة عمان	09 نوفمبر 2000
جيبوتي	31 ماي 1995	المملكة العربية السعودية	11 ديسمبر 2005
موريتانيا	31 ماي 1995	اليمن	26 جوان 2014
مصر	30 جوان 1995		
الدول العربية بصفة مراقب و تاريخ تشكيل فريق عمل لبدء التفاوض			
الجزائر	17 جوان 1987	العراق	13 ديسمبر 2004
السودان	25 أكتوبر 1994	جزر القمر	09 أكتوبر 2007
الجمهورية اللبنانية	14 أفريل 1999	الجمهورية العربية السورية	04 ماي 2010
ليبيا	27 جويلية 2004	الصومال	7 ديسمبر 2016
دول عربية أخرى			
فلسطين	خارج عملية الانضمام		

Source : (World Trade Organization, 2022)

فمن خلال جدول وضعية الدول العربية اتجاه منظمة التجارة العالمية التي تتصف بصفة عضو وبصفة مراقب، بحيث أنه تلتزم الدول الأعضاء الثلاثة عشر بشروط اتفاقية التجارة في الخدمات وممارسة حقوقها في إطار هذه الاتفاق سواء من ناحية النفاذ إلى أسواق الدول الأخرى المنضمة وأيضا المشاركة في جميع المفاوضات، أما الدول العربية الثمانية التي تفاوض للحصول على العضوية فتلتزم خلال المراحل الأولى بتقديم مذكرة خاصة عن نظام التجارة الخارجية، بما في ذلك التجارة في الخدمات (توات، 2012، صفحة 248). ثم تقديم العروض الأولية حيث تدخل بعدها في مفاوضات مع الأطراف الأخرى التي تطالب بتحسين فرص النفاذ إلى الأسواق.

في هذا الاطار التزمت الدول العربية بأساليب التوريد حددت بأربعة أساليب نصت عليها الاتفاقية العامة للخدمات، وسبقت الاشارة إليها عند استعراض الاتفاقية. ويضاف إلى ذلك قبول الجداول المحددة والمرفقة تفصيلا في بروتوكول العضوية في اتفاق الخدمات. أما فيما يتعلق بالالتزامات المحددة، هي فقط المفتوحة للدخول إلى السوق المحلية فيها بموجب الاتفاق دون غيرها، مع مراعاة أن قاعدة الدخول الأكثر رعاية هي التزام عام. أما الشروط الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية، فلابد من لحظها في الجداول المقدمة، لأن القوائم تعد سلبية، أي أن عدم تدوين أي شرط يعني أن النفاذ إلى السوق أو المعاملة الوطنية محققان في قطاع الخدمات المحدد في جداول التزامات الخاصة بالخدمات. كما يعتبر امكانية التعديل موجودة للالتزامات ولكن على أن يتم ذلك بعد مرور ثلاث سنوات من الالتزام بشروط الاتفاق مع اتباع مبدأ التشاور مع الدول الأخرى الأعضاء، والتعويض للأطراف المتضررة، ومن ناحية أخرى، تلتزم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في اتفاق الجاتس بمبدأ التحرير التدريجي للخدمات (الفحل، 2007، الصفحات 132-133).

قدمت الدول العربية في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات التزامات بشأن تحرير التجارة في بعض القطاعات الخدمية، بحيث التزمت من خلال جداول التزاماتها المقدمة بالحد الأدنى بخصوص تحرير تجارة الخدمات، وذلك بفتح بعض القطاعات للأجانب التي ترى أن تحريرها يعد أمرا ضروريا لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

والجدول التالي يوضح القطاعات الخدمية التي التزمت الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتحريرها.

الجدول رقم (2-7): القطاعات الخدمية التي التزمت الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتحريرها

الدول الأعضاء	الالتزامات الحالية*	العرض المبدئي	العرض المنقح
الإمارات	بعض خدمات الأعمال، البريد السريع، والبناء، البيئة، الخدمات المالية، السياحة.	الاتصالات، والتأمين وإعادة التأمين، وخدمات الطاقة.	---
البحرين	التأمين وإعادة التأمين.	خدمات الأبحاث والتنمية، والاعمار، والتربية، والبيئة، وخدمات السياحة والسفر، والنقل البري.	بعض خدمات الأعمال (الاستشارات الهندسية، والخدمات الطبية، وغيرها). وإعادة تبويب قطاع الاتصالات، والخدمات الصحية والاجتماعية، والخدمات البيئية، والثقافية والرياضية، والخدمات التربوية، وتحسين الخدمات المالية والمصرفية.
قطر	بعض الخدمات المهنية (من بينها الاستشارات الهندسية، الخدمات الطبية، البحوث، الحاسوب)، البريد، البناء، البيئة، الخدمات المالية، السياحة.	خدمات صيانة الحواسيب وإصلاحها، والخدمات المصرفية (تحويل أموال، وضمانات مصرفية).	____
الكويت	الأعمال، البناء والخدمات الهندسية، الخدمات البيئية، الخدمات الصحية والاجتماعية، السفر والسياحة.	____	____
مصر	البناء والخدمات الهندسية، السياحة والسفر، الخدمات المصرفية، سوق المال، التأمين وإعادة التأمين، النقل البحري والخدمات المساعدة.	____	خدمات الحاسوب، والنقل البري.
موريتانيا	غير متوفرة حيث أن البلدان القل نموا منحت مهلة عام لتقديم التزاماتها، ولهذا لم تتضمن نتائج المفاوضات التزامات تلك المجموعة.		
المغرب	بعض خدمات الأعمال، الاتصالات، البناء والهندسة، الخدمات البيئية، المصارف، التأمين وإعادة التأمين، السياحة وخدمات السفر، وبعض مجالات النقل.	خدمات التوزيع	____
تونس	المصارف، السياحة.	التامين وإعادة التأمين (الاستشفاء، وخدمات النقل الصحية غير الاسعاف)، وخدمات السفر (النقل البحري والبري)، وخدمات الاتصالات (بما فيها الهاتف المحمول والأقمار الصناعية)، وخدمات البيئة (المياه والمحميات)	____
جيبوتي	خدمات الاتصالات، خدمات السياحة والسفر.		

الأردن	الخدمات المهنية، خدمات الكمبيوتر، البحوث، البيع التأجيري، بعض خدمات الأعمال، الاتصالات، الخدمات المالية، البيئة، التوزيع، الصحة، التعليم، السياحة.	السكك الحديدية، وبعض خدمات الأعمال (بما فيها التخطيط التربوي، والتعليم، وخدمات النقل)	---
عمان	الخدمات المهنية، خدمات الكمبيوتر، البحوث، البيع التأجيري، بعض خدمات الأعمال، الاتصالات، الخدمات المالية، البيئة، التوزيع، الصحة، التعليم، السياحة.	---	-----
اليمن	خدمات الأعمال، خدمات الاتصالات، البناء والخدمات الهندسية ذات الصلة، خدمات التوزيع، خدمات التعليم، الخدمات البيئية، الخدمات المالية، الخدمات الصحية والاجتماعية، خدمات السياحة والسفر، الخدمات الثقافية والرياضية الترفيهية، خدمات النقل.	---	----
السعودية	خدمات الأعمال، خدمات الاتصالات، البناء والخدمات الهندسية ذات الصلة، خدمات التوزيع، خدمات التعليم، الخدمات البيئية، الخدمات المالية، الخدمات الصحية والاجتماعية، خدمات السياحة والسفر، الخدمات الثقافية والرياضية الترفيهية، خدمات النقل.	---	---

* جداول التزامات الدول العربية في اتفاقية تحرير تجارة الخدمات، متاحة في قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية.

المصدر: (الاسكوا، 2010، صفحة 15) و (The World Trade Organization, 2022)

يوضح الجدول أعلاه القطاعات الخدماتية المختلفة التي قدمتها البلدان العربية قبل مفاوضات الدوحة، والالتزامات الحالية وهذا مقارنة بتلك المقدمة في العروض الأولية والمنقحة.

وقد اختلفت عدد الالتزامات المقدمة باختلاف الدول العربية، والشكل التالي يبين عدد الالتزامات المقدمة من طرف عينة من الدول العربية:

الشكل رقم (2-11): التزامات بعض الدول العربية بشان التجارة في الخدمات

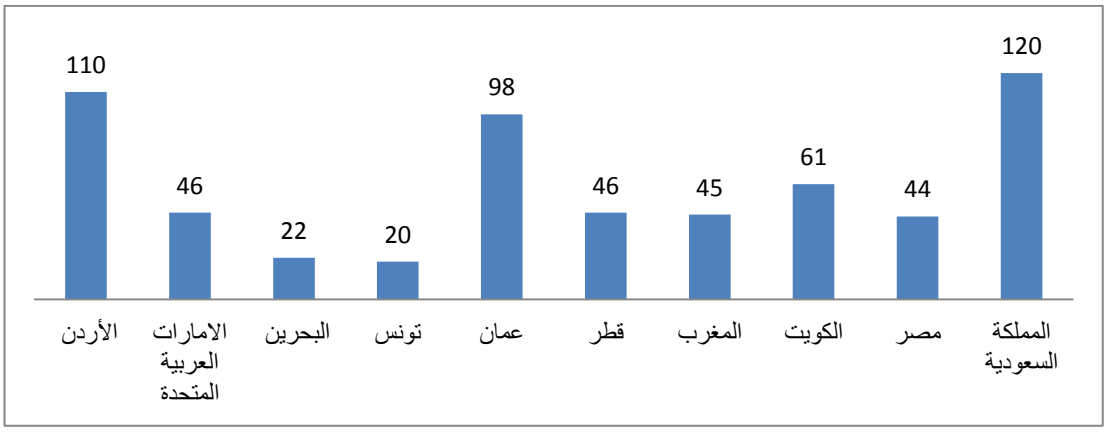

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (الاسكوا، 2010، صفحة 09)

يبين الشكل أعلاه اختلاف عدد الالتزامات المقدمة بين الدول العربية، ويرجع هذا إلى تاريخ انضمام كل دولة إلى منظمة التجارة العالمية، بحيث الدول انضمت متأخرة كان عدد الالتزامات مرتفعة وهي كل من الأردن المملكة العربية السعودية عمان، بسبب الضغوط التي واجهتها هذه الدول عند محاولتها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مما جعلها توافق على عدد أكبر من الالتزامات في إطار الانضمام.

أما الدول العربية التي تفاوض من أجل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية فعليها تقديم مذكرة خاصة بنظام التجارة الخارجية والتي تتضمن جزءا خاصا عن التجارة في الخدمات خلال المراحل الأولى من مفاوضات العضوية.

أما الدول غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية فهي غير ملزمة بتلك الاتفاقية، ولا تستطيع الحصول على المزايا والفرص المتاحة التي تقدمها الاتفاقية للدول الأعضاء لصادراتها الخدمية.

الفرع الثالث: الحقوق المكتسبة ومزايا الدول العربية في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

نورد فيما يلي أهم الميزات المكتسبة بموجب اتفاقية تجارة الخدمات على النحو التالي (سعودي، 2013، الصفحات 89-90) و (الاسكوا، 2010، الصفحات 14-15):

1. **فرص جديدة للتصدير:** من خلال جداول الالتزامات التي تقدمها اتفاقية الجاتس سوف تعطي فرصا أمام الصادرات العربية من الخدمات، خاصة أن بعض الدول العربية تتمتع بميزة نسبية في قطاعات الخدمات التي تتميز بكثافة العمالة أو الحاجة إلى الأيدي العاملة الماهرة, ومن القطاعات أو القطاعات الفرعية التي تستطيع هذه البلدان أن تطور التجارة فيها بالنظر إلى هاذين العاملين مثلا: خدمات الاتصالات، التشييد والهندسة، الخدمات المالية، الخدمات الصحية، خدمات السياحة والسفر، خدمات النقل، الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية، الخدمات الاستشارية والإدارية وخدمات البحث والتطوير.
2. **فرص قيام تكامل اقتصادي:** يجيز الاتفاق العام بشان التجارة في الخدمات في مادته الخامسة (05) المتصلة بالتكامل الاقتصادي والمادة 5 مكرر المتصلة باتفاقات التكامل في أسواق العمل عقد ترتيبات تعاون بين الدول الأطراف، مع مراعاة التعامل مع الدول النامية، وكذلك ترتيبات اقليمية كفيلة بتعزيز القدرات التنافسية في اطار العمل المشترك في المنطقة، كما تستطيع تلك التجمعات او

الترتيبات الاقليمية تقديم كثير من المهارات والخبرات التي من شأنها أن تعزز صورتها وتبرز كفاءتها.

3. **زيادة مشاركة البلدان النامية:** وهذا نظرا للصعوبات التي تواجهها هذه البلدان ومن بينها الدول العربية بمناسبة تحرير تجارة الخدمات، وهذا نتيجة وضعها الاقتصادي والاجتماعي وحاجاتها التنموية والتجارية والمالية وغيرها من المشاكل. بحيث تضمنت اتفاقية الجاتس أحكاما تحث الدول المتقدمة على تسهيل تتشجيع مشاركة هذه البلدان في مختلف القطاعات الخدماتية.
4. تسمح اتفاقية الجاتس بتحديد درجة المعاملة الوطنية، من خلال تدوين المعاملات في الخانة الخاصة بها في جداول الالتزامات، وذلك لحماية الخدمات الوطنية وتشجيعها أكثر من الخدمات الأجنبية؛
5. تتدرج بعض البلدان العربية في قائمة الدول المصدرة للعمالة والخدمات المهنية، ويعتبر بعضها الآخر مستوردا للعمالة، عن طريع حركة الأشخاص الطبيعيين. في هذا الشأن تسمح الاتفاقية بتلبية الاحتياجات التصديرية أو الاستيرادية لهاتين المجموعتين من البلدان العربية وهذا وفقا للشروط والقواعد المبينة والمرعية في جدوال الالتزامات؛
6. يتيح التزام الشفافية، والذي جاء في الالتزامات العامة بالتعرف على القواعد المنظمة للتجارة في الخدمات بصفة عامة، وليس في مجال الالتزامات المحددة فقط، كما يتيح الاطلاع على كافة الاخطارات التي تقدمها الدول الأطراف في سياق التحديث المستمر للقواعد المحلية وفقا للتطورات العالمية. ويتيح الاتفاق للدول الطراف امكانية الاتصال بجهات التنسيق في الدول الأطراف الأخرى، للحصول على المعلومات عن النواحي التجارية والفنية للخدمات، وكذلك التشريعات الوطنية، وأحدث التقنيات في مجال الخدمات، وأيضا تحقيق النفاذ إلى الأسواق في تلك القطاعات؛ وكذا وضع شروط للنفاذ. بحيث تهدف هذه الشروط إلى ضبط الانفتاح وتحقيق المصالح الوطنية، وهذه من خلال:
   - الحد من عدد الموردين، واشتراط إجراء اختبارات الحاجة الاقتصادية؛
   - الحد من مجموع العمليات أو الأصول الخدماتية؛
   - الحد من مجموع عدد العمليات أو المخرجات الخدماتية؛
   - الحد من مجموع عدد الأشخاص الطبيعيين الذين يعملون في قطاعات خدماتية معينة؛
   - تحديد الاجراءات التي تفرض على المورد الأجنبي شروطا لتوريد الخدمات؛
   - الحد من مشاركة رأس المال الأجنبي؛

المطلب الثاني: تأثيرات تحرير التجارة في الخدمات على اقتصاديات الدول العربية

بالنظر إلى الدول النامية، والدول العربية تعتبر من بينها مثل السعودية، مصر، تونس، الامارات العربية المتحدة، الأردن والمغرب. قد شهدت نموا في قطاع الخدمات فبالنسبة للاقتصاد السعودي أسهم قطاع الخدمات بنسبة 55.1 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للربع الأول 2020 (الاقتصاد السعودي)، بناتج قيمته نحو 380.8 مليار ريال، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي لجميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية في المملكة نحو 695.6 مليار ريال (إكرامي، 2020). ومن بين هذه الأنشطة المكونة للقطاع هي خمسة أنشطة رئيسة تتمثل في: تجارة الجملة والتجزئة، المطاعم والفنادق، النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات، خدمات المال والتأمين، العقارات، خدمات الأعمال، خدمات جماعية واجتماعية وشخصية، والخدمات الحكومية. ولكن تبقى هذه الدول النامية قدرتها على عرض خدماتها في الأسواق العالمية ضعيفة لأسباب من بينها عدم تمتعها بالمزايا التكنولوجية التي تمتلكها الشركات الأجنبية وهو عامل مهم للدخول للأسواق وتقديم خدمات تتماشى ومتطلباتها.

غير أن تحرير الخدمات المالية والمصرفية عادة ما يكون له آثاره العكسية على الاقتصاد، لأنه في كثير من الأحيان يؤدي إلى أزمات حادة، لذا وجب أن تتم عمليات التحرير تدريجيا ووفق ما يخدم السياسات الاقتصادية الوطنية (عدادي، 2020، صفحة 95و113). فنجد أنه من الدول العربية منها من استطاعت الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ووقعت على اتفاقية تحرير الخدمات مما جعلها تلتزم بالتزامات وتحدد شروطا خاصة في المجال المالي والمصرفي وهذا من أجل تطوير خدماتها وتنويعها، وبحكم النسبة الانتاجية للقطاع الخدمي في الدول العربية ضعيفة، فإنه سيكون من الصعب على هذه البلدان وفي ظل الظروف الاقتصادية التي تعاني منها حاليا الدخول في منافسة مع الدول الصناعية المتقدمة وتحديدا الشركات متعددة الجنسيات، والتي تسيطر على الجزء الأعظم من تجارة الخدمات سواء في مجال الخدمات المالية والمصرفية أو تكنولوجيا المعلومات وخدمات التأمين وغيرها. ومن الممكن أن تتأثر الصناعات الوليدة بالمؤسسات الوطنية. وفي مجال السياحة، تؤدي عملية تحرير تجارة الخدمات إلى زيادة استثمارات الشركات الأجنبية في المركبات السياحية والمنتجعات والفنادق، دون مراعاة أولويات التنمية في هذه الدول، مما يخلق فجوة بين طبقات المجتمع يصعب مع مرور الوقت سدها (سعودي، 2013، صفحة 88). وعلى العموم، فإن وضع الدول النامية وبالخصوص الدول العربية يتطلب التدرج في تحرير تجارة الخدمات بالوضع الذي يتناسب والأوضاع الاقتصادية الداخلية لديها.

وعلاوة على ذلك، فالتحرير العشوائي لقطاعات الخدمات ودون آليات رقابية يمكن أن يؤدي إلى مخاطر ميزان المدفوعات وزيادة الدين بحكم التدفق المرتفع للاستثمارات الأجنبية المباشرة وخروج الأرباح الأجنبية من أسواقه. ولهذا يجب على الدول العربية أن تضع أهدافها ومصالحها الاقتصادية والإستراتيجية وكذا الاجتماعية والقومية في أول اهتماماتها، وعليها أن تنظر إلى مصالحها ليس من منطلق مصلحة كل دولة على حدى، ولكن من منطلق مصالحها المشتركة. وخلافا للتجارة في السلع، فإنه من غير الممكن وضع تقييم كمي للآثار التجارية المتوقعة من تحرير قطاع الخدمات، لسببين هما (سعودي، 2013، الصفحات 88-89):

- لا يوجد ما يقابل الرسوم الجمركية في قطاع الخدمات؛
- البيانات الشاملة اللازمة لتقدير الاثار التجارية لتحرير خدمات معينة للأشكال المختلفة للخدمات لتقديمها غير متوفرة بشكل عام، ولكن بدا مؤخرا اتخاذ اجراءات أولية لجمع مثل هذه البيانات بشكل منظم؛

ولكن رغم هذا لا يمكن تجاهل حقيقة أن هذه الاتفاقية توفر لصناعات الخدمات في الوطن العربي فرصا جديدة للتجارة يستفيد منها كل من المصدريين والمستوردين والمستهلكين كتأسيس مزيد من المصارف وشركات التأمين بالإضافة إلى جذب رؤوس الموال وتزايد الفرص للأشخاص الطبيعيين لتقديم الخدمات وبالخصوص توفر المعلومات والبيانات التي تحتاجها أي من صناعات الخدمات في البلدان النامية. كما أن على الدول العربية يجب عليها اجراء تقييم للالتزامات المقدمة بما يتناسب ووضعها ومدى تضمينها لقطاعات ذات أهمية تصديرية لكل بلد عربي ومراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية لها مع الاطلاع على نتائج المفاوضات في المواضيع الأخرى مثل مفاوضات الزراعة والمنتجات غير الزراعية.

المطلب الثالث: مساهمة الدول العربية في بعض الاتفاقيات الاقليمية لتحرير تجارة الخدمات

قامت عدة اتفاقيات تجارية اقليمية تم تحرير تجارة الخدمات في إطارها، ومن بين هذه الاتفاقيات الاقليمية التي سنتطرق إليها تحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاق الشراكة الأورومتوسطية وفي اطار السوق الافريقية، أما على مستوى المنطقة العربية فسنذكر تحرير تجارة الخدمات في دول مجلس التعاون الخليجي.

الفرع الأول: تحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاق الشراكة الأورومتوسطية

لقد تفاعلت مجموعة من المعطيات الأوروبية والإقليمية العالمية التي شكلت في مجموعها محددات توجه الجماعة الأوروبية نحو سياسة متوسطية جديدة، ومن ثم نحو توسيع التعاون ما بين دول حوض المتوسط في مجالات الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير فرص الدخل إلى الأسواق بعد تأسيس منطقة الأورومتوسطية للتبادل الحر أي مشروع المشاركة الأوروبية المتوسطية، ويعتبر هذا النوع من الاتفاقيات التي تستهدف سياسة دول الاتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب وشرق المتوسط وإعطاء بعد جديد للتعاون على المستوى الإقليمي والجهوية لتنمية المنطقة في محيط يسوده السلم والأمن والاستقرار.

أولا: نشأة العلاقات الأورومتوسطية

يتمثل مشروع الشراكة الأوروبية–المتوسطية* في البيان الصادر عن مؤتمر برشلونة المنعقد يومي 27–28 نوفمبر 1995 بمشاركة كافة دول الاتحاد الأوروبي** الخمسة عشر وإثنى عشرة دولة متوسطية*** وهي كل من الجزائر، تونس، السلطة الفلسطينية، مصر، سوريا، لبنان، المغرب، تركيا، مالطا، قبرص، الأردن والكيان الصهيوني. حيث بدأ الحوار العربي الأوروبي سنة 1979 ولقد وافقت الأطراف المشاركة في المؤتمر من حيث المبدأ على إقامة شركة بين الاتحاد الأوروبي من جهة والبلدان المتوسطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جهة أخرى وذلك في ثلاثة مجالات:

الأول: الشراكة في المجال السياسي والأمني أي التعاون ضمن السلام والاستقرار والازدهار وترسيخ الديمقراطية.

الثاني: الشراكة في المجال الاقتصادي والمالي

الثالث: الشراكة في الجانب الثقافي والاجتماعي. كما تبنت برنامج عمل يشكل آلية تتبع لتحقيق هذه الشراكة.

---

* نرجع فكرة شراكة أورو متوسطية إلى اتفاقية ماستريخت الممضاة في فيفري 1992 والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993، أين أعلن الاتحاد الأوروبي أن منطقة المتوسط هي منطقة عمل مشتركة "Joint Action". وذلك بإقامة منطقة التبادل الحر في البحر الأبيض المتوسط بين بلدان الضفتين الشمالية والجنوبية المتخلفة وهذا ما أكدته اتفاقية برشلونة فيما بعد عام 1995 باقامة منطقة شراكة أورو متوسطية.

** **دول الاتحاد الأوروبي:** ألمانيا، إيطاليا، دانمارك، إرلندا، بلجيكا، فرنسا، اليونان، لكسمبورغ، إسبانيا، بريطانيا، النمسا، فلندا، هولندا، البرتغال، السويد.

*** **الدول المتوسطية:** الجزائر، تونس، السلطة الفلسطينية، مصر، سوريا، لبنان، المغرب، تركيا، مالطا، قبرص، الأردن، الكيان الصهيوني.

يرتبط مفهوم التفكير التكاملي بالتوجيهات السائدة في بعض المناطق لتقوية علاقتها ومساعدتها على تجاوز ما يجري على المستوى الدولي. جاءت فكرة الشراكة الأورومتوسطية من الأوروبيين (عبد العزيز س.، 2000، الصفحات 183-184)* وهدفها نشر مبادئ السلام والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإغلاق أبواب الصراع والحرب، وكذلك التناغم الثقافي والتفاعل الحضاري بين الشعوب. تلعب كل هذه العوامل دورًا مهمًا في تعزيز مفهوم صياغة منهج التكامل.

يجسد الاتحاد الأوروبي العلاقة بين مفهوم الشراكة ومفهوم التكامل من خلال التأكيد على مجموعة من العناصر في تحقيق مفهوم التكامل الذي يتأثر بمبدأ التدرج، والتي تم وصفها في (الإمام، 2000، صفحة 12):

• البدء بالمجال الاقتصادي، باعتباره المنفعة الأولى التي لا يمكن تحقيقها بشكل كامل على الصعيد القطري للدول في ظل النظام العالمي.

• التخلص من النزعة القطرية التي تعتبر عائقا أمام الدول التي تسعى إلى تحقيق التكامل.

• إمكانية السماح للأعضاء الجدد بالانضمام بشرط استيفائهم العضوية ومساعدتهم على تحقيق النمو الذي يحتاجونه وتنفيذ الخطوات التي اتخذوها سابقا.

وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي مبدأ التدرج بتأجيل التحرير الكامل لحركة عناصر الإنتاج إلى مرحلة تالية، والعمل على تنسيق السياسات الاقتصادية وفقا لمتطلبات كل مرحلة.

ثانيا: تأثيرات تحرير التجارة في الخدمات على الشراكة الأورو متوسطية

ترتكز الشراكة الأورومتوسطية على بنية رباعية الأبعاد، حيث أنها متعددة الأطراف أولا، وإقليمية ثانيا وتحت اقليمية ثالثا وثنائية رابعا، ويتضمن سيناريو التجارة الحرة المتوسطية الخاص بتحرير التجارة في الخدمات إزالة الحواجز المذكورة في الصيغة 01 من اتفاقية الغات (العرض عبر الحدود)، والصيغة 02

*شراكة أورو متوسطية من وجهة نظر أوروبية: هي توسيع الدعم الأوروبي للدول التي تعاني من مشاكل عديدة وذلك من خلال دعوة هذه الدول للدخول في النظام الرأسمالي العالمي، ومواكبة التقدم الهائل والسريع في شتى الميادين، والاندماج في الاقتصاد العالمي وفقا لمنطق الانفتاح الاقتصادي التجاري السائد في العالم اليوم.

أما من وجهة نظر **الدول الواقعة جنوب البحر المتوسط** فهي تلك الأداة الجوهرية لمواكبة التغيرات العالمية والتحولات الجديدة وهذا ما يتطلب منها إصلاحات وتغيرات جذرية في هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

(الاستهلاك الخارجي)، الصيغة 03 (الوجود التجاري)، الصيغة 04 (حركة الأشخاص الطبيعيين) [*] (منظمة العمل الدولية، 2014، صفحة 16)، أما التحرير بالنسبة للمادة الرابعة المطروح في السيناريو فينحصر في توظيف الموظفين المهنيين، ويتضمن أغلب الاتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة بنودا عامة يندرج تحتها الحق في التأسيس والذي من الممكن أن يتم توسيعه بشكل أكبر، ولكن التأثير على الاستدامة يغطي فقط الجانب المتعلق بتحرير الخدمات ستتأثر التجارة والرفاه بإزالة الحواجز على الخدمات من خلال أثرين:

- **كفاءة تخصيص الموارد (الكفاءة التوظيفية):** عندما يسمح تغيير في النظام الرقابي للشركات الأجنبية المتوفرة تقنيا ذات التكلفة والأسعار المنخفضة بتوريد منتجاتها للسلع المحلية؛
- **الكفاءة الحركية (الديناميكية):** عندما يؤدي رفع الحواجز إلى ارتفاع مستوى التنافس وتنشيط الابداع والاختراع؛

وتستعمل هذه الآثار في تخفيض أسعار الخدمات، والتي تساهم في تخفيض السعر للمستهلك وتقليل النفقات التشغيلية، وبهذا يكون لها تأثيرات ايجابية لصالح قطاعات اقتصادية أخرى.

الفرع الثاني: تحرير تجارة الخدمات إطار في السوق الافريقية المشتركة

نشأ تجمع الكوميسا أو ما يسمى بالسوق الافريقية المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا[**] عام 1994 ليرى النور بعد قرابة ثلاثة عقود من رغبة الدول الافريقية في تحقيق التكامل الاقليمي (عبد العزيز، 2006، صفحة 16).

أولا: نشأة السوق الافريقية المشتركة

أنشأة اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق افريقيا وجنوبها في 05 نوفمبر 1993 بمدينة كمبالا عاصمة أوغندا بواسطة الدول الأعضاء في منطقة التجارة التفضيلية لتدخل حيز التنفيذ في 08 ديسمبر 1994،

[*] من وجهة نظر حكومات الدول العربية جنوب المتوسط، تمثل مفاوضات التجارة في إطار سياسة الجوار الأوروبية فرصة فريدة للتفاوض على بنود ترعى تدابير حركة العمال المؤقتة، بوصفها طريقة للتخفيف من مشكلة البطالة في دولهم. من المهم لدول جنوب المتوسط توسيع تغطية "الصيغة الرابعة" في الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي لتشمل الأشخاص الطبيعيين العاملين في الشركات المحلية إلى جانب أولئك العاملين في شركات أجنبية.

[**] **دول الكوميسا:** تضم احدى وعشرين دولة افريقية تقع في جنوب وشرق القارة السمراء وهذه الدول هي من الشمال إلى الجنوب: مصر، السودان، إثيوبيا، إريتريا، جيبوتي، أوغندا، كينيا، تنزانيا، رواندا، بوروندي، الكونغو الديمقراطية، مالاوي، سيشيل، موريشيوس، جزر القمر، مدغشقر، زامبيا، زيمبابوي، ناميبيا، أنجولا، وسوازيلاند.

حيث عقد أول إجتماع لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في مدينة ليلينجواي عاصمة مالاوي يومي 7 و8 ديسمبر عام 1994* لتحل بذلك محل منطقة التجارة التفضيلية (عبد المطلب, عبد الحميد، 2004، صفحة 11).

تترجم كلمة الكوميسا "Comesa" على أنها السوق الافريقية المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا The Common Market of East and Southern African وهي الأحرف الأولى لكلمات الترجمة الانجليزية وقد تم تداول المصطلح منطوقا بالعربية على أنه "الكوميسا" لسهولة النطق والتداول بين أجهزة الإعلام والمهتمين.

أ. **تعريف الكوميسا حسب الاتفاقية الرسمية:** على أنها تكتل اقتصادي لتكامل اقليمي بين دول افريقية ذات سيادة اتفقت فيما بينها على الارتقاء بالتكامل الاقليمي في منطقتها من خلال تنمية التجارة واندماج السوق، ومن خلال التعاون وتركيز العمل من أجل تطوير وتعظيم الاستفادة من المصادر الطبيعية والانسانية للصالح المشترك والمتبادل لجميع شعوبها (عبد المطلب, عبد الحميد، 2004، الصفحات 12-13).

ب. **تعريف الكوميسا من الناحية الاقتصادية:** بأنها تكتل اقتصادي افريقي يعمل على تنعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة بين مجموعة الدول المكونة له، عبر مراحل معينة من التكامل الاقتصادي هي: منطقة التجارة الحرة على أن تتم في عام 2000، ثم منطقة الاتحاد الجمركي المقرر لها أن تكتمل في عام 2004، ثم السوق المشتركة في عام 2028.

وبهذا تعتبر الكوميسا الأهم من الناحية الاقتصادية والأكثر نجاحا في القارة الافريقية لأنها تركز فقط على التكامل الاقتصادي بما ينطوي عليه من مجالات للتعاون الاقتصادي وتبتعد تماما من الدخول في المشاكل والنزاعات السياسية.

وقد أسفرت الاتفاقية في قمتها الأولى عن اتخاذ خمس أولويات** تشكل الركيزة للانطلاق في العمل التكاملي ولتحقيق أهداف الكوميسا من بين هذه الاولويات ما يتعلق بالتعاون في مجال النقل والمواصلات،

* من هنا نشأت الجماعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا الايكاس ECAS، والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا الايكوس ECOWAS، ومجموعة التنمية لدول الجنوب الافريقي السادك SADA، والاتحاد المغاربي لدول الشمال الافريقي

** تتمثل هذه الأولويات الخمس في مايلي:

1. الزيادة المستمرة والمطردة والملموسة في الناتج الاصناعي والتصنيع والعمليات التصنيع الزراعي لتوفير السلع القادرة على المنافسة والتي تكون القاعدة للتجارة عبر الحدود.

والذي يعتبر من بين القطاعات الخدمية الحيوية بحيث اتفقت الدول الأعضاء بالسوق المشتركة على تطوير سياسات منسقة ومتكاملة في مجالات النقل والمواصلات. من اجراءات وأنظمة وإعادة تصميم وتطوير طرق تربط أراضي دول السوق المشتركة لتسهيل تبادل السلع والخدمات المنتجة في الدول الأعضاء (عبد المطلب, عبد الحميد، 2004، صفحة 121).

ثانيا: تأثير تحرير التجارة في الخدمات السوق الافريقية المشتركة

بالنسبة للبلدان الافريقية والاستفادة من المصادر المتاحة من الدعم المالي والمساعدة التقنية، تعرف الخدمات الاستراتيجية التي تدمج في خطة التنمية الوطنية من خلال الأنشطة التالية:

- ✓ تحسين جمع ونشر البيانات أكثر وأفضل بشأن قطاع الخدمات وتجارة الخدمات؛
- ✓ إبلاغ مختلف أصحاب المصالحة وتيسير الحوار فيما بينهم بشأن العواقب المحتملة لتحرير التجارة في الخدمات وإصلاحها؛
- ✓ تحديد القطاعات ذات الأولوية حيث يمكن زيادة المنافسة والاستثمار الأجنبي والتكنولوجيات الجديدة أن تعزز الكفاءة والفعالية؛

يعمل الاتحاد الأوروبي مع المانحين الآخرين والمؤسسات الدولية لتقديم المساعدة التقنية المناسبة لجميع البلدان التي تم إصلاحها في افريقيا، بتمويل من الصندوق يدار بشكل مستقل، ويمكن لهذا الصندوق أن ينظم موارد مالية وإدارية فنية بشأن القطاعات والنقل والتمويل وخدمات الأعمال التجارية مرشحين مناسبين.

2. زيادة الناتج والانتاج الزراعي مع تأكيد خاص على التنمية المشتركة لأحواض البحيرات والأنهار لتقليل الاعتماد على الزراعة المعتمدة على مياه الأمطار، وبرامج جديدة للأمن الغذائي على كل المستويات، من المستوى المحلي وحتى المستوى الاقليمي.
3. تحسين وتنمية البنية الأساسية للنقل والمواصلات بباقي مناطق الاقتصاد القومي في كل بلد وكذلك ربط الدول الأعضاء ببعضها البعض من خلال هذا المحور والاتجاه.
4. اعداد برامج جديدة لتشجيع التجارة، والتوسع التجاري ووضع المزيد من تسهيلات التجارة خصوصا الموجهة منها نحو القطاع الخاص، وذلك لتمكين مجتمع رجال الأعمال من الاستفادة القصوى من قيام السوق المشتركة.
5. تطوير أسس المعلومات الشاملة والحديثة التي يمكن الاعتماد عليها لتغطية كافة القطاعات الاقتصادية بما في ذلك الصناعة والطاقة والبيئة والنقل الزراعي والاتصالات والاستثمار والتمويل والتجارة والصحة والموارد البشرية لتكوين قاعدة لقرارات الاستثمار الرشيدة.

الفرع الثالث: تحرير تجارة الخدمات في إطار دول مجلس التعاون الخليجي العربية

أقر المجلس الأعلى في دورته الثانية (نوفمبر 1981) الاتفاقية الاقتصادية الموحدة* لترسم خطة العمل الاقتصادي المشترك ومراحل التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول المجلس، ولتشكيل نواة البرامج التكاملية التي تم وضعها بشكل مفصل على مدى السنوات العشرين الأولى من قيام المجلس، وتشمل على وجه الخصوص (بن الزين و رحمان، 2019، صفحة 187):

- تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وفق خطوات متدرجة، بدءا بإقامة منطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي ثم استكمال السوق الخليجية المشتركة، وانتهاءا بالاتحاد النقدي والاقتصادي وإقامة المؤسسات المشتركة اللازمة لذلك.
- تحقيق المواطنة الاقتصادية دول المجلس؛
- تقريب وتوحيد الأنظمة والسياسات والاستراتيجيات في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية؛
- ربط البنى الأساسية بدول المجلس، لاسيما المواصلات والكهرباء والغاز، وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة؛

بعدها جاءت الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001** التي نقلت أسلوب العمل المشترك من طور التنسيق إلى طور التكامل وفق آليات وبرامج محددة، كما أنها أكثر شمولية لمعالجة موضوعات التكامل؛

أولا: الإنجازات الرئيسية لمسيرة العمل المشترك

تتمثل إنجازات دول مجلس التعاون الخليجي لتجسيد العملية التكاملية بينها في (الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، 2022):

1. قيام المجلس النقدي الخليجي، ودخول اتفاقية الإتحاد النقدي، والنظام الأساسي للمجلس النقدي حيز النفاذ في 27 مارس 2010 في الدول الأعضاء الأطراف.

2. تم إعلان قيام السوق الخليجية المشتركة في ديسمبر 2007 بعد إستكمال متطلباتها الرئيسة.

---

* **الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981:** أقر المجلس الأعلى في دورته الثانية (نوفمبر 1981) الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لترسم خطة العمل الاقتصادي المشترك ومراحل التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول المجلس ، ولتشكل نواة البرامج التكاملية التي تم وضعها بشكل مفصل على مدى السنوات العشرين الأولى من قيام المجلس.

** **الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001:** أقر المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين (مسقط، ديسمبر 2001) الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس.

3. تشجيع التبادل التجاري ضمن مرحلتين:

- إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس اعتبارا من عام 1983.
- إقامة الاتحاد الجمركي لـدول المجلس اعتبـاراً من عام 2003..

4. إبرام الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس لعام 2001 والتي صادقت عليها جميع دول المجلس.

5. تبني إستراتيجيات وسياسات عامة لتكون منطلقاً للسياسات الوطنية في الدول الأعضاء.

6. توحيد القوانين والأنظمة والإجراءات في المجالات الاقتصادية، حيث أقرّ المجلس الأعلى نحو أربعين قانوناً موحداً، بعضها ملزم ومعظمها استرشادي.

7. بناء المؤسسات الخليجية المشتركة* بغية تأكيد التعاون الفني والاقتصادي بين دول المجلس وخفض النفقات.

8. تنسيق المواقف على الساحة الاقتصادية الدولية، والتفاوض الجماعي والحوار الاقتصادي مع الدول والمجموعات الاقتصادية كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان والصين.

9. التعاون والتنسيق في مجال الهياكل الأساسية من طرق ومواصلات واتصالات، وفي مجال المشاريع المشتركة ، وتنفيذ مشروع الربط الكهربائي، والعمل على تنفيذ مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون.

10. التعاون على مختلف المستويات وفي شتى الميادين الاقتصادية من تقنية، وبنكية، وموضوعات نقدية ومالية، ومسوح إحصائية، ومؤتمرات للصناعيين ورجال الأعمال إلى ندوات ودراسات في مجالات النفط والغاز والبتروكيماويات والصناعة، على سبيل المثال.

* **المؤسسات الخليجية المشتركة:** من بين هذه المؤسسات، مؤسسة الخليج للاستثمار، هيئة التقييس لدول مجلس التعاون، مركز التحكيم التجاري، مكتب براءات الاختراع، المكتب الفني للاتصالات، الشبكة الخليجية للربط بين شبكات الصرف الآلي بدول المجلس، تأسيس هيئة الربط الكهربائي كشركة مساهمة. مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الإغراق، مكتب سكرتارية مذكرة التفاهم الخاصة بالتفتيش والرقابة على السفن في موانئ دول المجلس، المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون.

ثانيا: تحرير تجارة الخدمات بين دول المجلس الخليجي

قطعت دول المجلس شوطاً كبيراً في مجال التعاون التجاري، وعملت على تعزيزه وتطويره بما يعود بالنفع على دول ومواطني مجلس التعاون، ويعزز المناخات الاستثمارية والتجارية (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2022). كما اهتمت دول المجلس بتحسين المناخ للاستثمار الأجنبي، والعمل على تحسين شروط النفاذ للأسواق العالمية. فقد تبنى مجلس التعاون سياسة تجارية موحدة في إطار التعامل مع العالم الخارجي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى كوحدة اقتصادية واحدة لتنشيط التبادل التجاري والاستثماري مع العالم الخارجي، وتوسيع أسواق صادرات دول المجلس وزيادة قدرتها التنافسية، إضافة إلى تحسين شروط نفاذها إلى الأسواق العالمية، وتشجيع المنتجات الوطنية والدفاع عنها في الأسواق الخارجية وحماية الأسواق المحلية، وتفعيل دور القطاع الخاص في تنمية صادرات دول المجلس من السلع والخدمات.

ومن أهداف السياسة التجارية الموحدة أيضا، تبنى دول المجلس سياسة تجارية داخلية موحدة تضمن تسهيل انسياب تنقل المواطنين والسلع والخدمات ووسائط النقل، وتأخذ في الاعتبار المحافظة على البيئة وحماية المستهلك. ولقد تحقق العديد من الإنجازات في مجال تحرير تجارة الخدمات بين الدول الخليجية، والتي تمثلت في إقرار عدد من القوانين والأنظمة، وإنشاء الهيئات المشتركة في هذا المجال. وفيما يلي إيجاز لأهم ما تم انجازه في هذا المجال:

1. **في مجال الاتصالات**

- شرحت الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 أهداف العمل المشترك في هذا المجال الحيوي، حيث أشارت المادة الرابعة والعشرون (24) من الاتفاقية الخاصة بالاتصالات إلى ما يلي "تتخذ الدول الأعضاء الإجراءات الكفيلة بتكامل سياسات الاتصالات بما في ذلك خدمات الاتصال الهاتفي والبريد وشبكات المعلومات، بما يؤدي إلى تحسين خدماتها وكفاءتها الاقتصادية ، وتقوية الروابط بين مواطني دول المجلس ومؤسساتها الخاصة والعامة." (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2022)

2. **قطاع النقل والمواصلات**

يهدف التعاون في قطاع النقل والمواصلات إلى التنسيق في إقامة مشاريع البنية التحتية التكاملية في قطاع الموانئ والمطارات والنقل البري والسكك الحديدية، ودعم المؤسسات القائمة حالياً بهذه النشاطات بين

الدول الأعضاء. كما أن من أهدافه العمل على تنسيق سياسات الطيران والنقل الجوي والنقل بالسكك الحديدية بين دول المجلس على مختلف المستويات. ويتم التعاون والتنسيق بين دول المجلس في قطاع النقل والمواصلات من خلال لجنة وزراء النقل والمواصلات واللجان المنبثقة عنها. وفيما يلي إيجاز لما تم تحقيقه في هذا المجال الحيوي.

أ. **النقل الجوي:** وتتمثل أهم الإنجازات فيما يلي:

- السماح للناقلات الوطنية بالبيع المباشر لتذاكر السفر لتسهيل حصول المواطنين والمقيمين على تذاكر السفر من الناقلات الوطنية مباشرة كما يساهم في زيادة دخل الناقلات الوطنية. ودخول الناقلات الوطنية في بوليصة تأمين مشتركة على طائراتها مما يقلل التكاليف التي تدفعها الناقلات الوطنية في هذا المجال، ويمنحها شروطاً ومميزات أفضل في هذا السبيل.
- إنشاء مكتب مشترك لدول المجلس لدى منظمة الطيران المدني الدولية يتولى تنسيق المواقف بين الدول الأعضاء في المحافل الدولية ومتابعة ما يستجد في مجال النقل الجوي في المنظمة الدولية وإبلاغه للدول الأعضاء الشراء المشترك لوقود الطائرات في عدد من المحطات في أنحاء العالم.
- تكثيف الرحلات الجوية بين الدول الأعضاء، مما يساهم في زيادة الترابط والزيارات بين أبناء دول المجلس، ويعزز التبادل التجاري والسياحي فيما بينها.
- الإعداد لإنشاء إقليم جوي موحد لدول المجلس.إعداد دليل تدريب ودليل إجراءات أمنية موحدة للناقلات الوطنية.
- البرنامج الموحد لتقييم السلامة على الطائرات الأجنبية المشغلة بدول المجلس.

ب. **النقل البحري:**

- إصدار الدليل الموحّد لقواعد وتعليمات الموانئ وإعداد واعتماد النموذج الموحد لإحصائيات الموانئ بدول المجلس واعتباره إلزامياً.
- إصدار القانون (النظام) البحري الموحد لدول المجلس والعمل بموجبه في موانئ الدول الأعضاء وإدارات الشئون البحرية.

- توقيع جميع الدول الأعضاء على مذكرة التفاهم الخاصة بالتفتيش والرقابة على السفن في موانئ دول المجلس (مذكرة الرياض)*.
- الإنتهاء من دراسة إنشاء شركة خليجية للمساعدات الملاحية. وكذا إقرار الإجراءات الموحدة للتصنيف البحري.
- اعداد شروط وضوابط الترخيص لشركات معاينة السفن.

ج. السكك الحديدية:

في عام 2003 تم تكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع إنشاء شبكة سكك حديدية تربط دول المجلس وتساهم في تعزيز نموها الاقتصادي من قبل المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الرابعة والعشرين، وقرّر المجلس الأعلى في دورته الثلاثين (الكويت، ديسمبر 2009) انتقال مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون لمرحلة إعداد التصاميم الهندسية التفصيلية للمشروع، ودراسة إنشاء هيئة خليجية لسكة حديد دول المجلس للأشراف على تنفيذ المشروع بشكل متكامل، والتنسيق فيما بين الدول الأعضاء لمواءمة سكة حديد دول مجلس التعاون مع شبكات سكك الحديد الوطنية. كما وجّه المجلس الأعلى بتكثيف العمل لإنجاز هذا المشروع الحيوي في أسرع وقت ممكن وبأفضل المواصفات المتوفرة عالمياً. وتنفيذاً لذلك، شُكلت لجنة فنية ومالية من وزارات النقل والمواصلات ووزارات المالية والاقتصاد بالدول الاعضاء لمتابعة تنفيذ المشروع بشكل متكامل ومتوائم مع شبكات السكك الحديدية الوطنية. وفيما يلي أهم ما تم تنفيذه في اطار سير المشروع:

1. أحرز المشروع تقدماً ملموساً حيث اتفقت الدول الأعضاء، بالتنسيق مع الأمانة العامة، على خطة عمل وبرنامج زمني لاستكمال التصاميم الهندسية التفصيلية للمشروع خلال عامي 2014 و2015، وتنفيذه وتشغيله خلال عام 2018.

2. تتابع الأمانة العامة مع الدول الأعضاء مراحل تنفيذ المشروع للتأكد من أن ذلك يتم بشكل متكامل ومتوائم مع شبكات السكك الحديدية الوطنية بدول المجلس، حيث حققت الانجازات التالية:

- تحديث مسار سكة حديد دول المجلس ونقاط الربط فيما بين الدول المتجاورة وتوقيع إحداثيات المسار على خرائط هندسية.

---

*مذكرة الرياض: هي عبارة عن مذكرة دولية يتم توقيعها بين عدد من الدول التي يجمعها إقليم موحد في أي جزء من العالم ، وتعنى هذه المذكرة بالسلامة وحماية البيئة البحرية في ذلك الإقليم . وتم تفعيل هذه المذكرة من خلال إنشاء مكتب سكرتارية ومركز معلومات المذكرة في مسقط، والبدء في ممارسة مهامها. وتم منح مكتب سكرتارية مذكرة التفاهم الاستقلالية القانونية والادارية والمالية عن الأمانة العامة لمجلس التعاون.

- توحيد المواصفات والمعايير الفنية بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية في هذا الشأن، حيث أقرت الدول الأعضاء كراسة المواصفات الفنية الشاملة للمشروع وأكدت على الالتزام بها أثناء مراحل تنفيذه للتأكد من موائمة المواصفات الفنية المستخدمة في جميع الدول الأعضاء وتنفيذه وتشغيله بشكل متكامل.
- إعداد خطة عمل وجدول زمني شامل وموحد لتنفيذ المشروع بشكل متكامل ومتوائم مع شبكات السكك الحديدية الوطنية بدول المجلس.
- استكملت دراسة جدوى الربط بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية بمشروع سكة حديد دول المجلس عن طريق جسر مقترح بين البلدين موازٍ لجسر الملك فهد.

3. المجال المالي والمصرفي:

تجسد العمل على توحيد ممارسات الرقابة المصرفية والإشراف داخل دول المجلس، في اعتماد وثيقة "المعايير الاسترشادية للرقابة المصرفية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" التي تمثل الإطار العام لنموذج العمل المشترك لتقريب وتوحيد النظام المصرفي بدول المجلس. كما تم اعتماد التعليمات والتوجيهات الرقابية حول مبادئ ممارسات منح المكافآت والمتطلبات الرقابية للتدقيق الخارجي على المصارف بدول المجلس والإطار الرقابي لقياس ومراقبة الإنكشافات للاسترشاد بها.

كما عملت دول المجلس على تسهيل تنقل رؤوس الأموال بينها وتسريع حركة انتقال التجارة والاستثمارات البينية، حيث قامت بتأسيس وتطوير الشبكة الخليجية (GCCNET) لربط شبكات الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع بدول المجلس، وتم اعتماد وثيقة الرقابة والحوكمة في الشبكة الخليجية (GCCNET GOVERNARE AND OVERSIGHT) .

بالإضافة لذلك بدأت دول المجلس بربط أنظمة المدفوعات، حيث صدر قرار المجلس الأعلى في دورته السابعة والثلاثين بالموافقة على تأسيس وبناء نظام ربط لأنظمة المدفوعات بدول المجلس، وتفويض مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس بتملك وإدارة المشروع من خلال تأسيس شركة مستقلة تملكها وتمولها مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس.

وسعت بلدان مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة لتصبح مركزا للخدمات المالية في المنطقة. ولاسيما في مجال تكنولوجيا الخدمات المالية (الاسكوا، 2019، صفحة 33). واستشرافا للمستقبل وإدراكا للاتجاه العالمي بالتوسع لاستخدام التقنيات المالية، تم تشكيل فريق عمل دائم مختص بالتقنيات في مجال

القطاع المالي ويهدف تشكيل الفريق لتقديم المقترحات والتوصيات لتلبية احتياجات الدول الأعضاء للرقي بمجال التقنيات المالية، وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء ، والتنسيق بينها ضمن نطاق اختصاصات مؤسسات النقد والبنوك المركزية، وأن يراعي المخاطر ويعمل على تلافيها.

4. مجال المواطنة الاقتصادية:

ادراكا من دول مجلس التعاون على اهمية المواطنة الاقتصادية، اتخذت العديد من القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والبيئية التي تصب في هذا الاتجاه نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1. إطلاق تملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الأعضاء لمختلف الأغراض السكنية والاستثمارية وهذا ما نصت المادة (8) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981. كما نصت المادة (3) أيضا من الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 على المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في تملك العقار. وقد تم التخفيف من هذه الضوابط تدريجيا، حيث صدر آخر تنظيم لتملك العقار في الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى (الدوحة، ديسمبر 2002) خلوا من معظم تلك القيود.
2. وقف العمل بالقيود على ممارسة مواطني دول المجلس للأنشطة الاقتصادية والمهن الحرة بالدول الأعضاء.
3. مدّ الحماية التأمينية لمواطني الدول.
4. اعتماد قواعد ممارسة النشاط التجاري في مجالي تجارة التجزئة والجملة بما يتوافق مع متطلبات السوق الخليجية المشتركة.
5. السماح للشركات الخليجية بفتح فروع لها في دول المجلس.

ويمكن القول أن دول مجلس التعاون الخليجي تقدمت في مسيرة التكامل الاقتصادي بين أعضائها، وهذا ما أكدته الإنجازات الرئيسية لمسيرة العمل المشترك. وذلك بقيام المجلس النقدي الخليجي ودخول اتفاقية الاتحاد النقدي حيز النفاذ عام 2010، وكذا بناء المؤسسات الخليجية المشتركة للتعاون الفني والاقتصادي بين دول المجلس ولمتابعة المسيرة التكاملية في كامل القطاعات .

خلاصة الفصل:

يمكن القول أن قطاع الخدمات هو المرآة التي تعكس تطور أي اقتصاد وتطور القطاعات الأخرى في الاقتصاد، فهو قطاع مهم جدا في معظم البلدان الصناعية ومع ذلك، لا يزال أكبر مساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والناتج والعمالة في بعض البلدان النامية، بحيث أن قطاعي الصناعة والزراعة لن يتطور إن لم يتوفر لهما قطاع خدمات متطور. والتجارة في الخدمات، مثلها مثل التجارة في السلع، تؤسس بصفة جوهرية على فكرة المزايا النسبية. ولذلك فالدول التي تتمتع بمزايا نسبية أو تفوق في مجال إنتاج الخدمات تكون لها الريادة والسبق في تجارة وتسويق هذه الخدمات في السوق الدولية. وبالنظر إلى البلدان النامية فهي لديها بعض المزايا النسبية فقط في الخدمات كثيفة العمالة، بما في ذلك ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة، مع التركيز بشكل خاص على بعض قطاعات الخدمات مثل السياحة. فهي لا توجد دولة مستفيدة ولا متضررة من تحرير تجارة الخدمات بالمطلق، حيث تتوقف درجة الاستفادة والضرر على مستوى التقدم الاقتصادي والإمكانات المالية والقدرات التكنولوجية لكل دولة.

الفصل الثالث

مسار تفعيل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية

تمهيد:

بدأت محاولات وجهود التكامل الاقتصادي العربي، بتعاون بسيط ومحدد الهدف، ثم تطور هذا الهدف وتنوعت وتعددت المصطلحات، التي استخدمت للتعبير عنه، كذلك تعددت المداخل التي تم إتباعها لتحقيق هذا الهدف، وكان إتباع مدخل تحرير التجارة هو المدخل المسيطر على محاولات التكامل العربي منذ بدايتها ومازال قائما، ولذلك كان قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته 102 بتوصيف الإتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية أنها اتفاقية مكملة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام 2017، خلال عشرون عاما من إعلان قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وبذلك تعود محاولات التكامل الاقتصادي العربي إلى الأخذ بمدخل تحرير التجارة.

إن الأمر يتطلب في البداية استعراض الجهود السابقة لتحرير التجارة بين الدول العربية بحيث سنتطرق في هذا الإطار لمفاوضات مسيرة هذه الاتفاقية في ضوء التطور التاريخي التي مرت به "اتفاقية تحرير تجارة الخدمات العربية". وأيضا إبراز الإطار العام للاتفاقية وتوضيح بنودها ومبادئها وهيكلها القانوني، كذلك توضيح أهمية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية من خلال استعراض موقف الدول العربية منها دون أن ننسى هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية.

وقد قسمنا هذا الفصل على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** التطور التاريخي لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات العربية البينية
- **المبحث الثاني:** اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية
- **المبحث الثالث:** هيكل تجارة الخدمات العربية

المبحث الأول: التطور التاريخي لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات العربية البينية

إن الموقع الجغرافي الإستراتيجي للوطن العربي أكسبه أهمية بارزة، وخاصة من الجانب الاقتصادي حيث يشير في هذا الصدد Halford Machinder أن من يسيطر على قلب العالم وطريقه عبر الوطن العربي ممكن أن يسيطر على العالم تجاريا، وهذا ما يجعل من قيام منطقة تجارية حرة في الوطن العربي خطوة فعالة ستزيد من كفاءة الاقتصاد العربي. وفي هذا الإطار نشير إلى تطور تجارة الخدمات العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وأيضا كاتفاقية مستقلة عن المنطقة، باعتبارها محور إرتكاز لأي تكامل اقتصادي أيا كانت درجته ولما لها من أهمية إستراتيجية للدول العربية في تحقيق تكامل اقتصادي عربي قوي قادر على الاستفادة من موارده والدفاع عن مقدراته أمام العالم الخارجي (صندوق النقد العربي وآخرون، 2019، صفحة 237).

المطلب الأول: اتفاقيات التجارة الاقليمية في الدول العربية والمدخل لتحرير تجارة الخدمات

تؤثر جميع اتفاقات التجارة الإقليمية على التجارة الدولية، لما لها من إيجابيات خصوصا في تجارة الخدمات التي لها ارتباط في القيمة المضافة مع تجارة السلع ولما لها أهمية في سلاسل القيمة العالمية والدول العربية أولت أهمية لهذه الاتفاقيات الرسمية الرامية إلى التحرير التجاري سواء في إطار ثنائي أو إقليمي، والملحق رقم (3-2) يوضح هذه التشابكات، إذ تشارك ثمانية عشر دولة عربية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ودول مجلس التعاون الخليجي العربية الستة تسعى إلى تحقيق إتحاد نقدي بينها وهذا بعد أن أطلقت اتحادها الجمركي سنة 2003 وسوقها الخليجية المشتركة سنة 2008. في حين بادرت أربع دول عربية هي تونس والمغرب ومصر والأردن إلى عقد اتفاقية للتجارة الحرة بينها دخلت حيز التنفيذ منتصف سنة 2007 فيما يعرف باتفاقية أغادير (توات، 2021، صفحة 106). وتجتمع خمس دول عربية هي مصر، ليبيا، السودان، جيبوتي وجزر القمر في إطار السوق المشتركة لجنوب شرق إفريقيا "الكوميسا" (الإشارة اليها في الفصل الثاني). وتوقع جميع الدول العربية عدة اتفاقيات تجارة تفضيلية واتفاقيات إنشاء مناطق تجارة حرة بصورة ثنائية. وتعتبر الاقتصاديات المتقدمة أو الناشئة أهم الشركاء في هذا الإطار مع الدول العربية. تشمل أهم هذه الاتفاقيات: إتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وبعض البلدان العربية. كما توصلت كل من الأردن، البحرين، المغرب وسلطنة عمان إلى اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

شكل رقم (3-1): إقليمية كرة معكرونة السباقيتي – Spaghetti-Bowl Regionalism في الدول العربية

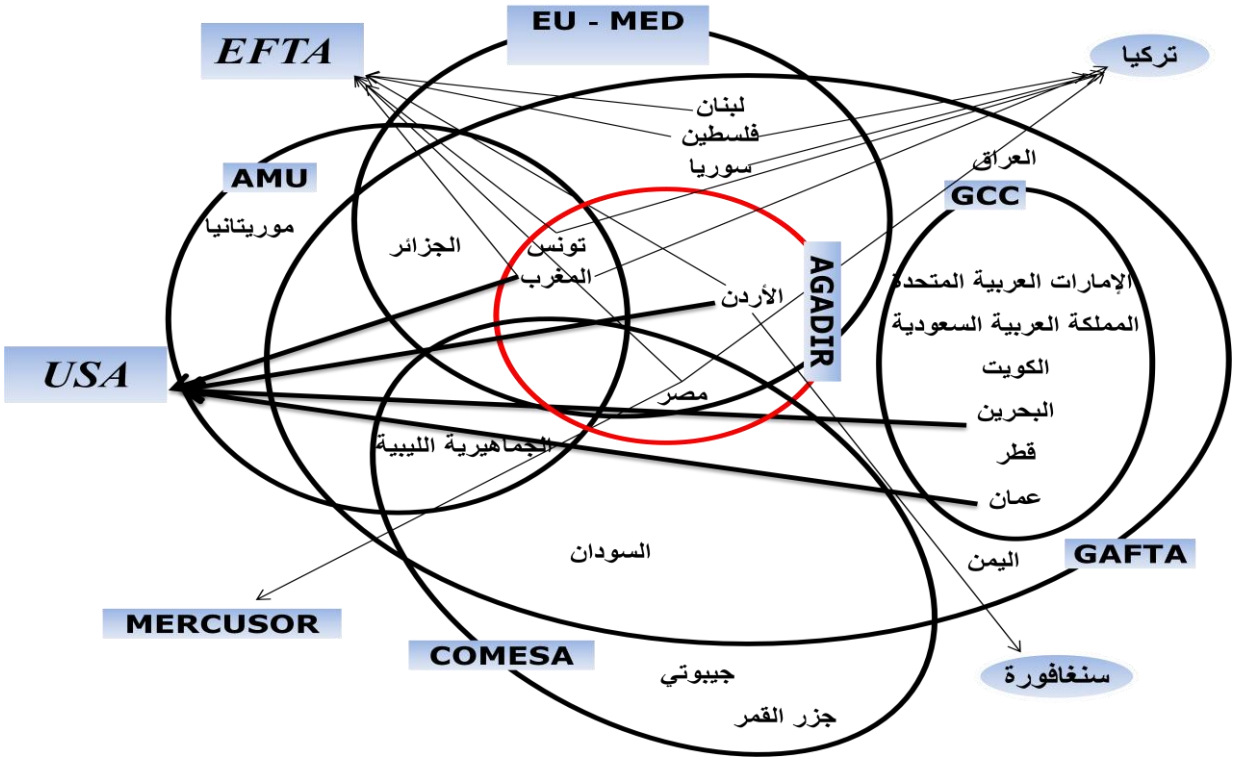

تشير المختصرات باللغة اللاتينية*

المصدر: (توات، 2012، صفحة 111)

من الشكل أعلاه نلاحظ أهم الاتفاقيات للدول العربية فيما بينها في شكل تجمعات أو ارتباطها بتجمعات إقليمية أخرى، ولفهم الوضع يجب علينا استعراض المبادرات الحالية لتحرير تجارة الخدمات وبالنظر لكثرة الاتفاقيات وتشابكها سنقوم باستعراض ونتناول أهم أربع اتفاقيات على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي، وهي اتفاقية أغادير بين الدول العربية المتوسطية، اتحاد المغرب العربي والتي تم التطرق إليها في الفصل الأول وكذا دول مجلس التعاون الخليجي (نشير إلى معوقات التقدم). وأخيرا اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي يتم التطرق إليها بشكل منفصل في المطلب الثاني.

* **GAFTA**: عضو منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و تضم 18 دولة عربية. **AMU**: عضو اتحاد المغرب العربي و يضم 6 دول عربية. **GCC**: عضو مجلس التعاون لدول الخليج العربية و يضم 6 دول عربية.**AGADIR**: عضو اتفاقية أغادير بين الدول العربية المتوسطية و تشمل 4 دول عربية. **COMESA**: عضو السوق المشتركة لشرق و جنوب شرق إفريقيا و تضم 5 دول عربية بالإضافة إلى 14 دولة إفريقية أخرى. **MERCUSOR** اتفاقية تجارة مع السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي الذي يضم كل من البرازيل،الأرجنتين، الأوروغواي و البراغواي. **USA**: اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية مع 4 دول عربية. **EUR-MED**: اتفاقية شراكة متوسطية مع الاتحاد الأوربي مع 8 دول عربية.**EFTA**: اتفاقية تجارة حرة مع الرابطة الأوربية للتجارة الحرة مع 6 دول عربية و تضم رابطة **EFTA** كل من النرويج، أيسلندا و سويسرا و ليخنشتاين.

فالتفاوت في حوافز المشاركة في اتفاقات التجارة الإقليمية التي تشمل تحرير تجارة الخدمات بين الدول، يتبعه تباين في نهج تحرير الخدمات يشمل (توات، 2016، الصفحات 261-262):

- النطاق أو التغطية القطاعية (القطاعات المشمولة وتلك المستبعدة)؛
- أساليب التحرير إما نهج القائمة السلبية أو الإيجابية، ويشمل النوع الأول على مبادئ تحرير كالالتزامات العامة مع إدراج قائمة سلبية بالتحفظات والإستثناءات المتصلة بالالتزامات، أما النوع الثاني فيتضمن التزامات عامة محدودة مع إدراج قائمة إيجابية تتضمن التزامات تحرير محددة؛
- عمق الالتزامات عبر سلسلة من التدابير المدرجة لتعزيز فعالية الوصول إلى الأسواق؛
- التعاون في مجال وضع اللوائح ومجالات التعاون الأخرى؛

وفي هذا الإطار نذكر أهم الاتفاقيات للدول العربية في تجارة الخدمات فيما بينها في شكل تجمعات:

الفرع الأول: دول مجلس التعاون الخليجي: بعد التطرق إلى القطاعات التي تم تحريرها في إطار مجلس التعاون بين الدول الأعضاء في الفصل الثاني من الدراسة، نقول أن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الجديدة لدول مجلس التعاون لا تتضمن إشارة واضحة ومباشرة إلى تحرير قطاع الخدمات بمفهومه الواسع، على الرغم من الإنجازات التي تمت في هذا الإطار. فهي لا تتخذ شكل إتفاقية مثلما هو جاري العمل عليه في إطار جامعة الدول العربية أو منظمة التجارة العالمية أو مختلف الاتفاقيات الإقليمية الخاصة بتحرير تجارة الخدمات. وتبقى هناك معوقات أثرت في التقدم في مسار التحرير من أهمها (توات, عثمان، 2021، صفحة 110):

- التأخر في إطلاق المشاريع والبرامج الخاصة بتنفيذ أحكام السوق الخليجية المشتركة؛
- التأخر في وضع الآليات التنفيذية للمشاريع والبرامج في اطار السوق؛
- القرارات التي تصدر من المجلس الأعلى للاتحاد الخليجي تتطلب وقت أطول في التفاوض لوضع الترتيبات اللازمة لذلك بين الدول الأعضاء؛
- هناك عدة شكوك تثار حول إمكانية وقدرة الدول الأعضاء في بناء سوق مشتركة وفق ما هو متعارف عليه، كونها تفتقد لعامل من عوامل بناء هذه السوق وهو حرية حركة عنصر العمل، كون معظم الدول الخليجية تعتمد في تلبية احتياجاتها على العمالة الوافدة؛

الفرع الثاني: إتحاد الدول المغاربية

انطلاقا من معاهدة إنشاء الاتحاد المغرب العربي، فقد جاءت في المادة الثانية [*]على الرغبة في تحقيق حرية انتقال الأشخاص وانتقال الخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء. ولكن لم تتطرق المعاهدة إلى بند تحرير تجارة الخدمات بشكل واضح من ناحية الالتزامات العامة، وكذا الالتزامات المحددة ودرجة التحرير، بحيث تسعى إلى توسيع التبادل التجاري بينها على أساس تفضيلي، وذلك لتعزيز التكامل الاقتصادي، والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية المشتركة فيما بينها (معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، 1989، الصفحات 1-2).

فقطاع الخدمات يعتبر في الدول المغاربية أكبر قطاع يساهم في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تقدر مساهمة قطاع الخدمات التجارية بنسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وترتفع هذه المساهمة إلى حوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي في كل من تونس والمغرب. كما تشير البيانات المتاحة لعام 2018 إلى أن حوالي 58% من إجمالي العمالة في الدول المغاربية يتمركزون في قطاع الخدمات، وترتفع هذه النسبة بشكل مطرد ليصبح قطاع الخدمات المشغل الأكبر للعمالة (توات، 2021، صفحة 6). ويعزى ذلك إلى عدد من العوامل أهمها التوسع في قطاع الخدمات في معظم الدول المغاربية والتطور في تقنيات الإنتاج الذي أدى تراجع معدلات التوظيف في قطاعي الزراعة والصناعة. وتسلط دراسات حديثة الضوء على الأهمية المتزايدة في البلدان المغاربية لقطاعات الخدمات الرئيسية (IMF, 2016) ، مثل: الصحة، التعليم، النقل، السياحة، الخدمات المالية، التشييد، إسداء المشورة والخدمات المعمارية والإدارية. ولا تزال خدمات الطاقة والتنقيب (النفط وغيره من الموارد الطبيعية) تشكل مؤشراً تجارياً إستراتيجياً رئيسياً ومكوناً مهماً لتجارة الخدمات.

ووفقا لبعض الدراسات الحديثة، يتعين أن تضع إستراتيجيات تطوير الخدمات في المنطقة المغاربية في اعتبارها جملة أمور من بينها تعزيز الأطر التنظيمية، المؤسسية وسياسات المنافسة. ومن الضروري كذلك إدراج الخدمات في خطة التنمية المتعلقة بالتصنيع.

[*] المادة الثانية: يهدف الاتحاد إلى:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض؛
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها؛
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والانصاف؛
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين؛
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية انتقال الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها؛

الفرع الثالث: اتفاقية أغادير

بالرجوع إلى اتفاقية أغادير، نلاحظ أن الاتفاقية لم تتطرق بشكل واضح إلى بنود محددة حول الالتزام بتحرير تجارة الخدمات سوى من خلال المادة الخامسة (5) منها (الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، صفحة 5) التي أكدت التزام الدول الأطراف بتنفيذ التزاماتها الواردة في جداول الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات، والسعي لتوسيع نطاق تجارة الخدمات فيما بينها وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في كل من الدول الأطراف. حيث أطلقت الوحدة الفنية مبادرتها بالشروع في المفاوضات بخصوص تحرير تجارة الخدمات بين دول أغادير منذ سنة 2012 من خلال اقتراح مشروع اتفاقية إطارية، ليتم التوقيع عليها خلال اجتماع نظم يومي 11-2014/12/12 بالدار البيضاء (الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، 2022).

وتم إحالة الموضوع إلى لجنة وزراء التجارة الخارجية لدراسة التطور الحاصل في تجارة الخدمات بين الدول الأطراف. بشكل دوري بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ ولم يتم إدراج هذه المسألة إلى غاية الآن سواء في إطار الاتفاقية أو كإتفاقية ملحقة. هذا وفي التقدير أن اتفاقية أغادير تهدف في الأساس إلى تعزيز استفادة الدول الأربع (الأردن، تونس، مصر والمغرب) من اتفاقيات الشراكة التي عقدها مع الاتحاد الأوروبي في جانب الصادرات السلعية من خلال تبني قواعد إكساب المنشأ المفروض من الجانب الأوروبي مما يرجح عدم إيلاء أهمية إلى تفعيل الاتفاقية كمنطقة تجارة حرة شاملة، وبالتالي عدم الالتفاف إلى شق التجارة في الخدمات.

وبناءا على ذلك، يمكننا القول أن جميع الاتفاقات التجارية الاقليمية والثنائية التي تعقدها الدول العربية بينها تعتبر اتفاقيات تكامل سطحي وهي تقتصر على تحرير التجارة السلعية فقط. وكونها اتفاقيات تهدف إلى تحرير تجارة السلع، لا تتضمن جميع الاتفاقيات العربية إشارات صريحة إلى تحرير تجارة الخدمات أو وضع نماذج وأساليب لهذا الغرض (توات، 2021، صفحة 107).

المطلب الثاني: تحرير التجارة البينية* في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)

تعتبر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الاتفاقية الأهم على الصعيد الإقليمي من حيث عضوية الدول العربية التي أضحت تضم ثمانية عشر دول في إطار جامعة الدول العربية. (توات، 2012، صفحة 112).

إدراكا من الدول العربية لتلك الأهمية أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية عام 2001، وكذا أصدرت القمة العربية في بيروت عام 2002 قرارات تحث الدول العربية على سرعة إدماج التجارة في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وللإشارة هنا، أن في بداية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كان الاهتمام يعطى للتجارة في السلع فقط، ولا يعطى للتجارة في الخدمات. كما أن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لم تتطرق بشكل واضح إلى تجارة الخدمات، ولم ترد إلا في المادة الثانية من الاتفاقية وذلك على الشكل التالي (البنذاري الباجوري، 2019، صفحة 10):

- تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل؛
- منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف؛

في ظل كل ذلك بدأت الدول العربية مطلع 2002 التفاوض على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات فيما بينها، اذ أصبحت تعتبر أحد الجوانب المحورية الهامة لكافة الاتفاقيات التجارة الحرة والترتيبات الإقليمية. بحيث بادرت الحكومة اللبنانية بإعداد مشروع مبدئي لاتفاق إطاري ليمثل قاعدة التفاوض حول التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات، وقد تم في عام 2003 اعتماد الاطار العام للاتفاقية التي تم إقرارها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شهر سبتمبر (صندوق النقد العربي وآخرون، 2019، صفحة 238). وبذلك انطلقت جولة بيروت لمفاوضات تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية عام 2004. وقد تبنت آلية المفاوضات منهج العرض والطلب، بحيث تتقدم الدول بجداول التزاماتها المقدمة في اطار منطقة التجارة العالمية كعروض أولية وكأساس التفاوض، ثم تقدم الدول بشكل ثنائي طلباتها إلى الدول الأخرى لتحرير القطاعات الخدمية (صندوق النقد العربي وآخرون، 2015، ص 225)، ويلي ذلك دراسة الدول لتلك الطلبات ودراسة وضع السوق المحلي والتشريعات المنظمة للقطاعات الخدمية والتي سوف تنعكس في الالتزامات التي

*التجارة البينية: هي تبادل السلع والبضائع والمنتجات بين مجموعة من الدول المتجاورة (تبادل الصادرات والواردات) التي تقع وفق منظومة سياسية وجغرافية واحدة.

ستقدمها الدول في اطار العروض المحتملة والعروض النهائية. ويجب أن تعكس العروض النهائية للدول مستوى تحرير للقطاعات الخدمية أعلى من مستويات التحرير المقدمة في اطار منظمة التجارة العالمية.

ومن بين التحديات والعوامل المعيقة التي تواجه الدول العربية لإحراز تقدم في تحرير تجارة الخدمات في اطار منظمة التجارة العالمية، من أبرزها (صندوق النقد العربي وآخرون، 2015، الصفحات 225-226):

- تباين القدرات التفاوضية للدول العربية في مجال التجارة في الخدمات؛
- تباين القدرات الفنية حول اتفاقيات الخدمات ودراسة أسواق وتشريعات القطاعات الخدمية؛
- التغيير المستمر للمفاوضين المعنيين بملف تجارة الخدمات في منظمة التجارة العالمية (صندوق النقد العربي وآخرون، 2015، صفحة 196). والذي أدى بدوره إلى عدم وجود طاقات محلية فنية قوية لمتابعة العملية التفاوضية؛
- عدم المشاركة في المفاوضات التي ليس لديها جداول التزامات مبدئية حيث أنها غير عضو في منظمة التجارة العالمية وبالتالي صعوبة دراسة كافة القوانين والتشريعات الداخلية ووضع تنافسية القطاعات الخدمية بها مقارنة بالدول التي انظمت حديثا إلى منظمة التجارة العالمية أو في مرحلة الانضمام التي عكست جداول التزاماتها في اطار المنظمة مستويات مرتفعة من التحرير تفوق غالبا العروض المقدمة من بقية الدول العربية في اطار مفاوضات الدول العربية، مما أدى إلى رفض تلك الدول التقدم بالمزيد من التحرير.
- غياب الرؤية الشاملة لكافة القطاعات الخدمية على المستوى المحلي؛
- غياب التنسيق الداخلي مع كافة أصحاب المصلحة من الوزارات المعنية بالقطاعات الخدمية والقطاع الخاص والمؤسسات الغير حكومية مما يعني فقدان المقدرة على وضع تصور شامل لكافة العوامل التي تؤثر على القطاعات الخدمية خاصة في ظل تعدد الجهات المنظمة والمنتجة للخدمات وتداخل التشريعات والقوانين؛
- ضعف قواعد البيانات والإحصاءات الخاصة بالقطاعات الخدمية، هذا ما يصعب من تحليل أثر تحرير القطاعات الخدمية على التجارة البينية بين الدول العربية وبالتالي يصعب اتخاذ القرار بتحرير تلك القطاعات في اطار التزام دولي أو إقليمي؛
- عدم توافر الارادة السياسية الصادقة على مستوى القيادات العربية للدخول في ترتيبات تجارية، مثلا: تفضيلية لتحرير التجارة البينية، إما لعدم اقتناع هذه القيادات بجدوى التكامل الاقتصادي العربي، أو تفاديا للتكلفة التي تتحملها من جراء تبنيه (حساني، 2019، صفحة 140)؛

- درجة تحرير قطاع النقل الذي يعتبر قطاع حيوي ما بين الدول العربية، إذ يعتبر عامل معرقل من ناحية الاجراءات والقيود الجمركية التي تحد من حركة التجارة والأفراد.

أما فيما يخص جداول الالتزامات الخاصة باتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية فيجب على المجلس الاقتصادي والاجتماعي تسريع وتيرة التفاوض وتحديد جدول زمني محدد لانضمام الدول الأعضاء الأخرى.

هنا تجدر الإشارة، إلى استمرار المفاوضات لسنوات طويلة، وعلى الرغم من مرور زمن طويل نسبيا على توقيع الاتفاقية العربية الاطارية لتحرير تجارة الخدمات في عام 2003، إلا أن تطور المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية كانت متواضعة للغاية اذ أنه لم يتم حتى الآن تنفيذ أي خطوات ملموسة بشأن التحرير الفعلي لتجارة الخدمات العربية. وذلك بالرغم من المبادرات والقرارات التي هدفت إلى تسريع الوصول إلى انجازات ملموسة (مثل المبادرة القطاعية المصرية الأردنية والمبادرة اللبنانية)، واللتان لم تحظيا بالرعاية الكافية. ومما لاشك فيه أن ذلك يعود إلى جملة من التحديات تتمثل بالأوضاع السياسية والإطالة في إنهاء المفاوضات وأوضاع الاتفاقيات الإقليمية وشبه الإقليمية الأخرى.

وعلى مستوى تحرير تجارة الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد استمر فريق العمل التفاوضي خلال عام **2011** بعقد الاجتماعات التفاوضية لقطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاعات التشييد والبناء والخدمات الهندسية وربطها بالتزامات الدول العربية في قطاع الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية مع العروض المبدئية والمحسنة التي تقدمت بها الدول العربية في هدا الإطار (صندوق النقد العربي وآخرون، 2012، صفحة 182).

كذلك استمرت خلال **2013** المفاوضات الهادفة إلى تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، والتي تطلبت أن يتم وضع جدول زمني لاستكمال المفاوضات الخاصة بالقطاعات الخدمية التي ترغب الدول في التفاوض عليها بهدف التقدم في تحريرها في إطار اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، على أن يتم الانتهاء من اعداد الجدول الزمني قبل نهاية عام 2013 تنفيذا لقرارات قمة الرياض التنموية الاقتصادية والاجتماعية (صندوق النقد العربي وآخرون، 2013، صفحة 187).

شهد عام 2015، جملة من تغيرات حيث أصدرت قمة شرم الشيخ قرارها رقم ق.ق: 632 د.ع.26-2015/03/29، وقد نص القرار على دعوة الدول العربية إلى تحديد أولويات القطاعات الراغبة في تحريرها من حيث الأهمية عالية متوسطة أو ضعيفة وذلك وفقا للائحة التصنيف القطاعي للخدمات المعتمدة من قبل

منظمة التجارة العالمية والتي تتضمن تصنيفا للقطاعات الخدمية الرئيسية والفرعية. بالإضافة إلى دعوة الدول الأعضاء لإطلاق عملية تفاوض مستمرة لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية لتلك القطاعات تقوم على مراجعة للتشريعات للقطاعات الخدمية ومعرفة أهم القيود الموجودة أمام فرص النفاذ للأسواق للقطاعات الخدمية من قبل فرق وطنية متخصصة في تلك الدول. وتنفيذا لذلك تم خلال عام 2015 تصميم استبيان لهذه الغاية تم توزيعه على الدول العربية (صندوق النقد العربي وآخرون، 2016، الصفحات 253-254).

شهد عام 2016، تقدم تسعة دول عربية بعروضها النهائية لتحرير تجارة الخدمات وفق الخطوط التوجيهية لجولة بيروت للمفاوضات وهذه الدول هي: الامارات، السعودية، السودان، عمان، قطر، لبنان، مصر، المغرب واليمن. وبذلك يتم اختتام مفاوضات جولة بيروت لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية (صندوق النقد العربي وآخرون، 2017، صفحة 161). حيث مرت هذه الاتفاقية بمحطات وجب الإشارة إليها، وسنوضح كرونولوجيا تجارة الخدمات في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في الجدول الموالي:

جدول رقم (3-1): أهم محطات تجارة الخدمات في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

التاريخ	الأحداث
2001	▪ الدعوة إلى ادماج تجارة الخدمات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بمبادرة من الجمهورية اللبنانية وكانت الاستجابة في القمة العربية التي انعقدت في عمان.
2002	▪ **شهر مارس:** صدور قرار مشروع الاتفاقية عن القمة العربية المنعقدة ببيروت. ▪ **شهر نوفمبر:** تم مناقشة مشروع اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، وتم التباحث على امكانية وضع برنامج تنفيذي لتحرير تجارة الخدمات وللتوصل لآلية ومبادئ عامة ووضع أولويات في هذا الشأن. **وبذلك:** اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية قرار عام 2003 بالموافقة على الأحكام العامة للاتفاقية التي ناقشتها مجموعة من الخبراء العرب المنعقدة في بيروت خلال عامي 2002 و2003.
2003	▪ **شهر سبتمبر:** اعتماد **الاطار العام للاتفاقية** التي تم إقرارها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
2004	**07 أكتوبر:** بدأ جولة المفاوضات بشأن التزامات فتح السوق للقطاعات الخدمية بين الدول العربية، وكان **الاجتماع الأول** من جولة بيروت. **الدول المشاركة:** هي كل من الأردن، الإمارات العربية المتحدة، قطر، لبنان ومصر، بالإضافة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وحضور ممثل عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا-الاسكوا. ▪ **نقطة الانطلاق: بذلك** انطلقت جولة بيروت لمفاوضات تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.
2011	▪ استمر فريق العمل التفاوضي بعقد الاجتماعات التفاوضية لقطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاعات التشييد والبناء والخدمات الهندسية وربطها بالتزامات الدول العربية في قطاع الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية مع العروض المبدئية والمحسنة التي تقدمت بها الدول العربية في هدا الإطار.
2013	▪ استمرار المفاوضات الهادفة إلى تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية والتي تطلبت مايلي: ✓ أن يتم وضع جدول زمني لاستكمال المفاوضات الخاصة بالقطاعات الخدمية التي ترغب الدول في التفاوض

	عليها بهدف التقدم في تحريرها في اطار اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية. ✓ على أن يتم الانتهاء من اعداد الجدول الزمني قبل نهاية عام 2013 تنفيذا لقرارات قمة الرياض التنموية الاقتصادية والاجتماعية
2015	▪ أصدرت قمة شرم الشيخ قرارها رقم ق.ق: 632 د.ع.26-2015/03/29. وقد نص القرار على دعوة الدول العربية إلى تحديد أولويات القطاعات الراغبة في تحريرها من حيث الأهمية عالية متوسطة أو ضعيفة وذلك وفقا للائحة التصنيف القطاعي للخدمات المعتمدة من قبل منظمة التجارة العالمية والتي تتضمن تصنيفا للقطاعات الخدمية الرئيسية والفرعية. ▪ دعوة الدول الأعضاء لإطلاق عملية تفاوض مستمرة لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية لتلك القطاعات تقوم على مراجعة للتشريعات للقطاعات الخدمية ومعرفة أهم القيود الموجودة أمام فرص النفاذ للأسواق للقطاعات الخدمية من قبل فرق وطنية متخصصة في تلك الدول. ▪ وتنفيذا لذلك تم خلال عام 2015 تصميم استبيان لهذه الغاية وتم توزيعه على الدول العربية
2016	▪ تقدمت تسعة دول عربية بعروضها النهائية لتحرير تجارة الخدمات وفق الخطوط التوجيهية لجولة بيروت للمفاوضات وهذه الدول. ▪ **الدول المعنية هي:** الإمارات، السعودية، السودان، عمان، قطر، لبنان، مصر، المغرب، اليمن. ▪ وبذلك يتم **اختتام مفاوضات جولة بيروت** لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية
2017	**فيفري 2017:** انتهاء جولة المفاوضات بشأن التزامات فتح السوق للقطاعات الخدمية. وهو تاريخ **الاجتماع النهائي** الذي استمرت هذه المفاوضات أكثر من 12 عاما، بحيث وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته رقم (99) على اختتام جولة بيروت لمفاوضات تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية وفقا للاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (72) في سبتمبر 2003. **الدول المشاركة:** دولة الامارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، سلطنة عمان، دولة قطر، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية. فيما انضمت المملكة الأردنية الهاشمية لاحقا.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقارير صندوق النقد العربي (2003، 2011، 2012، 2013، 2015، 2016، 2017) و(البنذاري الباجوري، 2019) و (الاسكوا، 2018، صفحة 98)

حسب الجدول الزمني لكرونولوجيا تجارة الخدمات في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، نرى أن هذا الاتفاق يهدف إلى تحرير التجارة في اطار المنطقة إلى جانب فتح مجال الاستثمار في قطاعات خدمية محددة للمستثمرين من الدول الأعضاء في الاتفاقية، وبطبيعة الحال يجب مراعاة أهداف السياسات الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار أوضاع الدول العربية الأقل نموا. ويمكن القول أيضا أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد أخذت شوطا كبيرا في الانتهاء من 98% من قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية المتبادلة في المنطقة، كما أن إدخال تجارة الخدمات ضمن الاتفاقية كان له بالغ الأثر على تنشيط تجارة الخدمات البينية حيث بلغ حجم التبادل في تجارة الخدمات حوالي 38% بينما لا يتجاوز 12% في تجارة السلع، وهذا ما سرع من عملية إنجاز اتفاقية تجارة الخدمات (البنذاري الباجوري، 2019، صفحة 11). وهذا يرجع إلى الجهد الكبير الذي قامت به الجمهورية اللبنانية في ادخال اتفاقية تجارة الخدمات بين الدول العربية ضمن اتفاق منطقة التجارة العربية الكبرى منذ عام 2004.

المطلب الثالث: المفاوضات الجارية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية

بعد أن استمرت الاجتماعات التفاوضية اثنا عشر سنة وهذا ابتداءا من عام 2004 وحتى عام 2017، والذي انعقد فيه الاجتماع التفاوضي النهائي. بحيث وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته رقم (99) المنعقدة في فيفري على اختتام جولة بيروت لمفاوضات تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية وفقا للاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات البينية التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (72) في سبتمبر عام 2003. وقد صدر قرار المجلس في دورته 102 بتوصيف الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية أنها اتفاقية مستقلة عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. بحيث تقدمت عشر (10) دول عربية بجداول التزاماتها النهائية وهي: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، سلطنة عمان، دولة قطر، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية والجمهورية اليمنية (صندوق النقد العربي وآخرون، 2018، صفحة 173). وتلا ذلك قبول عرض دولة الكويت للانضمام إلى الاتفاقية ليبلغ عدد الدول المنضمة لها إحدى عشرة دولة عربية.

شهد عام 2019، التوقيع والتصديق من قبل ثلاث دول عربية على الاتفاقية، وهم المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية. لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وبهذا تدخل الاتفاقية حيز النفاذ في 14 أكتوبر 2019، وقد تم إنشاء لجنة دائمة لمتابعة تنفيذ الاتفاقية. هذا الأمر الذي سيكون له انعكاس إيجابي على التجارة البينية في السلع والخدمات بين الدول العربية.

وبذلك تكون قد نجحت في الوصول إلى اتفاق عربي في مجال الخدمات وهو "اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية" التي تؤسس بعدا جديدا من التعاون الاقتصادي ومستوى أعمق من التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وقد شجع ذلك دولة فلسطين للانضمام إلى هذه الاتفاقية، لتكون بذلك الدولة الثانية عشر (12) بعد اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجدول التزاماتها في عام 2020، بحيث تعد أول اتفاق للخدمات تنضم له دولة فلسطين (صندوق النقد العربي وآخرون، 2021، صفحة 192)، وما زالت الدول العربية الأخرى تسعى للانضمام إلى الاتفاقية بعد استفاء جداول التزاماتها. خاصة في ظل تمتع المنطقة العربية بعوامل القرب الجغرافية، اللغوية، الثقافية وغيرها من العوامل التي تساعد على تحقيق هذا الهدف (صندوق النقد العربي وآخرون، 2019، صفحة 231). ونظرا للطبيعة الخاصة لتجارة الخدمات تساعد الدول العربية

للاستفادة من المزايا التنافسية لعدد من القطاعات الخدمية العربية. كما تعد تحرير التجارة الخدمية احدى الروافد الهامة لتعزيز التجارة السلعية.

تضمنت الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية خمسة وثلاثين مادة تتشابه إلى حد كبير مع نصوص وهيكل اتفاقية الجاتس، حيث تهدف الاتفاقية إلى تحقيق ما يلي (صندوق النقد العربي وآخرون، 2019، صفحة 238):

- سهولة انسياب الخدمات وموردي الخدمات بين الدول العربية الأعضاء في الاتفاق دون عقبات مقيدة للتجارة وفي ظل قواعد ومبادئ محددة؛
- وضع إطار عام للتحرير التدريجي للتجارة في الخدمات بين الدول العربية من خلال جولات متتالية للمفاوضات؛

وللإشارة هنا، فقد أخذت الاتفاقية العربية بأسلوب القائمة الإيجابية لجدولة الالتزامات المحددة لكل دولة، كما هو الحال باتفاقية الجاتس.

نقول أن تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية سيحقق طفرة في العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية، فهو محور ارتكاز لأي تكامل مهما كانت درجته. يأتي إدماج التجارة في الخدمات ضمن مجالات التفاوض إدراكا من الدول العربية للأهمية الإستراتيجية لتجارة الخدمات (صندوق النقد العربي وآخرون، 2019، صفحة 237)، وخطوة نحو تعميق مستوى التكامل الاقتصادي العربي مدفوعا برغبة الدول العربية في تحقيق تكتل اقتصادي قوي قادر على الاستفادة من موارده وله القدرة على الدفاع عن مصالحه أمام العالم الخارجي.

لهذا واستكمالا لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي ولتعزيز التبادل التجاري العربي البيني، عملت إدارة التكامل الاقتصادي العربي– بالقطاع الاقتصادي لجامعة الدول العربية– على متابعة العمل لاستكمال أركان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وموضوع تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية وصولا لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، حيث تعمل الإدارة (الأمانة الفنية لمنطقة التجارة العربية الكبرى) على ثلاث محاور رئيسية جاء محور تجارة الخدمات بين الدول العربية من ضمنها بعد أن تم تسليم جداول الالتزامات من قبل 10 دول عربية في نهاية 2017، والموافقة على كونها اتفاق مستقل عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وسنبين أهم محطات اتفاقية "تحرير تجارة الخدمات العربية" كإتفاقية مستقلة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): أهم محطات اتفاقية "تحرير تجارة الخدمات العربية"

التاريخ	الأحداث
2017	▪ صدور قرار المجلس في دورته 102 بتوصيف الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية أنها **اتفاقية مستقلة عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**. ▪ تقديم عشر دول عربية **بجداول التزاماتها النهائية** وهي: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، سلطنة عمان، دولة قطر، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية والجمهورية اليمنية. ▪ **وتلا ذلك قبول عرض دولة الكويت للانضمام إلى الاتفاقية ليبلغ عدد الدول المنضمة لها إحدى عشرة.**
2018	▪ **أفريل 2018:** توقيع كل من مصر والأردن، على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية. ▪ جاء ذلك على هامش الجلسة الافتتاحية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالرياض، على المستوى الوزاري التحضيري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة العادية الـ29.
2019	▪ التوقيع والتصديق من قبل ثلاث دول عربية على الاتفاقية لتدخل حيز النفاذ طبقا **للمادة (32) من الاتفاقية** التي نصت على أن "تعد هذه الاتفاقية نافذة بعد 3 أشهر من تاريخ إيداع وثائق تصديقها من قبل 3 دول عربية على الأقل". ▪ **الدول الموقعة:** هم المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية. لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بحيث تم استكمال وثائق التصديق من قبل هذه الدول الثلاث كالآتي: ✓ **السعودية** في 01 نوفمبر 2018. ✓ **مصر** في 25 مارس 2019. ✓ **الأردن** في 14 جويلية 2019. ▪ **جانفي 2019:** توقيع الإمارات على "اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية"، وذلك بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية. ▪ **14 أكتوبر:** دخول الاتفاقية حيز النفاذ، وقد تم إنشاء لجنة دائمة لمتابعة تنفيذ الاتفاقية. هذا الأمر الذي سيكون له انعكاس ايجابي على التجارة البينية في السلع والخدمات بين الدول العربية.
2020	▪ انضمام دولة فلسطين إلى هذه الاتفاقية، لتكون بذلك الدولة الثانية عشر (12) بعد اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجدول التزاماتها، بحيث تعد أول اتفاق للخدمات تنضم له دولة فلسطين. ▪ **مزايا الاتفاقية بالنسبة للدول العربية:** - تضمنت الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية خمسة وثلاثين مادة تتشابه إلى حد كبير مع نصوص وهيكل اتفاقية الجاتس؛ - أخذت الاتفاقية العربية بأسلوب القائمة الايجابية لجدولة الالتزامات المحددة لكل دولة، كما هو الحال باتفاقية الجاتس.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقارير صندوق النقد العربي (2018، 2019، 2021) (أحمد، 2018) **و** (محمود، 2019)

نلاحظ من الجدول الزمني لأهم محطات اتفاقية "**تحرير تجارة الخدمات العربية**" كاتفاقية مستقلة بحد ذاتها، حيث أتت هذه الاتفاقية إيماناً من الدول العربية بأهمية السير بتحرير تجارة الخدمات بشكل متوازٍ مع تحرير التجارة في السلع لتحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبما يتوافق مع التزامات تلك الدول في إطار منظمة التجارة العالمية.

المبحث الثاني: إتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية

تعتبر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية كتوجه عربي للسير في تحرير تجارة الخدمات بالموازاة مع تحرير تجارة السلع، والتي تمثل محور أساسي من محاور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكهدف رئيسي من أهدافها، بما يتوافق مع التزامات تلك الدول في إطار منظمة التجارة العالمية.

المطلب الأول: ماهية تجارة الخدمات من منظور الإتفاقية

تهدف هذه الاتفاقية Agreement on Liberalization of Trade in Services between Arab Countries إلى إنشاء منطقة حرة في الخدمات بين الدول العربية من خلال وضع إطار عام للتحرير التدريجي لتجارة الخدمات بين الدول العربية وإيجاد بيئة مواتية لتسهيل تجارة الخدمات فيما بينها بهدف تعزيز وتفعيل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، وتعزيز المصالح المشتركة في مجال الخدمات على أساس المنفعة المتبادلة والتوازن بين الحقوق والالتزامات (الامارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد، بدون تاريخ نشر).

الفرع الأول: تعريف الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بين الدول العربية

أوردت المادة الأولى (01) من الاتفاقية في الفقرة (1/ج) تعريف الاتفاقية، والتي جاء كما يلي:

أ. **الاتفاقية:** اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية التي تشمل الأحكام العامة وجداول الالتزامات.

ب. اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية:

تعني "**اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية**" الاتفاق العام بشأن تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، الوارد في النص القانوني للاتفاقية والذي تضمن أحكام الاتفاقية بين الدول العربية حصرت في 6 أجزاء و35 مادة سرى مفعولها في 14 أكتوبر 2019 كنتيجة لمفاوضات جولة بيروت المكثفة، حيث تم اطلاق الجولة الأولى من المفاوضات في الربع الأول من العام 2004 (وزارة التجارة، 2017). يأتي ذلك طبقاً للمادة (32) من الاتفاقية التي نصت على أن " تعتبر هذه الاتفاقية نافذة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع وثائق تصديقها من قبل ثلاث دول عربية على الأقل"، حيث شهدت الاتفاقية مشاركة عشر دول عربية وينتظر أن تتم المصادقة والإيداع من باقي هذه الدول (وزارة التجارة، 2019).

والدول الموقعة على الاتفاقية بعد أن تم إكتمال وثائق التصديق من طرفهم وهم كل من المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية. لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بحيث تم استكمال وثائق التصديق من قبل هذه الدول الثلاث كالآتي:

- ✓ **السعودية** في 01 نوفمبر 2018.
- ✓ **مصر** في 25 مارس 2019.
- ✓ **الأردن** في 14 جويلية 2019.
- ✓ بعد ذلك صادقت **سلطنة عمان*** عليها في 20 أفريل 2021 (الجريدة الرسمية، 2021، صفحة 7).

الفرع الثاني: مضمون اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية

انبثقت الرغبة في تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية من إدراكها لحيوية التكامل الاقتصادي العربي كسبيل ناجع لتعزيز التنمية العربية الشاملة والتوجه نحو وحدة اقتصادية عربية، وهذا على خلفية ما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية من "وجوب قيام تعاون وثيق بين دول الجامعة في الشؤون الاقتصادية والمالية، بما في ذلك تسهيل وتوسيع نطاق التبادل التجاري في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات المتعلقة بها." (الجريدة الرسمية، 2021، الصفحات 8-9) وهذا يكون من خلال صيغ تتلاءم مع طبيعة التوجهات الاقتصادية المعاصرة على الساحة الدولية والإقليمية، انطلاقا من هذا وغيره وضعت ما يلي:

أ. **الهيكل العام لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات:**

إن النص القانوني للاتفاقية والذي تضمن أحكام الاتفاقية بين الدول العربية حصرت في 6 أجزاء و35 مادة، ولقد تم إحصاؤها في الملحق رقم 02 تحت عنوان الهيكل العام لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، وكتفصيل لهيكل الاتفاقية يمكن التطرق لأهم ما جاء فيها:

- **الجزء الأول:** يختص هذا الجزء بالنطاق والتعاريف لأغراض الاتفاقية وأنماط التوريد (المادة الأولى)، والأهداف التي من خلالها يمكن للاتفاقية من إنشاء منطقة تجارة حرة في الخدمات بين الدول العربية وأيضا تشتمل على نطاقها المواد التي جاءت في إطارها من (01-03).

* تم التصديق من خلال المرسوم السلطاني رقم 2021/37 بالموافقة على انضمام سلطنة عمان إلى الاتفاقية العربية الاطارية لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية.

- **الجزء الثاني:** يشتمل على الالتزامات العامة التي تحكم تجارة الخدمات، وهي تلك الالتزامات التي تلتزم الدول الأطراف في الاتفاقية على تطبيق إجراءاتها وهذا فيما يتعلق بتجارة الخدمات، والتي جاءت في المواد من (04-20).
- **الجزء الثالث:** يختص بالالتزامات المحددة التي تتعلق بالنفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية، كما تضمن التزامات إضافية التي تم تفصيلها في ثلاث مواد وهي المواد من المادة 21 إلى المادة 23 من الاتفاقية.
- **الجزء الرابع:** يحتوي على التحرير التدريجي في مجال الخدمات وأحكام تعديل جداول الالتزامات المحددة ويحتوي على ثلاثة مواد وهي المادة 24، 25 و26.
- **الجزء الخامس:** موضوعه الأحكام المؤسساتية، التي تناولت المواد المتعلقة بتسوية المنازعات والتنفيذ ومهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذا التعاون الفني. ويحتوي على ثلاث مواد (من 27-29)
- **الجزء السادس:** ويختص بالأحكام الختامية، ويتضمن الحالات التي يجوز فيها للدولة العضو رفض منح المزايا، وأحكام ومبادئ المقاطعة العربية والقرارات الصادرة بشأنها من الجهات المختصة وإجراءات الانسحاب من الاتفاقية، وأيضا مجال تعديل الاتفاقية وتوضيح للملاحق وجداول الالتزامات التي جاءت في المواد من (30-35).

ب. ملاحق الاتفاقية:

كما ألحقت بالاتفاقية مجموعة من الملاحق تتعلق باستثناءات المادة الرابعة (معاملة الدولة الأكثر رعاية) وببعض مجالات قطاع الخدمات التي يتفق عليها كجزء من الاتفاقية، ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي[*]:

[*] لمزيد من التفاصيل أنظر ملاحق اتفاقية "تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية"

جدول رقم (3-3): ملاحق الاتفاقية الاطارية لتحرير تجارة الخدمات العربية

الملحق	مضمون الملحق
ملحق 01: بشأن استثناءات المادة الرابعة	والذي جاء فيه النطاق والمراجعة بشأن هذه الاستثناءات وقوائم الاستثناءات المتفق عليها.
ملحق02: بشأن انتقال الأشخاص الطبيعيين الموردين للخدمات	ويتناول الاجراءات المتعلقة بالأشخاص والعمالة وانتقالها سواء كانوا موردوا للخدمات أو يعملون لدى موردو الخدمات، مع عدم انطباقها على الاجراءات المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين الذين يسعون للوصول إلى سوق العمالة في طرف ما ولا على الاجراءات المتعلقة بالجنسية والإقامة وللعمل بصفة دائمة، ولكن يسمح للأطراف بالتفاوض بغرض تبادل الالتزامات المحددة بحركة الأشخاص الطبيعيون الذين يقدمون الخدمات.
ملحق03: بشأن خدمات النقل الجوي	تناول هذا الملحق الاجراءات المتعلقة بخدمات النقل الجوي، من ناحية على من تنطبق أحكام الاتفاقية وعلى من لا تطبق وكذا اجراءات تسوية المنازعات مع القيام بمراجعة دورية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو من قبل لجنة يقوم بتفويضها للتطورات في هذا القطاع. كما تضمن بعض التعريفات الخاصة به.
ملحق04: بشأن الخدمات المالية	تضمن أهم الاجراءات التي تحافظ وتضمن سلامة النظام المالي، وتنظيمه على الصعيد المحلي والاعتراف بإجراءات الحيطة والمالية وتسوية المنازعات.
ملحق05: بشأن الاتصالات	بحكم خصوصية خدمات الاتصالات ودوره الفعال في قطاعات النشاط الاقتصادي تضمن هذا الملحق ملاحظات وأحكاما تكميلية للاتفاقية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (الجريدة الرسمية لسلطنة عمان، 2017، الصفحات 4314-4325)

ما سبق ذكره، يمكن القول أن اتفاقية "تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية" قد راعت في أحكامها وقواعدها أحكام الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات "الجاتس" والتي تعتبر الإطار الدولي الذي يحكم الخدمات.

الفرع الثالث: أهداف الاتفاقية وأنماط التوريد

لقد حددت الاتفاقية في مادتها الأولى والثانية الأهداف المحددة وأنماط التوريد، وهي كالآتي:

أولا: أهداف الاتفاقية

من المادة الثانية من الاتفاقية والذي جاء فيها أنها تهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة في الخدمات بين الدول العربية من خلال (جامعة الدول العربية، 2019، صفحة 06):

- ❖ وضع إطار عام للتحرير التدريجي لتجارة في الخدمات بين الدول العربية وإيجاد بيئة مواتية لتسهيل التجارة في الخدمات بينها، بهدف تعزيز وتفعيل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.
- ❖ تعزيز المصالح المشتركة للدول العربية في مجال الخدمات على أساس المنفعة المبادلة والتوازن بين الحقوق والالتزامات.

❖ مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول العربية الأقل نموا.

ثانيا: أنماط التوريد

وقد حددت المادة الأولى من الاتفاقية في الفقرة الثانية المقصود بتجارة الخدمات من خلال أساليب لتوريدها وتنحصر هذه الأساليب التي حددتها الاتفاقية لتوريد الخدمة في أربعة أنماط وهذا على النحو الآتي:

- من أراضي طرف ما إلى أراضي أي طرف آخر.
- من أراضي طرف ما إلى مستهلك الخدمة في أراضي طرف آخر.
- من خلال التواجد التجاري لمورد الخدمة من طرف ما في أراضي أي طرف آخر.
- من خلال وجود أشخاص طبيعيين من مورد خدمة من طرف ما في أراضي أي طرف آخر.

المطلب الثاني: نطاق تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية

لغرض إيضاح نطاق تطبيق الاتفاقية، يجب علينا إجراء ربط وتحليل نصوص الاتفاقية لمحاولة منا لتوضيح هذا النطاق؛ حيث أوردت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية ضمن نصوصها نطاق تطبيقها، وسنتطرق لهذا النطاق من خلال ذكر الدول العربية المعينة ومفهوم الإجراءات التي تتخذها الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية، وكذا الأجهزة المعنية بمتابعة سير إجراءات الاتفاقية وبالدولة الطرف للقيام بهذه الإجراءات وأخيرا نطاق التطبيق من ناحية الأشخاص وهذا كما يلي:

الفرع الأول: الدول العربية المعنية بالاتفاقية

حددت الاتفاقية الدول العربية المعنية، وهذا في الفقرة (01/أ) من المادة الأولى (01). وهي الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، ولا تكون هذه الأخيرة طرف فيها إلا إذا كانت الاتفاقية نافذة بالنسبة لها أي صادقت على الاتفاقية. والدول العربية هي كل من (الجريدة الرسمية لسلطنة عمان، 2017، صفحة 4313):

- المملكة الأردنية الهاشمية
- دولة الامارات العربية المتحدة
- مملكة البحرين
- الجمهورية التونسية
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

- المملكة العربية السعودية
- جمهورية السودان
- الجمهورية العربية السورية
- جمهورية الصومال الديمقراطية
- الجمهورية العراقية
- سلطنة عمان
- دولة فلسطين
- دولة قطر
- دولة الكويت
- الجمهورية اللبنانية
- دولة ليبيا
- جمهورية مصر العربية
- المملكة المغربية
- الجمهورية الاسلامية الموريتانية
- الجمهورية اليمنية

الفرع الثاني: مفهوم الاجراءات المؤثرة على التجارة في الخدمات

تنص الاتفاقية في مادتها الأولى (01) في الفقرة (4/أ) على أن الإجراء هو أي: "إجراء يتخذه طرف ما سواء على شكل قانون أو مرسوم أو نظام أو قاعدة أو إجراء أو قرار أو إجراء إداري أو أي تشريع يتخذ شكلا آخر" (جامعة الدول العربية، 2019، صفحة 3).

طبقا للمادة الأولى في الفقرة (3/ج) يشتمل نطاق الاتفاقية على جميع الخدمات في كل القطاعات، مع استثناء الخدمات التي تورد في إطار ممارسة السلطات الحكومية (الخدمات السيادية).

وفي هذا الصدد أيضا، في المادة الثالثة (03) في الفقرة الثانية (02) من نطاق الاتفاقية أوضحت أن الاجراءات التي تتخذ من طرف الأعضاء تعتبر مؤثرة في تجارة الخدمات. كما تضمنت الفقرة (5/ج) من المادة الأولى هذه الإجراءات بالتفصيل والتي لا تكون إلا إذا كانت متصلة بـ (جامعة الدول العربية، 2019، صفحة 3):

- شراء الخدمة أو تسديد مقابلها أو استخدامها؛

- الحصول على الخدمات التي يشترط الأطراف تقديمها إلى الجمهور عموما والاستفادة منها في إطار توريد الخدمة؛
- تواجد الأشخاص من طرف ما، بما في ذلك التواجد التجاري لتوريد خدمة في أراضي طرف آخر؛

ويمكن القول تضمنت في نطاق التطبيق الاتفاقية شملت جميع الاجراءات القانونية التي تتخذها البلدان الأطراف، والتي قد تؤثر على التجارة في الخدمات. وبهذا يجب على الأطراف المعنية عند قيامهم بهذه الاجراءات بعدم الخروج عن التزاماتهم المدرجة في جداول الالتزامات التي حددتها الإتفاقية، وقد جاء في المادة (03) الفقرة (03) أنه لا يجوز لأي دولة عضو اتخاذ أي إجراء يخالف أحكام الاتفاقية أو يعطل تنفيذها.

الفرع الثالث: الأجهزة المعنية للقيام بالإجراءات المؤثرة على تجارة الخدمات ومهامها

ويمكن توضيح الجهات المسئولة والتي تتابع الإجراءات المعنية بتجارة الخدمات ومهامها فيما يلي:

أ. الجهات المسئولة عن تجارة الخدمات:

أوردت المادة الأولى (1) في فقرتها (03/أ) الجهات المسئولة عن التجارة في الخدمات، والتي تتمثل فيما يلي (جامعة الدول العربية، 2019، صفحة 2):

- الحكومات والسلطات المركزية أو الإقليمية أو المحلية؛
- الأجهزة غير الحكومية عند ممارستها سلطات فوضتها إليها الحكومات أو السلطات المركزية أو الإقليمية أو المحلية؛

وبناء عليه، يجب على كل طرف في إطار تنفيذ الواجبات والالتزامات المترتبة عليه بموجب هذه الاتفاقية أن يتخذ الإجراءات المناسبة والمتاحة له لضمان تقييد الحكومات الإقليمية والسلطات المحلية والأجهزة غير الحكومية بمثل هذه الإجراءات.

وفي المادة (3) الفقرة (1) تقوم الدول الأطراف بتحرير التجارة في الخدمات فيما بينها تماشيا مع أحكام المادة الخامسة من الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس) الملحقة باتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية، وتراعى في ذلك الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية الواردة فى الفقرة 3(أ) من المادة الخامسة من الاتفاقية الجاتس.

ب. الجهات المسئولة عن متابعة سير الاجراءات:

تضمنت الاتفاقية جهتين مسؤوليتين عن متابعة سير الاتفاقية، وكذا مهامهما مع صلاحية في هذا الإطار تكوين لجنة للمتابعة والإشراف كذلك. وهما (جامعة الدول العربية، 2019، صفحة 2 و22):

أولا: المجلس الاقتصادي والاجتماعي: ورد في المادة الأولى من الاتفاقية في فقرتها (1/د) تعريف للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو: ذلك المجلس "المنشأ بموجب المادة (08) من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، الموافق عليها في مجلس الجامعة بتاريخ 1950/04/13 وأي تعديل يقع عليها".

- **مهامه:** يتولى الإشراف على تنفيذ الاتفاقية، وله أن يفوض بعض صلاحياته إلى إحدى اللجان القائمة أو إلى لجنة جديدة ينشئها لهذا الغرض من الدول الأطراف. بحيث تناولت المادة الثامنة والعشرون الفقرة 01، صلاحياته وهي كالآتي:

– الإشراف على النواحي الفنية والإدارية للمفاوضات الرامية إلى تحقيق أهداف هذه الاتفاقية ووضع جدول زمني لها وتشكيل فرق العمل لهذه الغاية.
– معالجة المعلومات اللازمة الناشئة عن تطبيق هذه الاتفاقية ووضع الحلول المناسبة لها.
– تجميع المعلومات اللازمة وتحليلها للتعرف على مسار التبادل التجاري في الخدمات بين الدول الأطراف وبين الدول الأطراف والدول الأخرى.
– الإشراف على تحضير جداول الالتزامات.
– إصدار جداول الالتزامات التي يتم التوصل إليها في جولات المفاوضات بالنسبة لكل دولة طرف في هذه الاتفاقية.
– يضع المجلس الترتيبات المناسبة للتشاور والتعاون مع منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وكذلك مع المنظمات الحكومية الدولية المعنية بالخدمات.
– أية صلاحيات أخرى تساعد في تنفيذ هذه الاتفاقية.

أما في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالاتفاقية يتم ذلك، بتوافق الآراء. أما إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق هنا يكون القرار بالتصويت وهذا بموافقة ثلثي الدول الأطراف، وهذا ما جاءت به المادة (28) الفقرة (02) من الاتفاقية.

ثانيا: الأمانة العامة: وردت في المادة (1)، الفقرة (1/و) تحديد وجهة لهذه لها وهي التابعة لجامعة الدول العربية.

- **مهام الأمانة العامة:** جاء في المادة 28 الفقرة 03 صلاحيات الأمانة وهو **إعداد تقرير سنوي** يعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل:
  - متابعة سير التجارة في الخدمات بين الدول الأعضاء في الاتفاقية؛
  - المصاعب التي تواجه التطبيق لهذه الاتفاقية، وسبل معالجتها؛
  - تقديم الاقتراحات اللازمة لموجهة المشاكل المختلفة؛

كما تقوم الأمانة العامة بتوفير المساعدة الفنية للدول الأطراف وبالخصوص الدول العربية الأقل نموا. وهذا ما جاءت به المادة (29) من الاتفاقية (جامعة الدول العربية، 2019، صفحة 23).

الفرع الرابع: نطاق تطبيق الاتفاقية من حيث الأشخاص

إن الاتفاقية تنطبق على الدول الأعضاء بها فقط وموجهة للدول العربية بوجه الخصوص دون غيرهم، والذين تم تحديدهم في الاتفاقية. وقد حددت الاتفاقية عدة مفاهيم خاصة تتعلق بهؤلاء الأشخاص في الجزء الأول من الاتفاقية المادة الأولى الفقرة (6)، ويمكن إيجازها على النحو التالي (جامعة الدول العربية، 2019، الصفحات 4-5):

- **مورد الخدمة الاحتكاري:** وهو يعتبر أي شخص تابع للقطاع العام أو الخاص، رخص له الطرف أو تم إنشاؤه رسميا أو واقعيا ليكون المورد الوحيد لتلك الخدمة في السوق المعني بأراضي هذا الطرف.
- **مستهلك الخدمة:** وهو أي شخص يتلقى خدمة أو يستخدمها.
- **الشخص الطبيعي من طرف آخر:** وهو الشخص الطبيعي الذي يقيم في أراضي ذلك الطرف الآخر أو أي طرف آخر، بحيث يعتبر بموجب قوانين الطرف الآخر على أنه إما:
  - مواطنا من مواطني الطرف الآخر؛
  - يتمتع بحق الاقامة الدائمة في الطرف الآخر، وهذا في حالة الطرف الذي يمنح المعاملة المماثلة للمقيمين الدائمين في الاجراءات التي تؤثر على التجارة في الخدمات وهذا كما وردت في الاخطار الذي أرسله الطرف إلى الأمانة العامة لدى قبوله هذه الاتفاقية أو انضمامه إليها، شريطة ألا يجبر أي طرف على منح المقيمين الدائمين معاملة أكثر رعاية

من تلك التي يمنحها الأطراف الآخرون لهم. كما يجب أن يشمل الاخطار تأكيدا بأن يتحمل الطرف إزاء المقيمين الدائمين، وعملا بقوانينه وأنظمته، نفس المسؤوليات التي تتحملها الأطراف الأخرى تجاه مواطنيها.

- **الشخص المعنوي/الاعتباري:** هو أي كيان قانوني مشكل أو منظم وفقا للقانون النافذ سواء لأغراض الربح أو غيره وسواء وقع في ملكية الأفراد أو الحكومة، بما في ذلك الشركات والاحتكارات والتركيز الاقتصادي، وشركات الأشخاص، والمشاريع المشتركة، والملكيات أو المؤسسات الفردية أو الجمعيات. وفي حالات التوريد من خلال التواجد التجاري يعتبر الشخص المعنوي/الاعتباري من طرف آخر، ذلك الشخص الذي تم تشكيله أو تنظيمه بموجب قوانين ذلك الطرف الآخر، والذي يمارس عمليات تجارية كبيرة في أراضي ذلك الطرف الآخر أو أي طرف آخر، أو الذي يملكه أو يسيطر عليه إما أشخاص طبيعيين من ذلك الطرف، أو أشخاص معنويون من ذلك الطرف الآخر. ومن الأشكال التي يتخذها الشخص المعنوي/الاعتباري ما يلي:

– **مملوكا من أشخاص من طرف ما**، إذا كان أكثر من 50% من رأس المال مملوكا ملكية المالك المستفيد من قبل أشخاص تابعين لذلك الطرف؛

– **مسيطرا عليه من قبل أشخاص من طرف ما**، إذا كان هؤلاء الأشخاص يملكون سلطة تسمية أغلبية المديرين فيه أو سلطة أعماله قانونا؛

– **تابعا لشخص آخر**، عندما يدير هو هذا الشخص أو يدار هو من قبله، أو عندما يدير كلاهما شخص آخر؛

وبناء على هذه المفاهيم التي تم تفصيلها المتعلقة بالأشخاص الذين تنطبق عليهم بنود الاتفاقية، توضح أنها تم تبيان وتحديد الأشكال القانونية التي يمكن أن يتخذها الأشخاص، وهذا مع وضع قيود وشروط تحكم أعمالهم وممارساتهم عند الطرف الآخر في مجال تجارة الخدمات.

الفرع الخامس: منهج المفاوضات داخل الاتفاقية العربية للخدمات

تخضع المفاوضات حول تجارة الخدمات لمنهج معين بحيث هذه المناهج التي تقوم على أساسها (منهج المطالب والعروض) داخل الاتفاقية العربية للخدمات هي مشابهة لما جاءت به اتفاقية الجاتس، والعروض المقدمة التي تقدمت بها الدول العربية المنظمة لمنظمة التجارة العالمية اتخذت كعروض أولية كأساس للتفاوض ومنه من ناحية منهج التفاوض ومبادئه في إطار القطاعات الخدمية هي نفسها. ومن بين

أهداف الاتفاقية الواضحة هو وضع إطار عام للتحرير التدريجي للتجارة في الخدمات بين الدول العربية من خلال جولات متتالية من المفاوضات. وقد أقرت الدول العربية المبادئ التوجيهية التي تحكم الكيفية التي تسير بها المفاوضات، بحيث أن المفاوضات اتخذت منهجية العرض والطلب وبدأت هذه العملية بقيام الدول العربية بتقديم جداول التزاماتها المقدمة في إطار منظمة التجارة العالمية كعروض أولية وكأساس للتفاوض.

أولا: منهج المطالب:

بعد اتخاذ العروض الأولية ضمن منظمة التجارة العالمية كأساس للتفاوض، قامت الدول بشكل ثنائي بتقديم طلباتها إلى الدول الأخرى لتحرير القطاعات الخدمية ذات الأهمية التصديرية لديها. بعدها يتم دراسة الدول لتلك الطلبات ووضع السوق المحلي والتشريعات المنظمة للقطاعات الخدمية التي سوف تنعكس في الالتزامات التي ستقدمها الدول في إطار العروض المحسنة والمعدلة والعروض النهائية.

- **محتوى المطالب:**

– **طلب إزالة/تخفيض قيود قائمة:** وفيه يطلب الطرف إلى طرف آخر إلغاء لقيود قائمة أو تخفيض لمستويات هذه القيود، وقد يتجه المطلب إلى توفير دخول غير مقصور. وغالبا ما ترتبط هذه المطالب بالالتزامات المتصلة بفتح الأسواق (21) أو المعاملة الوطنية (22).

– **طلب إضافة قطاع:** وهو حالة طلب أي طرف من طرف آخر إضافة قطاع جديد لم تتضمن جداول التزامات هذا الطرف.

– **المطالبة بالتزامات إضافية:** قد يكون محتوى الطلب في صورة مطالبة طرف لآخر بالمزيد من الالتزامات (المادة 23)، فهذه المادة تتصل بالمسائل التي تخرج عن نطاق المواد (21، 22).

– **طلب إلغاء استثناءات شرط الدولة الأولى بالرعاية:** قد يرغب الأطراف في تقديم مطالب لإلغاء استثناءات شرط الدولة الأولى بالرعاية، وربما من خلال التشاور أو تحدد من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: منهج العروض

إن دراسة السوق المحلي والقوانين والتشريعات المنظمة للقطاعات الخدماتية فيه يتم من خلاله تقديم الالتزامات التي ستقدمها الدول في إطار العروض المحسنة والمعدلة والعروض النهائية، بحيث تعكس هذه

العروض النهائية للدول مستوى لتحرير قطاعات الخدمية أعلى من مستويات التحرير المقدمة في إطار منظمة التجارة العالمية بالنسبة لبعض الدول العربية (الشاذلي، وآخرون، 2022، صفحة 13).

- **محتوى العروض:**

- إضافة قطاع جديد؛
- إلغاء القيود القائمة أو تقديم التزامات في أنماط التوريد التي كانت غير متاحة؛
- التعهدات بالتزامات إضافية في ظل المادة (23)؛
- إلغاء استثناءات شرط الدولة الأولى بالرعاية؛

وقد يلجأ العضو إلى تقديم عرضه استجابة لكافة المطالب التي تلقاها، علما بأنه ليس بالضرورة أن يعترف أو يشير في عرضه المبدئي إلى كل أو أي من العناصر الواردة في المطالب التي تلقاها.

الفرع السادس: إعداد الأحكام العامة لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية

اتفقت الدول العربية على التفاوض لتحرير تجارة الخدمات فيما بينها والتوصل إلى إبرام اتفاقية لتحرير التجارة البينية بصورة مماثلة لاتفاقية "الجاتس"، ولكن بطريقة أكثر شمولية (عقيل، 2019، صفحة 171). فعند إعداد الأحكام العامة للاتفاقية والتي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية عام 2003، روعي عند إعدادها عدم تعارضها مع بنود اتفاقية تحرير تجارة الخدمات في ظل منظمة التجارة العالمية (الجاتس)، وألا تؤثر أو تخل على التزامات الدول العربية أعضاء المنظمة تجاه المنظمة العالمية للتجارة. فهي تشبه إلى حد بعيد الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات المبرم في إطار منظمة التجارة العالمية، وذلك لجهة الهيكل وآليات التنفيذ. وأوجه الشبه بين هذين الاتفاقين تقع خصوصًا في الأجزاء الأول والثاني والثالث والرابع فالجزء الأول يتعلق بالأحكام العامة لتحرير تجارة الخدمات، وفي هذا الجزء تم مراعاة أن تتماشى هذه الأحكام العامة مع تلك الواردة في "الجاتس" والسبب المباشر لذلك هو أن لا تشكل للدول العربية أعضاء المنظمة العالمية للتجارة أو الذين هم بصدد الانضمام إليها عائقا أو تناقضا لديها، أما الجزء الثاني من الاتفاقية العربية فيتعلق بجداول الالتزامات والتعهدات الخاصة بالدول الأطراف في الاتفاقية، بحيث اتخذت التزامات الدول العربية في اتفاقية "الجاتس" كنقطة البداية للمفاوضات لتحرير تجارة الخدمات البينية.

المطلب الثالث: الالتزامات العامة والمحددة للاتفاقية

عند إلقاء نظرة على هيكل الاتفاقية يمكن أن نحدد الالتزامات العامة والمحددة كنوع من التفصيل وهذا كالآتي:

الفرع الأول: الالتزامات العامة للاتفاقية (The General Obligation):

إن الالتزامات العامة والمبادئ التي وردت في اتفاقية "تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية" تتعدد لذا يمكن أن نعرضها على النحو التالي:

1. **مبدأ حق الدولة بالرعاية (Most Favoured Nation Treatment):**

فيما يتعلق بالإجراءات التي تشملها هذه الاتفاقية، يجب على كل طرف أن يمنح للخدمات وموردي الخدمات من أي طرف آخر، فورا ودون شروط، معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها لما يماثلها من الخدمات وموردي الخدمات من أية دولة أخرى.

في حال وجود إجراءات لا تتفق مع الفقرة (1) يجوز لأي طرف الإبقاء عليها بشرط أن تكون هذه الإجراءات (جامعة الدول العربية، 2019، الصفحات 6-7):

- إذا كان العضو منظم لمنظمة التجارة العالمية: تتفق مع التزامات الأطراف المعنية في منظمة التجارة العالمية، أي أنها أدرجت في الاستثناءات الخاصة بالمادة الثانية (2) لاتفاقية الجاتس.
- إذا كان العضو غير منظم لمنظمة التجارة العالمية: يجوز له اتخاذ مثل هذه الاستثناءات شرط إدراجها في الملحق الخاص بشأن الاستثناءات من هذه المادة، وشرط أن تكون مستوفية للشروط الخاصة بها والتي يحددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي حالة انضمام العضو للمنظمة العالمية للتجارة لا يجوز له بعد تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية، الابقاء على إجراءات لا تتفق مع الفقرة الأولى (1) أعلاه إذا لم تكن التزامات الأطراف المعنية في منظمة التجارة العالمية تجيزها.

لا يجوز تفسير أحكام هذه الاتفاقية بما يمنع قيام طرف ما بمنح مزايا لبلدان مجاورة بهدف تسهيل تبادل الخدمات التي تنتج وتستهلك محليا ضمن المناطق الحدودية المجاورة فقط.

2. **التحرير الأشمل (More comprehensive editing):**

يعتبر هذا المبدأ هو الثاني في اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية في الالتزامات العامة، والذي جاء في المادة الخامسة (5). وطبقا له فإنه لا يتعين على الدول الأطراف تفسير أحكام هذه الاتفاقية بما يمنح قيام طرف ما بمنح مزايا لدول أعضاء في تكتل آخر أو اتفاقية تهدف إلى تحرير أشمل للتجارة في الخدمات بين أعضائه من الاتفاقية الحالية (جامعة الدول العربية، 2019، صفحة 7).

3. **اتفاقيات تكامل أسواق العمل: (Labour Markets Integration Agreements)**

لا تحول بنود هذه الاتفاقية دون دخول أطرافها في اتفاق لإنشاء تكامل تام لأسواق العمل بين أطرافه شرط (جامعة الدول العربية، 2019، صفحة 7):

- استثناء مواطني أطراف الاتفاق المذكور من الشروط الخاصة بالإقامة وتراخيص العمل؛
- إخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي به؛

4. **مبدأ الشفافية (Transparency):**

يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ في الاتفاقية بين الدول الأطراف في الاتفاقية والذي تم التطرق إليه في المادة الرابعة (4)، وبمقتضى هذا المبدأ يجب على كل طرف أن (جامعة الدول العربية، 2019، الصفحات 7-8):

- ينشر جميع الإجراءات الهامة وذات التطبيقات العامة والتي تتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية أو تؤثر على تنفيذها، وذلك دون إبطاء وفي موعد لا يتجاوز بدء سريان هذه الإجراءات. وينبغي أيضا نشر جميع الاتفاقات الدولية المتعلقة بالتجارة في الخدمات أو المؤثرة فيها والتي يكون أي من الأطراف قد وقع عليها، وهذا باستثناء الحالات الطارئة.

- حيث يتعذر تنفيذ النشر على النحو المشار إليه في الفقرة أعلاه، ينبغي إتاحة المعلومات للجمهور بأي طريقة أخرى.
- على كل طرف أن يخطر المجلس الاقتصادي والاجتماعي دون إبطاء وسنوياً بأية قوانين أو أنظمة أو مبادئ توجيهية إدارية جديدة أو بأية تعديلات على الإجراءات القائمة والتي لها تأثير كبير على التجارة في الخدمات المشمولة بالالتزامات المحددة بموجب هذه الاتفاقية.
- على كل طرف أن يستجيب، دون إبطاء، لأي طلب من أي طرف آخر، لمعلومات محددة بشأن الإجراءات ذات التطبيق العام التي اتخذها أو بشأن الاتفاقيات الدولية التي وقعها والمشمولة بالمعنى

المقصود في الفقرة (أ) أعلاه. وعلى كل طرف أيضا، تسمية نقطة إبطاء وفي فترة لا تتجاوز في جميع الأحوال سنتين من بدء نفاذ هذه الاتفاقية.

- يجوز لأي طرف إخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن أية إجراءات يتخذها أي طرف آخر ويعتبرها الطرف الذي تقدم بالإخطار ذات أثر على تنفيذ هذه الاتفاقية.

5. **الاعلان عن المعلومات السرية (Disclosure of confidential information):**

لم تفرض الاتفاقية في مادتها الثامنة (8) على الدول الأعضاء (الأطراف) تقديم معلومات سرية يمكن الإفصاح عليها أن تؤدي إلى إعاقة تنفيذ القوانين أو التعارض مع المصلحة العامة أو الإضرار بالمصالح التجارية المشروعة لمؤسسات معينة، سواء كانت مؤسسات عامة أو خاصة (جامعة الدول العربية، 2019، صفحة 8).

6. **الدول العربية الأقل نموا:**

في هذا الإطار قامت الاتفاقية بمنح معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا وهذا من خلال قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتحديد نوع المعاملة بناء على طلب الدولة العربية المعنية التي تدخل في إطار الدول الأقل نموا ومن بينها (جامعة الدول العربية، 2019، صفحة 8):

- المساعدة الفنية؛
- تسهيل الوصول إلى الأسواق؛
- منح فترات سماح؛
- بناء القدرات الذاتية؛

7. **القواعد والإجراءات المحلية (Domestic Regulations):** وتعني الأحكام التي تنظم التجارة الدولية للخدمات على المستوى الوطني (وصاف، 2014، صفحة 82).

نصت المادة العاشرة (10) من الاتفاقية، على أنه يجب على كل عضو في القطاعات التي تعهد بتقديم التزامات محددة فيها أن يضمن تطبيق الإجراءات المؤثرة في تجارة الخدمات بطريقة مناسبة وموضوعية، وأن لا تشكل حواجز تجارية (حيادية) أمامها (جامعة الدول العربية، 2019، الصفحات 8-9).

- ينبغي على كل عضو أن يحدد في أقرب وقت ممكن، هيئات قضائية أو تحكيمية أو إدارية تحكم وتؤمن بناء على طلب أي مورد خدمات متضررة، المراجعة الفورية للقرارات الإدارية ذات التأثير على التجارة في الخدمات وهذا للقيام بالإجراءات الضرورية لمعالجة الأمر. وفي الحالات

التي تكون فيها هيئات المراجعة غير مستقلة عن الجهة التي أصدرت القرار الإداري المشكو منه، على هذا الطرف أن يضمن موضوعية ونزاهة إجراءات المراجعة. كما لا يعتبر إنشاء هذه الهيئات أمر اجباري على الأعضاء، في حالة تعارضها مع النظام القانوني لديها أو مع هيكلته الدستورية.

- في حالة طلب ترخيص من أجل توريد خدمة ما تم تقديم التزام محدد بشأنها، يجب على السلطات المكلفة (المختصة) أن تخطر صاحب الطلب في أجل لا يتعدى التسعين (90) يوما من فترة تقديمه الطلب الذي يكون مستوفي الشروط التي تفرضها القوانين المحلية. وعلى السلطات المختصة في البلد الطرف أن توفر بناء على طلب من الطالب ودونما إبطاء غير مبرر بشأن الوضع الذي وصل إليه طلبه.
- يضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الضوابط الضرورية للحيلولة دون أن تتحول الإجراءات المتعلقة بشروط المؤهلات والمقاييس الفنية وشروط الترخيص لعوائق غير ضرورية لتجارة الخدمات بحيث تكون قائمة على معايير موضوعية وشفافية وغير مرهقة، وألا تشكل في حد ذاتها قيدا على توريد الخدمة.
- بالنسبة للقطاعات التي يتم فيها تقديم التزامات محددة في مجال الخدمات المهنية، يمكن للطرف وضع إجراءات مناسبة للتأكد من كفاءة المهنيين المتقدمين من أي طرف آخر.

8. **الاعتراف (Recognition):**

ورد في هذا المبدأ في المادة الحادية عشرة من الاتفاقية، الاعتراف بالشهادات والإجازات والخبرات وغيرها، ما ورد ما يلي (جامعة الدول العربية، 2019، الصفحات 10-11):

- منح التراخيص والإجازات والشهادات لموردي الخدمات وهذا من أجل تحقيق لهدف التطبيق الكلي أو الجزئي لمقاييسه أو معاييره، ومع مراعاة الشروط المنصوص عليها في الفقرة (3) أدناه، أن يعترف بما يلي:
  - بالتعليم؛
  - الخبرة المكتسبة؛
  - المتطلبات المستوفاة أو بالإجازات والشهادات التي يمنحها بلد آخر؛

ويمكن أن يبني هذا الاعتراف، الذي قد يتحقق بتناسق القواعد أو بأية طريقة أخرى، على اتفاق أو ترتيب مع الطرف المعني، كما يمكن أن يمنح هذا الاعتراف تلقائيا.

- يوفر الطرف الذي يكون طرف في اتفاق أو ترتيب قائم أو متوقع قيامه من النوع المشار إليه في الفقرة (1) أعلاه فرصة كافية للأطراف المعنيين آخرين للمفاوضة من أجل انضمامهم إلى هذا الاتفاق أو الترتيب أو للتفاوض على اتفاقيات أو ترتيبات مماثلة معه.

وحين يمنح الطرف الاعتراف تلقائيا، فإن عليه أن يوفر فرصة لأي طرف آخر ليبرهن أن التعليم والخبرة والإجازات والشهادات التي تكتسب أو المتطلبات التي تستوفى في أرضية جديرة بالاعتراف.

- عدم السماح لأي طرف بالمعاملة التمييزية بين الدول عند تطبيق ذلك الطرف لمقاييسه ومعاييره في منح الإجازات والتراخيص والشهادات لموردي الخدمات أو يمكن أن تشكل قيدا مقنعا على التجارة في الخدمات.
- في حالات إخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا المبدأ على كل طرف أن يقوم:
  - بإخطاره خلال فترة 12 شهرا من بدء نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة إليه، بإجراءات الاعتراف القائمه لديه مع بيان ما إذا كانت هذه الإجراءات مستندة إلى اتفاقيات أو ترتيبات من النوع المشار إليه آنفا في الفقرة (1).
  - إخطاره في أقرب وقت ممكن ودون إبطاء عن مباشرة المفاوضات بشأن أي اتفاق أو ترتيب من النوع المشار إليه في الفقرة (1). وهذا بهدف إعلام وإعطاء فرصة كافية للأطراف الآخرين للتعبير عن اهتمامهم بالمشاركة في المفاوضات قبل التقدم في مراحل متقدمة.
  - إخطاره كذلك بأية إجراءات اعتراف جديدة يعتمدها أو تعديلات جوهرية يدخلها على الإجراءات القائمة مبينا ما إذا كانت هذه الإجراءات مستندة إلى اتفاق أو ترتيب من النوع المشار إليه في الفقرة (1) أعلاه.
- استناد الاعتراف على معايير متفق عليها دوليا، وهذا إذا اقتضت الضرورة لذلك، وفي هذه الحالة يعمل الأطراف بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المختصة من أجل وضع واعتماد مقاييس ومعايير دولية مشتركة للاعتراف ولممارسات النشاطات والمهن المتصلة بالخدمات.

9. **الاحتكارات والموردون الحصريون للخدمات:** في المادة الثانية عشرة نجد أن الاتفاقية وقفت موقف معارض من قيام احتكارات في تجارة الخدمات تؤدي إلى عرقلة تنفيذ هذه الاتفاقية، بحيث نصت على ما يلي (جامعة الدول العربية، 2019، صفحة 11):

- على كل طرف منح أي محتكر الحق في احتكار السوق المحلي أن يتأكد من عدم استغلال هذا الحق بأسلوب يتعارض مع التزامات الطرف المترتبة عليه بموجب المادة الرابعة من هذه الاتفاقية والالتزامات المحددة التي قام بتقديمها.
- يجب على الطرف في حال وجد مورد احتكاري من طرف ما في وضع تنافسي لتوريد خدمة ما تقع خارج نطاق احتكاره وتخضع للالتزامات المحددة لهذا الطرف، أن يكفل عدم إساءة المورد الاحتكاري استعمال مركزه الاحتكاري للتصرف في أراضيه بطريقة تتعارض مع هذه التعهدات.
- يجوز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بناء على طلب من طرف لديه من الأسباب ما يجعله يعتقد بأن موردا احتكاريا لخدمة ما من أي طرف آخر، يتصرف بطريقة تتعارض مع ما سبق (الفقرة الأولى والثانية)، أن يطلب من الطرف الذي أنشأ هذا المورد أو أداره أو أجازه، أن يقدم معلومات محددة تخص عملياته.
- إذا منح طرف ما حقوق احتكارية فيما يتعلق بتوريد خدمة ما تشملها الالتزامات المحددة للطرف بعد نفاذ الاتفاقية. فعلى الطرف أن يبلغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل ثلاثة أشهر على الأقل من التاريخ المتوقع للمنح الفعلي للحقوق الاحتكارية، وتطبق عندئذ أحكام الفقرة (2) و(3) و(4) من المادة السادسة والعشرين من هذه الاتفاقية.
- من جهة أخرى، تنطبق أحكام هذه المادة أيضا على حالات الموردين الحصريين للخدمات التي يقوم فيها الطرف بإنشاء أو بالترخيص رسميا أو عمليا عدد قليل من موردي الخدمات ويمنع إلى حد كبير التنافس بين هؤلاء الموردين على أراضيه.

10. **الممارسات التجارية (Trade practices):** نصت الاتفاقية في مادتها الثالثة عشرة (13) على أن يعترف الأطراف بأن بعض الممارسات التجارية لموردي الخدمات، قد تؤدي إلى الحد من المنافسة وبالتالي تقيد التجارة في الخدمات. ما عدا تلك التي تشملها المادة الثانية عشرة. وعلى كل طرف الاستجابة لطلب أي طرف آخر للدخول في مشاورات من أجل القضاء على الممارسات المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه، وأن يستجيب مع هذا الطلب ويبدي تعاونا من خلال تقديم المعلومات العامة غير السرية والمتاحة والتي تخدم الأمر المطروح. كما يقدم أيضا أية معلومات أخرى متاحة طبقا لقوانينه الداخلية، وشرط التوصل إلى اتفاق مرض يضمن احترام الطرف الطالب لسرية المعلومات المقدمة (جامعة الدول العربية، 2019، الصفحات 11-12).

كما أشارة المادة على أن يسترشد الأطراف عند قيامهم بوضع التشريعات الوطنية الخاصة بالمنافسة والممارسات التجارية بالقواعد العربية الموحدة للمنافسة ومراقبة الاحتكارات التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1450 بتاريخ 2002/09/12 في دورته العادية السبعين.

11. **إجراءات الوقاية الضرورية الطارئة:**

نصت المادة (14) من الاتفاقية فيما يتعلق بالإجراءات الوقائية الضرورية الطارئة، على أنه يمكن لأي طرف من الأطراف أن يخطر المجلس الاقتصادي والاجتماعي برغبته بتعديل أو سحب التزام محدد أو أفقي، كإجراء وقائي مؤقت، على أساس غير تمييزي، ذلك وفقا للشروط والضوابط التي يتم الاتفاق عليها، سواء في إطار المفاوضات الجارية بهذا الشأن في اتفاقية الجاتس أو في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أيهما يدخل حيز التنفيذ أولا (جامعة الدول العربية، 2019، صفحة 12).

12. **المدفوعات والتحويلات (Payments and Transfers):**

فيما يتعلق بالمدفوعات والتحويلات، نجد أن الاتفاقية أقرت في مادتها الخامسة عشرة ما يلي (جامعة الدول العربية، 2019، صفحة 12):

- لا يجوز لأي طرف من الأطراف فرض قيود على التحويلات والمدفوعات الدولية المسددة لقاء عمليات جارية تتصل بالتزاماته المحددة، إلا ما ذكرته المادة السادسة عشرة من هذه الاتفاقية.
- في هذه الاتفاقية لا يوجد ما يمس بحقوق والتزامات أعضاء صندوق النقد الدولي بموجب النظام الأساسي للصندوق، بما في ذلك استخدام اجراءات تحويل النقد الأجنبي المتوافقة مع النظام الأساسي شريطة ألا يفرض الطرف أية قيود على أية عمليات رأسمالية، بما يتعارض مع التزاماته المحددة بشأن هذه العمليات، إلا بموجب المادة السادسة عشرة من الاتفاقية أو بناء على طلب صندوق النقد الدولي.

13. **القيود الخاصة بحماية ميزان المدفوعات:** في المادة السادسة عشرة من الاتفاقية نصت بعدم جواز فرض قيود على التحويلات والمدفوعات وهذا إلا في الحالات المذكورة (جامعة الدول العربية، 2019، الصفحات 12-14):

- تجيز الاتفاقية في هذه المادة للطرف الذي يواجه صعوبات خطيرة في ميزان المدفوعات مقابل عمليات قدم فيها التزامات محددة أو صعوبات مالية خطيرة أو تهديدا بوقوع مثل هذه الصعوبات، أن يفرض قيودا على التجارة في الخدمات. وتشترط في هذه القيود أن لا تميز بين الأطراف وأن تتوافق مع النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي وأن تتجنب إلحاق الضرر غير الضروري بالمصالح التجارية والاقتصادية والمالية لأي طرف آخر، كما لا يجب أن تتجاوز ما هو ضروري لمعالجة الظروف المبينة في سابقا وأن تكون مؤقتة وأن تتم تصفيتها على مراحل مع تحسن الوضع المذكور.

أجيزت الاتفاقية إعطاء الأولوية للأطراف عند تحديد آثار هذه القيود لتوريد الخدمات الهامة لبرامجها الاقتصادية أو التنموية، مع عدم اعتمادها أو الإبقاء عليها من أجل قطاع خدمات محدد.

وفي حالة ما إذا وجود قيود في هذا الشأن أو أية تعديلات تطرأ عليها يجب إخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي حال رغب أحد الأطراف من غير أعضاء صندوق النقد الدولي في تطبيق ما جاءت به المادة في أحكامها، يتولى المجلس بدوره في وضع وسائل المراجعة اللازمة وأيه إجراءات في هذا الإطار.

14. **المشتريات الحكومية (Government procurement):** نصت الاتفاقية في مادتها السابعة عشرة على أن (جامعة الدول العربية، 2019، صفحة 14):
   - لا تنطبق أحكام المواد الرابعة والحادية والعشرين والثانية والعشرين من هذه الاتفاقية على القوانين والأنظمة والشروط التي ترعى حصول الجهات الحكومية على الخدمات عن طريق الشراء للأغراض الحكومية، وليس بهدف إعادة بيعها تجاريا أو استخدامها في توريد الخدمات للبيع التجاري.
   - تطبق الأطراف ما يصبح ملزما نتيجة المفاوضات متعددة الأطراف بشأن المشتريات الحكومية في مجال الخدمات والتي تجري في إطار منظمة التجارة العالمية.
   - لا تمنع هذه الاتفاقية الأطراف من إجراء مفاوضات بشأن المشتريات الحكومية فيما بينهم.
15. **استثناءات عامة والأمنية (General and security exceptions):** وهي الإجراءات والتدابير التي تتخذها الأطراف في الحالات التي أوضحتها المادتين (18) و(19)* لحماية الآداب العامة وحماية الحياة والصحة البشرية والحيوانية والنباتية والامتثال للقوانين. والأنظمة التي لا تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية بما فيها تلك المتعلقة بمنع الغش والاحتيال وحماية الحياة الشخصية للأفراد (البيانات والسجلات والحسابات الشخصية) وكذا الأمن والسلامة العامة. أو تهدف لمعاملة متكافئة وفاعلة في فرض الضرائب المباشرة على الخدمات أو مورديها من الأطراف الآخرين وتجنب الازدواج الضريبي. أما بالنسبة للتدابير الأمنية لا يتطلب تقديم معلومات تخل بالمصلحة الأمنية الأساسية ويمنع أي طرف من اتخاذ اجراء يعتبره ضروريا لحماية مصالحه الأمنية الأساسية التي تتعلق بتوريد الخدمات فيما يخص تموين المؤسسة العسكرية وما اتصل بالمواد الانشطارية أو الإنصهارية أو المواد المشتقة منها في صناعتها أو تطبيقها في زمن الحرب أو الأزمات والطوارئ في العلاقات الدولية وأيضا أي إجراء عملا بالتزاماته المترتبة بموجب ميثاق الأمم المتحدة من أجل الحفظ على الأمن والسلم العالميين. في هذا الإطار يجب إخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

* لمزيد من التفاصيل اطلع على المادتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة المتعلقة بالاستثناءات من اتفاقية "تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية".

بشكل واف بالإجراءات التي تتخذ بموجبها أو بإلغاء العمل بها (جامعة الدول العربية، 2019، الصفحات 14-16).

16. **الدعم (Support):**

نصت المادة العشرون من الاتفاقية على ما يلي (جامعة الدول العربية، 2019، الصفحات 16-17):

- يعترف الأطراف بأن للدعم، في بعض الظروف، آثارا مشوهة للتجارة في الخدمات. وينبغي أن يتبادل الأطراف المعلومات عن جميع أنواع الدعم المتصلة بالتجارة في الخدمات التي توفرها الدولة الطرف لموردي الخدمات الحاليين فيها.
- لأي طرف يرى أنه يتأثر سلبيا بالدعم الذي يقدمه طرف آخر أن يطلب عقد مشاورات مع هذا الطرف بشأن هذا الأمر وينبغي دراسة هذه الطلبات بتفهم.
- تطبق الأطراف ما يتم الاتفاق عليه بشأن دعم قطاعات الخدمات في المفاوضات متعددة الأطراف والتي تجري في إطار منظمة التجارة العالمية.
- لا تمنع هذه الاتفاقية الأطراف من إجراء مفاوضات فيما بينها بشأن تطوير الضوابط المتعددة الأطراف اللازمة لتجنب الآثار المشوهة للتجارة والناتجة عن الدعم، بما في ذلك ملائمة الإجراءات التعويضية.

الفرع الثاني: الالتزامات المحددة Specific Commitments: تتعلق الالتزامات المحددة بكل من مبدأي النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية بالإضافة إلى الالتزامات الاضافية ويمكن توضيح هذه المبادئ من خلال ما يأتي (جامعة الدول العربية، 2019، الصفحات 17-18):

1. **النفاذ إلى الأسواق (Market Access):**

من خلال ما جاء في هذا المبدأ من المادة الحادية والعشرون (21)، فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق ما يلي:

- من خلال طرق التوريد المحددة في المادة الأولى، يمنح كل طرف للخدمات ولموردي الخدمات من أي طرف آخر معاملة لا تقل رعاية عن تلك المنصوص عليها بموجب الشروط والحدود المتفق عليها والمدرجة في جدول الالتزامات الخاصة به.
- إذا التزم طرف ما بتأمين النفاذ إلى الأسواق لخدمة ما بواسطة طريقة التوريد، وإذا كانت حركة رؤوس الأموال عبر الحدود جزءاً أساسياً من الخدمة ذاتها، على الطرف أن يلتزم بالتالي، بالسماح بحركة رأس المال هذه. وإذا ما التزم طرف ما بتأمين النفاذ إلى الأسواق لخدمة ما من خلال طريقة

التوريد، فعلى هذا الطرف أن يلتزم بالتالي، بالسماح بتحويل الرساميل ذات الصلة إلى داخل أراضيه.

- في القطاعات التي يقوم فيها الطرف بتقديم التزامات بشأنها للنفاذ إلى الأسواق، تحدد الإجراءات التي يجوز للطرف أن يستبقيها أو يعتمدها سواء على جزء من إقليمه أو على إقليمه بأكمله، إلا إذا كانت مدرجة في جدوله كما يلي:

أ. الحد من عدد موردي الخدمات سواء على شكل حصص عددية، أو إحتكارات، أو موردين حصريين للخدمات، واشتراط إجراء اختبارات للحاجة الاقتصادية.

ب. الحد من إجمالي قيمة التعامل أو الأصول المتصلة بالخدمات على شكل حصص عددية أو إشتراط إجراء اختبارات للحاجة الاقتصادية.

ت. الحد من إجمالي عدد العمليات الخدماتية أو من إجمالي كمية المنتجات الخدماتية المعبر عنها بوحدات عددية على شكل حصص أو اشتراط إجراء اختبارات للحاجة الاقتصادية. لا تشمل هذه الفقرة الإجراءات التي يتخذها طرف ما للحد من المدخلات اللازمة لتوريد الخدمات.

ث. الحد من مجموع عدد الأشخاص الطبيعيين الذين يجوز استخدامهم في قطاعات خدمات معينة أو الذين يجوز لمورد خدمات ما أن يستخدمهم والذين يعتبرون ضروريين لتوريد خدمة محددة أو ذات صلة مباشرة بها، وذلك على شكل حصص عددية أو اشتراط إجراء اختبارات للحاجة الاقتصادية.

ج. الإجراءات التي تقيد أو تشترط على مورد الخدمات أن يوردها من خلال أنواع معينة من الكيانات القانونية أو المشاريع المشتركة.

ح. الحد من مشاركة رأس المال العربي من خلال تحديد نسبة مئوية قصوى للملكية العربية للأسهم أو قيمة إجمالية للاستثمارات العربية الفردية أو الكلية.

2. **مبدأ المعاملة الوطنية (National Treatment):** في هذا المبدأ من الاتفاقية الذي جاء في المادة الثانية والعشرين والذي جاء فيها:

– يوفر كل طرف للخدمات أو موردي الخدمات من أي طرف آخر، فيما يتعلق بجميع الاجراءات المتعلقة بتوريد الخدمات، معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يوفرها لأمثالها من الخدمات وموردي الخدمات لديه، وذلك في القطاعات المدرجة في جدول التزاماته، وذلك طبقا للشروط المحددة فيه لا يجوز تفسير الالتزامات المحددة بموجب هذه المادة على أنها تفرض على أي طرف التعويض عن أي ضرر تنافسي جوهري ينجم عن الصفة العربية للخدمات أو موردي الخدمات.

- للإيفاء بالشرط الوارد في الفقرة (1) أعلاه يمكن لأي طرف منح الخدمات وموردي الخدمات لأي طرف آخر، إما رعاية مماثلة رسميا للرعاية التي يوفرها للخدمات وموردي الخدمات المماثلة لديه أو رعاية مختلفة رسميا عنها.
- تعتبر المعاملة المماثلة رسميا أو المختلفة رسميا أقل رعاية إذا عدلت شروط التنافس لصالح الخدمات أو موردي خدمات لطرف ما مقارنة مع ما يماثلها من خدمات أو موردي خدمات من أي طرف آخر.

3. الالتزامات الاضافية (Additional Commitments):

إضافة إلى المبدأين السابقين، فإنه وفقا للجزء الثالث من الاتفاقية نجد أن المادة الثالثة والعشرون (23) نصت على أنه يمك للأطراف التفاوض على الالتزامات بصدد الاجراءات المتصل بالخدمات وغير المدرجة في جداول الالتزامات وبموجب المادة الحادية والعشرين أو المادة الثانية والعشرين، بما فيها تلك المتصلة بالمؤهلات والمقاييس والترخيص. وتدون هذه الالتزامات في جدول الطرف.

والشكل الموالي يوضح مبادئ الالتزامات المحددة في اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية:

الشكل رقم (3-2): الالتزامات المحددة في اتفاقية تحرير تجارة الخدمات العربية

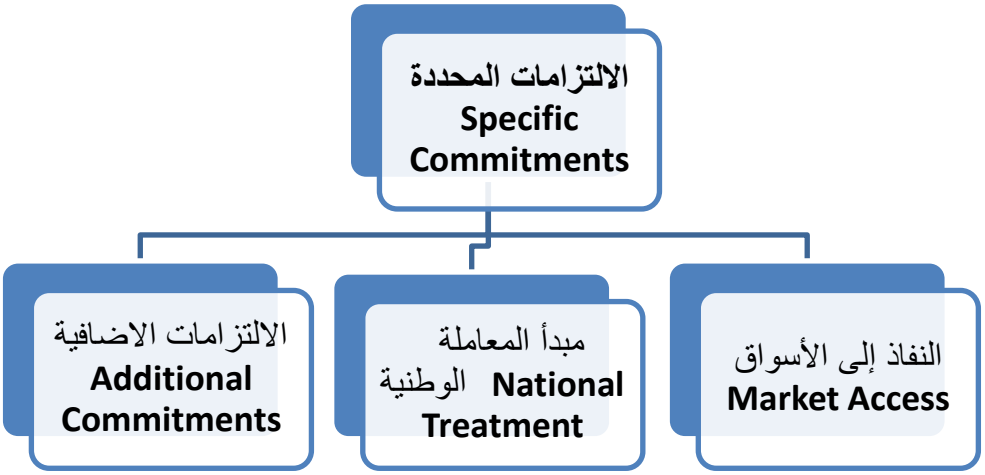

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

هذه كانت أهم الالتزامات والمبادئ العامة والأساسية التي وردت في الاتفاقية الإطارية لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، بحيث ما تم ملاحظته أن الاتفاقية كان أول اهتمام لها هو وحدة المصالح المشتركة بين الدول الأطراف في الاتفاقية بحيث تضمنت الاتفاقية العربية لتحرير تجارة في الخدمات بين الدول العربية خمسة وثلاثين مادة تتشابه إلى حد كبير مع نصوص وهيكل اتفاقية "الجاتس".

المبحث الثالث: موقف الدول العربية من تحرير تجارة الخدمات البينية

في هذا الإطار سنتطرق لمعرفة أجه التشابه والاختلاف بين اتفاقية العربية لتجارة الخدمات واتفاقية الجاتس لننتقل بعدها إلى موقف الدول العربية فيما يخص اتفاقية تجارة الخدمات بين الدول العربية، والتي حصرناه في مخاوف الدول العربية من التحرير ومؤيدو التحرير. وفي الأخير سنحاول الإحاطة بهيكل تجارة الخدمات في الدول العربية التي تتمثل في قطاعات الخدمات في هذه الأخيرة.

المطلب الأول: أجه التشابه والاختلاف بين اتفاقية العربية في الخدمات واتفاقية الجاتس

يعتبر اتفاق تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية والتوصل إلى إبرام اتفاقية لتحرير التجارة البينية للخدمات كان منطلقه نسخة عن الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات أو ما تسمي اختصارا بالجاتس (GATS) ولكن بصورة شمولية، بحيث تشكل الخدمات التي يتفق على تحريرها في الإطار العربي جزءا أساسيا من التجارة الخارجية للدول العربية في الخدمات وهذا للحصول على المكاسب الاقتصادية المباشرة نتيجة التعامل مع الأسواق وكذا الدخول فيها. ونظرا لكون التزامات الدول العربية في اتفاقية الجاتس تشكل نقطة البداية للمفاوضات لتحرير تجارة الخدمات البينية (صندوق النقد العربي وآخرون، 2018، صفحة 218). بعد التطرق إلى اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية من الناحية القانونية وأبعادها، ومن خلال ما تم الإشارة إليه في إعداد الأحكام العامة للاتفاقية ومن الالتزامات التي قدمتها الدول العربية في منظمة التجارة العالمية والتي تم الإشارة اليها في الفصل الثاني، بحيث يمكننا توضيح أهم جوانب التشابه والاختلاف مع اتفاقية الجاتس، وهي كما يلي:

الفرع الأول: أوجه الشبه

تتمثل أوجه الشبه فيما يلي (هلال، 2011، صفحة 317)و (توات، 2012، الصفحات 270-271):

- كلاهما يكرسان للتجارة في الخدمات تعريفًا شاملا يتضمن جميع الخدمات القابلة للتجارة الدولية ويستثني الخدمات السيادية المقدمة من الحكومات.
- الالتزامات العامة والمحددة التي ينص عليها الاتفاقان متطابقة.
- المفاوضات في إطار برنامج عمل الدوحة ما زالت مستمرة بشأن قواعد الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، لاسيما إجراءات الوقاية الطارئة، المشتريات الحكومية والدعم. و في الوقت نفسه، لم

تحسم جميع المسائل المطروحة في اتفاقية تجارة الخدمات بين الدول العربية، وما زال واردًا إما تطبيق نتائج المفاوضات الجارية وإما إسناد مهمة وضع الضوابط التي تحكم مواضيع هذه الاتفاقية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية.

- تتضمن اتفاقية تجارة الخدمات بين الدول العربية قائمة إيجابية بالالتزامات المحددة، على غرار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، أي أن الاتفاقين يحددان القطاعات الخدماتية الأساسية والفرعية التي يتعين فتحها أمام الموردين من الدول الأطراف.
- كلا الاتفاقيتين تتضمن قائمة سلبية بشروط النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية، أي أن عدم إدراج الشروط في جدول الالتزامات يعني أنها لا تخضع لأية قيود بشأن القطاعات الخدماتية الأصلية أو الفرعية.
- على غرار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، تسمح اتفاقية تجارة الخدمات بين الدول العربية بالتحرير التدريجي للتجارة في الخدمات، ولا تمنع البلدان العربية من تحرير بعض قطاعاتها الخدماتية تحريرًا كاملا.
- في مجال الإجراءات التنفيذية، تنص اتفاقية تجارة الخدمات بين الدول العربية على أنه لا يجوز لأي طرف أن ينسحب من الاتفاقية إلا بعد مرور ثلاث سنوات على نفاذها بالنسبة إلى الدولة المعنية، وهي الفترة الزمنية نفسها للانسحاب من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

وتختلف الاتفاقيتين، لاسيما في بنودهما المتصلة بالأحكام المؤسساتية والختامية. فتسوية المنازعات في إطار اتفاقية تجارة الخدمات بين الدول العربية تتم وفقًا لقواعد تسوية المنازعات المعمول بها في منطقة التجارة العربية الكبرى. بالإضافة إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية يمكنه التدخل، بناء على طلب أي من الأطراف للتوصل إلى حل مرض وذلك في ضوء توليه الإشراف على تنفيذ الاتفاقية. أما في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، فيتولى مجلس التجارة في الخدمات وجهاز تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية هذه المهام. وفيما يتصل بالأحكام الختامية، تتضمن اتفاقية تجارة الخدمات بين الدول العربية بندًا حول تطبيق أحكام المقاطعة العربية ومبادئها والقرارات الصادرة بشأنها، في حين اتفاقية الجاتس تشير في المادة 27 من الجزء السادس إلى حالات الجواز لأي عضو أن يرفض منح مزايا هذا الاتفاق، كتوريد الخدمة من أراضي بلد غير عضو أو من داخل أراضي لا يطبق عليه

العضو الرافض اتفاق منظمة التجارة العالمية، أو لمورد خدمات له صفة الشخص القانوني، إذا أثبت أنه ليس مورد خدمات من عضو آخر أو أنه مورد خدمات من عضو لا يطبق عليه العضو الرافض اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

على أن يتم مراعاة ما يلي (صندوق النقد العربي وآخرون، 2003، الصفحات 209-210):

- أن تفوق الالتزامات والتعهدات التي تقدمها الدول الراغبة في الانضمام للاتفاقية، الالتزامات والتعهدات التي تقدمت بها إلى منظمة التجارة العالمية أو ما يسمى جاتس بليس (PLUS GATS)، وبحيث تشكل الخدمات التي يتم تحريرها في هذا الاطار العربي جزءا هاما من تجارة الخدمات العربية، والتي ستشكل عازل بين الدول العربية وبين مبادئ الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، دون أن تمنعها من الاستفادة من مزايا هذه الأخيرة. وهذا ما تقدمت به جمهورية مصر العربية بحيث قدمت التزامات فاقت سقف تلك المقدمة في اطار "الجاتس"؛
  - اعتماد القوائم الإيجابية* في جداول الالتزامات التي تقدمها الدول العربية الراغبة في الانضمام؛
  - الاتفاق على قواعد موحدة تطبق بصورة كاملة على جميع نشاطات الخدمات، وتم اعتماد قواعد ومبادئ اتفاقية الجاتس؛
  - إمكانية بدء المفاوضات بين عدد محدود من الدول العربية وهي الراغبة في تحرير الخدمات ولها الاستعداد لذلك الآن، ويمكن أن تلحق بها بقية الدول العربية في مرحلة لاحقة وبعد موائمة أوضاعها بما يؤهلها لعملية التحرير؛

وقد تم وضع الخطوط التوجيهية العريضة لإعداد جداول الالتزامات المحددة بعد إقرار الأحكام العامة للاتفاقية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبعدها الجدول الزمني للمفاوضات للدول الراغبة، وتم دخول الاتفاقية حيز النفاذ في 2019، لتشكل مسار لإمكانية التوسع في تحرير تجارة الخدمات في الإطار الإقليمي العربي.

* هناك طريقتان لتضمين تحرير تجارة الخدمات في الاتفاقيات الدولية لتحرير تجارة الخدمات، وهي إما تطبيق القائمة الايجابية (منهج من أسفل إلى أعلى) أو القائمة السلبية (منهج من أعلى إلى أسفل). ووفقا لمنهج القائمة الإيجابية الذي تتبعه الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس) تتعهد الدول بالمعاملة الوطنية والتزامات النفاذ للأسواق وتحدد نوع الوصول أو المعاملة المقدمة للخدمات أو لموردي الخدمة في القطاعات المجدولة. بينما تعتمد طريقة القائمة السلبية البديلة الذي تستخدمه اتفاقيات التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والدول العربية الأربعة الموقعة، على السرد السلبي، حيث يتم تحرير جميع القطاعات والإجراءات ما لم تكن هناك ملاحق تنص على خلاف ذلك أو أن تحتوي تلك الملاحق على تحفظات أو اجراءات غير مطابقة.

المطلب الثاني: موقف الدول العربية فيما يخص اتفاقية تجارة الخدمات العربية

بدأ تطوير اتفاقية جديدة حول الخدمات في عام 2002، ولم يوضع إطار عملها القانوني إلا في عام 2003. ولم يتم التوقيع عليه إلا في عام 2019 والذي كان من قبل ثلاث دول عربية. وبما أن عدد محدود من الدول العربية تفاوض حاليا بشأن الاتفاقية، سنورد هنا مخاوف ومؤيدو التحرير بالنسبة للدول المنضمة وغير المنضمة وموقف بعض الدول العربية في هذا الشأن.

الفرع الأول: مخاوف التحرير

نظرا لتعثر مفاوضات في العديد من المرات والتي كان من الممكن لها أن تنتهي قبل نهاية عام 2005، فقد تم عقد اجتماع خاص لبحث المشاكل والمعوقات للمفاوضات الثنائية والجماعية في عام 2008 بمقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللبناني ببيروت، أين تم عرض بعض التصورات عن التحديات التي أدت لتباطؤ المفاوضات من قبل الدول المشاركة* في هذا الاجتماع (صندوق النقد العربي وآخرون، 2009، الصفحات 221-222)، والتي تعتبر كمخاوف من تحرير تجارة الخدمات والتي قد تمنع الدول العربية الأخرى من المشاركة في هذه الاتفاقية وهذه التحديات التي تحد من هذا التحرير ما يتضح من خلال النقاط التالية (البنذاري الباجوري، 2019، الصفحات 26-27):

- **أجندة التحرير:** هناك بعض التداخل في أجندات تحرير تجارة الخدمات في الأطر متعددة الأطراف والإقليمية والثنائية مما أدى إلى تشتت الجهود المحلية لمحاولة تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية.
- **البيانات والإحصائيات:** عدم وجود بيانات كاملة وواضحة تشخص هيكل السوق لكل قطاع خدمي ومدى مساهمته في الدخل القومي، والإحصاءات الخاصة بتجارة الخدمات وقطاعاتها واتجاهاتها الجغرافية والإحصاءات الخاصة بطرق توريد الخدمة بالنسبة لكل قطاع. ومعظم الأرقام التي ترد في الإحصائيات عبارة عن أرقام إجمالية مستمدة من احصائيات موازين المدفوعات لهذه الدول، أو عبر تقديرات حول حجم المداخيل في بعض القطاعات، فهي لا تعكس الوضع الحقيقي لتجارة الخدمات بين الدول العربية.

*شارك في هذا الاجتماع وفود اثنى عشر دولة عربية وهي مصر والأردن، البحرين، العراق، السودان وسورية وعمان، فلسطين، قطر، الامارات، لبنان والكويت

- **البرامج الاعلامية والتدريبية:** عدم كفاية البرامج الإعلامية والتدريبية التي تساعد على زيادة الوعي (تباين مستويات الوعي) بأهمية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية والفوائد المرجوة والتي تعود بالمنفعة على موردي الخدمة ومنظمها ومستهلكها، وأيضا مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة والاستثمار؛
- **الدراسات:** عدم توافر دراسات كافية حول أهمية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية وأثرها على النمو والتنمية في الدول العربية.
- **أسلوب التفاوض:** تبني أسلوب التفاوض على أساس القائمة الإيجابية والعرض والطلب الثنائي مع الاعتماد على نفس النصوص لاتفاقية الجاتس، مما يؤدي إلى تأخر تحرير التجارة في الخدمات على المستوى العربي بكثير عن المسارات المتعددة الأطراف.
- ضعف تجمعات رجال الأعمال، وهذا راجع أساسا لحداثة الاهتمام بهذا النوع من التجارة وبتنمية الصادرات (وصاف، 2014، صفحة 293)؛
- تباين في القواعد والقوانين في عدد من الدول العربية، والتي قد تعيق عملية تنمية التجارة البينية في الخدمات؛
- لابد من الاتفاق على قواعد محددة تحكم المشتريات الحكومية والدعم والتدابير الوقائية وآلية لفض المنازعات التي قد تطرأ في المستقبل؛

أما على مستوى الدول فرادى، فتوجد عقبات تتعلق بعدد من الأمور، منها أن تعدد الجهات المسئولة عن القطاعات الخدمية وتجارة الخدمات في جميع الدول العربية تشكل عائقا أمام المسؤولين والمفاوضين في الدول العربية لاتخاذ قرارات بشأن التحرير، خاصة في ظل تنوع القطاعات الخدمية واختلاف طبيعتها والتي تجعل من الضروري مراعاة مواقف الجهات الحكومية وغير الحكومية المنظمة، والجهات الموردة ومستهلك الخدمة. وهناك بعض القطاعات الخدمية التي تفتقر إلى وجود جهة منظمة لها، مثل القطاعات الفرعية لخدمات الأعمال، أي غياب التنسيق في السياسات الاقتصادية العربية فكل دولة سياستها الاقتصادية التي تحقق بها أهدافها التنموية، كما يوجد تفاوت في درجة انفتاح القطاعات الخدمية بين الدول العربية ومدى تطورها. كما لا تستخدم الدول العربية اتفاقيات الاعتراف المتبادل بينها فيما يخص مثلا الشهادات المهنية، وتعد هذه الاتفاقيات في غاية الاهمية لدعم عملية التحرير الاقليمي للخدمات، وبشكل خاص في مجالات التشييد والخدمات المهنية، والانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين.

كنظرة عامة، للمعوقات التي تحد من تحرير تجارة الخدمات في اطار GATS للدول العربية هي تقريبا نفسها التحديات التي تحد من اتمام اتفاقية تجارة الخدمات بين الدول العربية. فالأمر مرتبط ببعضه حيث معظم الاختلالات ناتجة عن جانب واحد لهذا يجب النظر بشمولية للمعيقات المؤثرة، ومحاولة وضع حلول مناسبة ولا نقول تجاوزها في هذا الوضع المتشرذم.

الفرع الثاني: مؤيدو التحرير

ربما كان **ردود المؤيدين** لهذه الاتفاقية تمثلت في:

- يعتبر إبرام اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية متوافقا مع الالتزامات الدولية للدول العربية الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية وفقا لما سمحت به المادة الخامسة* (WTO, 2022) من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) الخاصة بالتكامل الاقتصادي من إمكانية دخول الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في اتفاقيات لتحرير أكبر لتجارة الخدمات شرط أن تشمل تلك الاتفاقيات تغطية قطاعات كبيرة وأن تزيل الإجراءات التمييزية بين الدول الأعضاء وألا تستبعد أي من أشكال توريد الخدمة الواردة باتفاقية (الجاتس).
- تمنح اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية فرصة أفضل للنفاذ إلى أسواق القطاعات الخدمية التي تم تحريرها في إطار هذه الاتفاقية، حيث قد تفوق تلك الالتزامات سقف الالتزامات في إطار منظمة التجارة العالمية بالنسبة لبعض الدول العربية، مثل ما جاءت به جمهورية مصر العربية (الشاذلي، وآخرون، 2022، صفحة 13).
- التوجه نحو السير في تحرير تجارة الخدمات بشكل متواز مع تحرير تجارة السلع، لتحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بما يتوافق مع التزامات تلك الدول في إطار منظمة التجارة العالمية.

---

*__المادة الخامسة: التكامل الاقتصادي:__ لا تمنع هذه الاتفاقية أيًا من أعضائها من أن يكونوا طرفًا في اتفاقية لتحرير التجارة في الخدمات بين أو فيما بين الأطراف في مثل هذه الاتفاقية أو الدخول فيها ، شريطة أن يكون هذا الاتفاق:

- لها تغطية قطاعية كبيرة.
- تنص على عدم وجود جميع أشكال التمييز الجوهري أو القضاء عليها ، بالمعنى المقصود في المادة السابعة عشرة ، بين الأطراف أو فيما بينها، في القطاعات التي تغطيها الفقرة الفرعية (أ) ، من خلال:
  - إلغاء التدابير التمييزية القائمة .
  - حظر التدابير الجديدة أو الأكثر تمييزية.

- الاتفاقية تهدف إلى فتح مجال الاستثمار في قطاعات خدمية محددة للمستثمرين من الدول أعضاء الاتفاقية بحيث يصبح للمستثمرين من الدول الأعضاء الحق للاستثمار في القطاعات الخدمية (أحمد، 2018).
- تعزيز مصالح الأطراف على أساس المنفعة المتبادلة وتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات مع مراعاة أهداف السياسات الوطنية بهذا الشأن والأخذ بعين الاعتبار أوضاع الدول العربية الأقل نموا.
- تهدف هذه الاتفاقية إلى إنشاء منطقة تجارة حرة في الخدمات بين الدول العربية من خلال وضع إطار عام للتحرير التدريجي لتجارة الخدمات بين الدول العربية فضلا عن إيجاد بيئة مواتية لتسهيل تجارة الخدمات فيما بينها بهدف تعزيز وتفعيل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي (محمود، 2019).
- التحرير على المستوى السوق الإقليمي العربي يؤدي إلى خلق المنافسة داخلها مما يساهم هذا الأمر على دعم صناعة الخدمات الناشئة لإكسابها ميزة تنافسية في السوق الدولي والعالمي؛
- إن بعض الخدمات الإنشاءات والخدمات المهنية يسهل تحريرها على المستوى الإقليمي في ضوء غياب قواعد أو مواصفات عالمية تحكمها (بالمقارنة على سبيل المثال، بقطاع الاتصالات أو الخدمات المالية)، وغالبا ما تكون هذه القطاعات خاضعة للعديد من القيود الحمائية والقوانين والإجراءات المحلية المنظمة لها، ويمكن تحرير مثل هذه القطاعات بين دول تجمعها لغة مشتركة وتتقارب بينها مستويات التنمية. وهناك بعض الخدمات المهنية التي يمكن تحريرها من خلال الاعتراف المتبادل للمواصفات ومعادلة الشهادات والتدريب المهني لمنح تراخيص ممارسة المهن؛
- اتساع دائرة التفاوض بين الدول العربية في التجارة العربية البينية؛
- التصدي للأزمات العالمية ففي خضم الأزمة العالمية التي سببتها جائحة كوفيد-19، أصبح التعاون الدولي ضروريًا أكثر من أي وقتٍ مضى للحفاظ على التدفقات التجارية وضمان سبل العيش، حيث تؤمن الخدمات العربية البينية مساعدة للحكومات العربية فيما بينها والشركات على إبقاء شبكات النقل والمعابر الحدودية عاملة، وتسهيل تدفقات السلع والخدمات. ما يعني عبارة "تَهديدٌ غيرُ مسبوق يستدعي تضامناً غيرَ مسبوق" (دشتي، 2020).

وعموما فالإنجاز الذي تحقق من الاتفاقية هو خطوة أولية مبدئية إلى حد ما. ومن المهم أن السياسات الدولية التي تؤثر في المعاملات الدولية المتعلقة بتجارة الخدمات، قد تمت عن طريق التعلم من خلال الممارسة **Learning by Doing**.

كما أن الجاتس لا تتضمن في الواقع حركة كاملة نحو التحرير الكامل للتجارة الدولية في الخدمات، وإنما سيتم استكمال هذا التحرير في خطوات ومفاوضات مستقلة.

الفرع الثالث: الموقف الحالي للدول العربية اتجاه الاتفاقية

وما تم تناوله سابقا، شهدت الاتفاقية مشاركة عدة دول عربية، وينتظر أن تتم المصادقة والإيداع من باقي الدول العربية. ومن الجدولين السابقين نستنتج موقف الدول العربية الحالي من اتفاقية تجارة الخدمات بين الدول العربية:

الجدول رقم (3-4): موقف الدول العربية فيما يخص تحرير تجارة الخدمات

الموقف الحالي	الدول
دول صادقت على اتفاق التجارة في الخدمات وانضمت للاتفاق	المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة الأردنية الهاشمية، سلطنة عمان، دولة فلسطين.
دول تقوم حاليا بإنهاء إجراءات الانضمام للاتفاق وقامت بتقديم جداول التزاماتها	المملكة المغربية، دولة قطر، الكويت. جمهورية السودان، الجمهورية اللبنانية، الجمهورية اليمنية.
دول راغبة في الانضمام ولم تتقدم بجداول التزاماته	البحرين.

المصدر: من إعداد الباحث تجميع من مصادر مختلفة

ويمكن إعطاء **ملخص لأهم المواقف التي أخذتها بعض الدول العربية** مؤخرا في مجال تحرير تجارة الخدمات:

- **دولة الإمارات العربية المتحدة:** حرصت دولة الإمارات على أن تكون من أوائل الدول التي تدعم أي إجراءات أو اتفاقيات في إطار جامعة الدول العربية، وهذا ما ترجمته في المبادرة بالتوقيع على الاتفاقية، بحيث اعتبرتها بمثابة خطوة كبيرة كونها تتماشى مع ميثاق جامعة الدول العربية الذي يدعو إلى أن يكون هناك تعاون بين الدول العربية في المجال الاقتصادي والمالي، كما أنها ستساعد في تعزيز التجارة البينية خاصة في مجال الخدمات بين الدول العربية (محمود، 2019). كما جاء في تصريح المسئولين المختصين في هذا المجال في اطار الاتفاقية على أن هذه الأخيرة تساهم في تعزيز المصالح المشتركة للدول العربية في مجال الخدمات على أساس المنفعة المتبادلة والتوازن بين الحقوق والالتزامات ومراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من دول الأطراف في الاتفاقية وعلى

الأخص أوضاع الدول العربية الأقل نموا، موضحا أن هذه الاتفاقية تدخل حيز التنفيذ بتصديق 3 دول عربية عليها.

- **المملكة العربية السعودية:** عمدت المملكة السعودية على موقف مؤيد لتحرير تجارة الخدمات في اطار الاتفاقية، مؤكدة على أن هذه الأخيرة تدعم رؤيتها لأهداف 2030. كون زيادة مشاركة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي يؤثر على كفاءة معظم الأنشطة الاقتصادية ويدعم الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما أنها تتوقع أن تفتح الاتفاقية أسواق جديدة لموردي الخدمات من المملكة العربية السعودية في قطاعات خدمية لم تكن محررة من قبل في أسواق دول أعضاء هذه الاتفاقية، ويكسب مورديها قدرة تنافسية عالية. وفي هذا الإطار من المزايا التي تحصلت عليها المملكة في الاتفاقية أنه تم استثناءها من تقديم التزامات تفوق التزاماتها التي قدمتها أثناء انضمامها لمنظمة التجارة العالمية (الهيئة العامة للتجارة الخارجية، 2019). نظراً لأن المملكة من الدول القليلة التي قدمت التزامات في معظم القطاعات الخدمية أثناء الانضمام للمنظمة.
- **جمهورية مصر العربية:** باعتبار أن جمهورية مصر قدمت التزاماتها وثاني دولة عربية تصادق على الاتفاقية، قدمت أيضا التزامات فاقت سقف تلك المقدمة في إطار "الجاتس" في القطاعات التالية: قطاع الخدمات المهنية، متضمنا الخدمات القانونية والخدمات المعمارية والهندسية والخدمات الفنية ذات الصلة، الخدمات الطبية، خدمات الكمبيوتر والخدمات ذات الصلة، خدمات البريد السريع، خدمات النقل الجوي، قطاع خدمات سوق المال وقطاع خدمات التأمين (الشاذلي، وآخرون، 2022، صفحة 13). بحيث أن مصر تمتلك ميزة نسبية كبيرة في تجارتها الخدمية مع العالم مقارنة بتجارتها السلعية (سنت و المالكى، 2019)، ولهذا ينبغي تعظيم هذه المزايا واستغلالها بشكل أمثل وتوسيعها خصوصا في الإطار الإقليمي العربي.
- **دولة فلسطين:** انضمام دولة فلسطين إلى هذه الاتفاقية، لتكون بذلك الدولة الثانية عشر (12) بعد اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجدول التزاماتها، بحيث تعد أول اتفاق للخدمات تنضم له دولة فلسطين.
- **سلطنة عمان:** كان موقف سلطنة عمان للاتفاقية موقف مؤيد بحيث تقدمت بتحرير أشمل بالإضافة لتحرير قطاعات الخدمات المالية، الاتصالات، التشييد والبناء، النقل والسياحة مس التحرير أيضا قطاعات أخرى كخدمات الأعمال والمهنية، خدمات التعليم، الصحة، البيئة، التوزيع والترفيه.

ومن خلال هذا يوضح الجدول الموالي عدد القطاعات المحررة ومستوى التحرير في إطار الاتفاقية:

الجدول رقم (3-5): عدد القطاعات المحررة في إطار الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية

الدولة	الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (OMC)	عدد القطاعات المحررة	مستوى التحرير والالتزامات الاضافية
المملكة الأردنية الهاشمية	منضمة	11	نفس التحرير المقدم في (OMC)
الإمارات العربية المتحدة	منضمة	7	التزامات اضافية
المملكة العربية السعودية	منضمة	11	نفس التحرير المقدم في (OMC)
جمهورية السودان	غير منضمة	4	دولة أقل نموا مستثناة من تقديم مستوى أعلى من المقدم في (OMC)
دولة قطر	منضمة	6	التزامات اضافية
سلطنة عمان	منضمة	10	التزامات اضافية
الجمهورية اللبنانية	غير منضمة	10	التزامات اضافية
جمهورية مصر العربية	منضمة	06	التزامات اضافية
المملكة المغربية	منضمة	07	التزامات اضافية
الجمهورية اليمنية	منضمة	11	دولة أقل نموا مستثناة من تقديم مستوى أعلى من المقدم في (OMC)
دولة فلسطين	منضمة	..	
الكويت	منضمة	..	
البحرين	منضمة	..	
موريتانيا	منضمة	..	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: الملحق رقم (3-3)

من الجدول نلاحظ أنه هناك من الدول العربية التي قدمت التزامات في نفس مستوى التحرير المقدم في إطار اتفاقية الجاتس، وهي كل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية، وهناك من قدمت التزامات إضافية، وهي كل من الإمارات، قطر، عمان، لبنان، مصر والمغرب، كما أن هناك دول أقل نموا لم تقدم التزامات أعلى من المقدمة في إطار الجاتس. كما نلاحظ أيضا من الملحق 03 في عدد القطاعات المحررة أن غالبية الدول العربية قد قدمت جداول التزاماتها لتحرير قطاعات الخدمات المالية والاتصالات والتشييد والبناء والنقل والسياحة، كما أن التزامات بعض الدول مثل جمهورية اللبنانية والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والجمهورية اليمنية تشمل تحرير أوسع للقطاعات الخدمية لتشمل بعض القطاعات الأخرى مثل خدمات الأعمال والمهنية، خدمات التعليم، الصحة، البيئة، التوزيع والترفيه.

ويمكننا القول مما سبق، أن الدول العربية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة التي لديها مستويات تحرير والتزامات أعلى في اتفاقية "الجاتس" وقدمت التزامات اضافية في إطار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية أسهم في الدفع بالاتفاقية إلى الدخول حيز التنفيذ هذا من جهة، ومن جهة أخرى ستسهم

في تعميق التحرير فيما بين الدول العربية في تجارة الخدمات في جولات المفاوضات القادمة لزيادة التكامل الإقليمي ورفع قدرات قطاع الخدمات العربي إذا كانت هناك رغبة واضحة لهذا الأمر ما يمكنه من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية مستقبلا ويكون قطب تنافسي في إنتاج الخدمات.

المطلب الثالث: هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية

بالنظر الى قطاعات الخدمات نجد أنها تتميز بوجود علاقة تشابكية بين كافة القطاعات الاقتصادية، ولديها العديد من الخصائص التي جعلت منها أداة وعنصر أساسي في دعم إستراتيجيات التنمية في مختلف الدول وخاصة الدول العربية منها إلا أنها تتباين مستوياتها وهياكلها الإنتاجية في الدول العربية. وتساهم أيضا في دعم التنافسية، كما تمتد سلاسل القيمة العالمية في الوقت الحاضر إلى قطاعات الخدمات وبخاصة السياحة، التأمين والمصارف.

تتميز القطاعات الخدمية في الدول العربية بخصائص متنوعة أهلتها للتجاوب مع التحديات التي تفرضها الساحة الدولية والإقليمية، في هذا المطلب سنتطرق للقطاعات الخدمية التي تفرض تنافسيتها في الدول العربية وواقعها.

الفرع الأول: قطاع خدمات السياحة والسفر

تعتبر السياحة في العصر الحالي أحد أهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية فهي تحتل موقعا مهما لكونها أسرع القطاعات الاقتصادية من ناحية النمو والدخل. ولتوضيح هذه الأهمية بالنسبة للدول العربية يمكن تحليل واقعها من خلال مساهمتها في اقتصادياتها.

أولا: واقع قطاع السياحة والسفر

على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه الدول العربية في صناعة السياحة في المنطقة، إلا أن هذا القطاع يتسم بالديناميكية والتنافسية إذا ما قارناه بباقي القطاعات، فهو يساهم بنحو 10% من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية، بحيث أنه سجل في عام 2019 ارتفاعا ملحوظا في الناتج بقيمة 269.3 مليار دولار وهذا بزيادة بلغت نسبتها 2.2% عن العام السابق. ويساهم أيضا في توفير فرص العمل بحيث أنه يعتبر من القطاعات الكثيفة العمالة، بلغ حجم العمالة المباشرة فيها ما يقارب 10 ملايين في عام 2019 فضلا عن حجم العمالة غير المباشرة التي تمثل ضعف العمالة المباشرة في الدول العربية، وزيادة مستويات الطلب على السلع والخدمات المحلية، وتعزيز الاحتياطات الرسمية والمتحصلات من النقد الأجنبي. كما

تشير إحصائيات منظمة السياحة العالمية إلى أن إجمالي إنفاق السائحين على مستوى الوطن العربي بلغ نحو 148 مليار دولار لعام 2019. هو ما ينعكس بصورة إيجابية على خطط التنمية في الدول العربية (صندوق النقد العربي وآخرون، 2021، الصفحات 245-247). والجدول الموالي يوضح مساهمة قطاع السياحة في الناتج والعمالة والصادرات في الدول العربية:

جدول رقم (3-6): مساهمة قطاع السياحة في الناتج والعمالة والصادرات في الدول العربية عام 2019

الدولة	مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)		مساهمة عمالة القطاع من إجمالي العمالة (بالآلاف وظيفة)		انفاق الزوار من الخارج من إجمالي الصادرات (مليار دولار)	
	القيمة	النسبة	العدد	النسبة	القيمة	النسبة
الأردن	6.90	%16.3	255.6	%18.6	6.2	%40.3
الإمارات	49.1	%11.6	749.2	%11.2	39	%9.9
البحرين	4.8	%12.8	96.6	%14.6	4.4	%15.9
تونس	6	%14	378.6	%11	3	%13.9
الجزائر	9.1	%5.6	634.1	%5.8	0.13	%0.4
القمر	0.12	%9.6	21.6	%0.10	0.08	%45.9
السعودية	79.2	%9.8	1580.4	%12.2	30.4	%10.4
السودان	2.8	%4.3	606.6	%6.3	1.4	%27.8
سورية	1.4	%8.7	163.4	%6.2	1	%21.20
العراق	12	%6	685.2	%7.5	3.4	%4.1
عمان	5.3	%7	150	%7	3.2	%6.9
قطر	17.9	%10.4	262.3	%12.5	13.1	%14.5
الكويت	7.1	%5.3	133.5	%5.8	1.1	%1.5
لبنان	19	%19.4	430.4	%19.1	15.8	%66.7
ليبيا	2	%2.7	60	%3	0.09	%0.3
مصر	32	%8.8	2415.2	%9.2	15.7	%26.9
المغرب	14.6	%12.1	1345.6	%12.3	10	%21.2
الإجمالي	269.32		9972		148	

المصدر: (صندوق النقد العربي وآخرون، 2021، صفحة 248)

من الجدول أعلاه والذي يوضح الأهمية النسبية لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وفي توفير فرص العمال، وإنفاق السائحين من الخارج لمجموعة من الدول العربية. فعلى صعيد الناتج المحلي الإجمالي فإن قطاع السياحة بلغ في السعودية ما قيمته 79.2 مليار دولار أي ما نسبته 9.8% وهي أعلى قيمة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، تليها الإمارات العربية بقيمة 49.1 مليار دولار وما نسبته 11.6%. فيما بلغت عدد مساهمة العمالة في القطاع 1580.4 وظيفة في السعودية في حين سجلت مصر مستوى أعلى منها في التوظيف للقطاع بعدد 2415.2 وظيفة، كما بلغ عدد انفاق الزوار من

الخارج من إجمالي الصادرات ما قيمته 30.4 مليار دولار في السعودية، في حين انفاق الزوار من الخارج في الإمارات سجل ما قيمته 39 مليار دولار. أما من ناحية نسب المساهمة لهذا القطاع في المؤشرات الثلاثة لباقي الدول تختلف باختلاف تأثير هذا القطاع في اقتصادياتها، أي أنه لا يمكننا المقارنة بين الدول العربية من ناحية نسبة مساهمة القطاع في هذه المؤشرات (الناتج، العمالة والإنفاق). وهذا ما يفسر أن لكل دولة عربية لها ميزة نسبية في كل قطاع من القطاعات ومدى مساهمته في الاقتصاد المحلي، ويبقى التأثير بحسب الأولوية التي تعطيها الدولة للقطاع.

ثانيا: التعاون العربي في دعم السياحة والسفر

في ظل امتلاك الدول العربية العديد من الإمكانات والمقومات الثقافية والطبيعية التي تجعل منها وجهة للعديد من السائحين، تعددت صور التعاون العربي في هذا المجال، بحيث تم إنشاء المجلس الوزاري العربي للسياحة في عام 1997 التابع للأمانة العامة لجامعة الدول العربية الهدف منه تنشيط السياحة العربية البينية، وجذب المزيد من السياحة الأجنبية إلى الوطن العربي (المنظمة العربية للسياحة، 2018، صفحة 19) وتنمية قطاع السياحة في الدول العربية وتعظيم مساهمته في التنمية المستدامة الشاملة، وقد صاحب الاهتمام بقطاع السياحة والسفر في الدول العربية ارتفاع مستوى الاستثمار العام والخاص في مشاريع البينية الأساسية المرتبطة بالسياحة (الإقامة، الانتقال، الحدائق العامة والمنتجعات) (صندوق النقد العربي وآخرون، 2021، صفحة 254). بحيث شهدت السياحة البينية نموا في الآونة الأخيرة مع تزايد إجمالي عدد السائحين الوافدين من الدول العربية، لتسجل عام 2019 نسبة 42% من إجمالي أعداد السائحين المتدفقين إلى الدول العربية مقارنة بنسبة 32% في عام 2001. ولكن تبقى هذه النسبة دون الآمال والطموحات المرجوة كون السياحة البينية داخل الإقليم الواحد تشكل في المتوسط ما نسبته 82% وهذا ما أشارة إليه منظمة السياحة العالمية (صندوق النقد العربي وآخرون، 2021، صفحة 253). والشكل الموالي يوضح نسبة السياحة العربية البينية بين أقطار الوطن العربي لعام 2019:

الشكل رقم (3-3): نسبة السياحة العربية البينية بين أقطار الوطن العربي لعام 2019.

المصدر: (بظاظو و قدحات، 2022، صفحة 198)

من الشكل أعلاه نلاحظ أن السياحة العربية البينية تعتمد اعتماد كبيرا على القرب الجغرافي والذي يعتبر صلة الجوار بين الأقطار العربية. فقد سجلت البحرين أكبر نسبة للسائحين العرب من اجمالي عدد السائحين الوافدين بنسبة 96.99% خلال عام 2019، بعدها الكويت بنسبة 63%، كما سجلت السياحة العربية الوافدة إلى السودان نسبة قدرها 51.35%، تليها كل من العراق، قطر، الإمارات وفلسطين بنسب متقاربة نوعا ما بحيث تمثل على التوالي النسب التالية 42%، 38%، 30%، 28%. هذا وقد مثلت السياحة العربية البينية الوافدة إلى كل من الجزائر والمغرب أضعف نسبة 3.26%، 1.82% على التوالي خلال عام 2019.

كما تم صدور قرار القمة العربية في الدورة 16 بتونس مفاده أن صناعة السياحة صناعة إستراتيجية تمنح كافة التسهيلات الائتمانية والضريبية التي تتمتع بها صناعات التصدير نظرا لمستويات التنافسية المرتفعة للقطاع. فالسياحة العربية البينية تعتبر أكثر ايرادا للدخل السياحي وتزيد من التعاون التجاري والصناعي بين الدول العربية (المنظمة العربية للسياحة، 2018، صفحة 25) مما يزيد من تشابك العلاقات وتطورها إذا ما كانت رغبة فعلية في العمل العربي المشترك في هذا المجال.

ثالثا: التزامات الدول العربية في قطاع السياحة والسفر

نظرا لكون قطاع السياحة من القطاعات ذات التنافسية العالية في الدول العربية (صندوق النقد العربي وآخرون، 2021، صفحة 254)، ونظرا للأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في تحسين الأحوال المعيشية للسكان من خلال زيادة الدخل وفرص العمل، كما أنها تشجع على دمج المجتمعات المحلية وتوسيع مشاركة السكان في الأنشطة السياحية، وفي عملية التخطيط السياحي بحيث يتم توسيع إسهامات المجتمعات المحلية في عمليتي التخطيط السياحي والتنمية السياحية (بظاظو و قدحات، 2022، صفحة 196)، لذلك بدأت العديد من

الدول العربية تنظر إلى القطاع السياحي كرافعة اقتصادية مهمة وتضع القطاع السياحي ضمن أولويات التنمية الوطنية فقد قدمت كل الدول الأعضاء في الاتفاقية التزامات في قطاع السياحة والسفر. وهذا كما يتضح من الجدول والذي يبين هذه الالتزامات، جاءت على النحو التالي:

جدول رقم (3-7): جدول التزامات الدول العربية في قطاع الخدمات السياحية

الدولة التي تقدمت بجداول التزاماتها	مستوى التحرير لخدمات السياحة والخدمات المتصلة بالسفر	التزامات الخدمات السياحية والخدمات المتصلة بالسفر في إطار اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية
الأردن	الفنادق والمطاعم*- خدمات وكالات السفر ومديري الجولات السياحية-خدمات المرشدين السياحيين.	▪ الالتزام بخدمات الفنادق والمطاعم ووكالات السفر والمرشدين السياحيين (مع حد أقصى للملكية الأجنبية 50 في المائة).
الإمارات	بخدمات الفنادق والمطاعم- خدمات المرشدين السياحيين.	▪ الالتزام بخدمات الفنادق والمطاعم و خدمات المرشدين السياحيين فيما عدا شكل التوريد الثالث (مع شرط مساهمة أجنبية لرأس المال بنحو 49 في المائة)
السودان	خدمات الفنادق والمطاعم- خدمات وكالات السفر ومنظمي الرحلات السياحية-خدمات الارشاد السياحيين.	▪ الالتزام بخدمات الفنادق والمطاعم و خدمات وكالات السفر مع اشتراط وجود شريك سوداني فيما يتعلق بشكل التوريد الثالث للنفاذ للأسواق ومدير سوداني في المعاملة الوطنية ▪ الالتزام بخدمات المرشدين السياحيين إلا في شكل التوريد الثالث مع اشتراط شريك سوداني.
السعودية	الفنادق والمطاعم- الوكالات السفر السياحية-خدمات الارشاد السياحي	▪ الالتزام بخدمات الفنادق والمطاعم و خدمات الوكالات السياحية و الارشاد السياحي عدا الحج والعمرة، وتخضع للرقابة على نسبة عدد السكان إلى عدد الوكالات السياحية.
عمان	خدمات الفنادق والمطاعم- خدمات وكالات السفر ومنظمي الرحلات السياحية	▪ الالتزام بخدمات الفنادق والمطاعم ما عدا شكل التوريد الثالث الذي يشترط فيه حصة مساهمة أجنبية للمطاعم بسقف 49 في المائة.
فلسطين	الفنادق والمطاعم	▪ الالتزام بخدمات الفنادق والمطاعم (بما في ذلك توريد الخدمة) ويشترط الحصول على التراخيص اللازمة من وزارة السياحة والآثار على أساس اختيار الحاجة الاقتصادية.
قطر	الفنادق والمطاعم	▪ الالتزام بخدمات الفنادق والمطاعم.
الكويت	الفنادق والمطاعم- خدمات وكالات السفر ومديري الجولات السياحية-خدمات المرشدين السياحيين.	▪ الالتزام بخدمات الفنادق والمطاعم ووكالات السفر والمرشدين السياحيين مع تحرير شكل التوريد الأول والثاني لكل من نفاذ الأسواق، والمعاملة الوطنية على المستوى العربي.
لبنان	الفنادق والمطاعم- خدمات وكالات السفر ومديري الجولات السياحية-خدمات الارشاد السياحي.	▪ الالتزام بخدمات الفنادق والمطاعم مع عدم الالتزام بشكل التوريد الأول ووضع إمكانية رفض التراخيص في سبيل حماية المواقع الأثرية في شكل التوريد الثالث. ▪ الالتزام بخدمات وكالات السفر مع شرط وجود وكيل لبناني مرخص لشكل التوريد الأول، وعدم تحرير شرط التوريد الثالث. ▪ الالتزام بخدمات الارشاد السياحي في شكل التوريد الثاني والثالث فقط.
مصر	الفنادق والمطاعم- التوكيلات السياحية ومنظمي الرحلات- الخدمات السياحية الأخرى.	▪ الالتزام بخدمات الفنادق والمطاعم و التوكيلات السياحية ومنظمي الرحلات، وإدارة المنشآت السياحية وما يتعلق بها، وخدمات النقل السياحي، وتقدم الخدمات وفقا لاختبار الحاجة الاقتصادية، مع وضع حد أقصى لراس المال الأجنبي بما لا يتجاوز 49 في المائة للفنادق والمطاعم التي تقام في سيناء.
المغرب	الخدمات الفندقية وخدمات المطاعم- خدمات وكالات السفر ومنظمي الجولات السياحية- المرشد السياحي - خدمات أخرى في القطاع السياحي	▪ الالتزام بالخدمات الفندقية وخدمات المطاعم، بينما تم فرض المرور عبر وكالة مغربية في شكل التوريد الأول في خدمات وكالات السفر، والحصول على رخصة استغلال في شكل التوريد الثالث. ▪ تم اشتراط الجنسية المغربية في شكل التوريد الثالث مع امكانية المجموعات رفقة شخص آخر غير مغربي الجنسية فيما يتعلق بخدمات المرشد السياحي.
اليمن	الفنادق والمطاعم- وكالات السفر و خدمات مشغلي الرحلات.	▪ الالتزام بالخدمات الفندقية والمطاعم ووكالات السفر ومشغلي الرحلات.

المصدر: (صندوق النقد العربي وآخرون، 2021، صفحة 255)

*__الفنادق والمطاعم:__ يقصد بها المطاعم والمقاهي وأماكن الأكل والشرب، التي تقوم ببيع المأكولات والمشروبات الجاهزة للاستهلاك في الحوانيت وأكشاك الباعة المتجولين، كما يشمل أيضا خدمات الغذاء المتنقلة في المصانع والمكاتب والنوادي...الخ، ويضم هذا القطاع أيضا الفنادق والغرف المفروشة للايجار وأماكن المبيت الأخرى التي تستخدم للسكن في لقاء مبلغ من المال سواء كانت عامة أو مقصورة على أعضاء مؤسسة محددة.

تشير هذه الالتزامات التي تقدمت بها الدول العربية في إطار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية للأهمية الكبيرة للسياحة البينية فهي تدعم أواصر التعاون السياحي العربي المشترك، وتزيد من نسبة السائحين في الأقطار العربية فيما بينهم. إلا أن هناك دول عربية أخرى لم تقدم التزاماتها بعد ولم تعطي القطاع السياحي أولوية ضمن برامج التنمية القطاعية لديها منها من لا تتوفر لديها ميزة نسبية في هذا القطاع، ومنها من لم تقدم التزاماتها في إطار الاتفاقية. والجدول الموالي يوضح ترتيب أولويات السياحة والسفر في بعض الدول العربية:

جدول رقم (3-8): ترتيب الدول العربية في المؤشرات الرئيسية لتنافسية السياحة والسفر 2018

المؤشرات الرئيسية لتنافسية* السياحة والسفر في بعض الدول العربية				
اسم الدولة	الترتيب عربيا	الترتيب دوليا	التغير منذ 2015	الأكثر تحسنا
دولة الامارات العربية المتحدة	1	29	-5	
دولة قطر	2	47	-4	
مملكة البحرين	3	60	0	
المملكة العربية السعودية	4	63	1	+1
المملكة المغربية	5	65	-3	
سلطنة عمان	6	66	-1	
جمهورية مصر العربية	7	74	9	+9
المملكة الأردنية الهاشمية	8	75	2	
الجمهورية التونسية	9	87	-8	
الجمهورية اللبنانية	10	96	-2	
دولة الكويت	11	100	3	+3
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	12	118	5	+5
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	13	132	5	+5
الجمهورية اليمنية	14	136	2	+2

المصدر: (المنظمة العربية للسياحة، 2018، صفحة 13)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن بعض الدول العربية أولت اهتماما كبيرا للسياحة والسفر في اقتصادها، لما لها من ميزات نسبية في هذا القطاع والتي صنفت فالترتيب الأولى من ناحية المؤشرات الرئيسية لتنافسية السياحة والسفر من بينها الامارات العربية المتحدة، قطر، البحرين والسعودية، كما نرى تحسن طفيفا في كل من مصر، الكويت والجزائر، وموريتانيا هذا من ناحية الترتيب العربي، أما من ناحية الترتيب الدولي فمعظم

*__التنافسية السياحية:__ هي الزيادة في الانتاج والتحسين في نوعية المنتوج والخدمات السياحية، بما يرضي أذواق السائحين. أو تعبر عن قدرة الدولة على توفير موارد وإمكانات تتفوق بها على منافسيها في الأسواق الدولية (المنظمة العربية للسياحة، 2018، صفحة 2).

الدول العربية متأخرة في مؤشرات التنافسية كونها تعاني في جوانب الضعف في السياحة والسفر. والشكل الموالي يوضح نسب التغير وعدد السياح الدوليين الوافدين للوطن العربي للفترة ما بين 2007 إلى 2020:

شكل رقم (3-4): عدد السياح الدوليين الوافدين إلى العالم العربي ونسب التغير

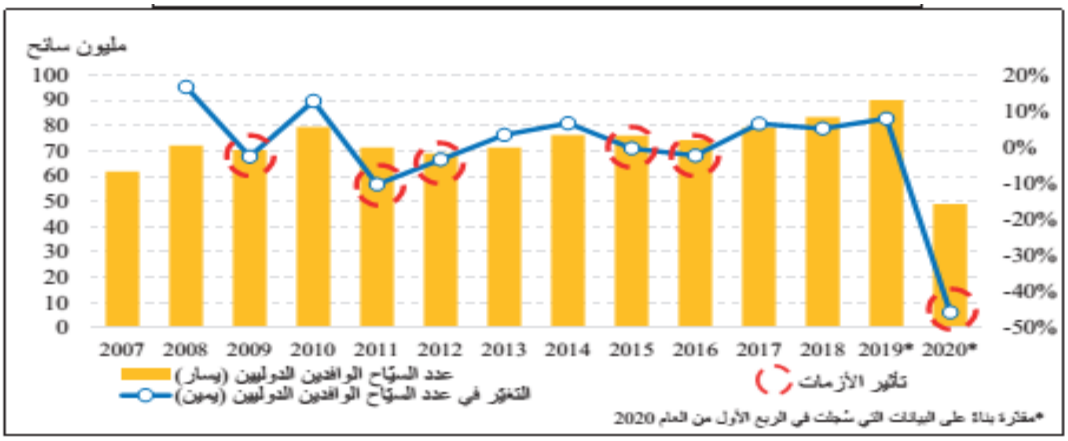

المصدر: (صندوق النقد العربي وآخرون، 2021، صفحة 251)

من الشكل أعلاه نلاحظ تذبذب في مستوى التغير لعدد السياح الوافدين الدوليين، وهذا نتيجة الأزمات التي مرت بها المنطقة العربية في الفترة ما بين 2007 إلى 2020 والتي تم الاشارة إليها سابقا. باعتبار هذا القطاع يتأثر بالظروف الاقتصادية والأمنية للبلد، كما نلاحظ انخفاض كبير في عدد السائحين الوافدين إلى الدول العربية في زمن الجائحة إلى مستويات متدنية جدا، وبهذا يمكننا القول أن أزمة كورونا* مثلت إضافة جديدة إلى مختلف الأزمات التي عانت وما وزالت تعاني منها السياحة العربية، وألقت بظلالها على معظم الدول العربية. بحيث تتطلب وقتا لاسترجاع التعافي في هذا القطاع للمخاوف والتحديات التي تترتب من ظهور موجة أخرى من الجائحة، ولهذا يجب العمل احتواء الوضع والنهوض بالسياحة العربية وفقا لمعايير التنافسية العالمية لاستدراك جميع الاختلالات التي تعرقل مسار السياحة في الوطن العربي.

---

*ماهية جائحة كورونا:

فيروس كورونا: فيروسات كورونا هي فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان. ومن المعروف أن عدداً من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (السارس). ويسبب فيروس كورونا المُكتشف مؤخراً مرض فيروس كورونا. (منظمة الصحة العالمية، 2020)

مرض كوفيد-19: هو مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا. ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في كانون الأول/ ديسمبر 2019. وقد تحوّل كوفيد-19 الآن إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم. (منظمة الصحة العالمية، 2020)

الفرع الثاني: قطاع خدمات النقل

تنتج خدمات النقل وأنشطته من تفاعلات معقدة بين العديد من العوامل الخارجية والداخلية. ويبين الشكل العلاقات بين مختلف العناصر التي تتكون منها بيئة نظام النقل، والتأثيرات المتبادلة بين النظام والبيئة المحيطة به، ودور هذه العلاقات والتأثيرات في تحديد ملامح تطور النظام. لذا، يتطلب التخطيط لقضايا النقل وإدارتها تطبيق ملائم لـ"نهج الأنظمة" يأخذ في الاعتبار التفاعلات المعقدة بين هذه العوامل.

الشكل رقم (3-5): الإطار المفاهيمي لنظام النقل

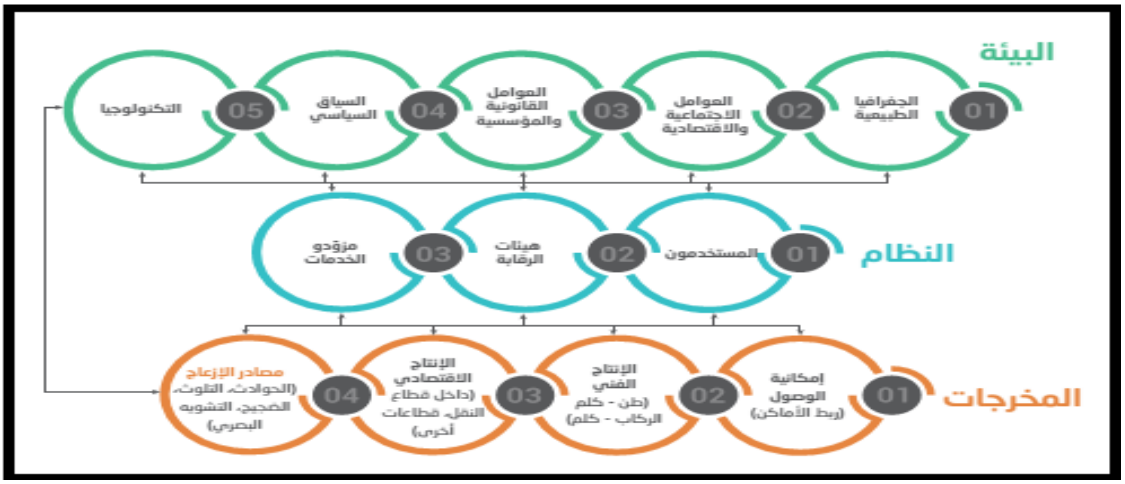

المصدر: (الاسكوا، 2021، صفحة 4)

لخدمات النقل تأثيرات هامة على النواتج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فتوفر خدمات نقل فعالة عالية الجودة أو عدم توفرها له نتائج على قرارات الشركة أو الدولة عن الانتاج واستخدام المدخلات والتجارة (الاسكوا، 2018، صفحة 76). وهذا بطبيعة الحال يؤثر على التحول البنيوي للاقتصادات.

يلعب قطاع النقل دورا مهما في اقتصادات المنطقة العربية، وهذا كون الدول العربية تمتد بين ثلاث قارات هذا يشكل فرصة لامتداد سلاسل القيمة العالمية، وتعتبر أنظمة النقل فيها، باستثناء جيبوتي واليمن على درجة جيدة من التطور نسبيا. فلدى معظم دول المنطقة شبكات واسعة من الطرق، وتتمتع بقدرات وإمكانات كبيرة في بعض الدول (البنك الدولي، 2008)، كما تتوافر لديها مرافق مهمة للنقل البحري والجوي، وفي بعض الحالات شبكة واسعة من السكك الحديدية، أي أن غالبية الدول العربية **أن** تمتع بميزة نسبية لتصدير خدمات النقل، وهذا ما يعطيها فرصة وإمكانية تعزيز ربط شبكات النقل وتحديثها، ما ينعكس ايجابا على دعم التجارة العربية البينية في السلع (صندوق النقد العربي وآخرون، 2021، صفحة 241) بصفة خاصة وعلى تعزيز التكامل الاقتصادي العربي بصفة عامة. ولهذا أولت الدول العربية أهمية خاصة للتعاون في

مجال النقل، وهذا لوجود إمكانات وممكنات للتعاون ولتوفر المنطقة على عوامل جغرافية واقتصادية تعود عليها بالنفع. وتبقى هناك مشاكل واختلالات تؤثر على هذا القطاع في الدول العربية تتفاوت من دولة إلى أخرى.

أولا: التعاون العربي المشترك في قطاع النقل

إذ يساهم تحرير خدمات النقل بين الدول العربية في تيسير وتنمية التبادل التجاري والاستثمار البيني (صندوق النقد العربي وآخرون، 2007، صفحة 235). يتم هذا التعاون في إطار جامعة الدول العربية، حيث يمثل مجلس وزراء النقل العرب الجهة العليا للعمل العربي المشترك في مجال النقل. ويهدف المجلس إلى تنمية التعاون لتطوير شبكات النقل البرية والحرية والجوية بين الدول العربية وتحرير تجارة الخدمات البينية للنقل. حيث أعد مجلس وزراء النقل العرب عددا من الاتفاقيات العربية في مجال النقل، يتعلق بعضها بإنشاء أجهزة أو منظمات أو هيئات ذات اختصاصات محددة، أما الأخرى فتتعلق بتيسيرات حركة نقل البضائع والأفراد بين الدول المعنية. كما هناك اتفاقيات سبقت إنشاء المجلس ولكنها تدخل ضمن جامعة الدول العربية، والجدول الموالي نورد فيه أهم هذه الاتفاقيات المنعقدة:

جدول رقم (3-9): الاتفاقيات العربية في مجال النقل

السنوات	الاتفاقية	التوصيف
1963	اتفاقية بشأن الحريتين الأولى والثانية للطائرات المدنية العربية	تتعلق بحرية الطيران عبر اقليم الدولة المتعاقدة بدون هبوط، وحرية الهبوط في مطاراتها الدولية لأغراض تجارية. مع مراعاة قواعد التنظيم والحركة الجوية؛
1977	اتفاقية إنشاء الشركة العربية للملاحة البحرية	وتتعلق بجميع العمليات التي ترتبط بالملاحة والنقل البحري (النقل للأشخاص، البضائع والبترول، قبول التوكيل، أعمال التأمين والانقاذ...إلخ)؛
1977	اتفاقية النقل بالعبور الترانزيت	تتعلق باتاحة نقل البضائع والأمتعة الشخصية ووحدات النقل على الطرق أو السكك الحديدية ووحدات النقل المائي الداخلي أيا كان منشأها مع مراعاة أحكام المقاطعة وهذا في إطار الدول الأطراف المتعاقدة؛
1978	اتفاقية النقل الجوي غير المنتظم بين الدول العربية	تتعلق بمنح كل دولة طرف متعاقدة بموجبها طائرات الدول المتعاقدة الأخرى الحق في العبور أو الهبوط فوق اقليمها لأغراض غير تجارية دون الحاجة إلى تصريح مسبق أو فرض أي قيود مع مراعاة لسلامة الملاحة الجوية. شريطة أن تكون مسجلة في الدولة أو مستأجرة من قبلها؛
1979	اتفاقية تبادل الاعفاء من الضرائب والرسوم على نشاطات ومعدات	تتعلق بالاعفاء من جميع الضرائب والرسوم والأداءات الحكومية وعلى معدات وتجهيزات لمؤسسات النقل الجوي حسب ضوابط وأحكام

	مؤسسات النقل الجوي العربية	مفصلة في الاتفاقية؛
1993	اتفاقية إنشاء الهيئة العربية للطيران المدني	وتمثل آلية من آليات مجلس وزراء النقل العرب لأغراض تنمية العمل المشترك في مجال الطيران المدني؛
2004	الاتفاقية العربية لتنظيم نقل الركاب على الطرق	وتتعلق بقيام كل طرف متعاقد بإعفاء وسائل النقل المسجلة في دول الأطراف المتعاقدة الأخرى عند دخولها أو عبورها لأراضيه من كافة الرسوم والضرائب عدا رسوم الخدمات الفعلية التي تتم تبادل قوائم بشأنها فيما بين الأطراف المتعاقدة؛
2007	اتفاقية تحرير النقل الجوي بين الدول العربية	تتعلق بتقديم خدمات داخل سوق النقل الجوي العربي على أسس تنافسية، تحول دون الهدر الاقتصادي الناتج عن الاحتكارات الضارة؛

المصدر: (صندوق النقد العربي وآخرون، 2007، الصفحات 245-246)

ولم ينحصر العمل العربي المشترك في هذه الاتفاقيات فقط بل قامت عدة مبادرات ودراسات لتنمية التعاون العربي في مجالات قطاع النقل (البري، البحري والجوي)، والعمل على وضع إستراتيجية عربية لهذا القطاع ورفع كفاءته وتطوير مختلف شبكاته بين الدول العربية وتوسيعها.

ثانيا: وسائط قطاع النقل في الدول العربية

في هذا الإطار، من المهم أن تتكاتف الدول العربية لإنشاء مشروعات جديدة للنقل والموانئ وشبكة للطرق والسكك الحديدية تهدف إلى إنشاء محاور أساسية لربط الدول العربية من خلال النقل متعدد الوسائط، وإعداد خطة لصيانة شبكات النقل وتحديثها، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لإنشاء خطوط نقل بضائع بالسكك الحديدية وتطوير وتحديث مشاريع النقل الجماعي. ومن بين صيغ النقل في الدول العربية (صندوق النقد العربي وآخرون، 2021، صفحة 241):

1. قطاع النقل البحري: بالرغم من الطبيعة الجغرافية للدول العربية بوقوع معظمها على بحار أو محيطات وتمتع عدد من الدول العربية بميزة نسبية في التصدير، إلا أن حجم التجارة العربية البينية المنقولة بحرا لا يزال محدودا مقارنة بحجم التجارة الإجمالية للدول العربية (صندوق النقد العربي وآخرون، 2015، صفحة 313)، كما أن ارتباطها يعد ضعيفا بالرغم من تحرير هذا القطاع بشكل كبير، وذلك نظرا للسياسات واللوائح التنظيمية التقييدية التي تفرضها الدول العربية على الخدمات البحرية المساعدة. حتى وإن نجح بعضها مثل الإمارات العربية المتحدة ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية، في تحسين هذا الارتباط (الاسكوا، 2018، صفحة 80). وستؤدي اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية إلى تعزيز ودفع التعاون القائم في مجال الملاحة وتشجيع التجارة بين الدول العربية، ما يدفع أيضا ربط دول المشرق العربي بدول المغرب

العربي إلى تنمية الأساطيل الوطنية وتطوير خدماتها وتهيئتها لمواجهة المنافسة في أسواق النقل البحري (لاشين، 2005، صفحة 274).

2. قطاع النقل الجوي: يعاني هذا القطاع من الكثير من الإجراءات الحمائية لمصلحة حماية الشركات الوطنية مقارنة بالمتوسط العالمي، وتختلف الدول العربية في طبيعة القيود المفروضة على هذا القطاع ولكنها تتفق في وضع قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع.

3. قطاع النقل البري: يعتبر كل من النقل البحري والجوي بالغا الأهمية للتجارة عبر الحدود، لكن النقل على الطرق وبالسكك الحديدية يبقى وسيلة النقل الغالبة للتجارة بين أراض أو بلدان متجاورة. وتحدد خيار طريقة النقل عوامل متنوعة منها نوع السلع المنقولة والمسافة والوقت الذي يستغرقه الوصول إلى الوجهة والبنى التحتية والخدمات المتوفرة للنقل والتكنولوجيا المعنية وتكلفة النقل.

الفرع الثالث: القطاعات الخدمية الأخرى

وفي هذه الإطار سنتطرق إلى قطاعات خدمية أخرى، لها من الأهمية ما تم ذكره في القطاعين السابقين، وهي فيما يلي:

أولا: قطاع الاتصالات: لقد كانت الدول العربية من المجموعات الإقليمية السباقة التي أدركت أهمية التعاون في مجال تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات، ودليل ذلك تم إنشاء الشبكة العربية لهيئات تنظيم الاتصالات وتقنية الاتصالات الهدف منها تبادل الخبرات في مجال تنظيم الاتصالات وإعداد سياسات لتطوير وتحديث شبكات الاتصالات في المنطقة العربية، ومتابعة التطورات العالمية في قطاع الاتصالات والمعلومات لتسهيل إدماجها في المنطقة العربية (صندوق النقد العربي وآخرون، 2010، صفحة 246). كما شهد الكثير من الإجراءات التحررية واختفت تقريبا الاحتكارات الحكومية وان كانت الشركات الجديدة تواجه الكثير من العوائق الحكومية والتي غالبا ما تحمي الشركات العاملة بالفعل ويحتاج القطاع الى استثمارات هائلة للبنية التحتية وكفاءة تشغيل مرتفعة. وجدير بالذكر أن المزايا المتوقعة من التحرير لها آثار إيجابية عديدة على الرفاهية الاقتصادية.

ثانيا: قطاع الخدمات المصرفية والمالية: بذلت الدول العربية الكثير من الجهود لتحرير القطاع المصرفي وإصلاحه، منها ما تم ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي الشامل والبعض الآخر في إطار توجهها نحو الانفتاح الذي انتهجته في وقت مبكر (صندوق النقد العربي وآخرون، 2008، صفحة 198)، ورغم التقدم الذي

شهده هذا القطاع المالي في الأعوام الأخيرة إلا أنه مازال يعتبر من القطاعات الأكثر حمائية في الدول العربية إذا ما قورن بالدول الأخرى ذات الدخل المقارب وإن كان هذا مقبولا في اعقاب الأزمة المالية العالمية حيث أن كثيرا من الدول اتخذت إجراءات احترازية لضمان سلامة جهازها المالي. لكن يجب إعادة النظر في هذا الاتجاه من قبل الدول العربية إذ أن عدم كفاءة القطاع البنكي من شأنه رفع تكلفة الاقتراض وهو ما يؤثر بالسلب على تنشيط الاستثمار والأنشطة الاقتصادية المرتبطة. كما أن تكلفة دعم البنوك الحكومية غير الكفء غالبا ما تقع على كاهل دافعي الضرائب وتؤثر سلبا على عملية النمو والرفاهية.

ثالثا: قطاع التشييد والبناء: يتميز هذا القطاع في الدول العربية عن باقي قطاعات الخدمات التجارية الأخرى بأنه الأكثر تنظيما خاصة مع وجود إتحاد المقاولين العرب، حيث يقوم بنشاط ملحوظ في تنسيق وتنظيم إمكانات عمل ونشاط الشركات بين الدول العربية.

رابعا: الخدمات المهنية واستشارات الادارة: يعد قطاع الخدمات المهنية من أكثر القطاعات تقييدا في الدول العربية، ولا تتمتع غالبية الدول العربية بميزة نسبية لتصدير تلك الخدمات للعالم. إلا أنه مع تشابه عامل اللغة ومع سماح قوانين بعض الدول العربية بتحرير هذا القطاع على المستوى الإقليمي العربي رغم تقييده دوليا فإن هناك فرصة لتعزيز التعاون بين الدول العربية لزيادة التجارة البينية والاعتماد على الخبرات العربية.

خامسا: قطاع التجارة الداخلية والتوزيع: مازال يعاني من الكثير من الإجراءات الحمائية ذات التأثير السلبي على المستهلكين ويعتبر من أكثر القطاعات انغلاقا إذا ما قورن ببقية دول العالم. ومن الهام أن تنظر الدول العربية بعين الاعتبار لتعزيز خطط التعاون العربي في مجال خدمات التوزيع واللوجستيات حيث يعد هذا القطاع أحد القطاعات الهامة لتعزيز التجارة البينية السلعية.

خاتمة الفصل:

تناول هذا الفصل مدخل من مداخل التكامل الاقتصادي العربي ألا وهو تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، والجهود العربية في هذا المجال تعود إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية إلى أن تم تفعيلها في عام 2019. أين تم الاعلان عن دخول الاتفاقية حيز النفاذ بمصادقة ثلاث دول عربية عليها. ويمكن القول أن الدول العربية سعت إلى محاولة توفير بيئة مواتية لتحرير تجارة الخدمات فيما بينها، لما لها من دور فعال للدفع قدما ببرامج التكامل الاقتصادي العربي بصورة أكثر عمقا، حيث يتيح وجود اتفاق عربي لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية، الفرصة لتواجد منصة دائمة للدول العربية لمناقشة سبل التعاون العربي لتعزيز القدرة التنافسية للتجارة في الخدمات ورفع معدلات التجارة البينية.

الفصل الرابع

دور تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية في دفع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي

تمهيد:

توجد من الإمكانيات والممكنات لزيادة التكامل بين الدول العربية خاصة في قطاعات الخدمات التي تتيح مكاسب معتبرة لتأثير على الاقتصاد الوطني للدول، كما تتيح آفاقا جديدة إقليميا وعالميا سواء أمام التعاون والتكامل بين الاقتصاديات الأخرى، خصوصا في حالة ما تم توجيهه إلى بناء بنية تحتية إقليمية متكاملة تطور وتقوي الترابطات بين الدول العربية الشيء الذي يؤدي بدوره إلى توسع شديد في التجارة، الاستثمار، حركة تنقل الأشخاص ونقل التكنولوجيا.

لهذا كان الهدف الأساسي من دخول اتفاقية تحرير تجارة الخدمات العربية البينية هو فتح الأسواق من أجل زيادة المبادلات التجارية البينية في الخدمات حيث تعتبر هذه الأخيرة بمثابة مدخل من مداخل التكامل الاقتصادي العربي، ومن أجل معرفة انعكاس الاتفاقية على المبادلات التجارية العربية البينية بصفة عامة وآلية دفع نحو التكامل الاقتصادي العربي بصفة خاصة، سنقوم في هذا الفصل بالتطرق إلى تطور التجارة البينية في الخدمات للدول العربية إضافة إلى مؤشرات الكفاءة والآداء، واستخلاص المكاسب التي تقدمها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات على البلدان العربية.

وقد قسمنا هذا الفصل على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** تحليل واقع وأداء التجارة العربية في الخدمات
- **المبحث الثاني:** الآثار الاقتصادية الشاملة لتعزيز تجارة الخدمات في المنطقة العربية
- **المبحث الثالث:** تعميق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وآلية تحرير تجارة الخدمات

المبحث الأول: تحليل واقع وأداء التجارة العربية في الخدمات

تلعب تجارة الخدمات العربية البينية دورا متزايدا ومهما في نشاطها الاقتصادي، وتشمل كل من السفر والنقل بفروعه (النقل البري، البحري والجوي)، الإنشاءات والخدمات الهندسية، الخدمات المصرفية والمالية، خدمات الاتصالات، وغيرها من الخدمات التي تساهم بدرجة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل، بالإضافة إلى قدرتها على التأثير في الاقتصاد كله.

المطلب الأول: واقع قطاع الخدمات في الدول العربية

أضحى قطاع الخدمات من القطاعات ذات التأثير المباشر والعميق على مختلف الاقتصادات العالمية، خصوصا تلك التي ترغب في تحقيق معدلات نمو وتنويع جيدة، وهذا بدليل التوجه التدريجي للعديد من دول العالم من الاقتصاد الصناعي والتجاري إلى الاقتصاد الخدمي، وحتى إن لم يكن التحوُّل تاما، فإن مساهمة الخدمات بكل أنواعها وأقسامها أصبح ذو ملامح واضحة خصوصا مساهمتها عموما في زيادة حصص الصادرات الرئيسية التي تحدد نطاق وطبيعة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

الفرع الأول: مساهمة قطاع الخدمات في إقتصادات الدول العربية

تشمل القيمة المضافة لقطاع الخدمات مجموع القيمة المضافة لكل من تجارة الجملة والتجزئة، بما في ذلك الفنادق والمطاعم، النقل، الخدمات الحكومية، المالية، المهنية والشخصية مثل خدمات التعليم والرعاية الصحية والخدمات العقارية، ويمكن توضيح تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الدول العربية من خلال الملحق رقم (4-1) الذي يتعلق بتطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الدول العربية خلال الفترة 2005-2020.

من الملحق رقم (4-1) نلاحظ أن القيمة المضافة المتولدة عن قطاع الخدمات أسهمت بحوالي 45% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2009، حيث يعتبر ثاني قطاع في الناتج المحلي الإجمالي بعد النفط في اقتصاديات الدول العربية. ثم إنخفضت هذه النسبة في عام 2011 إلى 39,91% وهذا نتيجة الانتفاضات العربية التي حدثت في هذه الفترة ما بين 2011-2012. لتعاود الارتفاع الطفيف في السنوات التالية لتسجل أعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي تقدر بـ 54,68% في عام 2020. بعدها سجلت انخفاض في عام 2021 نتيجة الجائحة التي عصفت بالاقتصاديات كلل. فبالنسبة للدول فرادى نلاحظ أنه تم تسجيل أعلى نسبة مساهمة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في لبنان بـ81,27%، تليها جيبوتي بما

يساوي 80,68%، تليها ليبيا بـ77,83%، ثم الكويت بنسبة 69,05% من الناتج المحلي الإجمالي، والأردن بنسبة 61,58% من الناتج المحلي الإجمالي، وتونس بنسبة 60,26% من الناتج المحلي الإجمالي، بعدها البحرين بنسبة 59,60% من الناتج المحلي الإجمالي، كما مثلت الجزائر ما نسبته 49,29% من الناتج المحلي الإجمالي، وتسجل اليمن أضعف نسبة من حيث نسبتها الأعلى في مساهمة قطاع خدماتها في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 28,99%.

الشكل رقم (4-1): نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

الوحدة: النسبة المئوية (%)

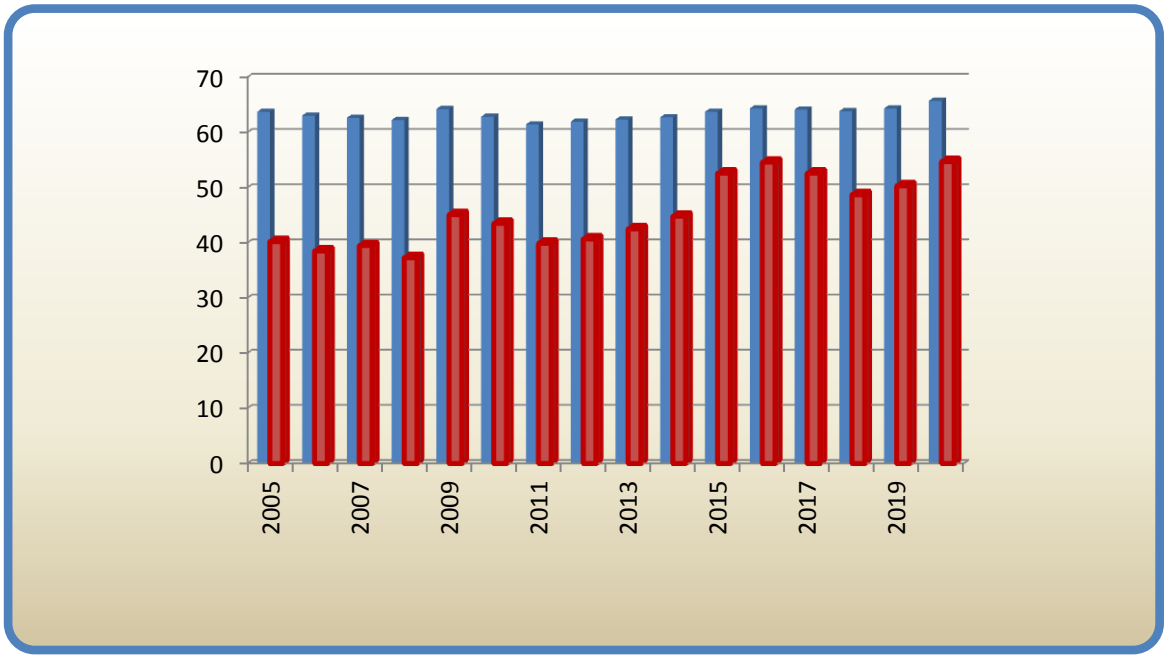

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (البنك الدولي، 2022)

نلاحظ من الشكل أعلاه أن نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الدول العربية كانت في حدود 40-55% مع اختلاف هذه النسبة من سنة إلى أخرى، مع اتجاهها عموما نحو الارتفاع، فبالرغم من التذبذب في هذه النسبة في السنوات مابين (2005-2008) بين الارتفاع والانخفاض، شهد عام 2008 أقل مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 37,3% وهذا نتيجة الأزمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاديات العالم ككل، لتنخفض هذه المساهمة بعد عام 2009 من 43,53% عام 2010 إلى 39,91% في عام 2011 وهذا نتيجة الانتفاضات العربية التي حدثت في هذه الفترة ما بين 2011-2012. لتعاود الارتفاع في عام 2012 بنسبة مساهمة 40,66% ويستمر هذا الارتفاع في السنوات الموالية إلى أن بلغت نسبة مساهمة قدرت بحوالي 54.56% سنة 2016، لتتراجع بعدها، لتسجل سنة 2018 نسبة 48.73%، وتسجل أعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي قدرت بـ 54,68% في عام 2020، وذلك بالرغم من أن سنة 2020 عرفت ظروفا استثنائية بسبب جائحة كورونا.

بينما نلاحظ أن نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في العالم تبقى ثابتة نوعا ما طيلة فترة الدراسة.

ويظهر الجدول التالي نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ككل إلى القيمة المحققة في الاقتصاد العالمي، لتحديد وزن الإضافة التي يُحقِّقُها قطاع الخدمات في العالم العربي مقارنة بما يضيفه هذا القطاع في الاقتصاد العالمي:

جدول رقم (4-1): تطور القيمة المضافة للخدمات في الدول العربية بالنسبة للقيمة المضافة للخدمات في العالم

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القيمة المضافة للخدمات في العالم (القيمة الحالية للدولار الأمريكي)	30426501627276,5	32602067695275,2	36526905118700,9	39902246059218,6	39014094037490,6	41808437692006,2	45531405929735,80	46724095337087,70	48138339801685,70	49680553436240,50	48219062427484,20	49495020960407,90	52283252788723,40	55347424436973,00	56650602909964,40	55809887901828
القيمة المضافة للخدمات في الدول العربية (القيمة الحالية للدولار الأمريكي)	521861376249,559	591656235389,385	707363497862,057	841551740710,141	892944779245,696	1013085083322,69	1017038422884,55	1129663131162,36	1205852838505,16	1288446394055,35	1325934545277,18	1361907540595,76	1358346110431,82	1357813496218,49	1412939013327,33	1365169378751,96
الدول العربية/العالم (%)	0,02	0,02	0,02	0,02	0,02	0,02	0,02	0,02	0,03	0,03	0,03	0,03	0,03	0,02	0,02	0,02

المصدر: من تجميع الباحث بالاعتماد على: (البنك الدولي، 2022)

وفقا للمعطيات الواردة في الجدول يتم تأكيد ما تم ذكره سابقا، حيث توضح هذه الأرقام أن القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لم تُشكِّلُ سنوات الدراسة (2005-2020) سوى 0.02-0.03% من إجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أين انتقلت هذه القيمة المضافة في الدول العربية من أكثر من 0.304 تريليون دولار سنة 2005 إلى 1.36 تريليون دولار أمريكي سنة 2020. أما في العالم فارتفعت من 19.75 تريليون دولار سنة 2010 إلى 55.80 تريليون دولار أمريكي سنة 2020.

وقد يعود ذلك إلى معدل النمو في القيمة المضافة التي يحققها قطاع الخدمات في الدول العربية مقارنة بهذا المعدل في الاقتصاد العالمي، والذي يظهر في الشكل التالي:

شكل رقم (4-2): النمو السنوي للقيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة: النسبة المئوية (%)

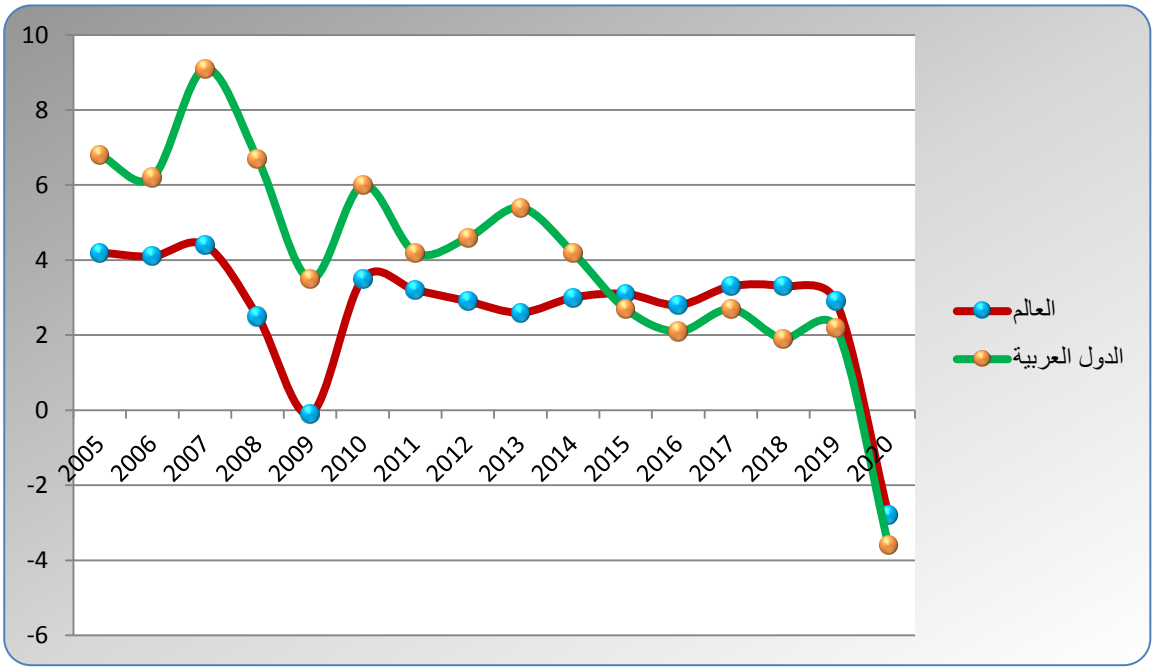

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (البنك الدولي، 2022)

وبالتالي فإن معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في العالم تبقى ثابتة نوعا ما طيلة فترة الدراسة عند حدود 03% سنويا، مع بعض الارتفاع أو الانخفاض، مع تسجيل معدل نمو سالب في سنة 2009، نتيجة الأزمة المالية العالمية بمعدل نمو سالب قدره (-0.1). كما تم تسجيل نمو سالب كذلك في سنة 2020، نتيجة جائحة كورونا. في حين يلاحظ أن التطور السنوي للقيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في العالم العربي عرفت تراجعا عموما طيلة فترة الدراسة، ففي حين سجلت سنة 2005 معدل نمو قدر بحوالي 6,8% نلاحظ انخفاض معدل النمو في السنة الموالية إلى 6,8%، بعدها في سنة 2007 تم تسجيل أعلى معدل نمو في هذه القيمة وصل إلى 9,1% وهذا طيلة فترة الدراسة. أما في فترة الأزمة المالية العالمية انخفض معدل نمو القيمة المضافة للقطاع في هذا الناتج من 6,7% إلى 3,5% على التوالي للسنتين المواليتين 2008 و2009. ليرتفع مرة أخرى هذا المعدل إلى 6% في سنة 2010، ثم يشهد بعدها انخفاض ثم ارتفاع لينخفض مرة أخرى حيث وصل معدل نمو هذه القيمة بين سنتي 2017-2018 إلى حدود 1.85% لتواصل ارتفاعها مجددا إلى حدود 2.2% مسجلة بين سنتي

2018–2019، لتسجل نموا سلبيا جراء جائحة كورونا إلى (-3.63%) للفترة 2019–2020. أي أن الثبات النسبي في معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مقابل تراجع معدل نمو هذه القيمة في الناتج المحلي الإجمالي، أثّر على وزن الإضافة التي يُقدِّمها قطاع الخدمات في الناتج للدول العربية إذا ما قورنت بالإضافة التي يُقدِّمُها نفس القطاع في الناتج العالمي، حيث أن تراجعها يعني انخفاض وزنها مقابل الاقتصاد العالمي.

مما سبق ذكره، يمكننا القول أن حصة القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عرفت نموا موجبا طيلة فترة الدراسة، وهذا نتيجة الخدمات الانتاجية في الدول النفطية، خصوصا في فترات الرواج كخدمات النقل (النقل الجوي والبحري) ما يزيد من نسبة نمو خدمات التجارة النفطية، وكذا تمتع بعض الدول العربية باستقطاب للسائحين إليها لما تتمتع بها من مكتسبات طبيعية. ولكن تبقى هناك قصور في تحرير هذه الخدمات بين الدول العربية، وعدم إرتقاء للاندماج في سلاسل القيمة العالمية لخدمات معظم الدول العربية.

الفرع الثاني: مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي

تساهم الخدمات مساهمة هامة ومتزايدة في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية. فالخدمات لا تلبي فحسب الاحتياجات المحلية من الاستهلاك والاستثمار، بل يمكن تصديرها واستخدامها كمدخلات وسيطة. ومن الملحق رقم والذي يبرز صورة عن تطور مساهمة تجارة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة 2005–2020، ونلاحظ من خلاله أن حصة تجارة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للبنان وجيبوتي والأردن والبحرين كانت مرتفعة بالنسبة للدول العربية الأخرى طيلة فترة الدراسة، وحققت أعلى نسبة لها في لبنان بنسبة 106,8% في عام 2008، أما عند حساب متوسط نسبة أعوام الدراسة لها فسجلت في المتوسط ما نسبتها 69,44%، تليها جيبوتي حيث سجلت في المتوسط لأعوام الدراسة لمساهمة تجارة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 50,46%، ثم البحرين في المرتبة الثالثة تسجيل لأعلى النسب مقارنة بالدول العربية حيث سجلت فالمتوسط ما نسبته 32,83% وهذا بالرغم من عدم وجود بيانات لسنتي (2019، 2020)، تم تأتي الأردن في المرتبة الرابعة حيث سجلت فالمتوسط ما نسبته 32,36%. ويتضح هذا من خلال الشكل الموالي الذي يوضح مساهمة تجارة الخدمات في إجمالي الناتج المحلي 2005–2020 لأربع دول عربية ذات أعلى مساهمة، وهذا فيما يلي:

شكل رقم (4-3): مساهمة تجارة الخدمات في إجمالي الناتج المحلي 2005-2020

الوحدة: النسبة المئوية (%)

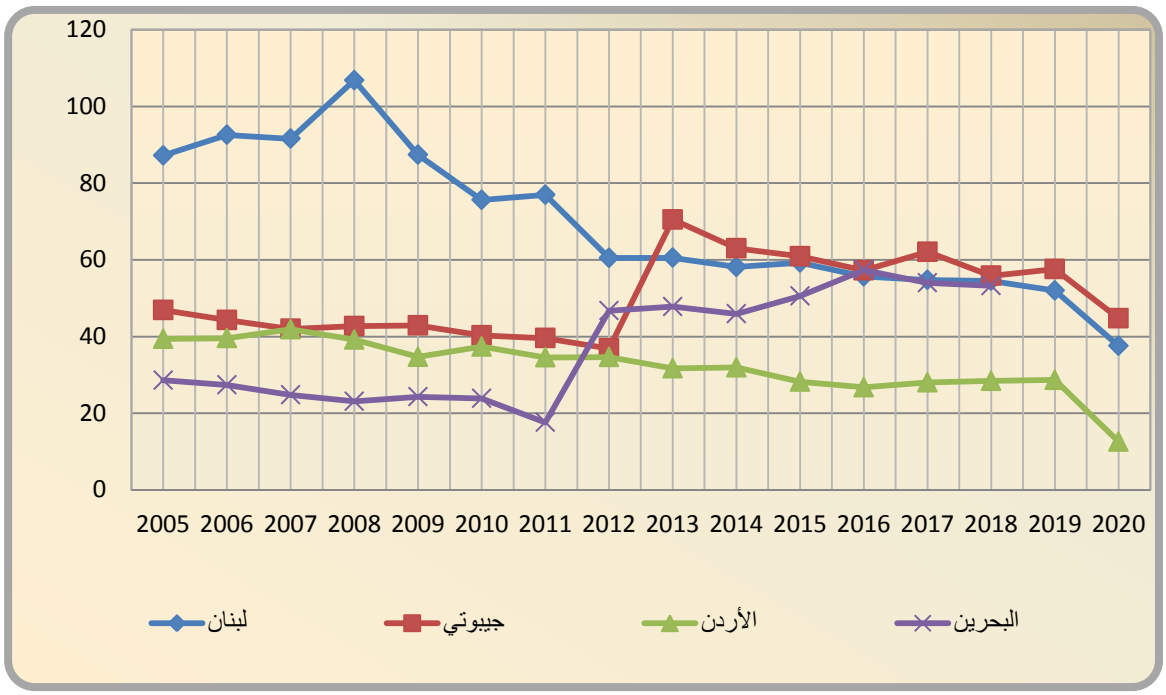

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الملحق رقم (4-2).

وفاقت مساهمة تجارة الخدمات في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 20% في كل من قطر، الكويت والمغرب. أما الدول التي سجلت أكثر من 10% تتمثل في كل من تونس، السعودية، عمان، قطر، جزر القمر، مصر، المغرب وموريتانيا. وسجلت الجزائر في المتوسط ما نسبته 7.35% لتجارة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، والتي تعتبر من الدول التي حققت أقل حصة والتي عرفت ارتفاعا وانخفاضا طيلة فترة الدراسة، ففي حين كانت في حدود 9.5% سنة 2010، إنخفضت إلى 6.9% سنة 2013، بعدها ارتفعت إلى غاية تسجيل 8.91% سنة 2016 وهي أعلى حصة مسجلة طيلة فترة الدراسة، لتتراجع مجددا حتى تصل إلى 7.21% سنة 2020 مقابل تسجيلها نسب أعلى في السنتين السابقتين، والتي تعتبر هذه السنة (2020) ذروة انتشار فيروس كورونا في العالم. بالنسبة لحصة الدول العربية من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالإجمالي العالمي، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (4-4): حصة تجارة الخدمات من إجمالي الناتج المحلي للفترة من 2005-2020

الوحدة: النسبة المئوية (%)

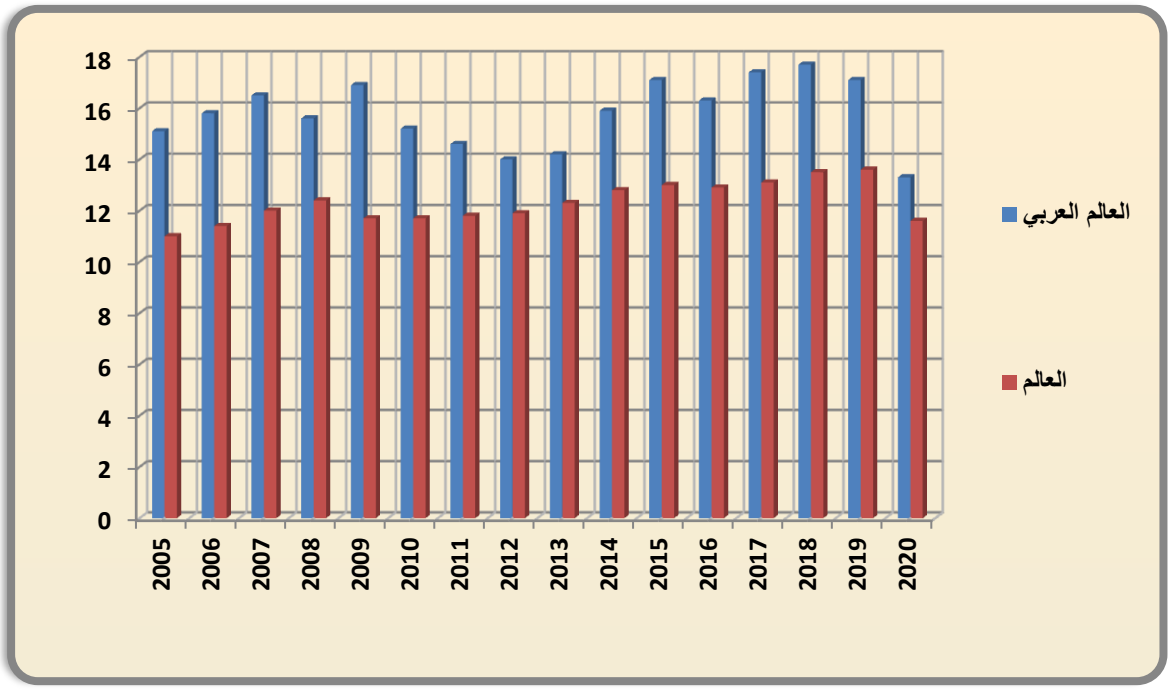

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (البنك الدولي، 2022)

من خلال الشكل نلاحظ أن حصة تجارة الخدمات من إجمالي الناتج المحلي العالمي تتحرك بوتيرة متزايدة على طول فترة الدراسة، حيث ارتفعت بصورة سنوية من 11% سنة 2005 إلى حدود 12.4% سنة 2008، مع تسجيل بعض التراجع في حصتها وهذا خلال فترة بعد الأزمة العالمية 2008 لتتراجع حصتها من إجمالي الناتج المحلي إلى 11.68% سنة 2009 ثم تنخفض هذه الحصة إلى 11.66% سنة 2010 بعدها تسجل ارتفاع متزايد في السنوات التالية لتصل إلى حدود 13.60% سنة 2019، ثم تراجعت إلى حدود 11.59% سنة 2020 بسبب الغلق المفروض في وقت الجائحة وغلق الحدود وإجراءات الحجر الكلي الذي اتخذتها كافة دول العالم كإجراءات احترازية ضمن إطار مكافحة جائحة كورونا، مما تسبب في توقيف التجارة الدولية هذا ما أثر على بعض النشاطات الخدماتية التي تقع ضمن قطاع الخدمات إلى تحمل خسائر كبيرة، خصوصا قطاع السياحة والأسفار وقطاع النقل، وبالتالي انعكس ذلك على حصة تجارة الخدمات من إجمالي الناتج المحلي العالمي. أما بالنسبة للدول العربية فإن حصة تجارة الخدمات من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عهدت تذبذب في حصتها المسجلة طيلة الفترة ما بين 2005-2020، بحيث عرفت اختلاف من سنة إلى أخرى سواء بارتفاع حصتها أو بانخفاضها، ففي حين سجلت سنة 2005 نسبة 15.1% نلاحظ بعدها ارتفاع في هذه النسبة لسنتي 2006 و2007 وتسجل ما يقارب 15.8% و16.5%

في حصة الناتج على التوالي. ثم في سنة 2008 شهدت انخفاض في حصتها وتسجل حوالي 15.1% بعدها ارتفاع في هذه الحصة وتسجل نسبة 15.8% في إجمالي الناتج سنة 2009. أما في سنة 2010 سجلت تراجع في حصة الناتج وسجلت نسبة 15.21% لتتراجع هذه النسبة إلى حوالي 14.02 في سنة 2012، ثم ترتفع لتصل إلى حدود 17.08% في سنة 2015، ثم تنخفض وترتفع لتصل لأعلى حصة مسجلة في سنة 2018 بحوالي 17.67%، لتتراجع بعدها إلى 17.13% سنة 2019، مع تسجيل أدنى حصة لها في سنة 2020 بحوالي 13.27% نتيجة جائحة كورونا والغلق الذي مس كامل القطاعات الخدماتية في معظم الدول العربية.

مما سبق يمكننا القول أن حصة تجارة الخدمات لمعظم الدول العربية في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال ضعيفة للدخول في المبادلات التجارية العالمية، وهذا نتيجة غياب مشاركة القطاعات الخدمية ككل فيها وهذا بحكم أنها لم تنضم إلى منظمة التجارة العالمية. وهذا الأمر يحد من مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، وأيضا عدم ارتقاء خدماتها للمعايير الدولية وهذا ما يحد من تبادلها تجاريا على عكس الدول العربية التي تقدمت بالتزاماتها في ظل اتفاقية الجاتس التي تقدم خدمات عالية ومؤهلة للطلب العالمي عليها.

الفرع الثالث: مساهمة قطاع الخدمات في التشغيل

تبرز التجارب الدولية أن قطاع الخدمات يستأثر بنسبة معتبرة من إجمالي العاملون، وقد ساهم هذا القطاع في العديد من الاقتصاديات الدولية في رفع معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة (الفصل الثاني). باعتباره من أبرز معالم التنمية فالتطور الذي يحصل على مستواه في الاقتصاد الوطني يؤدي بدوره إلى ارتفاع حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي ويتوسع كذلك التشغيل في هذا القطاع كلما ارتفع الدخل القومي للفرد في الاقتصاد. ويوضح الملحق رقم (4-3) نسبة العاملون في الخدمات من إجمالي المشتغلين في الدول العربية خلال الفترة من 2005 إلى 2020 حيث نلاحظ من الملحق أن هذه النسبة فاقت 50% في أغلب الدول العربية باستثناء السودان والقمر والمغرب. وبلغت مستويات عالية في كل من الأردن والمملكة العربية السعودية فهي تقترب من 75%، أما في الكويت فسجلت أعلى نسبة بـ76,07% من نسبة العاملين في قطاع الخدمات في الدول العربية، أما أضعف نسبة أقل من 20% في فترة ما بين 2010-2019 سجلتها الصومال بحيث سجلت أعلى نسبة في هذه الفترة نحو 17%.

ووفقا لذلك يوضح الشكل نسبة اليد العاملة في قطاع الخدمات في العالم العربي من مجموع المشتغلين في الاقتصاد:

شكل رقم (4-5): تطور معدلات التشغيل في قطاع الخدمات مقارنة بمعدلات التشغيل العالمية

الوحدة: النسبة المئوية (%)

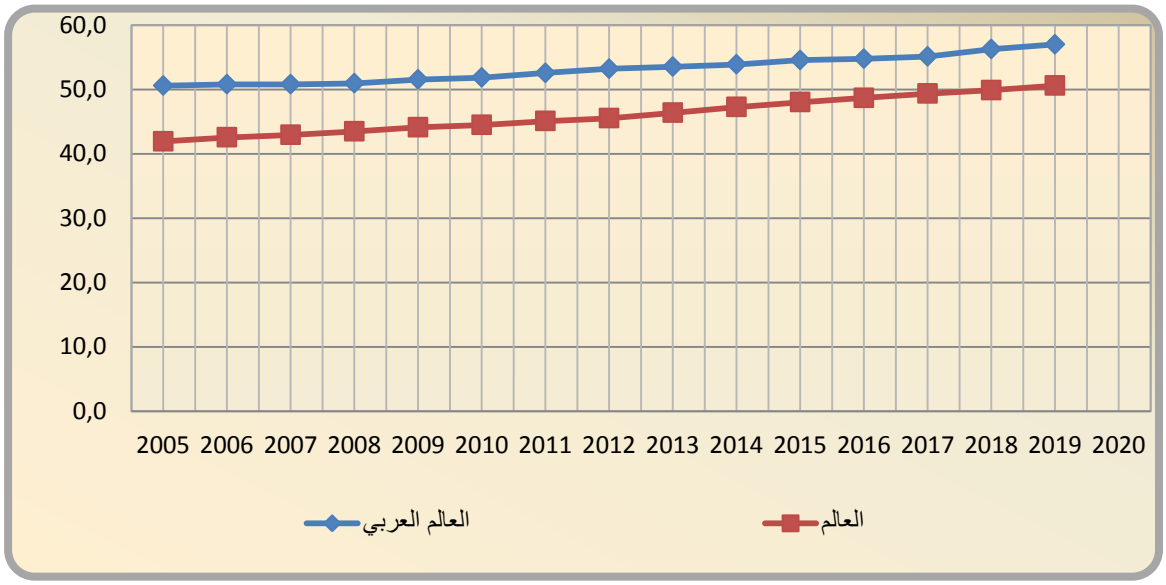

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (البنك الدولي، 2022)

من الشكل نلاحظ أن العمالة في قطاع الخدمات تمثل نسبة معتبرة من مجموع اليد العاملة على مستوى إقتصاديات الدول العربية والعالمية على حد سواء، فعرفت حصة التشغيل في قطاع الخدمات من إجمالي اليد العاملة في الاقتصاد العالمي تطوُّرا سنويا انتقل من 41,9% سنة 2005 إلى 44.51% سنة 2010 إلى غاية 50.62% سنة 2019، بمعنى أن نصف اليد العالمية تقريبا في العالم تشتغل ضمن أحد الصناعات التابعة لقطاع الخدمات.

بينما يسجل العالم العربي معدلات أعلى من تلك المسجلة في العالم، حيث أن قطاع الخدمات في العالم العربي يُشغل حوالي 55% من إجمالي العمال، حيث انتقل التشغيل في قطاع الخدمات من 50,6% من إجمالي اليد العاملة سنة 2005 إلى 57% سنة 2019. مع الإشارة إلى غياب الإحصائيات الخاصة بسنة 2020 سواء في العالم العربي أو العالم بسبب التذبذبات الحاصلة في العمل على مستوى هذه القطاعات بسبب سياسات الحجر الصحي والإغلاق التام والإجراءات الاحترازية المرافقة لجائحة كورونا.

وهذا ما يظهر أن لقطاع الخدمات دور بارز في تشغيل اليد العاملة والتقليص من البطالة، حيث يجذب عددا كبيرا من العمال في مختلف مجالات الخدمات وكذلك تنوع هذه الخدمات يتيح إمكانية أعلى للحصول على العمل، فهناك خدمات تتطلب كفاءة عالية ومستوى تدريب معين للتوظيف في هذه المجالات ومن ثم التخصص فيها (سعود و مداحي، 2021، صفحة 14). ففي حين الخدمات المصرفية والتأمين تستقطب ذوي التكوين والخبرة في مجال المحاسبة والمالية والتأمين، ويستلزم عليهم كذلك مستوى استخدام والتحكم في وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما هناك خدمات تتطلب عمال أقل تكوينا من ناحية المستوى

العلمي كالحرفيين وأصحاب المهن الحرة والمرشدين السياحيين في قطاع السفر والسياحة، والتوظيف في قطاع الخدمات مناسب بوجه خاص للنساء، بحيث يستحوذن في العالم بأسره على الحصة الأكبر من الوظائف في هذا القطاع. وتبلغ نسبة مشاركة النساء في وظائف الخدمات في الاقتصاديات النامية 41%، وساهم هذا القطاع أيضاً في زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، مما أثر تأثيراً إيجابياً في المساواة بين الجنسين في العمالة. وفي عام 2018، بلغ توظيف المرأة ضمن قطاع الخدمات في البلدان النامية أكثر من 50% من النساء العاملات. وفي المقابل، بلغت هذه الحصة 87% في البلدان المتقدمة النمو (ILO, 2019). وهذا قد لا تتيحه قطاعات أخرى التي تستلزم شروط معينة في التوظيف فيه دون إتاحة الفرصة لكل الفئات العمل في هذه القطاعات. ومنه يعد بذلك المجال الرئيسي لإيجاد فرص عمل جديدة.

ويمكن القول كذلك إن النمو السريع للقوى العاملة في مجال الخدمات عائد بدرجة أخرى إلى عدم ارتباطها بوظائف الدولة مما أتاح لها نموا كبيرا وصل إلى 57% من إجمالى القوى العاملة.

المطلب الثاني: التجارة الخارجية في الخدمات للدول العربية

هناك العديد من الدول العربية التي يمكن اعتبارها مستوردا صافيا للخدمات، أما الدول المصدرة للخدمات منها فتعتمد في المقام الأول على خدمات الأيدي العاملة. وفي هذا الإطار تتوقف قدرة الدول العربية سواء على المنافسة في الخدمات أو تعمل المنافسة الوافدة إلى أسواقها من الخارج على طبيعة العروض التي تقدمت بها.

الفرع الأول: صادرات وواردات الخدمات التجارية

من ملحق تطور معدلات النمو لصادرات وواردات الخدمات للدول العربية (2005-2020)، والذي تم حسابه من ملحق تطور صادرات (متحصلات) وواردات (مدفوعات) الخدمات التجارية للدول العربية للفترة 2005-2020، بحيث تم حساب متوسط ثلاث فترات زمنية لتتبع مسار تطور التجارة الخارجية في الخدمات للدول العربية، الفترة الأولى ما بين (2006-2009)، الفترة الثانية ما بين (2010-2015)، الفترة الثالثة ما بين (2016-2020)، وهذا بدءا من مرحلة تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2005، والوقوف على فترات الأزمات التي مرت بها المنطقة العربية.

جدول رقم (4-2): تطور متوسط معدل النمو للتجارة الخارجية في الخدمات للدول العربية خلال الفترة 2005- 2020

الوحدة: النسبة المئوية (%)

الدولة	الصادرات			الواردات		
	2009–2006	2015–2010	2020–2016	2009–2006	2015–2010	2020–2016
الأردن	18,72	5,63	-9,14	11,28	3,34	-6,13
الإمارات	21,44	43,53	5,90	19,77	14,97	-3,85
البحرين	5,07	25,05	5,11	6,11	42,13	7,21
الجزائر	4,99	3,05	-2,73	27,22	-0,58	-6,72
تونس	8,92	-6,63	-4,54	8,81	1,37	-5,58
جيبوتي	7,05	26,33	-0,04	11,53	52,31	1,38
السعودية	0,29	6,97	-1,47	23,99	3,54	-7,26
السودان	33,00	49,93	-5,52	12,91	-2,86	2,68
سورية	13,89	-2,10	0,00	4,46	1,91	0,00
الصومال	0,00	12,45	2,70	0,00	4,81	2,22
العراق	65,66	16,07	-1,07	11,85	13,56	-1,88
عمان	16,31	13,35	-3,17	15,83	11,15	-2,67
فلسطين	13,49	14,09	2,81	14,63	13,35	0,92
قطر	-7,59	45,79	5,46	13,47	35,07	2,50
القمر	8,82	6,24	-5,35	16,48	0,23	5,18
الكويت	27,69	-8,98	5,75	13,21	9,85	-1,22
لبنان	12,71	-0,38	-15,59	16,04	-0,17	-13,39
ليبيا	22,45	111,66	-1,58	23,16	3,95	15,11
مصر	11,27	-1,13	0,80	9,00	4,11	1,18
المغرب	13,04	0,13	0,11	16,00	2,92	-0,84
موريتانيا	21,20	14,47	-2,30	16,60	1,96	5,10
اليمن	37,14	-2,55	-7,20	16,56	-4,26	2,87
العالم العربي	**11,05**	**10,07**	**0,61**	**17,46**	**10,57**	**-4,67**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الملحق رقم (4-4)

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية في الخدمات، تشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن صادرات الدول العربية للخدمات (أي المتحصلات مقابل خدمات) سجلت متوسط معدل نمو حوالي 11,05% خلال الفترة 2005-2009، مع تحقيق معدل نمو منخفض سنة 2009 قدر بـ 4,78-% مقابل 20,51% سنة 2006 هذا راجع إلى ازمة المالية العالمية 2008 التي انعكست على الاقتصاد العالمي ككل بما فيها الدول العربية. وخاصة أسواق دول شبه الجزيرة العربية وذلك لارتباط أسواقها بالأسواق العالمية. أما بالنسبة للفترة ما بين 2010 إلى 2014 فتم تسجيل متوسط معدل نمو قدر بـ10.07% وذلك نتيجة الأوضاع المختلفة من دولة إلى أخرى، فهناك دول عربية عانت خلال هذه الفترة من أوضاع سياسية غير مستقرة (الربيع العربي، الحراك الشعبي) الذي انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي في هذه الدول منها ليبيا، تونس، مصر، سوريا...الخ.

وفي نفس الوقت هناك دول أخرى حققت في نهاية هذه الفترة مداخيل كبيرة (2014) نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما انعكس إيجابا على صادراتها خاصة الامارات العربية، قطر، السعودية مع استقرار سياسي. وفي الفترة من 2015 إلى 2020 انخفض متوسط معدل الصادرات إلى حوالي 0,61 بالمئة وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط سنتي 2015–2016 مما انعكس على مداخيل الصادرات الخدمية، ثم تبعه تحسن طفيف في الفترة من 2018–2019 قدر بـ7.66 بالمائة و11.43 بالمائة على التوالي، لكن هذا التحسن لم يستمر نتيجة تفشي جائحة كورونا في نهاية 2019 مما انعكس على معدل نمو الصادرات العربية فحققت نمو سلبي قدر بـ27,62- بالمائة سنة 2020.

أما فيما يتعلق بقيمة واردات (أي مدفوعات الدول العربية مقابل الخدمات)، فسجلت متوسط معدل نمو قدر بـ17,46 بالمائة في الفترة من 2005 إلى 2009، ولقد سجلت واردات الخدمات للدول العربية نموا مطردا خلال هذه الفترة فاق نمو الصادرات خاصة في الثلاث سنوات الأولى وهذا نتيجة اعتماد الدول العربية على استيراد الخدمات السياحية والنقل والخدمات الأخرى، ثم تراجعت الواردات في العام الرابع (2009) بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 نتيجة انهيار الأسواق المالية وتعطل المعاملات وبالتالي انخفاض تقديم الخدمات المالية بين الدول العربية ودول العالم، وبالتالي تكونت أزمة عدم الثقة في الأوراق المالية المرتبطة بالخدمات. وفي الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 بلغ متوسط معدل نمو الواردات 10,57 بالمائة، ويعتبر متوسط معدل منخفض عن الفترة السابقة وهذا بسبب الأوضاع السياسية التي سادت هذه الفترة في بعض الدول العربية، فتأثرت عدة قطاعات خدمية مثل السياحة، النقل، الاتصالات والخدمات الحكومية، لكن سنة 2014 ارتفع معدل نمو الواردات نتيجة زيادة الخدمات المرتبطة بقطاع النفط (تحسن المداخيل النفطية). وفي الفترة من 2015 إلى 2020 انخفض متوسط معدل الواردات إلى 4,67- بالمائة نتيجة انخفاض الواردات في سنتي 2015 و2016 ثم حدثت زيادة في معدل نمو الواردات سنتي 2017 و2018، بعدها نلاحظ انخفاض كبير في معدل النمو قدر بـ28- بالمائة سنة 2020 بسبب اجراءات الحجز الصحي التي اتبعتها أغلب دول العالم وبما فيها الدول العربية فانعكس ذلك على الخدمات السياحية والنقل والتأمين في كل من تونس، مصر، لبنان، الأردن، المغرب والإمارات.

من جهة أخرى يظهر الجدول تفاوتا في حجم تجارة الخدمات بين الدول العربية، كذلك بين الصادرات و الواردات بين هذه الدول. و يعزى ذلك إلى طبيعة اقتصاد كل دولة وتطور قطاعات الخدمات فيها، ففي الدول العربية التي تلعب السياحة دورا بارزا في اقتصادها مثل مصر، تونس والمغرب، نلاحظ أن

حجم صادراتها يفوق كثيرا حجم صادرات الدول العربية، كما أن صادراتها من الخدمات تفوق وارداتها خلافا لبقية الدول العربية.

الفرع الثاني: ميزان تجارة الخدمات للدول العربية

وينجم ميزان الخدمات من حصيلة الفرق بين الايرادات الناجمة من تصدير الخدمات والمدفوعات عن واردات الخدمات، ويطلق على هذا الميزان أحيانا ميزان السلع غير المنظورة، ويمثل ميزان الخدمات بندا مهما من فقرات ميزان المدفوعات والذي اعتاد الاقتصاديون تقسيم فقراته على بنود أساسية وبنود تسوية (شنجار العيساوي، 2015، صفحة 78). من الملحق رقم (4-4) يمكننا توضيح ميزان رصيد الخدمات للدول العربية مجتمعة والتي تتوفر عليها بيانات خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2020، والذي يوضحه الملحق رقم (4-5)، ومن خلاله يمكننا توضيحه من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (4-6): صافي تجارة الخدمات للدول العربية (2005-2020)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

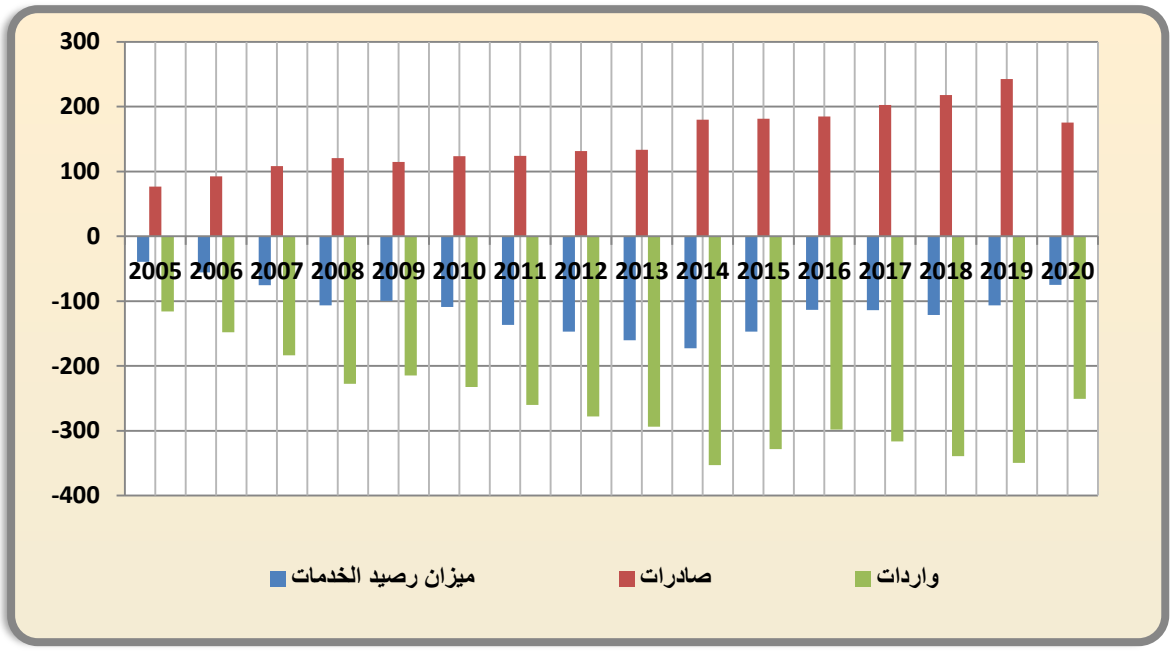

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: الملحق رقم (4-4) والملحق رقم (4-5).

من خلال الشكل أعلاه تشير البيانات المتاحة حول رصيد ميزان الخدمات لستة عشرة سنة (16) من 2005 إلى 2020 إلى تذبذب في رصيد ميزان الخدمات للدول العربية، حيث شهد الفترة من 2005 إلى 2008 إرتفاع العجز في ميزان رصيد الخدمات من 39,4 مليار دولار إلى 106,4 مليار دولار، أي سجلت واردات الخدمات للدول العربية نموا مطردا خلال الفترة 2005-2008 فاق نمو الصادرات وعلى العموم

تظل الدول العربية ككل أو حتى معظم هذه الدول تعاني من عجز في موازين خدماتها التجارية، باستثناء بعض الاقتصاديات المتنوعة مثل: الأردن، تونس، المغرب، جيبوتي، سوريا، البحرين ومصر. ليشهد عام 2009 تراجع لهذا العجز إلى 99,4 مليار دولار وهذا لتقلص تكاليف الشحن، النقل ودخل الاستثمار في غالبية الدول، وذلك نتيجة لتراجع الأسعار العالمية للنفط وانخفاض عوائد الاستثمار وأيضا المخاوف المتعلقة باستمرار الركود في الاقتصاد العالمي (صندوق النقد العربي وآخرون، 2010، صفحة 187). كما شهد عام 2010 ارتفاع في العجز108.7 مليار دولار مقارنة بعام 2009. ويعزى الارتفاع في العجز بصفة أساسية إلى ارتفاع تكاليف الشحن والنقل ودخل الاستثمار في غالبية الدول، وهذا يرجع إلى التصاعد الذي مس أسعار النفظ في الأسواق العالمية وأيضا ارتفاع قيمة الواردات السلعية للدول العربية (صندوق النقد العربي وآخرون، 2011، صفحة 168). كما تأثرت تجارة الخدمات في الفترة ما بين 2011-2013 بالأحداث والظروف الداخلية التي مرت بها بعض الدول العربية، حيث شهدت هذه الأعوام 2011، 2012، 2013 و2014 ارتفاعا ملحوظا في العجز مقارنة بعام 2010 وهذا نتيجة الأحداث السياسية، وبظروف وتداعيات عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها بعض دول المنطقة، حيث تأثرت مصادر الايرادات الخدمية واستمرار هذا التأثير من بدأ الأحداث عام 2011 إلى 2014 حيث وصل العجز إلى 136.3 مليار دولار ليرتفع في الثلاث أعوام الموالية ويصل إلى 172.8 مليار دولار، ومس هذا التأثير بشكل خاص المتحصلات السياحية في تلك الدول التي تشهد هذه التوترات. هذا بالإضافة إلى أثر ارتفاع قيمة الواردات السلعية على بعض بنود المدفوعات الخدمية مثل تكاليف الشحن والنقل والتأمين (صندوق النقد العربي وآخرون، 2014، صفحة 193). كما تأثرت تجارة الخدمات بارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي نظرا لتبني بعض الدول العربية عدد من المشروعات القومية العملاقة (صندوق النقد العربي وآخرون، 2015، صفحة 215). فقد ارتفعت المتحصلات من الصادرات الخدمية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2014 لتبلغ حوالي 179,9 مليار دولار، مقارنة مع 133,3 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. كما شهد عام 2015 تراجع ملحوظ في عجز ميزان الخدمات والدخل للدول العربية ككل، ليبلغ حوالي 146.4 مليار دولار مقابل عجز قدره 172.8 مليار محقق في عام 2014. وهذا يرجع نتيجة لتراجع مدفوعات دخل الاستثمار نظرا لتراجع الأسعار العالمية للنفط، وأيضا إلى تراجع قيمة الواردات السلعية على تكاليف الشحن والنقل والتأمين. كما تأثرت المتحصلات الخدمية للدول العربية نتيجة لتراجع الايرادات الخاصة ببند السفر لما شهدتها بعض الدول السياحية الرئيسية في المنطقة والتي تعتمد بصورة رئيسية على الايرادات السياحية كمصدر هام للنقد الأجنبي، ما أنجر عنه

خلق ضغوطات على أسعار صرف العملات الوطنية لتلك البلدان (صندوق النقد العربي وآخرون، 2016، صفحة 259).

كما تشير البيانات في عام 2016 انخفاض العجز بميزان الخدمات والدخل للدول العربية ككل ليسجل حوالي 112.7 مليار دولار، وهذا راجع لتأثر بنود المدفوعات والمتحصلات الخدمية نتيجة لتواصل التطورات الداخلية تشهدها بعض دول المنطقة، سواء من ناحية انخفاض أسعار النفط وتكاليف الشحن والنقل والتأمين وكذا تراجع قيمة الواردات السلعية بالنسبة للمدفوعات، وتراجع التدفق السياحي بعدد من دول المنطقة بالنسبة للمتحصلات (صندوق النقد العربي وآخرون، 2017، صفحة 166).

كما اتسع العجز بميزان الخدمات والدخل للدول العربية ككل خلال 2018 ليسجل حوالي 120.2 مليار دولار مقارنة بعجز قدره 113 مليار دولار للعام السابق 2017. وهذا كنتيجة لارتفاع العجز بالدول المصدرة للنفط، وزيادة الفائض في الدول المستوردة للنفط. أما بالنسبة للمتحصلات فشهدت زيادة وهذا لزيادة التي سجلها قطاع السياحة للدول الرئيسية في المنطقة، نتيجة تحسن الأوضاع المحلية، بالإضافة إلى ارتفاع المتحصلات من الخدمات المالية في بعض الدول العربية (صندوق النقد العربي وآخرون، 2019، صفحة 178).

أما عام 2019 تشير البيانات المتاحة إلى تحسن مستوى العجز بميزان الخدمات للدول العربية ككل بقيمة تصل إلى حوالي 105.7 مليار دولار مقارنة مع المستوى المسجل في العام السابق. ويرجع هذا لانكماش العجز في الدول المصدرة للنفط هذا من جهة، وانخفاض الفائض في الدول المستوردة له من جهة أخرى. أما بالنسبة إلى المتحصلات فتواصل التحسن في أداء قطاع السياحة ورافقه زيادة في المتحصلات من دخل الاستثمار في بعض الدول العربية (صندوق النقد العربي وآخرون، 2020، صفحة 181).

في عام 2020 تراجع مستوى العجز بميزان الخدمات للدول العربية ككل ليصل إلى حوالي 74.3 مليار دولار، مقابل مستوى بلغ نحو 105.7 مليار دولار محقق في عام 2019. ويشار إلى أن العجز الناجم كان نتيجة فرض القيود والحظر على النقل والسفر وقت الجائحة (فيروس كوفيد-19) وهذا للحد من انتشاره، الأمر الذي أدى بدوره إلى تراجع ملحوظ في بند السفر بالخصوص الدول العربية السياحية الرئيسية (صندوق النقد العربي وآخرون، 2021، صفحة 196).

انعكست أزمة جائحة كورونا على ميزان الخدمات وذلك بـ:

- تضرر قطاع السياحة العربية وتوقف أنشطة السياحة فيه، حيث شهد عام 2020 تشديد في اجراءات السفر الذي وصل إلى مستوى الحظر في معظم دول العالم، مما نتج عنه تراجع كل من الصادرات والواردات (صندوق النقد العربي وآخرون، 2015، الصفحات 189-190)؛

- تقييد حركة النقل الدولي بكافة أنواعه في ظل الجائحة فقد تراجعت بشكل ملموس مستويات كل من الصادرات والواردات الخاصة بهذا القطاع؛
- أما من ناحية خدمات الاتصالات كان لجائحة كورونا تأثير متسارع على الخدمات الرقمية في جميع أنحاء منطقة الدول العربية، ولكن تعتبر المنطقة مستوردا للخدمات الرقمنة دون أن يكون لها دورا فاعلا في تطوير وابتكار أصول وخدمات الرقمنة (أرزقي، وآخرون، 2020، صفحة 66).

وهذا ما يوضحه الملحق رقم (4-5) الذي يوضح مستوى ميزان الخدمات للدول العربية كمجموعة وفرادى للسنوات من 2005 إلى 2020.

أما بالنسبة للدول فرادى، لا بد من تقسيمها إلى مجموعتين: دول تحقق عجزا في ميزان الخدمات ودول تسجل فائضا فيه. وهذا ما يوضحه الملحق رقم (4-5).

- **الدول العربية ذات العجز:** إن معظم الدول العربية تعاني عجز ميزان الخدمات طيلة فترة الدراسة (2005-2020)، بحيث يسجل عجز ميزان الخدمات في كل من الإمارات، الجزائر، السعودية، العراق، عمان، فلسطين، قطر، جزر القمر، الكويت، ليبيا، موريتانيا واليمن، لأنها غير سياحية بالمفهوم المعروف لدى المجموعة الأولى بل هي مستوردة للخدمات السياحية. ويرتفع عجز هذا الميزان في الأقطار المستوردة للعمالة وغير المصدرة لليد العاملة كما هو حال دول مجلس التعاون الخليجي (الفحل، 2007، صفحة 148).
- **الدول العربية ذات الفائض:** هي كل من الأردن، البحرين، تونس، جيبوتي، سورية والتي سجلت فائض من 2005 إلى 2010، لبنان، مصر والمغرب. ويأتي الفائض من السياحة وتحويلات العاملين المقيمين في الخارج.

فبالنسبة للأعوام الأخيرة من 2015 إلى 2020، يمكننا تحليل الوضع لميزان الخدمات فقد:

- ✓ تراجع العجز في الميزان الخدمي لكل من الإمارات، الجزائر، السعودية، السودان، عمان، ليبيا وقطر بنسب تراوحت بين 1.2% و57.5% خلال عام 2015 مقارنة بالعام المقابل. وتراجع الفائض في كل من الأردن، تونس، جيبوتي، لبنان، مصر والمغرب بنسب تفاوتت بين 1.8% و79% مقارنة بعام 2014. في حين ارتفع العجز في ميزان الخدمات خلال عام 2015 في كل من العراق، القمر، الكويت وموريتانيا بنسب تراوحت بين مستوى 3.3% و15.5% مقارنة مع عام 2014 (صندوق النقد العربي

وآخرون، 2016، صفحة 247). هذا وقد حققت البحرين زيادة في الفائض خلال عام 2015 بلغت نسبتها 76.7% ليبلغ حوالي 3.2 مليار دولار مقارنة مع 1.8 مليار دولار خلال عام 2014.

- ✓ وقد جاء انخفاض العجز المسجل في الميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2016 كنتيجة لانكماش العجز المسجل في الميزان الخدمي لكل من الإمارات، الجزائر، السعودية، عمان وليبيا مقارنة بعام 2015. وارتفاع الفائض في البحرين، تونس والمغرب وتحول العجز إلى فائض قدره 37 مليون دولار بالسودان خلال عام 2016. هذا بينما اتسع العجز في الميزان الخدمي لكل من قطر، القمر، الكويت، لبنان، وموريتانيا خلال عام 2016 مقارنة بالعام السابق. وتراجع الفائض في كل من الأردن، وجيبوتي مقارنة بعام 2015. وتحول الفائض في مصر الى عجز خلال عام 2016.
- ✓ كما يعزى تراجع العجز بالميزان الخدمي للدول العربية بصفة طفيفة من 112.3 مليار دولار إلى 111.1 مليار دولار خلال عام 2017 إلى انخفاض العجز في كل من الإمارات، قطر، وموريتانيا مقارنة بالعام المقابل. كما ارتفع الفائض في كل من الأردن، البحرين، جيبوتي، السودان والمغرب. وتحول العجز إلى فائض في مصر. في حين ارتفع العجز بالميزان الخدمي لكل من الجزائر، السعودية، العراق، عمان، فلسطين، جزر القمر، الكويت، ليبيا واليمن مقارنة بالعام السابق.
- ✓ وقد جاء ارتفاع العجز بالميزان التجاري للدول العربية كمجموعة في عام 2018 نتيجة لارتفاع العجز في كل من الجزائر، السعودية، العراق، عمان، فلسطين، قطر، ليبيا، اليمن، والكويت مقارنة بعام 2017. بينما تحسن الفائض في كل من الأردن، البحرين، تونس، جيبوتي، السودان، مصر والمغرب. وتراجع الفائض في لبنان ليبلغ نحو 954 مليون دولار في عام 2018.
- ✓ وشهد عام 2019، تحسن عجز الميزان الخدمي في كل من الجزائر، السعودية، فلسطين، الكويت وموريتانيا مقارنة بعام 2018. في حين زاد الفائض في كل من الأردن، البحرين، تونس والمغرب. وقد سجلت كل من الإمارات، العراق، عمان، قطر، القمر، ليبيا واليمن زيادة بالعجز خلال عام 2019. وتراجع الفائض في كل من جيبوتي، السودان، لبنان ومصر.
- ✓ أما بالنسبة لعام 2020، فقد تراجع عجز الميزان الخدمي من 105 مليار دولار إلى 74.3 مليار دولار محقق خلال عام 2020. وهذا بتراجع العجز في عشر دول عربية، بنسب متفاوتة في كل من قطر والكويت مقارنة العام السابق (صندوق النقد العربي وآخرون، 2021، صفحة 188). وانخفض الفائض في كل من البحرين، المغرب وجيبوتي، بنسب بلغت 23.3 في المائة و30.7 بالمائة و32.9 بالمائة على

الترتيب. وحققت كل من الإمارات وموريتانيا زيادة بالعجز خلال عام 2020 وتحول الفائض إلى عجز في كل من الأردن، لبنان ومصر. في حين ارتفع الفائض بالسودان خلال عام 2020 بنسبة 1.8%.

يمكننا القول في إطار التحليل السابق لرصيد ميزان الخدمات للدول العربية:

- **العجز المستمر في ميزان الخدمات العربي** وتدني نسبة المساهمة العربية في التجارة العالمية في الخدمات، يعود ليس إلى قلة الاعتماد على العالم الخارجي في توفير مختلف أنواع الخدمات، وإنما إلى قصور مساعي الدول العربية في الوصول إلى مصادر صنع الخدمات المتفوقة كذلك مزاحمة المجموعات الدولية الأخرى وخصوصا دول شرق جنوب آسيا في الاستحواذ على الأسواق التي تجهزها الدول العربية.
- **أزمة جائحة كورونا:** أبرزت من جانب الآثار الاقتصادية انعدام التجانس في قطاع الخدمات. ففي حين شهدت صادرات بعض الخدمات تراجعا شديدا، شهدت صادرات خدمات أخرى ارتفاعا ملحوظا. وهذا يعكس بدوره أن تجارة الخدمات أقدر على امتصاص الصدمات من تجارة السلع.
- **بالنسبة للدول العربية فرادى:** يمكننا القول أن درجة الاستفادة والضرر لكل دولة يتحكم فيها مستوى التقدم الاقتصادي وإمكاناتها المالية والتكنولوجية، ومدى قدرتها على التصدي للأزمات التي تعصف باقتصادها. هذا ولا ننسى أن لكل دولة عربية ميزتها التنافسية في القطاعات الخدمية*.

المطلب الثالث: أداء تنافسية القطاعات الخدمية في المنطقة العربية

بعد التطرق للقطاعات الخدمية في الدول العربية وإبراز واقعها (الفصل الثالث)، يمكن لنا توضيح هيكل التجارة الخارجية للخدمات في الدول العربية، بحيث تنحصر في مجموعة من القطاعات الخدمية التي لها أهميتها الاقتصادية في هذه الدول والتي تتمثل في خدمات السياحة، النقل، الاتصالات والخدمات المالية. ويوضح الجدول الموالي هيكل تجارة الخدمات بالنسبة للدول العربية خلال الفترة ما بين 2005-2020 لقطاعات خدمية مختارة تتوفر عليها بيانات في معظم الدول العربية لفترة الدراسة:

* سيتم الاشارة في ما يأتي إلى أداء تنافسية القطاعات الخدمية في المنطقة العربية ، وكذا الانعكاسات المترتبة عن عملية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، والتي من بينها نقل التكنولوجيا وزيادة التنافسية الذي ينعكس على زيادة التبادل التجاري بين هذه الدول.

الفرع الأول: هيكل تجارة الخدمات للدول العربية

بالنسبة لهيكل تجارة الخدمات في الدول العربية مجتمعة، ما يوضحه الشكلين التاليين للسنة 2007 و2018، وهذا فيما يلي:

شكل رقم (4-7): هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية (2007)

الوحدة: النسبة المئوية (%)

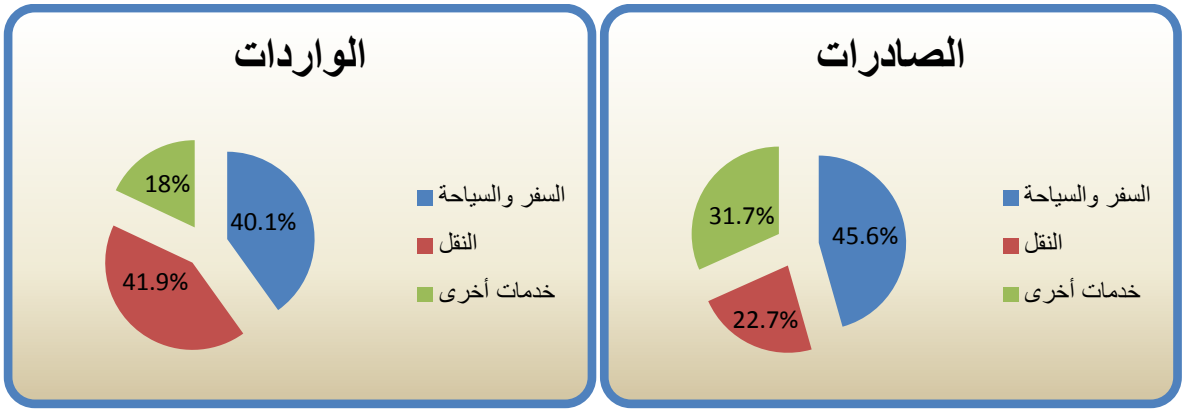

المصدر: (صندوق النقد العربي وآخرون، 2009، صفحة 215)

من خلال الشكل وفي عام 2007 لهيكل تجارة الخدمات للدول العربية، ففي جانب الصادرات استأثرت خدمات السفر بحصة 45.6% من صادرات الدول العربية بحيث أتت في المرتبة الأولى، تليها الخدمات الأخرى في المرتبة الثانية بحصة 31.7%، ثم تأتي خدمات النقل في المرتبة الثالثة بنسبة قدرها 22.7%، أما في جانب الواردات تأتي خدمات النقل في المرتبة الأولى بنسبة 41.9%، بينما تأتي خدمات السفر في المرتبة الثانية بنسبة 40.1%، ثم تأتي الخدمات الأخرى في المرتبة الثالثة والتي مثلت نسبة 18.0%.

شكل رقم (4-8): هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية (2018)

الوحدة: النسبة المئوية (%)

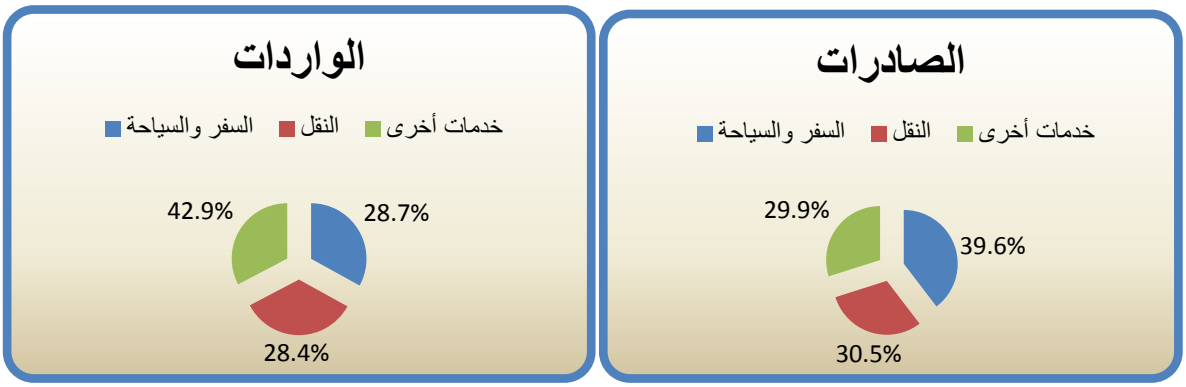

المصدر: (صندوق النقد العربي وآخرون، 2019، صفحة 239)

من خلال الشكل وفي عام 2018 لهيكل تجارة الخدمات للدول العربية، ففي جانب الصادرات استأثرت خدمات السفر بحصة 39.60% من صادرات الدول العربية بحيث أتت في المرتبة الأولى، تليها خدمات النقل في المرتبة الثانية بحصة 30.50%، ثم تأتي الخدمات الأخرى في المرتبة الثالثة بنسبة قدرها 29.90%، أما في جانب الواردات تأتي خدمات الأخرى في المرتبة الأولى بنسبة 42.9%، بينما تتساوى نسبة السفر والتي مثلت نسبة 28.7% والنقل بما يساوي 28.4% لكل منهما.

بمقارنة اتجاهات تطور هيكل الخدمات في تجارة الدول العربية خلال عامي 2007 و2018، يلاحظ في جانب الصادرات تراجع الأهمية النسبية للسفر والخدمات الأخرى وتزايد الأهمية النسبية للنقل والتي سجلت معدلات نمو أسرع مما أدى إلى زيادة أهميتها لتصل إلى نسبة 30.5% من الصادرات العربية للخدمات في عام 2018، وذلك مقارنة مع حصة 22.7% في الصادرات العربية في عام 2007، وترجع هذه الأهمية إلى الارتباط الوثيق لخدمات النقل بالنفط والغاز والتي تعتبر من السلع الإستراتيجية والتي تصدرها الدول العربية العربية للدول الأخرى. أما بالنسبة لاتجاهات تطور هيكل الواردات العربية للخدمات، فيلاحظ تزايد الأهمية النسبية للخدمات الأخرى.

ويوضح هيكل تجارة الخدمات للدول العربية المكانة المرتفعة لقطاعي السياحة والنقل حيث يحتل القطاعين النسبة الأكبر من صادرات وواردات الدول العربية. ومن المهم تنويع هياكل التجارة للدول العربية من خلال تعزيز القدرة التنافسية لبقية القطاعات الخدمية وتجارتها لتحقيق المزيد من الاستقرار لاقتصادات الدول العربية حيث يتأثر قطاع السياحة بالصدمات الخارجية. كما أن تعزيز القطاعات الأخرى يعزز من مساهمة الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية.

الفرع الثاني: المزايا النسبية للقطاعات الخدمية للدول العربية

فميزان الخدمات في الدول العربية التي تم الإشارة سابقا في الفترة ما بين 2005 إلى 2020، تطور تبعا للقيم التي أخذها مؤشر الميزة النسبية الظاهرة في قطاع الخدمات لتلك الدول. بحيث سنتطرق لهذا المؤشر مع أخذ الفترة ما بين 2005 إلى 2020 لتوضيح الميزة النسبية لكل قطاع في الدول العربية مع أخذ 12 خدمات في هذا المجال، نستخدم ما يلي:

أولا: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage Index ويسمى بمقياس Balassa Index نسبة لواضع هذا المقياس في 1966 (الزعبي، السواعي، و الزيود، 2004، الصفحات 5-6)، ومن ثم طوره

نفس الباحث في العام 1977، وهي تقيس ميزة النشاط* بعد حدوثه، والصيغة العامة لهذا المقياس كما وضعها Balassa، والتي تعتمد على الأداء التجاري فقط للدولة، بالإضافة إلى أنها تتعرف على إمكانيات الاستيراد والتصدير لكل دولة داخل قطاع معين (وصاف، 2014، الصفحات 194-195)، وبالنظر إلى نتائج حساب مؤشر الميزة النسبية للدول العربية في مختلف الخدمات خلال الفترة (2005-2020) الواردة في الملحق رقم (4-9)، نخلص إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (4-3): حساب الميزة النسبية الظاهرة للقطاعات الخدمية في الدول العربية الفترة 2005-2020

	2020-2005	
الدولة	**عدد الميزات النسبية**	**الخدمات التي تتمتع بميزة نسبية**
الأردن	05	السفر، الخدمات المالية، الأعمال الأخرى، شخصية وترفيهية، السلع والخدمات الحكومية
الامارات	06	النقل، السفر، البناء، الشخصية والثقافية والترفيهية، المعلومات والاتصالات، الملكية الفكرية.
البحرين	06	الصيانة والاصلاح، السفر، التأمين، المالية، خدمات الأعمال الأخرى، المعلومات والاتصالات.
تونس	06	السفر، البناء، المعلومات والاتصالات، خدمات الأعمال الأخرى، السلع والخدمات الحكومية، الملكية الفكرية.
الجزائر	02	الشخصية والثقافية والترفيهية، الخدمات المالية.
جيبوتي	04	النقل، السفر، المعلومات والاتصالات، السلع والخدمات الحكومية
السعودية	00	--
السودان	03	السفر، التصنيع، الخدمات المالية.
سورية	05	السفر، الخدمات المالية، المعلومات والاتصالات، خدمات الأعمال الأخرى، السلع والخدمات الحكومية،.
الصومال	00	--
العراق	03	البناء، الأعمال الأخرى، السلع والخدمات الحكومية
عمان	01	المعلومات والاتصالات
فلسطين	02	البناء، المعلومات والاتصالات.
قطر	01	السلع والخدمات الحكومية
القمر	04	السفر، التأمين، المعلومات والاتصالات، السلع والخدمات الحكومية
الكويت	02	الخدمات المالية، المعلومات والاتصالات.
لبنان	06	السفر، البناء، الخدمات المالية، المعلومات والاتصالات، خدمات الأعمال الأخرى، السلع والخدمات الحكومية
ليبيا	00	--
مصر	06	النقل، السفر، البناء، الخدمات المالية، المعلومات والاتصالات، الشخصية والثقافية والترفيهية.
المغرب	08	التصنيع، الصيانة والاصلاح، التأمين، السفر، البناء، المعلومات والاتصالات، خدمات الأعمال

*مؤشر الميزة النسبية الظاهرة:

$$RCA = \frac{Xij-Mij}{Xij+Mij}$$

حيث: **Xij:** صادرات الدولة i في قطاع الخدمات j. **Mij :** واردات الدولة i في قطاع الخدمات j.

وتتراوح قيمة المؤشر بين: (+1): ويعني وجود ميزة نسبية، (-1): ويعني عدم وجود ميزة نسبية، (0): قيمة عامة.

		الأخرى، الشخصية والثقافية والترفيهية.
موريتانيا	01	المعلومات والاتصالات.
اليمن	03	السفر، المعلومات والاتصالات، السلع والخدمات الحكومية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (4-9)

ثانيا: لحساب الميزة النسبية لصادرات الخدمات العربية على الصعيد الدولي، نستخدم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage Index (توات، 2016، صفحة 271) ويعرف بمؤشر بلاسا Blassa Index/ RCA Index من الملحق رقم 10 حيث توضح الأرقام أن العديد من الدول العربية لها ميزة نسبية في تصدير مختلف الخدمات. وبالنظر إلى نتائج حساب مؤشر الميزة النسبية للدول العربية في مختلف الخدمات خلال الفترة (2005-2020) الواردة في الملحق رقم (4-10)، نخلص إلى النتائج التالية:

جدول رقم (4-4): الميزة النسبية الصريحة لصادرات* الدول العربية من الخدمات على الصعيد الدولي (2005-2020)

السنوات	2005		2010		2015		2020	
	عدد الميزات النسبية	الخدمات التي تتمتع بميزة نسبية	عدد الميزات النسبية	الخدمات التي تتمتع بميزة نسبية	عدد الميزات النسبية	الخدمات التي تتمتع بميزة نسبية	عدد الميزات النسبية	الخدمات التي تتمتع بميزة نسبية
الأردن	02	السفر، السلع والخدمات الحكومية	02	السفر، السلع والخدمات الحكومية	03	النقل، السفر، السلع والخدمات الحكومية	03	النقل، السفر، السلع والخدمات الحكومية
الامارات	03	النقل، السفر، السلع والخدمات الحكومية	03	النقل، السفر، السلع والخدمات الحكومية	05	النقل، السفر، البناء، المعلومات والاتصالات، السلع والخدمات الحكومية	04	النقل، السفر، البناء، الشخصية والثقافية والترفيهية.
البحرين	04	الصيانة والاصلاح، السفر، التأمين، المعلومات والاتصالات	04	الصيانة والاصلاح، السفر، التأمين، المعلومات والاتصالات	02	الصيانة والاصلاح، التأمين.	02	الصيانة والاصلاح، التأمين.
تونس	04	النقل، السفر، البناء، السلع والخدمات الحكومية	04	النقل، السفر، البناء، السلع والخدمات الحكومية	04	النقل، السفر، البناء، السلع والخدمات الحكومية	05	النقل، السفر، البناء، التأمين، السلع والخدمات الحكومية
الجزائر	04	النقل، البناء، التأمين، الأعمال الأخرى	03	النقل، البناء، الأعمال الأخرى	05	النقل، البناء، التأمين، الأعمال الأخرى، السلع والخدمات الحكومية	05	النقل، البناء، التأمين، الأعمال الأخرى، السلع والخدمات الحكومية
جيبوتي	02	النقل، السلع	02	النقل، السلع	02	النقل، السلع	02	النقل، السلع والخدمات

* **مؤشر الميزة النسبية الصريحة** يعرف أيضا بمؤشر **بلاسا** يقيس نصيب الخدمة من صادرات بلد ما منسوبا إلى نصيبها من التجارة العالمية. وإذا كان نصيب الخدمة في صادرات البلد أكبر من النصيب المناظر له من التجارة العالمية تكون الميزة النسبية أكبر من الواحد، ويشير إلى تمتع البلد بميزة نسبية صريحة في هذه الخدمة وإذا كان المؤشر أقل من الواحد فإن البلد يفتقر إلى ميزة نسبية في الخدمة. ويقاس مؤشر الميزة النسبية الظاهرة بالمعادلة التالية:

$$RCAij = \frac{xij/_{Xit}}{xwj/_{Xwt}}$$

حيث: xij: قيمة صادرات الدولة i من الخدمة j. Xit : إجمالي قيمة صادرات الدولة i .
xwj: قيمة الصادرات العالمية من الخدمة j. Xwt: إجمالي قيمة صادرات العالم.

		والخدمات الحكومية		والخدمات الحكومية		والخدمات الحكومية		الحكومية
السعودية	03	السفر، البناء، الأعمال الأخرى	03	السفر، البناء، التأمين، السلع والخدمات الحكومية	04	النقل، السفر، البناء، السلع والخدمات الحكومية	05	النقل، السفر، البناء، المعلومات والاتصالات، السلع والخدمات الحكومية
السودان	03	السفر، المالية، السلع والخدمات الحكومية	02	السفر، السلع والخدمات الحكومية	03	النقل، السفر، السلع والخدمات الحكومية	03	التصنيع، النقل، السفر.
سورية	03	السفر، المعلومات والاتصالات، السلع والخدمات الحومية	02	السفر، السلع والخدمات الحومية				
الصومال	00	--	00	--	00	--	00	--
العراق	03	السفر، النقل، السلع والخدمات الحكومية	02	السفر، السلع والخدمات الحكومية	04	السفر، النقل، الأعمال الأخرى، السلع والخدمات الحكومية	04	السفر، البناء، الأعمال الأخرى، السلع والخدمات الحكومية
عمان	02	النقل، السفر	03	النقل، السفر، الأعمال الأخرى	02	النقل، السفر	02	النقل، السفر
فلسطين	05	التصنيع، البناء، المعلومات والاتصالات، الأعمال الأخرى، السلع والخدمات الحكومية.	03	السفر، البناء، السلع والخدمات الحكومية.	04	السفر، البناء، المعلومات والاتصالات، السلع والخدمات الحكومية.		بيانات غير متوفرة
قطر	02	النقل، السلع والخدمات الحكومية	03	النقل، التأمين، السلع والخدمات الحكومية	05	النقل، السفر، التأمين، الشخصية والثقافية، السلع والخدمات الحكومية	05	النقل، السفر، التأمين، الشخصية والثقافية، السلع والخدمات الحكومية
القمر	04	السفر، التأمين، المعلومات والاتصالات، السلع والخدمات الحكومية.	04	السفر، التأمين، المعلومات والاتصالات، السلع والخدمات الحكومية	04	السفر، التأمين، المعلومات والاتصالات، السلع والخدمات الحكومية	04	السفر، التأمين، المعلومات والاتصالات، السلع والخدمات الحكومية
الكويت	03	النقل، المعلومات والاتصالات، السلع والخدمات الحكومية.	04	النقل، التأمين، المعلومات والاتصالات، السلع والخدمات الحكومية.	04	النقل، التأمين، المعلومات والاتصالات، السلع والخدمات الحكومية.	03	التأمين، المعلومات والاتصالات، السلع والخدمات الحكومية.
لبنان	02	السفر، الأعمال الأخرى	05	السفر، البناء، المالية، الأعمال الأخرى، الشخصية والثقافية	05	السفر، البناء، المالية، الشخصية والثقافية، السلع والخدمات الحكومية.	04	السفر، التأمين، الأعمال الأخرى، الشخصية والثقافية.
ليبيا	03	السفر، التأمين، السلع والخدمات الحكومية.	02	النقل، التأمين.	02	النقل، التأمين.		بيانات غيرمتوفرة (2018) النقل، التأمين، المعلومات والاتصالات.
مصر	03	النقل، السفر، البناء	03	النقل، السفر، البناء	04	النقل، السفر، البناء، السلع والخدمات الحكومية.	04	النقل، السفر، البناء، السلع والخدمات الحكومية.
المغرب	03	التصنيع، السفر، السلع والخدمات الحكومية.	03	التصنيع، السفر، السلع والخدمات الحكومية.	07	التصنيع، الصيانة والاصلاح، النقل، السفر، البناء، المعلومات والاتصالات، السلع	06	التصنيع، الصيانة والاصلاح، النقل، السفر، البناء، السلع والخدمات الحكومية.

						والخدمات الحكومية.		
موريتانيا	00	--	00	--	02	الأعمال الأخرى، السلع والخدمات الحكومية	02	النقل، السلع والخدمات الحكومية
اليمن	03	السفر، المعلومات والاتصالات، السلع والخدمات الحكومية.	03	السفر، المعلومات والاتصالات، السلع والخدمات الحكومية.	03	السفر، المعلومات والاتصالات، السلع والخدمات الحكومية.	00	بيانات غير متوفرة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الملحق رقم (4-10).

ومن بين 12 فئة من صادرات الخدمات (هيكل بيانات الخدمات في موقع **TRADE MAP**) المبينة في الملحق رقم (4-8) ومن نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن الدول العربية لا تمتلك ميزة نسبية عموما إلا في 5 خدمات، باستثناء المغرب لها ميزة نسبية في 7 خدمات والتي سجلتها في الفترة الأخيرة ما بين 2014 إلى 2020، ولكنها ضعيفة نسبيا. أما في متوسط الدول العربية ككل تمتلك ميزة نسبية في 4 خدمات، وهي التي تمثل أكبر حصة من نصيب الدول العربية في صادرات الخدمات العالمية. كما نلاحظ أن بعض الدول أبرزت قدرات تنافسية في خدمات جديدة مؤخرا مثل الإمارات في خدمات البناء والمعلومات والاتصالات والخدمات الشخصية والترفيهية، والبحرين في خدمات التأمين، والسعودية في خدمات البناء والخدمات الحكومية والسفر، أما العراق في خدمات البناء والأعمال الأخرى، أما بالنسبة لفلسطين فأبرزت قدرات تنافسية في خدمات البناء، والسودان في خدمات التصنيع، كما نجد قطر في الخدمات الشخصية والثقافية، والكويت كذلك في خدمات التأمين، وبنان في الخدمات المالية والتأمين، أيضا ليبيا تبين قدرات تنافسية جديدة في خدمات التأمين والمعلومات والاتصالات، والمغرب أظهرت ميزة تنافسية في خدمات البناء والصيانة والإصلاح مؤخرا كذلك، أما موريتانيا واليمن فقد أظهرا ميزة تنافسية في خدمتي النقل والسلع والخدمات الحكومية وهذا باستثناء سوريا والصومال التي لم تتوفر عليهما بيانات كافية. أما الجزائر، جيبوتي، عمان، جزر القمر ومصر لم يظهروا ميزة تنافسية جديدة مؤخرا. وأيضا كان لجائحة كورونا تأثيرا مباشرا على ظهور خدمات جديدة في الدول العربية كخدمات المعلومات والاتصالات والخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية والتأمين وأيضا خدمات التصنيع على المدخلات المادية المملوكة من قبل الآخرين في كل من الإمارات، السعودية، تونس ولبنان.

الفرع الثالث: مؤشرات تقييد وأداء القطاعات الخدمية في المنطقة العربية

نحاول من خلال هذا المطلب تقييم مدى تقييدية* الحواجز أمام التجارة في الخدمات على المستوى القطري. وبالنسبة إلى ثلاثة قطاعات خدمات أساسية، بحيث نوضح درجة تقييدية أنظمة السياسات لقطاعان النقل والمالية والاتصالات نظرا إلى أن الروابط بين هذه القطاعات وباقي الاقتصاد تميل إلى القوة واحتمال تتأتى من تحريرها مكاسب كبرى. وبالإضافة إلى ذلك، تبرز أهمية هذه القطاعات للتكامل الإقليمي التركيز عليها. تم الاعتماد في تحليل لمدى تقييدية السياسات واللوائح التنظيمية المتعلقة بالتجارة في الخدمات على قاعدة بيانات القيود على التجارة في الخدمات التي وضعها Borchert, Gootiiz and Mattoo, 2012 وتجمع قاعدة البيانات هذه لـ103 بلدان مختلفة وخمسة قطاعات خدماتية بيانات قابلة للمقارنة من معلومات وبيانات متوفرة علنا وأخرى مجمعة من استبيانات عن السياسات التي تؤثر على تجارة الخدمات (الاسكوا، 2018، صفحة 61). وهي تقدم تغطية غير كاملة، لكنها واسعة نسبيا، للبلدان العربية، خاصة بالمقارنة مع مصادر المعلومات الأخرى التي تحاول كشف مدى تقييدية نظام سياساتي معين بتفحص التزاماته السياساتية بموجب اتفاقات دولية أو سياسات محلية.

وفقا لمؤشر تقييد تجارة الخدمات التي تم التطرق إليه سابقا، والذي وضحنا من خلاله أن كثير من الدول العربية سجلت قيم أعلى في هذا المؤشر. ولو قارنا المنطقة العربية ككل (Arab WTo, Arab non-WTO, AMU, GCC, Rest of Arab)** مع باقي مناطق العالم الأخرى أو التكتلات الاقليمية الأخرى (ASEAN, COMESA, EU20, MERCOSUR, NAFTA)، وهذا من خلال الشكل الموالي:

* يشكل توفر بيانات كافية عن القيود على التجارة في الخدمات تحديا. والمشكلة حادة بصورة خاصة في حالة البلدان النامية، بما فيها تلك التي في المنطقة العربية، نظرا إلى المفارقة بين أهمية قطاع الخدمات ومعرفتنا المحدودة بالسياسات واللوائح التنظيمية المتعلقة بالتجارة في الخدمات. كما أن الطرائق المختلفة التي تعتمد في التداول في الخدمات تفاقم صعوبة تحديد السياسات واللوائح التنظيمية المقيدة للتجارة فيها.

ووفقا لذلك، لتقييم مدى تقييدية نظام سياساتي معين، لابد من توفير معلومات عن مجموعة واسعة من السياسات واللوائح التنظيمية العامة واللوائح الخاصة بقطاعات معينة، بما في ذلك التقييدات المتعلقة بالملكية، والتمييز في منح التراخيص، والقيود على عمليات مقدمي الخدمات الأجانب، والتمييز في اللوائح التنظيمية للتحوط من المخاطر على النظام المالي الكلي.

** Arab WTO: الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

Arab non-WTO: الدول العربية الغير أعضاء في منظمة التجارة العالمية

AMU: دول اتحاد المغرب العربي وتمثل كل من تونس والجزائر والمغرب ولا تتوفر بيانات عن ليبيا وموريتانيا

GCC: دول مجلس التعاون الخليجي تشمل كل من البحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية، لا تتوفر بيانات عن الامارات العربية المتحدة

Rest of Arab: باقي الدول العربية وهي الأردن ولبنان ومصر واليمن.

ASEAN: رابطة أمم جنوب شرق آسيا تشمل اندونيسيا وتايلند وسنغافورة وفيتنام والفلبين وماليزيا، لا تتوفر بيانات عن بروناي وكمبوديا ولاوس وميانمار.

COMESA: السوق المشتركة لدول شرق افريقيا والجنوب الافريقي وتشمل اثيوبيا وأوغندا وبوروندي ورواندا وزامبيا وزمبابواي وكينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومدغشقر ومصر ومالاوي وموريشيوس، لا تتوفر بيانات عن اريتريا وجزر القمر وجيبوتي والسودان وسوازيلاند والسيشل وليبيا.

EU20: 20 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي تم اختيارهم في المؤشر.

شكل رقم (4-9): تقييد تجارة الخدمات حسب القطاع عبر مناطق وتكتلات مختلفة

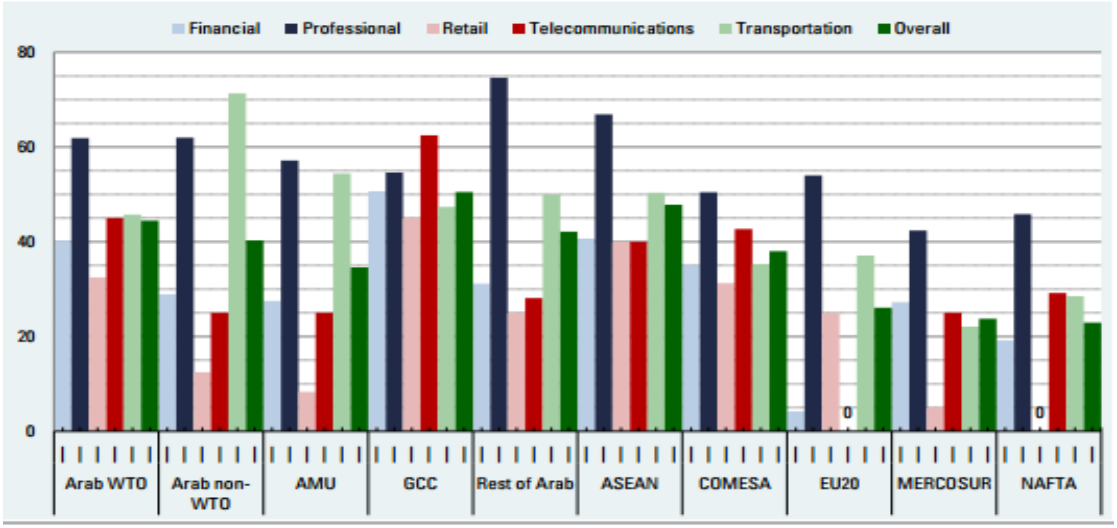

ملاحظة: تعتبر المؤشرات للمناطق والتكتلات هي متوسطات بسيطة للبلدان التي تشكل المنطقة/التكتل.

المصدر: (الاسكوا، 2018، صفحة 72)

من الشكل أعلاه نلاحظ أن تجارة الخدمات في المنطقة العربية أكثر تقييدا مقارنة بالمناطق والتكتلات التجارية الأخرى الرئيسية في أنحاء العالم، باستثناء بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وبصورة خاصة، الخدمات المالية وخدمات الاتصالات، وإلى حد ما خدمات النقل، أكثر تقييدا في المنطقة العربية مقارنة بالمناطق والتكتلات الأخرى. وفي العادة، تخضع الخدمات المهنية إلى تقييد في جميع المناطق والتكتلات: ولا تشكل المنطقة العربية استثناءا. وليست خدمات التجزئة منغلقة بشكل خاص في المنطقة العربية.

كما أن المجموعات العربية غير متجانسة من حيث درجة تقييدية الخدمات. فلدى بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC) أنظمة تقييدية نوعا ما، بغض النظر عن قطاع قطاع الخدمات الفرعي. ودرجة مؤشر تقييد تجارة الخدمات لدى المجلس هي الأعلى بين المناطق والتكتلات المقارنة. ويتخذ اتحاد المغرب العربي (AMU) موقفا ليبراليا نسبيا في خدمات التجزئة والمالية والاتصالات، بينما تبدو خدمات النقل فيه من بين الأكثر تقييدا في العالم. بأما البلدان التي ليست في أي من هاتين المجموعتين فتقع بينهما من حيث تقييدية الخدمات الاجمالي. ففي هذه البلدان، الخدمات المهنية وخدمات النقل هي من بين الأكثر تقييدا في العالم، بينما خدمات المالية والاتصالات والتجزئة أقرب إلى مناطق أخرى.

أما بالنسبة للدول العربية فرادى فتتباين درجة التقييدية في تجارة الخدمات كلل وكذلك على مستوى القطاعات الفرعية المختلفة، والشكل الموالي يوضح درجة تقييدية تجارة الخدمات في المنطقة العربية بحسب خمسة قطاعات:

شكل رقم (4-10): تقييدية تجارة الخدمات حسب القطاع في المنطقة العربية

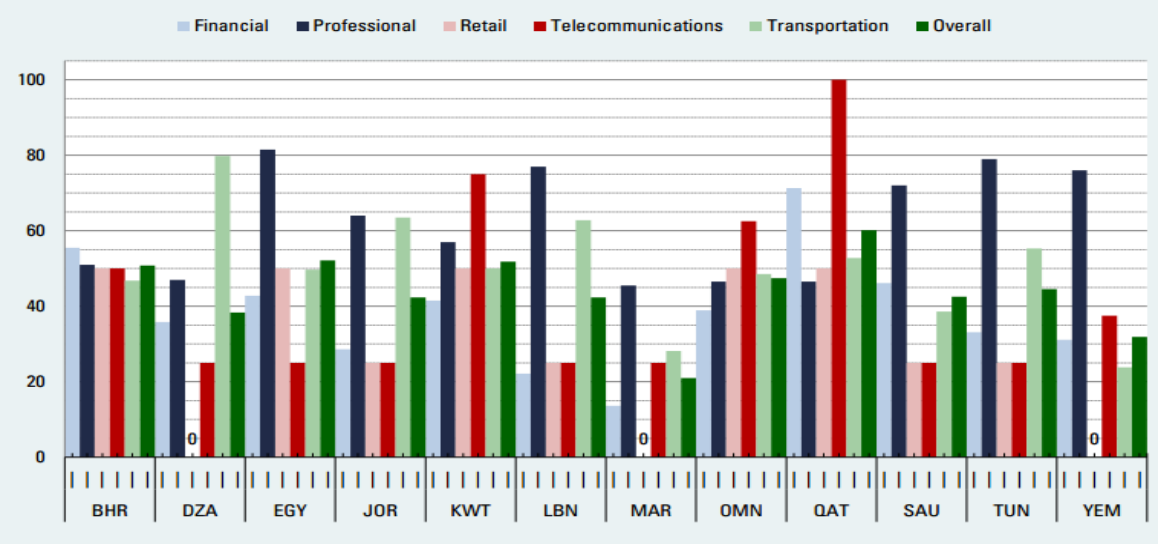

المصدر: (الاسكوا، 2018، صفحة 73)

من الشكل أعلاه نلاحظ أن القيم الأعلى للمؤشر تشير إلى موقف أكثرا تقييدا تتخذه السياسات واللوائح التنظيمية مميزة ضد الخدمات الأجنبية أو مقدمي الخدمات الأجانب في القطاع المعني. ويشمل التحليل كل من البحرين، الجزائر، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، قطر، السعودية، تونس واليمن في (05) قطاعات خدماتية وهي كل من الخدمات المالية والمهنية، خدمات التجزئة، خدمات الاتصالات، خدمات النقل والخدمات إجماليا. بحيث نلاحظ تباين في درجة تقييد القطاعات من دولة عربية إلى أخرى، بحيث تمثل الدول الأقل تقييدا في المنطقة من ناحية إجمالي الخدمات كل من المغرب تليها اليمن والجزائر. أما بالنسبة للخدمات الأكثر تقييدا في أغلب المنطقة العربية هي الخدمات المهنية في كل من مصر ولبنان وتونس واليمن ثم السعودية والأردن والكويت. كما يواجه قطاع الاتصالات أكبر الحواجز أمام التجارة خصوصا في قطر بدرجة أكبر تليها الكويت ثم عمان. وخدمات النقل في الجزائر وخدمات المالية في كل من قطر والبحرين.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية الشاملة لتعزيز تجارة الخدمات في المنطقة العربية

تبين التجارب الدولية التي تم الإشارة إليها أن كفاءة الخدمات مشتقة بشكل كبير من التحرير، بحيث يؤدي هذا التحرير إلى انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على موازين المدفوعات* ونقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة والاستثمار الأجنبي المباشر ودعم أبعاد التنمية المستدامة، فالدول التي حررت قطاعاتها الخدمية بصورة كبيرة نمى معدل نموها بشكل أسرع من تلك الدول التي لم تحرر قطاعاتها الخدمية، ولا ننسى تكلفة التحرير لتجارة الخدمات مقارنة بتحرير تجارة السلع والتي تعتبر هذه الأخيرة أكبر من سابقتها في معدل البطالة وكذا الحصيلة الجمركية لها.

المطلب الأول: آثار تحرير تجارة الخدمات على الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار العربي البيني

يمثل الاستثمار جوهر التنمية الاقتصادية وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد وباقي المجالات الأخرى، فله أهمية بالغة في قياس مدى انفتاح وجاذبية الاقتصاد له، ويعتبر قناة رئيسية يمر عبرها مشغلو الخدمات الأجنبية للمنافسة في السوق المحلية واختراقها (الاسكوا، 2018، صفحة 102)، وهذا ما تم الإشارة إليه في العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بتجارة الخدمات (الفصل الثاني). فالدول العربية تتوقع من تحرير تجارة الخدمات بينها جذب المزيد من الاستثمارات البينية والأجنبية بفضل ما يتيحه من توسع السوق. بحيث أن هناك مجال واسع لتوسيع التكامل الاقتصادي، الأمر الذي قد يترتب عليه مكاسب متعددة طويلة الأجل من تحفيز النمو الاقتصادي ورفع مستويات الدخل في الدول العربية (توات، 2012، صفحة 285).

الفرع الأول: تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية

سجل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال سنة 2005 حوالي 46,7 مليار دولار لترتفع هذه التدفقات في السنوات الموالية وتسجل أعلى قيمة لها في سنة 2008 بلغت حوالي 86,7 مليار دولار. لتنخفض هذه القيمة في العام الموالي لتسجل حوالي 78,15 مليار دولار سنة 2009 وهذا راجع للأزمة المالية العالمية وركود النشاط الاقتصادي، ليستمر هذا الانخفاض في السنوات الموالية لتشهد هذه التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة إلى الدول العربية انخفاض متتالي في الفترة من 2010 إلى 2015، حيث انخفضت من قيمة 69 مليار دولار في 2010 لتسجل في عام 2015 أدنى قيمة في حجم التدفقات ما قيمته 25 مليار دولار، إلا أن هذا الانخفاض الكبير والمتواصل في السنوات من 2010 إلى

*إن عملية تحرير تجارة الخدمات لها عدة تأثيرات على رصيد ميزان الخدمات حيث تم الاشارة إلى التأثير على ميزان الخدمات سابقا وتم توضيح تطور رصيد هذا الميزان طيلة فترة الدراسة (2005-2020).

2015 راجع إلى الأحداث السياسة التي حدتث في العالم العربي وصفقات التملك والإندماج عبر الحدود، إلا ان سنتي 2017 و2018 شهدا ارتفاع في هذه الاستثمارات بقيمتي 31,4 مليار دولار و35,6 مليار دولار على التوالي، ليواصل نمو التدفقات الاستثمارات العربية الواردة إلى الدول العربية خلال السنة الموالية بقيمة 39,8 مليار دولار. وتعتبر الإمارات العربية هي أكبر مستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية بما يقارب 17 مليون دولار مشكلا ارتفاع مقارنة بالسنة السابقة، ويعود ذلك إلى عقد صفقات استثمارية كبرى في قطاع النفط والغاز خاصة في إمارة أبوظبي مثلا (تحالف شركتين أمريكيتين بلاك روك و KKR للبنية التحتية على حصة ملكية بنسبة 40% من مجموع أصول خط الأنابيب في شركة البيترول أبو ظبي الوطنية بقيمة 4 مليارات دولار)، بالإضافة للإجراءات المبسطة وقدرتها على تسهيل المعاملات الضخمة، وكذلك السعودية سجلت ارتفاع في التدفقات الواردة إليها وهذا باتبعاها سياسة الاستثمار الجديدة وبرنامج الإصلاح الإقتصادي الأوسع في إطار مبادرة رؤية السعودية 2030. والتي تهدف إلى تحسين بيئة الإستثمار في البلاد وتعزيز التنويع الاقتصادي ويعود النمو في التدفقات بالأساس إلى صفقات الإندماج، وتراجعت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية في منطقة شمال إفريقيا بإستثناء مصر التي حافظت على موقعها كأكبر مستقبل ويرجع ذلك إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة والتي أدت إلى تحسين إستقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد، وفي المقابل انخفضت في كل من المغرب والسودان وتونس نتيجة تباطئ النمو الاقتصادي (تقرير مناخ الاستثمار بين الدول العربية، 2020، صفحة 38). ليسجل انخفاض في نمو التدفقات الاستثمارات العربية الواردة إلى الدول العربية خلال سنة 2020 بحيث سجلت قيمة 36,6 مليار دولار وهذا نتيجة أزمة كورونا التي عصفت بالاقتصاديات العالمية وتوقف النشاط الاقتصادي لكثير من القطاعات الحيوية.

وما يمكن قوله مما سبق ومن الملحق رقم (4-11) أن الدول العربية عرفت تغيرات ملحوظة في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد بين الارتفاع والتراجع خلال السنوات من 2005 إلى 2020، بحيث حافظت دول الخليج العربي على استقرارها في هذه الفترة . وللإشارة أيضا تركزت الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية في ثلاث دول رئيسية هي الإمارات بدرجة أولى، مصر والسعودية.

ويمكن تمثيل تطور التدفقات الواردة للدول العربية من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (4-11): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية (2005-2020)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

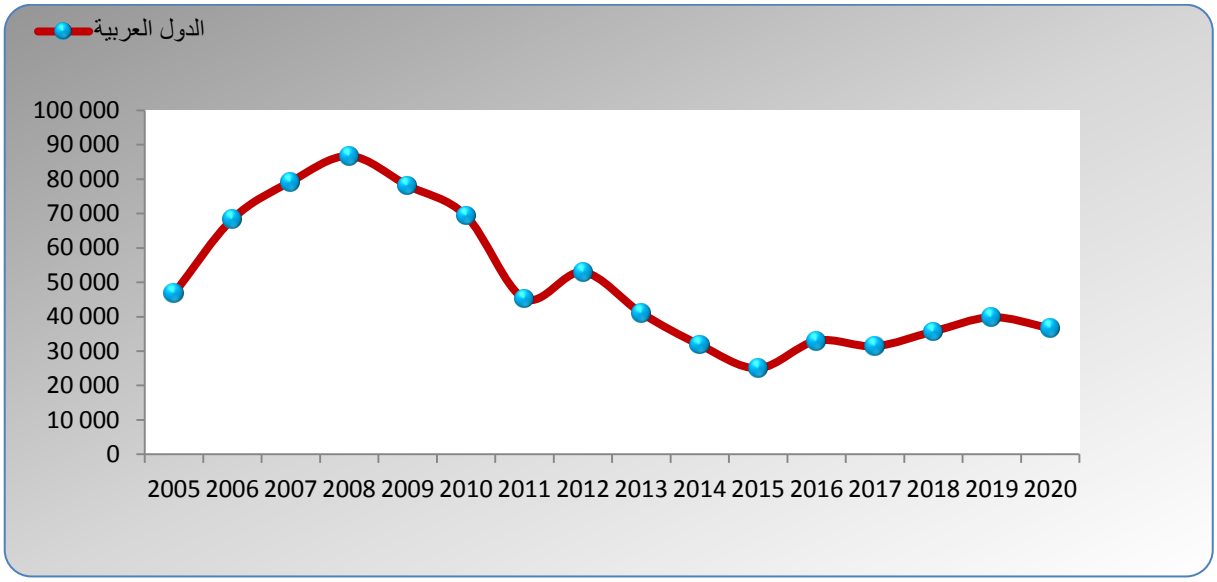

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: الملحق رقم (4-11).

أما من ناحية التوزيع القطاعي حسب عدد المشاريع للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية ما يبينه الشكل الموالي:

الجدول رقم (4-5): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية لعام 2018

القطاع	عدد المشاريع	% من الإجمالي	% معدل التغير
خدمات الأعمال	99	11.3%	-2%
الخدمات المالية	88	10.0%	14%
خدمات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	77	8.8%	-13%
المنسوجات	77	8.8%	28%
منتجات استهلاكية	71	8.1%	25%
الاتصالات	58	6.6%	53%
الغذاء والتبغ	44	5.0%	38%
معدات صناعية	44	5.0%	13%
الفنادق والسياحة	37	4.2%	85%
العقارات	28	3.2%	-10%
الفحم والنفط والغاز	26	3.0%	73%
وسائل النقل	26	3.0%	-42%
المعادن	18	2.1%	100%
أخرى	183	25.3%	-51%
الإجمالي	876.0	100%	7%

المصدر: (نشرة ضمان الاستثمار، 2019، صفحة 18).

من الشكل أعلاه نلاحظ ارتفاع معدل الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2018 بمعدل 7% ليبلغ 876 مشروعا موزعة على 13 قطاعا رئيسيا وعدد من القطاعات الأخرى، بحيث نلاحظ تصدر قطاع خدمات الأعمال كأهم قطاع مستقبل لمشاريع الاستثمار الجديدة في المنطقة العربية بعدد 99 مشروعا وبحصة 11.3% من الإجمالي، ثم تليه الخدمات المالية بحصة 10% وبعدد مشاريع 88 مشروعا، ثم تأتي خدمات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات في المرتبة الثالثة بعدد 77 مشروعا وبحصة 8.8% من الاجمالي. كما يأتي قطاع الاتصالات في المرتبة السادسة بعدد مشاريع 58 مشروعا، وأيضا سجل قطاع الفنادق والسياحة حصة 4.2% من الإجمالي محقق معدل نمو بحوالي 85%. وبهذا تعتبر القطاعات الخدمية من القطاعات التي تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمنطقة العربية، كونها خدمات تدخل في العملية الإنتاجية، وتسهل انتقال رؤوس الأموال كالخدمات المالية وأيضا النمو المتزايد للتكنولوجيا والتعامل بها في شتى المجالات يستدعي الأمر نقل التكنولوجيا من الدول المصدرة لها، وزيادة الطلب على هذه الخدمات وخصوصا خدمات الاتصالات. ولا ننسى قطاع السياحة الذي يعتبر قطاع حيوي يحتاج تحسين جودة الخدمات المقدمة على مستواه.

الفرع الثاني: تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة من الدول العربية

شهدا عامي 2006 و2007 ارتفاع ملحوظ في قيمة الاستثمارات الصادرة مقارنة بعام 2005، كما ارتفعت هذه القيمة في عام 2007 لتصل إلى 51 مليار دولار وهو ضعف المستوى الذي سجل عام 2006. أما فيما يتعلق بعام 2008 فقد شهد تراجعا بنسبة 23.3% إلى 39.7 مليار دولار مقارنة بعام 2007. ويعزى هذا إلى نزوع الشركات المستثمرة في المنطقة العربية إلى تجنب مخاطر الاستثمار في الخارج نتيجة الأزمة المالية العالمية (تقرير مناخ الاستثمار ، 2009، الصفحات 70-71). أما فيما يتعلق بإجمالي الاستثمار الأجنبي الصادرة من الدول العربية، فقد شهدت تراجعا حادا في سنة 2009 لتصل إلى 24.4 مليار دولار مقارنة بنحو 44.2 مليار دولار عام 2008 وهذا بنسبة 44.7%، ويعزى هذا التراجع في التدفقات الصادرة، بدرجة كبيرة إلى انخفاض ملحوظ في قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، نتيجة لنزوع الشركات المستثمرة في المنطقة إلى تجنب مخاطر الاستثمار في الخارج جراء الأزمة المالية العالمية (تقرير مناخ الاستثمار، 2010، صفحة 73). عرفت مجمل التدفقات الاستثمارية الأجنبية الصادرة من الدول العربية من الفترة 2010 حتى 2014 تذبذب مستمر بين الارتفاع والانخفاض الحاد، بحيث سجلت هذه التدفقات الصادرة ارتفاع ملحوظا خلال سنتي 2010 و2011 بقيمتي 19,83 مليار دولار إلى 24,64

مليار دولار على التوالي بارتفاع قدره 4.81 مليار دولار، لتتراجع هذه التدفقات في سنة 2012 وتسجل 18,17 مليار دولار، أما في سنة الموالية (2013) شهدت ارتفاع ملحوظا في قيمة التدفقات الصادرة وتسجل ما قيمته 29,47 مليار دولار (تقرير مناخ الاستثمار ، 2014، صفحة 14). ليسجل عام 2014 قيمة 14,50 مليار دولار في هذه التدفقات ثم يسجل عام 2015 قفزة بنسبة 96% مقارنة بعام السابق ليبلغ 28.4 مليار دولار (تقرير مناخ الاستثمار، 2016، صفحة 14)، لتشهد اتجاها تصاعديا خلال الفترة التي بعدها من سنة 2015 إلى سنة 2019 بالقيم التالية على الترتيب 29,27 مليار دولار، 31,98 مليار دولار، 49 مليار دولار. وفي سنتي 2019 و2020 شهدا انخفاض في قيمة التدفقات الصادرة للدول العربية بنسبة 20.5% وتسجل ما قيمتهما 39,458 و31,35 مليار دولار على التوالي (تقرير مناخ الاستثمار، 2021، صفحة 50). ويمكن تمثيل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة من الدول العربية من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (4-12): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة إلى الدول العربية (2005-2020)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

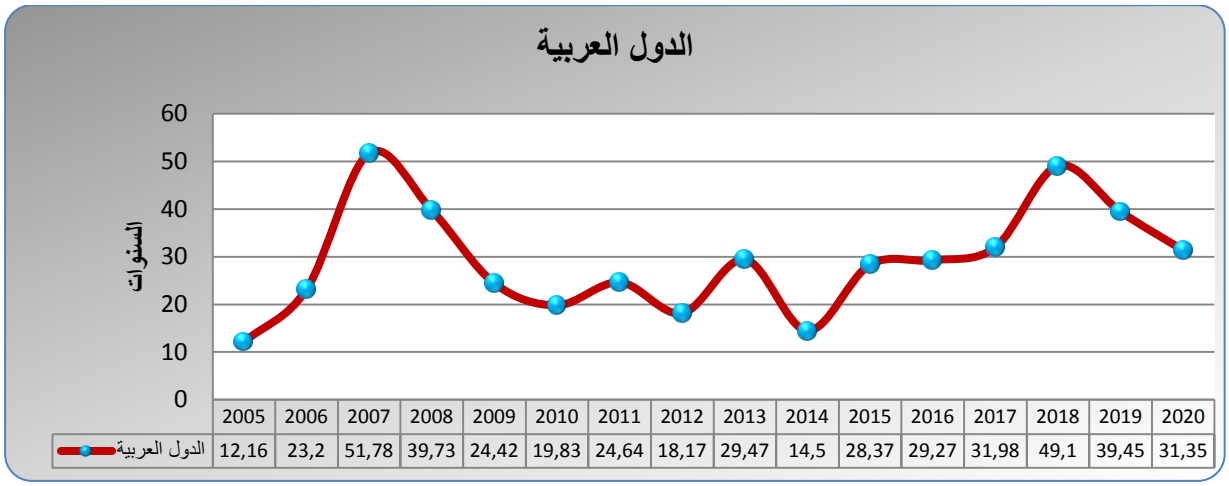

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الدول العربية	12,16	23,2	51,78	39,73	24,42	19,83	24,64	18,17	29,47	14,5	28,37	29,27	31,98	49,1	39,45	31,35

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: تقارير مناخ الاستثمار مختلفة (2009، 2010، 2014، 2016، 2017، 2021)

الفرع الثالث: قطاع الخدمات وتدفقات الاستثمار العربي البيني

بالنسبة للاستثمارات العربية البينية يمكننا تشخيص واقعها من خلال تحديد حجم التدفقات وواقع مناخ الاستثمار فيها من حيث تنافسية الشركات وحماية المستثمرين، وكذا الإشارة إلى التوزيع القطاعي لتوزيع الاستثمارات البينية في الدول العربية، وهذا فيما يلي:

أولا: من حيث حجم تدفقات الاستثمارات العربية البينية: شهدت الاستثمارات المباشرة العربية البينية تطورات إيجابية إلا أنها لم تبلغ الحجم المطلوب سواء في ضوء إمكانيات الدول العربية الاستثمارية أو مقارنة بأداء

بعض التكتلات الاقتصادية الأخرى، خلال سنة 2011 ووفق لخمس دول عربية (الجزائر، مصر، الأردن، تونس واليمن) فقد بلغت قيمة تدفقات الاستثمارات 6.82 مليار دولار مقابل 3.2 مليار دولار لنفس الدول لسنة 2010. أي بارتفاع بلغ معدله 113% (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتأمين الصادرات ، 2011، صفحة 127). وعرفت ارتفاعا خلال السنوات (2010 و2012) أكثر من 103 مليار دولار، وفي سنة 2015 قدرت بـ 33.88 مليار دولار للدول الخمس سابقة الذكر، بينما شهدت سنة 2016 و2017 و2018 قيام شركات عربية بإنشاء مشاريع جديدة في المنطقة خارج حدودها حيث ساهم قيام 91 شركة عربية بإنشاء 142 مشروع بتكلفة قدرها 22.2 مليار دولار موفرة نحو 26.6 فرصة عمل جديدة (تقرير مناخ الاستثمار، 2017، صفحة 20)، وقيام 92 شركة قامت بإنشاء 172 مشروع بتكلفة 12.6 مليار دولار موفرة 29400 فرص عمل (تقرير مناخ الاستثمار، 2018، صفحة 19)، قيام 103 شركة ساهم بإنشاء 173 مشروع بتكلفة 26.4 مليار دولار موفرة 32196 فرص عمل جديدة (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2019، صفحة 19)، إلا أنه هذا التحسن لم يدم إلا أن عرف ركود خلال السنوات 2019 و2020 جراء ما خلفته أزمة كوفيد-19 حيث تأثرت الدول العربية بالدرجة الأولى بسبب إنهيار وتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وحسب مؤشرات الاستثمار العربي البيني في الدول العربية تراجعت تدفقات الاستثمار العربي البيني خلال سنة 2020 مقارنة بـ 2019 ونجم عنه تراجع في عدد المشاريع بنسبة 42.1% من 190 مشروع إلى 110 مشاريع لتمثل 17.9% من مجمل المشاريع التي شهدتها الدول العربية خلال 2020، كما عرفت التكلفة الاستثمارية للمشاريع هبوطا بمعدل 68.8% من 15.3 مليار دولار إلى 4.8 مليار دولار لتمثل 14.1%من مجمل تكلفة مشاريع الاستثمار، وكذا تراجع في عدد الوظائف التي توفرها تلك المشاريع بمعدل 24.9% من 14.5 ألف وظيفة إلى 10.9 آلاف وظيفة (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2021، صفحة 45). في مجمل الوضع بعدما شهدت الاستثمارات العربية البينية حالات تذبذب، إلا سرعان ما تعافت خلال 2021 التي عرفت ارتفاع في عدد المشاريع البينية بنسبة 20% وتكلفة الاستثمارات العربية بنسبة 55.1%، حيث حققت هذه الأخيرة قفزة نوعية، وشهد أيضا 2021 زيادة الوظائف (تقرير مناخ الاستثمار، 2022، صفحة 56). والشكل الموالي يوضح تطور التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار العربي البيني:

شكل رقم (4-13): تطور التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار العربي البيني

الوحدة: مليار دولار أمريكي

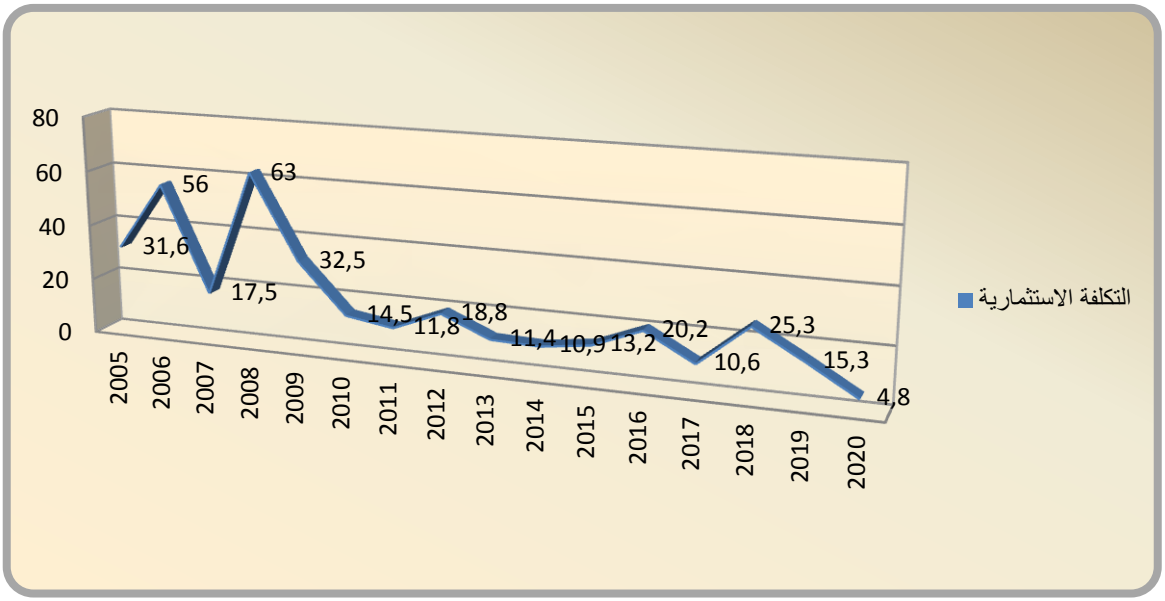

المصدر: (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2021، صفحة 42)

جدول رقم (4-6): تطور عدد المشروعات العربية البينية وتكلفتها للفترة (2005- 2020)

البيان	عدد المشروعات
2005	118
2006	221
2007	108
2008	257
2009	191
2010	212
2011	258
2012	353
2013	241
2014	162
2015	157
2016	142
2017	168
2018	173
2019	190
2020	110

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقارير مناخ الاستثمار سنوات مختلفة (2017، 2018، 2019).

من خلال الشكل والجدول نلاحظ تواضع الحجم الإجمالي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 2005-2020 حيث شهدت مؤشراتها تذبذبا واضحا إذ نلاحظ أن عدد المشروعات والقيمة الاستثمارية البينية ارتفعت من 118 مشروعا بقيمة اجمالية 32 مليار دولار سنة 2005 إلى 221 مشروع بقيمة إجمالية تقدر بـ56 مليار دولار، ثم تنخفض في السنة الموالية إلى 108 مشروع بقيمة 17.5 مليار دولار لترتفع إلى 257 مشروع بقيمة 63 مليار دولار سنة 2008، لتعرف انخفاض في عدد المشاريع وقيمتها في سنة 2009 وتبلغ 191 مشروع بقيمة اجمالية 32.5 مليار دولار جراء نتائج الأزمة المالية العالمية. كما نلاحظ أن قيمة المشاريع الاستثمارية البينية انخفضت كثيرا على ما كان قبل 2009، وهذا يرجع إلى الأحداث التي عرفتها بعض البلدان العربية، حيث بلغت أدنى قيمة لها سنة 2014 بـ163 مشروعا بقيمة 10.9 مليار دولار. وهذا راجع إلى تراجع أسعار الصادرات النفطية في سنة 2014، وأيضا للتوترات الناتجة عن الخلافات العربية – العربية، بسبب الأزمات التي خلفتها الثورات في بعض الأقطار العربية وكان لها الدور الكبير لتراجع هذه المشروعات. ثم بداءت تتحسن في قيمة هذه المشاريع الاستثمارية البينية، ليتراجع هذا الأداء في عام 2020 مسجلا أدنى المستويات بقيمة 4.8 مليار دولار وعدد مشاريع 110 مشروعا عربيا بينيا. وهذا نتيجة ما أحدثته جائحة كورونا في بيئة الأعمال العربية. عموما نلاحظ ضعف حجم الاستثمارات العربية البينية، باستثناء عامي 2006 و2008، ما يفسر أن هناك عوامل غير بيئة الأعمال تتحكم في حجم هذه الاستثمارات، كما تم الإشارة إليها تمثلت في عدم الاستقرار في المنطقة العربية أو العالم نتيجة الأزمات وأيضا تطورات أسعار النفط.

ثانيا: من حيث تنافسية الشركات

إن تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية يفترض أن يمنح الشركات فرصة لتوسيع استثماراتها الإقليمية، من خلال الانتقال من الإنتاج للأسواق الوطنية الضيقة إلى الانتاج لسوق إقليمي واسع مستفيدة من توسيع استثماراتها المحلية وبخاصة الشركات المالية والخدماتية. بحيث تستطيع الوصول إلى الموارد والأسواق والتفاعل مع التغييرات في التكنولوجيا والفنون الإنتاجية الحديثة وأساليب الإدارة وإستراتيجيات التسويق المبتكرة. ومن الواضح أن الدول العربية لم تستفد حتى الآن من مناخ استثماري أفضل، وتعاني من عراقيل ومشاكل في بيئة الأعمال تحد من إنتاجيتها وتنافسيتها والتفاعل مع التغييرات التكنولوجية والأساليب الإدارية وإستراتيجيات التسويق المبتكرة (توات، 2012، صفحة 230). ولكن ما يميز بيئة الأعمال العربية وتعاني منها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من القطاع الخاص صعوبة الحصول على التمويل. معبرا عنها بصعوبة الحصول على خطوط ائتمانية أو تسهيلات مصرفية أو إمكانية النفاذ لأسواق رأس المال

بواسطة تكاليف تنافسية تخول هذه الشركات أن توسع قدراتها و تستغل فرص التصدير أو أن تتنافس بنجاح أكبر في الأسواق الإقليمية.

كما هناك تفاوت في صعوبة وصول القطاع الخاص في الدول العربية إلى أسواق رؤوس الأموال المحلية والدولية، والجدول الموالي يوضح مدى هذا التفاوت والذي يعبر عنه بمؤشر قدرة الشركات على النفاذ لأسواق رؤوس الأموال:

جدول رقم (4-7): مؤشر قدرة الشركات في الدول العربية على النفاذ لأسواق رؤوس الأموال المحلية و الدولية (2009-2007)

الترتيب عربياً لعام 2009	الدولة	2007		2008		2009		فرق القيمة بين عامي 2008 و 2009	فرق الترتيب بين عامي 2008 و 2009
		القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب		
1	الإمارات	6.13	29	6.92	19	6.77	22	(0.15)	(3)
2	الكويت	6.09	32	6.10	31	6.22	30	0.12	1
3	سلطنة عمان	5.36	42	5.97	33	5.91	35	(0.06)	(2)
4	السعودية	5.73	36	5.76	37	5.90	36	0.14	1
5	لبنان	5.12	48	5.54	39	5.66	39	0.12	0
6	الأردن	5.14	47	5.51	42	5.47	46	(0.04)	(4)
7	تونس	4.60	59	4.90	52	5.21	48	0.31	4
8	مصر	4.36	65	4.85	54	5.08	50	0.23	4
9	المغرب	4.08	71	4.30	67	4.74	60	0.44	7
10	اليمن	2.68	104	2.82	103	3.09	96	0.27	7
11	سورية	2.78	103	3.12	92	2.59	107	(0.53)	(15)
12	موريتانيا	2.63	105	2.11	117	2.18	116	0.07	1
متوسط الدول العربية		4.56	-	4.83	-	4.9	-	0.07	0

ملاحظة: تتراوح قيمة المؤشر بين 0 للدول التي يعاني فيها القطاع الخاص من صعوبة كبيرة في الوصول إلى التمويل و 10 للدول التي يتمتع فيها القطاع الخاص بإمكانيات كبيرة في الوصول على التمويل.

المصدر: (نشرة ضمان الاستثمار، 2011، صفحة 15)

من الجدول أعلاه حيث تأتي الإمارات العربية المتحدة في طليعة مجموعة الدول العربية، وتليها الكويت و عمان. أما بقية الدول العربية فيسجل المؤشر فيها مستويات أدني.

ورغم وجود آليات إقليمية لدعم تمويل التجارة الخارجية والبينية للدول العربية ممثلة في عدة هيئات وطنية وإقليمية لتمويل وضمان ائتمان التصدير أهمها برنامج تمويل التجارة العربية وعمليات ضمان ائتمان الصادرات التي تقوم بها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات*. ومع ذلك، فإن حجم

* للإطلاع حول أنشطة المؤسسة يرجى زيارة موقعها الإلكتروني على:

التمويل الذي أتاحه نشاط هذه المؤسسات أقل بكثير من الاحتياجات التي تقابل التطورات الذي تعرفها التجارة الخارجية والبينية للدول العربية (توات، 2012، صفحة 234). وهذا ما ينعكس في ضعف الاستثمارات العربية البينية التي لا زالت بعيدة عن تحقيق القفزة نوعية وزيادة الترابط بين الاقتصاديات العربية، والتي تعتبر كمدخل رئيسي للتكامل الاقتصادي العربي. كما ينعكس نقص التمويل في عدم قدرة الشركات العربية على العمل وزيادة تفاعلها في الأسواق العربية.

وتشكل الحواجز أمام تأسيس الشركات ودخولها مجال الأعمال التجارية، بما في ذلك أنشطة الإنتاج الموجهة نحو التصدير (تقاس بعدد الإجراءات اللازمة لبدء مشروع ما، وكذا الوقت والتكلفة اللازمين لذلك، ومتطلبات الحد الأدنى لرأس المال المطلوب) مؤشرا هاما لنوعية بيئة الأعمال في الدول العربية، ويوضح الجدول التالي ذلك:

جدول رقم (4-8): مؤشر قدرة الشركات على بدء النشاط التجاري في الدول العربية (2019-2020)

الدولة	الترتيب			الإجراءات (عدد)		الزمن (أيام)		التكلفة (كنسبة من دخل الفرد)		الحد الأدنى من رأس المال (كنسبة من دخل الفرد)	
	2019	2020	التغير	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020
الإمارات	22	17	5	12	12	18	18	11,8	11,3	0	0
تونس	74	19	55	6,5	6,5	8,5	8,5	1,1	1	3.1	2.9
سلطنة عمان	24	32	8	9	9	16	16	82,5	54,2	28.5	17.2
السعودية	139	38	101	6	6	14	14	41,9	39,7	0	0
المغرب	33	43	10	6,5	5,5	11,5	12,5	42,6	20,3	0	0
موريتانيا	44	49	5	8,5	8,5	26,5	26,5	38,8	34,2	16.6	14.6
البحرين	64	67	3	7,5	7,5	12,5	12,5	23,9	23,3	0,1	0,1
الكويت	133	82	51	7,5	5,5	35,5	19,5	2	1,7	0	0
مصر	111	90	21	8	8	15	15	40	42,3	38.9	41.5
قطر	94	108	14	10	10	35	35	23	24,6	26.6	30
الأردن	105	120	15	4	4	6	6	16,2	15,8	0	0
جيبوتي	108	123	15	4	4	9	9	3,7	3,6	0	0
سوريا	135	143	8	4,5	4,5	4,5	4,5	3,3	3,1	0	0
لبنان	146	151	5	8,5	8,5	9	9	6,7	6,3	0	0

- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات " ضمان "**: هي مؤسسة متعددة الأطراف للتأمين ضد مخاطر الائتمان والمخاطر السياسية. تأسست "ضمان" عام 1974 ومقرها في دولة الكويت، وتضم عضويتها جميع الدول العربية وأربع مؤسسات مالية عربية مشتركة. وتتمثل مهمتها في تسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية الأعضاء ودعم الصادرات والواردات العربية عبر توفير خدمات تأمينية متخصصة. متاح على الموقع: www.iaigc.net

الجزائر	150	152	2	11	3,5	18	10,5	6,6	5,4	0	0
العراق	153	154	1	9	9	70	70	195,2	198,2	0	0
اليمن	177	156	21	9,5	9,5	34,5	34,5	20,9	17,8	0	0
السودان	154	157	3	7,5	7,5	15,5	15,5	7,6	8,1	75.7	88.3
جزر القمر	163	158	5	7	3	9	9	4,3	2,9	0	0
ليبيا	160	164	4	2,5	2,5	4	4	22,8	17,2	0	0
فلسطين	171	173	2	10,5	10,5	43,5	43,5	46,8	40,3	0	0
الصومال	189	188	1	6,5	6,5	40,5	40,5	118,8	40,2	0	0
المتوسط الدول العربية	116	108	8	7,55	6,89	20,73	19,70	34,57	27,80	0,10	0,10

Source: (The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation, 2020)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه من بين 22 دولة عربية لا تتواجد في المراتب الخمسين الأولى سوى أربع دول عربية في سنة 2019 هي كل من الإمارات، سلطنة عمان وموريتانيا والمغرب لتتقدم دولتين أخريتين في سنة 2020 لهذا الترتيب بالإضافة إلى الدول العربية السابقة هي كل من السعودية و تونس. كما شهدت دول عربية أخرى تحسن في مؤشراتها ما انعكس في مرتبتها العالمية مقارنة بالدول الأخرى. ومن بين هذه الدول التي احتلت مراتب متأخرة بين دول العالم فيما يخص مؤشر قدرة الشركات على بدء مشاريع الأعمال 10 تسع دول عربية في أدنى الترتيب هي سوريا، الجزائر، لبنان، العراق، اليمن، السودان، جزر القمر، ليبيا، فلسطين والصومال.

وبوجه عام، فإن التكاليف المرتفعة والإجراءات المعقدة لبدء نشاطات الأعمال ودخول فيها كفيل بأن يحبط تأسيس الشركات خاصة الصغيرة والمتوسطة ما ينعكس هذا على كبح توسع الاستثمارات المحلية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على السواء، وكنتيجة لذلك كلما زادت صعوبة هذه الاجراءات كلما زادت صعوبة تأسيس الشركات مما يؤدي إلى صعوبة القيام بالاستثمارات لتطوير المشاريع.

ثالثا: من حيث حماية المستثمرين

عملت الدول العربية على تعزيز بيئة ومناخ الاستثمار بإصلاحات جوهرية وبذلت جهودا كبيرة في زيادة حماية المستثمرين، من خلال إصدار قانون يحظر الأطراف المعنية للتصويت بالموافقة على المعاملات مع أطراف لهم بهم صلة، وزيادة الشفافية بشأن توظيف المديرين في الشركات الأخرى، وتسهيل طلب الاجتماعات العامة، وكذا زيادة العقوبات اتجاه الادارة التي تصدر مخالفات تضر بسياسة الشركة. والجدول الموالي يوضح أهم هذه الاجراءات في بعض الدول العربية:

الجدول رقم (4-9): أهم الإجراءات التي عززت من حماية المستثمرين في بعض الدول العربية (2018-2019)

الدولة	الاجراءات
الأردن	▪ توسيع نطاق الوصول إلى الأدلة قبل المحاكمة، وزيادة حقوق المساهمين ودورهم في قرارات الشركات الكبرى، وتوضيح هياكل الملكية والرقابة والمطالبة بالمزيد من الشفافية المؤسسية.
الامارات	▪ زادت من حماية المستثمرين الأقلية من خلال النص على تنحية أعضاء الإدارة في حالات تضارب المصالح الضارة بالشركات.
البحرين	▪ عززت حماية المستثمرين الأقلية من خلال زيادة حقوق المساهمين ودورهم في القرارات الرئيسية، وتوضيح هياكل الملكية والرقابة والمطالبة بالمزيد من الشفافية للشركات.
تونس	▪ السماح للأقلية المستثمرين باللجوء إلى المحاكم لإلغاء الصفقات مع الأطراف المتضررة، وكذلك اشتراط الافصاح عن أعضاء مجالس الادارة والتوظيف الأساسي.
جيبوتي	▪ زيادة شفافية الشركات.
السعودية	▪ توفير قواعد واضحة لمسؤولية أعضاء مجلس الادارة وزيادة حقوق المساهمين وزيادة دورهم في القرارات الرئيسية، كما قامت في وقت سابق بإصدار قانون يحظر على الأطراف المعنية لتصويت بالموافقة على المعاملات ذات الصلة لهم بها وزيادة العقوبات ضد الادارة عند اصدار مخالفات تضر بسياسة الشركة.
السودان	▪ تسهيل الوصول إلى الأدلة في دعاوي المساهمين وزيادة حقوق ودور المساهمين في الشركات الخاصة.
عمان	▪ زيادة حقوق المساهمين وكذلك توضيح هياكل الملكية والرقابة.
الكويت	▪ المطالبة بمراجعة مستقلة لمعاملات الأطراف ذات الصلة وتوضيح هياكل الملكية والرقابة، والقيام بتقديم إشعار لمدة 21 يوما لاجتماعات الجمعية العمومية.
مصر	▪ زيادة شفافية الشركات، وتعزيز حماية المستثمرين عن طريق اشتراط هيئة مستقلة (مدققين) لتقييم المعاملات بين الأطراف المعنية كخطوة قبل الموافقة.
المغرب	▪ توسيع دور المساهمين في المعاملات الكبرى، وتعزيز المديرين المستقبلين، وزيادة الشفافية بشأن توظيف المديرين في الشركات الأخرى، وتسهيل طلب الاجتماعات العامة.

المصدر: (إسماعيل و قاسم حسن، 2023، صفحة 18)

رابعا: من حيث التوزيع القطاعي

بخصوص التوزيع القطاعي لتوزيع الاستثمارات البينية في الدول العربية، وعلى الرغم من قلة البيانات بهذا الخصوص وعدم توفرها بالنسبة للكثير من الدول، فمن حيث انخفاض حجم الاستثمارات العربية البينية استحوذت القطاعات الخدمية على الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات، حسب التكلفة الاستثمارية لعام 2021. وهذا ما يشير إليه الشكل الموالي:

شكل رقم (4-14): التوزيع القطاعي للاستثمارات البينية حسب التكلفة الاستثمارية خلال عام 2021

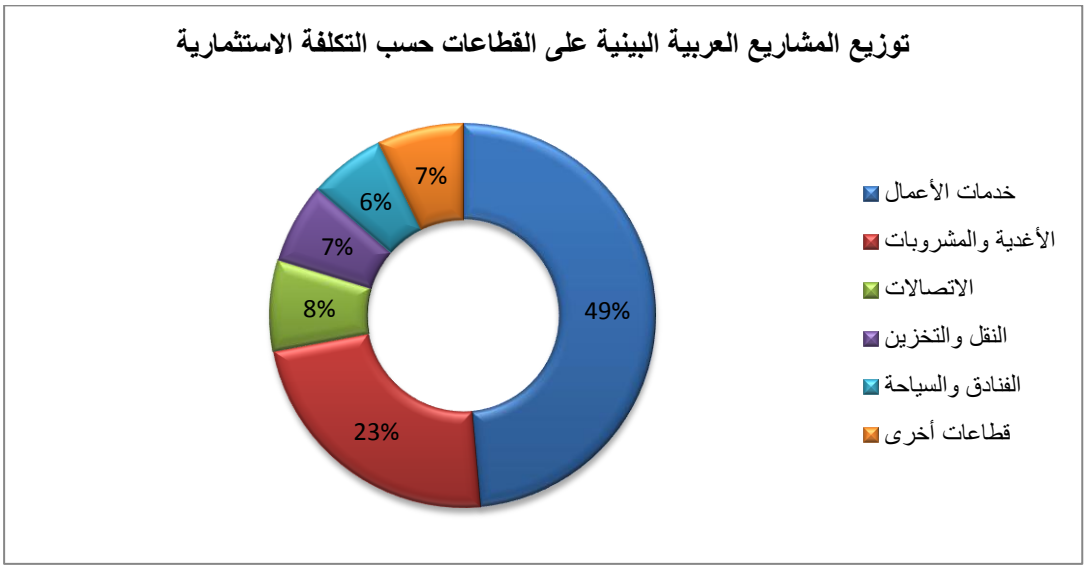

المصدر: (نشرة ضمان الاستثمار، 2021، صفحة 24)

من اجمالي 11 قطاعا مستقبلا للاستثمارات العربية، استحوذت 5 قطاعات على نحو 93% من حجم الاستثمارات بتكلفة بلغت 1.45 مليار دولار، وفرت بذلك أكثر من 2000 وظيفة جديدة خلال الربع الأول من عام 2021. ليتصدر قطاع خدمات الأعمال المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع، والتكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف بـ3 مشاريع نفذتها شركتان، وبتكلفة استثمارية اجمالية بلغت 761.3 مليون دولار، ووفرت ما يزيد على 1100 وظيفة. وحل قطاع الأغذية والمشروبات في المرتبة الثانية من حيث حجم الاستثمار، بتكلفة تجاوزت 366 مليون دولار ووفر 399 وظيفة جديدة، تلاه قطاع الاتصالات بتكلفة قدرت بـ121.3 مليون دولار لمشروع واحد وفر 72 وظيفة جديدة.

هذا التوزيع القطاعي يعطي مزيد من الحجج للدفع نحو تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، بالنظر للفرص التي يمكن أن تتيحها لجذب مزيد من الاستثمارات البينية المباشرة، والأثر المحتمل لذلك على التوظيف و النمو الاقتصادي. و يستدعي الأمر تحسين جودة الخدمات اللوجستية في الدول العربية وسهولة ممارسة الأعمال، لزيادة جذب أكثر للاستثمارات البينية في الدول العربية. بحيث يعد مستوى الخدمات اللوجستية* المقدمة في الدولة بشكل عام وللمستثمرين ورجال الأعمال بشكل خاص من العوامل الأساسية المؤثرة على بيئة أداء الأعمال ومناخ الاستثمار في الدولة، أما بالنسبة لأداء الخدمات اللوجستية

* **اللوجستيات** مفهوم واسع لا يقتصر على الطرق والبنية التحتية فقط ولكن تعريفه المبسط هو "إدارة تفاصيل عملية ما عبر تقليل الوقت والتكلفة" يقيس **مؤشر أداء الخدمات اللوجستية** الصادر عن مجموعة البنك الدولي ستة مكونات رئيسية تتمثل في الجمارك، والبنية التحتية، سهولة الشحن الدولي، وجودة الخدمات اللوجستية، والمعدلات الزمنية لأدائها، وتتبعها إلى السياسات الاجرائية التي يمكن أن تدعم تحسين كل عنصر على حدة.

فهي تعتبر محددا أساسيا للتنافسية التجارية. وهو مؤشر يعبر عن التقييم العام لمجموعة من العناصر الأساسية المحددة للقدرة على التسويق والمنافسة، وتشمل البنى التحتية للنقل والقدرة على تتبع مسار التجارة. ويظهر الشكل الموالي أداء هذا المؤشر للدول العربية في عام 2018:

شكل رقم (4-15): أداء مؤشر الخدمات اللوجستية لسنة 2018

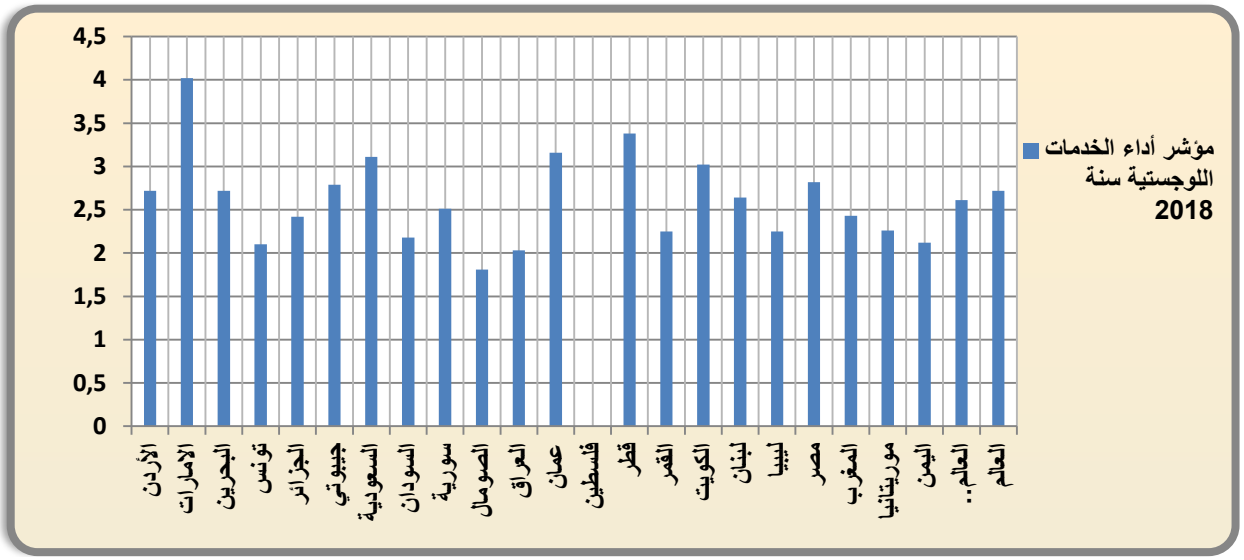

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: الملحق رقم (4-12).

من الشكل أعلاه نلاحظ أن أداء دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر الخدمات اللوجستية متقدم نسبيا مقارنة بغيرها من الدول العربية، بحيث تأتي الإمارات في المرتبة الأولى حيث سجل المؤشر حوالي 4.02، تليها قطر بـ3.38، ثم عمان والكويت الذي سجل فيهما المؤشر 3.16 و3.02 على التوالي. وذلك يرجع إلى المشاريع الكبرى التي تم تنفيذها في مجال البنى التحتية وأيضا في مجال تحديث الإجراءات اللوجيستية للتجارة التي انعكست إيجابا على تسهيل وتسيير انسياب الخدمات في هذه الدول. كما عبرت دول أخرى خارج المجلس على تقدم واضح في أداء الخدمات اللوجستية، كما هو الحال في مصر حيث سجل فيها المؤشر 2.86 وهو أعلى من المتوسط، وأيضا في جيبوتي والأردن ولبنان وسورية الذي سجل المؤشر قيمة أعلى من المتوسط، لتأتي الجزائر والمغرب بقيم قريبة من المتوسط مثلا 2.42 بالنسبة للجزائر و2.43 بالنسبة للمغرب. فالبنى التحتية المتعلقة بالنقل ونوعية التجارة لها دور حاسم في مستوى التنافسية التجارية وكفاءة الاستثمار، فالمستثمر يبحث عن أقل التكاليف ونوعية الخدمات المقدمة واللذان يعتبران أساسيان في تحديد مكان توجه الاستثمار.

وهذا مرتبط كذلك بسهولة ممارسة الأعمال التجارية، فأداء الدول العربية في هذا المؤشر ضعيفا، بحيث توجد غالبيتها في ترتيب متأخر جدا في المؤشر ما بين 104 و190 عالميا، والشكل الموالي يوضح ترتيبها في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لعام 2019:

شكل رقم (4-16): سهولة ممارسة الأعمال لعام 2019

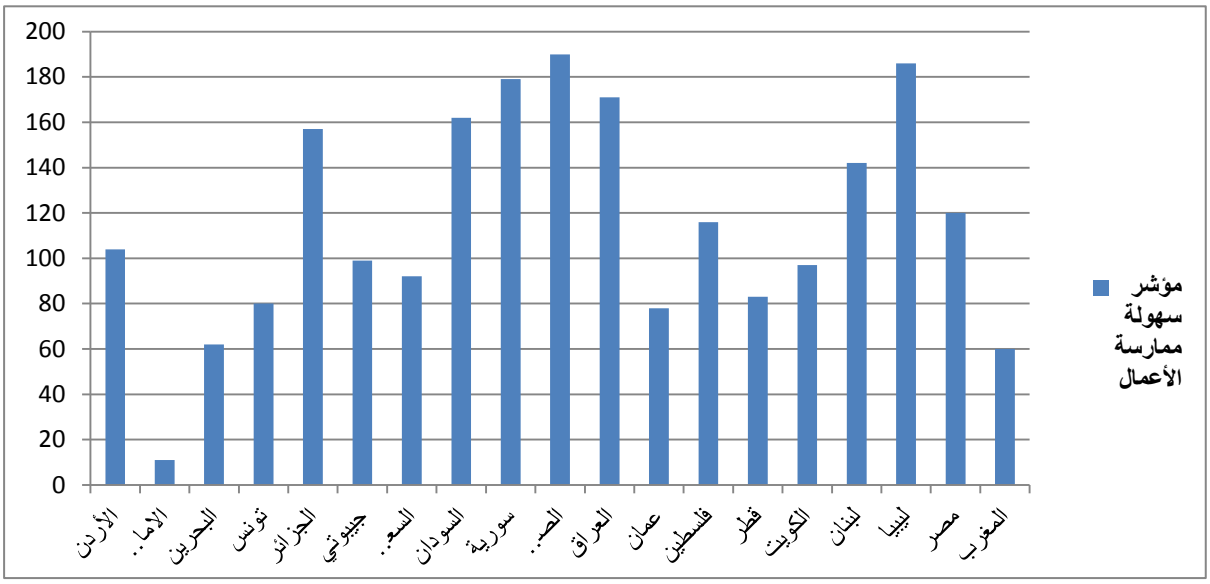

المصدر: (نشرة ضمان الاستثمار، 2019، صفحة 23).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن دول الخليج والتي تتمثل في كل من الإمارات التي حلت في المرتبة 11 عالميا ما يجعلها الوجهة الأفضل على مستوى الدول العربية والعالم لتأسيس وبدء الأعمال التجارية والبيئة الأكثر دعما لريادة الأعمال، تليها البحرين وعمان وقطر والسعودية والكويت من الدول الخليجية التي حققت تحسن في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال مقارنة بالدول العربية الأخرى، ومن الدول العربية الأخرى كل من المغرب وتونس هذه الدول المذكورة سيطرت على المراتب الثماني العربية الأولى في المؤشر.

وفي هذا الإطار يعد تحسين جودة الخدمات اللوجستية وسهولة ممارسة الأعمال في الدول العربية عامل مهم لاستقطاب الاستثمارات العربية البينية وزيادة التبادل التجاري وحركة العمالة بين الدول العربية.

وبخصوص العلاقة بين تحرير التجارة البينية وتدفق الاستثمارات البينية، تشير بعض التطبيقات القياسية إلى أثر نفس العوامل التي تحدد تدفقات التجارة البينية والاستثمارات البينية الواردة إلى الدول العربية كمتغيرات القرب الجغرافي وتقاسم الحدود باعتبارها متغيرات تنعكس إيجابا على الاستثمارات البينية لارتباطها أيضا

بالتجارة. أي أن تدفقات الاستثمارات البينية من المحتمل أن تكون أكبر بين الدول العربية التي يكون حجم التبادل التجاري بينها كبيرا أو تتمتع بعلاقات تجارية راسخة (توات، 2012، صفحة 288). و في هذا الصدد تشير نتائج هذه الدراسات إلى تأثير إجمالي التجارة بين الدول العربية إيجابا على تدفقات الاستثمارات البينية بغض النظر عن اتجاه التجارة أو كونها تمثل صادرات أو واردات بينية للدولة المضيفة للاستثمار.

على الرغم من وجود اتفاقية لتشجيع الاستثمار بين الدول العربية، وهي الاتفاقية الموحدة لعام 1981 لاستثمار رؤوس الأموال العربية، والتي تم تعديلها (الفصل الأول). وتوفر الاتفاقية المعدلة الحماية لاستثمار رأس المال العربي، ولكن بالرغم من المزايا التي أتاحتها الاتفاقية لم ترتقي الاستثمارات العربية البينية لمستوى طموحات الدول العربية إذ أنها لم تتجاوز 63 مليار دولار في أحسن حالاتها (أبو النصر، 2022، صفحة 22). إلا أنه يتعين على الدول العربية بذل المزيد من الجهود لتشجيع الاستثمار فيما بينها. كما يتطلب هذا الوضع إعادة النظر في العديد من المؤسسات والسياسات القائمة المتبعة في الإطار الإقليمي، والتي تلعب دورا في تشجيع الاستثمار وتمويل التنمية في الدول العربية، والتي تم الإشارة إلى أهم المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية والإقليمية وشركات الاستثمار العربية المشتركة في الجدول رقم من الفصل الأول، فالمشكلة الرئيسية في الاستثمار في المنطقة العربية ليست مشكلة قصور الموارد المالية في الدول العربية أو قلة الهياكل المؤسسية التمويلية على الصعيد الإقليمي، وإنما المشكل في تفعيل عمليات المؤسسات الإقليمية وتعبئة الموارد. ويمكن أن يعالج هذا من خلال دعم الموارد المالية لهذه المؤسسات وتوسيع عملياتها التمويلية، حتى يتسنى لها القيام بدور القيادي في ايجاد نظام مالي إقليمي يمكن من تجسيد العديد من المشاريع الإقليمية الطموحة والتي تمثل ضرورة وأولوية في حالة الدول العربية، ولا حاجة لمؤسسات جديدة في هذا الإطار فالأمر الهام في مشروع التكامل أن تسعى هذه المؤسسات إلى تجسيد مشاريع البنية التحتية الاقليمية التي تعتبر شرط أساسي من شروط التكامل الاقتصادي العربي لما له من آثار على عملية التعاون بين الدول العربية. ويبرز في هذا الشأن ضرورة توجيه الاستثمارات نحو خلق بنية تحتية و شبكات إقليمية متكاملة في مجالات النقل عبر الحدود* (وصل و تطوير شبكات الطرق البرية و عبر السكك الحديدية، تحرير خدمات

*في الحقيقة لا ترتبط البنى التحتية بقطاع النقل فقط بل تشمل منظومة متكاملة من القطاعات الإنتاجية والخدمية المادية والاجتماعية ذات الأثر المباشر على الأداء الاقتصادي بصفة عامة والتجاري بصفة خاصة تتضمن قطاع الطاقة (نفط، غاز وكهرباء) والمياه وشبكات الاتصالات وتقنية المعلومات، بالإضافة إلى المؤسسات التعليمية والصحية والإنشائية في مجال الإسكان و المرافق العامة المختلفة. و مما لا شك فيه أن جميع هذه العوامل تأثر بشكل أو بآخر على فعالية المبادرات التي تعقدها الدول العربية لتحقيق التكامل الإقليمي، كما أن بعضها يشكل مجالات واعدة ينطوي استغلالها على فرص كبيرة للتعاون و تعميقه بين هذه الدول. إلا أن تناول و تحليل مجمل هذه القضايا قد يشكل لوحده مجالا مستقلا للدراسة و البحث، لذا سيتم التركيز في هذا الجزء فقط على قطاع النقل بالنظر لارتباطه و تأثيره المباشر على أداء التجارة البينية للدول العربية (توات، 2012، صفحة 225).

النقل البحري و الجوي)، والطاقة كشبكات النفط والغاز والربط الكهربائي، انطلاقا من الموارد التي تتمتع بها عدة دول عربية في هذا الجانب (توات، 2012، صفحة 290). بحيث يسهم هذا الأمر في توسيع أسواق الدول العربية المصدرة ليس فقط إلى الدول المجاورة بل يتعدى الأمر إلى مختلف الأسواق الدولية لما للمنطقة العربية ككل من موقع إستراتيجي هام. وهذا لا يكون إلا باعتبار الاستثمار في البنية التحتية بمثابة سلعة إقليمية عامة وأولوية للسياسات.

المطلب الثاني: آثار توسيع حركة انتقال الأشخاص بين الدول العربية

يشكل انتقال الأشخاص ضرورة أساسية للعمليات التجارية الدولية. باعتباره أمر بالغ الأهمية للتجارة في خدمات أنشطة الأعمال، وهي بدورها قناة مهمة لنقل المعرفة. كما تعتبر زيادة انتقال العمالة لها مردود مزدوج من جهة خفض البطالة في البلدان التي يغادرها العمال، ومن جهة أخرى تعزيز النمو من خلال استخدام أكثر كفاءة للموارد المتاحة، لاسيما رأس المال البشري في البلدان المستقطبة لها (أرزقي، وآخرون، 2020، صفحة 59). والتعاون الاقتصادي العربي يمكن أن يؤدي دورا هاما وفاعلا في تحرير الانتقال المؤقت للعاملين بين الدول العربية وهذا ما أشرنا إليه سابقا (الفصل الأول) يمثل سبيل من سبل تعزيز التكامل الاقتصادي، بحيث تكتسي خدمات اليد العاملة أهمية كبيرة في الدول العربية، التي يطلق عليها تسمية حركة الأشخاص الطبيعيين، والمرتبطة بانتقال الأفراد بين الدول العربية أو خارجها. وقد أولت الدول العربية أهمية لانتقال اليد العاملة* بينها من خلال الاتفاقية رقم (2) بشأن "تنقل الأيدي العاملة" لعام 1967 والاتفاقية رقم (4) "المعدلة" لعام 1975، فالدول العربية في هذا الإطار تعتبر إما مصدرة أو مستوردة صافية للعمالة والخدمات المهنية أو مصدرة ومستوردة لها في نفس الوقت. وأبرز الدول المرسلة للعمالة، هي: مصر، اليمن، الأردن، الجزائر، السودان، المغرب، سوريا وتونس. في حين تعتبر كل من دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا مستوردة للعمالة، وكل من العراق ولبنان مصدرا ومستوردا للعمالة في نفس الوقت (توات، 2012، صفحة 279).

* الاتفاقية العربية رقم (2) بشأن **تنقل الأيدي العاملة** تم إقرارها من قبل مؤتمر وزراء العدل العربي الذي عقد بالكويت عام 1967 وصادقت على هذه الاتفاقية سبع دول عربية هي: السودان، سورية، فلسطين، ليبيا، مصر، والمغرب وجميعها دول مصدرة للعمالة. والاتفاقية رقم (4) لعام 1975، بشأن تنقل الأيدي العاملة معدلة صدرت عن الدورة الرابعة لمؤتمر العمل العربي طرابلس عام 1975، صادقت عليها أيضا سبعة دول عربية فقط وهي: الأردن، سورية، الصومال، العراق، فلسطين، مصر واليمن. وهذه المجموعة تتضمن دول مصدرة ومستوردة للعمالة في ذات الوقت كالأردن، العراق واليمن. وإعلان مبادئ حول تنقل الأيدي العاملة بين الدول العربية وصدر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1983. (صندوق النقد العربي، 2005، صفحة 189)

كما أن تحرير حركة العمالة يعود بالنفع على الدول العربية المستقبلة والمرسلة للعمالة على حد سواء، فما هو فائض عن حاجة بعض الدول ويمثل عبئا عليها تحتاج إليه دول أخرى لإتمام عملياتها الإنتاجية. وبطبيعة الحال فإن أثر التجارة في الخدمات على الدول العربية المرسلة للعمالة يختلف تبعا لطبيعة العمالة المنتقلة ماهرة أم غير ماهرة، وما إذا كانت تمثل عبئًا في التشغيل على المجتمع أم أنها ذات إنتاجية عالية. ومن بين المنافع التي تعود على الدول العربية المرسلة للعمالة ما يلي (توات، 2012، صفحة 281):

- المساعدة في خفض نسبة البطالة؛
- إتاحة فرص عمل واكتساب العديد من المهارات والخبرات من خلال الأسواق العربية المستقبلة؛
- زيادة الدخل وتدفق العملة الأجنبية مما يساهم في تحسين أسعار الصرف ومعدلات التضخم في الدولة المرسلة؛

ومن الصعب تقدير القيمة الحقيقية لتحويلات العاملين بين الدول العربية التي تعكس المبالغ النقدية التي تحول عبر القنوات غير المنظمة، كما أن العديد من الدول العربية ليس لديها إحصاءات رسمية لتوزيع تحويلات العاملين حسب الدولة المتلقية. غير أنه وبغرض إلقاء الضوء على الاتجاهات العامة لتلك التحويلات، فقد تم احتساب تحويلات العاملين الواردة إلى الدول العربية من دول عربية أخرى، أي تحويلات العاملين العربية البينية، وذلك باستخدام البيانات المتاحة من المصادر الوطنية والدولية. وتشير التقديرات المحتسبة إلى أنه في عام 2004 قدرت نسبة تحويلات العاملين الواردة إلى الأردن بحوالي 85% جاءت من الدول العربية، وكذلك 65% من تحويلات العاملين الواردة إلى سورية، و45% من تحويلات العاملين الواردة إلى كل من مصر ولبنان، و10% لتونس، و8% للمغرب، و7% للجزائر (صندوق النقد العربي، 2006، الصفحات 184-185). وبالإضافة، فقد تم تقدير قيمة تحويلات العاملين إلى كل من اليمن والسودان وفلسطين من الدول العربية المرسلة للتحويلات على افتراض كونها تشكل 85% من إجمالي تحويلات العاملين التي استقبلتها في عام 2004. وبذلك تقدر نسبة تحويلات العاملين البينية العربية عام 2004 بحوالي 32% من اجمالي العاملين من الدول العربية المرسلة وحوالي 42% من إجمالي تحويلات العاملين إلى الدول العربية المستقبلة، والجدول الموالي يوضح مقارنة تحويلات العاملين البينية العربية بالتدفقات المالية العربية الأخرى الواردة للدول العربية للفترة الممتدة من 2000 إلى 2004:

جدول رقم (4-10): مقارنة تحويلات العاملين البينية العربية بالتدفقات المالية العربية الأخرى الواردة للدول العربية

	2000	2001	2002	2003	2004
اجمالي تحويلات العاملين إلى الدول العربية المستقبلة	14.353	15.717	16.517	19.435	24.079
اجمالي تحويلات العاملين إلى الدول العربية المرسلة	28.275	29.155	30.077	30.028	31.831
تحويلات العاملين البينية العربية	7.154	7.359	7.671	8.460	10.194
نسبتها إلى اجمالي التحويلات إلى الدول المستقبلة (%)	49.8	46.8	46.4	43.5	42.3
نسبتها إلى اجمالي التحويلات إلى الدول المرسلة (%)	25.3	25.2	25.5	28.2	32.0
المساعدات الانمائية العربية الميسرة	3.215	3.245	3.888	3.014	2.469
العمليات التمويلية للمؤسسات المالية العربية	1.990	2.371	2.667	2.924	1.889

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2006، صفحة 185)

ومن أجل توضيح أهمية تحويلات العاملين البينية العربية، فقد تمت مقارنتها بحجم المساعدات الانمائية الرسمية المقدمة للدول العربية، حيث تبين أنها تجاوزت مجموع المساعدات الانمائية العربية الميسرة والعمليات التمويلية للمؤسسات المالية العربية الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة 2000-2004. ويشير ذلك إلى أن تحويلات العاملين البينية العربية تساهم بشكل ملموس في توفير التمويل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المستقبلة للتحويلات، بينما تساهم العمالة العربية الوافدة في التنمية الاقتصادية والعمرانية في الدول العربية المرسلة لتحويلات العاملين.

فلو نظرنا إلى تحويلات المهاجرين أيضا عموما تعد المنطقة العربية واحدة من أبرز المناطق إرسالا للمهاجرين الدوليين، فهي بذلك تستقبل حجم كبير من التحويلات المالية المرسلة من جالياتها المهاجرة في الخارج. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي لهذه التدفقات:

شكل رقم (4-17): النمو في تدفقات التحويلات المالية إلى المنطقة العربية بحلول عام 2018

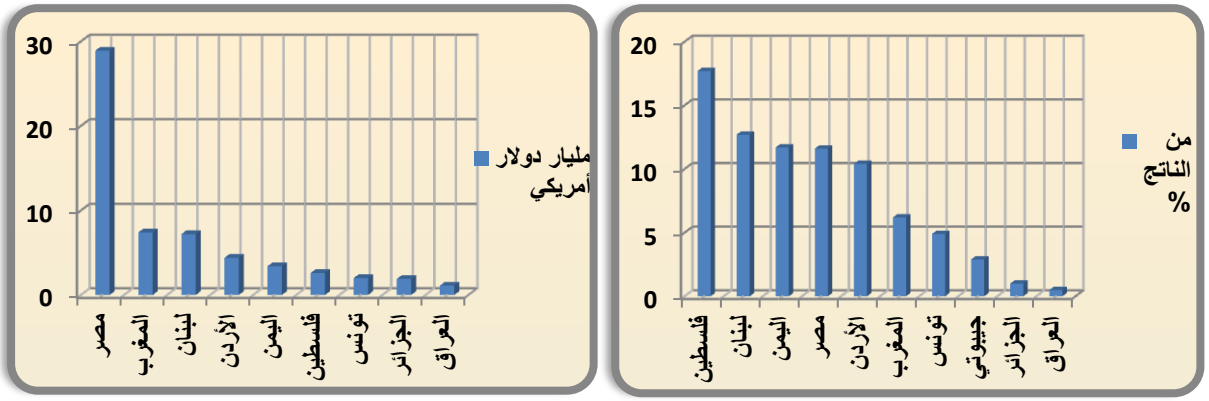

Source : (knomad, 2019, p. 20)

من خلال الشكل أعلاه تظهر أهمية التحويلات المالية للمهاجرين العرب من كونها تمثل واحدة من أهم مصادر التمويل الخارجية بالنسبة للعديد من الدول العربية مثل مصر، المغرب، لبنان، الأردن، تونس.

ومن ناحية أخرى فإن مساهمتها في الناتج الاجمالي مرتفعة حيث تقدر في لبنان بحوالي 12.7% ومصر ما قدره 11.6% والأردن بـ10.4% وتونس بحوالي 4.9% ما يجعلها تمثل قطاع هام إلى جانب القطاعات الأخرى التي تعتمد عليها بعض الدول العربية كالسياحة مثلا، في حين سجلت بعض الدول النفطية نسب منخفضة كالجزائر والعراق، فالجزائر مثلت نسبة مساهمة هذه التحويلات 1% رغم إمتلاكها لواحدة من أكبر الجاليات المهاجرة في الخارج.

أما بالنسبة للتحويلات العربية البينية نجد بعض الدول العربية تستفيد من هذه التحويلات مثل مصر، الأردن، لبنان التي لها عمالة مهاجرة في منطقة الخليج العربي. والجدول الموالي يوضح تدفق التحويلات البينية:

جدول رقم (4-11): التحويلات المالية المرسلة من المنطقة العربية

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	تحويلات خارج المنطقة العربية						التحويلات البينية		
	الفلبين	**بنغلادش**	**الهند**	**أندونيسيا**	**باكستان**	**مصر**	**الأردن**	**لبنان**
السعودية	3499	3274	10225	3393	5809	6425	1696	1555
قطر	1235	441	3769	107	483	889	247	59
الكويت	875	705	4173	201	1067	2620	224	67
عمان	104	279	2957	73	403	190	53	-
الامارات	3900	2429	12575	768	5698	1622	855	255

المصدر: (بوطالبي و بن سعيد، 2017، الصفحات 133-134)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التحويلات خارج المنطقة العربية أكبر من نسبة التحويلات البينية، فعلى العموم تعتبر التحويلات العربية البينية ضعيفة وهذا باستثناء مصر التي تعتبر أكبر متلق للتحويلات في المنطقة وتوجه عمالتها بصورة كبيرة إلى منطقة مجلس التعاون الخليجي.

ومما سبق ذكره، فمن الضروري العمل على إستقطاب العمالة المهاجرة للدول العربية، باعتبار المنطقة العربية واحدة من أكثر المناطق الجغرافية ارسالا للمهاجرين الدوليين خاصة من دول شمال افريقيا باتجاه أوروبا (الجزائر، المغرب، تونس)، ودول الشرق الأوسط باتجاه أوروبا ومنطقة الخليج العربي (مصر، لبنان، الأردن، اليمن...) (بوطالبي و بن سعيد، 2017، صفحة 135). وكما تم تبيانه أن الدول العربية تتميز بتنوع ميزاتها التنافسية في القطاعات الخدمية المختلفة بسبب حاجة كل دولة إلى فئات معينة ومهارات مختلفة من العمالة. وبالتالي فإن تحقيق التكامل في سوق العمل العربي ينجم عليه وضع العمالة في المناصب المناسبة لها في أي دولة عربية دون وجود اعتبارات الجنسية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة كفاءة

جميع القطاعات الخدمية في الدول العربية وانخفاض معدلات البطالة (الاسكوا، 2007، صفحة 28). ومن ناحية أخرى، هناك دراسة بينت أنه بالنسبة للخدمات التي يلعب فيها المحتوى الثقافي دورا مهما، يمثل المهاجرون قناة فعالة في خلق تجارة الخدمات. بحيث يشير كل من مارتوشيلي وجاسيوريك (2019) إلى أن التنقل من منطقة جغرافية إلى أخرى أمر حاسم في التوزيع العادل لمكاسب التجارة (أرزقي، وآخرون، 2020، صفحة 59)، وهذا يعتبر شاهد قوي على تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية للاستفادة من العمالة العربية في المنطقة العربية والحد من نسبة التسرب الكبير سواء للكفاءات العربية أو الأموال المحولة إلى خارج المنطقة العربية.

وفي هذا السياق، فإن التعاون العربي من أجل تحرير انتقال الأشخاص سيعزز من الإنجازات التي حققتها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ويضمن التوسع في تنفيذ اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، بما يسهم في ذلك في تسريع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

المطلب الثالث: آثار تحرير التجارة في الخدمات على التكنولوجيا وأهداف التنمية المستدامة

أصبح التقدم التكنولوجي سمة رئيسية للنمو الاقتصادي، لإتاحة عملية الوصول للمعرفة على الصعيد العالمي وللشبكات التي تنقل هذه المعرفة، وفي الوقت الراهن أثبتت جائحة كورونا الحاجة الملحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كثير من المجالات، خصوصا الخدمات التعليمية والصحية التي كان لها النصيب الأكبر من الاهتمام في وقت الجائحة كما ساهمت أيضا في تسريع جدول أعمال الرقمنة في شتى أنحاء العالم. كما تمثل تجارة الخدمات الركيزة الأساسية للتجارة العالمية، وجانب مهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالخصوص الشق المتعلق بتجارة الخدمات الذي يشجع السياحة المستدامة الذي يؤدي بدوره دورا بارزا ومتنامي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي الهدف 8 بشأن النمو الاقتصادي والعمل اللائق والذي له ميزة ينفرد بها هذا القطاع وهي سهولة حركة عوامل الإنتاج من يد عاملة ورأس مال في تجارة الخدمات، والهدف 12 بشأن الاستهلاك والإنتاج والهدف 14 بشأن الحياة تحت الماء. كما توجد احتمال كبير لنمو تجارة الخدمات بشكل هائل في عصر التكنولوجيا الرقمية (الاسكوا، 2018، صفحة 109)، والتي ساهمت جائحة كورونا بتسريع وتيرة التحول الرقمي بحيث أصبح تأثير قيود المسافة الفعلية بين المنتج والمستهلك قليلة. كما أن الاستفادة من الاقتصاد الرقمي في التجارة يمكن أن تعزز فرص التجارة البينية في الخدمات في المنطقة العربية. ويقترن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنماذج أعمال جديدة ومنتجات متطورة. والجدول الموالي يوضح تنمية الحكومة الالكترونية في بعض الدول العربية:

جدول رقم (4-12): تنمية الحكومة الالكترونية في الدول العربية لعام 2020

مستوى التصنيف	الدولة	تصنيف مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية
المستوى المرتفع جدا	الامارات العربية المتحدة	21
	البحرين	38
	المملكة العربية السعودية	43
	الكويت	46
	سلطنة عمان	50
المستوى المرتفع	قطر	66
	تونس	91
	المغرب	106
	مصر	111
	الجزائر	120

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (مسح الحكومة الالكترونية، 2020)

نلاحظ من الجدول ترتيب الدول العربية في مؤشر الحكومة الالكترونية والذي يرصد مستوى التقدم في مسار التحول الرقمي للحكومات العالمية واستيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوظيفها في تقديم خدمات حكومية سهلة وتفاعلية للمتعاملين (المنتدى العربي للمدن الذكية، 2020). يضم في الفئة المرتفعة جدا دول من الشرق الأوسط وهي: الإمارات، البحرين، عمان والسعودية، وهذا ما يعطي صورة واضحة للاستثمارات التي تقدمها هذه الدول في مجال التحول الرقمي لتحسين مستواها وتطوير بيئتها الرقمية، أما في المستوى المرتفع فهناك دول من المغرب العربي وهي تونس والمغرب والجزائر وهذا ما يعبر على سعي هذه الدول على تطوير وتحسين مستواها الرقمي وخلق مجتمع رقمي يعتمد على التقنية في معاملاته المختلفة. ومن الملحق رقم (4-14) لمؤشر تنمية الحكومة الالكترونية وفقا للمؤشرات الفرعية نلاحظ هناك تباين للدول العربية من ناحية المؤشرات الثلاثة الفرعية، بحيث في مؤشر الخدمات الرقمية جاءت في الفئة المرتفعة جدا كل من الإمارات، البحرين، عمان والكويت. أما في الفئة المرتفعة ضمت كل من السعودية، قطر، تونس ومصر. أما الفئة المتوسطة ضمت سوريا والمغرب، لبنان، الأردن، العراق، اليمن، السودان، الصومال والجزائر، أما بالنسبة للفئة المنخفضة ضمت جيبوتي، جزر القمر، موريتانيا وليبيا.

أما في مؤشر البنية التحتية للاتصالات، جاءت في الفئة المرتفعة جدا كل من الإمارات، السعودية، البحرين، قطر والكويت. وفي الفئة المرتفعة ضمت عمان، تونس، المغرب، الجزائر، الأردن والعراق. لتأتي في الفئة المتوسطة كل من مصر، لبنان، موريتانيا، سوريا، ليبيا، السودان، جيبوتي وجزر القمر. للتضمن الفئة المنخفضة كل من اليمن والصومال فقط. كما نلاحظ هذا التباين في مؤشر رأس المال البشري والتي جاءت

كل من السعودية، البحرين وعمان في الفئة المرتفعة جدا من المؤشر. أما في الفئة المرتفعة فضمت كل من الكويت، ليبيا، الامارات، تونس، الجزائر، الأردن، قطر، لبنان، مصر، المغرب وسوريا. لتأتي في الفئة المتوسطة كل من جزر القمر، العراق، اليمن، موريتانيا، السودان وجيبوتي. أما الصومال فقد جاءت في الفئة المنخفضة. من خلال هذه المؤشرات الفرعية* نلاحظ نقاط القوة وفرص التحسين في الحكومة الالكترونية لكل دولة وتوجيه سياساتها واستراتيجياتها. وإذا ما تم التقدم في اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية يمكن هذا من نقل الخبرات التكنولوجية والرقمية بينها وتبادل الخبرات والتجارب في المجال الرقمي والعمل على التقدم في مسار التحول الرقمي للحكومات العربية.

كما أن التجارة الرقمية سيكون لها دور كبير في إتفاقيات التجارة المستقبلية وهذا يعتمد على معدل نمو هذه التجارة للدول وتيسير التجارة الإلكترونية، والشكل الموالي يوضح نمو التجارة الإلكترونية لبعض الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا:

شكل رقم (4-18): نمو التجارة الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا

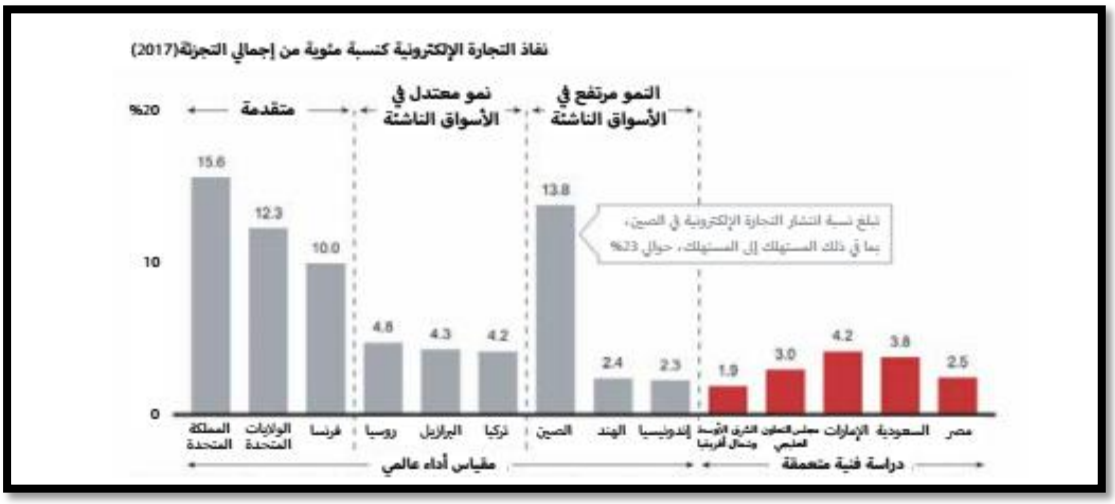

المصدر: (أرزقي، وآخرون، 2020، صفحة 67)

من الشكل أعلاه والذي يوضح نسبة نفاذ التجارة الإلكترونية وانتشاره في بعض الدول ومنها الدول العربية، حيث سجلت المملكة المتحدة كأعلى نسبة إنتشار التجارة الالكترونية بنسبة قدرة بـ15.6% تليها الصين بنسبة 13.8% والولايات المتحدة الأمريكية بـ12.3%، بعدها فرنسا بنسبة 10%، لتتقارب هذه

*مؤشر الخدمات الرقمية يقيم استخدام الحكومات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي يبرز السمات الفنية للمواقع الحكومية على شبكات الانترنيت وسياسات الحكومة الالكترونية، أما البنية التحتية للاتصالات فتعتمد على اشتراكات الهاتف المحمولة لكل مائة فرد من المجتمع ونسبة مستخدمي الانترنت، ورأس المال البشري يعتمد على نسبة معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ومعدل التسجيل الاجمالي في المدارس وعدد سنوات الدراسة المتوقعة.

النسبة في كل من روسيا، البرازيل وتركيا بحوالي 4.8%، 4.3% و4.2% على التوالي. أما في الدول العربية فنلاحظ أن الإمارات العربية المتحدة سجلت أعلى نسبة في المنطقة بنسبة 4.2% تليها السعودية بنسبة 3.8%. بحيث أن تسريع وتيرة التجارة الإلكترونية يتطلب توسيع نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتيسير موثوقية وسرعة وتكلفة الاتصالات بالأنترنيت والهواتف المحمولة. وضعف هذه النسبة تعبر عن الضعف في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالخصوص متوسط سرعات الانترنيت بطئ.

فعملية تحرير قطاع الخدمات كثيرا ما تساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا ذات الصلة، حيث شكلت الخدمات عام 2007 ما يمثل 60% من الرصيد العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، أي 15 تريليون دولار (الاسكوا، 2018، صفحة 109). فالقيام باستحداث بنية تحتية متكاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الدول العربية عبر القيام باستثمارات ضخمة في هذا المجال من شأنه تقليص الفجوة الرقمية بينها وبين الدول الناشئة والمتقدمة، مما يوفر هذا الأمر أيضا خدمات حديثة وكفأة للمدفوعات لمساندة روابط التجارة والاستثمار. ليدفع بالدول العربية إلى تقوية الترابطات بينها، وتوسيع التجارة والاستثمار، مما يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.

بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي التجارة في الخدمات التعليمية دورا رئيسيا في تحقيق الهدف 4 (بشأن التعليم) من أهداف التنمية المستدامة ما يضمن للأشخاص الحصول على تعليم جيد بأفضل نوعية و/أو أقل تكلفة، وهذا بدوره يؤدي إلى آثار ايجابية على أهداف التنمية المستدامة الأخرى، بما في ذلك القضاء على الفقر بحيث أثبت الخبراء الاقتصاديين في هذا المجال إلى كون تحرير تجارة الخدمات لها تأثير قوي على إعادة توزيع الدخل، يشير تحليل الاسكوا لحالة كل من مصر والمغرب وتونس في هذا المجال. ففي حالة مصر سيرتفع الناتج المحلي الإجمالي في حال إدراج تجارة الخدمات ضمن اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة كما في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مسجلا مكاسب تبلغ نحو 1 نقطة مئوية إضافية من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات العشر المقبلة. وفي الوقت نفسه سيؤدي تعزيز التجارة في قطاعي المالية والنقل إلى زيادة الصادرات واجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ما سيؤدي إلى استيعاب الباحثين عن فرص العمل. أما في حالة المغرب، باعتباره مندمج في سوق الخدمات الدولية أكثر من البلدان العربية فإن زيادة تحرير خدمات النقل والخدمات المالية سيكون الأثر هامشيا وكذا تأثيره على الفقر وتوزيع الدخل. أما في حالة تونس فإن تحرير قطاعي خدمات النقل والمالية سيكون له أثر كبير من ناحية الصادرات وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ما يساهم في استيعاب العاطلين عن العمل،

وخاصة بين الفئات الأكثر مهارة. وهذا يستلزم إصلاحات ومبادرات سياسية إضافية في هذا المجال بما في ذلك تحسين البنى التحتية. والشكل الموالي يوضح التأثير على الفقر لثلاث دول عربية:

شكل رقم (4-19): التأثيرات على الفقر لسنة 2020

الوحدة: النسبة المئوية (%)

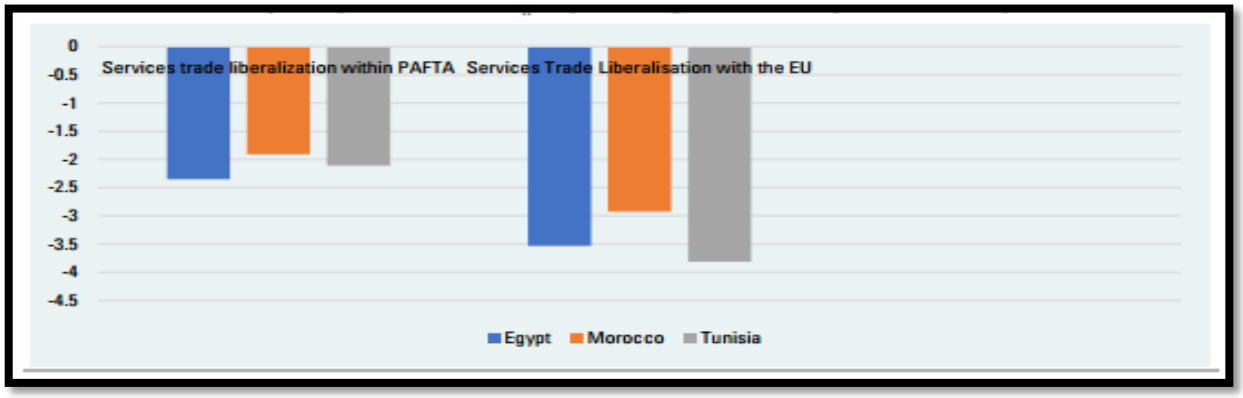

المصدر: (الاسكوا، 2018، صفحة 114).

كما أن العديد من أنشطة الخدمات التي تنطوي على وظائف اجتماعية مهمة – كالصحة والطاقة والاتصالات – لا غنى عنها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن ذلك على سبيل المثال، تستطيع الخدمات الأساسية وخدمات الهياكل الأساسية أن تقدم مساهمات كبيرة في سبيل تحقيق الأهداف الأخرى المتبقية كالهدف 2 بشأن القضاء على المجاعة، والهدف 3 بشأن الصحة، والهدف 5 بشأن المساواة بين الجنسين، والهدف 6 بشأن المياه والصرف الصحي، والهدف 7 بشأن الطاقة، والهدف 9 بشأن تطوير الهياكل الأساسية، والهدف 10 بشأن الحد من عدم المساواة، والهدف 11 بشأن المستوطنات البشرية (عن طريق خدمات النقل مثلاً)، والهدف 17 بشأن سبل التنفيذ (عن طريق خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثلاً) (توات و غواس، 2021، صفحة 3). كما تساهم دمج خدمات التكنولوجيا في قطاع النقل البري في فوائد كثيرة تخدم أبعاد التنمية المستدامة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4-13): التكنولوجيا وتطوير النقل البري والروابط مع أهداف التنمية المستدامة

التكنولوجيا من أجل تطوير النقل البري	
تحسين تجربة المسافرين	الهدف 8 (8-1)
تحسين كفاءة استخدام الطاقة	الهدف 9 (9-4)، الهدف 13 (13-2)
تحسين الأداء التشغيلي	الهدف 7(7-أ، 7-ب)، الهدف 9 (9-1)
زيادة السلامة	الهدف 3 (3-6)، الهدف 11 (11-2)

المصدر: (الاسكوا، 2021، صفحة 6).

ويتوقف تحقيق العديد من الأهداف والغايات على إمكانية استفادة الجميع من الخدمات والهياكل الأساسية، وهو ما يدل على الأهمية الفائقة للخدمات في تحقيق برنامج عام 2030. ونظراً لتعدد أوجه

المساهمة التي يقدمها قطاع الخدمات، ثمة فرصة سانحة لاستكشاف إستراتيجية للنمو والتنمية قائمة على قطاع الخدمات.

وفي هذا السياق، يمكن القول أن تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية لها من الأبعاد والإيجابيات في تعزيز أهداف التنمية المستدامة لما لها من الآثار والمكاسب (تم الإشارة إليها في الفصل الثالث) التي تحققها البلدان العربية في اقتصادها الوطني بشكل خاص والاقتصاديات العربية مجتمعة بشكل عام. ولكن تحقيق هذه الأهداف يتوقف على خيارات السياسات الحاسمة لكل دولة التي ستتخذ في السنوات القادمة.

مما سبق في يمكننا القول أن تحرير تجارة الخدمات لها من الآثار والانعكاسات لتحريك عملية التعاون بين الدول العربية، ونظرا للعديد من التأثيرات التي تحققها للدول كتشجيع الاستثمارات الأجنبي وتوزيع عدد من المشاريع في قطاعات الخدمات، وكذا نقل التكنولوجيا وزيادة فرص العمل، وتوسيع حركة العمالة وغيرها من الآثار. كل هذه الانعكاسات تعتبر من الآثار الديناميكية للتكامل من جانب تحرير التجارة، إلا أن نجاح التكامل الاقتصادي يتوقف كذلك على توفر مجموعة من الشروط وذلك من أجل تحقيق مكاسب الرفاهية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ومن أهمها توفر البنى التحتية اللازمة واعتبارها بمثابة سلعة إقليمية عامة وأولوية للسياسات، كما تم الإشارة سابقا، وأيضا مدى توفر الإرادة السياسية بين الدول الأعضاء.

المبحث الثالث: تعميق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وآلية تحرير تجارة الخدمات

أصبح لزاما على الدول العربية أن تتجه نحو الاهتمام بالتجارة الدولية في الخدمات وبتذليل العقبات فيما بينها لزيادة التجارة البينية في الخدمات في إطار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية. وبدل المزيد من الجهود لتطويرها، وتفعيل السياسات التجارية في تحرير التجارة في الخدمات على المستوى الإقليمي العربي. بحيث تبين تحليلات الإسكوا أن التحرير الكامل لقطاعات الخدمات (المالية، الاتصالات والنقل) يمكن أن يؤدي إلى تحقيق مكاسب كبيرة في الإنتاج والإنتاجية والتجارة وتوليد المزيد من فرص العمل وأن تساعد أيضا في الحد من الفقر المدقع في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الاسكوا، 2019، صفحة 11). وستستفيد البلدان العربية من تحديد عدد من قطاعات الخدمات لتحقيق تحرير إقليمي مبكر تمهيدا للشروع في حوار على المستوى الإقليمي، وكذا استفادة الدول العربية من البلدان الأخرى ومن مشاركتها في منظمة التجارة العالمية وفي اتفاقات تجارية إقليمية أخرى تشمل الخدمات.

المطلب الأول: المكاسب المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية

إن مشروع تنفيذ الاتفاقية يمكن أن يمثل نقطة انطلاق وقوة دفع جديدة لاستئناف مسيرة التكامل، وتعد صيغة تحرير تجارة الخدمات البينية هي الأكثر ملائمة من التجارة السلعية البينية، وتمثل أيضا إضافة مميزة لدور قطاع وتجارة الخدمات على مستوى العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية؛ وذلك من خلال كونها: تمهد لاحتمالية نشوء تجارة جديدة في الخدمات بين الدول العربية وأيضا لما لها من أبعاد التأثير على التعاون العربي.

الفرع الأول: الإمكانيات المحتملة من تحرير تجارة الخدمات في السوق الإقليمي للدول العربية

من خلال هيكل الصادرات والواردات للدول العربية في تجارة الخدمات، ومن خلال استعراض مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على الصعيد الدولي ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة للقطاعات الخدمية للدول العربية، وما تم تحديده في الملحق رقم (3-3) للقطاعات المحررة في إطار الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية. يمكننا توضيح وتحديد الخدمات التي من الممكن أن تستهدف السوق الإقليمي العربي، واقتراح الدول العربية التي يمكنها أن تكون قاطرة في بعض الخدمات في السوق الإقليمي العربي ولمحاولة التحقق من الإمكانيات التي تملكها الدول العربية لتحرير تجارة الخدمات بينها، وأيضا على ما إذا هنالك إحتمالية نشوء تجارة جديدة في الخدمات بين الدول العربية. بحيث يبين الشكل الموالي الخدمات التي لها إمكانية التحرير في السوق الإقليمي للدول العربية:

الشكل رقم (4-20): تحرير تجارة الخدمات في السوق الإقليمي للدول العربية للفترة ما بين 2005-2020

Shared Service **الخدمات المشتركة**

الدول	خدمات التصنيع	الصيانة والإصلاح	خدمات النقل	خدمات السفر	خدمات البناء	التأمين والمعاشات	خدمات المالية	الملكية الفكرية	المعلومات والاتصالات	الأعمال الأخرى	الشخصية والثقافية	الخدمات الحكومية
الأردن			■	■			■			■	■	■
الإمارات			■	■	■			■	■		■	■
البحرين		■		■		■			■			
تونس				■	■			■	■	■		■
الجزائر			■				■			■	■	■
جيبوتي			■	■					■			■
السعودية			■	■	■		■		■	■		■
السودان	■		■	■			■					■
سورية*				■			■		■	■		■
الصومال												
العراق				■	■					■		■
عمان			■	■		■	■		■	■		
فلسطين				■	■				■			■
قطر			■	■		■			■	■	■	■
القمر				■		■			■			■
الكويت			■			■	■		■			■
لبنان				■	■	■	■	■	■	■	■	■
ليبيا			■			■						
مصر			■	■	■		■		■	■	■	■
المغرب	■	■	■	■	■	■			■	■	■	■
موريتانيا			■						■	■		■
اليمن			■	■					■	■		■

إمكانيات الخدمات المشتركة الشاملة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: الملحق رقم (4-12)

وبناءا على ما سبق، من تحليل للخدمات ذات التنافسية العالية في الدول العربية من الشكل أعلاه نجد أن بعض البلدان العربية تتمتع بصفة عامة بميزات نسبية في قطاعات خدمات السفر، والبناء، والبعض الآخر في الخدمات المالية (المصارف وسوق المال، والتأمين)، والملاحظ أيضا أن غالبية الدول العربية لها ميزة تنافسية في خدمات النقل. وهذا ما يدل على إمكانية تعزيز ربط الدول العربية بشبكة نقل إقليمية عربية بما سينعكس على دعم التجارة العربية البينية. وتخفيض تكاليف النقل من الأسباب التي تساهم في تعزيز التبادل السلعي بين الدول العربية وتقليل إجراءات التعريفات الجمركية فيما بينها. كما أن بنوك الجزائر معظمها بنوك عربية لها قابلية واستعداد على العمل الإقليمي أكثر في تقديم الخدمات المالية والتأمين. كما هناك كذلك من الدول العربية الأخرى من لديها قدرات في الخدمات الصيانة والإصلاح وخدمات التصنيع والصحية، وأيضا أثبتت خدمات الأعمال الأخرى في 13 دولة عربية ومع تشابه عامل اللغة ومع سماح قوانين بعض الدول العربية بتحريره خصوصا في خدمات البحث والتطوير على المستوى الإقليمي العربي يفتح مجال كبير للاعتماد على الخبرات العربية، وهذا لا يكون إلا برفع التقييد عنه خصوصا الخدمات المهنية واستشارات الإدارة (خدمات الأعمال الأخرى)، وغيرها من مجالات الخدمات الأخرى، التي تفتح مجال للتعاون العربي فيما بينها وتسد الفجوة فيما بينها. كما أن الدول العربية قد أثبتت وجودها على الساحة الدولية والإقليمية كمصدر قوي وكفء للعديد من الخدمات (مثل النقل السياحة والإنشاءات والاتصالات) على عكس السلع التي لم تحقق فيها الدول العربية نفس النجاح، بل أن هناك العديد من المؤسسات والشركات العربية التي أضحت منافسة على الصعيد العالمي (صندوق النقد العربي وآخرون، 2019، صفحة 240)، وبخاصة خدمات المعلومات والاتصالات في عصر التحول الرقمي والتي كانت جائحة كورونا كعامل مسرع لهذه العملية ومن الملاحظ أن كثير من الدول العربية أثبتت وجوده في تقديم هذه الخدمات على المستوى الوطني والدولي، لهذا أضحى الاستفادة من الاقتصاد المبني على المعرفة والتفاعل معه ضرورة حتمية، وهذا مرهون بسرعة التجاوب مع الفرص والمتغيرات الحاصلة في الساحة الدولية، وذلك بتقوية المنظومة العربية المعلوماتية وتفعيلها عبر إيجاد الروابط بين مكوناتها وطنيا وعربيا. ومن المرجح من خلال ما سبق أن تكون:

❖ **الدول القاطرة** في مسيرة تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية ودعم الاتفاقية وهذا للاعتبارات التالية:

- **الأردن:** كأول دولة طالبت بتحرير تجارة الخدمات وتفعيل الاتفاقية (أول من صادق عليها)؛
- **السعودية، قطر والإمارات:** من الدول القاطرة لأنها تساهم في تصدير التكنولوجيا للدول العربية الأخرى، وتساهم في تقليل التكاليف إذا ما حدث تكامل قطاعي بين الدول العربية للإمكانيات التي

تسخر بها هذه الدول ومستوى البنى التحتية، كذلك تعتبر الإمارات الرائدة في الاستثمارات العربية البينية، وحرصها على أن تكون من الأوائل في دعم كل اتفاقية في إطار جامعة الدول العربية؛

- **مصر**: أظهرت أنها تمتلك ميزات نسبية في عدد من القطاعات الخدمية (07)، لهذا لها إمكانية كبيرة في توسيع هذه المزايا في السوق الإقليمي العربي، ولا ننسى لأنها ثاني دولة صادقت على الاتفاقية وتقدمت بالتزامات إضافية في إطارها، واهتمامها بالبعد القومي للمنطقة؛

❖ **دول أخرى داعمة لمسار التحرير**: وتجدر الإشارة إلى أن الدول الأخرى مثل:

- **عمان**: أظهرت مزايا نسبية في عدد من الخدمات، وصادقت على الاتفاقية العربية وانضمت لها؛
- **لبنان**: أظهرت مزايا نسبية في عدد من الخدمات رغم أنها لم تنضم إلى منظمة التجارة العالمية (صفة مراقب).
- **المغرب**: من الدول التي قدمت التزامات إضافية في إطار الاتفاقية، كما تتمتع هذه الدول بميزات نسبية أعلى من الدول الأخرى في القطاعات الخدمية؛

وتجدر الإشارة إلى أن الدول الأخرى مثل الجزائر بوجه خاص والتي لم تتخذ خطوات بإتجاه تحرير تجارة الخدمات هي تلك التي لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية، وإنما تشارك فيها بصفة مراقب، وهذه الصفة لا تلزمها بأي تعهدات لتحرير تجارة الخدمات* وهذا من خلال ما تم التطرق إليه في الجدول رقم (2-6) في وضعية الدول العربية في OMC؛ أما بالنسبة إلى كل من دولتي جيبوتي وجزر القمر فهما غير مدرجتين في النص القانوني للاتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية (الدول العربية المعنية بالاتفاقية)؛

ومن هنا تأتي أهمية الاتفاقية العربية للتجارة في الخدمات والتي من شأنها أن تساعد الدول العربية بمؤسساتها التجارية على تحقيق المزيد من فرص نفاذ أفضل لصادراتها على الصعيد العربي. ومما لا شك فيه أن اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية سوف تزيد من مجالات الاستفادة في هذا الصدد سواء كان ذلك فيما يتعلق بالتجارة أو بجذب الاستثمارات الأجنبية وتفتح آفاق جديدة للتعاون العربي كانت تعيقها الجواجز التجارية. وعلى العموم تحتل التجارة البينية في الخدمات*، أهمية نسبية أكبر من تلك التي تحتلها التجارة البينية للسلع، حيث تشير بعض البيانات المتاحة عن بعض الدول العربية أن تجارتها البينية

*الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لها مزايا نسبية أكثر من الدول غير منضمة، كما أن قطاعات الخدمات التي يتم تحريرها في السوق الاقليمي العربي يجب أن تفوق الالتزامات التي قدمتها الدول العربية الأعضاء في المنظمة العالمية في اطار االتفاقية الجاتس؛

للخدمات تمثل حصة أكبر في تجارتها الإجمالية للخدمات مما تشكله حصة التجارة البينية للسلع في إجمالي التجارة السلعية لهذه الدول*.

ويمكننا القول من التحليل السابق لتنافسية القطاعات الخدمية أن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية ستزيد وبدون شك من مجالات الإستفادة، وبخاصة إحداث علاقات تشابكية بين الدول العربية في القطاعات الخدماتية، وتفتح آفاق جديدة للتعاون العربي مما يعظم المكاسب والمنافع ويكسر الحواجز التجارية التي كانت تحد من الانفتاح التجاري بينها. والذي يؤدي بدوره إلى التخصص وتقسيم العمل في إطار الفضاء التكاملي.

الفرع الثاني: اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية وأبعاد تأثيراتها

يمكن تحديد أبعاد تأثير اتفاقية تحرير تجارة الخدمات في النقاط التالية (مسالمة، 2019):

- **في الإطار الزمني:** على ضوء ما تقدم في تنفيذ اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، تبرز أهمية التسريع في وتيرة استكمال ما تبقى من التزامات باقي الدول العربية بالمصادقة على الاتفاقية، وعلى العمل على وضع إستراتيجيات وطنية لتنفيذ الاتفاقية بالنسبة لبقية الدول العربية الأعضاء في ظل جامعة الدول العربية.
- **حق التأسيس في تجارة الخدمات:** وبوجه عام، تؤدي عملية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية إلى تقليل الإجراءات أمام الشركات ورواد الأعمال. مما ينعكس كذلك في توفير التمويل اللازم للدخول إلى ميدان الأعمال ويمكن من تأسيس الشركات خاصة الصغيرة والمتوسطة، كما أن التسهيلات التي تحصل عليها الشركات لبدء نشاطات الأعمال تنعكس في توسع الاستثمارات المحلية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على السواء، حيث كلما زادت سهولة تأسيس الشركات كان هناك احتمال كبير بأن يقوم المستثمرون المحتملون، بالاستثمارات الضرورية لتطوير مشاريعهم. مما يزيد من خلق فرص العمل، وتوفير قاعدة تصديرية مهمة.

* تجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المسائل التالية قبل الشروع في تحليل واقع و إمكانيات تجارة الخدمات في الدول العربية:

- إن بيانات قطاع الخدمات محدودة بالمقارنة بالبيانات المتاحة عن السلع، باعتبارها منتجات غير ملموسة و بالتالي يصعب قياس قيمة تجارتها الدولية، كما أن الخدمات يتم إنتاجها و استهلاكها في نفس الوقت، الأمر الذي يجعل تسجيلها أصعب من السلع.
- تفتقر معظم الدول العربية، إن لم نقل كلها، إلى إحصائيات تفصيلية حول التجارة الدولية للخدمات، تتضمن هيكلها حسب اتجاهاتها. و معظم الأرقام التي ترد في الإحصائيات عبارة عن أرقام إجمالية مستمدة من إحصائيات موازين المدفوعات لهذه الدول، أو عبر تقديرات حول حجم المداخيل في بعض القطاعات، كالسياحة و السفر. و أكثر ما تظهر هذه الصعوبة في التجارة البينية للخدمات بين الدول العربية، حيث تعتبر الإحصائيات المقدمة في هذا الشأن أرقاما تقديرية قد لا تعكس الازدهار الحقيقي لتجارة عدة خدمات بين الدول العربية خاصة تلك المرتبطة بتنقل الأفراد.

- **مجال السياحة:** يمثل ازدهار السياحة بين الدول العربية عامل مهم في تدعيم أواصر التعاون العربي المشترك، وشاهد قوي على الأثر الذي يمكن أن يحدثه تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، كونه يرتبط بالكثير من الأنشطة الخدماتية والإنتاجية الأخرى. وهذا ما تم ملاحظته في الفصل الثالث في واقع قطاع السياحة في الدول العربية والتي قامت معظم الدول العربية في تقديم التزاماتها في هذا القطاع وأولت أولوية خاصة له وهذا للأهمية الكبيرة للسياحة العربية البينية التي تؤدي بدورها إلى زيادة تشابك العلاقات وتطورها إذا ما كانت هناك رغبة أكيدة وفعلية في التحرك بالعمل العربي المشترك، لأنها تعتبر أحد المجالات المهمة لتعميق التكامل الإقليمي بين الدول العربية.
- **مجال العمالة:** إن زيادة تدفقات الهجرة بين الدول العربية المرسلة للهجرة والمستقبلة لها دور مهم في تدعيم التنمية وتخفيض نسب الفقر ومعدلات البطالة، وتحسين مستوى الدخل، وأيضا تمويل المشاريع الاستثمارية خاصة للدول العربية التي تعتمد عليها كمصدر أساسي للدخل. فتوسيع حركة العمالة بين الدول العربية يسمح بالاستفادة خصوصا من الوفرة المالية لهذه البلدان وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.
- **في مجال الاستثمار:** مما سبق ذكره، يتبين أن الاستثمارات العربية البينية من أنسب الصيغ لتحقيق التكامل الاقتصادي في الدول العربية، وهذا نظرا لآثارها الإيجابية، وكما رأينا استحواذ القطاعات الخدمية على أغلب هذه المشاريع خصوصا في خدمات الأعمال وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ربط الاقتصادات العربية من خلال انتقال رأس المال والعمل مما يساهم في توسيع حركة العمالة بين هذه الدول وزيادة فرص التبادل التجاري. فلاشك أن تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية سوف يترتب عليه تحرير الاستثمارات المباشرة، وحق تواجد الشركات العربية في أسواق بعضها البعض، وإزالة القيود أمام حرية الانتقال أمام رجال الأعمال والمستثمرين العرب، مما يؤدي بشكل مباشر إلى تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية وجذب المزيد من الاستثمارات سواء الأجنبية والعربية إلى المنطقة العربية والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة.
- **المدفوعات وحركة رؤوس الأموال:** وهذا ما يوفره تحرير الخدمات المالية والمصرفية في السوق الإقليمي، ومرتبط كذلك بالاستثمارات؛
- **التعاون العلمي والتكنولوجي:** فالتكنولوجيا تنعش القطاعات الخدمية المنغلقة بحيث أدى التطور التكنولوجي* في تخطي الحواجز والقيود أمام حركة الخدمات، ولاسيما التجارة الرقمية. ولذلك، من

*ومن الملاحظ أن قطاع الخدمات يعد من أسرع القطاعات نموا في العديد من البلدان، وخاصة في خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات البرمجيات والخدمات المالية.

الضروري مواكبة هذا التطور من خلال تحرير التجارة في الخدمات، لتسهيل وتسريع عمليات التبادل التجاري بين الدول العربية، وتمهيد الطريق للدخول بشكل أقوى في المنافسة العالمية. كما أن القيام بهذه الخطوة سيوفر للقطاعات الخدمية الرائدة مزيداً من الفرص للتوسع في الدول العربية والعمل على إدخال أساليب جديدة في العمل والتصنيع والتمهيد لظهور منتجات جديدة ليس فقط في الخدمات، ولكن أيضا في جميع المجالات التي تعزز فتح الإمكانات الاقتصادية لمواجهة هذا التغيير.

- **المنافسة والموضوعات الاقتصادية الأخرى:** يسهم تحرير تجارة الخدمات في رفع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية على المستوى الدولي ليس فقط لقطاع الخدمات ذاته، بل كذلك لقطاع إنتاج السلع، الذي يستخدم الخدمات كمدخلات في الإنتاج مثل خدمات النقل والمناولة والتغليف والتسويق والدعاية والإعلان، وغيرها، كما أنه يساعد في تعزيز تنافسية هذا القطاع داخل الأسواق العربية، وهذا للاعتبارات السالفة الذكر.
- **في مجال التعاون الاقتصادي:** من خلال تعدد الآثار التي تضيفها تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية على عدة مستويات كما تم الإشارة له سابقا. بالإضافة إلى ذلك، هناك شواهد أخرى لتحرير تجارة الخدمات في هذا الإطار منها:
  - **تعزيز النمو وتنوع حركة التجارة:** تقدر نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات بحوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ولا تؤدي مزايا التبادل التجاري في الخدمات إلى تعزيز التكامل والنمو في قطاع الخدمات ذاته فحسب، بل أيضا إلى تعزيز التكامل والتنمية في قطاعات إنتاج وتجارة السلع الأساسية التي تعتمد على الخدمات لتعزيز القدرة التنافسية العالمية، مثل: خدمات النقل والاتصالات.
  - **وتعزيز القدرات التصديرية ودعم صناعة الخدمات الناشئة:** يؤدي تحرير تجارة الخدمات إلى تعزيز قدرة الاقتصاديات العربية على تنمية طاقاتها التصديرية، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تحسين مستوى ميزانها التجاري. وعلى المستوى الإقليمي، تساعد على دعم صناعات الخدمات الناشئة من خلال المنافسة في الأسواق الإقليمية، ودعمها لكي تكتسب القدرة على المنافسة على الصعيدين الدولي والعالمي.

كلها تعتبر شواهد وحجج للمكاسب المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية ودورها في التكامل الإقليمي بين الدول العربية. ونظرا للمزايا التي تحققها تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية التي تجعل منها دافع قوي لإدراجها في خطط التكامل الاقتصادي العربي، كتقسيم العمل، اتساع السوق، حرية

إنتقال رؤوس الأموال، خلق فرص العمالة، نقل التكنولوجيا وغيرها والتي تعتبر من المزايا الديناميكية للتكامل الاقتصادي، ما يحاجج على العمل على تقديم الالتزامات في إطار الاتفاقية والعمل على توسيع وتفعيل التكامل الاقتصادي العربي والانتقال به إلى مرحلة جديدة من مراحل التكامل. إلا أن نجاح التكامل الاقتصادي كما تم الإشارة إليه آنفا يتوقف على توفر مجموعة من الشروط وذلك من أجل تحقيق مكاسب الرفاهية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ومن أهمها مدى توفر الإرادة السياسية بين الدول الأعضاء.

المطلب الثاني: سبل تعزيز تنافسية القطاعات الخدمية ومواجهة آثار الجاتس في المنطقة العربية

أصبح في الوقت الحالي تحرير تجارة الخدمات مطلبا إقليميا، لما له من الامتيازات والجوانب الإيجابية على المنطقة العربية، لهذا يجب المضي لتنمية القدرات التنافسية للقطاعات الخدمية للاستفادة من هذه الميزات في المنطقة. فمن بين القطاعات الخدمية المتنوعة على المستوى الإقليمي، هناك عدد من القطاعات الخدمية التي تعتبر أكثر أهلية للتحرير الإقليمي من التحرير متعدد الأطراف. إن الطبيعة الخاصة لقطاعات كهذه، من حيث وضع معاييرها وقواعدها والتنظيمات الراعية لأسواقها، تجعلها أكثر ملائمة للتحرير على مستوى إقليمي منه على المستوى متعدد الأطراف.

الفرع الأول: تحسين القطاعات الخدمية في المنطقة العربية

من بين القطاعات التي لها ميزة نسبية في الدول العربية ما تم التطرق سابقا، وبهذا تجد الدول العربية مطالبة بتحسين وتعزيز تنافسية هذه القطاعات لجعلها أكثر فاعلية وكفاءة في المستوى الإقليمي. وهذا من خلال ما يلي (وصاف، 2014، الصفحات 343-344):

- **قطاع السياحة والسفر:** تعزيز قدرات القطاعات السياحية بين الدول العربية وهذا من خلال قيام المجلس العربي للتنافسية بتفعيل مشاركة القطاع العام والخاص، الأمر الذي من شأنه يؤدي بدوره إلى مراقبة الإجراءات والتشريعات المتعلقة بتطور هذا القطاع وفق أفضل المعايير الدولية، ونستطيع من خلال هذا اقتراح بعض الممارسات التي تعزز القدرات التنافسية للقطاع السياحي العربي من خلال ما يلي (بظاظو و قدحات، 2022، الصفحات 198-206):

- فتح مجال المشاركة بين الدول العربية في مشروعات التنمية السياحية، وزيادة الاهتمام بجودة المنتج المحلي المستخدم في القطاع السياحي ومراعاة مطابقته للمعايير والمواصفات الدولية.
- تعزيز تنافسية الضرائب السياحية ورسوم التأشيرات، بالمقارنة مع الوجهات السياحية العالمية؛

- تنمية القدرات التشغيلية للعاملين في المشاريع السياحية هذا من ناحية. أما من ناحية أخرى الدول العربية مطالبة بتنشيط مكاتب السياحة في الخارج والأخذ بدراساتها عن الأسواق ومقومات النفاذ إليها.
- تشجيع ريادة الأعمال في السياحة للعرب بما في ذلك دعم الشركات الناشئة ومتطلباتها، وجذب المشاريع السياحية المبتكرة القائمة على التكنولوجيا والأفكار الواعدة وتهيئة بيئة جاذبة للمواهب وتطوير المهارات والكفاءات في القطاع السياحي العربي.
- تحفيز مزيد من الاستثمارات النوعية في القطاع السياحي، وهذا لتغطية احتياجات التحديث والتطوير على مستوى المنطقة والعمل على استعادة تعافيه وأدائه الإيجابي بعد جائحة كوفيد-19.
- الاستمرار في العمل لوضع التنافسية السياحية كعنصر أساسي في برنامج الإصلاح الاقتصادي ورفع آدائه، والعمل على وضع سياسات اقتصادية من خلال مركز مستقل يعمل على إنشاء بحوث في المجالات التي تؤثر على طبيعة المنافسة السياحية في المنطقة العربية للاستثمار، وتقديم المشورة بشأن إصلاحات اقتصادية في المجالات الحيوية التي تؤثر على البيئة الاستثمارية في القطاع السياحي، والتأثير على السياسات ذات الأهمية التي تؤثر على بيئة الاستثمار السياحي.

والهدف من تعزيز تنافسية القطاع السياحي العربي تحويل المنطقة العربية إلى مركز إقليمي لرجال الأعمال والاستثمار وتعزيز السياحة البينية. وتعظيم الإيجابيات ونقاط القوة في القطاع السياحي في كل دولة عربية ومعالجة الإشكاليات وجوانب الضعف فيه.

- **قطاع النقل:** في إطار النقل في الدول العربية أعدت جامعة الدول العربية دراسة عن هذا القطاع بحيث قدمت القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت في الكويت عام 2009، وورشة العمل لدراسة تطوير وتحديث منظومة النقل البحري في الدول العربية عام 2010. خرجا كل منهما بتوصيات للارتقاء بهذا القطاع وتطويره نذكر منها (صندوق النقد العربي وآخرون، 2015، صفحة 334):
  - توحد الدول العربية في أسواق جغرافية تواجه بها التكتلات الاقتصادية المتقدمة بالدعم اللوجستي المتميز. وكذا العمل على أن تركز حجم تجارتها الخارجية في سبيل الحصول على اقتصاديات الحجم بما يساعدها على اكتساب التكنولوجيا المتقدمة وقطاع النقل البحري.
  - إنشاء هيئة إقليمية للوجستيات تعمل على التخطيط والتنسيق بين مختلف وسائط النقل.

- ضرورة تواجد بيئة سياسية مستقرة تساعد على جذب المستثمرين لصناعة النقل البحري والخدمات اللوجستية، وهو ما تفتقر إليه الدول العربية في الوقت الحالي.

ولتطوير قطاع النقل البري بين الدول العربية يجب تبني عدد من التدابير والإجراءات التي من شأنها التغلب المعوقات التي تواجه القطاع وذلك من خلال حزمة متكاملة من الاجراءات التشريعية والفنية وإجراءات السلامة والإجراءات الادارية والجمركية ونظم تبادل البيانات الالكترونية والإجراءات اللوجستية وخدمات سلاسل الامداد وكذلك الاجراءات المتعلقة ببناء القدرات البشرية وإجراءات بشأن تشجيع الاستثمار والشراكة العربي في النقل البري (صندوق النقد العربي وآخرون، 2017، صفحة 235).

- **قطاع الاتصالات:** يجب على الدول العربية أن تولي اهتماما أكبر لقطاع الاتصالات لكونه عاملا رئيسيا يرتبط بشكل مباشر بالتقدم في مجال التنمية الاقتصادية الشاملة، بحيث أن تفعيل التنافسية في السوق يتطلب تنفيذ سياسات وإستراتيجيات تتضمن النقاط التالية (صندوق النقد العربي وآخرون، 2010، صفحة 246):

- توفير البيئة القانونية والتنظيمية التي تساهم في تطوير سوق الاتصالات وتقنية المعلومات وذلك بالتوسع في تحرير قطاع الاتصالات وإعادة هيكلته. خصوصا ما تعلق بإصلاح التشريعات والتنافسية بما يضمن حقوق الملكية الفكرية والتعاملات الالكترونية ومكافحة الجرائم الالكترونية وغيرها.
- توفير البيئة التحتية المتطورة من شبكات الاتصالات والمعلومات وتطبيقاتها والتوسع فيها لتشمل المناطق النائية والمعزولة وزيادة معدل الإنتشار، شريطة أن يكون هناك توازن بين أسعار الخدمات المقدمة ومستوى الدخل.
- تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لتحويله إلى قطاع إنتاجي مربح يعمل على توفير فرص العمل وجلب المزيد من الاستثمارات في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات خاصة أن العائد المادي يعد مجزيا وسريعا قياسا بقطاعات أخرى.
- إعطاء التعليم والتدريب في هذا المجال أولوية قصوى، لخلق كوادر بشرية مؤهلة ومدربة لاحتياجات سوق العمل.
- العمل على التعاون والتنسيق بين دول الاقليم في الاتصالات وتقنية المعلومات. ومن الضروري أيضا أن تنمي دول المنطقة قدراتها التقنية الوطنية بنقل وتوطين التقنية الداخلة في هذه الصناعة، بالإضافة إلى زيادة الانفاق على البحوث والتطوير في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

- **قطاع الخدمات المصرفية والمالية:** تقوية القطاع المصرفي وتحسين جودة وعدد الخدمات المقدمة في المصارف العربية حتى تستطيع الارتقاء إلى التحديات التي تفرضها البيئة العالمية، خصوصا كون هذا القطاع يعتبر قطاع حساس ويتأثر بالأزمات الاقتصادية وتزيد فيه المنافسة الدولية وتتغير باستمرار أدواته، فعملية التطوير فيه هي عملية مستمرة.
- **قطاع التشييد والبناء:** بعض الدول العربية تتميز بميزة نسبية عالية في تقديم خدمات التشييد والهندسة، كونه يتميز عن باقي قطاعات الخدمات الأخرى بأنه الأكثر تنظيما خاصة مع وجود اتحاد المقاولين العرب. لهذا يجب توسيع عمل هذا الإتحاد لتطوير الخدمة الالكترونية للشركات للتعرف على فرص نشاط التشييد والطلب عليه في كافة الدول العربية، وتشجيع وتبني الوسائل التي تسمح بإقامة شركات عربية قوية في المجال. كما تملك بعض الدول العربية اختصاصيين وفنيين ذو كفاءة عالية هنا يجب تكوين وتدريب العمالة العربية الأخرى لنقل خبرات هذه الدول إلى دول عربية أخرى والاستفادة منها وأيضا العمل على تكوين هذه العمالة بصفة مستمرة خاصة في مجال التكنولوجيا الحديثة. أما بالنسبة للدول التي لديها إمكانات التمويل لابد من الاستفادة من ذلك عن طريق إنشاء الشركات والمشروعات العربية المشتركة برؤوس أموال مرتفعة لتكون قادرة على دعم المشروعات التنموية بالدول العربية. وهذا يتطلب بدوره قاعدة بيانات موحدة متكاملة للمشاريع التي نفذت على مستوى الدول العربية والتي يجري العمل فيها حاليا لتستفيد منها الشركات العاملة في مجال التشييد والبناء (صندوق النقد العربي وآخرون، 2019، صفحة 242).
- **قطاع التعليم العالي:** العمل على إعادة فلترة التشريعات المتعلقة بقطاع التعليم العالي لزيادة فعاليته مع حذف القواعد غير الضرورية التي تعيق التحرير فيما بين الدول العربية، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى التوافق التشريعي، خاصة فيما يتعلق بوضع أسس لتقييم الشهادات العلمية وجودة التعليم العالي والاعتراف بالمؤهلات العلمية من أجل الالتحاق بالتعليم العالي أو التدريب في المنطقة العربية.
- بناء روابط إستراتيجية بين خدمات النقل وخدمات السياحة والقطاعات الأخرى، وخاصة خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، فمن غير الممكن استبعاد خدمات قطاع معين ومستخدميه وفتح قطاعات أخرى. فمثلا: لا يمكن أن تطوير وتحسين قطاع السياحية دون أن تسهيل عبور السواح من خلال خدمات النقل (الجوي، البري والبحري) وتجهيزه بأحدث المعدات التكنولوجية في القطاع وتوسيع نطاق الخدمات الرقمية (شبكات الاتصال، الخدمات الفندقية وغيرها) بالإضافة إلى مقدمي المنتج السياحي والوكالات ذات الصلة بالتجارة.

- وتأسيسا على ذلك، على ما جاء في تحرير حركة الأشخاص نسوق مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساعد على تعظيم استفادة الدول العربية من تحرير حركة الأشخاص الطبيعيين عليها (وصاف، 2014، صفحة 288) و (شنجار العيساوي، 2015، الصفحات 187-188):

- تحسين قاعدة البيانات عن القوى العاملة والتشغيل في الدول العربية، بتحليل ظاهرة الهجرة وأبعادها وآثارها بأسلوب علمي ومن منظور تنموي عربي متكامل في دراسات تفصيلية معمقة تكون أساسا لرسم سياسات الهجرة بين الدول العربية؛
- منح العمالة العربية الوافدة حوافز تشجيعية لجذب تحويلاتهم عبر القنوات الرسمية حتى يمكن رصدها من قبل المؤسسات المالية والمصرفية لمعرفة عمق تأثيرها على الاقتصاديات للدول المستقبلة، ومن ثم نشر البيانات التفصيلية عنها وذلك بعدة طرق منها التمتع بالإعفاءات الجمركية ومنح التراخيص للاستيراد السلع الإنتاجية، وتقليص فوارق الأسعار بين سعر الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية وبما ينسجم مع التطورات المالية؛
- تحسين المناخ الاستثماري بين الدول العربية والعمل على زيادة الاستثمارات العربية البينية؛
- تفعيل الأطر القانونية والمؤسسية المتخصصة والشروط المتعلقة بحركة انتقال العمالة بين الدول العربية؛
- قيام الدول العربية سواء كانت مرسلة أو مستقبلة للعمالة بإعادة النظر في التزاماتها بشأن النسب المسموح بها لتواجد العمالة الأجنبية، وذلك من خلال المسار التفاوضي بين الدول العربية من أجل تحقيق المزيد من التحرير للشكل الرابع لتوريد الخدمة؛

الفرع الثاني: سبل مواجهة آثار اتفاقية الخدمات ضمن قواعد منظمة التجارة العالمية (OMC)

تفتقر الدول العربية إلى المزايا التكنولوجية للشركات المتعددة الجنسيات والتي تعتبر هذه الأخيرة المستفيد الأول من تحرير التجارة. وبهذا تكون الدول العربية أمام معطيات جديدة في التجارة الدولية من خلال الاتجاهات الجديدة الحاصلة في العالم، لذا أصبح لزاما على الدول العربية المنافسة بوعي تام ومن ثم المنافسة استعدادا للمواجهة الحذرة من المراحل القادمة في مفاوضات اتفاقية الخدمات في سبيل تخفيف أو تجنب الآثار السلبية المترتبة على تحرير التجارة الدولية.

وبدأت خطوات الاستفادة التي تضمنتها اتفاقية الخدمات واتخاذ إجراءات على صعيد الجهود التكاملية بين الدول العربية-العربية، كالآتي (شنجار العيساوي، 2015، الصفحات 90-93):

- بما أن الدول العربية تواجه صعوبات في موازين مدفوعاتها، ويشكل بند الخدمات بندا من بنود العجز فهذا يعطيها الحق في فرض قيود مؤقتة على التحويلات المالية والمدفوعات والتحويلات الخاصة بأنشطة الخدمات التي تلتزم الدول العربية بتحريرها بموجب اتفاق الخدمات.
- الفحص المستمر وإعادة النظر حول التعهدات التي التزمت بها الدول العربية في الأنشطة التي تمتلك فيها ميزة نسبية مثل قطاع الفنادق والمطاعم وهي الخدمات المتصلة بالسياحة والخدمات المالية، كذلك الاستفادة من تجارب الدول العربية نفسها، ومثالا في هذا الشأن نجد أن معظم عروض مصر تطبق أعلى مستوى في بند لا توجد قيود على دخول السوق، والمعاملة الوطنية تنطوي على تثبيت الوضع الحالي بالنسبة للقطاعات المسجلة، إذ إن التحفظات المقدمة كثيرة وتضم قيودا على نسبة الموظفين الأجانب في الشركات التي تخضع للسيطرة الأجنبية، كما تشمل فرض حد أقصى لرأس المال الأجنبي بنسبة 49% في مجال الإنشاءات والخدمات الهندسية المرتبطة بها والمشاريع السياحية في منطقة سيناء وكذلك التأمين.
- الاهتمام بقطاع النقل الذي يعاني من قصور آدائه–قطريا وقوميا– على تلبية حاجات التجارة العربية وارتفاع كلفته في عناصر كلفتها الإنتاجية، إذ أنه يشكل نسبة عالية جدا تبلغ 50% بينما لا تتجاوز تكلفة النقل هذه 10% في الدول الصناعية، وبينت دراسة المسافة الاقتصادية البينية مقاسة في صورة تكلفة نقل الوحدة من أصناف المنتجات المتبادلة بين الدول العربية أطول منها بين هذه الدول وغيرها من الدول الأجنبية في كثير من الحالات المدروسة.
- تبرز أهمية الدور الذي تقوم به الاتفاقيات التجارية وفي هذا المجال التي أبرمت في إطار الجامعة العربية وفي مقدمتها اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام 1981 التي دخلت حيز التنفيذ عام 1982. وفي إطار إمكانات تفعيل هذه الاتفاقية حبذا لو تناولت الجوانب المتعلقة بالخدمات المتعلقة بالخدمات المرافقة للتجارة العربية البينية.
- العمل على الحفاظ على التراث الحضاري والهوية القومية العربية، وهذا الحق يسمح به الاتفاق وهذا من خلال الإجراءات الخاصة بحماية الآداب العامة والنظام وحماية حياة وصحة الانسان والحيوان والنبات.
- والنقطة التي نعتقد أن الاهتمام بها عربيا–مطلب قومي–يجنب الدول العربية عمليا الوقوع تحت تأثير رأس المال الأجنبي والمتمثلة في خدمة الدين، إذ تعاني معظم الدول العربية من النقص في تمويل التجارة الخارجية والقدرة التأمينية لها مع ارتفاع تكلفة عملية الإئتمان، خصوصا بعد أزمة عام 2008

وما تلاها من تداعيات خطرة على الاقتصادات العربية التي تمتلك ميزة نسبية لا بأس بها في الصادرات من الخدمات وخصوصا قطاع السياحة (مصر، تونس، لبنان وسوريا).

- الاهتمام بقطاع الخدمات الرقمية والمعلوماتية وبناء شبكة معلوماتية للتوسع في استخدام وتقديم المعلومات في قطاع السياحة والقطاع المصرفي باعتبارهما قطاعين حيويان لمجموعة من الدول العربية، وأيضا هناك منافسة في مثل هذه الأنشطة الخدمية على الصعيد الإقليمي والعالمي بعد أن أدركت الكثير من دول العالم أهمية العوائد المتأتية من تقديم الخدمات، لذلك سعت إلى تقديم أفضل الخدمات إلى العملاء، فمثلا في:
  - في مجال الخدمات المصرفية وفرت الخدمة التقنية إلى العميل فرصة لمراقبة أمواله بإستمرار، ويتم ذلك من خلال نظم التحويلات المالية الالكترونية، إذ تقدم هذه النظم خدمات عديدة منها إرسال الاشعارات فوريا أو يوميا حول الميزانيات والمعاملات وتحويل الأموال، ومعدلات الفائدة فضلا عن إمكانية استرجاع التقارير من حسابات العملاء.
  - في مجال الخدمات السياحية وفرت الخدمة الرقمية إلى السياح فرص لمعرفة ورؤية الأماكن التي يريدوا زيارتها، وتسهيل عمليات الحجز في الفنادق والمطارات وغيرها من الخدمات.
- العامل السياسي الذي يعتبر عاملا معرقلا في أي تقدم نحو التكامل الاقتصادي العربي، ومن أجل هذا يجب على البلدان العربية العمل على حل الخلافات السياسية بينها بعد أن بدأت بوادر الحلول تتكشف في ضوء إفرازات الصراع (العربي–الصهيوني) والمواقف المتحيزة للدول المؤثرة في الصراعات الدولية، لإتاحة حرية انتقال أكثر لمواطنيها واستحداث إجراءات أكثر مرونة للتأشيرات الممنوحة لمواطني الدول العربية، لدفع المواطن العربي إلى عكس وجهات إجازته السياحية من أوروبا والولايات المتحدة إلى مصايف الدول العربية، وتشجيع المبادرات لزيادة الاستثمارات السياحية بين الدول العربية التي تحاول إدخال قوانين للاستثمار الأجنبي بقصد اجتذاب المستثمرين العرب.
- في ظل النمو السريع في تجارة الخدمات في بعض الدول العربية من الممكن أن تلعب هذه التجارة دورا لتحريك التجارة بين الدول العربية البينية في قطاعات السياحة والبناء والتشييد وغيرها من القطاعات التي للدول العربية فيها ميزة نسبية، هذه النقطة سعت من خلاله الدول العربية لإنشاء تكتلا تجاريا خدماتيا وهذا ما ترجمته في "اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية". والتي ستشكل عازل بين الدول العربية وبين مبادئ الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، دون أن تمنعها من الاستفادة من مزايا هذه الأخيرة.

- يجب التنسيق بين الدول العربية والتحرك ككتلة واحدة في المفاوضات التي تتم في إطار المنظمة، وهذا ما تفتقر إليه الدول العربية خصوصا بين دول مجلس التعاون الخليجي الذي يفترض أن تتحرك من منطلق الاعتبارات التي تحددها سياساتها التجارية المشتركة في إطار اتحادها الجمركي (توات، 2012، صفحة 252)، كما توجد قضايا كثيرة ذات اهتمام مشترك بين الدول العربية، يجب العمل على شكل مجموعة تفاوضية واحدة فيها.

المطلب الثالث: إستراتيجية تفعيل التكامل العربي في اطار تحرير تجارة الخدمات العربية البينية

تعتبر مبادرة تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية والاستفادة منها في رسم المعالم المستقبلية لتفعيل مسارات التكامل الاقتصادي المقبلة خطوة لابد منها لما لها من آثار كثيرة وفعالة على الاقتصاديات العربية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية. ويتطلب هذا تذليل العقبات وتجاوزها أثناء تنفيذ هذه المبادرة ودفع عجلة الإصلاح والتغيير العميق سياسيا واقتصاديا داخل كل دولة عربية بشكل يجعل التحرك إقليميا ضمن حزم الإصلاح هذه فعالا.

الفرع الأول: خطوات توسيع نطاق تحرير تجارة الخدمات وتعزيز التنوع بين الدول العربية

لتحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي في مجال تحرير التجارة البينية في الخدمات يوجد العديد من السياسات والإجراءات التي يمكن أن تنتهجها الدول العربية، وأيضا العمل على إزالة القيود التي تؤثر عليها. والتي بدورها تمثل سبل للتغلب على التحديات والمخاوف التي تحد من تحرير التجارة العربية في الخدمات وهذا يكون من خلال اتباع الخطوات التالية (البنداري الباجوري، 2019، صفحة 26) و (صندوق النقد العربي، 2009، الصفحات 222-224):

أ. **مراجعة التشريعات:** لابد من مراجعة القوانين التي تحكم قطاعات الخدمات في الدول العربية، وهذا لزيادة فاعلية القواعد والقوانين حيث يوجد الكثير من القواعد والقوانين القائمة في عدد من الدول العربية التي قد تعيق حركة إصلاح وتحرير قطاعات خدمية عدة، الشيء الذي قد يتطلب جهدا مشترك لمراجعة شاملة للقواعد والقوانين التي تحكم قطاعات الخدمات في الدول العربية وحذف القواعد غير الضرورية التي تقف عقبة أمام زيادة تنمية التجارة البينية في الخدمات، ويتبع ذلك وضع مصفوفة للمقارنة بين وضع كل قطاع من القطاعات الخدمية في مختلف الدول العربية.

ب. **التوافق التشريعي:** هذه الخطوة من الخطوات الهامة لتحقيق التوافق (التقارب) من خلال إزالة القيود التعريفية من جانب واحد بعد مراجعة التشريعات، ومن خلال اتفاقيات الاعتراف المتبادل والتوافق مع

المعايير المتعلقة بالقواعد المحاسبية الدولية، ومثلا يجب الاعتراف بالمؤهلات العلمية والمهنية بهدف الالتحاق بالتعليم العالي أو التدريب، وذلك لتسهيل توريد الخدمة (الأسلوب الثاني)، واستهلاك الخدمات التعليمية، وهو ما ينعكس أيضا على تسهيل الأسلوب الرابع لتوريد هذه الخدمة.

ج. **التعاون بين السلطات التنظيمية الوطنية للخدمات في الدول العربية:** إن زيادة تنمية التجارة البينية في الخدمات يتطلب تعاونا بين السلطات التنظيمية في الدول العربية، وهناك حاجة ماسة إلى إنشاء شبكة مؤسسية بين الأجهزة التنظيمية في الدول العربية لتسهيل انتشار أفضل الممارسات عن طريق تناول البيانات ومعايير تقييم الأداء، ويساعد هذا النوع إلى زيادة تنمية التجارة البينية في الخدمات ويسهل تقارب مستويات تطور القطاعات الخدمية في الدول العربية.

د. **تعزيز عملية تنمية التجارة البينية في الخدمات،** وذلك من خلال تسهيل انتقال العمالة الماهرة وشبه الماهرة في الدول العربية خلال فترات محددة، ويتطلب ذلك التعاون بين الدول العربية من أجل وضع وتنفيذ برنامج أسوة بالبرامج الدولية لتحرير حركة العمالة الماهرة في إطار اتفاقيات تحرير التجارة الاقليمية. ويساعد ذلك الدول العربية في الحصول على العمالة الماهرة واندماجهم في سوق العمل ويقلل من هجرة العقول العربية إلى خارج الدول العربية.

هـ. **اتباع المنهج التفاوضي لتعزيز التجارة البينية في الخدمات بين الدول العربية:** وهذا بالأخذ بالاعتبارات المستقبلية في الحسبان دون أن تؤدي إلى تثبيط قيام التحرير الاقليمي بين الدول العربية أو تجميد المبادرات القادمة.

و. **الاتفاق على قواعد المنشأ في قطاع الخدمات،** حيث أن هناك ثلاثة معايير لابد من أن تطبق وخصوصا عند توريد الخدمات، وهي النطاق القانوني الذي ينتمي إليه الشركة المقدمة للخدمة، والموقع الجغرافي لمقدم الخدمة، والملكية والرقابة. ويجب أن تتفق الدول العربية على المعيار الذي يجب تطبيقه، والذي قد يختلف باختلاف القطاع، لضمان التفاوض المستمر الفعال، كما حدث في مفاوضات تحرير التجارة في السلع.

ز. **إدراج مبدأ الدولة الأولى بالرعاية،** حيث أن أي معاملة تفضيلية تمنحها أي دولة عربية إلى الدول الأخرى في نطاق الاتفاقيات التجارية الاقليمية الخاصة بها تطبق على باقي الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات. كما يجب الاتفاق على قواعد تحكم المشتريات الحكومية والدعم وآلية فض المنازعات من خلال التفاوض بين الدول العربية وتجنب المشكلات التي قد تطرأ في

المستقبل. أي يجب استخدام نظام إقليمي عربي لتسوية أي نزاع ينشأ سواء بين الحكومات ومقدمي الخدمة من القطاع الخاص.

ح. **مبدأ الشفافية:** وهذا فيما يخص نشر جميع القوانين التي تتعلق بتجارة الخدمات وإتاحتها أمام الجميع والقدرة على الإطلاع عليها من قبل مقدمي الخدمات خصوصا؛

الفرع الثاني: مداخل العمل للدفع نحو السوق العربية المشتركة (التحليل الديناميكي)

تعتبر تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية مدخل قوي من مداخل التكامل الاقتصادي العربي ويؤثر على المداخل الأخرى وهي التجارة العربية البينية، الاستثمارات العربية البينية أو المشروعات العربية المشتركة، وكذا تحويلات العاملين العرب. والتي تعتبر كأحد محاور تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ولهذا يمكن أن تساهم هذه الاتفاقية في أبعاد وأسس ولما لا نقول مداخل العمل لقيام سوق عربية مشتركة* كمرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي العربي، بحيث نعبر عنها بالتحليل الديناميكي للمزايا التي تحققها السوق المشتركة فيما يلي:

- **حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال:** تساهم تجارة الخدمات في التشغيل من خلال تنوع الخدمات واحتواءها لجميع فئات المجتمع مما يتيح إمكانية أعلى للحصول على العمل، بحيث يمثل العمال ضمن قطاع الخدمات بمختلف أصنافها وأنواعها نسبة معتبرة من مجموع اليد العاملة على مستوى اقتصاديات الدول العربية، والذي سجلت حصته في العالم العربي في التشغيل نسبة 55% من إجمالي العمال لتتيح الاتفاقية مجال لحركة العمالة بين الدول العربية من خلال نمط التوريد الرابع فيها وما تتيحه الاتفاقية من فرص لتوسيع حركة انتقال الأشخاص الطبيعيين. كما أن تحرير الخدمات المصرفية والتأمين يساهم في انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية.
- **بالنسبة للبعد الآخر من أسس قيام السوق العربية المشتركة والمتمثل في حرية النقل والترانزيت واستعمال النقل والموانئ والمطارات المدنية:** تساهم خدمات النقل بفروعه بكثافة في تبادل السلع بين الدول العربية خصوصا السلع الإستراتيجية (النفط، الغاز الطبيعي)، وإذا ما تم تحرير هذا القطاع سيؤدي بصفة مباشرة إلى تخفيض تكاليف النقل وتوسيع شبكة المواصلات مما يساهم في تطوير البنى التحتية الأساسية الداعمة للتكامل الاقتصادي والتي تعتبر شرط أساسي لقيام التكامل (تم الإشارة في الفصل

*تعتبر السوق العربية المشتركة حلقة أساسية في التكامل الاقتصادي العربي، فمن خلال تعداد مقومات التكامل الاقتصادي العربي ومن خلال الامكانات والممكنات التي تزخر بها المنطقة العربية، والتي تم التفصيل فيها في الفصل الأول. لتضيف اتفاقية تحرير تجارة الخدمات دعم واضح ودفع لقيام هذه السوق من خلال التأثير على أسس قيامها وهذا ما تم تحليله وإبراز واقع تجارة الخدمات من خلال ما تقدم به في الفصلين الثالث والرابع على دراسة أبعاد الاتفاقية وآثارها على المتغيرات الاقتصادية، والقطاعات الخدمية العربية التي تتميز بصيغة تنافسية والتي ترتقي إلى الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

الأول) وتحسين نوعية وأداء الخدمات اللوجستية في الدول العربية، خصوصا إذا ما تم توجيه خبرات دول مجلس التعاون الخليجي للدول العربية الأخرى من أجل تطوير وتحسين وتحديث الاجراءات اللوجيستية لديها.

- **حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي:** إن ما تقدمه اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية في التزاماتها والتي تعمل على زيادة درجة الانفتاح، وتعطي الحق في نفاذ الدول الأطراف فيها إلى أسواق الدول الأخرى دون قيد والذي جاء في نص الاتفاقية في المادة (21) المتعلقة بالنفاذ للأسواق في جانب الالتزامات المحددة مما يسهل وييسر ويتيح للدول الأعضاء الحصول على المعلومات التجارية والفنية المتعلقة بأسواق الدول الأعضاء والإطلاع على التقنيات الحديثة في مجال الخدمات، وهذا ما تتيحه أيضا المادة (22) من الاتفاقية (المعاملة الوطنية)، والذي جاء من بين أهداف الاتفاقية وهو التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات بين الدول العربية بحيث تم التفصيل فيه سابقا (منهج المفاوضات في إطار الاتفاقية) من خلال منهجية العرض والطلب التي سوف تنعكس في الالتزامات التي ستقدمها الدول في إطار عروضها المعدلة والنهائية (جداول التزاماتها). وهو الأمر الذي من شأنه يتيح الفرصة لاختيار الأسلوب المناسب وفقا لاحتياجات كل دولة وخططها ويسمح بحماية وتشجيع الخدمات الوطنية بدرجة أكبر من الأجنبية. كما تمثل اللجنة الدائمة للتجارة في الخدمات مستقبلا منصة مفاوضات تعنى بكافة الموضوعات التي تتمحور بتجارة الخدمات بين الدول العربية (صندوق النقد العربي وآخرون، 2019، صفحة 245)، والدفع بالمفاوضات على مستوى الخدمات إلى مستوى أعمق بين الدول الأعضاء من ناحية العمل على إزالة الحواجز وتوسيع مجالات المفاوضات. بالإضافة إلى الاتفاق على قواعد المنشأ الذي يعتبر من خطوات تحرير تجارة الخدمات التي تم الإشارة إليه سابقا.
- **تنوع المزايا النسبية التي تمتلكها الدول العربية في الخدمات:** بحيث يسهم تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية في القدرة على تحقيق التكامل فيما بينها. بعكس تجارة السلع التي لم تسهم في تحريك التجارة الإقليمية بين الدول العربية حتى الآن. ويرجع ذلك إلى التشابه فى الهياكل الإنتاجية والصادرات للدول العربية، وغلبة النفط على الصادرات، وعدم وجود بنية تحتية متطورة تسمح بتيسير الاندماج الاقتصادى بين الدول (سنت و المالكى، 2019). كما يعاني الوطن العربي من انخفاض الاستفادة من التحرر في تجارة السلع نتيجة القصور في جانب العرض، أو في القدرة التنافسية، أو ما تضعه الدول المتقدمة من عقبات تحد من وصول منتجات الدول النامية إلى أسواقها؛ ولاشك أن ما يمكن أن تحققه الدول العربية من النهوض بتجارة الخدمات وزيادة مساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي، كفيل بتعويض

انخفاض استفادتها من تجارة السلع. كما يؤدي كذلك استيراد الخدمات وإضافتها في التزامات الدولة العضو في الاتفاقية فرصة الحصول على خدمات أخرى لم تكن متاحة لديها وهذا من شأنه أن يعوض عن العجز عن توفير الخدمات البالغة الأهمية على المستوى المحلي تنعكس على قطاعات أخرى بصورة إيجابية.

في الوقت الحالي تتفاوض الدول العربية على الإتحاد الجمركي والذي سيتبعه التفاوض للوصول إلى السوق العربية المشتركة كدرجة أعمق من التكامل الاقتصادي العربي، ولا يمكن المضي قدما في هذا المسار دون أن يتم تحرير تجارة الخدمات العربية البينية، وهذا لارتباط تجارة الخدمات وتأثيرها المباشر على القطاعات الأخرى وهي قطاعي الزراعة والصناعة. والشكل الموالي الذي يوضح أهمية اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية على مسار التكامل الاقتصادي العربي والدفع نحو مرحلة أعمق في هرم التكامل الاقتصادي والتي تتمثل في السوق العربية المشتركة:

شكل رقم (4-21): تأثير اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية

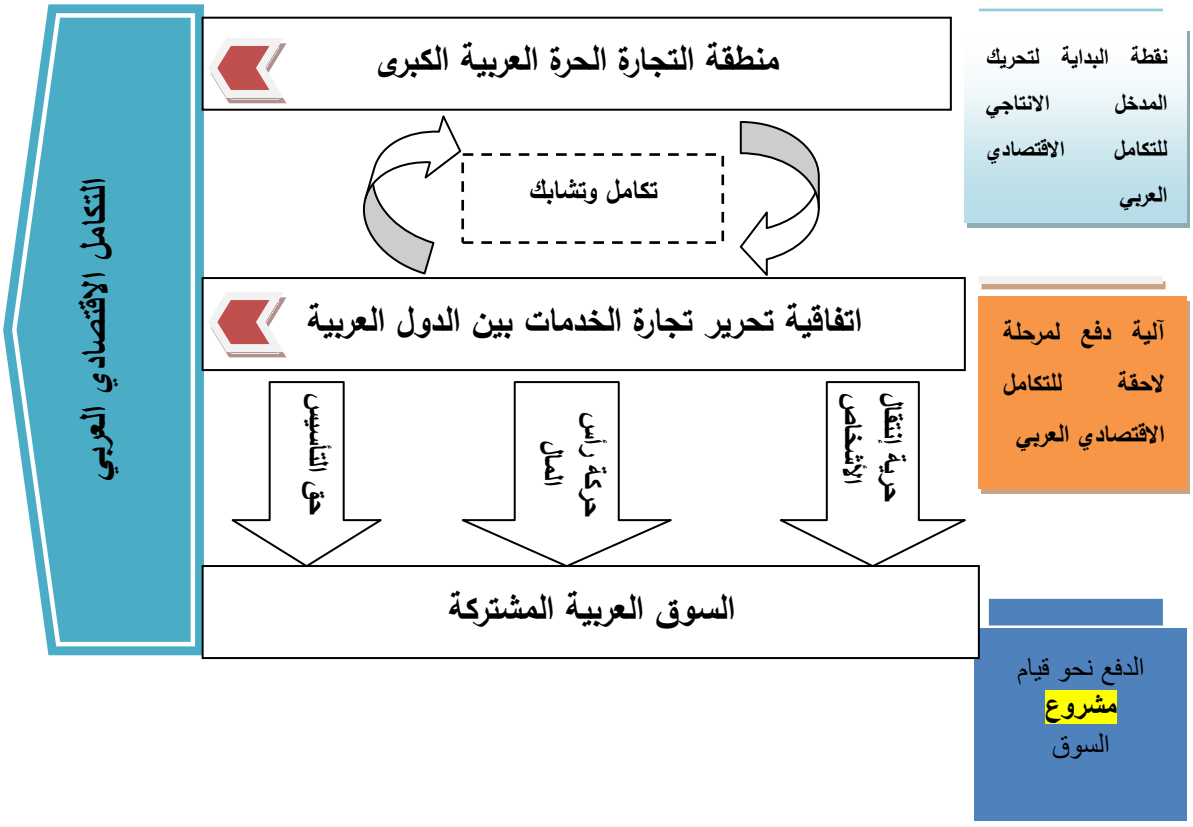

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

ولكي يتسنى الاستفادة القصوى من اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية لا بد للدول العربية الأعضاء في الاتفاقية من (صندوق النقد العربي وآخرون، 2019، صفحة 245):

- وجود نهج شامل متعدد الجهات بين القطاعين العام والخاص وهذا من خلال زيادة الوعي والترويج بالاتفاقية للقطاع الخاص؛
- يتعين خلق منصات للتواصل مع كل الجهات المستفيدة لتشجيع الدخول في مجالات جديدة للاستثمار في القطاعات غير التقليدية خاصة تلك الداعمة لسلاسل القيمة مثل خدمات الاستشارات والخدمات المالية والتعبئة والبحث والتطوير ؛
- بحث سبل التوسع في الاستثمارات البينية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات خاصة لما لهذا القطاع من القدرة على امتصاص الأزمات ودعم باقي القطاعات؛
- زيادة التعاون والمشاركة بين الدول الأعضاء في الاتفاقية من أجل إدماج تحرير تجارة الخدمات بينها وهذا ما يساعد على تعزيز التكامل الإقليمي العربي.

هذا، وتشمل التحديات التي سبق ذكرها في مخاوف التحرير (الفصل الثالث) والتي قد يمكن تجاوزها إذا ما تضافرت الجهود إلى ذلك من أجل جعل الاتفاقية أكثر اقناعا وتسريع عملية التحرير لتشمل كامل المنطقة العربية. وذلك من خلال الاضافة التي تقدمها في هذا الشأن، وكذلك العمل على (شو، دي فرانس، و محمدية، 2007، صفحة 102):

- الوصول إلى تعريف مشترك لما تتضمنه الخدمات؛
- تعزيز متاحية الإحصاءات المتعلقة بقطاع الخدمات؛
- التعامل مع انعدام القدرات بين البلدان العربية التي ليست أعضاء في منظمة التجارة العالمية وبالتحديد بسبب انعدام تجربتها السابقة وقدراتها الإختبارية على فهم كيفية التعامل مع الاتفاقية ووضع التنازلات في قطاع الخدمات؛

مما سبق نقول، أن هذه الخطوات والإصلاحات التي تمس القيود التجارية في تجارة الخدمات بين الدول العربية، وما تساهم به الاتفاقية في تسريع عملية التقدم للانفتاح بين الدول العربية يدفع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي بصفة مباشرة للتقدم نحو مرحلة أعمق من مراحل التكامل الاقتصادي العربي وهي السوق العربية المشتركة، وهذا ما تساهم به تجارة الخدمات سواء من ناحية تنمية التجارة العربية البينية والمساهمة الفعالة في الاستثمارات العربية البينية خصوصا في قطاعات البناء والتشييد وحركة انتقال رأس المال

والتأمين، وكذا توسيع حركة إنتقال الأشخاص بين الدول العربية دون قيد أو شرط مما يساهم في تحويلات العرب البينية والتشغيل وخلق فرص العمل مما يقلل من البطالة وتبعاتها. إذ بدخول مسيرة التكامل في مرحلة السوق المشتركة تكون الانطلاقة العملية لتحقيق التكامل، وهذا نتاج الاضافة التي تقدمها تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية لما لهذه القطاعات الخدمية من مزايا وايجابيات وقيمة مضافة للاقتصادات العربية ككل، وما تساهم به خصوصا المقومات التي تتمتع بها الدول العربية في دفع مسيرة التكامل نحو هذه السوق. بحيث أشار جمال بيومي، رئيس اتحاد المستثمرين العرب، "لا يمكن لأحد أن يقول أن العرب لم يفعلوا شيئاً نحو التكامل الاقتصادي، لدينا أربع خطوات نحو التكامل الاقتصادي والوصول إلى سوق عربية مشتركة، الخطوة الأولى هي إنشاء منطقة تجارة عربية حرة، وتم تنفيذ ذلك، والخطوة الثانية هي تحرير السلع من الرسوم الجمركية في التجارة العربية البينية، وقد تحقق هذا أيضا، وهناك خطوتان لم تتحققا حتى الآن، أي نجحنا بنسبة 50%. أما الخطوة الثالثة التي لم تتحقق بعد هي السوق العربية المشتركة، وتلك تحتاج إلى جهد اقتصادي دبلوماسي سياسي كبير " (عبده، 2020).

مما سبق يمكننا القول أن الاتفاقيات التي تم الإشارة إليها سابقا (الفصل الأول) بين الدول العربية تعتبر كلها جاءت من أجل خلق مجال للتعاون والتكامل الاقتصاديين التي تراوحت بين المعاهدات الثنائية إلى اتفاقات تكامل طموحة تهدف إلى إنشاء سوق عربي مشترك (التقدم نحو مرحلة السوق العربية المشتركة حلقة مهمة في إطار التعاون الاقتصادي العربي) من بين العديد من المبادرات التي قامت بها الدول العربية سواء في إطار جامعة الدول العربية أو خارجها إلا أن معظمها باء بالفشل. باعتبار أن إقامة سوق عربية مشتركة خطوة هامة في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ولكن الإضافة التي تقدمها آلية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية والتي تمثلت كما جاء ذكره في الانعكاسات والآثار المهمة والهامة على اقتصاديات الدول العربية، خصوصا في جانب الاستثمارات البينية وحركة العمالة والتوظيف لما لها من التشابكات مع القطاعات الأخرى. فهي عامل محفز لآثارها الدينامكية على التكامل خصوصا في المجال التكنولوجي وزيادة المنافسة والدفع نحو المشاركة في سلاسل القسمة العالمية.

الفرع الثالث: التكامل الاقتصادي العربي ضرورة حتمية في عصر التحرير التجاري والسياسات الحمائية

قد كانت الدول العربية سباقة في الرغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي منذ قيام جامعة الدول العربية في عام 1945، وعلى الرغم من ذلك فقد تعطل مشروع التكامل العربي لأكثر من ستة (06) عقود نتيجة للخلافات السياسية بين الدول العربية والذي مثل عائقا أمام التكامل العربي، لتزيد فقدان الإرادة السياسية من

هواجس الإخفاق واعتقاد الاقتصاديات العربية بعدم فاعلية هذا التكامل بآلياته ومؤسساته. بالرغم من المناقشات التي دارت مرارا وتكرارا حول التعاون الإقليمي في المنطقة. بحيث تشارك بلدان المنطقة العربية في مجموعة متنوعة من الاتفاقيات التجارية المتداخلة سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف، والتي يطلق عليها عادة "وعاء السباجيتي". وهناك منظمات ذات نطاق إقليمي مثل جامعة الدول العربية، وكذلك المنظمات دون الإقليمية. مثل إتحاد المغرب العربي، أو إتفاقية أغادير التجارية، أو مجلس التعاون الخليجي. وفي الوقت نفسه، هناك سلسلة من المبادرات الجديرة بالاهتمام مع شركاء تجاريين رئيسيين مثل الولايات المتحدة (مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية) والاتحاد الأوروبي (اتفاقيات الشراكة) لتعزيز التجارة والاستثمار في المنطقة. ووضع أساس للانفتاح والنمو الشامل للجميع والاستقرار. كما أن عدة بلدان في المنطقة أعضاء في الاتحاد الافريقي (أرزقي، وآخرون، 2020، الصفحات 36-37).

وهذا نظرا للموقع الإستراتيجي والأهمية الاقتصادية والثقافية والسياسية، التي تحتلها المنطقة العربية تاريخيا في التجارة العالمية وقيامها بعلاقات اقتصادية وثيقة مع المناطق المجاورة. فعلى مدار قرون، ربطت المنطقة بين حضارات مختلفة، وكانت نقطة التقاء لجميع طرق التجارة الأوروبية والآسيوية والأفريقية. ومع ذلك، تبقى هي الوحيدة من بين هذه المجموعات الدولية التي لم تستفد من دروس الماضي. وبقيت تتخبط في الانتقال العشوائي من مدخل إلى آخر، ولم تتمكن من بناء قاعدة اقتصادية عربية كفيلة بتحقيق الأمن الاقتصادي للمنطقة.

وبهذا يمكن القول أن التعثر الحاصل التي عانت منه مسيرة التكامل الاقتصادي العربي يرجع إلى عوامل تتعلق بعدم وضوح الرؤية الإنمائية العربية وعدم إرسائها على مداخل تنسجم ومعطيات الواقع الاقتصادي العربي وشروط نموه قوميا وقطريا، مما زاد من تبعية الاقتصاديات العربية للدول الصناعية خاصة مع زيادة هيمنة قطاع التجارة الخارجية على النشاط الاقتصادي في الدول العربية.

وجاءت مسار العولمة لتعيد ترتيب الأوضاع فلا يربطها بعد تكاملي ولا إتفاقية، ولا هدف الوحدة الاقتصادية العربية، وهكذا انتقلت مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك من مرحلة الطموح المثلى وتجاوز الواقع والظروف الموضوعية إلى مرحلة التراجع ونقطة البداية، ومجارات تطور المتغيرات الدولية وموجة إنشاء مناطق التجارة الحرة كالتي تجري بين أي بلدين في العالم دون محتوى تكاملي (حناش، 2018، صفحة 211).

وفي ظل هذه الظروف العالمية الراهنة*، وما يعنيه ذلك من ضغوط اقتصادية ومنافسة حادة من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد أصبحت عملية بناء وتطوير القدرة التنافسية من خلال تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك ضرورة ملحة لرفع قدرة الاقتصاديات العربية على تحسين أدائها في ظل الانفتاح على العالم الخارجي وتحقيق استدامة النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والإنعتاق من هيمنة الدول الكبرى. وإعادة بناء إستراتيجيتها التكاملية بما يتماشى ووضع الأهداف التي تسمح بتعزيز التبادل التجاري (العربي– العربي)، والأهم هو إعطاء النموذج الذي يستقطب إليه الدول العربية وهذا بحسب ظروف كل دولة. وبخاصة لمواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية والداخلية، وخاصة الأزمة الأخيرة التي عصفت بكامل الاقتصاد العالمي (جائحة كورونا). ولا ننسى التغيرات التي شهدها النظام العالمي من تغييرات نتيجة تراجع نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم الحمائية وتصعيد الصراعات والضغط على الدول من أجل تبني نفس السياسة وتقييد التجارة، وصعود روسيا والصين وهذه الأخيرة تعمل على تحرير التجارة وتبنيها سياسات وإستراتجيات هامة من أجل احتواء الدول الأخرى كمبادرة حزام واحد طريق واحد؛ بما يوحي بالانتقال من نظام القطب الواحد إلى نظام متعدد الأقطاب.

وعلى هذا فإن المسألة تجارية– إستراتيجية– مصيرية– سياسية...

إذن مسيرة التكامل الاقتصادي العربي تبقى معقدة، وهذا ما صعب من دراسة الموضوع خاصة من نقص المعطيات وعدم وجود نظام إحصائي على مستوى فعال لمعرفة تدفق الخدمات المختلفة بأنواعها واتجاهاتها الجغرافية، لذا يجب إلزام جهات التكامل العربي بضرورة إبراز الحقائق وتقديم البيانات والمعلومات المتعلقة بالتكامل العربي عن طريق الهيئات المختلفة، حتى يسهل للباحثين إجراء البحوث ووضع تصورات مستقبلية قد تكون مخرجا وبديلا ناجحا في المستقبل.

* بمناسبة الحديث عن آلية تفعيل التكامل الاقتصادي العربي وأثناء كتابة هذه الأطروحة، أو بالأحرى خلال المراحل الأولى من تحريرها، انتشرت جائحة كورونا (كوفيد–19) في كامل بقاع العالم. مما أدى لانغلاق الاقتصاديات على نفسها. بحيث مست بشكل كبير القطاعات الخدمية كالسياحة والنقل وانتقال حركة الأشخاص الطبيعين، والتداعيات التي خلفتها عليها وعلى الاقتصاد ككل، وهذا يتنافى وهدف التحرير التجاري بين الدول العربية الذي ينادي بتقارب وفتح الحدود وتوسيع أساليب التوريد. الجائحة أعطت بعدا آخر ينادي بالانغلاق وتوقيف كامل المبادلات التجارية، خصوصا حركة الأشخاص الذي يعتبر العامل الرئيسي والمسبب في انتقال الفيروس. حيث سرعان ما انتشرت الأحداث مع مطلع العام في ربوع المنطقة كافة والعالم بأسره، مما يدل على أن البيانات التي تصدر في هذه الفترة لا تشخص وضعيه القطاعات الخدماتية في الدول العربية وآثارها الاقتصادية ولا تعبر عن مستوى التحرير بين الدول العربية. حيث صادف دخول الاتفاقية حيز التنفيذ زمن انتشار الجائحة (مدة زمنية قصيرة). و في ظل كل هذه التغيرات التي مر بها العمل العربي المشترك سواء الماضية أو التي يمر بها في الوقت الحالي. يتبادر إلى الذهن التساؤل حول مستقبل التكامل بين الدول العربية في ظل التغيرات التي قد يحملها المستقبل دون أن يكون هناك موقف جدي للعمل العربي المشترك.

ومن جهة أخرى تضمنت الدراسة مدخل تحرير تجارة الخدمات العربية البينية كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي بها، حيث يقع جزء من تحقيق هذا الأخير على عاتق تحرير تجارة الخدمات، الذي يعتبر تحد آخر تواجهه الدول العربية، لذا لا ينبغي إهمال أثرها الحقيقي على التكامل الاقتصادي العربي، فالكثير من دول العالم نجح في التعامل مع المدخل بدليل الانتساب إلى الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات. بحيث تحظى تجارة الخدمات بفرصة لتكون بمثابة المحرك للنمو والتكامل بين الدول العربية، خصوصا أن رأس المال وحركة العمال (وهما الجهازين الرئيسين للتجارة في الخدمات) يتمتعان بوضع أفضل نسبيا من حيث سهولة الحركة والتكامل بالمقارنة مع البضائع التجارية فهو محرك لقطاع زراعي وصناعي فعال (توات، 2012، صفحة 276). كما يعتبر جزء أساسي من البنية التحتية الاقتصادية، ويعزز قطاع الخدمات تنافسية صادرات البلدان من سلع ومنتجات زراعية و مصنعة في الأسواق العالمية وله أهميته في تحقيق الانتعاش الاقتصادي وتوليد فرص العمل (الفصل الثالث). فضلا عن الاختلافات في الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول العربية في مجال الخدمات. ولا توجد بيانات عن تجارة الخدمات قد تسمح لنا بتقييم حجم هذه التجارة، ولكن من المهم أن نلاحظ أنه يتم التقليل من شأن مساهمة الخدمات في التجارة بالنسبة إلى مساهمة تجارة السلع، نتيجة لعدم القدرة على تغطية مختلف توريد الخدمات، وهي ظاهرة عالمية (الجرف، الهلال، غنيم، و الجبيري، 2012، الصفحات 34-35).

وفي هذا الصدد، هناك إمكانيات في التجارة في الخدمات غير مستغلة وبإمكان البلدان العربية أن تستثمرها لتعزيز النمو الاقتصادي والعمالة وتعزيز التكامل الإقليمي والدولي. فمعظم البلدان العربية ما زال يتاجر بالخدمات التقليدية بشكل أساسي (مثل السياحة والنقل). وهذه رغم مساهمتها في النمو والتكامل، لا تكفي لمساعدة البلدان العربية على الدخول بنجاح في سلاسل القيمة العالمية وسلاسل الإمداد وتحسين الابتكار والإنتاجية والقدرة التنافسية. على الرغم من ندرة البيانات، يبدو أن التخصص الحالي في الخدمات في معظم البلدان العربية لن يدفعها إلى الاقتصاد الرقمي الذي سيولد غالبية المكاسب الاقتصادية وفرص التكامل في المستقبل (الاسكوا، 2018، الصفحات 67-68). كما أن المجهودات التي بذلت من أجل تعزيز التجارة العربية البينية السلعية لن تنجح دون أن المضي قدما في تحرير تجارة الخدمات في المنطقة العربية وتعزيز التجارة العربية البينية في الخدمات، بخاصة أن الدول العربية تتفاوض حاليا على الإتحاد الجمركي العربي والذي سيتبعه التفاوض للوصول إلى السوق العربية المشتركة كدرجة أعمق من التكامل الاقتصادي العربي (صندوق النقد العربي وآخرون، 2019، صفحة 248).

وبناءا على ما تم التطرق إليه يمكننا القول أن متغيري التكامل الاقتصادي العربي، وتحرير تجارة الخدمات العربية البينية لا تزال الرؤية غير واضحة بشأنهما، فرغم كون الأول قديم النشأة والثاني حديث نسبيا مقارنة بالأول، إلا أن دراستنا تعتبر كتحدي من وجهة نظرنا في محاولة منا تقديم رؤية واضحة وواقعية حول علاقة التكامل الاقتصادي العربي بتحرير تجارة الخدمات البينية، للمسار الغير المكتمل في إطار تقديم كامل الدول العربية التزاماتها، وما إذا كان هناك رغبة فعلية في التقدم في مسار التحرير وتوسيع نطاقه، إلا أن الدراسة تعتبر إضافة تفتح الباب لدراسات أوسع في المستقبل إذا توفرت معطيات أكثر.

مما لا شك فيه أن أسباب فشل محاولات التكامل بين الدول العربية معروفة إلى حد كبير لدى السياسيين والمفكرين الاقتصاديين، وبالتالي فإن طرق التغلب على العوامل السلبية تعتبر أيضًا معروفة، كما أن سلبيات وايجابيات تجارب التكامل الأخرى في العالم تتابع من جانب الهيئات المعنية ومن جانب الباحثين الاقتصاديين، وفي ضوء ذلك، اقترحنا مدخل تحرير تجارة الخدمات على الصعيد الإقليمي العربي، وإن كان الباب لم يزل مفتوحا للتفكير بشأن تجسيد مزيدا من الخطوات التكاملية بين عدد من الدول العربية، تقربها الظروف المستجدة في ما يأتي من الأيام.

خلاصة الفصل:

هناك العديد من الشواهد التي تدفع الدول العربية إلى تحرير تجارة الخدمات فيما بينها، وهذا للعديد من المزايا التي توفرها تجارة الخدمات في الوطن العربي، والتي تساهم بدورها في زيادة التفاعل الاقتصادي بين هذه الدول التي لم تستغل إمكانياتها المتاحة استغلالا كاملا. كما أن كثير من هذه الإمكانيات متاحة في القطاعات الخدمية التي تبرز من بينها تحرير قطاع السياحة البينية بين الدول العربية الذي يعطي شاهدا قويا لازدهار السياحة البينية، وأيضا تحرير حركة الأشخاص بينها الذي يمثل بدوره مجالا يتيح مكاسب هائلة يمكن أن تنتشر بين الدول العربية ككل، وتحويلات العاملين من دول عربية إلى دول عربية أخرى، بالإضافة إلى تدفقات الاستثمارات البينية العربية التي تتجه نحو النمو حاليا، لذلك فإن تحرير تجارة الخدمات سيساهم في استقطاب الاستثمارات الخارجية من خلال تحرير الاستثمارات المباشرة للشركات العربية في أسواق بعضها البعض، والذي سيخلق بيئة مشجعة وحاضنة للمستثمرين ورجال الأعمال وسيزيد من المنافسة بين الشركات، وما ينجم عنه من دعم حجة إدراج تحرير تجارة الخدمات ضمن خطط التكامل الاقتصادي العربي الذي أصبح من الموضوعات التي لا يمكن تجاوزها خاصة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، خصوصا إذا ما نظرنا إلى أن إدماج هذه القطاع يجلب معه تأثيرات إيجابية قوية وملموسة على حجم وقيمة التجارة السلعية البينية للدول العربية.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

تتمتع الدول العربية بالعديد من مقومات تحقيق التكامل الإقليمي، وهناك إمكانات كبيرة لتعزيز هذا التكامل بينها. لذلك، في هذا الإطار من الضروري توسيع نطاق المفاوضات على أساس اتفاقيات تحرير التجارة الإقليمية القائمة بين البلدان من أجل تسريع المفاوضات. كما يعتبر دمج تجارة الخدمات في الخطط المستقبلية وأهداف التنمية العربية من الموضوعات التي لا يمكن إغفالها. خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن إدماج هذا القطاع والتجارة سيجلب معه تأثيرات إيجابية مباشرة وفورية على حجم وقيمة التجارة السلعية العربية البينية.

بالنسبة للدول العربية، تبين من خلال هذه الدراسة أن هذه الدول سعت إلى تحقيق التكامل الإقليمي وهذا ما برز من خلال العديد من الاتفاقيات والجهود الرامية لبعثه (الفصل الأول). وبحكم أن العديد من الدول العربية منضمة إلى منظمة التجارة العالمية وسعي الدول العربية أخرى لتقديم طلبات الانضمام، وباعتبار أن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات جزء لا يتجزأ من النظام التجاري متعدد الأطراف، أولت الدول العربية أهمية كبيرة لتحرير تجارة الخدمات في الإطار الإقليمي، بحيث وقفنا على مساهمة الدول العربية في مفاوضات تحرير تجارة الخدمات، ووضحنا طبيعة التزامات الدول العربية في إطار الجاتس، وهذا بعد أن تم التطرق للإطار المفاهيمي لتجارة الخدمات وتحرير تجارة الخدمات، وكذا توضيح الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وآلية التحرير في ظل الجاتس (الفصل الثاني)، لتنبثق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية وتضع الإطار القانوني (الالتزامات العامة والمحددة) يحكم تحرير تجارة الخدمات فيما بينها، بحيث استعرضنا كرونولوجيا هذه الاتفاقية وكذا أوجه الشبه والاختلاف بين الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات، كما تعمدت الدول العربية الدخول في اتفاقيات التجارة الإقليمية لتوسيع التجارة البينية إلا أن أثر هذه الإتفاقيات جاء محدودا، وكذا التعرف على مواقف الدول العربية من تحرير تجارة الخدمات البينية، إلا أن الصورة لا تكتمل من دون التطرق لهيكل تجارة الخدمات في الدول العربية (الفصل الثالث). ومما شهدناه من الفصلين الثاني والثالث أن عملية تحرير تجارة الخدمات البينية لقت اهتماما كبيرا من الدول العربية، حيث قامت إحدى عشرة دولة عضو في المنطقة بالتفاوض من العام 2003 وذلك للتوصل إلى اتفاقية لتحرير تجارة الخدمات البينية أسوة باتفاقية الجاتس لمنظمة التجارة العالمية، على أن تتضمن التزامات بتحرير تجارة الخدمات بصورة أشمل من الالتزامات والتعهدات التي التزمت بها الدول العربية أمام منظمة التجارة العالمية. أين تم دخولها حيز النفاذ في عام 2019 بمصادقة ثلاث دول عربية، وهذا من أجل إعطاء زخم جديد لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي ودفعه نحو الأمام حتى يتسنى للدول العربية الاستفادة من مزايا التكامل

فيما بينها، ولهذا نشير إلى أن تحرير التجارة البينية لا تزال من أدوات التكامل الاقتصادي العربي. وقد استوجب كذلك تبيان واقع وحصة تجارة الخدمات من حيث قيمته المضافة ومقدار مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ونصيب العمالة في هذا القطاع، وبينا تطور تجارة الخدمات الخارجية في الدول العربية ومحللين تطور رصيد ميزان الخدمات، بالإضافة إلى تحليل أداء تنافسية القطاعات الخدمية في المنطقة العربية بتوضيح هيكل تجارة الخدمات العربية خلال (2005-2020)، واعتمدنا على مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للخدمات لمعرفة القطاعات الخدماتية التي تتمتع بها الدول العربية بميزة نسبية والتطرق إلى مؤشرات تقييد هذه التجارة في الدول العربية، ومحاولة توضيح المكاسب المتوقعة من تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية إنطلاقا من مؤشر الميزة النسبية، وأيضا تحليل الآثار الاقتصادية الشاملة لتعزيز تجارة الخدمات في المنطقة العربية، بحيث تعرضنا لآثار تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول العربية والصادر عنها والبيني العربي، لننتقل إلى أثر توسيع حركة انتقال الأشخاص موضحين أهمية ذلك بالنسبة للدول العربية، ثم تبيان آثار تحرير تجارة الخدمات على التكنولوجيا وأهداف التنمية المستدامة، وفي الأخير حاولنا استشراف مستقبل أداء القطاعات الخدمية في الدول العربية وأي القطاعات التي من الممكن أن تكون قاطرة الدول العربية في قطاع أو قطاعات معينة على المستوى الإقليمي، كذلك أهم الخطوات الإستراتيجية لتطوير وتوسيع تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، بعد أن تم التطرق إلى أبعاد تأثير اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، لنخلص إلى ما إذا كانت عملية تحرير تجارة الخدمات تؤدي إلى دفع التكامل الاقتصادي العربي نحو مرحلة أخرى من مراحل التكامل الاقتصادي وحتميته في ظل مقتضيات وإرهاصات العصر الراهن (الفصل الرابع).

في ظل هذا الوضع، تشير الدراسة إلى إمكانية أن يكون مجال تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية مجالا واعدا لدفع التكامل الإقليمي بين الدول العربية، نحو مرحلة أخرى من مراحل التكامل. كما أن تحرير تجارة الخدمات العربية له أثر هام على تنمية اقتصادها الخدمي وهو المحفز الرئيسي لتعزيز تنميتها الاقتصادية. ولا يبدو أن ذلك ممكنا من خلال التخلي عما تم إنجازه والبحث عن بدائل أخرى، بل إن موضوع التكامل بما تضمنه من دروس وإنجازات، وما يصطدم به من عوائق، وما يتطلبه من رؤى وتحول الفرص الضائعة إلى محرك للتقدم في تسريع وتعميق المسارات الإقليمية الحالية، شريطة عدم التسرع للانتقال إلى مرحلة أعلى من مراحل التكامل الإقليمي، كالخطوات الرامية إلى إطلاق إتحاد جمركي بين الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية، قبل تدارك وتجاوز العراقيل والعقبات التي تصاحب الوضع الحالي لتحرير

التجارة بين الدول العربية وهذا لتفادي تراكم المشاكل. مع الإقرار بضرورة وضع أهداف متقدمة للتكامل الإقليمي بين الدول العربية.

النتائج:

من خلال مناقشة التساؤلات التي طُرحت ضمن الإشكالية العامة للأطروحة، يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها على النحو التالي:

- تعتبر تجارة الخدمات من أهم روافد اقتصاديات البلدان لأثرها على التشغيل والقدرة التنافسية ورفاه المجتمعات، بحيث يساهم قطاع الخدمات مساهمة كبيرة ومتنامية في اقتصادات معظم البلدان العربية، من حيث نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي، وقدرته على استيعاب القوى العاملة، وحصته من الصادرات؛
- تبنت الدول العربية، التكامل الاقتصادي الإقليمي كبديل أو طريقة داعمة للتكامل الاقتصادي العربي عن طريق مبادرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي وإتحاد المغرب العربي، وبالمقارنة مع المجموعات الإقليمية العالمية لم تكن أي من هاتين التجربتين ناجحة. وبشكل عام، تبقى هناك أسباب ومبررات الفشل والإخفاق، ويبقى العامل السياسي من العوامل الرئيسية المشتركة للفشل.
- في مسار تطور التكامل الاقتصادي العربي، هناك العديد من النصوص القانونية والاتفاقيات العربية المشتركة المتعلقة بالعمل العربي المشترك، لكن هذه النصوص والاتفاقيات القانونية تبقى حبيسة القمم والمحافل والملتقيات العربية–العربية. ولا يتم تفعيلها على أرض الواقع وبالتالي لم تحقق الأهداف المرجوة.
- إن مختلف الاتفاقيات ومبادرات تحرير التجارة بين الدول العربية تقوم في ظل مجموعة من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية البينية ومع دول غير عربية، دون التركيز على مسار واضح وشامل للتحرير، والدليل أن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية انتظرت 17 عاما لتدخل حيز النفاذ. كما أن تعدد المسارات في مدخل التحرير التجاري يشكل عائق لهذه الدول وتكلفة إضافية لها. الأمر الذي أدى إلى تشتت الجهود العربية في محاولة خلق كيان عربي قوي طالما سعت لبناءه منذ عام 1945.
- أصبح من الضروري تقوية القوة التفاوضية العربية داخل منظمة التجارة العالمية، وهذا بإعتبار عديد الدول العربية تقدمت بالتزامات متعددة في إطارها، وسعي الدول العربية غير المنضمة لإستكمال جهود إنضمامها، ولما يفرضه النظام التجاري العالمي من تحديات جديدة كذلك أمام هذه الدول ككل. الأمر الذي يستدعي من الدول العربية التحرك ككتلة واحدة ترعى جميع الأطراف العربية.

- يجب على الدول العربية أن تعي وضعها الراهن كونها جزء من النظام التجاري الدولي وهذا بمحاولة تعظيم الفوائد ومواجهة السلبيات في ظل هذا النظام، والاستفادة منها في تعميق تجارة الخدمات العربية البينية.
- يؤثر تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية على الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي، والتي تعتبر من أبعاد التأثير التي تنتقل بها إلى مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي (السوق العربية المشتركة).
- الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات هي اتفاقية منبثقة عن الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الجاتس).
- باعتبارها أهم مرجعية عربية داعمة للتكامل الاقتصادي العربي، لم تقم جامعة الدول العربية بإدراج جميع الدول العربية في اتفاقية تحرير تجارة الخدمات وهما جمهورية جيبوتي وجمهورية القمر المتحدة في النصل القانوني للاتفاقية، كما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليس له سلطة اتخاذ قرارات ملزمة للدول العربية في الشأن التجاري حيث تبقى القرارات المتخذة بتوافق الآراء.
- خطت الدول العربية خطوة هامة من خلال دخول اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية حيز النفاذ بمصادقة ثلاث دول عليها ومحاولة الدول العربية الأخرى استكمال تقديم التزاماتها في اطار الإتفاقية، من بين هذه الدول من تقدم بالتزامات تفوق مستوى التحرير الوارد في جداول التزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية كالإمارات العربية المتحدة، دولة قطر، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية.
- توجد إمكانيات كبيرة لدفع التكامل الاقتصادي العربي من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى مرحلة أخرى لاحقة خاصة ما تتيحه تجارة الخدمات والتي يبرز من خلالها ازدهار السياحة البينية للدول العربية، وتحرير تنقل الأشخاص لما يتيحه من مكاسب كبيرة يمكن أن تتوسع بين هذه الدول، وكذا تحويلات العاملين من دولة عربية إلى دول عربية أخرى، ونقل التكنولوجيا وخدمات الاتصالات. بالإضافة إلى تدفقات الاستثمارات العربية البينية المتنامية حاليا. كل هذا يعطي دفعة قوية وحجة داعمة للدول العربية لتسريع تقديم التزاماتها في إطار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات العربية، ما يسهم مستقبلا في بناء بنية تحتية اقليمية متكاملة تقوي الترابطات الإقليمية العربية تنعكس في زيادة الاستثمارات والتجارة وزيادة المركز التفاوضي للدول العربية ويحمي مصالحها الاقليمية.

نتائج اختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الرئيسية: ينطوي تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية على مكاسب معتبرة لما لها من تأثيرات إيجابية في تنشيط عملية التكامل الاقتصادي العربي.

لقد ثبت صحة هذه الفرضية فقد أثبت التحليل لآثار تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية أن لها من تأثيرات ايجابية ملموسة والتي تسهم بدرجة كبيرة في النشاط الاقتصادي للدول فرادى بصفة خاصة، وللدول العربية ككل بصفة عامة. وهذا باعتبار انعكاسات هذه التجارة على مجمل التجارة البينية والاستثمارات العربية البينية، ومكونات التجارة السلعية العربية البينية الخدمات، إذ أن دعم تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية يسهم في تعزيز تنوع القاعدة الإنتاجية ومعالجة أوجه الخلل الهيكلي الذي تعاني منه هذه الدول منفردة، كما تسهم في زيادة التجارة العربية البينية بشكل كبير، وكذا تحرير تدفقات رؤوس الأموال وحرية تنقل الأشخاص. وبذلك تسهم العديد من الخدمات في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتوثيق الترابط والتشابك بين الدول العربية والتأثير على البنى التحتية لها، وهو ما يساعد على الدفع نحو التقدم في مسار التكامل الاقتصادي العربي.

بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى: أصبحت الخدمات تشكل على نحو متزايد القطاع الاقتصادي الرئيسي في معظم دول العالم، ولما لها من أهمية في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، فهي تدخل ضمن النطاق المتعدد الأطراف مع ما تتضمنه من التزام الدول بفتح أسواقها أمام تجارة الخدمات.

تبين صحة هذه الفرضية ويرجع ذلك لكون عدد من البلدان اتجهت إلى إضفاء الطابع الخدماتي على الإنتاج، فهو قطاع مهم وحيوي في معظم البلدان المتقدمة ومساهم أكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والعمالة في بعض البلدان النامية، وهو مرتبط بالنظام التجاري العالمي (الجاتس) والاتفاقيات الإقليمية. بحيث أن التزام الدول بفتح أسواقها لتجارة الخدمات يعمل على تعزيز الاندماج فيما بينها من جهة، وتمكن أيضا على الاندماج في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى ضمن سلاسل القيمة العالمية.

بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية: تعتبر تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية لها إنعكاسات وآثار متعددة على اقتصاديات المنطقة العربية سواء على مجمل نتيجة التجارة الخارجية، وفي زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية، وأيضا في توسيع حركة انتقال الأشخاص بين الدول العربية.

أثبت صحة هذه الفرضية وهذا من خلال تشخيصنا لأبعاد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية وهذا باعتبار أن الدول العربية تستفيد عند تحرير تجارة الخدمات من زيادة فرص ومجالات التجارة والاستثمار، فزيادة التجارة بين الدول العربية يدفع إلى مزيد من الاستثمارات البينية، والعكس صحيح. كما

تتحرر الاستثمارات المباشرة للشركات العربية في أسواق بعضها البعض، وتزول القيود أمام الانتقال لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، مما يحسن مناخ الاستثمار بشكل عام ويستقطب الكثير من الاستثمارات الخارجية. كما يتيح كذلك تنقل الأشخاص ورجال الأعمال العرب وتعزيز الاستثمارات من تمويل مشاريع البنية التحتية الاقليمية. هذا كله بدوره يؤدي إلى تزايد عوائد الاستثمار وتشجيع المنافسة بين الشركات، مما يزيد الكفاءة الانتاجية للمنتجات العربية. ولكن بحكم ضعف الأطر المتعلقة ببيئة الاستثمار وممارسة الأعمال، وعدم كفاية آليات وأطر التنسيق بين الدول العربية بشأن التخصص في الخدمات حسب المزايا النسبية لاقتصاد كل دولة وغيرها من العراقيل يتطلب الأمر تكثيف الجهود العربية المشتركة للتخفيف من الآثار السلبية للتحرير؛

بالنسبة للفرضية الفرعية الثالثة: لم تولي الدول العربية الاهتمام الكافي لتجارة الخدمات وتأمين مستلزمات تطورها، مما جعلها تستورد الخدمات من الدول المتقدمة، وهذا لأن جميع الدول العربية تعاني من إنعدام المزايا النسبية في القطاعات الخدماتية.

تبين عدم صحة هذه الفرضية فقد أثبت تشخيص الوضع العام للدول العربية في جهود التكامل الاقتصادي العربي ومحاولات إدماج تجارة الخدمات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أن هناك جوانب إيجابية للتعاون العربي في تجارة الخدمات والتي من بينها سهولة إدارة الترتيبات التجارية الإقليمية والانضمام لها، مع إمكانية التوصل لاتفاقات بين الدول العربية حول العديد من الموضوعات في فترة قصيرة نسبيا مقارنة مع المفاوضات التي جرت وتجري في إطار المنظمة العالمية للتجارة، التي تتميز بالتعقيد ومشاركة عدد كبير من الدول. وأيضا مساهمة هذه الدول في إطار التكتلات والاتفاقيات الخاصة في المجال وبخاصة اتفاقية تحرير تجارة الخدمات العربية بتقديمها مستوى تحرير يفوق المقدم في إطار النظام المتعدد الأطراف، وهذا ما يثبت أن الدول العربية تعي جيدا المكاسب التي من الممكن أن تجنيها هذه الدول إذا ما قامت بعملية التحرير على المستوى الإقليمي. كما أثبت التشخيص لمؤشرات الميزة النسبية أنه في متوسط الدول العربية ككل تمتلك ميزة نسبية في 04 خدمات؛

بالنسبة للفرضية الفرعية الرابعة: تسهم تحرير تجارة الخدمات البينية في دفع التكامل الاقتصادي العربي نحو مرحلة لاحقة من مراحل التكامل الإقتصادي، وتعتبر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية سمة أساسية من شأنها أن تسهم في خلق مزايا نسبية للقطاعات الخدمية في الدول العربية، لكنها ما زالت لحد الآن بعيدة عن الاستفادة من المزايا النسبية لبعضها البعض في تجارة الخدمات.

أثبتت صحة الفرضية حيث أظهرت نتائج مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات الدول العربية الضعف النسبي في قطاعات الخدمات، بالرغم من أن بعض الدول العربية لها ميزة نسبية في بعض الخدمات لكنها تبقى بعيدة نوعا ما من الاستفادة من هذه المزايا في السوق الإقليمي، وهذا بحكم القوانين والعراقيل التي لا زالت مفروضة بين هذه الدول، لهذا يعتبر الهدف الأساسي من دخول اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية هو فتح الأسواق وذلك من خلال تقديم التزاماتها بما يسهم في زيادة القدرة التنافسية وخلق خدمات فعالة، والسماح بحركة انتقال الأشخاص بين الدول العربية، وإعطاء حق التأسيس للشركات والأفراد. فيكون الأثر من ذلك هو دفع التكامل الاقتصادي العربي نحو مرحلة لاحقة من مراحل التكامل الاقتصادي.

المقترحات:

إن المرحلة القادمة تقتضي اعتماد منهجية عملية جديدة لتجاوز العقبات التي أظهرتها مختلف تجارب تحرير التجارة بين الدول العربية، وهذا لإضفاء فعالية أكبر لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، وتقييم جدوى هذا المدخل لتحقيق التكامل الإقليمي بين هذه الدول بشكل موضوعي.

على ضوء ما توصلنا إليه نقترح مجموعة من التوصيات نذكر منها:

- أهم مقترح هو: ضرورة توسيع نطاق تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، وهذا بالمزيد من التنسيق في السياسات الاقتصادية بينها، والعمل على تعزيز تكامل أسواق الخدمات في الدول العربية والذي من شأنه أن يساعد كثيرا في معالجة أوجه الخلل الذي تعاني منه الاقتصادات العربية، وإزالة جميع العوائق والإجراءات التعقيدية أمام تجارة الخدمات البينية، والتوجه نحو إقامة إتحاد جمركي عربي وإلى خلق كيانات عربية كبيرة فاعلة. وهذا لا يكون إلا بالاستعداد لهذه المرحلة، وذلك بتجاوز العراقيل والعقبات التي تواجه تحرير التجارة بين هذه الدول دون تأجيل حلها والانتقال إلى مرحلة أخرى، لأن تأجيل وضع حلول لها سيراكم من المشاكل ويحد من التأثيرات المحتملة لأي خطوة متقدمة في هذا الشأن. مع الإقرار بضرورة وضع أهداف متقدمة للتكامل الإقليمي بين الدول العربية.
- التوسع في تبني برامج تدريبية لبناء القدرات المؤسسية خاصة في مجال الاتفاقيات التجارية، ودراسة الأسواق الخارجية، وتجارة الخدمات.
- الاستغلال الأمثل لمزايا التكامل الإقليمي الذي تتيحه الاتفاقات التجارية الإقليمية بين دول العربية، من أهمها اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري الموقعة بين الدول العربية وكذلك الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر (اتفاق أغادير).

- تعزيز الاستثمارات العربية في المجالات المرتبطة بالبنية التحتية الأساسية وخاصة قطاع النقل البري، البحري والجوي، وما يرتبط بالخدمات اللوجستية، وكذا القطاعات ذات القدرة التصديرية والميزة التنافسية في الدول العربية.
- إتخاذ التدابير اللازمة لتفعيل التجارة العربية البينية في الخدمات، من خلال الإسراع باستكمال متطلبات والتزامات الاتفاقية للدول الأعضاء وتقديم الدول الأخرى التزامات الانضمام إليها، وهذا ما يسهم في تسريع عملية استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وبالأخص أوضاع الدول الأقل نموا منها، والتوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية.
- أصبحت السياحة والنقل والتأمين وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من المعالم الأساسية في تقديم الخدمات ومن المهم بمكان خلق كيانات عربية كبيرة تعمل في هذا المجال لمجابهة سيطرة الشركات العالمية الكبيرة التي تمارس هذه الأنشطة في مختلف المواقع العربية.
- ضمان النفاذ إلى الأسواق العربية في مجال الخدمات ومن المهم التنسيق بين مواقف الدول العربية، للاستفادة من المزايا النسبية والقدرة التنافسية لكل دولة في القطاعات الخدمية، والدفاع عن مصالحها الإقليمية لتعزيز المكاسب سواء في الاطار المتعدد الأطراف أو الاقليمي.
- تعزيز متاحية البيانات اللازمة عن قطاع الخدمات، وخاصة المعاملات التجارية الخاصة بالصادرات والواردات، وعوامل الميزة التنافسية التي تتمتع بها كل دولة، وإمكانيات إستغلالها في تطوير صناعة الخدمات لديها على أساس من التطور التكنولوجي والتقني.
- قد تكون إحدى الخطوات الأكثر فعالية في التكامل الإقليمي تحقيق التوافق التشريعي والذي لا يتطلب بالضرورة توحيد القوانين للتوصل إلى التحرير، بل يمكن تحقيق هذا التوافق (التقارب) من خلال إتفاقيات الإعتراف المتبادل، مثل الاعتراف بالمؤهلات العلمية والمهنية بغرض الإلتحاق بالتعليم العالي أو التدريب وذلك لتسهيل الأسلوب الثاني لتوريد الخدمات، وهو ما ينعكس أيضا على تسهيل الأسلوب الرابع لتوريد هذه الخدمة. مع ضرورة تحقيق المزيد من التحرير للشكل الرابع لتوريد الخدمة، وهذا بإعادة نظر الدول العربية في إلتزاماتها بشأن نسب السماح سواء كانت دول مرسلة أو مستقبلة لحركة الأشخاص (العمالة).
- يتعين على الاقتصاديات إنتهاج إستراتيجية متوازنة لتحقيق النمو للإفادة من الخدمات المولّدة له ومن دورها المحفّز، مع إيلاء أهمية للتجارب الايجابية الوطنية والدولية لدور اقتصاد الخدمات وتجارة الخدمات في التنويع الاقتصادي وبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

- إن ما يسهم في زيادة القيمة المضافة في قطاع الخدمات للدول العربية مشاركتها في النظام التجاري العالمي وسلاسل القيمة العالمية، لذا يجب على الدول العربية أن تدرس العوامل المؤثرة على العرض العالمي للخدمات والطلب عليها حتى تقتنص الفرص والمكاسب، وتزيد من فاعلية خدماتها والتي تنعكس في زيادة معدلات نموها وصادراتها.
- العمل على تشكيل مجموعة عربية لضمان شروط أفضل عند التفاوض في إطار الإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات، خصوصا عند دخول اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية حيز النفاذ.
- إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية تتولى توفير البيانات التفصيلية عن التجارة في الخدمات بين الدول العربية، وربطها مع جمعية رجال الأعمال العرب وتجمعات رجال الأعمال في الدول العربية، بالإضافة إلى إعداد الدراسات القطاعية في قطاعات الخدمات المختلفة التي تهدف إلى توفير الشفافية الكاملة (تفعيل مبدأ الشفافية في المعاملات التجارية البينية العربية) لفرص النفاذ إلى الأسواق في مجال الخدمات؛
- ضرورة إشراك القطاع الخاص العربي في عملية اتخاذ القرار، لما يلعبه من دور أساسي في تحقيق وتنمية التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، ذلك من خلال إشراكه في المفاوضات التجارية وتشجيعه على الاستثمار في البلدان العربية.
- يسمح تحسين الخدمات اللوجستية بتحكم أفضل في التكلفة.
- العمل على تطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها، إضافة الى دعم البنوك العربية وتوسيع نطاق أنشطتها التجارية والاستثمارية.

آفاق الدراسة:

نشير في الأخير إلى أن هذا الموضوع لا يقتصر عند هذا الحد، إذ لا ندعي أننا استوفينا كل جوانبه، بل هناك إشكاليات أخرى لم تتناولها الدراسة تطرح نفسها على حاضرنا ومستقبلنا، فتعتبر آفاقا مفتوحة لأبحاث لاحقة نذكر منها:

- هل هناك إستراتيجية تنموية موحدة تطرحها الدول العربية في عصر العولمة تكون بديلة للتكامل الاقتصادي العربي؟
- هل ساهمت اتفاقية الجاتس في جلب الاستثمارات الأجنبية للدول العربية، وواقع ذلك على الاستثمارات العربية البينية؟
- لماذا لم تكلل جهود التكامل الاقتصادي العربي كلها بالنجاح، وأصبح من الضروري بعث تكامل عربي رقمي؟
- ما موقع القطاع الخاص من جهود التكامل الاقتصادي العربي؟

لدراسات قادمة في المجال من جوانب أخرى:

مقترح 01:

– الخطوة الأولى ابدا بعرض القيود على التجارة الدولية في الخدمات بشكل عام وكل نوع خدمة محدد بشكل خاص وذلك وفقا للدراسات السابقة؛ من خلال التركيز على قطاعات معينة؛

– الخطوة الثانية قارن بين هذه القيود ومدى توفرها في حالة الدول العربية؛

– الخطوة الثالثة قم بتقييم الآثار المتوقعة من تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية من خلال قياس مؤشر تقييد التجارة للقطاعات المختارة محل الدراسة؛ وقياس نسبة التعريفة الجمركية المعادلة لمؤشر تقييد التجارة؛ مع الأخذ بعين الاعتبار المنافسة غير المثالية بين الدول العربية؛

– كما يمكن قياس الميزة النسبية الظاهرة في الخدمات وفي السلع، ستجد مشاركة كبيرة لكل الدول العربية هذا يشجع الدول التي لا تمتلك ميزة في السلع تعوضها في الخدمات.

مقترح 02:

– تطبيق دراسة قياسية لقياس مدى التوافق التجاري في القطاعات الخدمية بين الدول العربية، ومدى تنوع وتركز الخدمات العربية البينية؛

* قد تكون السنوات القادمة مختلفة عن السنوات الماضية فيما يتعلق بالدول العربية ومستقبلها، هذا لأن التحدي الأكبر الذي يواجه الشعوب في الدول العربية اليوم هو قدرتها على أخذ زمام المبادرة لتكون جديرة بمستقبلها، وهذا ما يتطلب منها اتخاذ الخطوات اللازمة لتأمين الرفاهية وإطلاق العنان لقدرتها على الازدهار.

أخيرا نرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ومعالجته، سائلين المولى عز وجل التوفيق والنجاح.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية

1.1. الكتب:

1. أحمد سامي مراد. (2005). *دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية (الجاتس) في رفع كفاءة أداء الخدمات المصرفية* (الإصدار الطبعة الأولى). مصر: المكتب العربي للمعارف.
2. أحمد سعيد نوفل، وأحمد جمال عبد الظاهر. (2008). *الوطن العربي والتحديات المعاصرة*. القاهرة, مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
3. إكرام عبد الرحيم. (2002). *التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي* (المجلد الطبعة الأولى). القاهرة, مصر: عربية للنشر والتوزيع, مكتبة مدبولى.
4. بخوش صبيحة. (2011). *اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007*. دار حامد.
5. بشير عباس العلاق، و حميد عبد النبي الطائي. (2007). *تسويق الخدمات، مدخل إستراتيجي، وظيفي وتطبيقي*. عمان: دار زهران للنشر.
6. جاسم سلطان. (2013). *الجغرافيا والحلم العربي القادم جيوبوليتيك عندما تتحدث الجغرافيا* (المجلد ط1). لبنان: تمكين للأبحاث والنشر، بيروت.
7. حاتم سامي العفيفي. (2005). *التكتلات الاقتصادية بين التظير والتطبيق*. القاهرة، مصر: الدار المصرية اللبنانية.
8. حسين عقيل عابد عقيل. (2019). *الاقتصاد الاقليمي والنظام الجديد للتجارة العالمية التكامل الاقتصادي والمشكلات التي تواجهه*. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
9. حميد الجميلي. (2005). *دراسات في العمل الاقتصادي العربي المشترك نحو اعادة هندسة نظرية التكامل الاقتصادي العربي* (المجلد الطبعة الأولى). طرابلس: الدار الأكاديمية للنشر والطباعة والتأليف والترجمة.
10. رانيا محمود عبد العزيز عمارة. (2008). *تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات (GATS)*. الاسكندرية, مصر: دار الفكر الجامعي.
11. زاهر عبد الرحيم عاطف. (2011). *تسويق الخدمات*. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.
12. زياد عربية, مجموعة مؤلفين. (1998). *التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق*. بيروت, لبنان: سلسلة كتب المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية.
13. سامي أحمد مراد. (2007). تفعيل التسويق المصرفي لمواجهة آثار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات –الجاتس. مصر: مكتب العربي للمعارف.
14. سليمة رقيبة. (2019). *تحرير الخدمات والمنظمة العالمية للتجارة* (الطبعة الأولى). عمان–الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

15. سمير عبد العزيز. (2006). *عالمية تجارة القرن الحادي والعشرين (2) التكتلات الاقتصادية الاقليمية في اطار العولمة الكوميسا–مجموعة الـ15–أوروبا الموحدة–المشاركة الأوروبية الأفريقية المتوسطية–منطقة التجارة العربية الحرة.* الاسكندرية. مصر: المكتب العربي الحديث.

16. سمير محمد عبد العزيز. (2000). *التكتلات الاقتصادي الاقليمية في اطار العولمة.* الاسكندرية: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية.

17. الضمور ,هـ .ح .(2006) .*تسويق الخدمات.* (الطبعة الأولى) .الأردن : دار وائل للنشر.

18. عبد الجبار منديل. (2002). *أسس التسويق الحديث.* عمان, الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

19. عبد الحميد الابراهيمي. (1970). *أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل* (المجلد الطبعة الأولى). بيروت: دراسات الوحدة العربية.

20. عبد الحميد عبد المطلب. (2005). *العولمة واقتصاديات البنوك.* مصر: الدار الجامعية.

21. عبد الرحيم عبد المطلب. (2005). *الجات وآليات منتظمة التجارة العالمية من أوروغواي إلى سياتل وحتى وحتى الدوحة.* مصر: الدار الجامعية.

22. عبد القادر السيد متولي. (2011). *الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات* (المجلد الطبعة 01). الأردن: دار الفكر.

23. عبد القادر رزيق المخادمي. (2009). *التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل.* الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

24. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي. (2015). *التكامل الاقتصادي العربي* (المجلد الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

25. عبد المطلب, عبد الحميد. (2003). *السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة* (المجلد الطبعة الأولى). القاهرة, مصر: مجموعة النيل العربية.

26. عبد المطلب, عبد الحميد. (2004). *السوق الأفريقية المشتركة والاتحاد الافريقي* (الطبعة الأولى). القاهرة, مصر: مجموعة النيل العربية.

27. عصام عمر مندور. (2011). *التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية.* الاسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي، للطباعة والنشر والتوزيع.

28. علي توفيق الحاج، و سمير حسين عودة. (2011). *تسويق الخدمات.* عمان: دار الاعصار العلمي.

29. عمر صقر. (2001). *العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة.* جامعة حلوان, قطر: الدار الجامعية.

30. عوض الله ,ص .ع .(2002) .*الجات ومنظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة في الخدمات المالية.* مصر: دار النهضة العربية القاهرة.

31. عوض بدير الحداد. (1999). *تسويق الخدمات المصرفية.* مصر: دار البيان للطباعة والنشر.

32. فؤاد أبو ستيت. (2004). *التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة .* القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

33. كامل علاوي الفتلاوي، و عاطف لافي مرزوق. (2009). *العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي* (المجلد الطبعة الأولى). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

34. مازن عبد الرحمن الهيتي. (2013). *جغرافيا الخدمات أسس ومفاهيم* (المجلد الطبعة الأولى). عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

35. محبي محمد مسعد. (2008). *الاتجاهات الحديثة في السياحة*. الإسكندرية, مصر: المكتب الجامعي الحديث.

36. محسن الندوي. (2011). *تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة*. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت .

37. محمد ابراهيم عبد الرحيم. (2009). *العولمة والتجارة الدولية* . مصر: مؤسسة سباب الجامعة.

38. محمد أحمد السيرتي. (2014). *المنظمات الاقتصادية الدولية في مجالات التعاون و التنمية و التمويل و الزراعة و الأغذية ذات الطابع الإيديولوجي*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

39. محمد المحمود الإمام. (2000). *التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق*. مصر: معهد البحوث والدراسات العربية.

40. محمد توفيق عبد المجيد. (2000). العولمة والتكتلات الاقتصادية. الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.

41. محمد صفوت قابل. (2008). *منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية*. مصر: الدار الجامعية–الاسكندرية.

42. محمد عبد الله شاهين محمد. (2018). *اتجاهات التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية* (المجلد الطبعة 01). مصر: شركة دار الأكاديمية للنشر والتوزيع.

43. محمد محمود الامام. (1989). التكامل الاقتصادي: الأساس النظري والتجارب الاقليمية مع الاشارة الى الواقع العربي. *الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي مقاربات نظرية* (صفحة 223_261). القاهرة: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية, مركز دراسات الوحدة العربية.

44. محمد محمود الإمام. (2000). *التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق*. لبنان: معهد البحوث والدراسات العربية، بيروت.

45. محمد محمود المكاوي. (2013). *التكامل الاقتصادي العربي رؤية إسلامية*. المنصورة، مصر: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع.

46. محمود جاسم الصميدعي، ودنيا عثمان يوسف. (2010). *تسويق الخدمات*. الأردن: دار السيرة للنشر والتوزيع.

47. محمود محمد أبوالعلا. (بدون سنة نشر). *الجات النصوص الكاملة للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والقرارات المصدرة لها في مصر*. مصر: دار الجميل.

48. محمود محمد فواز، وسرحان أحمد سليمان. (2016). *التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية (رؤية تحليلية)* (المجلد الطبعة الأولى). مصر.

49. مصطفى رشدى شيحه. (2004). *اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة*. الاسكندرية, مصر: دار الجامعة الجديدة.

50. مصطفى يوسف كافي. (2016). *التسويق المصرفي*. قسنطينة، الجزائر: ألفا للوثائق.

51. منديل, عبد الجبار. (2006). *أسس التسويق الحديث*. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

52. نعيم الطاهر. (1998). *دراسة في الواقع العربي* (المجلد ط1). عمان: دار البازوري العالمية للنشر والتوزيع.

53. نواف الرومي. (1997). *اقتصاديات الوطن العربي* (الطبعة 03). بيوت، لبنان: دار مكتبة الحياة ومؤسسة الخليل التجارية، طباعة–نشر–توزيع–علاقات عامة.

54. هاني دويدار. (2001). *أثر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS في المهن الحرة*. الاسكندرية, مصر: الدار الجامعية الجديدة.

55. وسيلة السبتي، ونريمان شمس. (2019). *التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية* (المجلد الطبعة 01). عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

2.1. المجلات والدوريات العلمية

1. ابراهيم بظاظو، و رانية قدحات. (2022). تحليل مؤشرات القدرات التنافسية السياحية العالمية وأثرها على تنمية السياحة العربية البينية (دراسة ميدانية). *مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة ، 22*(03)، 191–211.

2. إبراهيم ,ع .ع .(2020) .الأهمية الاقتصادية لقطاع الخدمات بجمهورية مصر العربية .*المجلة لعلمية للاقتصاد والتجارة*.564 – 521 .pp ,

3. أسامة ربيع أمين سليمان. (01 06, 2013). تقويم أثر انضمام المملكة العربية السعودية لاتفاقية GATS على سوق التأمين السعودي. *مجلة الباحث، 12*(12)، 77–87.

4. بهجت أبو النصر. (مارس, 2022). دور الاستثمار في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ضرورة سرعة الانتهاء من إعداد الاتفاقية الجديدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية. *آراء حول الخليج*(171)، 17–24.

5. تواتي بن علي, فاطمة. (2008). مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الاقليمية والعالمية. *مجلة الباحث*(06)، 185–199.

6. جمال عمورة. (2013). معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي مع عرض تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، 4*(1)، الصفحات 96–119.

7. الجميلي, حميد. (2013). أزمة السوق العربية المشتركة. *مجلة المنتدى، 28*(256)، 97–126.

8. حسن رمضان سلامة، و خليل نمر درويش. (2007). الوطن العربي بين التجانس والتباين دراسة تحليلية لبعض المؤشرات الجغرافية والاجتماعية. *مجلة شؤون اجتماعية*(العدد 93–94)، 9–35.

9. حسين الفحل. (2007). الجاتس وآفاق التجارة العربية في الخدمات. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 23*(02)، 119–164.

10. سفيان بوصالح، و عبد الناصر بوثلجة. (20 12, 2015). دور قطاع الخدمات في التنمية المستدامة. *مجلة البديل الاقتصادي، 02*(02)، 81–93.

11. سليمان بلعور. (2008). التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة. *مجلة الباحث*(06).

12. عبد الحميد بوخاري. (2009). الاستثمارات العربية البينية (الواقع والآفاق). *مجلة الباحث، 07*(07)، 71–82.

13. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي. (2015). التكامل الاقتصادي العربي مقاربة مع تجارب عالمية (الدروس والمستجدات). *مجلة التكامل الاقتصادي، 3*(1)، 53–99.

14. عبد المالك بضيافا. (2014). قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته. *مجلة كلية العلوم الاسلامية، 08*(15).

15. عبيد على أحمد الحجازي. (1999). الأساس الفكري لتجارة الخدمات. *مجلة مصر المعاصرة*(454/453).

16. عبيد, حسن. (2002). الإتفاقية العامة للتجارة والخدمات. (كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المحرر) (العدد 20)، 1-20.

17. عثمان توات. (2016). تحرير تجارة الخدمات على الصعيد الإقليمي المكاسب الكامنة للتكامل العميق بين الدول العربية. *مجلة الباحث، 16*(16)، 261-271.

18. عمر حساني. (2019). انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية "التطورات، المشاكل والحلول". *مجلة المالية والأسواق، 06*(01)، 127-145.

19. عمر محمود أبو عيدة. (جانفي, 2014). منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والانعكاسات على الدول النامية. *مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، 22*(01).

20. فاطمة تواتي بن علي. (2013). استثمار مزايا التجمعات العربية الاقليمية لدعم وتطوير مسار التكامل الاقتصادي العربي في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*(09)، 16-39.

21. كمال المرصالي. (2016). التكامل الاقتصادي العربي الممكن و المستبعد. *مجلة الندوة للدراسات القانونية*(7)، 55-78.

22. محمد محمود ,ا .(1996). العمل الإقتصادي العربي المشترك، المفهوم وتطوره. *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*.(2)

23. منظر فاضل سعد البطاط. (جوان, 2008). التكامل الاقتصادي وأثره على الاقتصادات العربية. *مجلة العلوم الاقتصادية،، 05*(21).

24. هادف حيزية. (2013). التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلا. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*(العدد04)، الصفحات 13-27.

25. هشام بوطالبي، محمد بن سعيد. (30 06, 2017). التحويلات المالية للمهاجرين و التنمية في المنطقة العربية: دراسة تحليلية لعينة من البلدان العربية المستقبلة للتحويلات. *مجلة العلوم الإقتصادية، 12*(02)، 110-146.

3.1. الملتقيات والمؤتمرات العلمية

1. بشير الزعبي، خالد السواعي، و عيد الزيود. (2004). التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. *مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي* (الصفحات 1-15). عمان، المملكة الأردنية الهاشمية: الجامعة الأردنية، المنظمة العربية للتنمية الادارية.
2. توات, عثمان. (2021). تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية الأولويات والاليات من منظور إقليمي. *الملتقى الدولي حول التجارة بين الحاضر والمستقبل* (الصفحات 102-130). المانيا، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية.

3. حمزة بن الزين، و أمال رحمان. (2019). دور التجارة البينية العربية في الرفع من المساهمة في حجم التجارة العربية الاجمالية خلال الفترة 2013-2017. *الملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية*، (الصفحات 181-194). جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
4. حمزة بن الزين، و أمال رحمان. (2019). دور التجارة البينية العربية في الرفع من المساهمة في حجم التجارة العربية الاجمالية خلال فترة 2013-2017. *ملتقى دولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة* (الصفحات 181-194). الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر.
5. صالح عمر فلاحي. (2005). إشكالية التكامل العربي بين التحديات الآنية والآفاق المستقبلية. *الملتقى الدولي، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية* (الصفحات 58-73). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف.
6. عثمان توات. (2021). التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي من أجل التنمية المستدامة في العصر الرقمي. *الملتقى الدولي حول رهانات التنويع الاقتصادي و التنمية المستدامة في عصر الرقمنة، الخيارات و البدائل المتاحة في البلدان العربية*. الطارف: جامعة الشادلي بن جديد.
7. عثمان توات، و سفيان غواس. (2021). دور اقتصاد الخدمات والتجارة في الخدمات في التنويع الاقتصادي. *الاتجاهات العالمية الحديثة في مجال تسويق الخدمات النماذج والممارسات* . الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
8. ماجد عبد اللطيف. (2010). منطقة التجارة العربية الكبرى ومستقبل العمل الاقتصادي العربي المشترك . *ملتقى التكامل الإنتاجي وزيادة القدرة التنافسية للسلع العربية*. جمهورية مصر العربية: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
9. محسن أحمد هلال. (2011). التجارة في الخدمات اهتمامات الدول العربية بين الاتفاقات الدولية والاقليمية. *أعمال مؤتمرات وندوات: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى* (الصفحات 299-327). القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية والهيئة العامة للاستثمار والمناطقة الحرة في مصر والاتحاد العربي للمناطق الحرة.
10. ملاذ عبد المنعم محمد الطيب. (2021). دور التكامل الاقليمي في تعزيز التجارة الدولية في الدول العربية (السودان نموذجا). *الملتقى الدولي العلمي: التجارة الدولية بين الحاضر والمستقبل* (الصفحات 147-159). المانيا: اصدرات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين.
11. وسيلة سعود، و محمد مداحي. (14 12, 2021). قراءة تحليلية لمساهمة قطاع الخدمات في الاقتصادين العالمي والجزائري. *الاتجاهات العالمية الحديثة في مجال تسويق الخدمات – النماذج والممارسات*.

4.1. رسائل وأطروحات

1. إلياس حناش. (2018). *واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد المعرفة*. المسيلة، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.
2. إيمان سعودي. (2013). *أثر تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي من الفترة 1998 إلى 2010*. جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر: رسالة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية.
3. بلخير ,ف .ا .(2011-2012) .*أثر تجارة الخدمات المالية على القطاع المصرفي العربي* .الجزائر ,مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية ,تخصص تجارة دولية :المركز الجامعي بغرداية.

4. توفيق عدادي. (2020). *تحرير تجارة الخدمات وانعكاسته على الخدمات المصرفية والمالية في بعض الدول العربية دراسة حالة الجزائر* ، الجزائر: أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية. جامعة جيلالي ليابس. سيدي بلعباس، الجزائر.
5. سعاد جرمون. (2020). *أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر قطاع الخدمات على التنمية الاقتصادية دراسة لمجموعة من الدول النامية خلال الفترة 2000-2018*. جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر: أطروحة دكتوراه، علوم تجارية، تخصص تسويق وتجارة دولية.
6. طبني مريم. (2014). واقع ومستقبل التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية (2002-2012)، رسالة ماجيستر في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة
7. عائشة خلوفي. (2012). *تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية – دراسة حالة الاتحاد الأوروبي*. جامعة سطيف ، الجزائر: رسالة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية.
8. عبد الوهاب رميدي. (2007). *التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية – دراسة تجارب مختلفة*. الجزائر: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03.
9. عتيقة وصاف. (2014). *آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الاشارة إلى حالة الجزائر*. الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: كلية العلوم الاقتصادية, جامعة محمد خيضر بسكرة.
10. عثمان توات. (2012). *اتفاقيات التجارة الإقليمية: التشابكات، فرص و تحديات النظام التجاري العالمي حالة اتفاقيات التجارة الإقليمية بين الدول العربية*. جامعة الجزائر 3، الجزائر: أطوحة دكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية.
11. فاطمة بوسالم. (2011). *أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية _ حالة الجزائر*. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية: مذكرة ماجستير غير منشورة, فرع إدارة مالية, جامعة منتوري قسنطينة.
12. فاطمة تواتي. (2007). *واقع وآفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية*. جامعة الشلف: مذكرة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية.
13. فضيلة جنوحات. (2006). *إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول النامية*. الجزائر: أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر 03.
14. محمد عباس محرزي. (2005). *نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي*. الجزائر: أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
15. منيرة نوري. (2016). *دور السياسات النقدية في تعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي*. جامعة باتنة 01، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

16. نجيب شربال. (2019). *الآثار المتوقعة لإتفاقية التجارة في الخدمات على قطاع الاتصالات في الجزائر*. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة محمد بوضياف المسيلة: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.

17. الهوارية دحماني. (2019). *تطور التجارة العربية البينية في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى–دراسة حالة الجزائر*. الجزائر: أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2.

5.1. التقارير والوثائق الرسمية والجرائد:

1. صندوق النقد العربي وآخرون. (2002). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد* . أبوظبي، الامارات العربية المتحدة: الدائرة الاقتصادية، الأمانة العامعة لجامعة الدول العربية.

2. صندوق النقد العربي وآخرون. (2003). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*. أبوظبي، الامارات العربية المتحدة: الدائرة الاقتصادية، الأمانة العامعة لجامعة الدول العربية..

3. صندوق النقد العربي وآخرون. (2005). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*. أبوظبي، الامارات العربية المتحدة: الدائرة الاقتصادية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

4. صندوق النقد العربي .(2005) .*المؤسسات المالية العربية و تمويل التنمية و الاستثمار في الوطن العربي* .دراسة معدة للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

5. صندوق النقد العربي وآخرون. (2006). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*. أبوظبي، الامارات العربية المتحدة: الدائرة الاقتصادية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

6. صندوق النقد العربي وآخرون. (2007). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*. أبوظبي، الامارات العربية المتحدة: الدائرة الاقتصادية، الأمانة العامعة لجامعة الدول العربية.

7. صندوق النقد العربي وآخرون. (2008). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*. أبوظبي، الامارات العربية المتحدة: الدائرة الاقتصادية، الأمانة العامعة لجامعة الدول العربية.

8. صندوق النقد العربي وآخرون. (2009). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*. أبوظبي، الامارات العربية المتحدة: الدائرة الاقتصادية، الأمانة العامعة لجامعة الدول العربية..

9. صندوق النقد العربي وآخرون. (2010). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*. أبوظبي، الامارات العربية المتحدة: الدائرة الاقتصادية، الأمانة العامعة لجامعة الدول العربية.

10. صندوق النقد العربي وآخرون. (2011). *التقرير الإقتصادي العربي الموحد*. أبوظبي، الامارات العربية المتحدة: الدائرة الاقتصادية، الأمانة العامعة لجامعة الدول العربية.

11. صندوق النقد العربي وآخرون. (2012). *التقرير الإقتصادي العربي الموحد*. أبوظبي، الامارات العربية المتحدة: الدائرة الاقتصادية، الأمانة العامعة لجامعة الدول العربية.

12. صندوق النقد العربي وآخرون. (2013). *التقرير الإقتصادي العربي الموحد*. أبوظبي، الامارات العربية المتحدة: الدائرة الاقتصادية، الأمانة العامعة لجامعة الدول العربية.

13. صندوق النقد العربي وآخرون. (2014). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*. أبوظبي، الامارات العربية المتحدة: الدائرة الاقتصادية، الأمانة العامعة لجامعة الدول العربية.

14. صندوق النقد العربي وآخرون. (2015). *التقرير الإقتصادي العربي الموحد*. أبوظبي، الامارات العربية المتحدة: الدائرة الاقتصادية، الأمانة العامعة لجامعة الدول العربية.

15. صندوق النقد العربي وآخرون. (2016). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*. أبوظبي، الامارات العربية المتحدة: الدائرة الاقتصادية، الأمانة العامعة لجامعة الدول العربية.

16. صندوق النقد العربي وآخرون. (2017). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*. أبوظبي، الامارات العربية المتحدة: الدائرة الاقتصادية، الأمانة العامعة لجامعة الدول العربية.

17. صندوق النقد العربي وآخرون. (2018). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*. أبوظبي، الامارات العربية المتحدة: الدائرة الاقتصادية، الأمانة العامعة لجامعة الدول العربية.

18. صندوق النقد العربي وآخرون. (2019). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*. أبوظبي، الامارات العربية المتحدة: الدائرة الاقتصادية، الأمانة العامعة لجامعة الدول العربية.

19. صندوق النقد العربي وآخرون. (2020). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*. أبوظبي، الامارات العربية المتحدة: الدائرة الاقتصادية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

20. صندوق النقد العربي وآخرون. (2021). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*. أبوظبي، الامارات العربية المتحدة: الدائرة الاقتصادية، الأمانة العامعة لجامعة الدول العربية.

21. الاسكوا. (2007). *دراسة تحرير حركة الأشخاص الطبيعيين وفقاً للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وأثره على الدول العربية*. الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

22. الاسكوا. (2010). *المفاوضات حول التجارة في الخدمات في إطار برنامج الدوحة للتنمية الفرص والتحديات في البلدان العربية خلال الفترة 2001-2011*. الأمم المتحدة، نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

23. الاسكوا. (2014). *التكامل العربي سبيلا لنهضة إنسانية*. بيروت، لبنان: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

24. الاسكوا. (2018). *تقييم التكامل الاقتصادي العربي: التجارة في الخدمات كمحرك للنمو والتنمية*. بيروت: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

25. الاسكوا. (2019). *مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية*. بيروت، لبنان: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

26. الاسكوا. (2019). *تطور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى*. عمان، الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

27. الاسكوا. (2020). *التقرير العربي للتنمية المستدامة*. بيروت، لبنان: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

28. الاسكوا .(2021) .*التكنولوجيا والابتكار لتطوير النقل البري في البلدان العربية*. بيروت، لبنان: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

29. الأونكتاد. (2015). *دور الخدمات في سلسلة القيم العالمية*. جنيف: مجلس التجارة والتنمية, المعهد العالمي الآسيوي.

30. الأونكتاد. (2017). *دور اقتصاد الخدمات والتجارة في الخدمات في التحول الهيكلي والتنمية الشاملة*. جنيف: الأمم المتحدة.

31. مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار. (2017). *مناخ الاستثمار في الدول العربية* . أبوظبي، الامارات العربية المتحدة: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

32. نشرة ضمان الاستثمار. (2011). *التأثيرات المتوقعة لتداعيات الأحداث السياسية في المنطقة العربية على مناخها الاستثماري*. الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

33. نشرة ضمان الاستثمار. (2019). *مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجدية في الدول العربية لعام 2018*. الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

34. نشرة ضمان الاستثمار. (2021). *اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2021*. الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

35. تقرير مناخ الاستثمار . (2009). *مناخ الاستثمار في الدول العربية*. الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

36. تقرير مناخ الاستثمار. (2010). *مناخ الاستثمار في الدول العربية*. الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

37. تقرير مناخ الاستثمار. (2011). *مناخ الاستثمار في الدول العربية*. الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

38. تقرير مناخ الاستثمار . (2014). *مناخ الاستثمار في الدول العربية*. الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات .

39. تقرير مناخ الاستثمار. (2016). *مناخ الاستثمار في الدول العربية*. الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

40. تقرير مناخ الاستثمار. (2017). *مناخ الاستثمار في الدول العربية*. الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتأمين الصادرات.

41. تقرير مناخ الاستثمار. (2018). *مناخ الاستثمار في الدول العربية –مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار*. الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

42. تقرير مناخ الاستثمار بين الدول العربية .(2020) .*مناخ الاستثمار في الدول العربية* .الكويت :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

43. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية. (2021). *مناخ الاستثمار في الدول العربية*. الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتأمين الصادرات.

44. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية. (2022). *مناخ الاستثمار في الدول العربية*. الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتأمين الصادرات.

45. محمد إسماعيل، و جمال قاسم حسن. (2023). اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في أعقاب جائحة كورونا كوفيد-19. *صندوق النقد العربي* .

46. الهيئة العامة للتجارة الخارجية. (2019). *اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية*. المملكة العربية السعودية: https://gaft.gov.sa/ar/knowledge-center/Pages/default.aspx .

47. الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير. (21 05, 2022). *التوقيع على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات – الدار البيضاء*. تم الاسترداد من http://www.agadiragreement.org/DetailsPage/AghadirAr/NewsDetailsAr.aspx?PID=808

48. الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير. (بلا تاريخ). *اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية*. الجمهورية التونسية: وزارة التجارة وتنمية الصادرات.

49. الجريدة الرسمية. (2017). *المرسوم رقم 27*. سلطنة عمان.

50. الجريدة الرسمية. (25 04, 2021). *مراسيم سلطانية*. العدد 1389. سلطنة عمان. وزارة العدل والشؤون القانونية. تاريخ الاسترداد 12 05, 2022، من قانون: https://data.qanoon.om/og/1389.pdf?_ga=2.81695443.591297121.1675115674-960988311.1675115674&_gl=1*18ntkro*_ga*OTYwOTg4MzExLjE2NzUxMTU2NzQ.*_ga_0KKDYYZ464*MTY3NTExODgxMi4yLjEuMTY3NTEyMTI3My4wLjAuMA ..

51. جامعة الدول العربية. (بدون تاريخ نشر). *اتفاقية العربية الإطارية لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية*. الامارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد، إدارة البريد والأرشيف المركزي، تاريخ الاسترداد 13 01, 2022، من https://www.moec.gov.ae/documents/20121/1479061/Free+Services+Between+Arab+Countries.pdf

52. جامعة الدول العربية. (2019). اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية. محضر توقيع دولة الامارات العربية المتحدة *نسخة مطابقة للأصل*، مصر.

53. المنتدى العربي للمدن الذكية .(2020) *تقرير عن واقع الدول العربية في النسخة الحادية عشر من تقرير الامم المتحدة للحكومة الالكترونية* .عمان.

54. نهاد خليل دمشقية، و تمام صبيح. (2010). الدليل الشامل لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية. الجمهورية العربية السورية: وزارة الاقتصاد والتجارة.

55. المنظمة العربية للسياحة .(2018) *تحليل تقرير تنافسية السياحة والسفر للدول العربية* .جدة، المملكة العربية السعودية.

56. جوزيف شو، جوليان دي فرانس، و كندة محمدية. (2007). *المنطقة العربية وسياسات تحرير التجارة تأمل في التبعات والآثار القطاعية*. بيروت، لبنان: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

57. رباح أرزقي، بلانكا مورينو دودسون، راتشيل يونتج فان، روميو جانسي، ها نجوين، ليلي متقي، . . . كريستينا وود. (2020). *تعزيز التعاون التجاري: إحياء التكامل الاقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا*. واشنطن العاصمة: البنك الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالبنك الدولي.

58. منى الجرف، محسن الهلال، احمد غنيم، و عادل الجبيري. (2012). *القطاعات الخدمية وسياسة التجارة وتحديات التنمية في المنطقة العربية*. بيروت، لبنان: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

59. براكاش لونغاني، و سوراب ميشرا. (2014). قطاع الخدمات ليس من الجيل القديم. *ادارة البحوث في صندوق النقد الدولي, التمويل والتنمية*، 1-2.

60. خالد عبد الوهاب البنذاري الباجوري. (2019). آفاق التجارة العربية البينية في الخدمات. *اتحاد الغرف العربية، دائرة البحوث الاقتصادية*.

61. عبد القادر فتحي لاشين. (2005). الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية. *بحوث ودراسات, منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية*.

62. مروى محمد عيد إبراهيم. (2016). *إستراتيجيات التسويق لخدمات القطاع العام*. الرياض – المملكة العربية السعودية: معهد الإدارة العامة – مركز البحوث.

63. منظمة التجارة العالمية وآخرون. (1995). *دليل الأعمال إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية* . جنيف– سويسرا.

64. منظمة العمل الدولية. (2014). *اتفاقيات الشراكة الأورو–متوسطية ومنطقة التجارة الحرة الأورو–متوسطية: مقاربة عمالية*. منشورات مشروع "تعزيز قدرت المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية".

65. *منظمة الصحة العالمية*. (2020). تم الاسترداد من مرض فيروس كورونا (كوفيد–19): https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses

66. أحمد الشاذلي، محمد عدوي، عبد الناصر أحمد، محمد اسماعيل، عرفان الحسني، سالي شعله، . . . مينرقا خضر. (05, 2022). التجارة العربية البينية الواقع والتحديات والآفاق المستقبلية. *دراسات اقتصادية*.

6.1. المواقع الالكترونية:

1. (1989). *معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي*. مراكش، المغرب: https://dftp.gov.ps/uploads/1623654110.pdf.
2. هلا محمود. (29 01, 2019). *الإمارات توقع على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية*. تاريخ الاسترداد 22 02, 2022، من العين الاخبارية: https://al-ain.com/article/uae-signs-agreement-trade-arab-countries
3. وزارة التجارة. (06 02, 2017). *وفد المملكة يختتم مشاركته في مفاوضات "بيروت" لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية*. تم الاسترداد من أخبار الوزارة: https://mc.gov.sa/ar/mediacenter/News/Pages/06-02-17-02.aspx
4. وزارة التجارة. (02 09, 2019). *"هيئة التجارة الخارجية": دخول اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية حيز النفاذ بعد 45 يوماً*. تم الاسترداد من أخبار الوزارة: https://mc.gov.sa/ar/mediacenter/News/Pages/02-09-19-01.aspx
5. رولا دشتي. (25 03, 2020). *الاستجابة الإقليمية العاجلة للتخفيف من تداعيات وباء كورونا العالمي*. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي لآسيا, بيروت, لبنان) تاريخ الاسترداد 2022 03, 15، من الامم المتحدة الإسكوا: https://archive.unescwa.org/ar/oes-speeches/
6. عبد الرحمن أحمد. (12 04, 2018). *مصر والأردن يوقعان على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية*. تاريخ الاسترداد 22 02, 2022، من العين الإخبارية: https://al-ain.com/article/egypt-jordan-sign-agreement-liberalize-trade

7. عبد الله إكرامي. (07 08, 2020). *55.1 % مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد السعودي خلال الربع الأول .. الأعلى في 4 أعوام*. تاريخ الاسترداد 18 06, 2022، من جريدة العرب الاقتصادية الدولية: https://www.aleqt.com/2020/08/07/article_1892251.html
8. خريطة الوطن العربي. (2021). *كاملة صماء وملونة*. تم الاسترداد من محتوى: https://bit.ly/3xYB3eb
9. جامعة الدول العربية. (بلا تاريخ). *الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة الصادرة عن جامعة الدول العربية*. تم الاسترداد من https://www.oecd.org/mena/competitiveness/OECD%20Study_Amended%20Arab%20League%20Investment%20Agreement%20(Arabic).pdf
10. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي. (2022). *الإنجازات*. تاريخ الاسترداد 21 03, 2022، من https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/Pages/default.aspx
11. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2022). *التعاون التجاري*. تاريخ الاسترداد 13 06, 2022، من https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/EconomicCooperation/CooperationinTrade/Pages/Objectives.aspx
12. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2022). *التعاون في مجال الاتصالات*. تاريخ الاسترداد 13 06, 2022، من https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/EconomicCooperation/CooperationintheFieldofTelecommunications/Pages/main.aspx
13. ماهر سنت، و محمد المالكي. (03 11, 2019). *مصر تقتحم سوق تجارة الخدمات عالميا.. وتحقق فائضا 10 مليارات دولار*. تاريخ الاسترداد 05 01, 2022، من الوطن: https://www.elwatannews.com/news/details/4405709
14. عبدالله مجدي. (25 02, 2019). *بعد موافقة البرلمان عليها.. اقتصادي يوضح ما هي تجارة الخدمات؟* تاريخ الاسترداد 13 08, 2022، من الوطن: https://www.elwatannews.com/news/details/4020911
15. *قاعدة بيانات البنك الدولي*. (26 04, 2021). تم الاسترداد من البنك الدولي: http://wdi.worldbank.org/table/4.2
16. البنك الدولي. (09, 2008). *النقل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*. تاريخ الاسترداد 22 08, 2022، من http://web.worldbank.org/archive/website01060/WEB/0__CO-22.HTM
17. محمود عبده. (02 07, 2020). *السوق العربية المشتركة القرارات كثيرة والحلم واحد*. تاريخ الاسترداد 02 09, 2022، من أندبندنت عربية: https://www.independentarabia.com/node/98381/
18. البنك الدولي. (2021). *تعداد السكان، الإجمالي - Arab World*. تاريخ الاسترداد 05 12, 2022، من https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=1A
19. البنك الدولي. (20 07, 2022). *مؤشرات التنمية العالمية*. تم الاسترداد من https://data.albankaldawli.org/indicator
20. مسح الحكومة الالكترونية. (2020). *الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة*. نيويورك: الأمم المتحدة. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. تم الاسترداد من http://itcat.org/Attach/AFSC%20report.pdf
21. سامي مسالمة. (29 05, 2019). *تحرير تجارة الخدمات يعزز القدرات التنافسية للدول العربية*. تاريخ الاسترداد 13 03, 2022، من الخليج: https://www.alkhaleej.ae/2019-05-26/

2. المراجع باللغة الاجنبية

In Foreign Languages

2.1. Books:

1. balassa, B. (1961). *the theory of economic integration.* Homewood, Illinois : Richard D. Irwin, Inc.
2. balassa, B. (2005). *the theory of economic integration (George Allen and Unwin LTD 2 end).* London.

2.2. Reasearches & Studies:

1. Lanz, R., & Maurer, A. (2015, 03 02). Services and Global Value Chains: Servicification of Manufacturing and Services Networks. *Journal of International Commerce, Economics and Policy, 06*(03), 1-21.

2.3. Reports & Official Documents:

1. IMF. (2016). *Economic diversification in oil-exporting Arab countries.* Washington Dc: International Monetary Fund.
2. Sobry, C., & Verez, J. C. (1998). *éléments de macroeconomie une approche empirique et dynamique.* Ellipses.
3. Villarreal, A., & Fergusson, I. F. (2019). *NAFTA Renegotiation and the Proposed United States-Mexico-Canada Agreement (USMCA).* , ,. Congressional Research service.
4. Murinde, V., & Cillian, R. (2003). The Implications of WTO and GATS for The Banking Sector in Africa. *The World Economy*, *26*(02).
5. Singelman, J., & Browning, H. L. (1975, 06 30). The Emergence of a Service Society; Demographic and sociological Aspects of the Sectoral Transformation of the labor Force in the U.S.A (), P342.
6. World Trade Centre. (1999). *GATT Agreements, Final Text of Uruguary Round.* Bombay: 2nd ed.
7. knomad. (2019). *Migration and Development Brief 31, Migration and Remittances Recent Developments and Outlook.* The World Bank.
8. UNICTAD. (2020, 2019,2018). *World Investment Report* .
9. United Nations. (2002). *Manual on Statistics of international trade in services.* ST/ESA/STAT/SER.M/86, Geneva, Luxembourg, New York, Paris, Washington, D.C.: DEPARTMENT OF ECONOMIC AND SOCIAL AFFAIRS.
10. Cardoso, J., Fromm, H., Nickel, S., Satzger, G., Studer, R., & Weihardt, C. (2015). Fundamentals of Service Systems. *Springer International Publishing*.

2.4. Site Web:

1. *World Trade Organization*. (1991, July). Retrieved from Sector-by-sector: https://www.org/english/tratop_e/serv_e/serv_sectors_e.htm
2. The World Trade Organization (WTO). (n.d.). *General Agreement on Trade in Services*. Retrieved 05 10, 2022, from The World Trade Organization (WTO): https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/26-gats_01_e.htm#ArticleV
3. *World Trade Organization*. (1991, July). Retrieved from Sector-by-sector: https://www.org/english/tratop_e/serv_e/serv_sectors_e.htm
4. World Trade Organization. (n.d.). *ANNEX 1B GENERAL AGREEMENT ON TRADE IN SERVICES.* Retrieved from World Trade Organization: https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/26-gats.pdf
5. *WTO Ministerial Conferences*. (n.d.). Retrieved from trade organization: https://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/s_negs_e.htm https://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/key_stages_e.htm
6. TRADE MAP. (2022, 08 29). *ITC*. Retrieved from ITC, UNCTAD, WTO trade in services database based on Eurostat, International Monetary Fund, Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) and relevant national statistical authorities statistics.: https://www.trademap.org/Country_SelService_TS.aspx?nvpm=4%7c%7c%7c%7c%7c%7c%7cS00%7c1%7c3%7c1%7c2%7c2%7c1%7c2%7c1%7c1%7c1
7. UNCTADSTAT. (2021). *United Nation Conference on Trade And Development*. Retrieved from https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx
8. *The World Trade Organization*. (2022). Retrieved 06 21, 2022, from Schedules of specific commitments and lists of Article II exemptions: https://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/serv_commitments_e.htm
9. *World Trade Organization*. (2022). (Geneva) Retrieved 08 30, 2022, from Members and Observers: https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm
10. WTO. (2022). *SERVICES: NEGOTIATIONS*. Retrieved 06 22, 2022, from Key stages in the services negotiations: https://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/key_stages_e.htm
11. Banque-Mondiale. (2021, 10 28). *les indicateurs du développement mondial-(Data-Bank)*. Récupéré sur La banque mondiale: https://databank.banquemondiale.org/reports.aspx?source=2&series=ST.INT.RCPT.CD&country=
12. Fourth quarter 2020 Trade in services. (2021, 03 13). Retrieved from World Trade Organization: https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/daily_update_e/serv_latest.pdf
13. ILO. (2019). *World Employment Social Outlook: Trends 2019.* Geneva: International Labour Organization.

14. The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation. (2020). *STATISTICS*. Retrieved 10 02, 2022, from https://www.dhaman.net/en/statistics/

15. Kotler, P., & Dubois, B. (2003). *Marketing Management.* Paris: Peason Education.

16. WTO. (2022).*WTO Regional Trade Agreements Gate*. Retrieved 04 10, 2022, from http://rtais.wto.org/ui/PublicMaintainRTAHome.aspx

17. WTO. (2022). *WTO STATA*. Retrieved 08 29, 2022, from https://stats.wto.org/

18. WTO. (2022). *Preferential trade arrangements*. Retrieved 05 21, 2022, from The World Trade Organization (WTO): https://www.wto.org/english/tratop_e/region_e/rta_pta_e.htm

19. WTO. (2021). *General Agreement on Trade in Services*. Retrieved 08 22, 2021, from https://www.wto.org/english/docs_e/ legal_e/26-gats_01_e. htm#articleV

20. The World Trade Organization (WTO). (2021, 07 01). *WTO members continue review of LDC services waiver, e-commerce work programme*. Retrieved 01 05, 2022, from service: https://www.wto.org/english/news_e/news21_e/serv_01jul21_e.htm

21. The World Trade Organization (WTO). (2022, 02 01). *High shipping rates and digital services sustain services trade recovery in Q3 of 2021*. Retrieved 03 2022, 14, from service: https://www.wto.org/english/news_e/news22_e/serv_01feb22_e.htm

22. The World Trade Organization (WTO). (n.d.). *Basic Purpose and Concepts*. Retrieved 02 24, 2022, from GATS TRAINING MODULE: https://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/cbt_course_e/c1s6p1_e.htm

23. The World Trade Organization (WTO). (n.d.). *Services negotiations*. Retrieved 03 14, 2022, from negotiations: https://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/s_negs_e.htm

24. The World Trade Organization (WTO). (n.d.). *The General Agreement on Trade in Services (GATS): objectives, coverage and disciplines*. Retrieved 03 14, 2022, from SERVICES: GATS: https://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/gatsqa_e.htm

الملاحق

ملحق رقم (1-1): الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية (المساحة وعدد السكان تاريخ الانضمام للجامعة العربية)

الدولة		عدد السكان (نسمة)	المساحة (كم2)	سنة الانضمام للجامعة العربية
المملكة الأردنية الهاشمية Jordan		11,148,278	92.300	1945
الإمارات العربية المتحدة UAE		9,365,145	83.600	1971
مملكة البحرينBahrain		1,463,265	665	1971
الجمهورية تونس Tunisia		612,262,94	163.610	1958
الجمهورية الجزائر الديمقراطية Algeria		44,177,969	2.381.740	1962
جمهورية جيبوتي Djibouti		1,105,557	23.000	1977
المملكة العربية السعودية Saudia Arabia		35,950,396	1.960.582	1945
الجمهورية السودانية Sudan		45,657,202	2.505.810	1956
الجمهورية العربية السورية Syria		21,324,367	185.180	1945
جمهورية الصومال Somalia		17,065,581	637.657	1974
الجمهورية العراقية Iraq		43,533,592	437.072	1945
سلطنة عمان Oman		4,520,471	309.500	1971
دولة فلسطين Palestine		4,922,749	6000	1976
دولة قطر Qatar		2,688,235	11.437	1971
دولة الكويت Kuwait		4,250,114	17.820	1961
الجمهورية اللبنانية Lebanon		5,592,631	17.818	1945
الجماهرية العربية الليبية الديمقراطية Libya		6,735,277	1.759.540	1953
جمهورية مصر العربية Egypt		109,262,178	1.001.450	1945
المملكة المغربية Morocco		37,076,584	710.850	1958
الجمهورية الاسلاميةالموريتانية Mauritania		4,614,974	1.030.700	1973
جمهورية اليمن Yemen		32,981,641	529.670	1967
جمهورية القمر المتحدةComores		821,625	2.170	1993
مجموعة الدول الأعضاء بالجامعة العربية		**456,520,777**	**13.868.171**	**تأسست 1945**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (البنك الدولي، 2021) (الندوي، 2011، الصفحات 131-132)

ملحق رقم (2-1): هيكل الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات

المقدمة	التسمية
الجزء 1	**النطاق والتعريف**
المادة 1	النطاق والتعريف
الجزء 2	**الالتزامات والضوابط العامة**
المادة 2	معاملة الدولة الأكثر رعاية
المادة 3	الشفافية
المادة 3 مكرر	إفشاء المعلومات السرية
المادة 4	زيادة مشاركة البلدان النامية
المادة 5	**التكامل الاقتصادي**
المادة 5 مكرر	اتفاقات تكامل أسواق المال
المادة 6	التنظيم على الصعيد المحلي
المادة 7	الاعتراف
المادة 8	الاحتكارات والموردون الجيدون للخدمات
المادة 9	الممارسات التجارية
المادة 10	تدابير الضمانات الطارئة
المادة 11	المدفوعات والتحويلات
المادة 12	القيود الهادفة إلى حماية ميزان المدفوعات
المادة 13	المشتريات الحكومية
المادة 14	استثناءات عامة
المادة 14 مكرر	استثناءات أمنية
المادة 15	الإعانات
الجزء 3	**التعهدات المحددة**
المادة 16	الوصول إلى الأسواق
المادة 17	المعاملة الوطنية
المادة 18	التعهدات الاضافية
الجزء 4	**التحرير التدريجي**
المادة 19	التفاوض بشأن التعهدات الخاصة
المادة 20	جداول التعهدات الخاصة
المادة 21	تعديل الجداول
الجزء 5	**أحكام مؤسسية**
المادة 22	التشاور
المادة 23	تسوية المنازعات والإنفاذ
المادة 24	مجلس التجارة في الخدمات
المادة 25	التعاون الفني
المادة 26	العلاقات مع المنظمات الدولية الأخرى
الجزء 6	**أحكام ختامية**
المادة 27	الحرمان من المنافع
المادة 28	التعاريف
المادة 29	مرفقات

Source: (General Agreement on Trade in Services, 2021)

ملحق رقم (2-2): مكونات قطاع الخدمات حسب تصنيف منظمة التجارة العالمية

الرقم	الاسم	الوصف
1	**خدمات الأعمال والخدمات المهنية.**	وتشمل خدمات المحاسبة، الخدمات الاعلانية، الخدمات المعمارية والهندسية، الكمبيوتر والخدمات ذات الصلة، الخدمات القانونية.
2	**خدمات الاتصالات.**	وتشمل الخدمات السمعية والبصرية، البريد والبريد السريع خدمات البريد السريع، الاتصالات السلكية واللاسلكية.
3	**أعمال التشييد (البناء) والخدمات الهندسية.**	وتشمل أعمال التشييد والخدمات الهندسية ذات الصلة أعمال التشييد للمباني والهندسة المدنية، وأشغال التركيب والتجميع، وإنجاز المباني وإنهاء الأعمال، وتصنف الخدمات المعمارية والهندسية كجزء من الخدمات المهنية.
4	**خدمات التوزيع**	وتشمل خدمات التوزيع خدمات وكلاء العمولة، وخدمات تجارة الجملة، وخدمات البيع بالتجزئة، وحقوق الامتياز.
5	**خدمات التعليم.**	ويشمل هذا القطاع خدمات التعليم الابتدائي والثانوي وما بعد الثانوي وتعليم الكبار، فضلا عن التدريب المتخصص مثل الرياضة.
6	**خدمات الطاقة.**	ولم يتم التفاوض بشأن خدمات الطاقة كقطاع منفصل خلال جولة الأوروجواي. بيد ان عددا قليلا من أعضاء منظمة التجارة العالمية اضطلعوا بالتزامات محدودة في ثلاثة قطاعات متصلة بالطاقة: خدمات عرضية للتعدين، وخدمات عرضية لتوزيع الطاقة، ونقل أنابيب الوقود.
7	**خدمات البيئة.**	وتشمل خدمات الصرف الصحي والتخلص من النفايات، والمرافق الصحية والخدمات المماثلة، والحد من انبعاثات المركبات، وخدمات الحد من الضوضاء، وخدمات حماية الطبيعة والمناظر الطبيعية، والخدمات البيئية "الأخرى".
8	**الخدمات المالية**	تشمل هذه المهام مايلي: تيسير المعاملات (تبادل السلع والخدمات) في الاقتصاد، وتعبئة المدخرات (التي من شأنها أن تكون المنافذ الأخرى محدودة أكثر من ذلك بكثير)، تخصيص صناديق رأس المال (ولا سيما لتمويل الاستثمار الانتاجي)، وتحويل المخاطر.
9	**الخدمات الصحية والاجتماعية**	وتشمل خدمات المستشفيات (أي الخدمات الصحية المقدمة تحت إشراف الأطباء)، والخدمات الصحية الأخرى، (أي خدمات الاسعاف والمرافق الصحية السكنية) والخدمات الاجتماعية والخدمات الصحية والاجتماعية الأخرى. وهي لا تشمل الخدمات الطبية وخدمات طب الأسنان والخدمات البيطرية والخدمات المقدمة من الممرضات والقابلات وما إلى ذلك، والتي يتم تجميعها بشكل منفصل تحت " الخدمات المهنية".
10	**خدمات السياحة والخدمات المتعلقة بالسفر.**	وتشمل الخدمات التي تقدمها الفنادق والمطاعم (بما في ذلك خدمات المطاعم) ووكالات السفر وخدمات منظمي الرحلات السياحية وخدمات مرشد سياحي وغيرها من الخدمات ذات الصلة.
11	**خدمات النقل**	وتشمل خدمات النقل الجوي والبري والبحري وخدمات المساعدة لجميع وسائط النقل.
12	**الخدمات المتعلقة بحركات الأشخاص**	وتعتبر حركة الأشخاص الطبيعيين إحدى الطرق التي يمكن من خلالها تقديم الخدمات على الصعيد الدولي. فإنه يغطي الأشخاص الطبيعيين الذين هم إما موردين للخدمات (مثل المهنيين المستقلين) أو الذين يعملون لمورد خدمة والذين موجودين في عضو آخر في منظمة التجارة العالمية لتقديم الخدمة.

Source : (World Trade Organization, 1991)

ملحق رقم (3-1): الهيكل العام لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية

الأجزاء	المواد	التسمية
الجزء الأول: النطاق والتعاريف	المادة الأولى	التعاريف
	المادة الثانية	الأهداف
	المادة الثالثة	نطاق التطبيق
الجزء الثاني: الالتزامات العامة	المادة الرابعة	معاملة الدولة الأكثر رعاية
	المادة الخامسة	التحرير الأشمل
	المادة السادسة	اتفاقيات تكامل أسواق العمل
	المادة السابعة	الشفافية
	المادة الثامنة	الاعلان عن المعلومات السرية
	المادة التاسعة	الدول العربية الأقل نموا
	المادة العاشرة	القواعد والإجراءات المحلية
	المادة الحادية عشرة	الاعتراف
	المادة الثانية عشرة	الاحتكارات والموردون الحصريون للخدمات
	المادة الثالثة عشرة	الممارسات التجارية
	المادة الرابعة عشرة	إجراءات الوقاية الضرورية الطارئة
	المادة الخامسة عشرة	المدفوعات والتحويلات
	المادة السادسة عشرة	القيود الخاصة بحماية ميزان المدفوعات
	المادة السابعة عشرة	المشتريات الحكومية
	المادة الثامنة عشرة	استثناءات عامة
	المادة التاسعة عشرة	الاستثناءات الأمنية
	المادة العشرون	الدعم
الجزء الثالث: الالتزامات المحددة	المادة الحادية والعشرون	النفاذ الى الأسواق
	المادة الثانية والعشرون	المعاملة الوطنية
	المادة الثالثة والعشرون	الالتزامات الإضافية
الجزء الرابع: التحرير التدريجي	المادة الرابعة والعشرون	التفاوض بشأن الالتزامات المحددة
	المادة الخامسة والعشرون	جداول الالتزامات المحددة
	المادة السادسة والعشرون	تعديل الجداول
الجزء الخامس: أحكام مؤسساتية	المادة السابعة والعشرون	تسوية المنازعات والتنفيذ
	المادة الثامنة والعشرون	مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي
	المادة التاسعة والعشرون	التعاون الفني
الجزء السادس: أحكام ختامية	المادة الثلاثون	الحرمان من المزايا
	المادة الحادية والثلاثون	المقاطعة العربية
	المادة الثانية والثلاثون	التصديق والنفاذ
	المادة الثالثة والثلاثون	الانسحاب من الاتفاقية
	المادة الرابعة والثلاثون	تعديل الاتفاقية
	المادة الخامسة والثلاثون	الملاحق وجداول الالتزامات

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على: (جامعة الدول العربية، 2019، الصفحات 1-27).

ملحق رقم (3-2): اتفاقيات التجارة الثنائية و الإقليمية المخطر عنها لمنظمة التجارة العالمية / الغات و المعمول بها إلى غاية 24 مارس 2022

الاتفاقية	نوع	المجال (نطاق الاتفاقية)	المرجعية القانونية للاتفاقية	تاريخ إخطار منظمة التجارة العالمية	تاريخ النفاذ
الو.م.أ – البحرين	منطقة تجارة حرة	السلع و الخدمات	المادة 24 (الغات) المادة 5 (الغاتس	08/09/2006	01/08/2006
الو.م.أ – الأردن	منطقة تجارة حرة	السلع و الخدمات	المادة 24 (الغات) المادة 5 (الغاتس	15/01/2002	17/12/2001
الو.م.أ – المغرب	منطقة تجارة حرة	السلع و الخدمات	المادة 24 (الغات) المادة 5 (الغاتس	30/12/2005	01/01/2006
الو.م.أ – عمان	منطقة تجارة حرة	السلع و الخدمات	المادة 24 (الغات) المادة 5 (الغاتس	30/01/2009	01/01/2009
مجلس التعاون الخليجي	اتحاد جمركي	السلع	شرط التمكين/ المادة 24 (الغات)	03/10/2006	01/01/2003
مجلس التعاون الخليجي استراليا	2007/07/30			الاتفاقية قيد التفاوض	
مجلس التعاون الخليجي الإفتا	2009/06/22			تم توقيع الاتفاقية ولم تدخل حيز التنفيذ بعد	
مجلس التعاون الخليجي _ اليابان	2006/09/01			الاتفاقية قيد التفاوض	
اتفاقية الكوميسا	اتحاد جمركي	السلع	شرط التمكين	04/05/1995	08/12/1994
تركيا– المغرب	منطقة تجارة حرة	السلع	المادة 24 (الغات)	10/02/2006	01/01/2006
تركيا– فلسطين	منطقة تجارة حرة	السلع	المادة 24 (الغات)	01/09/2005	01/06/2005
تركيا– سوريا	منطقة تجارة حرة	السلع	المادة 24 (الغات)	15/02/2007	01/01/2007
تركيا– تونس	منطقة تجارة حرة	السلع	المادة 24 (الغات)	01/09/2005	01/07/2005
تركيا– الأردن	منطقة تجارة حرة	السلع	المادة 24 (الغات)	07/03/2011	01/03/2011
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	منطقة تجارة حرة	السلع	المادة 24 (الغات)	03/10/2006	01/01/1998
الإفتا – تونس	منطقة تجارة حرة	السلع	المادة 24 (الغات)	03/06/2005	01/06/2005
الإفتا – الأردن	منطقة تجارة حرة	السلع	المادة 24 (الغات)	17/01/2002	01/01/2002
الإفتا – لبنان	منطقة تجارة حرة	السلع	المادة 24 (الغات)	22/12/2006	01/01/2007
الإفتا – المغرب	منطقة تجارة حرة	السلع	المادة 24 (الغات)	20/01/2000	01/12/1999
الإفتا – فلسطين	منطقة تجارة حرة	السلع	المادة 24 (الغات)	23/07/1999	01/07/1999
الإفتا – مصر	منطقة تجارة حرة	السلع	المادة 24 (الغات)	17/07/2007	01/08/2007
الاتحاد الأوربي– الأردن	منطقة تجارة حرة	السلع	المادة 24 (الغات)	17/12/2002	01/05/2002
الاتحاد الأوربي–الجزائر	منطقة تجارة حرة	السلع	المادة 24 (الغات)	26/05/2003	01/03/2003
الاتحاد الأوربي– المغرب	منطقة تجارة حرة	السلع	المادة 24 (الغات)	13/10/2000	01/03/2000
الاتحاد الأوربي– فلسطين	منطقة تجارة حرة	السلع	المادة 24 (الغات)	29/05/1997	01/07/1997
الاتحاد الأوربي– سوريا	منطقة تجارة حرة	السلع	المادة 24 (الغات)	15/07/1977	01/07/1977
الاتحاد الأوربي– تونس	منطقة تجارة حرة	السلع	المادة 24 (الغات)	15/01/1999	01/03/1998
الاتحاد الأوربي– مصر	منطقة تجارة حرة	السلع	المادة 24 (الغات)	03/09/2004	01/06/2004
الاتحاد الأوربي– لبنان	منطقة تجارة حرة	السلع	المادة 24 (الغات)	2003/03/01	2003/05/26

المصدر: (توات، 2021، الصفحات 107-108) و (WTO, 2022)

ملحق رقم (3-3): عدد القطاعات المحررة في إطار الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية

الدولة	الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية	مستوى التحرير المقدم	عدد القطاعات المحررة	الالتزامات الاضافية
المملكة الأردنية الهاشمية	**منضمة**	تقدمت المملكة الأردنية الهاشمية بعرض نهائي في إطار مفاوضات الدول العربية يتطابق مع مستوى التحرير الوارد في جدول التزاماتها المقدم في إطار منظمة التجارة العالمية.	11 قطاع هم: خدمات الأعمال. خدمات الاتصالات. خدمات التشييد والخدمات الهندسية المتصلة بها. خدمات التوزيع. الخدمات التعليمية. الخدمات البيئية. الخدمات المالية. الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية. خدمات السياحة والخدمات المتصلة بالسفر. الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية. خدمات النقل.	
الإمارات العربية المتحدة	**منضمة**	تقدمت بعرض نهائي في إطار مفاوضات الدول العربية يفوق مستوى التحرير الوارد في جدول التزاماتها المقدم في إطار منظمة التجارة العالمية.	07 قطاعات هم: خدمات في مجال الأعمال. خدمات الاتصالات. خدمات التشييد والخدمات الهندسية المتصلة بها. الخدمات المالية. الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية. خدمات النقل.	إدراج / تحرير المزيد من القطاعات / الفرعية في الجدول وهي الخدمات القانونية والتأجير والشراء التأجيري بدون مشغلين، وخدمات الترجمة، وخدمات البريد، وخدمات النقل البحري. كما تم رفع النسبة المسموح بها لمساهمة رأس المال الأجنبي من 49% إلى 75% في بعض القطاعات الخدمية مع اشتراط الحصول على منافع سواء في شكل نقل للتكنولوجيا أو برامج البحث والتطوير أو مساعدات فنية إضافة إلى تعليم وتدريب الموارد البشرية المحلية.
المملكة العربية السعودية	**منضمة**	نفس مستوى التحرير المقدم في إطار منظمة التجارة العالمية حيث تمتعت باستثناء تقديم مستوى أعلى من المقدم	11 قطاع هم: خدمات الأعمال. خدمات الاتصالات. خدمات التشييد والخدمات الهندسية المتصلة بها.	

		بالمنظمة نظرا لأن جدول التزاماتها يشمل مستوى مرتفع من التحرير	خدمات التوزيع. الخدمات التعليمية. الخدمات البيئية. الخدمات المالية. الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية. خدمات السياحة والخدمات المتصلة بالسفر. الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية. خدمات النقل.	
جمهورية السودان	**غير منضمة**	تقدمت بعرض نهائي في إطار مفاوضات الدول العربية أقل من مستوى التحرير الوارد في عرض انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.	04 قطاعات هم: خدمات الاتصالات. الخدمات المالية. الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية. خدمات النقل.	تعتبر دولة أقل نموا، وبالتالي مستثناة من تقديم مستوى أعلى من المقدم في (OMC) وفقا للتوصيات الصادرة عن الاجتماع السابق.
دولة قطر	**منضمة**	تقدمت قطر بعرض نهائي في إطار مفاوضات الدول العربية يفوق مستوى التحرير الوارد في جدول التزاماتها المقدم في إطار منظمة التجارة العالمية.	06 قطاعات هم: خدمات الأعمال. خدمات الاتصالات. خدمات التشييد والخدمات الهندسية المتصلة بها. الخدمات البيئية. الخدمات المالية. الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية.	قدمت التزامات إضافية في قطاعي خدمات الهندسة المعمارية وخدمات الانشاءات حيث تم السماح بدخول المشروعات التي تقل قيمتها عن مبلغ 100 مليون دولار بنسبة رأس مال أجنبي لا تزيد عن 49%.
سلطنة عمان	**منضمة**	لا يعكس العرض النهائي تحرير أعلى من المقدم بالمنظمة حيث تم فقط إزالة القيود التي انتهت مدة تطبيقها، إلا أن سلطنة عمان من الدول غير المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية والتي تستثني من تقديم مستوى أعلى من المقدم بالمنظمة نظرا لأن جدول التزاماتها يشمل مستوى مرتفع من التحرير.	10 قطاع هم: خدمات الأعمال. خدمات الاتصالات. خدمات التشييد والخدمات الهندسية المتصلة بها. خدمات التوزيع. الخدمات التعليمية. الخدمات البيئية. الخدمات المالية. الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية. خدمات السياحة والخدمات المتصلة بالسفر. خدمات النقل.	إزالة كافة القيود التي كانت مرتبطة بتواريخ لتطبيقها ولم يتم إضافة أي قطاعات جديدة للجدول أو إلغاء قيود سابقة. كما تم رفع نسبة المساهمة الأجنبية المسموح بها في الالتزامات الأفقية 49% إلى 70% وفقا للالتزامات التي تقتضي تعديل ذلك في يناير 2001.
الجمهورية اللبنانية	**غير منضمة**	تقدمت بمستوى تحرير يفوق الوارد في عرض الانضمام	10 قطاع هم: خدمات الأعمال.	شكل التوريد الأول لكل من خدمات تنظيف المباني

		الذي تقدمت به إلى منظمة التجارة العالمية.	خدمات الاتصالات. خدمات التشييد والخدمات الهندسية المتصلة بها. خدمات التوزيع. الخدمات البيئية. الخدمات المالية. الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية. خدمات السياحة والخدمات المتصلة بالسفر. الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية. خدمات النقل.	وخدمات التغليف (ضمن خدمات أخرى في مجال الأعمال) وخدمات الصرف الصحي كما تم تقديم مستوى تحرير أعلى في العديد من القطاعات الفرعية للخدمات المالية.
جمهورية مصر العربية	**منضمة**	تقدمت بعرض نهائي في إطار مفاوضات الدول العربية يفوق مستوى التحرير الوارد في جدول التزاماتها المقدم في إطار منظمة التجارة العالمية.	06 قطاعات هم: خدمات الأعمال. خدمات الاتصالات. خدمات التشييد والخدمات الهندسية المتصلة بها. الخدمات المالية. الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية. خدمات النقل	إدراج /تحرير المزيد من القطاعات/ الفرعية في الجدول وهي الخدمات القانونية والتأجير والشراء التأجيري بدون مشغلين، وخدمات الترجمة، وخدمات البريد، وخدمات الاتصالات، وخدمات النقل البحري. كما تم رفع النسبة المسموح بها لمساهمة رأس المال الأجنبي من 49% إلى 75% في بعض القطاعات الخدمية مع اشتراط الحصول على منافع سواء في شكل نقل للتكنولوجيا أو برامج البحث والتطوير أو مساعدات فنية إضافة الى تعليم وتدريب الموارد البشرية المحلية.
المملكة المغربية	**منضمة**	تقدمت بعرض نهائي في اطار مفاوضات الدول العربية يفوق مستوى التحرير الوارد في جدول التزاماتها المقدم في إطار منظمة التجارة العالمية، ولكنه يعكس مستوى أقل من مستوى التحرير الوارد في العرض المبدئي الذي تقدمت به في إطار جولة الدوحة بالمنظمة.	07 قطاعات هم: خدمات الأعمال. خدمات التشييد والخدمات الهندسية المتصلة بها. خدمات الاتصالات. خدمات البيئة. الخدمات المالية. الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية. خدمات النقل	تتمثل الالتزامات الاضافية عن المقدمة في إطار المنظمة في الالتزام بالمزيد من القطاعات الفرعية وهي خدمات البريد وخدمات نقل الرسائل. كما تم تقديم المزيد من التحرير في قطاع خدمات الاتصالات. إلا أن قطاع خدمات البريد غير محرر بالكامل باستثناء الاشارة للالتزامات الأفقية فيما يتعلق بانتقال الأشخاص الطبيعيين.
الجمهورية اليمنية	**منضمة**	تقدمت اليمن بعرض نهائي في	11 قطاع هم:	تعتبر اليمن دولة أقل نموا،

		إطار مفاوضات الدول العربية يتطابق مع مستوى التحرير الوارد في جدول التزاماتها المقدم في إطار منظمة التجارة العالمية.	خدمات الأعمال. خدمات الاتصالات. خدمات التشييد والخدمات الهندسية المتصلة بها. خدمات التوزيع. الخدمات التعليمية. الخدمات البيئية. الخدمات المالية. الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية. خدمات السياحة والخدمات المتصلة بالسفر. الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية. خدمات النقل.	وبالتالي تستثنى من تقديم مستوى أعلى من المقدم في (OMC). كما أنها من الدول المنضمة حديثا للمنظمة (عام 2015) وبالتالي يشمل جدول التزاماتها مستوى مرتفع من التحرير.

المصدر: (صندوق النقد العربي وآخرون، 2019، صفحة 396)

ملحق رقم (4-1): القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الدول العربية للفترة 2005-2020

الوحدة: النسبة المئوية (%)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الأردن	64,4	63,2	62,5	58,8	59,7	59,11	58,90	60,27	60,41	60,08	60,14	60,69	60,60	60,71	60,93	61,58
الإمارات	43,0	41,0	44,2	41,2	46,9	46,70	41,29	41,91	44,35	46,59	55,36	57,77	56,65	52,24	54,79	58,21
البحرين		53,5	52,8	48,3	55,6	53,68	49,34	51,18	50,83	52,47	58,83	59,60	57,44	55,75	54,79	56,57
تونس	56,3	56,6	56,0	55,1	56,0	55,89	56,83	57,09	58,02	57,50	58,94	59,70	60,26	59,45	60,03	60,10
الجزائر	31,0	31,0	33,2	33,4	40,8	39,24	40,46	40,50	42,20	43,88	48,51	49,29	47,63	45,28	46,39	48,74
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...	80,55	80,32	80,28	80,68	79,21	77,51	76,98	77,27
السعودية	35,2	34,6	34,6	31,1	42,5	39,22	34,26	35,19	37,98	40,53	51,94	54,01	51,60	45,71	48,48	53,90
السودان	18,0	19,9	10,9	15,5	26,5	30,83	38	46,05	45,82	46,05	48,76	50,14	51,36	51,29	37,63	36,30
سورية	48,5	43,6	46,5	47,0	49,9	50,13	45,61	51,51	51,70	53,64	51,23	49,65	42,27	42,45	...	...
الصومال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	30,0	33,2	35,4	34,3	43,5	39,68	33,48	35,88	37,96	40,11	51,24	50,77	47,03	44,19	44,42	54,29
عمان	37,1	36,6	39,0	32,9	41,1	39,93	37,01	37,47	39,73	42,31	50,11	53,33	52,02	47,50	50,67	54,72
فلسطين	57,3	58,3	60,5	57,5	57,8	57,70	60,22	59,98	60,77	61,43	61,68	60,96	59,00	59,98	61,11	60,55
قطر	...	...	...	...	...	...	28,55	28,48	30,32	32,85	46,06	50,77	47,30	43,09	46,73	52,74
القمر	54,5	54,5	54,3	55,8	53,5	53,18	53,60	54,04	53,05	53,78	54,89	54,17	54,19	52,65	51,88	51,44
الكويت	...	...	...	...	...	47,04	38,81	36,78	38,13	42,17	58,43	60,70	56,78	51,91	54,72	69,05
لبنان	71,1	72,8	70,8	72,4	69,2	71,86	73,53	72,96	72,08	73,73	73,80	74,20	75,41	76,99	79,31	81,27
ليبيا	...	21,5	24,5	22,6	33,6	32,16	60,42	38,04	49,56	67,84	72,44	77,83	64,06	54,48	55,76	...
مصر	45,9	44,7	46,9	46,7	46,6	46,23	45,71	51,77	52,30	52,32	53,17	54,48	53,24	51,50	50,47	51,76
المغرب	52,3	51,4	53,5	51,2	51,5	51,03	52,37	53,47	51,58	51,61	49,74	50,40	49,98	50,14	50,98	50,82
موريتانيا	40,7	34,1	38,3	39,2	42,7	39,94	36,19	38,86	37,90	44,36	46,49	43,88	43,91	43,38	42,71	42,46

اليمن	31,8	31,6	31,5	28,4	33,2	27,41	28,99	28,95	27,23	27,27	23,36	22,96	19,17	16,77	16,77	16,77
العالم العربي	40,2	38,5	39,5	37,3	45,1	43,53	39,91	40,66	42,54	44,79	52,64	54,56	52,56	48,73	50,31	54,68

(...) بيانات غير متوفرة.

ملاحظة: فلسطين جاءت الضفة الغربية وقطاع غزة في بيانات البنك الدولي

المصدر: من تجميع الباحث بالاعتماد على: (البنك الدولي، 2022)

ملحق رقم (4-2): مساهمة تجارة الخدمات في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2005-2020

الوحدة: النسبة المئوية (%)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الأردن	39,4	39,6	41,9	39,2	34,7	37,37	34,59	34,66	31,71	31,95	28,24	26,77	28,05	28,43	28,68	12,59
الإمارات						...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
البحرين	28,6	27,4	24,8	23,1	24,3	23,87	17,63	46,75	47,79	45,93	50,57	57,38	54	53,25	...	...
تونس	18,5	19,0	19,2	20,2	18,9	19,18	16,20	17,48	16,70	16,18	13,91	14,11	14,99	16,56	17,28	10,30
الجزائر	7,1	6,3	7,1	8,5	10,6	9,51	8,09	6,99	6,944	7,18	8,72	8,94	8,45	8,61	7,67	7,21
جيبوتي	46,9	44,3	42,0	42,7	42,9	40,30	39,60	36,89	70,49	63	60,91	57,25	62,07	55,85	57,59	44,75
السعودية	13,5	16,9	19,1	16,3	19,7	16,55	13,33	11,47	11,85	14,94	15,66	13,57	14,04	12,79	12,80	9,276
السودان	4,7	6,2	5,4	4,5	4,2	3,74	4,76	5,01	4,97	4,74	3,90	2,89	2,60	8,29	8,63	10,85
سورية	3,9	3,5	3,8	3,5	3,4	4,30	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	12,9	9,0	6,5	6,9	9,6	9,16	7,50	7,39	8,67	9,80	13,69	12,34	11,91	10,36	12,91	9,54
عمان	13,1	14,0	16,1	12,6	14,7	12,57	12,98	13,12	14,18	14,18	17,29	17,91	18,30	17,83	19,31	14,27
فلسطين	13,3	12,0	15,4	14,4	13,6	15,95	14,65	14,47	13,92	12,69	14,67	12,43	13,64	15,58	16,49	14,41
قطر	...	...	...	...	...	...	14,46	18,10	19,45	22,49	28,29	30,78	30,49	27,69	31	37,48
القمر	13,5	14,6	14,9	15,8	15,8	17,51	17,74	17,11		16,85	16,77	15,91	17,01	18,01	17,94	12,34
الكويت	16,7	18,8	20,5	18,8	23,8	21,48	18,89	17,19	15,60	18,48	26,05	29,13	27,73	32,53	28,08	24,86

لبنان	87,2	92,6	91,6	106,8	87,4	75,62	76,96	60,49	60,55	58,14	59,28	55,66	54,76	54,54	51,99	37,57
ليبيا	6,1	5,1	4,0	5,2	9,0	8,67	9,19	7,72	11,48	13,13	10,55	5,94	6,94	6,77	10,80	...
مصر	28,1	25,8	26,3	26,1	18,7	17,59	14,07	13,69	12,01	12,90	10,94	9,27	15,84	16,92	15,25	9,10
المغرب	21,0	23,1	24,6	23,8	23,4	23,71	24,14	23,89	20,52	22,80	22,32	23,02	24,75	24,68	24,18	18,31
موريتانيا	...	...	...	...	...	...	...	17,26	16,41	17,88	14,38	13,67	13,33	11,55	12,66	12,49
اليمن	9,6	12,6	12,0	13,2	13,4	12,22	10,48	11,06	9,89	10,29	4,01	6,14	...	...	...	...
العالم العربي	15,1	15,8	16,5	15,6	16,9	15,21	14,60	14,02	14,15	15,87	17,07	16,28	17,42	17,67	17,13	13,27

(...) بيانات غير متوفرة.

ملاحظة: فلسطين جاءت الضفة الغربية وقطاع غزة في بيانات البنك الدولي

المصدر: من تجميع الباحث بالاعتماد على: (البنك الدولي، 2022)

ملحق رقم (4-3): نسبة العاملون في قطاع الخدمات من إجمالي المشتغلين للفترة 2005-2020

الوحدة: النسبة المئوية (%)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الأردن	69,9	70,0	69,9	70,0	70,0	70,3	70,9	71,2	71,5	71,9	72,2	72,6	72,9	73,2	73,1	...
الإمارات	60,3	60,0	59,9	60,0	60,5	61,1	61,8	62,3	62,8	63,0	63,0	63,3	63,8	63,9	64,4	...
البحرين	67,6	66,5	65,4	64,3	64,3	63,2	63,7	64,0	63,8	63,7	63,8	63,6	63,5	63,6	63,8	...
تونس	49,0	48,3	48,4	48,5	49,2	48,63	49,91	49,79	51,25	51,58	52,14	51,88	51,90	52,22	52,75	...
الجزائر	54,7	55,4	56,0	56,8	57,4	57,9	58,4	58,5	58,5	58,6	58,7	58,8	58,8	59,2	60,0	...
جيبوتي	49,7	50,6	51,6	52,5	53,2	54,0	55,0	55,9	56,7	57,6	58,5	59,4	60,2	61,1	62,0	...
السعودية	75,4	75,8	74,9	75,9	75,5	74,55	73,46	72,67	71,79	71,71	71,17	70,54	71,71	72,69	72,79	...
السودان	38,7	38,9	39,0	39,2	39,7	40,09	40,06	40,29	40,71	41,26	41,66	42,22	42,81	43,83	44,81	...
سورية	49,8	50,8	51,8	52,5	53,3	54,20	55,34	58,55	61,81	63,83	64,97	65,70	66,36	66,53	66,69	...
الصومال	14,6	14,8	15,1	15,2	15,4	15,52	15,68	15,82	15,99	16,19	16,45	16,69	16,84	17,07	17,31	...
العراق	54,1	53,9	54,6	54,6	55,4	55,3	55,4	55,0	55,3	55,8	56,9	56,6	57,5	58,4	58,8	...
عمان	73,3	70,6	68,0	65,2	62,4	57,97	58,92	59,30	60,31	61,32	62,20	63,00	63,54	63,39	63,99	...
فلسطين	58,9	59,6	60,2	63,5	63,9	63,51	62,46	61,82	61,38	61,58	62,61	62,41	62,43	62,37	63,59	...

...	45,14	44,47	44,25	44,23	44,63	45,73	46,91	46,87	44,54	42,21	40,0	38,9	45,8	55,5	56,0	**قطر**
...	46,8	46,1	45,3	44,5	43,7	43,0	41,6	40,2	38,9	37,5	36,2	34,9	33,5	32,4	31,2	**القمر**
...	76,07	76,03	76,03	75,61	75,32	74,37	74,00	73,68	73,72	73,89	73,6	72,3	74,1	75,3	76,6	**الكويت**
...	65,10	64,07	63,22	62,50	61,87	61,06	60,47	60,23	59,78	59,27	59,0	59,1	59,1	59,2	58,7	**لبنان**
...	59,17	58,65	58,80	59,34	58,37	56,96	55,12	53,15	51,82	49,96	49,4	48,7	48,5	48,2	48,0	**ليبيا**
...	52,4	51,5	48,4	48,9	49,1	48,0	47,9	48,1	47,2	46,3	46,3	45,4	46,1	46,7	47,5	**مصر**
...	43,66	42,98	42,32	41,79	41,05	40,56	39,95	39,39	38,37	37,94	37,5	37,0	36,7	36,3	35,0	**المغرب**
...	51,56	50,81	50,25	49,68	49,19	48,52	47,93	47,33	46,75	46,18	45,7	45,3	45,0	44,8	43,6	**موريتانيا**
...	62,25	61,52	60,65	59,47	58,17	56,27	56,47	57,29	57,84	56,86	56,3	55,7	55,2	54,3	53,3	**اليمن**
...	**57,02**	**56,29**	**55,15**	**54,79**	**54,58**	**53,92**	**53,56**	**53,23**	**52,59**	**51,88**	51,6	51,0	50,8	50,8	50,6	**العالم العربي**

(...) بيانات غير متوفرة.

المصدر: من تجميع الباحث بالاعتماد على: (البنك الدولي، 2022)

ملحق رقم (4-4): تطور صادرات (متحصلات) وواردات (مدفوعات) الخدمات التجارية للدول العربية للفترة 2005-2020

جدول رقم 01: تطور صادرات (متحصلات) الخدمات التجارية للدول العربية للفترة 2005-2020

الوحدة: ألف دولار أمريكي

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الأردن	2412000	2997000	3656000	4762000	4686000	5724000	5737000	6421000	6315000	7140000	6288000	6035000	6789000	7342000	7853000	2411000
الإمارات	4784000	6847000	8060000	9596000	10157000	11736000	12798000	16065000	21239000	58325000	60776000	65596000	70508000	71831000	90265000	78121000
البحرين	3155000	3462000	3681000	3916000	3831000	4233000	3296000	8332000	8501000	8571000	9113000	10998000	11356000	12249000	11765000	11497000
الجزائر	2507000	2564000	2839000	3482000	2935000	3489000	3608000	3749000	3773000	3553000	3456000	3430000	3111000	3264000	3239000	2988000
تونس	3877000	4153000	4772000	5831000	5334000	5632000	4618000	5077000	4831000	4734000	3294000	3249000	3274000	3855000	4174000	2165000
جيبوتي	248000	251000	248000	297000	322000	336000	327000	339000	797000	863000	943000	971000	985000	1041000	1154000	910000
السعودية	11401000	14183000	16394000	9373000	9749000	10689000	11489000	11050000	11845000	12516000	14474000	17253000	18132000	20529000	24243000	8984000
السودان	147000	274000	510000	417000	324000	242000	833000	1059000	1258000	1568000	1727000	1545000	1780000	1511000	1367000	1263000
سورية	2910000	2924000	3861000	4415000	4798000	7333000	2536000									
الصومال									199000	337000	355000	373000	391000	405000		
العراق	355000	357000	868000	1496000	2193000	2834000	2822000	2833000	2804000	3580000	5033000	5531000	6045000	5571000	7318000	3803000
عمان	939000	1311000	1683000	1826000	1620000	1808000	2322000	2687000	2955000	3130000	3395000	3540000	3964000	4591000	4898000	2223000
فلسطين	225193	179591	259043	353983	330331	550848	748273	737253	914040	789897	576650	501126	609672	752111	768501	614346
قطر	3221000	4193000	3592000	3425000	2002000	3011000	7394000	9922000	11175000	13526000	14997000	15176000	17706000	18273000	19111000	19429000
القمر	43000	47000	55000	65000	59000	65000	74000	70000	80000	99000	80000	77000	89000	106000	102000	47000
الكويت	4775000	8444000	10169000	11959000	11466000	9009000	10097000	8837000	6180000	6268000	6056000	5529000	5279000	8119000	8036000	7168000
لبنان	10864000	11673000	12759000	17636000	16910000	16040000	18580000	15125000	15720000	14751000	15910000	15193000	15185000	15619000	13673000	4953000
ليبيا	534000	489000	109000	208000	385000	410000	40000	152000	180000	79000	483000	86000	107000	134000	167000	
مصر	14643000	16135000	19943000	24912000	21520000	23807000	19140000	21767000	18262000	21898000	18539000	13606000	19535000	23574000	25051000	15053000
المغرب	9264000	11377000	14065000	15302000	14833000	14736000	15899000	15347000	14353000	16236000	14674000	15340000	17330000	18634000	19353000	13867000
موريتانيا	80000	87000	84000	138000	159000	119000	210000	145000	186000	279000	246000	270000	167000	167000	205000	193000
اليمن	372000	549000	724000	1205000	1237000	1622000	1267000	1577000	1726000	1707000	728000	466000		271000		

العالم العربي	76756193	92496591	10833104 3	12061498 3	11485033 1	12342584 8	12383527 3	13129125 3	13329304 0	17994989 7	18114365 0	184765126	20234267 2	21783811 1	24274250 1	175689346
العالم	**26538691 93**	**30308605 91**	**36300830 43**	**40752719 83**	**36537283 31**	**39732668 48**	**44688062 73**	**45957332 53**	**48834090 40**	**52415048 97**	**50052586 50**	**508492312 6**	**55326336 72**	**60966961 11**	**62797905 01**	**517231834 6**

بيانات غير متوفرة.

فلسطين تم تجميع البيانات TRADE MAP (التنقيح الخامس من دليل ميزان المدفوعات).

المصدر: من تجميع الباحث بالاعتماد على: الطبعة السادسة من دليل المدفوعات (TRADE MAP, 2022)

جدول رقم 02: تطور واردات (مدفوعات) الخدمات التجارية للدول العربية للفترة 2005-2020

الوحدة: ألف دولار أمريكي

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الأردن	2542000	2971000	3517000	4127000	3818000	4419000	4475000	4544000	4612000	4634000	4611000	4740000	4830000	4863000	4911000	3092000
الإمارات	1936700 0	2488000 0	3402600 0	4342700 0	3743300 0	4210000 0	5651800 0	63254000	62192000	84683000	81879000	7049700 0	7180700 0	72321000	8819600 0	61865000
البحرين	1416000	1605000	1701000	2030000	1741000	1905000	1778000	6045000	7051000	6764000	6592000	7530000	7800000	8077000	8083000	9263000
الجزائر	4823000	4837000	6796000	1108800 0	1163400 0	1184800 0	1258600 0	10873000	10795000	11807000	11029000	1087900 0	1127300 0	11805000	9939000	7479000
تونس	2106000	2362000	2710000	3253000	2872000	3234000	3178000	3196000	3304000	3400000	3076000	3011000	3050000	3216000	3047000	2216000
جيبوتي	84000	89000	108000	130000	128000	119000	164000	160000	644000	532000	534000	521000	730000	586000	626000	514000
السعودية	3309500 0	4951500 0	6305700 0	7523100 0	7499100 0	7677200 0	7801700 0	73407000	76652000	100545000	88036000	7026700 0	7857500 0	83952000	7866000 0	56264000
السودان	1503000	2526000	2681000	2532000	2101000	2533000	2900000	2109000	2030000	2075000	1589000	1438000	1595000	1172000	1425000	1666000
سورية	2359000	2520000	3013000	3171000	2734000	3533000	2906000									
الصومال									1017000	1224000	1328000	1335000	1454000	1478000		
العراق	6095000	5490000	4866000	7572000	8563000	9864000	1112400 0	13291000	17551000	18816000	17813000	1503900 0	1626900 0	18000000	2286500 0	13796000
عمان	3145000	3896000	5095000	5878000	5484000	6364000	7740000	8785000	9798000	10015000	10215000	9923000	1083900 0	11729000	1211200 0	8333000
فلسطين	457357	460344	638897	702188	766555	993341	891001	1029280	967240	986012	1472635	1414337	1590831	1784143	1809719	1493163
قطر	4144000	6957000	7459000	7222000	5918000	8780000	1686700 0	23906000	27479000	32859000	30775000	3154100 0	3142700 0	32504000	3541600 0	34698000
القمر	46000	55000	64000	80000	84000	94000	108000	104000	109000	95000	82000	84000	95000	108000	113000	104000
الكويت	8715000	1063800 0	1334400 0	1577700 0	1374300 0	1578500 0	1901300 0	21097000	21004000	23787000	23796000	2634800 0	2820000 0	36835000	3021800 0	19179000

لبنان	7890000	8731000	9983000	13459000	13404300	13179000	12149000	11506000	13002000	13216000	13693000	13280000	13856000	14328000	13157000	4798000
ليبيا	2349000	2564000	2665000	4344000	5063000	6127000	4386000	6996000	8472000	7456000	4658000	2883000	4558000	5063000	7316000	
مصر	10508000	11569000	14342000	17615000	13935000	14718000	14070000	16450000	16408000	17550000	17519000	17235000	17820000	18693000	21193000	18199000
المغرب	3845000	4473000	5416000	6678000	6898000	7371000	8574000	8136000	7571000	8872000	7913000	8449000	9817000	10513000	9631000	7140000
موريتانيا	379000	406000	512000	769000	638000	670000	761000	1017000	999000	900000	641000	605000	740000	682000	793000	796000
اليمن	1241000	1855000	1867000	2348000	2121000	2156000	2165000	2341000	2272000	2743000	1275000	1458000		1358000		
العالم العربي	116109357	148399344	183860897	227433188	214708555	232564341	260370001	278246280	293929240	352959012	326526635	298477337	316325831	339067143	349510719	250895163

بيانات غير متوفرة.

فلسطين تم تجميع البيانات TRADE MAP (التنقيح الخامس من دليل ميزان المدفوعات).

المصدر: من تجميع الباحث بالاعتماد على: الطبعة السادسة من دليل المدفوعات (TRADE MAP, 2022)

ملحق رقم (4-5): ميزان إجمالي تجارة الخدمات للدول العربية للفترة 2005-2020

الوحدة: ألف دولار أمريكي

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الأردن	-130000	26000	139000	635000	868000	1305000	1262000	1877000	1703000	2506000	1677000	1295000	1959000	2479000	2942000	-681000
الإمارات	-14583000	-18033000	-25966000	-33831000	-27276000	-30364000	-43720000	-47189000	-40953000	-26358000	-21103000	-4901000	-1299000	-490000	2069000	16256000
البحرين	1739000	1857000	1980000	1886000	2090000	2328000	1518000	2287000	1450000	1807000	2521000	3468000	3556000	4172000	3682000	2234000
الجزائر	-2316000	-2273000	-3957000	-7606000	-8699000	-8359000	-8978000	-7124000	-7022000	-8254000	-7573000	-7449000	-8162000	-8541000	-6700000	-4491000
تونس	1771000	1791000	2062000	2578000	2462000	2398000	1440000	1881000	1527000	1334000	218000	238000	224000	639000	1127000	-51000
جيبوتي	164000	162000	140000	167000	194000	217000	163000	179000	153000	331000	409000	450000	255000	455000	528000	396000
السعودية	-21694000	-35332000	-46663000	-65858000	-65242000	-66083000	-66528000	-62357000	-64807000	-88029000	-73562000	-53014000	-60443000	-63423000	-54417000	-47280000
السودان	-1356000	-2252000	-2171000	-2115000	-1777000	-2291000	-2067000	-1050000	-772000	-507000	138000	107000	185000	339000	-58000	-403000
سورية	551000	404000	848000	1244000	2064000	3800000	-370000									
العراق	-5740000	-5133000	-3998000	-6076000	-6370000	-7030000	-8302000	-10458000	-14747000	-15236000	-12780000	-9508000	-10224000	-12429000	-15547000	-9993000
عمان	-2206000	-2585000	-3412000	-4052000	-3864000	-4556000	-5418000	-6098000	-6843000	-6885000	-6820000	-6383000	-6875000	-7138000	-7214000	-6110000

فلسطين	-232200	-280700	-379800	-348200	-436200	...	...	...	...	...	...	−914000	−984000	−103200	−993000	850000−
قطر	-923000	-2764000	-3867000	-3797000	-3916000	-5769000	-9473000	-13984000	-16304000	-19333000	-15778000	-16365000	-13721000	-14231000	-16305000	-15269000
القمر	-3000	-8000	-9000	-15000	-25000	-29000	-34000	-34000	-29000	4000	-2000	-7000	-6000	-2000	-11000	-57000
الكويت	-3940000	-2194000	-3175000	-3818000	-2277000	-6776000	-8916000	-12260000	-14824000	-17519000	-17740000	-20819000	-22921000	-28716000	-22182000	-12011000
لبنان	2974000	2942000	2776000	4177000	2867000	2861000	6431000	3619000	2718000	1535000	2217000	1913000	1329000	1291000	516000	155000
ليبيا	-1815000	-2075000	-2556000	-4136000	-4678000	-5717000	-4346000	-6844000	-8292000	-7377000	-4175000	-2797000	-4451000	-4929000	-7149000	
مصر	4135000	4566000	5601000	7297000	7585000	9089000	5070000	5317000	1854000	4348000	1020000	-3629000	1715000	4881000	3858000	-3146000
المغرب	5419000	6904000	8649000	8624000	7935000	7365000	7325000	7211000	6782000	7364000	6761000	6891000	7513000	8121000	9722000	6727000
موريتانيا	-299000	-319000	-428000	-631000	-479000	-551000	-551000	-872000	-813000	-621000	-395000	-335000	-573000	-515000	-588000	-603000
اليمن	-869000	-1306000	-1143000	-1143000	-884000	-534000	-898000	-764000	-546000	-1036000	-547000	-992000		-1087000		
العالم العربي	-39469200	-56058200	-75150000	-106470000	-99422000	-108696000	-136392000	-146663000	-160583000	-172813000	-146487000	-112799900	-113002000	-120197000	-105727000	-74327000

بيانات غير متوفرة.

فلسطين تم تجميع البيانات 2005−2020 TRADE MAP (التنقيح الخامس من دليل ميزان المدفوعات).

المصدر: من تجميع الباحث بالاعتماد على: الطبعة السادسة من دليل المدفوعات (TRADE MAP, 2022)

ملحق رقم (4-6): تطور معدلات النمو لصادرات وواردات الخدمات للدول العربية للفترة (2005-2020)

جدول رقم 01: تطور معدل الصادرات (متحصلات) الخدمات التجارية للدول العربية للفترة 2005-2020

الوحدة: النسبة المئوية (%)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الأردن		24,25	21,99	30,25	-1,6	22,15	0,23	11,92	-1,65	13,06	-11,93	-4,02	12,49	8,15	6,96	-69,3
الإمارات		43,12	17,72	19,06	5,85	15,55	9,05	25,53	32,21	174,61	4,2	7,93	7,49	1,88	25,66	-13,45
البحرين		9,73	6,33	6,38	-2,17	10,49	-22,14	152,79	2,03	0,82	6,32	20,68	3,26	7,86	-3,95	-2,28
الجزائر		2,27	10,73	22,65	-15,71	18,88	3,41	3,91	0,64	-5,83	-2,73	-0,75	-9,3	4,92	-0,77	-7,75
تونس		7,12	14,9	22,19	-8,52	5,59	-18	9,94	-4,85	-2,01	-30,42	-1,37	0,77	17,75	8,27	-48,13
جيبوتي		1,21	-1,2	19,76	8,42	4,35	-2,68	3,67	135,1	8,28	9,27	2,97	1,44	5,69	10,85	-21,14
السعودية		24,4	15,59	-42,83	4,01	9,64	7,48	-3,82	7,19	5,66	15,64	19,2	5,09	13,22	18,09	-62,94
السودان		86,39	86,13	-18,24	-22,3	-25,31	244,21	27,13	18,79	24,64	10,14	-10,54	15,21	-15,11	-9,53	-7,61
سورية		0,48	32,05	14,35	8,67	52,83	-65,42									
الصومال										69,35	5,34	5,07	4,83	3,58		
العراق		0,56	143,14	72,35	46,59	29,23	-0,42	0,39	-1,02	27,67	40,59	9,89	9,29	-7,84	31,36	-48,03
عمان		39,62	28,38	8,5	-11,28	11,6	28,43	15,72	9,97	5,92	8,47	4,27	11,98	15,82	6,69	-54,61
فلسطين		-20,25	44,24	36,65	-6,68	66,76	35,84	-1,47	23,98	-13,58	-27	-13,1	21,66	23,36	2,18	-20,06
قطر		30,18	-14,33	-4,65	-41,55	50,4	145,57	34,19	12,63	21,04	10,88	1,19	16,67	3,2	4,59	1,66
القمر		9,3	17,02	18,18	-9,23	10,17	13,85	-5,41	14,29	23,75	-19,19	-3,75	15,58	19,1	-3,77	-53,92
الكويت		76,84	20,43	17,6	-4,12	-21,43	12,08	-12,48	-30,07	1,42	-3,38	-8,7	-4,52	53,8	-1,02	-10,8
لبنان		7,45	9,3	38,22	-4,12	-5,14	15,84	-18,6	3,93	-6,16	7,86	-4,51	-0,05	2,86	-12,46	-63,78
ليبيا		-8,43	-77,71	90,83	85,1	6,49	-90,24	280	18,42	-56,11	511,39	-82,19	24,42	25,23	24,63	
مصر		10,19	23,6	24,92	-13,62	10,63	-19,6	13,73	-16,1	19,91	-15,34	-26,61	43,58	20,68	6,27	-39,91
المغرب		22,81	23,63	8,79	-3,06	-0,65	7,89	-3,47	-6,48	13,12	-9,62	4,54	12,97	7,52	3,86	-28,35
موريتانيا		8,75	-3,45	64,29	15,22	-25,16	76,47	-30,95	28,28	50	-11,83	9,76	-38,15	0	22,75	-5,85
اليمن		47,58	31,88	66,44	2,66	31,12	-21,89	24,47	9,45	-1,1	-57,35	-35,99				
العالم العربي		**20,5**	**17,12**	**11,34**	**-4,78**	**7,47**	**0,33**	**6,02**	**1,52**	**35**	**0,66**	**2**	**9,51**	**7,66**	**11,43**	**-27,62**
العالم		14,21	19,77	12,26	-10,34	8,75	12,47	2,84	6,26	7,33	-4,51	1,59	8,8	10,2	3	-17,64

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الملحق رقم (4-4)

جدول رقم 01: تطور معدل الواردات (مدفوعات) الخدمات التجارية للدول العربية للفترة 2010-2020

الوحدة: النسبة المئوية (%)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الأردن		16,88	18,4	17,34	-7,5	15,7	1,27	1,5	1,5	0,5	-0,5	3	2	0,68	0,99	-37
الإمارات		28,47	36,8	27,63	-14	12,5	34,25	12	-1,7	36	-3,3	-14	2	0,72	22	-29,9
البحرين		13,35	5,98	19,34	-14	9,42	-6,67	240	17	-4,1	-2,5	14	4	3,55	0,07	14,6
الجزائر		0,29	40,5	63,15	4,9	1,84	6,23	-14	-0,7	9,4	-6,6	-1	4	4,72	-16	-24,8
تونس		12,16	14,7	20,04	-12	12,6	-1,73	0,6	3,4	2,9	-9,5	-2	1	5,44	-5,3	-27,3
جيبوتي		5,95	21,4	20,37	-1,5	-7	37,82	-2,4	303	-17	0,38	-2	40	-19,7	6,83	-17,9
السعودية		49,61	27,4	19,31	-0,3	2,37	1,62	-5,9	4,4	31	-12	-20	12	6,84	-6,3	-28,5
السودان		68,06	6,14	-5,56	-17	20,6	14,49	-27	-3,8	2,2	-23	-10	11	-26,5	21,6	16,9
سوريا		6,82	19,6	5,24	-14	29,2	-17,7									
الصومال										20	8,5	1	9	1,65		
العراق		-9,93	-11	55,61	13	15,2	12,77	19	32	7,2	-5,3	-16	8	10,64	27	-39,7
عمان		23,88	30,8	15,37	-6,7	16,1	21,62	14	12	2,2	2	-3	9	8,21	3,27	-31,2
فلسطين		0,65	38,8	9,91	9,2	29,6	-10,3	16	-6	1,9	49,4	-4	12	12,15	1,43	-17,5
قطر		67,88	7,22	-3,18	-18	48,4	92,11	42	15	20	-6,3	2	-0	3,43	8,96	-2,03
القمر		19,57	16,4	25	5	11,9	14,89	-3,7	4,8	-13	-14	2	13	13,68	4,63	-7,96
الكويت		22,07	25,4	18,23	-13	14,9	20,45	11	-0,4	13	0,04	11	7	30,62	-18	-36,5
لبنان		10,66	14,3	34,82	4,3	-6,2	-7,82	-5,3	13	1,7	3,61	-3	4	3,41	-8,2	-63,5
ليبيا		9,15	3,94	63	17	21	-28,4	60	21	-12	-38	-38	58	11,08	44,5	
مصر		10,1	24	22,82	-21	5,62	-4,4	17	-0,3	7	-0,2	-2	3	4,9	13,4	-14,1
المغرب		16,33	21,1	23,3	3,3	6,86	16,32	-5,1	-6,9	17	-11	7	16	7,09	-8,4	-25,9
موريتانيا		7,12	26,1	50,2	-17	5,02	13,58	34	-1,8	-9,9	-29	-6	22	-7,84	16,3	0,38
اليمن		49,48	0,65	25,76	-9,7	1,65	0,42	8,1	-3	21	-54	14				
العالم العربي		27,8	24	23,7	-6	8,3	11,96	6,9	5,6	20	-6,9	-9	6	7,19	3,1	-28
العالم																

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الملحق رقم (4-4)

ملحق رقم (4-7): إجمالي صادرات الخدمات في العالم للفترة 2005-2020

الوحدة: ألف دولار أمريكي

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التصنيع	48833222	52264000	64668394	80244416	69122922	81644347	90319347	90889054	92695259	96560829	89928055	92644388	101817150	119391009	115610401	107013000
الصيانة والإصلاح	27566747	26551187	31126020	38860027	40496485	45848516	53072516	54578407	62741099	68741011	73301295	78927119	86277203	101983782	109146033	84436000
النقل	57731147 4	64800497 4	77397180 9	90119968 8	69805157 9	82482380 9	90184910 7	907334913	934395800	985783447	892675201	85789444 0	94059788 8	1032651227	10405992 97	85581200 0
السفر	69637801 2	75946562 9	87550799 0	96816742 4	88824937 0	96127269 8	10749508 50	1110076289	1199786863	1250417157	1203044338	12318163 80	13280183 65	1434032246	14720201 28	54738600 0
البناء	56985474	68294974	85628809	11281268 8	10180757 9	99110809	108214107	106158913	105862800	107782447	95291201	87676440	107068888	116861227	110753297	91148000
التأمين	64291006	79351048	88848045	10029306 9	10114904 7	96922469	10956904 2	115686091	126517165	134912152	120565110	12751003 4	13053608 8	141969113	14064900 6	16122400 0
المالية	22507600 0	27425900 0	36102000 0	37843600 0	33498900 0	36949500 0	42350700 0	422749000	452850000	474956000	457574000	45810200 0	49337800 0	527494000	53355000 0	56057200 0
الملكية الفكرية	13208602 5	14266803 6	16674703 3	19749000 3	19142200 1	24468951 5	27790600 4	285354000	302287000	335177000	332583000	35426100 0	38541100 2	420976000	44126300 0	39554600 0
المعلومات الاتصالات	12473543 4	15204137 9	18603593 1	28146680 4	27203648 1	30589596 3	35666362 9	383043789	419052276	473820670	479433856	48848096 3	53386414 8	633466849	69225737 2	74852400 0
الأعمال الأخرى	52278340 4	60082367 5	72945020 6	83092844 4	76962165 2	83616107 9	94356998 0	972736768	1044203101	1145854241	1092758410	11450553 51	12361132 04	1357924167	14233203 72	14222980 00
الشخصية والثقافية	33513936	36821972	41264902	45418123	44867679	49350518	54324000	58699009	58066260	62886404	64210840	65586230	74196979	78028246	83864468	81827000
السلع والخدمات الحكومية	58418166	64491524	69755931	70207856	68214098	69267470	75181904	76193051	74662815	74631221	72264940	69824011	72004959	76738417	78469222	73024000

المصدر: من تجميع الباحث بالاعتماد على: الطبعة السادسة من دليل المدفوعات (TRADE MAP, 2022)

ملحق رقم (4-8): هيكل بيانات الخدمات في موقع **TRADE MAP**

الرمز	الخدمة
S	**جميع الخدمات**
1 1.1 2.1	**خدمات التصنيع على المدخلات المادية المملوكة من قبل الآخرين** بضائع التحويل في الاقتصاد المبلغ–البضائع المعادة، البضائع المسلمة بضائع للتحويل في الخارج–البضائع المرسلة، البضائع المعادة.
2	**خدمات الصيانة والإصلاح**
3 1.3 2.3 3.3 4.3 3a.1 3a.1.1 3a.2 3a.3 3a.31	**النقل** النقل البحري النقل الجوي وسائل النقل الأخرى (بخلاف البحر والجو) خدمات البريد والبريد السريع نقل الركاب، جميع الوسائل (الانهيار البديل) نقل الركاب، جميع الوسائل، يدفعها عمال الحدود والموسميون وقصيري الأجل (الانهيارالبديل) شحن البضائع، جميع الوسائل (الانهيار البديل) نقل أشياء أخرى، (بخلاف الركاب وشحن البضائع)، جميع الوسائل نقل أشياء أخرى، جميع الوسائل ، (بخلاف الركاب وشحن البضائع والبريد والبريد السريع)
4 1.4 2.4 1.2.4 2.2.4 3.2.4 4a.1 4a.2 4a.3 4a.4 4a.5 SDZ	**السفر** السفر للأعمال التجارية السفر، لأهداف شخصية السفر، لأهداف شخصية، تتعلق بالصحة السفر، لأهداف شخصية، تتعلق بالتعليم السفر، لأهداف شخصية، لأسباب أخرى (غير الصحة والتعليم) السفر والمشتريات السفر، والتنقل محليا السفر والاقامة السفر، وتقديم الطعام السفر وخدمات أخرى الخدمات المتعلقة بالسياحة في السفر ونقل الركاب
5 1.5 2.5	**البناء** البناء في الخارج البناء في الاقتصاد المبلغ
6 1.6 2.6 3.6 4.6	**خدمات التأمين والمعاشات** التأمين المباشر إعادة التأمين خدمات التأمين المساعدة التقاعد وخدمات الضمان الموحدة
7 1.7 2.7	**الخدمات المالية** مشحونة صراحة وغيرها من الخدمات المالية خدمات الوساطة المالية، المقاسة بطريقة غير مباشرة
8 1.8 2.8 3.8 4.8	**رسوم استخدام الملكية الفكرية** رسوم ترخيص الامتيازات والعلامات التجارية تراخيص استخدام نتائج البحث والتطوير تراخيص إعادة انتاج و/أو توزيع برامج الكمبيوتر تراخيص إعادة انتاج و/أو توزيع المنتجات السمعية والبصرية والمنتجات ذات الصلة

1.4.8 2.4.8 892	تراخيص إعادة انتاج و/أو توزيع المنتجات السمعية والبصرية تراخيص إعادة انتاج و/أو توزيع المنتجات ذات الصلة بالمنتجات السمعية والبصرية الاتاوات ورسوم الترخيص الأخرى
9 1.9 2.9 3.9	**خدمات المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الكمبيوتر** خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية خدمات الكمبيوتر خدمات المعلومات
10 1.10 2.10 3.10	**خدمات الأعمال الأخرى** خدمات البحث والتطوير خدمات الاستشارات المهنية والإدارية الخدمات الفنية والتجارة وغيرها من خدمات خاصة بالأعمال
11 1.11 2.11	**الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية** الخدمات السمعية والبصرية والخدمات ذات الصلة خدمات شخصية وثقافية وترفيهية أخري (بخلاف الخدمات السمعية والبصرية وما له علاقة بها)
12	**السلع والخدمات الحكومية**
S_VAR	خدمات متنوعة
SN	الخدمات غير المخصصة
SOX SOX1	عنصر مذكرة: الخدمات التجارية عنصر مذكرة: الخدمات التجارية الأخرى
245	خدمات الاتصالات

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: موقع **TRADE MAP**

ملحق رقم (4-9): حساب الميزة النسبية الظاهرة للقطاعات الخدمية في الدول العربية الفترة 2005-2020

	الخدمة		2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الأردن	النقل	ص	470000	528000	661000	836000	795000	1119000	1277000	1448000	1410000	1601000	1235000	1247000	1255000	1335000	1341000	487000
		و	1342000	1536000	1814000	2240000	1946000	2125000	2500000	2599000	2662000	2677000	2538000	2545000	2575000	2625000	2588000	1910000
		م.ن.ظ	**-0,48**	**-0,49**	**-0,47**	**-0,46**	**-0,42**	**-0,31**	**-0,32**	**-0,28**	**-0,31**	**-0,25**	**-0,35**	**-0,34**	**-0,34**	**-0,33**	**-0,32**	**-0,59**
	السفر	ص	1441000	2060000	2311000	2943000	2911000	3585000	3425000	4061000	4117000	4375000	4065000	4044000	4639000	5249000	5786000	1409000
		و	585000	837000	883000	1004000	1064000	1572000	1161000	1144000	1096000	1142000	1160000	1258000	1386000	1387000	1461000	381000
		م.ن.ظ	**0,42**	**0,42**	**0,45**	**0,49**	**0,46**	**0,39**	**0,49**	**0,56**	**0,58**	**0,59**	**0,56**	**0,53**	**0,54**	**0,58**	**0,60**	**0,57**
	البناء	ص										10000	51000	64000	70000	58000	73000	74000
		و										16000	21000	17000	17000	27000	35000	55000
		م.ن.ظ										**-0,23**	**0,42**	**0,58**	**0,61**	**0,36**	**0,35**	**0,15**
	خدمات التأمين والمعاشات	ص											19000		3000	61000	19000	8000
		و	209000	231000	274000	339000	284000	311000	378000	414000	440000	457000	491000	547000	503000	465000	484000	403000
		م.ن.ظ	**-1,00**	**-1,00**	**-1,00**	**-1,00**	**-1,00**	**-1,00**	**-1,00**	**-1,00**	**-1,00**	**-1,00**	**-0,93**	**-1,00**	**-0,99**	**-0,77**	**-0,92**	**-0,96**
	الخدمات المالية	ص										80000	96000	97000	61000	84000	76000	54000
		و										43000	57000	70000	56000	43000	34000	60000
		م.ن.ظ										**0,30**	**0,25**	**0,16**	**0,04**	**0,32**	**0,38**	**0,05**
	الملكية الفكرية	ص										11000	13000	22000	35000	22000	9000	6000
		و										2000	15000	24000	21000	24000	27000	25000
		م.ن.ظ										**0,69**	**-0,07**	**-0,04**	**0,25**	**-0,04**	**-0,50**	**-0,61**
	الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات	ص										30000	44000	41000	24000	16000	14000	12000
		و										81000	60000	62000	44000	58000	44000	39000
		م.ن.ظ										**-0,46**	**-0,15**	**-0,20**	**-0,29**	**-0,57**	**-0,52**	**-0,53**
	خدمات الأعمال الأخرى	ص	329000	262000	465000	575000	491000	517000	548000	521000	507000	453000	307000	271000	236000	181000	186000	127000
		و	329000	250000	386000	343000	378000	304000	318000	308000	301000	68000	129000	80000	83000	70000	81000	82000
		م.ن.ظ	**0,00**	**0,02**	**0,09**	**0,25**	**0,13**	**0,26**	**0,27**	**0,26**	**0,25**	**0,74**	**0,41**	**0,54**	**0,48**	**0,44**	**0,39**	**0,22**
	شخصية وثقافية وترفيهية	ص										36000	66000	59000	69000	77000	93000	96000
		و										66000	51000	35000	36000	32000	11000	21000
		م.ن.ظ										**-0,29**	**0,13**	**0,26**	**0,31**	**0,41**	**0,79**	**0,64**
	الخدمات الحكومية	ص	173000	147000	220000	409000	489000	503000	487000	391000	281000	543000	392000	191000	397000	260000	256000	137000
		و	77000	117000	161000	200000	145000	107000	119000	79000	113000	81000	88000	103000	109000	131000	146000	118000
		م.ن.ظ	**0,38**	**0,11**	**0,15**	**0,34**	**0,54**	**0,65**	**0,61**	**0,66**	**0,43**	**0,74**	**0,63**	**0,30**	**0,57**	**0,33**	**0,27**	**0,07**

الإمارات	النقل	ص	1059000	1287000	1361000	1797000	2151000	2451000	2859000	4357000	8033000	2374400 0	2341700 0	2548700 0	2791000 0	2831900 0	2905400 0	1633800 0
		و	11012000	1349400 0	1909700 0	2547900 0	2300200 0	2578000 0	3674700 0	40803000	4076700 0	1633800 0	1375100 0	1413200 0	1440400 0	1494900 0	1524800 0	8850000
		م.ن.ظ	**0,82–**	**0,83–**	**0,87–**	**0,87–**	**0,83–**	**0,83–**	**0,86–**	**0,81–**	**0,67–**	**0,18**	**0,26**	**0,29**	**0,32**	**0,31**	**0,31**	**0,30**
	السفر	ص	321800 0	4972000	6072000	7162000	7352000	8577000	9204000	10919000	1238900 0	1522100 0	1748100 0	1949600 0	2104800 0	2137500 0	3842100 0	2461500 0
		و	618600 0	8827000	1127300 0	1328800 0	1034700 0	1181800 0	1320600 0	15085000	1377800 0	1584800 0	1663700 0	1712700 0	1764500 0	1799900 0	3338300 0	1590200 0
		م.ن.ظ	**0,32–**	**0,28–**	**0,30–**	**0,30–**	**0,17–**	**0,16–**	**0,18–**	**0,16–**	**0,05–**	**0,02–**	**0,02–**	**0,06–**	**0,09**	**0,09**	**0,07**	**0,22**
	البناء	ص										2396000	2451000	2505000	2614000	2668000	2750000	1797000
		و										2805000	3022000	3104000	2451000	2614000	2696000	2015000
		م.ن.ظ										**0,08–**	**0,10–**	**0,11–**	**0,03**	**0,01**	**0,01**	**0,06–**
	خدمات التأمين والمعاشات	ص																1497600
		و										4141600 0	3951000 0	2665800 0	2736600 0	2614000 0	2679400 0	2352600 0
		م.ن.ظ										**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**0,22–**
	الملكية الفكرية	ص										3268000	3376000	3485000	3622000	3703000	3839000	3050000
		و										2178000	2369000	2478000	2587000	2777000	2886000	1879000
		م.ن.ظ										**0,20**	**0,18**	**0,17**	**0,17**	**0,14**	**0,14**	**0,24**
	خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات	ص										5582000	5718000	6099000	6464000	6726000	6916000	6698000
		و										2560000	2750000	3104000	3254000	3458000	3567000	4302000
		م.ن.ظ										**0,37**	**0,35**	**0,33**	**0,33**	**0,32**	**0,32**	**0,22**
	شخصية وثقافية وترفيهية	ص																2723000
		و																844000
		م.ن.ظ																**0,53**
	الخدمات الحكومية	ص	507000	589000	626000	637000	654000	708000	735000	790000	817000	844000	871000	899000	926000	953000	980000	871000
		و	477000	558000	654000	654000	681000	762000	817000	953000	1035000	1116000	1198000	1171000	1225000	1307000	1334000	1361000
		م.ن.ظ	**0,03**	**0,03**	**0,02–**	**0,01–**	**0,02–**	**0,04–**	**0,05–**	**0,09–**	**0,12–**	**0,14–**	**0,16–**	**0,13–**	**0,14–**	**0,16–**	**0,15–**	**0,22–**
البحرين	الصيانة والإصلاح	ص	107000	140000	157000	176000	178000	186000	256000	294000	322000	298000	399000	429000	454000	466000	448000	438000
		و																
		م.ن.ظ	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**
	النقل	ص	683000	738000	749000	761000	755000	801000	731000	693000	700000	705000	798000	176000	194000	195000	187000	249000
		و	630000	689000	698000	905000	715000	758000	644000	1238000	1441000	1381000	1297000	1074000	1153000	1061000	1062000	1503000
		م.ن.ظ	**0,04**	**0,03**	**0,04**	**0,09–**	**0,03**	**0,03**	**0,06**	**0,28–**	**0,35–**	**0,32–**	**0,24–**	**0,72–**	**0,71–**	**0,69–**	**0,70–**	**0,72–**
	السفر	ص	920000	1048000	1105000	1166000	1118000	1362000	1035000	1059000	1175000	1208000	1574000	3846000	3642000	4339000	4168000	
		و	414000	455000	479000	503000	408000	506000	718000	814000	839000	611000	822000	1891000	1791000	2134000	2136000	
		م.ن.ظ	**0,38**	**0,39**	**0,40**	**0,40**	**0,47**	**0,46**	**0,18**	**0,13**	**0,17**	**0,33**	**0,31**	**0,34**	**0,34**	**0,34**	**0,32**	
		ص																

		و																
		م.ن.ظ																
	خدمات التأمين والمعاشات	ص	655000	733000	819000	916000	851000	906000	352000	4419000	4374000	4426000	4751000	4896000	5238000	5274000	5065000	6733000
		و	234000	306000	352000	429000	417000	432000	85000	2993000	3749000	3729000	3681000	3769000	4032000	4059000	4057000	5742000
		م.ن.ظ	**0,47**	**0,41**	**0,40**	**0,36**	**0,34**	**0,35**	**0,61**	**0,19**	**0,08**	**0,09**	**0,13**	**0,13**	**0,13**	**0,13**	**0,11**	**0,08**
	الخدمات المالية	ص								59000	68000	67000	71000	85000	94000	124000	119000	159000
		و																
		م.ن.ظ								**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**
	الاتصالات والكمبيوتر والمعلوما	ص	638000	634000	666000	700000	740000	799000	627000	640000	647000	652000	585000	605000	760000	887000	852000	1133000
		و	11000	16000	24000	35000	40000	47000	55000	63000	73000	86000	70000	73000	91000	106000	106000	151000
		م.ن.ظ	**0,97**	**0,95**	**0,93**	**0,90**	**0,90**	**0,89**	**0,84**	**0,82**	**0,80**	**0,77**	**0,79**	**0,78**	**0,79**	**0,79**	**0,78**	**0,76**
	خدمات الأعمال الأخرى	ص	153000	170000	184000	198000	188000	179000	295000	1170000	1216000	1216000	934000	962000	975000	963000	925000	1230000
		و	127000	139000	148000	158000	160000	163000	277000	936000	948000	956000	721000	720000	730000	721000	722000	1021000
		م.ن.ظ	**0,09**	**0,10**	**0,11**	**0,11**	**0,08**	**0,05**	**0,03**	**0,11**	**0,12**	**0,12**	**0,13**	**0,14**	**0,14**	**0,14**	**0,12**	**0,09**
تونس	النقل	ص	113600 0	1243000	1436000	1895000	1382000	1539000	1355000	1468000	1274000	1164000	887000	954000	982000	1147000	1133000	569000
		و	110700 0	1235000	1459000	1866000	1484000	1595000	1619000	1632000	1676000	1659000	1375000	1293000	1359000	1474000	1421000	1108000
		م.ن.ظ	**0,01**	**0,00**	**0,01–**	**0,01**	**0,04–**	**0,02–**	**0,09–**	**0,05–**	**0,14–**	**0,18–**	**0,22–**	**0,15–**	**0,16–**	**0,12–**	**0,11–**	**0,32–**
	السفر	ص	214300 0	2275000	2575000	2953000	2773000	2645000	1914000	2227000	2191000	2359000	1381000	1236000	1305000	1741000	2116000	852000
		و	374000	410000	437000	458000	415000	547000	607000	593000	675000	681000	696000	749000	795000	864000	798000	369000
		م.ن.ظ	**0,70**	**0,69**	**0,71**	**0,73**	**0,74**	**0,66**	**0,52**	**0,58**	**0,53**	**0,55**	**0,33**	**0,25**	**0,24**	**0,34**	**0,45**	**0,40**
	البناء	ص	151000	160000	193000	297000	382000	479000	358000	407000	431000	378000	304000	303000	281000	282000	260000	173000
		و	197000	227000	270000	329000	339000	399000	308000	322000	340000	306000	278000	258000	235000	253000	256000	192000
		م.ن.ظ	**0,13–**	**0,17–**	**0,17–**	**0,05–**	**0,06**	**0,09**	**0,08**	**0,12**	**0,12**	**0,11**	**0,04**	**0,08**	**0,09**	**0,05**	**0,01**	**0,05–**
	خدمات التأمين والمعاشات	ص	41000	40000	43000	42000	57000	65000	61000	66000	68000	59000	53000	61000	62000	66000	70000	70000
		و	129000	142000	155000	192000	211000	212000	218000	203000	205000	227000	208000	194000	183000	174000	160000	154000
		م.ن.ظ	**0,52–**	**0,56–**	**0,57–**	**0,64–**	**0,57–**	**0,53–**	**0,56–**	**0,51–**	**0,50–**	**0,59–**	**0,59–**	**0,52–**	**0,49–**	**0,45–**	**0,39–**	**0,38–**
	الخدمات المالية	ص	58000	66000	70000	86000	61000	72000	66000	69000	69000	78000	64000	63000	66000	66000	70000	61000
		و	50000	65000	70000	73000	66000	76000	58000	59000	56000	69000	65000	62000	65000	73000	69000	80000
		م.ن.ظ	**0,07**	**0,01**	**0,00**	**0,08**	**0,04–**	**0,03–**	**0,06**	**0,08**	**0,10**	**0,06**	**0,01–**	**0,01**	**0,01**	**0,05–**	**0,01**	**0,13–**
	الملكية الفكرية	ص	26000	26000	29000	30000	25000	25000	26000	23000	25000	28000	22000	23000	21000	24000	23000	18000
		و	8,000	11,000	10,000	12,000	14,000	15,000	12,000	13,000	14,000	19,000	21,000	18,000	17,000	18,000	21,000	18,000
		م.ن.ظ	**0,53**	**0,41**	**0,49**	**0,43**	**0,28**	**0,25**	**0,37**	**0,28**	**0,28**	**0,19**	**0,02**	**0,12**	**0,11**	**0,14**	**0,05**	**0,00**
	ت والكه بوتر	ص	64000	96000	146000	201000	268000	345000	380000	374000	410000	377000	310000	323000	301000	266000	268000	223000
		و	38000	49000	52000	53000	63000	97000	95000	99000	108000	97000	90000	90000	84000	92000	89000	70000

		م.ن.ظ	**0,25**	**0,32**	**0,47**	**0,58**	**0,62**	**0,56**	**0,60**	**0,58**	**0,58**	**0,59**	**0,56**	**0,56**	**0,55**	**0,49**	**0,50**	**0,52**
	خدمات الأعمال الأخرى	ص	134000	111000	124000	138000	121000	119000	116000	112000	99000	102000	92000	96000	91000	93000	84000	61000
		و	82000	97000	107000	115000	108000	102000	81000	61000	53000	43000	26000	25000	28000	29000	27000	23000
		م.ن.ظ	**0,24**	**0,07**	**0,07**	**0,09**	**0,06**	**0,08**	**0,18**	**0,29**	**0,30**	**0,41**	**0,56**	**0,59**	**0,53**	**0,52**	**0,51**	**0,45**
	شخصية وثقافية وترفيهية	ص	4000	3000	3000	6000	7000	10000	9000	9000	11000	12000	10000	10000	12000	11000	12000	6000
		و	6000	10000	10000	11000	11000	11000	5000	7000	11000	10000	16000	14000	8000	13000	13000	10000
		م.ن.ظ	**0,20–**	**0,54–**	**0,54–**	**0,29–**	**0,22–**	**0,05–**	**0,29**	**0,13**	**0,00**	**0,09**	**0,23–**	**0,17–**	**0,20**	**0,08–**	**0,04–**	**0,25–**
	الخدمات الحكومية	ص	121000	133000	152000	183000	258000	334000	332000	322000	254000	178000	154000	181000	170000	157000	138000	132000
		و	116000	117000	140000	144000	162000	180000	176000	207000	165000	288000	270000	308000	307000	226000	193000	192000
		م.ن.ظ	**0,02**	**0,06**	**0,04**	**0,12**	**0,23**	**0,30**	**0,31**	**0,22**	**0,21**	**0,24–**	**0,27–**	**0,26–**	**0,29–**	**0,18–**	**0,17–**	**0,19–**
الجزائر	التصنيع	ص																
		و	53000		9000		3000	37000	48000	54000	40000	39000	49000	43000	50000	187000	190000	53000
		م.ن.ظ	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**
	الصيانة والإصلاح	ص		1000														
		و	73000	41000	28000	57000	11000	57000	18000	5000	32000	80000	102000	71000	75000	94000	119000	73000
		م.ن.ظ	**1–**	**0,95–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**
	النقل	ص	851000	832000	978000	993000	776000	759000	702000	738000	787000	840000	709000	673000	681000	716000	647000	538000
		و	1801000	1636000	2132000	3086000	2927000	2970000	3406000	3786000	4034000	4058000	3474000	3613000	3690000	3612000	3431000	2579000
		م.ن.ظ	**-0,36**	**-0,33**	**-0,37**	**-0,51**	**-0,58**	**0,59–**	**0,66–**	**0,67–**	**0,67–**	**0,66–**	**0,66–**	**0,69–**	**0,69–**	**0,67–**	**0,68–**	**0,65–**
	السفر	ص	184000	220000	219000	323000	246000	220000	209000	217000	250000	258000	141000	209000	311000	168000	112000	43000
		و	370000	349000	376000	468000	456000	601000	527000	529000	471000	608000	580000	474000	685000	498000	638000	234000
		م.ن.ظ	**-0,34**	**-0,23**	**-0,26**	**-0,18**	**-0,30**	**0,46–**	**0,43–**	**0,42–**	**0,31–**	**0,40–**	**0,61–**	**0,39–**	**0,38–**	**0,50–**	**0,70–**	**0,69–**
	البناء	ص	167000	265000	299000	308000	185000	180000	138000	113000	125000	276000	217000	203000	227000	142000	169000	248000
		و	548000	603000	1484000	2629000	3018000	2556000	2105000	2023000	1933000	2205000	2930000	2281000	2277000	2814000	1550000	706000
		م.ن.ظ	**-0,53**	**-0,39**	**-0,66**	**-0,79**	**-0,88**	**0,87–**	**0,88–**	**0,89–**	**0,88–**	**0,78–**	**0,86–**	**0,84–**	**0,82–**	**0,90–**	**0,80–**	**0,48–**
	خدمات التأمين والمعاشات	ص	479000	60000	73000	138000	67000	76000	64000	93000	55000	68000	66000	88000	139000	75000	151000	66000
		و	127000	125000	170000	187000	181000	213000	195000	188000	211000	242000	206000	172000	228000	161000	134000	156000
		م.ن.ظ	**0,58**	**-0,35**	**-0,40**	**-0,15**	**-0,46**	**0,47–**	**0,51–**	**0,34–**	**0,59–**	**0,56–**	**0,51–**	**0,32–**	**0,24–**	**0,36–**	**0,06**	**0,41–**
	الخدمات المالية	ص	48000	50000	87000	144000	182000	221000	234000	234000	244000	256000	256000	286000	282000	236000	231000	174000
		و	40000	37000	79000	205000	68000	65000	34000	43000	49000	30000	101000	62000	39000	135000	67000	79000
		م.ن.ظ	**0,09**	**0,15**	**0,05**	**-0,17**	**0,46**	**0,55**	**0,75**	**0,69**	**0,67**	**0,79**	**0,43**	**0,64**	**0,76**	**0,27**	**0,55**	**0,38**
	الملكية الفكرية	ص		2000	1000	3000	2000	3000	2000	3000	1000				2000			1000
		و	2,000	15,000	11,000	10,000	17,000	92,000	90,000	137,000	162,000	144,000	147,000	153,000	250,000	115,000	143,000	133,000
		م.ن.ظ	**-1**	**-0,76**	**-0,83**	**-0,54**	**-0,79**	**-0,94**	**-0,96**	**-0,96**	**-0,99**	**-1**	**-1**	**-1**	**-0,85**	**-1**	**-1**	**-0,99**
	تكنولوجيا والمعلومات	ص	96000	99000	143000	124000	99000	155000	176000	255000	212000	191000	157000	193000	172000	132000	91000	74000
		و	162000	107000	127000	188000	179000	118000	136000	133000	234000	207000	332000	290000	212000	391000	302000	197000

		م.ن.ظ	**-0,26**	**-0,04**	**0,06**	**-0,21**	**-0,29**	**0,14**	**0,13**	**0,31**	**0,05–**	**0,04–**	**0,10–**	**0,20–**	**0,36–**	**0,50–**	**0,54–**	**0,45–**
	خدمات الأعمال الأخرى	ص	637000	979000	979000	1373000	1183000	1822000	1996000	1914000	2023000	1570000	1572000	1485000	1473000	1748000	1654000	1787000
		و	1448000	1612000	1929000	3632000	4280000	4763000	5452000	3545000	3075000	3572000	2973000	3227000	2861000	3419000	2854000	2978000
		م.ن.ظ	**-0,39**	**-0,24**	**-0,33**	**-0,45**	**-0,57**	**0,45–**	**0,46–**	**0,30–**	**0,21–**	**0,39–**	**0,31–**	**0,37–**	**0,32–**	**0,32–**	**0,27–**	**0,25–**
	شخصية وثقافية وترفيهية	ص	4000	4000	8000	6000	4000	7000	6000	3000	6000	16000	8000	5000	4000	6000	12000	7000
		و	4000	8000	13000	22000	18000	17000	24000	27000	35000	59000	35000	7000	10000	4000	4000	2000
		م.ن.ظ	**0**	**-0,33**	**-0,24**	**-0,57**	**-0,64**	**0,42–**	**0,6–**	**0,8–**	**0,71–**	**0,57–**	**0,63–**	**0,17–**	**0,43–**	**0,2**	**0,5**	**0,56**
	الخدمات الحكومية	ص	41000	52000	52000	69000	190000	47000	81000	179000	72000	77000	62000	288000	88000	39000	171000	50000
		و	281000	304000	438000	604000	476000	359000	552000	403000	519000	565000	514000	485000	480000	375000	506000	291000
		م.ن.ظ	**-0,75**	**-0,71**	**-0,79**	**-0,79**	**-0,43**	**0,77–**	**0,74–**	**0,38–**	**0,76–**	**0,76–**	**0,78–**	**0,25–**	**0,69–**	**0,81–**	**0,49–**	**0,71–**
جيبوتي	النقل	ص	75000	74000	72000	108000	110000	115000	116000	117000	512000	500000	497000	526000	538000	556000	615000	511000
		و	53000	57000	75000	89000	83000	70000	94000	97000	547000	452000	433000	414000	621000	498000	532000	435000
		م.ن.ظ	**0,17**	**0,13**	**-0,02**	**0,10**	**0,14**	**0,24**	**0,10**	**0,09**	**0,03–**	**0,05**	**0,07**	**0,12**	**0,07–**	**0,06**	**0,07**	**0,08**
	السفر	ص	7000	10000	7000	8000	16000	18000	19000	21000	22000	25000	40000	39000	36000	57000	63000	30000
		و	3000	3000	3000	4000	6000	9000	21000	18000	19000	21000	29000	24000	28000	22000	25000	15000
		م.ن.ظ	**0,40**	**0,54**	**0,40**	**0,33**	**0,45**	**0,33**	**0,05–**	**0,08**	**0,07**	**0,09**	**0,16**	**0,24**	**0,13**	**0,44**	**0,43**	**0,33**
	خدمات التأمين والمعاشات	ص																
		و	9000	9000	9000	15000	11000	11000	12000	12000	20000	22000	31000	29000	27000	21000	23000	17000
		م.ن.ظ	**-1**	**-1**	**-1**	**-1**	**-1**	**-1**	**-1**	**-1**	**-1**	**-1**	**-1**	**-1**	**-1**	**-1**	**-1**	**1–**
	خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات	ص	6000	6000	7000	7000	8000	7000	8000	10000	66000	82000	85000	90000	96000	102000	113000	85000
		و									25000	11000	16000	22000	18000	15000	15000	17000
		م.ن.ظ	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**	**0,45**	**0,76**	**0,68**	**0,61**	**0,68**	**0,74**	**0,77**	**0,67**
	خدمات الأعمال الأخرى	ص	7000	7000	7000	8000	8000	8000	8000	9000								
		و	12000	12000	12000	13000	14000	15000	16000	15000								
		م.ن.ظ	**-0,26**	**-0,26**	**-0,26**	**-0,24**	**-0,27**	**0,30–**	**0,33–**	**0,25–**								
	الخدمات الحكومية	ص	154000	155000	156000	166000	180000	187000	175000	183000	197000	257000	321000	316000	315000	327000	362000	285000
		و	8000	9000	9000	9000	13000	15000	21000	18000	33000	25000	25000	31000	37000	30000	31000	30000
		م.ن.ظ	**0,90**	**0,89**	**0,89**	**0,90**	**0,87**	**0,85**	**0,79**	**0,82**	**0,71**	**0,82**	**0,86**	**0,82**	**0,79**	**0,83**	**0,84**	**0,81**
السعودية	النقل	ص	1819000	2297000	2250000	2389000	1940000	2036000	1975000	2274000	2665000	2886000	2853000	4383000	4302000	4508000	4741000	2022000
		و	4788000	5610000	9589000	15656000	11403000	12724000	15348000	17869000	19248000	19927000	20097000	16353000	15799000	15714000	17675000	14879000
		م.ن.ظ	**-0,45**	**-0,42**	**-0,62**	**-0,74**	**-0,71**	**0,72–**	**0,77–**	**0,77–**	**0,76–**	**0,75–**	**0,75–**	**0,58–**	**0,57–**	**0,55–**	**0,58–**	**0,76–**
	السفر	ص	4622000	4762000	5968000	5910000	5995000	6712000	8459000	7432000	7651000	8238000	10136000	11096000	12056000	13790000	16431000	4036000
		و	9080000	12961000	20158000	15129000	20419000	21135000	17271000	17023000	17660000	24118000	19346000	16658000	17552000	16651000	15140000	8843000
		م.ن.ظ	**-0,33**	**-0,46**	**-0,54**	**-0,44**	**-0,55**	**0,52–**	**0,34–**	**0,39–**	**0,40–**	**0,49–**	**0,31–**	**0,20–**	**0,19–**	**0,09–**	**0,04**	**0,37–**

السودان	التأمين والمالية	ص															
		و	6452000	7053000	6407000	5605000	5546000	4952000	4279000	3619000	2729000	2578000	3789000	3288000	4491000	6318000	3154000	1415000	
		م.ن.ظ	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**1–**	**-1**	**-1**	**-1**	**-1**	**-1**	
	خدمات التأمين والمعاشات	ص	94000	67000	74000	51000	221000	306000	171000	446000	362000	251000	290000	330000	143000				
		و	1594000	1781000	1645000	1512000	1575000	2138000	2054000	2490000	2300000	1949000	1669000	1501000	1820000	990000	588000	491000	
		م.ن.ظ	**0,89–**	**0,93–**	**0,91–**	**0,93–**	**0,75–**	**0,75–**	**0,85–**	**0,70–**	**0,73–**	**0,77–**	**0,70–**	**-0,64**	**-0,85**	**-1**	**-1**	**-1**	
	الخدمات المالية	ص	740000	614000	298000	679000	574000	250000	216000	159000	110000	96000	951000	901000	434000				
		و	849000	1871000	2534000	1523000	905000	800000	1212000	817000	1074000	1619000	1034000	1188000	1508000	2526000	6548000	353000	
		م.ن.ظ	**0,07–**	**0,51–**	**0,79–**	**0,38–**	**0,22–**	**0,52–**	**0,70–**	**0,67–**	**0,81–**	**0,89–**	**0,04–**	**-0,14**	**-0,55**	**-1**	**-1**	**-1**	
	خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات	ص	1370000	1577000	1159000	338000	273000	252000	359000	298000	307000	264000	293000	205000	222000	246000	244000	193000	
		و	1373000	1718000	1714000	2874000	2749000	2906000	3130000	2375000	2027000	2599000	2197000	1857000	1269000	800000	553000	343000	
		م.ن.ظ	**0,00**	**0,04–**	**0,19–**	**0,79–**	**0,82–**	**0,84–**	**0,79–**	**0,78–**	**0,74–**	**0,82–**	**0,76–**	**-0,80**	**-0,70**	**-0,53**	**-0,39**	**-0,28**	
	خدمات الأعمال الأخرى	ص	111000	99000	23000	20000	21000	16000	91000	89000	89000	71000	69000	56000	34000	7686000	6651000	453700	
		و	4547000	9982000	1041700	9440000	6287000	5452000	7964000	5535000	6866000	1358900	8449000	7383000	9698000	5923000	35000	22000	
		م.ن.ظ	**0,95–**	**0,98–**	**1,00–**	**1,00–**	**0,99–**	**0,99–**	**0,98–**	**0,97–**	**0,97–**	**0,99–**	**0,98–**	**-0,98**	**-0,99**	**0,13**	**0,99**	**0,99**	
	الخدمات الحكومية	ص	611000	714000	678000	685000	686000	666000	555000	536000	475000	372000	337000	321000	241000	244000	228000	231000	
		و	1772700	2344100	2886900	2427000	2019300	3234600	3786200	2490700	23518000	2306200	2577600	2795300	2566000	1675400	2006600	134260 00	
		م.ن.ظ	**0,93–**	**0,94–**	**0,95–**	**0,95–**	**0,93–**	**0,96–**	**0,97–**	**0,96–**	**0,96–**	**0,97–**	**0,97–**	**-0,98**	**-0,98**	**-0,97**	**-0,98**	**-0,97**	
	التصنيع	ص	93000	90000	27000		3000	30000											
		و	1000	4000	1000	9000	24000	68000											
		م.ن.ظ	**0,98**	**0,91**	**0,93**	**1–**	**0,78–**	**0,39–**											
	الصيانة والإصلاح	ص																	
		و	3000	7000	4000		5000	5000											
		م.ن.ظ	**1–**	**1–**	**1–**		**1–**	**1–**											
	النقل	ص	411000	385000	409000	401000	260000	532000	416000	116000	14000	20000	5000	8000	17000	10000	19000	3000	
		و	984000	929000	785000	913000	836000	964000	921000	992000	923000	924000	1004000	969000	935000	878000	807000	549000	
		م.ن.ظ	**0,41–**	**0,41–**	**0,31–**	**0,39–**	**0,53–**	**0,29–**	**0,38–**	**0,79–**	**0,97–**	**0,96–**	**0,99–**	**0,98–**	**0,96–**	**0,98–**	**0,95–**	**0,99–**	
	السفر	ص	689000	821000	1043000	1029000	1009000	949000	967000	773000	772000	179000	82000	231000	255000	390000	194000	114000	
		و	6000	11000	13000	29000	203000	195000	439000	460000	699000	937000	1127000	868000	1268000	1477000	1414000	667000	
		م.ن.ظ	**0,98**	**0,97**	**0,98**	**0,95**	**0,67**	**0,66**	**0,38**	**0,25**	**0,05**	**0,68–**	**0,86–**	**0,58–**	**0,67–**	**0,58–**	**0,76–**	**0,71–**	
	البناء	ص					10000	14000		1000	8000	33000	32000	6000	7000	4000			
		و				2000	30000	45000	9000	3000	12000	7000	3000			3000	1000		
		م.ن.ظ				**1,00–**	**0,50–**	**0,53–**	**1,00–**	**0,50–**	**0,20–**	**0,65**	**0,83**	**1,00**	**1,00**	**0,14**	**1,00–**		
	التأمين والمالية	ص	5000									8000	3000						

		و	201000	164000	178000	197000	208000	208000	188000	197000	191000	210000	2000	4000			1000	
		م.ن.ظ	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**0,97–**	**1,00–**	**1,00–**	**0,92–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**#DIV/0!**	**#DIV/0!**	**1,00–**	**1,00**
	الخدمات المالية	ص	13000	25000	27000	71000	13000	11000	5000	22000	3000	8000	12000	13000	3000	8000	3000	7000
		و	1000	8000	5000	6000	5000	18000	23000	5000	91000	6000	14000	3000	72000	81000	105000	111000
		م.ن.ظ	**0,86**	**0,52**	**0,69**	**0,84**	**0,44**	**0,24–**	**0,64–**	**0,63**	**0,94–**	**0,14**	**0,08–**	**0,63**	**0,92–**	**0,82–**	**0,94–**	**0,88–**
	الملكية الفكرية	ص					2000	3000	2000		6000							
		و					1000	11000	1000									
		م.ن.ظ					**0,33**	**0,57–**	**0,33**		**1,00**							
	خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات	ص	4000	8000	19000	6000	1000	66000	43000	19000	11000	8000	11000	2000		1000		10000
		و	8000	9000	24000	38000	14000	17000	14000	21000	48000	19000	46000	34000	7000	25000	3000	4000
		م.ن.ظ	**0,33–**	**0,06–**	**0,12–**	**0,73–**	**0,87–**	**0,59**	**0,51**	**0,05–**	**0,63–**	**0,41–**	**0,61–**	**0,89–**	**1,00–**	**0,92–**	**1,00–**	**0,43**
	خدمات الأعمال الأخرى	ص			13000	25000	23000	9000	9000	25000	122000	106000	186000	58000	3000	311000	52000	42000
		و	33000	51000	45000	16000	9000	16000	583000	137000	217000	233000	185000	168000	179000	267000	238000	84000
		م.ن.ظ	**1,00–**	**1,00–**	**0,55–**	**0,22**	**0,44**	**0,28–**	**0,97–**	**0,69–**	**0,28–**	**0,37–**	**0,00**	**0,49–**	**0,97–**	**0,08**	**0,64–**	**0,33–**
	شخصية وثقافية وترفيهية	ص			5000		1000	2000	1000			6000	1000	1000		3000		
		و			5000	4000	5000	1000					1000		1000	1000	2000	1000
		م.ن.ظ			**0,00**	**1,00–**	**0,67–**	**0,33**	**1,00**		**1,00**	**1,00**	**0,00**	**1,00**	**1,00–**	**0,50**	**1,00–**	**1,00–**
	الخدمات الحكومية	ص	13000	27000	43000	36000	41000	30000	533000	198000	43000	239000	53000	128000	25000	26000	15000	6000
		و	43000	72000	66000	68000	22000	126000	214000	124000	158000	108000	92000	103000	109000	269000	125000	471000
		م.ن.ظ	**0,54–**	**0,45–**	**0,21–**	**0,31–**	**0,30**	**0,62–**	**0,43**	**0,23**	**0,57–**	**0,38**	**0,27–**	**0,11**	**0,63–**	**0,82–**	**0,79–**	**0,97–**
سورية	النقل	ص	218000	217000	227000	567000	435000	529000	423000									
		و	1401000	1255000	1690000	1817000	1433000	1595000	1788000									
		م.ن.ظ	**0,73–**	**0,71–**	**0,76–**	**0,52–**	**0,53–**	**0,50–**	**0,62–**									
	السفر	ص	1944000	2025000	2884000	3150000	3757000	6190000	1753000									
		و	550000	540000	645000	800000	882000	1510000	774000									
		م.ن.ظ	**0,56**	**0,58**	**0,63**	**0,59**	**0,62**	**0,61**	**0,39**									
	البناء	ص	14000					8000										
		و				15000	10000	13000										
		م.ن.ظ	**1,00**			**1,00–**	**1,00–**	**0,24–**										
	خدمات التأمين والمعاشات	ص		10000	40000	47000	44000	12000										
		و	35000	331000	212000	200000	104000	121000	115000									
		م.ن.ظ	**1,00–**	**0,94–**	**0,68–**	**0,62–**	**0,41–**	**0,82–**	**1,00–**									
	الخدمات المالية	ص	28000	54000	62000	100000	89000	67000	82000									

		و	38000	39000	60000	45000	30000	14000	53000										
		م.ن.ظ	**0,15-**	**0,16**	**0,02**	**0,38**	**0,50**	**0,65**	**0,21**										
	الملكية الفكرية	ص						1000	1000										
		و	12,000	20,000	25,000	30,000	30,000	36,554	17,000										
		م.ن.ظ	**1,00-**	**1,00-**	**1,00-**	**1,00-**	**1,00-**	**0,93**	**0,97**										
	خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات	ص	185000	170000	171000	176000	173000	141000	92000										
		و	117000	125000	134000	111000	61000	35000	19000										
		م.ن.ظ	**0,23**	**0,15**	**0,12**	**0,23**	**0,48**	**0,60**	**0,66**										
	خدمات الأعمال الأخرى	ص	86000	81000	148000	65000	43000	39000	49000										
		و	100000	95000	130000	40000	40000	35000	31000										
		م.ن.ظ	**0,08-**	**0,08-**	**0,06**	**0,24**	**0,04**	**0,05**	**0,23**										
	شخصية وثقافية وترفيهية	ص	85,000	92,000	30,000	40,000	43,000	52,000	33,000										
		و	21,000	32,000	20,000	20,000	17,000	19,000	21,000										
		م.ن.ظ	**0,60**	**0,48**	**0,20**	**0,33**	**0,43**	**0,46**	**0,22**										
	الخدمات الحكومية	ص	350000	275000	300000	270000	215000	293000	103000										
		و	85000	83000	96000	75000	111000	96000	87000										
		م.ن.ظ	**0,61**	**0,54**	**0,52**	**0,57**	**0,32**	**0,51**	**0,08**										
الصومال	النقل	ص																209000	157000
		و																770000	729000
		م.ن.ظ																**0,57-**	**0,65-**
	السفر	ص																209000	157000
		و																	
		م.ن.ظ																**1,00**	**1,00**
العراق	التصنيع	ص													1000	49000	17000	2000	1000
		و													1000	2000	1000		
		م.ن.ظ													**0,96**	**0,33-**	**1,00-**	**1,00**	**1,00**
	الصيانة والإصلاح	ص															1000	1000	
		و													14000	30000	30000	54000	6000
		م.ن.ظ													**1,00-**	**1,00-**	**0,94-**	**0,96-**	**1,00-**
	النقل	ص	177000	208000	260000	375000	254000	389000	445000	653000	342000	329000	328000	507000	587000	967000	645000	417000	
		و	281100 0	2581000	2280000	4015000	4620000	4919000	5358000	6649000	7222000	6837000	5511000	4006000	4446000	5413000	6735000	5567000	
		م.ن.ظ	**0,88-**	**0,85-**	**0,80-**	**0,83-**	**0,90-**	**0,85-**	**0,85-**	**0,82-**	**0,91-**	**0,91-**	**0,89-**	**0,78-**	**0,77-**	**0,70-**	**0,83-**	**0,86-**	
	السفر	ص	168000	144000	516000	845000	1405000	1660000	1543000	1634000	1682000	1938000	2833000	3120000	2959000	1986000	3593000	955000	
		و	439000	395000	639000	794000	1207000	1620000	1836000	2281000	4835000	6115000	7934000	7647000	8093000	7855000	1092500 0	4172000	
		م.ن.ظ	**0,45-**	**0,47-**	**0,11-**	**0,03**	**0,08**	**0,01**	**0,09-**	**0,17-**	**0,48-**	**0,52-**	**0,47-**	**0,42-**	**0,46-**	**0,60-**	**0,51-**	**0,63-**	

	البناء	ص															2000	622000
		و	394000	330000	112000	143000										57000		
		م.ن.ظ	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**								**0,88**	**1,00**	**1,00**	**0,97**	**0,84**
	خدمات التأمين والمعاشات	ص				2000												
		و	941000	885000	784000	1406000	1673000	1771000	1936000	2402000	2609000	2424000	1955000	1434000	1591000	1905000	2405000	1959000
		م.ن.ظ	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**0,99–**	**0,98–**	**0,99–**	**0,98–**	**0,96–**	**0,95–**	**0,96–**	**0,97–**	**0,96–**	**0,98–**
	الخدمات المالية	ص	3000	1000	19000	3000	2000	15000	39000	5000	7000	7000	18000	9000	18000	7000	12000	5000
		و	40000	93000	377000	621000	825000	997000	1096000	1152000	1260000	1131000	1134000	875000	937000	1165000	1369000	1236000
		م.ن.ظ	**0,86–**	**0,98–**	**0,90–**	**0,99–**	**1,00–**	**0,97–**	**0,93–**	**0,99–**	**0,99–**	**0,99–**	**0,97–**	**0,98–**	**0,96–**	**0,99–**	**0,98–**	**0,99–**
	الملكية الفكرية	ص															2000	
		و	28,600		203,600	100		5,000				1,000	1,000	2,000	6,000	8,000	10,000	5,000
		م.ن.ظ	**1,00–**		**1,00–**	**1,00–**		**1,00–**				**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**0,67–**	**1,00–**
	خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات	ص	1000		27000	11000	20000	21000	21000	56000	95000	154000	154000	126000	106000	144000	111000	130000
		و	442000	302000	175000	97000	40000	146000	79000	166000	156000	164000	231000	365000	316000	346000	475000	423000
		م.ن.ظ	**1,00–**	**1,00–**	**0,73–**	**0,80–**	**0,33–**	**0,75–**	**0,58–**	**0,50–**	**0,24–**	**0,03–**	**0,20–**	**0,49–**	**0,50–**	**0,41–**	**0,62–**	**0,53–**
	خدمات الأعمال الأخرى	ص			17000	11000	44000	107000	102000	283000	552000	987000	1111000	1237000	1382000	1554000	1661000	1340000
		و	180000	327000	144000	64000	51000	140000	558000	356000	1209000	1473000	801000	579000	748000	1083000	618000	305000
		م.ن.ظ	**1,00–**	**1,00–**	**0,79–**	**0,71–**	**0,07–**	**0,13–**	**0,69–**	**0,11–**	**0,37–**	**0,20–**	**0,16**	**0,36**	**0,30**	**0,18**	**0,46**	**0,63**
	شخصية وثقافية وترفيهية	ص			1000	3000	3000	3000	3000	1000	7000	14000	17000	16000	7000	13000	14000	8000
		و	151000	118000	27000	28000	11000	8000	7000	10000	11000	18000	9000	10000	7000	11000	15000	5000
		م.ن.ظ	**1,00–**	**1,00–**	**0,93–**	**0,81–**	**0,57–**	**0,45–**	**0,40–**	**0,82–**	**0,22–**	**0,13–**	**0,31**	**0,23**	**0,00**	**0,08**	**0,03–**	**0,23**
	الخدمات الحكومية	ص	8000	4000	29000	247000	463000	635000	663000	176000	101000	123000	118000	273000	393000	265000	327000	304000
		و	668000	460000	125000	404000	137000	257000	254000	275000	250000	225000	171000	88000	111000	215000	203000	117000
		م.ن.ظ	**0,98–**	**0,98–**	**0,62–**	**0,24–**	**0,54**	**0,42**	**0,45**	**0,22–**	**0,42–**	**0,29–**	**0,18–**	**0,51**	**0,56**	**0,10**	**0,23**	**0,44**
عمان	النقل	ص	299000	317000	388000	471000	562000	525000	904000	1113000	1091000	1160000	1257000	1349000	1628000	2170000	2372000	1097000
		و	1051000	1233000	1722000	2538000	2096000	2666000	3111000	3663000	4405000	4001000	3945000	3549000	4106000	4525000	4372000	2750000
		م.ن.ظ	**0,56–**	**0,59–**	**0,63–**	**0,69–**	**0,58–**	**0,67–**	**0,55–**	**0,53–**	**0,60–**	**0,55–**	**0,52–**	**0,45–**	**0,43–**	**0,35–**	**0,30–**	**0,43–**
	السفر	ص	429000	544000	648000	796000	689000	783000	995000	1096000	1295000	1375000	1540000	1617000	1747000	1758000	1811000	441000
		و	668000	712000	752000	856000	902000	1001000	1168000	1282000	1426000	1655000	1769000	2138000	2335000	2542000	2635000	1036000
		م.ن.ظ	**0,22–**	**0,13–**	**0,07–**	**0,04–**	**0,13–**	**0,12–**	**0,08–**	**0,08–**	**0,05–**	**0,09–**	**0,07–**	**0,14–**	**0,14–**	**0,18–**	**0,19–**	**0,40–**
	خدمات التأمين والمعاشات	ص	5000	5000	8000	16000	23000	26000	34000	42000	47000	48000	41000	40000	38000	39000	42000	40000
		و	285000	334000	562000	590000	624000	715000	760000	817000	863000	917000	1006000	938000	1024000	1064000	1077000	1060000
		م.ن.ظ	**0,97–**	**0,97–**	**0,97–**	**0,95–**	**0,93–**	**0,93–**	**0,91–**	**0,90–**	**0,90–**	**0,90–**	**0,92–**	**0,92–**	**0,93–**	**0,93–**	**0,92–**	**0,93–**
	تكنولوجيا والكمبيوتر	ص	36000	52000	75000	99000	112000	83000	57000	74000	102000	95000	89000	108000	104000	187000	213000	222000
		و	42000	44000	47000	55000	44000	36000	30000	59000	86000	115000	114000	123000	122000	200000	242000	256000

		م.ن.ظ	**0,08–**	**0,23**	**0,29**	**0,44**	**0,39**	**0,31**	**0,11**	**0,09**	**0,10–**	**0,12–**	**0,06–**	**0,08–**	**0,03–**	**0,06–**	**0,07–**
	خدمات الأعمال الأخرى	ص	169000	564000	445000	234000	390000	332000	363000	421000	452000	468000	425000	447000	437000	460000	423000
		و	1100000	2013000	1839000	1816000	1945000	2671000	2964000	3018000	3326000	3382000	3175000	3252000	3399000	3787000	3232000
		م.ن.ظ	**0,73–**	**0,56–**	**0,61–**	**0,77–**	**0,67–**	**0,78–**	**0,78–**	**0,76–**	**0,76–**	**0,76–**	**0,76–**	**0,76–**	**0,77–**	**0,78–**	**0,77–**
فلسطين	التصنيع	ص	22222	1394	2416	1922	1347	1347	1054	259	1829	1055	1388	2150	9	1401	
		و	2734	1296	900	203	292	577	816	732	920	1308	1080	1312	1569	1873	
		م.ن.ظ	**0,78**	**0,04**	**0,46**	**0,81**	**0,64**	**0,40**	**0,13**	**0,48–**	**0,33**	**0,11–**	**0,12**	**0,24**	**0,99–**	**0,14–**	
	الصيانة والإصلاح	ص	1747	20	27	485	516	516	407	99	11	295	119	203	782	33	
		و	417	224	153		13	13	12	5	20	24	4				
		م.ن.ظ	**0,61**	**0,84–**	**0,70–**	**1,00**	**0,95**	**0,94**	**0,86–**	**0,90**	**0,29–**	**0,85**	**0,93**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	
	النقل	ص	3474	14809	6688	8579	14809	10107	10913	19800	15447	13201	16440	13888	12227	8297	
		و	72440	77510	63649	83405	91937	114174	143958	133500	163482	335944	339291	345866	411884	409500	
		م.ن.ظ	**0,91–**	**0,68–**	**0,81–**	**0,81–**	**0,72–**	**0,84–**	**0,86–**	**0,74–**	**0,83–**	**0,92–**	**0,91–**	**0,92–**	**0,94–**	**0,96–**	
	السفر	ص	52012	98990	146424	193370	408698	614850	469289	509863	412157	308338	234380	241365	301246	323128	
		و	213736	384101	466775	471343	514630	594706	642452	624759	507406	596223	606358	792437	805510	845743	
		م.ن.ظ	**0,61–**	**0,59–**	**0,52–**	**0,42–**	**0,11–**	**0,02**	**0,16–**	**0,10–**	**0,10–**	**0,32–**	**0,44–**	**0,53–**	**0,46–**	**0,45–**	
	البناء	ص	38766	17783	25130	21016	25464	32896	32881	59401	54763	39604	111210	169685	208055	257202	
		و	2878	2277	3503	5061	4671	2747	6366	5708	7176	10202	5137	5572	6903	6222	
		م.ن.ظ	**0,86**	**0,77**	**0,76**	**0,61**	**0,69**	**0,85**	**0,68**	**0,82**	**0,77**	**0,59**	**0,91**	**0,94**	**0,94**	**0,95**	
	خدمات التأمين والمعاشات	ص	6	45	69	47	5469	42	91	165	152	110	34	88	113	6	
		و	6503	10611	8989	11782	14909	16575	21689	19912	22684	48573	40789	40901	76198	70642	
		م.ن.ظ	**1,00–**	**0,99–**	**0,98–**	**0,99–**	**0,46–**	**0,99–**	**0,99–**	**0,98–**	**0,99–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	
	الخدمات المالية	ص															
		و	497	339	2	6	1150	3	1632	1464	1840	2616	1	8		13	
		م.ن.ظ	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**		**1,00–**	
	الملكية الفكرية	ص	25	33	3	1	5515	4						2			
		و	2734	1296	900	203	292	577	816	732	920	1308	1080	1312	1569	1873	
		م.ن.ظ	**0,98–**	**0,95–**	**0,99–**	**0,99–**	**0,90**	**0,99–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	
	خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات	ص	25434	26931	26804	34481	38963	33629	48789	88276	81670	58856	63963	92148	125849	76372	
		و	62219	59715	45670	44241	36285	22155	51889	46539	58615	83183	36148	21455	19544	23808	
		م.ن.ظ	**0,42–**	**0,38–**	**0,26–**	**0,12–**	**0,04**	**0,21**	**0,03–**	**0,31**	**0,16**	**0,17–**	**0,28**	**0,62**	**0,73**	**0,52**	
	خدمات الأعمال الأخرى	ص	59404	70206	66444	55652	11079	7980	85768	155101	143241	103410	20351	32204	40167	46372	
		و	55217	56728	57994	64315	67990	77732	103724	102204	116200	216546	217360	221191	271184	264920	
		م.ن.ظ	**0,04**	**0,11**	**0,07**	**0,07–**	**0,72–**	**0,81–**	**0,09–**	**0,21**	**0,10**	**0,35–**	**0,83–**	**0,75–**	**0,74–**	**0,70–**	

	شخصية وثقافية وترفيهية	ص	4936	902	1123	2679	5518		4009	7260	6404	9230	4840	5232	1979	246	1468
		و	6786	4161	2147	2616	399	697	3300	2927	3730	318	5232	3730	225	5212	7493
		م.ن.ظ	**0,16–**	**0,64–**	**0,31–**	**0,01**	**0,87**	**1,00–**	**0,10**	**0,43**	**0,26**	**0,93**	**0,04–**	**0,26**	**0,80**	**0,91–**	**0,67–**
	الخدمات الحكومية	ص	17166	27931	78856	12098	33470	46904	84051	73815	74221	44011	46940	74221	55959	63417	54222
		و	33928	41936	52405	83582	261065	61624	53440	29491	103939	167851	172786	103939	161863	186139	179505
		م.ن.ظ	**0,33–**	**0,20–**	**0,20**	**0,75–**	**0,77–**	**0,14–**	**0,22**	**0,43**	**0,17–**	**0,58–**	**0,57–**	**0,17–**	**0,49–**	**0,49–**	**0,54–**
قطر	النقل	ص	172300	2828000	1994000	1584000	1752000	3929000	4671000	5605000	6429000	7607000	7413000	6429000	1023500	1006000	1066200
		و	173700	5040000	3374000	3900000	5758000	9845000	9888000	1024600	1211700	1095400	1146000	1211700	1092500	1144900	1395900
		م.ن.ظ	**0,00**	**0,28–**	**0,26–**	**0,42–**	**0,53–**	**0,43–**	**0,36–**	**0,29–**	**0,31–**	**0,18–**	**0,21–**	**0,31–**	**0,03–**	**0,06–**	**0,13–**
	السفر	ص	760000	28000	145000	179000	584000	1170000	2857000	3456000	4591000	5411000	5035000	4591000	5971000	5565000	5442000
		و	175900	1262000	1453000	481000	538000	1807000	5648000	6616000	8682000	9089000	8171000	8682000	9638000	9272000	9486000
		م.ن.ظ	**0,40–**	**0,96–**	**0,82–**	**0,46–**	**0,04**	**0,21–**	**0,33–**	**0,31–**	**0,31–**	**0,25–**	**0,24–**	**0,31–**	**0,23–**	**0,25–**	**0,27–**
	خدمات التأمين والمعاشات	ص	18000	208000	71000	123000	311000	368000	616000	754000	863000	518000	553000	863000	413000	711000	925000
		و	111000	211000	251000	379000	420000	1107000	1014000	1436000	2362000	3062000	2720000	2362000	2698000	3163000	3484000
		م.ن.ظ	**0,72–**	**0,01–**	**0,56–**	**0,51–**	**0,15–**	**0,50–**	**0,24–**	**0,31–**	**0,46–**	**0,71–**	**0,66–**	**0,46–**	**0,73–**	**0,63–**	**0,58–**
	خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات	ص	74000	65000	66000	57000	179000	114000	411000	240000	379000	634000	542000	379000	618000	782000	885000
		و	427000	286000	286000	582000	365000	253000	1386000	2134000	2665000	2065000	1498000	2665000	2808000	2408000	2286000
		م.ن.ظ	**0,70–**	**0,63–**	**0,63–**	**0,82–**	**0,34–**	**0,38–**	**0,54–**	**0,80–**	**0,75–**	**0,53–**	**0,47–**	**0,75–**	**0,64–**	**0,51–**	**0,44–**
	خدمات الأعمال الأخرى	ص															
		و						1107000	2792000	2298000	2702000	2862000	3196000	2702000	1903000	2816000	2663000
		م.ن.ظ						**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**
	شخصية وثقافية وترفيهية	ص							296000	240000	513000	379000	559000	513000	291000	661000	421000
		و						1428000	1398000	2115000	1480000	1697000	1346000	1480000	1743000	1627000	1771000
		م.ن.ظ						**1,00–**	**0,65–**	**0,80–**	**0,49–**	**0,63–**	**0,41–**	**0,49–**	**0,71–**	**0,42–**	**0,59–**
جزر القمر	الخدمات الحكومية	ص	645000	463000	1149000	59000	185000	1813000	1071000	880000	752000	626000	894000	752000	179000	493000	776000
		و	110000	110000	154000	257000	1114000	1318000	1780000	2634000	2852000	1812000	2385000	2852000	1712000	1768000	1768000
		م.ن.ظ	**0,71**	**0,62**	**0,76**	**0,63–**	**0,72–**	**0,16**	**0,25–**	**0,50–**	**0,58–**	**0,49–**	**0,45–**	**0,58–**	**0,81–**	**0,56–**	**0,39–**
	النقل	ص	5000	6000	7000	4000	4000	4000	7000	6000	7000	5000	5000	7000	5000	6000	6000
		و	28000	39000	50000	52000	58000	67000	67000	67000	51000	42000	41000	51000	47000	54000	54000
		م.ن.ظ	**0,70–**	**0,73–**	**0,75–**	**0,86–**	**0,87–**	**0,89–**	**0,81–**	**0,84–**	**0,76–**	**0,79–**	**0,78–**	**0,76–**	**0,81–**	**0,80–**	**0,80–**
	السفر	ص	24000	30000	37000	32000	35000	42000	39000	48000	62000	50000	51000	62000	60000	73000	72000
		و	10000	15000	15000	17000	19000	21000	20000	24000	24000	21000	19000	24000	24000	28000	31000
		م.ن.ظ	**0,41**	**0,33**	**0,42**	**0,31**	**0,30**	**0,33**	**0,32**	**0,33**	**0,44**	**0,41**	**0,46**	**0,44**	**0,43**	**0,45**	**0,40**
	التأمين والمعاشات	ص	5000	7000	8000	10000	11000	13000	13000	13000	9000	7000	7000	9000	7000	9000	8000

الكويت	خدمات التأمين والمعاشات	و	126000	138000	163000	201000	470000	517000	441000	511000	613000	597000	761000	686000	351000	406000	291000
		ص	85000	64000	66000	63000	159000	226000	134000	306000	352000	291000	406000	351000	595000	886000	1968000
		م.ن.ظ	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**
	البناء	و	42000	43000	45000	1116000	1176000	2347000	2068000	1467000	1992000	2686000	1415000	1233700 0	1254800 0	1431800 0	1583900 0
		ص															
		م.ن.ظ	**0,89–**	**0,93–**	**0,93–**	**0,93–**	**0,89–**	**0,91–**	**0,91–**	**0,92–**	**0,94–**	**0,94–**	**0,92–**	**0,91–**	**0,95–**	**0,94–**	**0,92–**
	السفر	و	5573000	6636000	7570000	6189000	6434000	9249000	9653000	8064000	1126800 0	1238100 0	1233700 0	1254800 0	1431800 0	1583900 0	4532000
		ص	205000	223000	257000	355000	289000	320000	426000	297000	369000	500000	600000	313000	458000	700000	397000
		م.ن.ظ	**0,04**	**0,01–**	**0,10–**	**0,16–**	**0,02**	**0,09–**	**0,22–**	**0,60–**	**0,54–**	**0,51–**	**0,61–**	**0,61–**	**0,57–**	**0,55–**	**0,62–**
	النقل	و	2957000	3556000	5562000	4534000	4020000	6088000	6439000	5175000	5549000	5148000	5145000	5427000	4504000	4091000	3311000
		ص	3179000	3458000	4585000	3267000	4225000	5082000	4081000	1282000	1666000	1649000	1227000	1310000	1244000	1175000	787000
		م.ن.ظ	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**		**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**0,90–**
	الصيانة والإصلاح	و				107000	85000	94000	245000	121000	115000		103000	74000	89000	105000	79000
		ص															4000
	الخدمات الحكومية	م.ن.ظ	**0,60**	**0,60**	**0,60**	**0,78**	**0,80**	**0,60**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**0,50**	**0,50**	**0,60**	**0,60**	**0,67**	**0,67**
		و	1000	1000	2000	1000	1000					1000	1000	1000	1000	1000	1000
		ص	4000	4000	8000	8000	9000	10000	9000	6000	9000	3000	3000	4000	4000	5000	5000
	شخصية وثقافية وترفيهية	م.ن.ظ			**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**										
		و				1000	1000	1000									
		ص															
	خدمات الأعمال الأخرى	م.ن.ظ	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**0,83–**
		و	1000	1000	3000	4000	3000	3000	3000	3000	5000	7000	7000	8000	9000	11000	11000
		ص															1000
	خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات	م.ن.ظ	**0,67**	**0,69**	**1,00**	**0,85**	**1,00**	**0,78**	**0,81**	**0,71**	**0,63**	**0,50**	**0,57**	**0,50**	**0,48**	**0,42**	**0,44**
		و	2000	2000		1000		2000	1000	3000	5000	6000	5000	6000	7000	7000	7000
		ص	10000	11000	14000	12000	15000	16000	16000	18000	22000	18000	18000	18000	20000	17000	18000
	الملكية الفكرية	م.ن.ظ										**0,33**	**1,00–**				**1,00–**
		و										1000	1000				1000
		ص										2000					
	الخدمات المالية	م.ن.ظ											**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**
		و															
		ص											1000	1000	1000	1000	1000
		م.ن.ظ	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**
		و															

		م.ن.ظ	**0,19–**	**0,37–**	**0,42–**	**0,52–**	**0,49–**	**0,39–**	**0,69–**	**0,53–**	**0,27–**	**0,34–**	**0,30–**	**0,20–**	**0,32–**	**0,37–**	**0,08–**	**0,18–**
	الخدمات المالية	ص	35000	35000	53000	385000	223000	131000	192000	163000	288000	266000	185000	203000	203000	607000	266000	293000
		و	2000	2000	6000	171000	111000	712000	969000	1199000	94000	71000	137000	708000	437000	589000	580000	726000
		م.ن.ظ	**0,89**	**0,89**	**0,80**	**0,38**	**0,34**	**0,69–**	**0,67–**	**0,76–**	**0,51**	**0,58**	**0,15**	**0,55–**	**0,37–**	**0,02**	**0,37–**	**0,42–**
	خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات	ص	1295000	3397000	4667000	6073000	6886000	3558000	3601000	3446000	3351000	3064000	2708000	2285000	2554000	3264000	4373000	4293000
		و	95000	92000	89000	52000	140000	116000	230000	241000	546000	364000	704000	388000	445000	366000	416000	72000
		م.ن.ظ	**0,86**	**0,95**	**0,96**	**0,98**	**0,96**	**0,94**	**0,88**	**0,87**	**0,72**	**0,79**	**0,59**	**0,71**	**0,70**	**0,80**	**0,83**	**0,97**
	خدمات الأعمال الأخرى	ص		615000	637000				2000		24000	28000	19000	16000	35000	20000	26000	27000
		و					160000	92000	162000	132000	1678000	1687000	1535000	2922000	2970000	2851000	2582000	1665000
		م.ن.ظ	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**0,98–**	**1,00–**	**0,97–**	**0,97–**	**0,98–**	**0,99–**	**0,98–**	**0,99–**	**0,98–**	**0,97–**
	الخدمات الحكومية	ص	934000	949000	1064000	597000	575000	580000	594000	587000	585000	584000	590000	557000	559000	558000	556000	553000
		و	1271000	1833000	2850000	978000	857000	1462000	1428000	1083000	1131000	1450000	1715000	1020000	814000	1447000	1568000	2007000
		م.ن.ظ	**0,15–**	**0,32–**	**0,46–**	**0,24–**	**0,20–**	**0,43–**	**0,41–**	**0,30–**	**0,32–**	**0,43–**	**0,49–**	**0,29–**	**0,19–**	**0,44–**	**0,48–**	**0,57–**
لبنان	التصنيع	ص	6000	92000	4000	62000	21000	98000	33000	115000		37000	66000	54000	25000		84000	86000
		و							1000						1000			1000
		م.ن.ظ	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**0,94**	**1,00**		**1,00**	**1,00**	**1,00**	**0,92**		**1,00**	**0,98**
	الصيانة والإصلاح	ص						40000	41000	12000	12000	8000	6000	15000	10000	17000	10000	12000
		و	2000	1000				42000	49000	13000	12000	8000	11000	9000	11000	8000	20000	12000
		م.ن.ظ	**1,00–**	**1,00–**				**0,02–**	**0,09–**	**0,04–**	**0,00**	**0,00**	**0,29–**	**0,25**	**0,05–**	**0,36**	**0,33–**	**0,00**
	النقل	ص	438000	477000	580000	499000	383000	650000	1521000	1148000	1128000	1284000	1448000	1307000	1164000	1155000	735000	123000
		و	1332000	1500000	1719000	1943000	2160000	1836000	2452000	2287000	2335000	2255000	2443000	2055000	2115000	1959000	1872000	929000
		م.ن.ظ	**0,51–**	**0,52–**	**0,50–**	**0,59–**	**0,70–**	**0,48–**	**0,23–**	**0,33–**	**0,35–**	**0,27–**	**0,26–**	**0,22–**	**0,29–**	**0,26–**	**0,44–**	**0,77–**
	السفر	ص	5532000	4981000	5216000	5819000	6774000	7861000	7455000	6836000	6492000	6523000	6857000	7610000	7044000	8400000	8593000	2353000
		و	2908000	3006000	3114000	3564000	4012000	4515000	4209000	4199000	4388000	4995000	4741000	5587000	5040000	6254000	6338000	1670000
		م.ن.ظ	**0,31**	**0,25**	**0,25**	**0,24**	**0,26**	**0,27**	**0,28**	**0,24**	**0,19**	**0,13**	**0,18**	**0,15**	**0,17**	**0,15**	**0,15**	**0,17**
	البناء	ص						598000	1184000	589000	743000	651000	745000	404000	291000	250000	185000	62000
		و						508000	793000	432000	271000	288000	522000	239000	241000	88000	102000	37000
		م.ن.ظ						**0,08**	**0,20**	**0,15**	**0,47**	**0,39**	**0,18**	**0,26**	**0,09**	**0,48**	**0,29**	**0,25**
	خدمات التأمين والمعاشات	ص	209000	189000	265000	266000	242000	151000	244000	174000	185000	164000	160000	232000	220000	292000	330000	283000
		و	248000	260000	287000	301000		369000	463000	433000	604000	430000	495000	479000	476000	441000	659000	432000
		م.ن.ظ	**0,09–**	**0,16–**	**0,04–**	**0,06–**	**1,00**	**0,42–**	**0,31–**	**0,43–**	**0,53–**	**0,45–**	**0,51–**	**0,35–**	**0,37–**	**0,20–**	**0,33–**	**0,21–**
	الخدمات المالية	ص	58000	129000	105000	100000	115000	2076000	2781000	1588000	1509000	1831000	2360000	2068000	2401000	1673000	746000	95000
		و	10000	19000	19000	27000	28000	1010000	500000	594000	581000	1056000	1621000	2311000	1721000	1913000	1374000	369000
		م.ن.ظ	**0,71**	**0,74**	**0,69**	**0,57**	**0,61**	**0,35**	**0,70**	**0,46**	**0,44**	**0,27**	**0,19**	**0,06–**	**0,16**	**0,07–**	**0,30–**	**0,59–**

	الملكية الفكرية	ص															
		و															
		م.ن.ظ															
	خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات	ص	241000	305000	250000	329000	483000	472000	974000	646000	596000	684000	643000	656000	641000	749000	568000	241000
		و	139000	217000	211000	249000	246000	401000	820000	549000	543000	429000	664000	605000	464000	758000	352000	113000
		م.ن.ظ	**0,27**	**0,17**	**0,08**	**0,14**	**0,33**	**0,08**	**0,09**	**0,08**	**0,05**	**0,23**	**0,02–**	**0,04**	**0,16**	**0,01–**	**0,23**	**0,36**
	خدمات الأعمال الأخرى	ص	4362000	5485000	6328000	10545000	8878000	3817000	3869000	3565000	4702000	2971000	3028000	2636000	2309000	2682000	1640000	1553000
		و	3242000	3717000	4622000	7360000	7600000	4347000	2618000	2671000	3902000	3216000	2570000	2472000	2151000	2228000	1539000	1071000
		م.ن.ظ	**0,15**	**0,19**	**0,16**	**0,18**	**0,08**	**0,06–**	**0,19**	**0,14**	**0,09**	**0,04–**	**0,08**	**0,03**	**0,04**	**0,09**	**0,03**	**0,18**
	شخصية وثقافية وترفيهية	ص						202000	364000	316000	228000	517000	341000	434000	465000	483000	700000	104000
		و						114000	182000	276000	313000	467000	356000	439000	507000	590000	853000	104000
		م.ن.ظ						**0,28**	**0,33**	**0,07**	**0,16–**	**0,05**	**0,02–**	**0,01–**	**0,04–**	**0,10–**	**0,10–**	**0,00**
	الخدمات الحكومية	ص	19000	16000	11000	16000	15000	68000	97000	132000	50000	62000	231000	293000	59000	68000	56000	22000
		و	16000	15000	16000	19000	19000	24000	20000	20000	25000	38000	237000	127000	32000	85000	28000	54000
		م.ن.ظ	**0,09**	**0,03**	**0,19–**	**0,09–**	**0,12–**	**0,48**	**0,66**	**0,74**	**0,33**	**0,24**	**0,01–**	**0,40**	**0,30**	**0,11–**	**0,33**	**0,42–**
مباني	النقل	ص	116000	128000	25000	118000	262000	263000	30000	110000	131000	33000	33000	33000	41000	52000	65000	
		و	1016000	1182000	1263000	1485000	2070000	2340000	996000	2423000	3269000	3045000	1645000	915000	994000	1298000	1617000	
		م.ن.ظ	**0,80–**	**0,80–**	**0,96–**	**0,85–**	**0,78–**	**0,80–**	**0,94–**	**0,91–**	**0,92–**	**0,98–**	**0,96–**	**0,93–**	**0,92–**	**0,92–**	**0,92–**	
	السفر	ص	250000	190000	74000	74000	50000	60000										
		و	680000	668000	889000	1277000	1587000	2047000	2269000	2557000	2425000	1143000	967000	714000	2005000	2042000	2913000	
		م.ن.ظ	**0,46–**	**0,56–**	**0,85–**	**0,89–**	**0,94–**	**0,94–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	
	البناء	ص																
		و	149000	160000	87000	531000	32000	165000										
		م.ن.ظ	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**										
	خدمات التأمين والمعاشات	ص	43000	55000		5000	63000	76000		33000	36000	33000	433000	36000	44000	56000	69000	
		و	160000	182000	190000	242000	594000	651000	249000	1258000	1643000	2505000	1753000	728000	887000	1157000	1437000	
		م.ن.ظ	**0,58–**	**0,54–**	**1,00–**	**0,96–**	**0,81–**	**0,79–**	**1,00–**	**0,95–**	**0,96–**	**0,97–**	**0,60–**	**0,91–**	**0,91–**	**0,91–**	**0,91–**	
	الخدمات المالية	ص																
		و	20000	16000														
		م.ن.ظ																
	تأجير الكمبيوتر	ص	10000	12000	9000	11000	10000	12000	10000	10000	13000	14000	17000	17000	21000	27000	33000	
		و	43000	52000	31000	36000	41000	49000	41000	41000	51000	16000	20000	20000	25000	31000	39000	

		م.ن.ظ	**0,62–**	**0,63–**	**0,55–**	**0,53–**	**0,61–**	**0,61–**	**0,61–**	**0,61–**	**0,59–**	**0,07–**	**0,08–**	**0,09–**	**0,08–**	**0,07–**	**0,08–**
	خدمات الأعمال الأخرى	ص															
		و	50000	52000	36000												
		م.ن.ظ	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**												
	شخصية وثقافية وترفيهية	ص															
		و	10,000	12,000													
		م.ن.ظ	**1,00–**	**1,00–**													
	الخدمات الحكومية	ص	115000	104000													
		و	221000	240000	169000	773000	740000	876000	832000	717000	1084000	747000	273000	506000	648000	535000	1309000
		م.ن.ظ	**0,32–**	**0,40–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**
مصر	النقل	ص	4746000	5489000	6949000	8160000	6698000	7916000	8199000	8867000	9419000	9785000	9727000	8191000	8600000	8843000	8504000
		و	3731000	4525000	6017000	7321000	5701000	6575000	6474000	7554000	7064000	8157000	7179000	7025000	7429000	8163000	8552000
		م.ن.ظ	**0,12**	**0,10**	**0,07**	**0,05**	**0,08**	**0,09**	**0,12**	**0,08**	**0,14**	**0,09**	**0,15**	**0,08**	**0,07**	**0,04**	**0,00**
	السفر	ص	6851000	7591000	9303000	10985000	10755000	12528000	8707000	9940000	6047000	7208000	6065000	2645000	7775000	11615000	13030000
		و	1629000	1784000	2446000	2915000	2538000	2240000	2203000	2618000	3014000	3140000	3442000	4110000	2160000	2667000	3518000
		م.ن.ظ	**0,62**	**0,62**	**0,58**	**0,58**	**0,62**	**0,70**	**0,60**	**0,58**	**0,33**	**0,39**	**0,28**	**0,22–**	**0,57**	**0,63**	**0,57**
	البناء	ص	503000	430000	984000	1345000	676000	711000	395000	599000	760000	615000	537000	446000	611000	669000	581000
		و	231000	166000	257000	335000	262000	386000	267000	320000	302000	571000	1517000	373000	309000	176000	406000
		م.ن.ظ	**0,37**	**0,44**	**0,59**	**0,60**	**0,44**	**0,30**	**0,19**	**0,30**	**0,43**	**0,04**	**0,48–**	**0,09**	**0,33**	**0,58**	**0,18**
	خدمات التأمين والمعاشات	ص	58000	36000	82000	216000	75000	97000	151000	84000	93000	117000	185000	231000	195000	191000	325000
		و	781000	978000	1282000	1584000	1355000	1459000	1476000	1615000	1555000	1758000	1700000	1784000	1769000	1973000	2241000
		م.ن.ظ	**0,86–**	**0,93–**	**0,88–**	**0,76–**	**0,90–**	**0,88–**	**0,81–**	**0,90–**	**0,89–**	**0,88–**	**0,80–**	**0,77–**	**0,80–**	**0,82–**	**0,75–**
	الخدمات المالية	ص	137000	149000	86000	269000	196000	180000	123000	157000	153000	140000	207000	181000	187000	154000	160000
		و	198000	67000	85000	72000	91000	34000	37000	20000	19000	11000	25000	33000	15000	19000	26000
		م.ن.ظ	**0,18–**	**0,38**	**0,01**	**0,58**	**0,37**	**0,68**	**0,54**	**0,77**	**0,78**	**0,85**	**0,78**	**0,69**	**0,85**	**0,78**	**0,72**
	الملكية الفكرية	ص	136000	138000	122000												1000
		و	182,000	159,000	241,000	322,000	285,000	226,000	232,000	345,000	328,000	242,000	214,000	188,000	255,000	298,000	294,000
		م.ن.ظ	**0,14–**	**0,07–**	**0,33–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**0,99–**
	خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات	ص	387000	547000	845000	1830000	1013000	996000	894000	1084000	949000	1013000	810000	890000	682000	752000	836000
		و	433000	339000	507000	864000	610000	499000	443000	436000	428000	389000	354000	317000	591000	609000	679000
		م.ن.ظ	**0,06–**	**0,23**	**0,25**	**0,36**	**0,25**	**0,33**	**0,34**	**0,43**	**0,38**	**0,45**	**0,39**	**0,47**	**0,07**	**0,11**	**0,10**
	لا عما ل	ص	1549000	1337000	1197000	1789000	1787000	1092000	455000	501000	346000	1280000	472000	532000	420000	516000	683000

المغرب		و	2301000	2232000	2224000	2843000	2508000	1965000	2602000	2070000	2487000	2261000	2498000	3467000	3812000	4582000	3090000
		م.ن.ظ	**0,20–**	**0,25–**	**0,30–**	**0,23–**	**0,02–**	**0,62–**	**0,68–**	**0,71–**	**0,32–**	**0,65–**	**0,65–**	**0,78–**	**0,76–**	**0,74–**	**0,61–**
	شخصية وثقافية وترفيهية	ص	83000	116000	92000	74000	103000	108000	104000	114000	105000	88000	193000	143000	172000	133000	87000
		و	22,000	39,000	29,000	80,000	66,000	34,000	46,000	28,000	86,000	34,000	62,000	87,000	115,000	115,000	27,000
		م.ن.ظ	**0,58**	**0,50**	**0,52**	**0,04–**	**0,22**	**0,52**	**0,39**	**0,61**	**0,10**	**0,44**	**0,51**	**0,24**	**0,20**	**0,07**	**0,53**
	الخدمات الحكومية	ص	194000	301000	284000	244000	218000	109000	431000	380000	1636000	446000	297000	923000	661000	797000	676000
		و	1001000	1281000	1255000	1280000	1170000	941000	893000	1600000	709000	795000	847000	1738000	863000	779000	1073000
		م.ن.ظ	**0,68–**	**0,62–**	**0,63–**	**0,68–**	**0,69–**	**0,79–**	**0,35–**	**0,62–**	**0,40**	**0,28–**	**0,48–**	**0,31–**	**0,13–**	**0,01**	**0,23–**
	التصنيع	ص	1166000	1588000	1900000	1902000	2506000	1944000	1882000	1236000	1441000	1256000	1374000	1438000	1688000	1639000	1310000
		و									6000	5000	5000	4000	3000	3000	2000
		م.ن.ظ	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**0,99**	**0,99**	**0,99**	**0,99**	**1,00**	**1,00**	**1,00**
	الصيانة والإصلاح	ص									201000	236000	244000	237000	322000	341000	240000
		و									111000	85000	130000	90000	106000	83000	57000
		م.ن.ظ									**0,29**	**0,47**	**0,30**	**0,45**	**0,50**	**0,61**	**0,62**
	النقل	ص	1300000	1489000	1818000	2508000	2109000	2159000	2733000	2311000	3082000	2723000	2569000	3128000	3525000	3587000	2385000
		و	1580000	1754000	2211000	2656000	2348000	2652000	3328000	2951000	3634000	3022000	3177000	4052000	4440000	3826000	2871000
		م.ن.ظ	**0,10–**	**0,08–**	**0,10–**	**0,03–**	**0,05–**	**0,10–**	**0,10–**	**0,12–**	**0,08–**	**0,05–**	**0,11–**	**0,13–**	**0,11–**	**0,03–**	**0,09–**
	السفر	ص	4610000	5984000	7181000	7221000	6626000	6702000	7321000	6851000	7384000	6260000	6557000	7494000	7774000	8187000	3847000
		و	612000	693000	880000	1090000	1106000	1203000	1363000	1318000	1456000	1402000	1460000	1793000	1976000	2176000	1113000
		م.ن.ظ	**0,77**	**0,79**	**0,78**	**0,74**	**0,71**	**0,70**	**0,69**	**0,68**	**0,67**	**0,63**	**0,64**	**0,61**	**0,59**	**0,58**	**0,55**
	البناء	ص				61000	49000	50000	66000	37000	552000	550000	535000	734000	466000	399000	281000
		و				6000	7000	5000			613000	605000	622000	845000	518000	410000	289000
		م.ن.ظ				**0,82**	**0,75**	**0,82**	**1,00**	**1,00**	**0,05–**	**0,05–**	**0,08–**	**0,07–**	**0,05–**	**0,01–**	**0,01–**
	خدمات التأمين والمعاشات	ص	72000	76000	72000	112000	181000	153000	133000	141000	117000	115000	90000	114000	124000	153000	178000
		و	80000	93000	113000	135000	182000	186000	189000	215000	77000	66000	39000	56000	50000	172000	199000
		م.ن.ظ	**0,05–**	**0,10–**	**0,22–**	**0,09–**	**0,00**	**0,10–**	**0,17–**	**0,21–**	**0,21**	**0,27**	**0,40**	**0,34**	**0,43**	**0,06–**	**0,06–**
	الخدمات المالية	ص				40000	31000	37000	49000	50000	85000	66000	64000	61000	68000	93000	74000
		و				31000	65000	58000	58000	69000	131000	145000	79000	91000	103000	131000	101000
		م.ن.ظ				**0,13**	**0,35–**	**0,22–**	**0,08–**	**0,15–**	**0,21–**	**0,37–**	**0,10–**	**0,20–**	**0,20–**	**0,17–**	**0,15–**
	الملكية الفكرية	ص	13000	3000	4000		2000	4000	6000	2000	1000	2000	10000	6000	5000	12000	10000
		و	45000	49000	36000	15000	49000	30000	41000	74000	111000	96000	104000	132000	167000	148000	152000
		م.ن.ظ	**0,55–**	**0,88–**	**0,80–**	**1,00–**	**0,92–**	**0,76–**	**0,74–**	**0,97–**	**0,96–**	**0,94–**	**0,82–**	**0,91–**	**0,94–**	**0,85–**	**0,88–**
		ص				788000	917000	1003000	1140000	1142000	1588000	1436000	1440000	1493000	1667000	1586000	1836000

موريتانيا	خدمات الأعمال الأخرى	و	44000	64000	108000	118000	119000	154000	152000	135000	209000	210000	213000	231000	281000	355000	435000
		م.ن.ظ	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**0,74**	**0,77**	**0,75**	**0,76**	**0,76**	**0,69**	**0,77**	**0,74**	**0,73**	**0,71**	**0,63**	**0,62**
	خدمات شخصية وثقافية وترفيهية	ص				93000	56000	55000	38000	37000	51000	122000	69000	99000	138000	115000	71000
		و				28,000	26,000	24,000	30,000	25,000	18,000	25,000	25,000	24,000	35,000	32,000	32,000
		م.ن.ظ				**0,54**	**0,37**	**0,39**	**0,12**	**0,19**	**0,48**	**0,66**	**0,47**	**0,61**	**0,60**	**0,56**	**0,38**
	الخدمات الحكومية	ص	529000	520000	675000	577000	444000	400000	413000	407000	418000	433000	698000	738000	641000	626000	587000
		و	742000	911000	889000	1066000	1597000	1559000	1862000	1712000	1154000	975000	1202000	1108000	1256000	994000	958000
		م.ن.ظ	**0,17–**	**0,27–**	**0,14–**	**0,30–**	**0,56–**	**0,59–**	**0,64–**	**0,62–**	**0,47–**	**0,38–**	**0,27–**	**0,20–**	**0,32–**	**0,23–**	**0,24–**
	التصنيع	ص															
		و													2000		2000
		م.ن.ظ													**1,00–**		**1,00–**
	الصيانة والإصلاح	ص												1000			
		و												4000		4000	6000
		م.ن.ظ												**0,60–**		**1,00–**	**1,00–**
	النقل	ص	5000	5000	5000	8000	10000	9000	13000	7000	30000	35000	33000	56000	51000	72000	62000
		و	130000	139000	176000	264000	219000	349000	261000	230000	331000	329000	191000	236000	260000	315000	343000
		م.ن.ظ	**0,93–**	**0,93–**	**0,94–**	**0,94–**	**0,91–**	**0,95–**	**0,91–**	**0,94–**	**0,83–**	**0,81–**	**0,71–**	**0,62–**	**0,67–**	**0,63–**	**0,69–**
	السفر	ص						48000			41000	37000	30000	22000	4000	11000	6000
		و						59000			58000	62000	41000	29000	13000	31000	18000
		م.ن.ظ						**0,10–**			**0,17–**	**0,25–**	**0,15–**	**0,14–**	**0,53–**	**0,48–**	**0,50–**
	خدمات التأمين والمعاشات	ص						3000			2000	3000	3000	2000	2000	1000	3000
		و						10000			6000	4000	9000	5000	4000	3000	9000
		م.ن.ظ						**0,54–**			**0,50–**	**0,14–**	**0,50–**	**0,43–**	**0,33–**	**0,50–**	**0,50–**
	الملكية الفكرية	ص															
		و										11000	1000		1000	2000	
		م.ن.ظ										**1,00–**	**1,00–**		**1,00–**	**1,00–**	
	خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات	ص						27000			20000	17000	16000	14000	15000	12000	12000
		و						27000			19000	24000	22000	20000	13000	26000	15000
		م.ن.ظ						**0,00**			**0,03**	**0,17–**	**0,16–**	**0,18–**	**0,07**	**0,37–**	**0,11–**
	خدمات الأعمال الأخرى	ص						41000			74000	164000	124000	144000	35000	26000	27000
		و						523000			527000	419000	292000	299000	410000	360000	328000
		م.ن.ظ						**0,85–**			**0,75–**	**0,44–**	**0,40–**	**0,35–**	**0,84–**	**0,87–**	**0,85–**

	شخصية وثقافية وترفيهية	ص														2000	1000	1000	1000
		و															1000		2000
		م.ن.ظ														**1,00**	**0,00**	**1,00**	**0,33–**
	الخدمات الحكومية	ص														34000	82000	54000	82000
		و														42000	52000	43000	70000
		م.ن.ظ														**0,11–**	**0,22**	**0,11**	**0,08**
اليمن	النقل	ص	46000	31000	45000	45000	45000	192000	201000	237000	232000	258000	87000	88000	63000		84000		
		و	593000	737000	914000	1108000	942000	1040000	1054000	1373000	1305000	1509000	745000	788000	733000		771000		
		م.ن.ظ	**0,86–**	**0,92–**	**0,91–**	**0,92–**	**0,91–**	**0,69–**	**0,68–**	**0,71–**	**0,70–**	**0,71–**	**0,79–**	**0,80–**	**0,84–**		**0,80–**		
	السفر	ص	181000	181000	425000	886000	899000	1161000	780000	848000	940000	1026000	400000	100000	71000				
		و	167000	162000	184000	183000	214000	183000	182000	73000	86000	77000	72000	49000	46000				
		م.ن.ظ	**0,04**	**0,06**	**0,40**	**0,66**	**0,62**	**0,73**	**0,62**	**0,84**	**0,83**	**0,86**	**0,69**	**0,34**	**0,21**				
	خدمات التأمين والمعاشات	ص																	
		و	107000	135000	170000	209000	176000	189000	191000	255000	242000	281000	143000	152000	141000		148000		
		م.ن.ظ	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**		**1,00–**		
	الخدمات المالية	ص																	
		و						27000	27000	29000	29000	29000	29000	29000	27000		28000		
		م.ن.ظ						**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**		**1,00–**		
	الملكية الفكرية	ص		149000		9000	33000							3000					
		و	9200	9200				4800	4800	5000	5000	5000	5000	205000	191000		201000		
		م.ن.ظ	**1,00–**	**0,88**		**1,00**	**1,00**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**1,00–**	**0,97–**	**1,00–**		**1,00–**		
	الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات	ص	41000	104000	105000	105000	105000	116000	128000	325000	375000	219000	73000	118000	84000		112000		
		و	10000	62000	26000	30000	30000	32000	35000	35000	42000	159000	27000	18000	17000		18000		
		م.ن.ظ	**0,61**	**0,25**	**0,60**	**0,56**	**0,56**	**0,57**	**0,57**	**0,81**	**0,80**	**0,16**	**0,46**	**0,74**	**0,66**		**0,72**		
	خدمات الأعمال الأخرى	ص	17000	3000	2000	4000	1000	2000	3000	3000	5000	4000	3000	3000	2000		2000		
		و	188000	590000	415000	415000	415000	476000	479000	436000	433000	440000	205000	205000	191000		201000		
		م.ن.ظ	**0,83–**	**0,99–**	**0,99–**	**0,98–**	**1,00–**	**0,99–**	**0,99–**	**0,99–**	**0,98–**	**0,98–**	**0,97–**	**0,97–**	**0,98–**		**0,98–**		
	الخدمات الحكومية	ص	87000	81000	146000	156000	153000	152000	157000	165000	174000	200000	166000	157000	112000		114000		
		و	59000	55000	56000	59000	95000	53000	53000	45000	64000	46000	28000	8000	7000		7000		
		م.ن.ظ	**0,19**	**0,19**	**0,45**	**0,45**	**0,23**	**0,48**	**0,50**	**0,57**	**0,46**	**0,63**	**0,71**	**0,90**	**0,88**		**0,88**		

* تم وضع البيانات المتوفرة على الخدمات (الصادرات والواردات)، بحيث تم اعتماد 12 خدمة وهذا من الملحق رقم (4-8).

* الدول التي تتوفر عليها الاحصائيات في عينة االدراسة ككل هي كل من الجزائر، السودان، العراق، لبنان، فلسطين، المغرب.

* فلسطين تم تجميع البيانات 2005-2020 TRADE MAP (التنقيح الخامس من دليل ميزان المدفوعات).

المصدر: من حساب الباحث بالاعتماد على: (TRADE MAP, 2022)

ملحق رقم (4-10): قيم الميزة النسبية الظاهرة لصادرات الدول العربية من الخدمات على الصعيد العالمي للفترة (2005-2020)

الدولة	الخدمة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الأردن	التصنيع	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	الصيانة والاصلاح	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	النقل	0,90	0,82	0,85	0,79	0,89	0,94	1,10	1,14	1,17	1,19	1,10	1,22	1,09	1,07	1,03	1,22
	السفر	2,28	2,74	2,62	2,60	2,56	2,59	2,48	2,62	2,65	2,57	2,69	2,77	2,85	3,04	3,14	5,52
	البناء	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,07	0,43	0,62	0,53	0,41	0,53	1,74
	التأمين	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,13	0,00	0,02	0,36	0,11	0,11
	المالية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,12	0,17	0,18	0,10	0,13	0,11	0,21
	المعلومات الاتصالات	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,05	0,07	0,07	0,04	0,02	0,02	0,03
	الأعمال الأخرى	0,69	0,44	0,63	0,59	0,50	0,43	0,45	0,38	0,38	0,29	0,22	0,20	0,16	0,11	0,10	0,19
	الشخصية والثقافية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,42	0,82	0,76	0,76	0,82	0,89	2,52
	السلع والخدمات الحكومية	3,26	2,31	3,13	4,99	5,59	5,04	5,05	3,67	2,91	5,34	4,32	2,30	4,49	2,81	2,61	4,02
	الملكية الفكرية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,02	0,03	0,05	0,07	0,04	0,02	0,03
الإمارات	التصنيع	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	الصيانة والإصلاح	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	النقل	1,02	0,88	0,79	0,85	1,11	1,01	1,11	1,37	1,98	2,16	2,16	2,30	2,33	2,33	1,94	1,26
	السفر	2,56	2,90	3,12	3,14	2,98	3,02	2,99	2,81	2,37	1,09	1,20	1,23	1,24	1,27	1,82	2,98
	البناء	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	2,00	2,12	2,21	1,92	1,94	1,73	1,31
	التأمين	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	المالية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	المعلومات الاتصالات	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1,06	0,98	0,97	0,95	0,90	0,70	0,59
	الأعمال الأخرى	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	الشخصية والثقافية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	2,20
	السلع والخدمات	4,81	4,04	4,04	3,85	3,45	3,46	3,41	2,97	2,52	1,02	0,99	1,00	1,01	1,05	0,87	0,79

	الحكومية																
	الملكية الفكرية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,51
البحرين	التصنيع	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	الصيانة والإصلاح	3,26	4,62	4,97	4,71	4,19	3,81	6,54	2,97	2,95	2,65	2,99	2,51	2,56	2,27	2,19	2,33
	النقل	1,00	1,00	0,95	0,88	1,03	0,91	1,10	0,42	0,43	0,44	0,49	0,09	0,10	0,09	0,10	0,13
	السفر	1,11	1,21	1,24	1,25	1,20	1,33	1,31	0,53	0,56	0,59	0,72	1,44	1,34	1,51	1,51	0,00
	البناء	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	التأمين	8,57	8,09	9,09	9,50	8,02	8,77	4,36	21,07	19,86	20,06	21,64	17,75	19,55	18,49	19,22	18,79
	المالية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,08	0,09	0,09	0,09	0,09	0,09	0,12	0,12	0,13
	المعلومات الاتصالات	4,30	3,65	3,53	2,59	2,59	2,45	2,38	0,92	0,89	0,84	0,67	0,57	0,69	0,70	0,66	0,68
	الأعمال الأخرى	0,25	0,25	0,25	0,25	0,23	0,20	0,42	0,66	0,67	0,65	0,47	0,39	0,38	0,35	0,35	0,39
	الشخصية والثقافية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	السلع والخدمات الحكومية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	الملكية الفكرية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
تونس	التصنيع	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	الصيانة والإصلاح	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	النقل	1,35	1,40	1,41	1,47	1,36	1,32	1,45	1,46	1,38	1,31	1,51	1,74	1,76	1,76	1,64	1,59
	السفر	2,11	2,19	2,24	2,13	2,14	1,94	1,72	1,82	1,85	2,09	1,74	1,57	1,66	1,92	2,16	3,72
	البناء	1,81	1,71	1,71	1,84	2,57	3,41	3,20	3,47	4,12	3,88	4,85	5,41	4,44	3,82	3,53	4,53
	التأمين	0,44	0,37	0,37	0,29	0,39	0,47	0,54	0,52	0,54	0,48	0,67	0,75	0,80	0,74	0,75	1,04
	المالية	0,18	0,18	0,15	0,16	0,12	0,14	0,15	0,15	0,15	0,18	0,21	0,22	0,23	0,20	0,20	0,26
	المعلومات الاتصالات	0,35	0,46	0,60	0,50	0,67	0,80	1,03	0,88	0,99	0,88	0,98	1,03	0,95	0,66	0,58	0,71
	الأعمال الأخرى	0,18	0,13	0,13	0,12	0,11	0,10	0,12	0,10	0,10	0,10	0,13	0,13	0,13	0,11	0,09	0,10
	الشخصية والثقافية	0,08	0,06	0,06	0,09	0,11	0,14	0,16	0,14	0,19	0,21	0,28	0,24	0,23	0,22	0,22	0,18
	السلع والخدمات	1,42	1,51	1,66	1,82	2,59	3,40	4,27	3,83	3,44	2,64	3,57	4,06	3,61	3,24	2,65	4,32

	الحكومية															
	الملكية الفكرية	0,13	0,13	0,13	0,11	0,09	0,07	0,08	0,09	0,07	0,09	0,09	0,10	0,09	0,09	0,08	0,11
الجزائر	التصنيع	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	الصيانة والإصلاح	0,00	0,04	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	النقل	1,56	1,52	1,62	1,29	1,38	1,05	0,96	1,00	1,09	1,26	1,10	1,16	1,34	1,30	1,21	1,09
	السفر	0,28	0,34	0,32	0,39	0,34	0,26	0,24	0,24	0,27	0,30	0,37	0,25	0,19	0,22	0,15	0,14
	البناء	3,10	4,59	4,46	3,20	2,26	2,07	1,58	1,30	1,53	3,78	3,45	3,43	3,60	2,27	2,96	4,71
	التأمين	7,89	0,89	1,05	1,61	0,82	0,89	0,72	0,99	0,56	0,74	1,67	1,02	0,90	0,99	2,08	0,71
	المالية	0,23	0,22	0,31	0,45	0,68	0,68	0,68	0,68	0,70	0,80	0,89	0,93	0,92	0,84	0,84	0,54
	المعلومات الاتصالات	0,81	0,77	0,98	0,52	0,45	0,58	0,61	0,82	0,65	0,59	0,52	0,59	0,52	0,39	0,25	0,17
	الأعمال الأخرى	1,29	1,93	1,72	1,93	1,91	2,48	2,62	2,41	2,51	2,02	2,08	1,92	2,12	2,40	2,25	2,17
	الشخصية والثقافية	0,13	0,13	0,25	0,15	0,11	0,16	0,14	0,06	0,13	0,38	0,18	0,11	0,10	0,14	0,28	0,15
	السلع والخدمات الحكومية	0,74	0,95	0,95	1,15	3,47	0,77	1,33	2,88	1,25	1,52	1,24	6,11	2,17	0,95	4,23	1,19
	الملكية الفكرية	0,00	0,02	0,01	0,02	0,01	0,01	0,01	0,01	0,00	0,00	0,01	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
جيبوتي	التصنيع	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	الصيانة والإصلاح	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	النقل	1,39	1,38	1,36	1,64	1,79	1,65	1,76	1,75	3,36	3,08	2,96	3,21	3,21	3,15	3,22	3,39
	السفر	0,11	0,16	0,12	0,11	0,20	0,22	0,24	0,26	0,11	0,12	0,18	0,17	0,15	0,23	0,23	0,31
	البناء	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	التأمين	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	المالية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	المعلومات الاتصالات	0,51	0,48	0,55	0,34	0,33	0,27	0,31	0,35	0,97	1,05	0,94	0,96	1,01	0,94	0,89	0,65
	الأعمال الأخرى	0,14	0,14	0,14	0,13	0,12	0,11	0,12	0,13	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	الشخصية والثقافية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	السلع والخدمات	28,21	29,02	32,73	32,44	29,94	31,92	31,81	32,56	16,17	20,91	23,58	23,70	24,57	24,96	25,10	22,18

	الحكومية																
	الملكية الفكرية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
السعودية	التصنيع	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	الصيانة والإصلاح	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	النقل	0,73	0,64	1,15	1,04	0,92	0,85	1,04	1,18	1,23	1,11	1,51	1,40	1,30	1,18	1,36	
	السفر	1,54	1,51	2,65	2,53	2,60	3,06	2,78	2,63	2,76	2,91	2,65	2,77	2,86	2,89	4,24	
	البناء	5,78	16,34	17,31	12,10	14,21	9,27	10,69	14,09	16,63	17,97	18,64	15,97	16,28	16,50	40,75	
	التأمين	0,00	0,00	0,62	1,22	1,11	0,89	1,30	1,45	0,53	0,88	0,51	0,12	0,15	0,12	0,34	
	المالية	0,00	0,00	0,50	1,01	0,96	0,09	0,11	0,14	0,19	0,19	0,37	0,42	0,17	0,30	0,76	
	المعلومات الاتصالات	0,36	0,29	0,34	0,28	0,36	0,29	0,33	0,29	0,32	0,18	0,16	0,19	0,54	0,59	1,05	
	الأعمال الأخرى	2,02	2,33	2,37	0,02	0,03	0,03	0,04	0,04	0,03	0,01	0,01	0,00	0,01	0,02	0,04	
	الشخصية والثقافية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
	السلع والخدمات الحكومية	0,92	0,77	0,76	1,49	1,76	1,81	1,92	2,59	2,96	3,11	3,19	2,90	2,62	2,36	4,82	
	الملكية الفكرية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
السودان	التصنيع	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,11	0,00	0,91	3,58	3,56	
	الصيانة والإصلاح	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
	النقل	0,09	0,09	0,18	0,13	0,10	0,12	0,07	0,48	1,41	1,73	1,00	1,33	1,60	1,70	1,97	
	السفر	2,96	3,17	2,57	2,93	1,40	0,89	3,02	2,50	2,59	2,29	2,70	2,41	2,93	2,56	5,15	
	البناء	0,00	0,33	0,61	0,66	5,30	1,64	0,33	0,04	0,00	0,43	0,38	0,00	0,00	0,00	0,00	
	التأمين	0,00	0,00	0,00	0,00	0,51	0,39	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,13	
	المالية	1,04	1,01	0,53	1,83	0,49	0,06	0,23	0,07	0,02	0,08	0,09	0,05	0,02	0,03	0,05	
	المعلومات الاتصالات	0,58	0,58	0,73	0,21	0,04	3,54	0,65	0,22	0,07	0,01	0,07	0,01	0,00	0,00	0,05	
	الأعمال الأخرى	0,00	0,00	0,13	0,29	0,34	0,18	0,05	0,11	0,39	0,36	0,53	0,78	0,01	0,17	0,12	
	الشخصية والثقافية	0,00	0,00	0,86	0,00	0,25	0,67	0,10	0,00	0,40	0,00	0,05	0,13	0,00	0,00	0,00	
	السلع والخدمات	4,02	4,63	4,39	5,01	6,78	7,11	38,03	11,28	12,43	1,93	5,13	2,50	1,12	1,31	0,88	0,34

	الحكومية															
	الملكية الفكرية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,06	0,00	0,00	0,04	0,20	0,12	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
سورية	التصنيع	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	الصيانة والإصلاح	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	النقل	0,34	0,35	0,28	0,58	0,47	0,35	0,83	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	السفر	2,55	2,76	3,10	3,00	3,22	3,49	2,87	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	البناء	0,22	0,00	0,00	0,00	0,00	0,04	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	التأمين	0,00	0,13	0,42	0,43	0,33	0,07	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	المالية	0,11	0,20	0,16	0,24	0,20	0,10	0,34	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	المعلومات الاتصالات	1,35	1,16	0,86	0,58	0,48	0,25	0,45	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	الأعمال الأخرى	0,15	0,14	0,19	0,07	0,04	0,03	0,09	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	الشخصية والثقافية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	السلع والخدمات الحكومية	5,46	4,42	4,04	3,55	2,40	2,29	2,41	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	الملكية الفكرية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,01	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
العراق	التصنيع	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,01	0,01
	الصيانة والإصلاح	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,01	0,00	0,01
	النقل	2,29	2,73	1,40	1,13	0,61	0,66	0,78	1,17	0,64	0,49	0,37	0,54	0,57	1,02	0,53	0,66	
	السفر	1,80	1,61	2,46	2,38	2,64	2,42	2,27	2,39	2,44	2,27	2,34	2,33	2,04	1,52	2,09	2,37	
	البناء	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,03	4,31	2,16	4,40	5,47	6,96	9,28	
	التأمين	0,00	0,00	0,00	0,05	0,03	0,06	0,09	0,35	0,25	0,28	0,34	0,27	0,20	0,25	0,32	0,18	
	المالية	0,10	0,03	0,22	0,02	0,01	0,06	0,15	0,02	0,03	0,02	0,04	0,02	0,03	0,01	0,02	0,01	
	المعلومات الاتصالات	0,06	0,00	0,61	0,11	0,12	0,10	0,09	0,24	0,39	0,48	0,32	0,24	0,18	0,25	0,14	0,24	
	الأعمال الأخرى	0,00	0,00	0,10	0,04	0,10	0,18	0,17	0,47	0,92	1,26	1,01	0,99	1,02	1,25	1,00	1,28	
	الشخصية والثقافية	0,00	0,00	0,10	0,18	0,11	0,09	0,09	0,03	0,21	0,33	0,26	0,22	0,09	0,18	0,14	0,13	
	السلع والخدمات	1,02	0,53	1,74	9,58	11,31	12,85	13,96	3,75	2,36	2,41	1,62	3,59	5,00	3,78	3,58	5,66	

	الحكومية															
	الملكية الفكرية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
عمان	التصنيع	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	الصيانة والإصلاح	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	النقل	1,46	1,13	1,08	1,17	1,82	1,40	1,93	2,10	1,93	1,97	2,08	2,26	2,42	2,79	2,92	2,98
	السفر	1,74	1,66	1,60	1,83	1,75	1,79	1,78	1,69	1,78	1,84	1,89	1,89	1,84	1,63	1,58	1,87
	البناء	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	التأمين	0,22	0,15	0,19	0,36	0,51	0,59	0,60	0,62	0,60	0,61	0,50	0,45	0,41	0,36	0,38	0,58
	المالية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	المعلومات الاتصالات	0,82	0,79	0,87	0,78	0,93	0,60	0,31	0,33	0,40	0,34	0,27	0,32	0,27	0,39	0,39	0,69
	الأعمال الأخرى	0,91	1,51	1,67	1,20	0,69	1,03	0,68	0,64	0,67	0,66	0,63	0,53	0,50	0,43	0,41	0,69
	الشخصية والثقافية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	السلع والخدمات الحكومية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	الملكية الفكرية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
فلسطين	التصنيع	5,36	0,00	0,30	0,35	0,31	0,12	0,09	0,07	0,01	0,13	0,10	0,15	0,19	0,00	0,10	0,00
	الصيانة والإصلاح	0,75	0,75	0,01	0,01	0,13	0,08	0,06	0,05	0,01	0,00	0,03	0,02	0,02	0,06	0,00	0,00
	النقل	0,07	0,16	0,27	0,09	0,14	0,13	0,07	0,07	0,11	0,10	0,13	0,19	0,13	0,10	0,07	0,00
	السفر	0,88	0,55	1,58	1,74	2,41	3,07	3,42	2,64	2,27	2,19	2,22	1,93	1,65	1,70	1,79	0,00
	البناء	8,02	4,74	2,91	2,56	2,28	1,85	1,82	1,93	3,00	3,37	3,61	12,87	14,38	14,43	18,98	0,00
	التأمين	0,00	0,01	0,01	0,01	0,01	0,41	0,00	0,00	0,01	0,01	0,01	0,00	0,01	0,01	0,00	0,00
	المالية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	المعلومات الاتصالات	2,40	3,93	2,03	1,10	1,40	0,92	0,56	0,79	1,13	1,14	1,07	1,33	1,57	1,61	0,90	0,00
	الأعمال الأخرى	1,34	2,13	1,35	0,92	0,80	0,10	0,05	0,55	0,79	0,83	0,82	0,18	0,24	0,24	0,27	0,00
	الشخصية والثقافية	1,74	0,45	0,31	0,28	0,66	0,81	0,00	0,43	0,67	0,68	0,65	1,43	0,24	0,03	0,14	0,00
	السلع والخدمات	3,46	4,32	5,61	12,93	1,96	3,49	3,73	6,88	5,28	6,60	5,64	6,40	7,05	6,70	5,65	0,00

	الحكومية															
	الملكية الفكرية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,16	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
قطر	التصنيع	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	الصيانة والإصلاح	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	النقل	2,46	2,83	3,69	2,63	4,14	2,80	2,63	2,38	2,53	2,62	2,77	2,97	3,40	3,25	3,37	3,51
	السفر	0,90	0,83	0,03	0,18	0,37	0,80	0,66	1,19	1,42	1,26	1,40	1,47	1,40	1,29	1,21	1,73
	البناء	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	التأمين	0,23	0,18	2,37	0,84	2,22	4,23	2,03	2,47	2,48	2,60	1,53	1,36	0,99	1,67	2,16	1,56
	المالية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	المعلومات الاتصالات	0,49	0,25	0,35	0,28	0,38	0,77	0,19	0,50	0,31	0,25	0,38	0,43	0,36	0,41	0,42	0,77
	الأعمال الأخرى	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	الشخصية والثقافية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	2,34	3,16	1,81	2,91	1,94	1,23	2,83	1,65	1,34
	السلع والخدمات الحكومية	9,10	7,95	6,71	19,47	1,58	3,52	14,57	6,51	3,90	5,15	4,13	3,00	0,78	2,14	3,25	3,84
	الملكية الفكرية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
جزر القمر	التصنيع	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	الصيانة والإصلاح	0,00															
	النقل	0,53	0,50	0,51	0,49	0,35	0,30	0,27	0,51	0,38	0,39	0,35	0,38	0,33	0,33	0,35	0,39
	السفر	2,13	2,29	2,26	2,40	2,23	2,23	2,36	2,31	2,63	2,44	2,65	2,68	2,81	2,93	3,01	3,62
	البناء	0,00															
	التأمين	4,80	4,06	5,20	5,00	6,12	6,94	7,16	7,38	3,53	6,27	3,63	3,63	3,33	3,65	3,50	6,14
	المالية	0,00															
	المعلومات الاتصالات	4,95	4,67	4,97	2,67	3,41	3,20	3,05	2,74	2,46	2,77	2,35	2,43	2,10	1,82	1,51	2,65
	الأعمال الأخرى	0,00															
	الشخصية والثقافية	0,00															
	السلع والخدمات	4,23	4,00	3,78	7,14	7,26	7,94	8,03	7,76	6,38	4,91	2,60	2,84	3,45	3,00	3,92	7,54

	الحكومية															
	الملكية الفكرية	0,00														
الكويت	التصنيع	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	الصيانة والإصلاح	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	النقل	2,18	1,76	1,59	1,73	1,49	2,26	2,49	2,34	1,08	1,41	1,53	1,32	1,46	0,90	0,88	0,66
	السفر	0,13	0,10	0,09	0,09	0,13	0,13	0,13	0,20	0,20	0,25	0,34	0,45	0,25	0,24	0,37	0,52
	البناء	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	التأمين	0,73	0,29	0,27	0,21	0,50	1,03	1,24	0,60	2,20	1,80	2,78	2,53	4,78	10,41	5,22	3,64
	المالية	0,09	0,05	0,05	0,35	0,21	0,16	0,20	0,20	0,50	0,47	0,33	0,41	0,43	0,86	0,39	0,38
	المعلومات الاتصالات	5,77	8,02	8,96	7,35	8,07	5,13	4,47	4,68	6,32	5,41	4,67	4,81	4,49	3,87	4,94	4,14
	الأعمال الأخرى	0,00	0,37	0,31	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,02	0,02	0,01	0,03	0,01	0,01	0,01	0,01
	الشخصية والثقافية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	السلع والخدمات الحكومية	8,89	5,28	5,45	2,90	2,69	3,69	3,50	4,01	6,19	6,54	6,75	7,36	8,11	5,46	5,54	5,46
	الملكية الفكرية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
لبنان	التصنيع	0,03	0,46	0,02	0,18	0,07	0,30	0,09	0,38	0,00	0,14	0,23	0,09	0,19	0,00	0,33	0,84
	الصيانة والإصلاح	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,22	0,19	0,07	0,06	0,04	0,03	0,04	0,06	0,07	0,04	0,15
	النقل	0,19	0,19	0,21	0,13	0,12	0,20	0,41	0,38	0,38	0,46	0,51	0,45	0,51	0,44	0,32	0,15
	السفر	1,94	1,70	1,70	1,39	1,65	2,03	1,67	1,87	1,68	1,85	1,79	1,91	2,09	2,29	2,68	4,49
	البناء	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1,49	2,63	1,69	2,18	2,15	2,46	1,11	1,37	0,84	0,77	0,71
	التأمين	0,79	0,62	0,85	0,61	0,52	0,39	0,54	0,46	0,45	0,43	0,42	0,58	0,65	0,80	1,08	1,83
	المالية	0,06	0,12	0,08	0,06	0,07	1,39	1,58	1,14	1,04	1,37	1,62	1,75	1,53	1,24	0,64	0,18
	المعلومات الاتصالات	0,47	0,52	0,38	0,27	0,38	0,38	0,66	0,51	0,44	0,51	0,42	0,45	0,44	0,46	0,38	0,34
	الأعمال الأخرى	2,04	2,37	2,47	2,93	2,49	1,13	0,99	1,11	1,40	0,92	0,87	0,77	0,68	0,77	0,53	1,14
	الشخصية والثقافية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1,01	1,61	1,64	1,22	2,92	1,67	2,21	2,28	2,42	3,83	1,33
	السلع والخدمات	0,08	0,06	0,04	0,05	0,05	0,24	0,31	0,53	0,21	0,30	1,01	1,40	0,30	0,35	0,33	0,31

	الحكومية																
	الملكية الفكرية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,08	0,00	0,02	0,01	0,00	0,00	0,00	0,00	0,05
ليبيا	التصنيع	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	الصيانة والإصلاح	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	النقل	1,00	1,22	1,08	2,57	3,56	3,09	3,72	3,67	3,80	2,22	2,25	2,27	0,38	2,29	2,35	
	السفر	1,78	1,55	2,81	1,50	0,53	0,60	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	البناء	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	التأمين	3,32	4,30	0,00	0,98	5,91	7,60	0,00	8,62	7,72	16,23	17,43	16,69	37,22	17,95	18,45	0,00
	المالية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	المعلومات الاتصالات	0,40	0,49	1,61	0,77	0,35	0,38	3,13	0,79	0,84	1,96	2,03	2,06	0,37	1,94	1,79	0,00
	الأعمال الأخرى	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	الشخصية والثقافية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	السلع والخدمات الحكومية	9,78	10,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	الملكية الفكرية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
مصر	التصنيع	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	الصيانة والإصلاح	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	النقل	1,49	1,59	1,63	1,48	1,63	1,60	2,12	2,06	2,70	2,38	2,59	3,57	2,94	2,21	2,05	2,86
	السفر	1,78	1,88	1,93	1,86	2,06	2,18	1,89	1,89	1,35	1,38	1,66	0,80	1,36	2,09	2,22	2,76
	البناء	1,60	1,18	2,09	1,95	1,13	1,20	0,85	1,19	1,92	1,37	1,62	1,90	1,52	1,48	1,32	1,79
	التأمين	0,16	0,09	0,17	0,35	0,13	0,17	0,32	0,15	0,20	0,21	0,42	0,68	0,41	0,35	0,58	0,65
	المالية	0,11	0,10	0,04	0,12	0,10	0,08	0,07	0,08	0,09	0,07	0,11	0,15	0,12	0,08	0,08	0,10
	المعلومات الاتصالات	0,56	0,68	0,83	1,06	0,63	0,54	0,59	0,60	0,61	0,51	0,36	0,68	0,46	0,31	0,30	0,49
	الأعمال الأخرى	0,54	0,42	0,30	0,35	0,39	0,22	0,11	0,11	0,09	0,27	0,10	0,17	0,12	0,10	0,12	0,18
	الشخصية والثقافية	0,45	0,59	0,41	0,27	0,39	0,33	0,46	0,37	0,52	0,40	0,55	1,10	0,37	0,57	0,40	0,37
	السلع والخدمات	0,60	0,88	0,74	0,57	0,54	0,46	0,34	1,19	1,36	5,25	1,67	1,59	3,63	2,23	2,55	3,18

	الحكومية															
	الملكية الفكرية	0,19	0,18	0,13	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
المغرب	التصنيع	6,84	8,09	7,58	6,31	8,93	7,33	6,05	6,20	4,54	4,82	4,76	4,92	4,51	4,63	4,60
	الصيانة والإصلاح	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,94	1,10	1,02	0,88	1,03	1,01
	النقل	0,65	0,61	0,61	0,74	0,74	0,71	0,85	0,91	0,84	1,01	1,04	0,99	1,06	1,12	1,12
	السفر	1,90	2,10	2,12	1,99	1,84	1,88	1,91	1,81	1,94	1,91	1,77	1,76	1,80	1,77	1,80
	البناء	0,00	0,00	0,00	0,14	0,12	0,14	0,17	0,09	0,12	1,65	1,97	2,02	2,19	1,30	1,17
	التأمين	0,32	0,26	0,21	0,30	0,44	0,43	0,34	0,31	0,38	0,28	0,33	0,23	0,28	0,29	0,35
	المالية	0,00	0,00	0,00	0,03	0,02	0,03	0,03	0,04	0,04	0,06	0,05	0,05	0,04	0,04	0,06
	المعلومات الاتصالات	0,00	0,00	0,00	0,75	0,83	0,88	0,90	0,86	0,93	1,08	1,02	0,98	0,89	0,86	0,74
	الأعمال الأخرى	0,00	0,00	0,00	0,64	0,61	0,63	0,61	0,69	0,69	0,35	0,43	0,49	0,46	0,53	0,60
	الشخصية والثقافية	0,00	0,00	0,00	0,55	0,31	0,20	0,20	0,28	0,30	0,63	0,38	0,35	0,43	0,58	0,44
	السلع والخدمات الحكومية	2,59	2,15	2,50	2,19	1,60	1,58	1,54	1,57	1,90	1,87	2,70	3,31	3,27	2,73	2,59
	الملكية الفكرية	0,03	0,01	0,01	0,00	0,00	0,00	0,01	0,00	0,00	0,00	0,00	0,01	0,00	0,00	0,01
موريتانيا	التصنيع	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	الصيانة والإصلاح	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,38	0,00	0,00
	النقل	0,29	0,27	0,28	0,26	0,33	0,28	0,31	0,31	0,84	0,67	0,71	0,72	1,97	1,80	2,12
	السفر	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1,37	0,90	0,56	0,49	0,46	0,55	0,10	0,23
	البناء	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	التأمين	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,82	0,42	0,42	0,34	0,44	0,51	0,51	0,22
	المالية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	المعلومات الاتصالات	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	2,23	1,25	0,67	0,68	0,54	0,93	1,21	0,53
	الأعمال الأخرى	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1,34	1,86	2,69	2,31	2,37	0,94	0,91	0,56
	الشخصية والثقافية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,89	0,47	0,37
	الخدمات الحكومية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	7,07	6,68	5,79	12,39	11,87	15,64	25,69	32,01

	الملكية الفكرية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
اليمن	التصنيع	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00		
	الصيانة والإصلاح	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00		
	النقل	0,57	0,26	0,29	0,17	0,19	0,57	0,79	0,76	0,70	0,80	0,67	1,12	0,00	0,00		
	السفر	1,85	1,32	2,43	3,09	2,99	2,96	2,56	2,23	2,22	2,52	2,29	0,89	0,00	0,00		
	البناء	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00		
	التأمين	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00		
	المالية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00		
	المعلومات الاتصالات	2,34	3,78	2,83	1,26	1,14	0,93	1,27	2,47	2,53	1,42	1,05	2,64	0,00			
	الأعمال الأخرى	0,23	0,03	0,01	0,02	0,00	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01	0,02	0,03	0,00			
	الشخصية والثقافية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00			
	الخدمات الحكومية	10,62	6,93	10,49	7,51	6,62	5,38	7,37	6,31	6,59	8,23	15,79	24,54	0,00			
	الملكية الفكرية	0,00	5,77	0,00	0,15	0,51	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,09	0,00			

الصومال بيانات غير متوفرة

فلسطين تم تجميع البيانات 2005-2020 TRADE MAP (التنقيح الخامس من دليل ميزان المدفوعات).

اذا تعدت القيمة الواحد الصحيح فهذا دليل على وجود ميزة نسبية ظاهرة

المصدر: من حساب الباحث بالاعتماد على: الملحق رقم (4-4) والملحق رقم (4-7)

ملحق رقم (4-11): تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية 2005-2020

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الأردن	1 984	3 544	2 622	2 826	2 413	1 689	1 486	1 548	1 947	2 178	1 600	1 553	2 030	955	730	760
الإمارات	10 900	12 806	14 187	5 063	1 134	8 797	7 152	9 567	9 765	11 072	8 551	9 605	10 354	10 385	17 875	19 884
البحرين	1 049	2 915	912	2 638	257	156	98	1 545	3 729	1 519	65	243	1 426	1 654	1 501	1 021
تونس	783	3 308	1 616	2 759	1 688	1 513	1 148	1 603	1 117	1 064	1 003	885	881	1 036	845	652
الجزائر	1 146	1 888	1 744	2 632	2 754	2 301	2 581	1 499	1 697	1 507	-585	1 636	1 232	1 475	1 382	1 143
جيبوتي	22	108	195	229	75	37	79	110	286	153	144	160	165	170	175	158
السعودية	12 097	18 293	24 335	39 456	36 458	29 233	16 308	12 182	8 865	8 012	8 141	7 453	1 419	4 247	4 563	5 399
السودان	1 617	1 842	1 504	1 653	1 726	2 064	1 734	2 311	1 688	1 251	1 728	1 064	1 065	1 136	825	717
سورية	583	659	1 242	1 466	2 570	1 469	804	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الصومال	24	96	141	87	108	112	102	107	258	261	303	330	369	408	447	464
العراق	515	383	972	1 856	1 598	1 396	1 882	3 400	-2 335	-10 176	-7 574	-6 256	-5 032	-4 885	-3 508	-2 859
عمان	1 538	1 597	3 332	2 952	1 485	1 243	1 753	1 365	1 612	1 287	-2 172	2 265	2 918	5 940	4 377	2 861
فلسطين	47	19	28	52	300	206	349	58	176	160	103	297	188	252	132	80
قطر	2 500	3 500	4 700	3 779	8 125	4 670	939	396	-840	1 040	1 071	774	986	-2 186	-2 813	-2 434
القمر	1	1	8	5	14	8	23	10	4	5	5	4	4	6	4	4
الكويت	234	121	112	-6	1 114	1 305	3 259	2 873	1 434	953	311	419	348	204	351	-142
لبنان	3 321	3 132	3 376	4 002	4 379	3 708	3 137	3 111	2 661	2 863	2 159	2 568	2 522	2 658	1 361	1 306
ليبيا	1 038	2 064	3 850	3 180	3 310	1 909	..	1 425	702	..	..	..	..	..	..	..
مصر	5 376	10 043	11 578	9 495	6 712	6 386	-483	6 031	4 256	4 612	6 925	8 107	7 409	8 141	9 010	5 852
المغرب	1 654	2 449	2 805	2 487	1 952	1 574	2 568	2 728	3 298	3 561	3 255	2 157	2 686	3 559	1 720	1 419
موريتانيا	812	155	139	343	-3	131	589	1 389	1 126	501	502	271	587	773	887	928
اليمن	-518	-531	-134	-233	-15	-561	-270	-282	-371	..	-518	-531	-134	-233	-15	-561
العالم العربي	**46 723**	**68 392**	**79 264**	**86 721**	**78 154**	**69 346**	**45 238**	**52 976**	**41 075**	**31 823**	**25 017**	**33 004**	**31 423**	**35 695**	**39 849**	**36 652**
العالم	**1 905 473**	**1 486 235**	**1 237 834**	**1 390 942**	**1 610 398**	**1 468 753**	**1 459 043**	**1 402 522**	**2 063 638**	**2 045 424**	**1 632 639**	**1 448 276**	**1 480 626**	**963 139**	**1 905 473**	**1 486 235**

(..) بيانات غير متوفرة.

المصدر: من تجميع الباحث بالاعتماد على: (UNCTADSTAT, 2021)

ملحق رقم (4-12): تحرير تجارة الخدمات في السوق الإقليمي للدول العربية 2005-2020

	2020-2005	
الدولة	**عدد الميزات النسبية**	**الخدمات التي تتمتع بميزة نسبية**
الأردن	05	خدمات السفر، خدمات النقل، الخدمات المالية، خدمات الأعمال الأخرى، الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية، السلع والخدمات الحكومية.
الإمارات	06	خدمات النقل، خدمات السفر، خدمات البناء، الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية، خدمات المعلومات والاتصالات، خدمات الملكية الفكرية، السلع والخدمات الحكومية.
البحرين	04	خدمات الصيانة والاصلاح، خدمات السفر، خدمات التأمين، خدمات المعلومات والاتصالات.
تونس	05	خدمات السفر، خدمات البناء، خدمات المعلومات والاتصالات، خدمات الأعمال الأخرى، خدمات الملكية الفكرية، السلع والخدمات الحكومية.
الجزائر	04	خدمات النقل، خدمات الأعمال الأخرى، الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية، الخدمات المالية، السلع والخدمات الحكومية.
جيبوتي	04	خدمات النقل، خدمات السفر، خدمات المعلومات والاتصالات، السلع والخدمات الحكومية.
السعودية	06	خدمات الأعمال الأخرى، خدمات المعلومات والاتصالات، خدمات البناء، الخدمات المالية، خدمات السفر، خدمات النقل، السلع والخدمات الحكومية.
السودان	04	خدمات السفر، خدمات التصنيع، الخدمات المالية، خدمات النقل، السلع والخدمات الحكومية.
سورية*	04	خدمات السفر، الخدمات المالية، خدمات المعلومات والاتصالات، خدمات الأعمال الأخرى، السلع والخدمات الحكومية.
الصومال	00	--
العراق	03	خدمات البناء، خدمات الأعمال الأخرى، خدمات السفر، السلع والخدمات الحكومية.
عمان	06	خدمات النقل، خدمات السفر، خدمات الأعمال الأخرى، خدمات المعلومات والاتصالات، خدمات التأمين، الخدمات المالية.
فلسطين	03	خدمات البناء، خدمات السفر، خدمات المعلومات والاتصالات، السلع والخدمات الحكومية.
قطر	06	خدمات السفر، خدمات النقل، خدمات التأمين، الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية، خدمات الأعمال الأخرى، خدمات المعلومات والاتصالات، السلع والخدمات الحكومية.
القمر	03	خدمات السفر، خدمات التأمين، خدمات المعلومات والاتصالات، السلع والخدمات الحكومية.
الكويت	04	خدمات النقل، الخدمات المالية، خدمات التأمين، خدمات المعلومات والاتصالات، السلع والخدمات الحكومية.
لبنان	08	خدمات السفر، خدمات البناء، الخدمات المالية، خدمات التأمين، خدمات المعلومات والاتصالات، خدمات الأعمال الأخرى، الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية، خدمات الملكية الفكرية، السلع والخدمات الحكومية.
ليبيا	02	خدمات النقل، خدمات التأمين.
مصر	07	خدمات النقل، خدمات السفر، خدمات البناء، الخدمات المالية، خدمات المعلومات والاتصالات، الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية، خدمات الأعمال الأخرى، السلع والخدمات الحكومية.
المغرب	09	خدمات التصنيع، خدمات الصيانة والاصلاح، خدمات التأمين، خدمات السفر، خدمات النقل، خدمات البناء، خدمات المعلومات والاتصالات، خدمات الأعمال الأخرى، الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية، السلع والخدمات الحكومية.
موريتانيا	03	خدمات النقل، خدمات الأعمال الأخرى، خدمات المعلومات والاتصالات، السلع والخدمات الحكومية.
اليمن	03	خدمات السفر، خدمات النقل، خدمات المعلومات والاتصالات، خدمات الأعمال الأخرى، السلع والخدمات الحكومية.

ملاحظة01: خدمات الأعمال الأخرى تتضمن خدمات البحث والتطوير، خدمات الاستشارات المهنية والإدارية، الخدمات الفنية وغيرها من خدمات خاصة بالأعمال.

*سورية بيانات متاحة حتى 2011 .**السلع والخدمات الحكومية:** لم يتم حساب هذه الفئة في عدد المزايا النسبية للدول العربية

ملاحظة 02: من هيكل التجارة في الخدمات في الدول العربية الذي تم الإشارة إليه سابقا يمكننا القول أنه يوحي بمدى توفر البنى التحتية في قطاعات النقل والسفر والسياحة والاتصالات في الدول العربية وهذا ما أبرزه تحليل القطاعات ذات التنافسية للدول العربية.

ملاحظة 03: خدمات الملكية الفكرية برزت في ثلاثة دول فقط (تونس، الإمارات ولبنان) وعلى الرغم من أن جميع الدول العربية لديها قوانين خاصة بحقوق الملكية الفكرية، إلا أن تطبيق هذه القوانين ما زال ضعيفاً في المنطقة.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: الملحق رقم (3-3) و(4-09) و(4-10)

ملحق رقم (4-13): مؤشر أداء الخدمات اللوجستية

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الأردن	2,69		2,48		2,59		2,77		2,72		
الإمارات	3,81		3,84		3,70		4,07		4,02		
البحرين	3,36		3,08		3,04		3,10		2,72		
تونس	2,56		2,88		2,30		2,44		2,10		
الجزائر	2,06		2,02		2,54		2,58		2,42		
جيبوتي	2,33		1,51		2,00		2,30		2,79		
السعودية	3,27		3,22		3,34		3,24		3,11		
السودان	1,78		2,01		1,90		2,20		2,18		
سورية	2,45		2,54		2,08		1,24		2,51		
الصومال	1,50				1,50		1,57		1,81		
العراق	1,73		1,92		2,18		1,87		2,03		
عمان	3,06		2,96		2,88		3,44		3,16		
فلسطين											
قطر	2,75		3,23		3,44		3,57		3,38		
القمر	1,76		1,94		2,30		2,36		2,25		
الكويت	3,33		2,82		3,16		2,92		3,02		
لبنان	3,05		2,41		2,53		2,64		2,64		
ليبيا	2,18		1,75		2,29		2,04		2,25		
مصر	2,22		3,07		2,86		3,07		2,82		
المغرب			3,14				2,46		2,43		
موريتانيا			2,34		2,40		1,54		2,26		
اليمن	2,35		2,62		1,87				2,12		
العالم العربي	2,54		2,59		2,55		2,57		2,61		
العالم	2,64		2,77		2,77		2,75		2,72		

ملاحظة: (1 = منخفض إلى 5 = مرتفع)

المصدر: (البنك الدولي، 2022)

ملحق رقم (4-14): مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية

الدول	مؤشر الحكومة الإلكترونية	المؤشرات الفرعية		
	الترتيب العالمي	الخدمات الرقمية	رأس المال البشري	البنى التحتية للاتصال
الإمارات	21	1	6	1
البحرين	38	2	2	3
السعودية	43	5	1	2
الكويت	46	4	4	5
عمان	50	3	3	6
قطر	66	6	10	4
تونس	91	7	7	7
المغرب	106	10	13	8
مصر	111	8	12	12
الأردن	117	12	9	10
الجزائر	120	17	8	9
لبنان	127	11	11	13
سوريا	131	9	14	15
العراق	143	13	16	11
ليبيا	162	21	5	16
السودان	170	15	19	17
اليمن	173	14	17	20
موريتانيا	176	20	18	14
جزر القمر	177	19	15	19
جيبوتي	179	18	20	18
الصومال	191	16	21	21

المصدر: (المنتدى العربي للمدن الذكية، 2020)